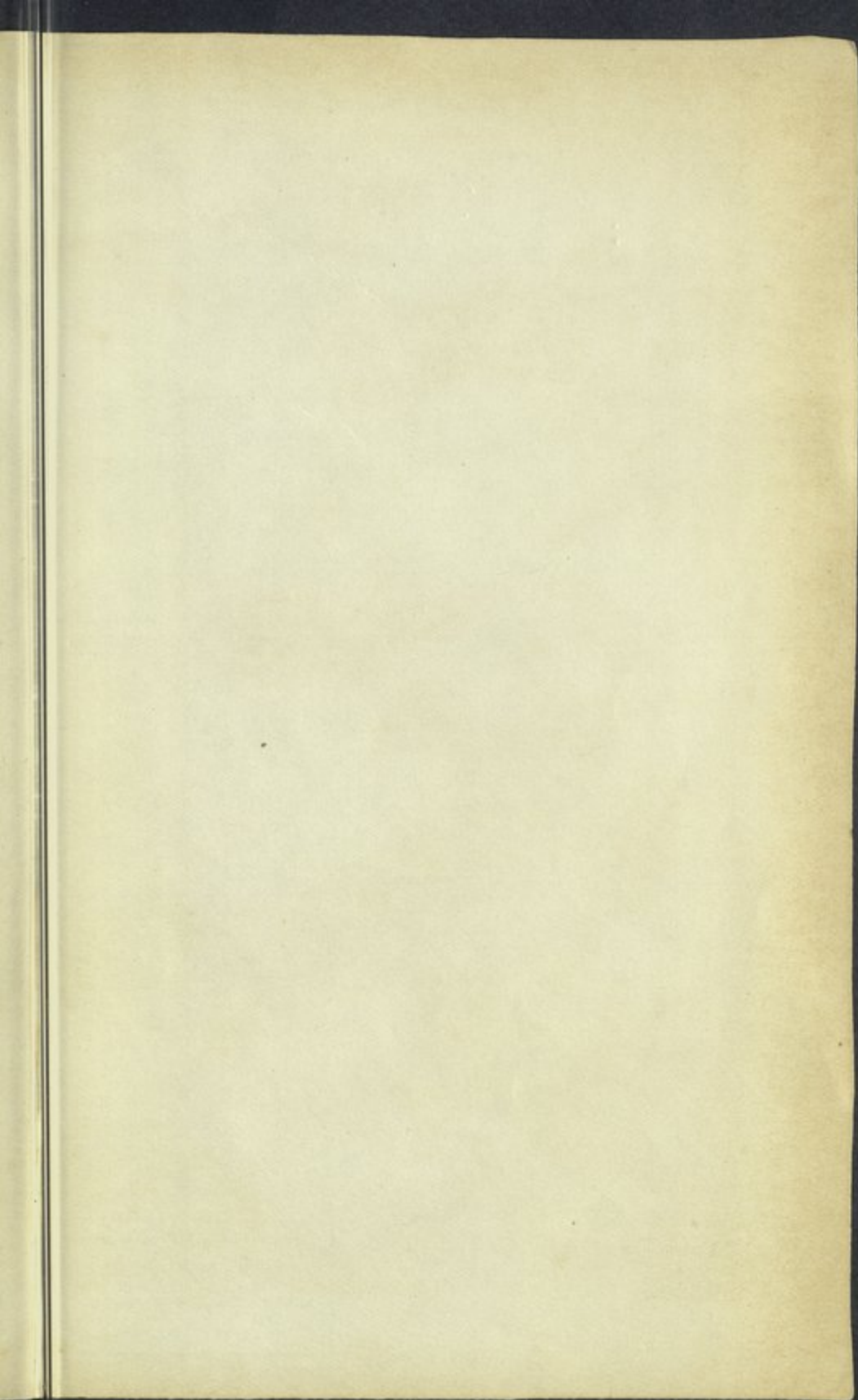


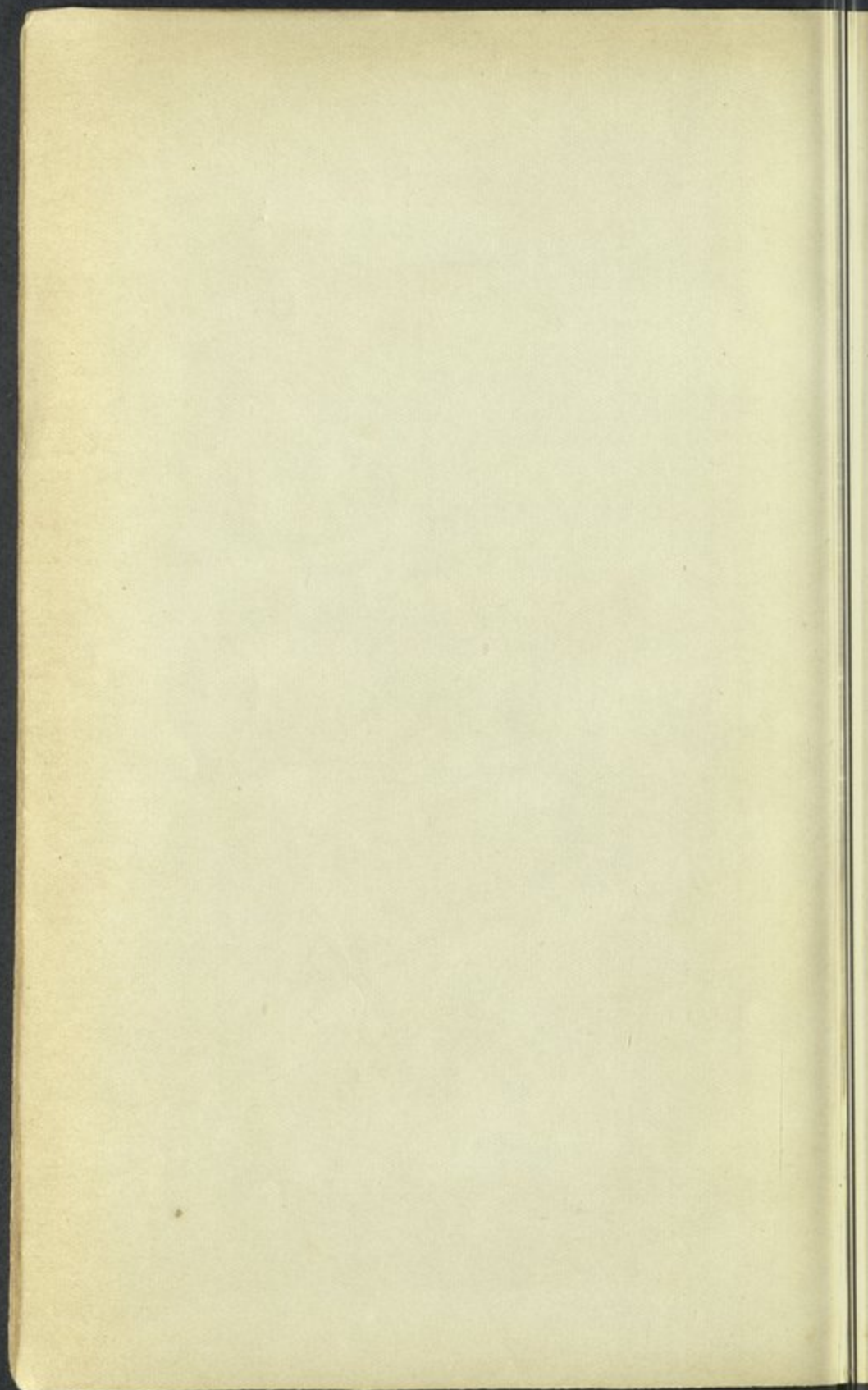


Handwritten text in Arabic script, possibly a title or reference, located in the upper left quadrant of the page.

N. MAKHOUL
BINDERY
4 MAY 1968

HARISSA TEL. 72





cat. Apr. 52

336.2

I13aA

C.1



كتبه

الإمام

للامام العظيم حفظا الحجة أبي عبد القاسم بن سلام

المتوفى ٢٢٤ هـ

ومولده : سنة ١٥٤

صححه وعلق هوامشه

محمّد حفيد الفقير

من علماء الأزهر الشريف

78755

cat. Apr. 52



78152

الفهرست

صفحة	رقم
مقدمة وترجمة أبي عبيد	
﴿ الجزء الاول ﴾	١-٣٣٥
٣ باب حق الامام على الرعية . وحق الرعية على الامام	١-١٦
٧ « صنوف الأموال التي ياربها الأئمة للرعية في الكتاب والسنة	١٧-٤٢
٩ سهم النبي صلى الله عليه وسلم في فذك	
١١ صفي النبي « « « « في كل غنينة	
١٣ خمس الخمس	
١٥ الفء والخمس والصدقة	
١٨ (كتاب الفء ووجوهه وسبله)	٤٣-٦١
١٨ باب الجزية والسنة في قبولها ، وهى من الفء	٤٣-٦١
٢٠ كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وغيرهم يدعوهم إلى الاسلام أو الجزية	
٢٣ كتابه « « « « إلى كسرى	
٢٤ وصيته « « « « إلى أمراء السرايا والجيوش	
٢٦ (كتاب سنن و الفء الخمس والصدقة ، وهى الاموال التى	
تليها الأئمة للرعية)	٦٢-١٤٠
٢٦ باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب	٦٢-٧٥
٢٧ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن وأهل نجران	
٢٩ أخذ عمر الجزية من نصارى بنى تغاب	
٣٠ ما صنع عمر مع جبلة بن الأيهم الغسانى	
٣١ باب أخذ الجزية من المجوس	٧٦-٩٢
٨٢ صالح خالد بن الوليد لأهل الخيرة	

- ✓ ٣٣ أخذ الجزية من أهل البحرين ، وأهل الحيرة
- ✓ ٣٦ باب من تجب عليه الجزية ومن تسقط عنه من الرجال والنساء ٩٣ - ٩٩
- ✓ ٣٩ » فرض الجزية ، ومبلغها ، وأرزاق المسلمين وضيافتهم ١٠٩ - ١٠٠
- ✓ ٤٢ » اجتباء الجزية والخراج وما يؤمر به من الرفق بأهلها ١٢٠ - ١١٠
- ✓ ٤٧ » الجزية على من أسلم من أهل الذمة ، أو مات وهي عليه ١٢٨ - ١٢١
- ✓ ٥٠ » أخذ الجزية من الخمر والخزير ١٣٣ - ١٢٨
- ✓ ٥٢ » الجزية كيف تجبتي ، وما يؤخذ به أهلها من الزى ؟ ١٣٤ - ١٤٠
- ✓ ٥٥ (كتاب فتوح الارضين صالحا وسننها وأحكامها) ١٤١ - ٣٨٧
- ✓ ٥٥ باب فتح الأرض تؤخذ عنوة وهي من الفئ والغنيمة جميعا ١٤١ - ١٧١
- ✓ ٥٧ ما صنع عمر (رضي) بأرض السواد من العراق
- ✓ ٦٠ أرض بني النضير
- ✓ ٦١ ما أعطى عمر لجة يوم القادسية
- ✓ ٦٣ حديث فتح مكة وحكم أرضها
- ✓ ٦٨ باب أرض العنوة تقرر في أبدى أهلها ، ويوضع عليها الخراج ١٧٢ - ١٩٣
- ✓ ٧٠ القبالات وحكمها
- ✓ ٧١ ما وضع ابن حنيفة على كل جريب من سواد العراق
- ✓ ٧٢ ما هو الخراج وما يؤخذ منه ؟
- ✓ ٨٣ أهل باقيا وأليس
- ✓ ٧٦ ما عامل عليه النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر
- ✓ ٧٧ باب شراء أرض العنوة التي أقر الامام فيها أهلها وصيرها أرض خراج ١٩٤ - ٢٣٠
- ✓ ٨٧ باب أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، هل عليه فيها
- ✓ ٢٣١ - ٢٥٨ عشر مع الخراج
- ✓ ٩١ استقاط الصدقة في أموال أهل الذمة
- ✓ ٩٣ لا يبيع أهل الذمة ما بأيديهم من الأرض
- ✓ ٩٤ باب ما يجوز لأهل الذمة أن يحدثوا في أرض العنوة وفي
- ✓ ٢٥٩ - ٢٩٤ أمصار المسلمين
- ✓ ٩٨ أمر النبي (ص) باخراج اليهود ونصارى نجران من جزيرة العرب

- ٩٩ كتاب عمر لنصارى نجران حين أجلاهم
 ١٠٠ الأرض التي فتحت صلاحا ، ومالاً أهلها من الحقوق
 ١٠١ مارأي الامام رده من أرض العنوة إلى أهله
 ١٠٢ فعل عمر وعلى رضي الله عنهما بتجار الحجر والخزير والاصنام
 ١٠٤ لا يحل الانتفاع بالحجر لا تخليلاً ولا غيره
 ١٠٦ باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسي ٢٩٥ - ٣٣٥
 ١٠٦ ماجاء في أسارى بدر
 ١٠٧ تأمين النبي (ص) أهل مكة كلهم الا أربعة نفر
 ١٠٨ خطبته (ص) يوم فتح مكة
 ١١٠ حكم النبي (ص) بأهل خيبر وبني قريظة ، وقصة الزبير بن باطا
 ١١٢ ارتداد الأشعث بن قيس في ناس من كندة ، ثم من أبو بكر عليه فأسلم
 ١١٣ حديث الهرمزان وعمر .
 ١١٧ ماصنع النبي (ص) بهوازن
 ١١٩ » » » بيني المصطلق
 ١٢١ ماجاء في فداء الرجال بالنساء
 (الجزء الثاني من كتاب الأموال)
 ٣٣٦ - ٦٠٦
 ١٢٤ باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسي ٣٣٦ - ٣٨٧
 ١٢٥ كتاب النبي (ص) بين المؤمنين من المهاجرين والأنصار وبين أهل المدينة
 ١٢٦ وصية عمر للخليفة من بعده
 ١٢٧ ما على المسلمين من فداء أسرى أهل الذمة يقعون بأيدي الحربين
 ١٢٨ المن على الأسير وفداؤه
 ١٣٠ أمر النبي (ص) بقتل ابن خطل
 ١٣١ دخول عبد الرحمن بن عوف على أبي بكر في مرض موته وما قال له
 ١٣٣ لارق على العرب في جاهلية ولا إسلام
 ١٣٥ الامام بخير في أسارى العجم
 ١٣٦ كتاب عمر إلى سعد بن أبي وقاص
 ١٣٧ شأن حنين وقسم الغنائم فيها ، وما أعطى المؤلف قلوبهم

- ١٣٨ قول الرقيل ومن معه من أهل السواد لعمر
 ١٣٩ - بني مناذر وميسان
 ١٤٠ اختلاف العلماء في رقاب أهل السواد وأرضهم
 ١٤١ ما جاء في فتح مصر وكتاب عمرو بن العاص لأهلها
 ١٤٣ (كتاب افتتاح الأرضين صالحاً وأحكامها وهي من الفيء
 ولا تكون غنيمة)
 ٣٨٨ - ٥٢٢
 ١٤٣ باب الوفاء لأهل الصلح ، وما يجب على المسلمين من ذلك
 وما يكره من الزيادة عليهم
 ٣٨٨ - ٣٩٢
 ١٤٥ باب الشروط التي اشترطت على أهل الذمة حين صلحوا
 وأقروا على دينهم
 ٣٩٣ - ٤٠٨
 ١٤٨ باب ما يحمل من مال أهل الذمة فوق ما صلحوا عليه
 ٤٠٩ - ٤٢٤
 ١٥٢ « أهل الصلح يتركون على ما كانوا عليه من أمورهم
 صلح عمر لأهل الشام وبيت المقدس
 ١٥٣ باب من أسلم من أهل الصلح كيف تكون أرضه : حراجية
 أو عشرية ؟
 ٤٣٢ - ٤٣٩
 ١٥٧ باب الصلح والمهادنة تكون بين المسلمين والمشركون الى مدة
 ٤٤٠ - ٤٤٦
 ١٥٨ محاجة ابن عباس للحروية في شأن علي كاتب صلح الحديبية
 ١٦١ وقعة الأحزاب . ومراسلة النبي (ص) عينة بن حصن
 ١٦٢ باب ما ينبغي للمسلمين إذا انقضى وقت المهادنة والصلح
 مع المشركين
 ٤٤٧ - ٤٥٦
 ١٦٣ بعث النبي (ص) أبا بكر وعلياً الى موسم الحج بسورة براءة
 ١٦٥ باب أهل الصلح والعهد ينسكتون ، متى تستحل دماؤهم
 ٤٥٧ - ٤٨٦
 « نكث بنو أبي الحقيق ، وحصار خيبر
 ١٦٧ نكث بنو قريظة ومظاهرتهم الأحزاب
 ١٦٨ قتل عمرو بن العاص عظيم الصعيد لنسكته بتغيب خمسين أردب دنائير

- ١٦٩ مافعل عمر بن الخطاب بعربسوس
- ١٧٠ ٢ كتاب الأوزاعي الى صالح بن علي العباسي في شأن أهل جبل لبنان
- ١٧١ ٢ ما أحدث أهل قبرص من النكث
- ١٧٢ ٢ » » كتاب الميث بن سعد إلى عبد الملك بن صالح في شأن أهل قبرص
- ١٧٣ » » سفيان بن عيينة ، ومالك بن أنس
- ١٧٤ » » موسى بن أعين ، وإسماعيل بن عياش
- ١٧٥ » » يحيى بن حمزة ، وأبي إسحاق ، ومحمد بن حسين
- ١٧٦ قتل الخوارج عبد الله بن خباب ، وما صنع بهم علي بن أبي طالب
- ١٧٦ أمر دمشق وفتحها
- ١٧٨ ١ إذا أحدث المعاهد ما ليس في شرطه حل دمه
- ١٧٩ ١ قتل شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم ومن اعتدى منهم على مسالمة
- ١٨٢ ٢ باب في حكم رقاب أهل الصلح . وهل يحل سباؤهم ٤٨٧ - ٥٠١
- ١٨٥ ٥ ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم
- ١٨٧ ٢ باب اليهود التي كتبها النبي (ص) وأصحابه لأهل الصلح ٥٠٢ - ٥٢٢
- » » » كتابه صلى الله عليه وسلم لأهل نجران
- ١٩٠ كتابه » » لثقيف
- ١٩٣ كتاب آخر لثقيف
- ١٩٤ كتاب لأهل دومة الجندل
- ١٩٦ كتاب أبي بكر رضى الله عنه لأهل بزاخة
- ١٩٩ كتابه صلى الله عليه وسلم لأهل حـجـر
- ٢٠٠ » » لأهل أيلة ، وإلى خزاعة
- ٢٠١ » » إلى زرعة بن ذي يزن
- ٢٠٢ » » بين المؤمنين وأهل يثرب وموادعة يهودها في أول الهجرة
- ٢٠٧ كتاب خالد بن الوليد لأهل دمشق
- ٢٠٩ » » حبيب بن مسالمة لأهل طفليس
- ٢١٠ » » آخر لحبيب بن مسالمة » »

٢١٢ (كتاب مخارج الفى ومواضعه التى يصرف إليها

٧٥٤ - ٥٢٣

ويجعل فيها)

٥٤٦ - ٥٢٣

» باب الحكم فى قسم الفى ومعرفة من له فيه حق

٢١٣ قول عمر : ما أحد من المسلمين إلا له فى هذا المال حق

٢١٥ لا حق لمن لم يهاجر فى الفى

٢١٦ قول عمر : لا يرث المؤمن الكافر ، ولا الكافر المؤمن

٢١٧ ترك الهجرة يقطع الولاية ، ويحرم الميراث

٢١٨ نسخ الهجرة بفتح مكة

٢١٩ هجرة البادى وهجرة الحاضر

٢٢٠ أدأوه صلى الله عليه وسلم دين من مات من المسلمين وليس عنده وفاء

٢٢٢ نسخ أحكام الفى فى سورة الحشر بما فى سورة الانفال

٥٥٧ - ٥٤٧

٢٢٣ باب فرض الاعطية من الفى . وما يبدأ به فيها

» تدوين عمر الديوان ، وفرضه لكل واحد على سبقه ومنزلته

٢٢٧ باب فرض العطاء لاهل الحاضرة وتفضيلهم على أهل البادية ٥٥٨ - ٥٦٨

٢٢٨ حقوق أهل البادية : معوتهم فى الحادثات والنوازل

٢٣١ لم يكن عمر يجعل لاهل مكة عطاء

٢٣٢ قول على : إن لا خوارج فى الفى حقا ما لم يظهر وا الخروج

٥٧٧ - ٥٦٩

٢٣٥ باب الفرض للموالى من الفى

٥٩٦ - ٥٧٨

٢٣٦ » الفرض للذرية من الفى وإجراء الارزاق عليهم

٢٣٩ ثقة الصبي على وارثه إن لم يكن له مال

٢٤٠ اختلاف العلماء فى الفرض للرضيع

٦٠٦ - ٥٩٧

٢٤١ باب الفرض للنساء والماليك من الفى

١٢٩٨ - ٦٠٧

(الجزء الثالث)

٦١٢ - ٦٠٧

٢٤٤ باب اجراء الطعام على الناس من الفى

٦٢١ - ٦١٣

٢٤٨ » تعجيل اخراج الفى وقسمه بين أهله

٢٤٩ كرم النبي (ص) وصدقه ، وحامه على من سفه عليه

٢٥٠ بكاء عمر حين رأى ما فتح الله عليهم من الأموال

- ٢٥١ صنع عمر بن عبد العزيز في تقسيم النفي
- ٢٥٢ باب فصل ما بين الغنيمة والنفي ، ومن أيهما تكون أعطية
- ٦٢٢ - ٦٣٥ المقاتلة وأرزاق الذرية
- » » » بعث عمر النعمان بن مقرن ومن معه الى نهاوند ، وما كان من غنائمها
- ٢٥٥ تقسيم النبي (ص) دنانير بعث بها اليه قيصر في غزوة تبوك
- » » » رسول هرقل الى النبي (ص) . واعطاؤه جائزة
- ٢٥٦ لم يكن النبي (ص) يقبل هدية مشرك
- ٢٥٩ باب العطاء يموت صاحبه بعد ما يستوجبه
- ٦٣٦ - ٦٤٠
- ٢٦١ باب الفرض على تعلم القرآن والعلم وعلى سابقة الآباء
- ٦٤١ - ٦٤٤
- ٢٦٢ » التسوية بين الناس في النفي
- ٦٤٥ - ٦٥٠
- ٢٦٣ خطبة عمر بالجابية
- ٢٦٥ باب توفير النفي للمسلمين واينارهم به
- ٦٥١ - ٦٧٣
- ٢٦٦ ما على العامل على الصدقة من الاثم اذا كتم شيئا منها
- ٢٦٧ ورع أبي بكر وعمر (رضي) وحرصهما على توفير في المسلمين ،
- ٢٦٩ قول عمر لابن هريرة حين أصاب من المال عشرة آلاف
- ٢٧٠ زهد على (رضي) وما كان يصنع في بيت المال
- ٢٧٢ (كتاب أحكام الأرضين في أقطاعها واحياؤها وحماها
- ومياها)
- ٦٧٤ - ٧٧١
- » » » باب الاقطاع
- ٦٧٤ - ٦٩٩
- » » » إقطاع النبي (ص) أرضا لسلطان الانصارى
- ٢٧٣ » الزبير أرضا بخير ، وبلال بن الحارث المزني العقيق
- ٢٧٤ » فرات بن حيان العجلي باليمامة ، وتمام الداردي بالشام
- ٢٧٥ » أبيض بن حمال المازني ملج مأرب
- ٢٧٦ » أبي بكر لطلحة بن عبيد الله أرضا
- ٢٧٧ » عمر أرضا لنافع أبي عبد الله

- ٢٧٨ إقطاع عثمان أرضا للزبير وسعدوا بن مسعود وأسامة بن زيد وحباب
 « » ما يجوز فيه للإمام الإقطاع من عادي الأرض
 ٢٨٠ وفد بني حنيفة على النبي (ص) وإقطاعه بمجاعة بن مرارة
 ٢٨٣ ما صنع عمر (رضي) بأرض السواد وأرض الشام
 ٢٨٤ إقطاع أحد خلفاء بني أمية سعيد بن عبد الملك
 « » « » قول عمر بن عبد العزيز « من غلب الماء على شيء فهو له »
 ٢٨٥ باب إحياء الأرضين ، واحتجارها ، والدخول على من أحيها ٧٠٠ - ٧٢٦
 ٢٨٦ من أحيأ أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق
 ٢٨٧ من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فله نفقته ولا شيء له من الزرع
 ٢٩٠ احتجار الرجل الأرض ثم يتركها الزمان الطويل
 ٢٩١ حريم البئر البدئية ، والعادي ، والعين
 ٢٩٤ باب حمى الأرض ذات الكلاء والماء
 ٢٩٥ الناس شركاء في الكلاء والماء والنار
 ٢٩٨ حمى النبي (ص) النقيع لحيل المسلمين
 « » « » حمى عمر بالربذة لأبل الصدقة
 ٣٠٠ مذهب مالك بن أنس في حمى النقيع لحيل المسلمين إذا احتاجوا إليه
 ٣٠١ ماروى عن عبد الله بن عمرو في فضل مائه بالوهط
 ٣٠٢ ترخيص العلماء في بيع الماء يصير في الآنية
 (كتاب الخمس وأحكامه وسننه)
 ٧٥٥ - ٨٩٤
 ٣٠٣ باب ما جاء في الانتقال وتأويلها وما يخص منها
 ٧٥٥ - ٧٧١
 « » « » قتل سعد بن أبي وقاص العاص بن سعيد يوم بدر وأخذه سلبه
 ٣٠٣ قول النبي (ص) في غنائم نصارى وادي القرى
 ٣٠٦ قول النبي (ص) في غنائم هوازن وحنين
 ٣٠٧ ما صنع النبي (ص) في أسارى بدر
 ٣٠٨ في النفل الذي ينقله الإمام سنن أربع
 « » « » باب نفل السلب ، وهو الذي لا خمس فيه
 ٧٧٢ - ٧٩٥

- ٣١٠ متى يكون لقائد الجيش ان ينقل
 ٣١٢ ما نقل النبي (ص) ابا قتادة يوم حنين
 ٣١٣ تخميس عمر سلب البراء بن عازب
 ٣١٤ باب النفل والرابع بعد الخمس ٧٩٦-٨٠٧
 ٣١٥ شأن بدر وما أنزل الله تعالى في غنائها
 ٣١٦ نفل السرايا ، واشتراك أهل العسكر معهم في الغنائم
 ٣١٨ باب النفل من الخمس خاصة بعد ما يصير إلى الامام ٨٠٩-٨٢٣
 ٣١٩ قصة عبد الرحمن بن أبي بكر وليلي بنت الجودي
 ٣٢٠ القول بان الخمس مفوض الى الامام .
 ٣٢٢ باب النفل من جميع الغنيمة قبل ان تخمس ٨٢٤-٨٣٠
 ٣٢٣ ليس لأحد أن ينقل من الخمس بعد النبي (ص)
 ٣٢٤ ما أعطى النبي (ص) الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن يوم حنين
 ٣٢٥ » » باب سهم النبي (ص) من الخمس ٨٣١-٨٤٠
 ٣٢٥ كيف كان النبي (ص) يقسم الغنيمة
 ٣٢٦ خمس الله وخمس رسوله (ص)
 ٣٢٧ مفارقة حكم الصدقة للخمس
 ٣٣٩ باب سهم ذى القربى من الخمس ٨٤١-٨٥٥
 ٣٣١ » » رد النبي (ص) ابنا العباس وربيعه ان يعملوا على الصدقة
 ٣٣١ قول النبي (ص) لجبير بن مطعم « بنوها شتم وبنو المطلب شيء واحد »
 ٣٣٢ » ما كان النبي (ص) يقسم لبنى عبد شمس ولا لبنى نوفل من الخمس شيئاً
 ٣٣٢ ما صنع أبو بكر وعمر وعلى في سهم ذى القربى
 ٣٣٣ كتاب ابن عباس الى ، نجيدة الحرورى في سهم ذى القربى ، وما يعطى
 النساء والماليك إذا حضروا الواقعة ومتى يبلغ اليتيم الرشد ، وقتل الولدان
 ٣٣٤ تزويج عمر كل عرب من الهاشميين من الخمس
 ٣٣٦ باب الخمس فى المعادن والركاز ٨٥٦-٨٧٣
 ٣٣٧ قول العلماء فى الركاز
 ٣٣٨ معادن القباية وما كان يؤخذ منها

- ٣٤٠ قول على (رضي) ان المعدن ركاز
 ٣٤٢ باب الخمس في المال المدفون
 ٨٨٢-٨٧٤
 ٣٤٣ فتح ابني موسى السوس ووجوده دانيال النبي وبجانبه مال
 «» «» حكي عن عمر في الكنز المدفون احكام ثلاثة
 ٣٤٥ ما للعبد اذا وجد كنزاً مدفوناً
 «» «» باب الخمس فيما يخرج البحر من العنبر والجوهر والسبك ٨٩٤-٨٨٣
 ٣٤٧ كتاب عمر بن عبد العزيز : أن يؤخذ من السمك الزكاة اذا بلغ مائتي درهم
 ٣٤٧ لم تذكر السنة شيئاً فيما يخرج من البحر
 ٣٤٩ (كتاب الصدقة وأحكامها وسننها)
 ١٩٩٧-٨٩٥
 ٩١٩-٨٩٥ باب فضائل الصدقة والثواب في اعطائها
 ٣٥٢ رد ابن عوف وعائشة (رضي) على من انتقدها في الصدقة بالتقابل
 ٣٥٣ الصدقة على ذي الرحم الكاشح
 ٩٣٢-٩١٩
 ٣٥٤ باب منع الصدقة والتغليظ في حبسها
 ٣٥٧ هل في المال حق سوى زكاة الحول ؟
 ٩٩١-٩٣٣
 ٣٥٨ باب فرض صدقة الابل وما فيها من السنن
 «» «» كتاب رسول الله (ص) في الصدقة الى عمرو بن حزم
 ٣٦٦ ما يأخذ المصدق اذا لم توجد الاسنان المفروضة
 ٣٦٨ ما جاء في فرض الابل اذا كانت كلها صغاراً
 ٣٧١ اذا جاءت السنة عامة في شئ علم يكن لأحد أن يستثنى منه الا ما خصته السنة
 ٣٧١ حكم ما اذا تعددت السن التي تجب على رب المال
 ٣٧٢ حكم ما اذا نقصت الابل عن الفرض بعد ما حال عليها الحول
 ٣٧٣ خطأ أهل العراق في ازالهم الصدقة منزلة الدين
 ٣٧٤ آخر عمر الصدقة عام الرمادة فلما أحيا الناس استوفى منهم صدقة عامين
 ٣٧٥ لائتي في الصدقة
 ٣٧٦ القول في صدقة الابل العوامل
 ٣٧٧ فرق ما بين صدقة الصامت وصدقة الابل
 ١٠٣٣-٩٩٢
 ٣٧٨ باب صدقة البقر وما فيها من السنن

- ٣٨٠ ليس في البقر العوامل صدقة
- ٣٨٢ البقر السائمة ، والبقر للتجارة ، والبقر العوامل
- ٣٨٣ الغنم تجامع البقر والابل في السائمة والتجارة وتفرقهما في العوامل
- ٣٨٣ ليس في الشاة الرنى صدقة
- » » » حكم ما اذا كان في البقر اوقاص ، وبعت النبي (ص) معاذاً على صدقة اليمن
- ٣٨٤ الاشناق في الابل والاوقاص في البقر وبيان الاسنان الواجبة فيها
- ٣٨٥ صدقة الجواميس ، واذا خالط المنصوص عليه غيره
- ٣٨٦ باب صدقة الغنم وسننها ١٠٣٤-١٠٥١
- ٣٨٨ اذا كانت الغنم سخالا ومسانا لم يختلفوا أنها محسوبة معا
- » » » اعتداد عمر على أهل الغنم بالبهمة والسخلة
- ٣٨٩ لا تؤخذ الرنى ولا الولود ولا الاكيلة ولاخل الغنم
- ٣٩١ باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع وتراجع
- الخطاء في صدقة المواشى ١٠٥٢-١٠٨٠
- ٣٩٣ معنى الخاططين والجمع بين المتفرق وعكسه
- ٣٥٩ مذاهب العلماء في الماشية تكون بين خاططين
- ٤٠١ باب ما يجب على المصدق من العدل في عمله وما في ذلك
- من الفضل وفي العدوان من الاثم ١٠٨١-١٠٩٨
- » » » وصية رسول الله (ص) لمعاذ حين بعثه الى اليمن
- ٤٠٢ ما نهى المصدق من أخذه من اسنان الابل والغنم
- ٤٠٣ حديث جابر بن سحر الديلي الكنعاني ومصدق رسول الله (ص)
- ٤٠٤ لا تؤخذ صدقات المسلمين إلا على مياهم ، ولا جلب ولا جنب
- ٤٠٥ ما كان يطنع عمال عمر بن عبد العزيز بالمدينة في أخذ الصدقة
- ٤٠٦ باب ما يستحب لأرباب الماشية أن يفعلوه عند اتيان
- المصدق ١٠٩٩-١١٠٥
- » » » الأمر بارضاء المصدق والنهي عن كتمان شيئا من المال ، وان ظلم
- ٤٠٨ باب فروض زكاة الذهب والورق ، وما فيها من السنن ١١٠٦-١١٧٧
- ٤٠٩ قول العلماء في نصاب المال الذي تجب فيه الزكاة اذا ملكه أول الخول

- ٤١٠ مفارقة الدراهم والدنانير للماشية
- ٤١١ اذا اختلطت الدراهم الجيدة بالخسيسة ، وما استفيد أثناء الحول
- ٤١٢ الزكاة من الاعطية
- ٤١٤ اذا كان المال ليس بنصاب ولا أصل ، ثم صار في آخر الحول نصابا
- ٤١٥ اذا كان المال من بقية مال حلت فيه الزكاة ثم أضيف اليه آخر
- ٤١٦ كتاب عمر بن عبد العزيز لاهل واسط : أن لا يؤخذ من ارباح التجار زكاة حتى يحول عليها الحول
- ٤١٨ هل يكمل نصاب كلا التقدين من الآخر ؟
- ٤٢٥ باب الصدقة في التجارات والديون وما يجب فيها وما لا يجب ١١٧٨ - ٢٢٥٩
- » » امر عمر لحماس الليثي بزكاة تجارته
- ٤٢٧ لافرق في زكاة التجارة بين ناض المال وغيره
- ٤٣٠ وجوه الفتيا في زكاة الديون
- ٤٣٣ اذا قبض من دينه أقل من النصاب أثناء الحول وعنده غيره
- ٤٣٤ اذا كان الدين ميؤسا منه
- ٤٣٥ هل التجاوز عن الدين لمن عليه يقع عن الزكاة ؟
- ٤٣٧ الشهر الذي كانوا يجعلونه مبدأ الحول في الزكاة
- ٤٣٩ باب الصدقة في الحلى وما فيه من ختلاف ١٢٦٠ - ١٢٩٨
- ٤٤٠ زينب امرأة ابن مسعود وزكاة حلبيها
- ٤٤١ مذاهب العلماء في زكاة الحلى من الذهب والفضة
- ٤٤٣ القول بأن زكاة الحلى اعارته
- ٤٤٤ سنة النبي (ص) في بيع الذهب والفضة وفي صدقتها
- ٤٤٦ أما النقر والتبر فان الزكاة فيهما واجبة
- (الجزء الرابع)
- ٤٤٨ باب صدقة مال اليتيم وما فيه من السنة ١٢٩٩ - ١٣٣٢
- ٤٤٩ الاتجار في مال اليتيم واخراج زكاته
- ٤٥٠ ما فعل علي (رضي) في مال ينامي أبي رافع مولى رسول الله (ص)
- ٤٥١ ما صنعت عائشة (رضي) في مال ينامي كانوا في حجرها

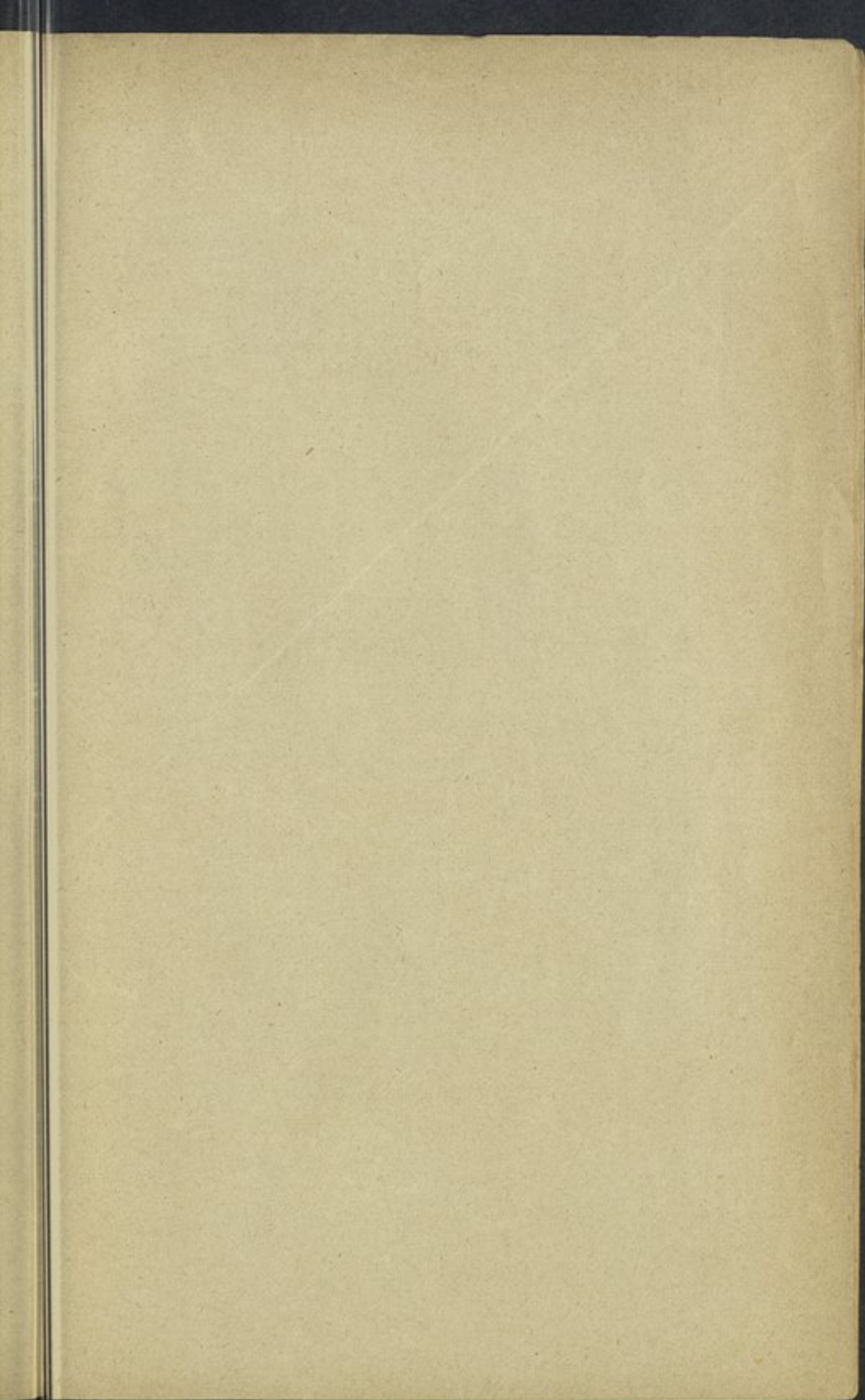
- ٤٥٢ قول من لم يوجب على الولى الصدقة فى مال اليتيم
- ٤٥٣ المعتوه كاليتيم فى زكاة ماله
- ٤٥٧ باب صدقة مال العبد والمكاتب وما يجب عليهما وما لا يجب ١٣٥٤-١٣٣٣
- » هل العبد يملك مالا ، وماله ؟
- ٤٥٨ اذا بيع العبد أو عتق
- ٤٥٩ ما بين ملك العبد وملك الحر من اختلاف
- ٤٦١ قول عمر وابنه وابن عباس : أن العبد إنما يتصدق بالشئ اليسير
- ٤٦٢ لاختلاف أن لازكاة على المكاتب
- ٤٦٣ باب الصدقة فى الخيل والريق ، وما فيهما من السنة ١٣٥٥ - ١٣٧٣
- » (جماع أبواب صدقة ما تخرج الأرضون من الحب والثمار ، وما فيهما من العشر ونصف العشر)
- ٤٦٨ باب السنة فيما تجب الصدقة فيه مما تخرج الأرض ١٣٧٤ - ١٤٠٩
- ٤٦٩ أنواع ما تخرج منه الزكاة : من النقد ، والزرع والماشية
- ٤٧٢ قول مالك فى ضم أصناف الحبوب الى بعضها ، فاذا بلغت خمسة أوسق زكاه
- ٤٧٣ قول من لم يرفى غير الحنطة والشعير والتمر صدقة
- ٤٧٦ باب الصدقة فى أدنى ما تخرج الأرض . وما يكون منها
- فيه العشر أو نصف العشر ١٤١٠ - ١٤٣٤
- ٤٧٨ أنواع الاسقاء التى تسقى بها الأرض ، وما فى كل من الصدقة
- ٤٧٩ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
- ٤٨١ باب خرس الثمار للصدقة والعرايا والسنة فى ذلك ١٤٣٥ - ١٤٨٦
- » » » (ص) أهل خير على نصف ما يخرج من زرعها
- ٤٨٢ خرس عبد الله بن رواحة لزروع خير وثمارها
- ٤٨٣ خرس النبي (ص) حديقة امرأة بوادى القرى
- ٤٨٤ متى يكون الخرس ؟
- ٤٨٥ يترك الخارص لارباب الزروع والثمار قدر ما يأكلون أيام الثمر
- ٤٨٦ أمر عمر وغيره الخارص أن يخففوا . فان فى المال العربية والوطية
- ٤٨٨ تفسير العرايا
- ٤٩٢ انكار العراقيين الخرس والقرعة بوجوه باطلة

- ٤٩٥ اذا كانت الارض موقوفة بمواشيها هل عليها زكاة؟
- ٤٩٦ باب ما اختلف الناس في وجوب صدقته من الأموال ١٤٨٧-١٥٣٥
- » » حديث سعد بن أبي ذباب في العسل
- ٤٩٧ » » أبي سياره المتعمى وعمرو بن شعيب في العسل
- ٤٩٨ حكم عمر بن الخطاب ومن بعده في صدقة العسل
- ٥٠٠ وأما الزيتون
- ٥٠١ وأما الخضر اوت
- ٥٠٣ اجماع العلماء على أن لاصدقة في قليل الخضر ولا كثيره
- ٥٠٤ الزيتون أشبه بالخضر منه بالأطعمة
- ٥٠٥ لم يحجىء في السمسم ولا في زيتة شئ
- ٥٠٧ باب اخذ الصدقة من خسيس الثمار وأخذها ممن عليه
- دين ، وفصل ما بين ارض العشر وغيرها ١٥٣٦ - ١٥٦٥
- » » الجعور ولون ابن حبيب ونحوها
- ٥٠٨ وأما الصدقة على صاحب الدين في الذهب والفضة والزرع والثمار، والماشية
- ٥١٠ من عليه دين يحيط بماله ، ومن فرق بين النقد والماشية في الدين
- » » هل تقبل دعوة صاحب الدين ؟
- ٥١١ زكاة الارض والنخل اذا بيع أو ورثا قبل الحصاد وبعده
- ٥١٢ أنواع الارضين العشرية التي ليست بخراج
- ٥١٤ باب الصاع الذي تعرف به صدقة الأرضين ، وزكاة الفطر ، وكفارة الايمان ، وفدية المناسك ، وغسل الجنابة ، مع جميع ما جاء ذكره في الحديث من
- المسكايل كلها ١٥٦٦ - ١٦٢٣
- » » أصناف ما قتل من المسكايل عن النبي (ص)
- ٥١٥ المد والصاع والفرق في الوضوء وغسل الجنابة
- ٥١٦ بيان اختلاف الالفاظ التي وردت في الأحاديث في هذه المسكايل في الطهارة
- ٥١٨ القفيز الحجاجي
- ٥١٩ مكيال عمر الذي كان يأخذ به الجزية
- ٥٢٠ تقدير أبي عبيد الامداد والصيعان في زمنه
- » » المسكيال مكيال مكة والميزان ميزان المدينة

- ٥٢١ حديث كعب بن عجرة في فدية نسكه
- ٥٢٢ المسكيال الملعج الذي يعتمله الناس أيام أبي عبيد
- » » » الصاع خمسة مكاكي
- » » » الخمسة اوسق مائة وعشرون مكوكا ، وهي ثلاثمائة صاع ، وخمسة عشر قفيزا
- ٥٢٤ قصة الدراهم وسبب ضربها ومبدؤه في الاسلام
- ٥٢٦ ١ جماع أبواب صدقة الأموال التي يمر بها على العاشر من أهل
- الاسلام والذمة والحرب
- ١٦٢٤ - ١٧١٩
- » » » باب ذكر العاشر وصاحب المكس وما فيه من الشدة
- ١٦٢٤ - ١٦٥٤
- ٥٢٨ زياد بن حدير أول من عشر في الاسلام
- ٥٢٩ ماورد من التغليظ في العاشر انما هو ما كان على معنى الجاهلية
- ٥٣١ الصدقة التي يكره الناس عليها صدقة الماشية لازكاة النقد
- ٥٣٢ ١ باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين وعشور
- أهل الذمة والحرب
- ١٦٥٥ - ١٦٩٢
- ٥٣٣ ١ مذهب عمر أن يؤخذ من تجار أهل الذمة ضعف ما يؤخذ من تجار المسلمين
- ٥٣٤ اول من وضع العشر في الاسلام عمر
- ٥٣٥ ٢ مقدار مال الذمي الذي يعشر ، ودعواه الدين ، ومروءه بماله غير مرة
- ٥٣٩ احواف العاشر من ارباب في دعواه من مسلم أو ذمي أو حربي
- ٥٤٠ باب العشر على بنى تغلب ، وتضعيف الصدقة عليهم
- ١٦٩٣ - ١٧١٩
- » » » حديث داود بن كردوس في صلح عمر لنصارى بنى تغلب بعد ما قطعوا الفرات
- ٥٤٣ بعض وصف عمر والثناء عليه
- » » » السنة في عرب أهل الكتاب ومن لا كتاب لهم والعجم
- ٥٤٤ السنة هي المفسرة للتزويل والموضحة لحدوده وشرائعه ، وأمثلة على ذلك
- ٥٤٥ ٢ أخذ الجزية من العجم والصابئة والمجوس
- ٥٤٧ (جماع أبواب مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها)
- » » » باب ذكر أهل الصدقة الذين يطيب لهم أخذها ، وفرق
- (بين من تحل له الصدقة أو تحرمه عليه)
- ١٧٢٠ - ١٧٦٠
- » » » حديث قبيصة بن الحارث فيمن تحل لهم الصدقة

- ٥٤٨ حديث بهز بن حكيم في سؤال الرجل في الجائحة والفتق
 ٥٤٩ لاحظ في الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب
 ٥٥٠ التشديد في كراهة المسئلة
 ٥٥١ مقدار الغني الذي تحرم معه المسئلة
 ٥٥٧ اذا أعطى صاحب المال صدقته لغني اجزأه عن فرضه
 ٥٦٠ باب أدنى ما يعطى الرجل الواحد من الصدقة ، وكما
 أكثر ما يطلب منه ؟
 ١٧٦١ - ١٧٨٥
 ٥٦١ وقف أبي طلحة (رضي) ارض يبرحاء على فقراء قومه
 ٥٦٢ كان النبي (ص) يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة
 ٥٦٣ كراهة الصدقة للغني وان كانت تطوعا على سبيل التنزه لا الحرمة
 ٥٦٤ حديث عمر عن بعض عيشهم في الجاهلية
 ٥٦٥ يعطى الرجل الواحد من الصدقة ما يغنيه
 ٥٦٦ اخراج الزكاة في الحج والرقاب ، والغارمين
 ٥٦٧ باب دفع الصدقة الى الأمراء ، واختلاف العلماء
 في ذلك
 ١٧٨٦ - ١٨٣٣
 » » » اختلاف الناس في دفع الصدقة بعد قتل عثمان
 ٥٦٨ من قال بدفع الزكاة للأمير وان كان ظلما
 ٥٧٠ من قال يضعها صاحبها حيث شاء
 ٥٧٣ زكاة الماشية والزروع لا بد أن تدفع للإمام
 ٥٧٤ هل يحسب من الزكاة ما أخذ العشارون والبيعة ؟
 ٥٧٦ باب تفريق الصدقة في الاصناف الثمانية
 ١٨٣٤ - ١٨٥٢
 ٥٧٧ اذا وضعت الصدقة في صنف واحد
 ٥٧٨ كتاب ابن شهاب لعمر بن عبد العزيز في السنة في مواضع الصدقة
 ٥٨١ باب اعطاء الصدقة الى الأقارب ومن يكون منهم لها
 موضعا
 ١٨٥٣ - ١٨٧٤
 ٥٨٣ لا يجزى دفعها للوالدين ومن في منزلتهما
 ٥٨٤ هل يجبر ذو الرحم على الاتفاق على ذي رحمه ؟

- ٥٨٥ باب إعطاء المرأة زوجها من صدقة مالها ١٨٧٥ - ١٨٨٣
- » » » حديث امرأة ابن مسعود
- ٥٨٨ الفرق بين إعطاء المرأة زوجها وبين إعطاء الرجل امرأته
- ٥٨٩ باب تعجيل الصدقة وإخراجها قبل أوانها ١٨٨٤ - ١٨٩٩
- ٥٨٩ حديث تعجيل صدقة العباس بن عبد المطلب
- ٥٩٢ تأخير الزكاة عن وقتها إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك
- ٥٩٣ السنن في قوله (ص) « أما خالد فقد احتبس ادراعه وأعبده »
- ٥٩٤ باب قسم الصدقة في بلدها ، وحملها إلى بلد سواه ، ومن هو أولى أن يبدأ به منها ١٩٠٠ - ١٩٢٥
- ٥٩٥ وصية النبي (ص) معاذاً برد صدقة الاغنياء في الفقراء ١٩٠٠ - ١٩٢٥
- ٦٩٦ أمر عمر معاذاً بمثل ذلك
- ٥٩٧ وصية عمر (رضى) لعماله على الصدقة
- ٥٩٨ حكم ما إذا حملها المصدق إلى بلد آخر
- ٥٩٩ قصة عمر مع اعرابية شكت إليه محمد بن مسامة في الصدقة
- ٦٠٠ باب الرجل يخرج الصدقة فتضيع ، أو يدفعها إلى غني وهو لا يشعر ١٩٢٦ - ١٩٣٧
- ٦٠٢ باب سهم الفقراء والمساكين من الصدقة والفصل بينهما في التأويل ١٩٣٨ - ١٩٥٢
- ٦٠٣ معنى الغني والفقير والبائس والمساكين والقانع والمعتز
- ٦٠٥ باب سهم العاملين على الصدقة والمؤلفة قلوبهم ١٩٥٣ - ١٩٦٤
- ٦٠٧ باب سهم الرقاب والغارمين في الصدقة ١٩٦٥ - ١٩٨٢
- ٦٠٩ جعل الزكاة في الحج
- ٦١٠ باب سهم الغزاة في سبيل الله وابن السبيل ١٩٨٣ - ١٩٨٤
- ٦١١ باب إعطاء أهل الذمة من الصدقة ، وما يجزى من ذلك ١٩٨٥ - ١٩٩٧
- ٦١٣ صدقة النبي (ص) على يهود



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حق حمده . والصلاة والسلام على أفضل خلقه وأشرف رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه الى يوم الدين

(أما بعد) فان كتاب الأموال لآبى عبيد القاسم بن سلام الأزدي أوسع كتاب ألف في بابيه وأنفسه وأجمعه لكل ما يتعلق بالأموال في الدولة الاسلامية ، وطالما حرص أهل العلم شديد الحرص على اقتنائه والانتفاع به ، وقد كان عند الشيخ عبد المعطى السقا رحمة الله عليه نسخة قيمة عتيقة كتبت في أوائل القرن السادس ، لأن عليها سماعا أرخ سنة ٥٧٠ وقد كان الشيخ عبد المعطى رحمه الله ضميناً بهذا الكتاب كل الضن ، حتى لقد رجاه فضيلة الأخ الشيخ احمد محمد شاكر أن يسمح لدار الكتب المصرية بنسخه أو بصورة فطوغرافية منه تحفظ بدار الكتب خوفاً أن تضيع نسخة الشيخ فلا يجد أهل العلم عنها ديلاً ، فلم يقبل الشيخ رحمه الله إلا في مقابل خمسين جنيهاً مصرياً ، ثم يكون الشيخ بعد ذلك متفضلاً ، ولكن الظروف لم تسمح حينئذ ، فأرسلت دار الكتب إلى دمشق تبحث عن نسخة من الكتاب فوجدت بالمكتبة الظاهرية نسخة هي أنفس وأقيم وأقدم من نسخة الشيخ عبد المعطى ، فاستنسختها ، في مدة آخرها محرم سنة ١٣٤٧ بواسطة كاتب لم يحسن قراءة النسخة جيداً ولم يستطع أن يفهم الكتاب حق الفهم ، فأخطأ كثيراً جداً في النقل وإن كان أجادكل الاجادة في الخط والتنميق ، فليته أوتى شيئاً من العلم كما أوتى ذلك الخط الوافر من جودة الخط

ذهبت الأيام تطوى الحوادث والخلق ، فطوت فيمن طوت شيخنا الشيخ عبد المعطى رحمه الله وغفر له ، ولم يترك الشيخ من الولد ما يعرف قيمة تركته النفيسة من الكتب القيمة التي أفنى الشيخ حياته وماله في اقتنائها وادخارها ،

ومنها كتاب الأموال ، وعدت أيدي باعة الكتب على هذه المكتبة وتناولتها بالتمزيق ذات اليمين وذات الشمال ، وذهب أنفسها وأكثرها إلى أوربا ولا حول ولا قوة إلا بالله . وتلك مصيبة يتعرض لها كل طالب علم يحرص اليوم على جمع ما استطاع من كتبه ، فإذا مات نال مكتبته التي بذل فيها عسارة حياته . ما ينال أخواتها . وتلك مصيبة إن لم يفكر عقلاء الأمة في اتقانها فهي آتية على كل نفيس من رحمة الله تعالى ولطفه بمصر أن توجد بها دار الكتب المصرية ، وأن يكون قائما على إدارتها أمثال أسعد بك براده ، وأن يكون معه رجال امتلاؤا وغيره وحرصا على خدمة العلم : مثل الأستاذ الجليل صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد رب الرسول رئيس المغيرين العربي والأمين الأول وأخوانها . فتلك المجموعة الصالحة التي تبقى كتب العلم والدين من أيدي باعة الكتب أن تطوح بها إلى مكاتب أوربا . فحين بلغهم وفاة الشيخ عبد المعطى رحمه الله حرصوا على مكتبته وبذلوا جهد الجسارة في أن يكون نصيب دار الكتب منها أوفر نصيب ، فكان مما ظفروا به نسخة كتاب الأموال . ولقد كان سرورهم وفرحهم حين ظفروا به أكبر دليل على إخلاصهم في خدمة العلم .

دخلت يوما على الأستاذ الشيخ محمد عبد رب الرسول ، فلقيني متمللا بملأه البشر ، وصاح في قبل أن أصاخه .. : أبشر يا فلان بدخيرة ظفرت بها اليوم دار الكتب قلت : وما هي بارك الله لدار الكتب فيك وفي إخوانك ؟ قال - وناولني الكتاب - انظر ، هذا كتاب الأموال ، أصبح اليوم ملكا لدار الكتب ، بعد أن كان الشيخ عبد المعطى رحمه الله يرضن على دار الكتب باستنساخ نسخة منه أو صورة فطوغرافية . وسبحان من يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين . وقد حط رحاله هذا بعد طول الأسفار وكثرة التنقل .

فقلت للشيخ : وماذا تقول في طبعه ، يا أستاذ ؟

قال : ومن لنا بهذه الأمانة ؟

قلت : رجل الجد والهمة ، الحاج مصطفى محمد .

قال : بخ بخ ، هيا سارع إلى ذلك .

قلت : وأنت هيا يسر علينا الأمر باعطائنا نسخة الكتاب .

فقال : اليوم تقدم إلى التصوير الفطوغرافي ، وأوصى عليها .

ولم تلبث إلا أياما قليلة . وقد فرغ مصور دار الكتب النشيط منها

وأخذتها فرحا .

وأمرت ولدى سيد احمد باستنساخ نسخة أخرى من النسخة المنقولة من المكتبة الظاهرية ، وصححتها معه .

وشرعنا نطبع الكتاب في مطبعة الشاب النشيط المجد عبد اللطيف حجازي . فوجدنا فروقا كثيرة بين النسختين ، وناالنا من العناية المحجهد في أثناء العمل الشئ الكثير .

ولقد نقعنى الله تعالى أعظم النفع في ذلك بفضيلة الأخ العلامة الشيخ احمد محمد شاكر وبمكتبته القيمة ، التي أسأل الله أن يجعل لها من ولد الشيخ من يقيمها شر باعة الكتب . فقد كنت اذا أعضلت على مسألة وجدت حلها عنده

ولطالما تمنيت أن يكون بيدى النسخة الأصلية الظاهرية التي كتبها ابراهيم ابن عبد الواحد بن على بن سرور المقدس عفا الله عنه في شهر سنة ٥٦٧ . وهو نقلها من نسخة كتبت سنة ٢٨٩ بخط صخر بن احمد . وكانت صحيحة جدا فاني قد سمعت عنها من أهل العلم الدمشقيين وعن اتقان تصحيحها وقدمها مأدهشنى ولكن دون ذلك أهوال . وثبت عندى صدق واصفيها تلك السماعات الكثيرة التي نقلها حضرة الناسخ ولكنه مع الأسف حرف أكثر الأسماء ، وترك مكان بعضها بياضا . وقد اكتفيت بنقل ما في آخر النسخة من سماع لان الباقي لا يختلف الا في التاريخ تقريبا

ويلاحظ أن كلتا النسختين ، نسخة الشيخ عبد المعطى ، ورمزنا لها بالأصل العتيق ، والمنقولة عن النسخة الظاهرية ورمزنا لها بالشامية ، كلاهما مأخوذ عن الكاتبة الفاضلة الشبيخة الصالحة شهدة . فيظهر أنه قد كان لها بذلك الكتاب اختصاص واشتهار .

ترجمة أبى عبيد

١٥٤ — ٢٢٤

نسوق نص ترجمة الحافظ الذهبي رحمه الله في كتاب تاريخ دول الاسلام . وهو الذى يحلم به أهل العلم في كل وقت ويسألون الله سبحانه وتعالى أن يوفق الحاج مصطفى محمد أو غيره للقيام بطبعه

القاسم بن سلام الامام

أبو عبيد البغدادى الفقيه الأديب صاحب المصنفات الكثيرة فى القراآت والفقه واللغات والشعر . قرأ القرآن على الكسائى وإسماعيل بن جعفر وشجاع بن أبى نصر وسمع الحروف من طائفة . وقد سمع إسماعيل بن عياش ، وإسماعيل بن جعفر ، وهشيم ابن بشير ، وشريك بن عبد الله - وهو أكبر شيخ له - وعبد الله بن المبارك ، وأبا بكر بن عياش ، وجريز بن عبد الحميد ، وسفيان بن عيينة ، وعباد بن عباد ، وعباد بن العوام ، وخلقاً آخرهم موتاً هشام بن عمار

وعنه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ، وأبو بكر بن أبى الدنيا ، وعباس الدورى والحارث بن أبى أسامة . وأحمد بن يوسف التمارى ، وعلى بن عبد العزيز البغوى ، ومحمد بن يحيى بن سليمان المروزى ، وأحمد بن يحيى البلاذرى الكاتب وآخرون قال على البغوى : ولد أبو عبيد بهراة . وكان أبوه عبداً لبعض أهل هراة . وقال أبو بكر الخطيب : كان أبوه رومياً . خرج يوماً وأبو عبيد مع ابن مولاه فى الكتاب ، فقال له مؤدب : علمى القاسم فانها كيسة . وقال محمد بن سعد : كان أبو عبيد مؤدباً صاحب نحو وعربية وطلب للحديث والفقه

ولى قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك . ولم يزل معه ومع ولده . وقدم بغداد ففسر بها غريب الحديث ، وصنف كتباً ، وحدث ، وحج ، فتوفى بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين . وقال ابن يونس : قدم مصر مع ابن معين سنة ثلاث عشرة . وكتب بمصر . وقال إبراهيم بن أبى طالب : سألت أبا قدامة السرخسى عن الشافعى وأحمد وأبى عبيد . فقال أما أفقههم وأفهمهم فالشافعى ، إلا أنه قایل الحديث . وأما أورعهم فأحمد بن حنبل . وأما أحفظهم فاسحاق . وأما أعلمهم بلغات العرب فأبو عبيد . وقال أحمد بن مسامة : سمعت اسحاق بن راهويه يقول : الحق يحب الله ، أبو عبيد أفقه منى . وقال الحسن بن سفيان . سمعت ابن راهويه يقول : إننا محتاج إلى أبى عبيد ، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا . وقال عباس الدورى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو عبيد ممن يزداد عندنا كل يوم خير أو قال أبو قدامة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أبو عبيد أستاذ . وعن حمدان بن سهل قال : سألت يحيى بن معين عن أبى عبيد . فقال : مثلى يسأل عن أبى عبيد ؟ أبو عبيد يسأل عن الناس . وقال أبو داود : ثقة مأمون . وقال الدارقطنى : ثقة إمام جبل . وسلام أبوه رومى . وقال أبو عبد الله الحاكم : كان أبو محمد بن قتيبة يتعاطى التقدم فى علوم كثيرة ، ولم ير ضه أهل علم منها .

وأما الامام المقبول عند السكك فأبو عبيد . وقال إبراهيم الحربي : رأيت ثلاثة تعجز النساء أن تلدن مثلن : رأيت أبا عبيد ما مثله إلا يجبل نفخ فيه روح . ورأيت بشر بن الحارث فما شبهته إلا برجل يحمن من قرنه إلى قدمه عقلا . ورأيت أحمد بن حنبل فرأيت كأن الله قد جمع له علم الأولين من كل صنف يقول ماشاء ويمسك ماشاء . وقال عبد الله بن أحمد : عرضت كتاب غريب الحديث لأبي عبيد على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله خيرا ، وقال مكرم بن أحمد القاضي ، قال إبراهيم الحربي : كان أبو عبيد كأنه جبل نفخ فيه الروح ، يحسن كل شيء إلا الحديث . صناعة أحمد بن حنبل ويحيى . قال وكان أبو عبيد يؤدب غلاما ثم اتصل بثابت بن نصر فولى ثابت طرسوس فولى أبا عبيد قضاءها ثمان عشرة سنة فاشتغل عن كتابة الحديث . كتب في حديثه عن هشيم وغيره . فلما صنف احتاج أن يكتب عن يحيى بن صالح وهشام ابن عمار . وأضعف كتبه كتاب الأموال يحيى إلى باب فيه ثلاثون حديثا أو خمسون أصلا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجىء بحديث حديثين يجمعهما من حديث الشام ويتكلم في ألفاظهما . وليس له كتاب مثل غريب المصنف . قال : وانصرف أبو عبيد يوما فر بدار إسحاق الموصلي . فقال له : يا أبا عبيد صاحب هذه الدار يقول : إن في كتابك غريب المصنف ألف حرف خطأ . فقال : كتاب فيه أكثر من مائة ألف يقع فيه ألف خطأ ، ليس بكثير ، ولعل إسحاق عنده رواية وعندنا رواية فلم يعلم والروايتان صواب . ولعله أخطأ في حروف وأخطأنا في حروف فبقي الخطأ شيء يسير . قال : وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مائتي حرف « سمعت » والباقي « قال الأصمعي قال أبو عمرو » . وفيه خمسة وأربعون حديثا لا أصل لها أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى

وقال عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي : من علماء بغداد النحويين على مذهب السكوفيين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ، ومن جمع صنوفا من العلم وصنف الكتب في كل فن من العلوم والآداب أكثر وشهر : أبو عبيد القاسم ابن سلام . وكان مؤدبا لآل هرثمة وصار في ناحية عبد الله بن طاهر . وكان ذا فضل ودين وستر ومذهب حسن . روى عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وابن الاعرابي وأبي زياد الكلابي وعن الأموي وأبي عمرو الشيباني والكسائي والأخضر والفراء . وروى الناس من كتبه المصنفة بضعة وعشرين كتابا في القرآن والفقه وغريب الحديث والغريب المصنف والأمثال ومعاني الشعر

وغير ذلك . وله كتب لم يروها قد رأيتها في ميراث بعض الطاهريين تباع كثيرة في أصناف الفقه . قال : وبلغنا أنه كان إذا صنف كتابا أهده الى عبد الله بن طاهر فيحمل اليه مالا خطيرا استحسننا لذلك . وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد . والرواة عنه مشهورون ثقات ذوو كرونبل . قال : وقد سبق الى جميع مصنفاته . فمن ذلك المصنف الغريب . هو أجل كتبه في اللغة . فانه احتذى فيه كتاب النضر بن شميل الذي يسميه كتاب الصفات . بدأ فيه بخلق الانسان ، ثم بخلق الفرس ثم بالابل فذكر مصنف بعد صنف . وهو أكبر من كتاب أبي عبيد وأجود . ومنها كتاب الأمثال . وقد صنف فيها قبله الأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة وجماعة الا أنه جمع رواياتهم في كتابه . وكتاب غريب الحديث . أول من عمل له أبو عبيدة وقطرب والأخفش والنضر ولم يأتوا بالأسانيد . وعمل أبو عدنان البصري كتابا في غريب الحديث وذكر فيه الأسانيد . وصنفه على أبواب السنن إلا أنه ليس بالكبير ، فجمع أبو عبيد عامة ما في كتبهم وفسره وذكر الأسانيد ، وصنف المسند على حديثه وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حديثه وأجاد تصنيفه ، فرغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة لاجتماع ما يحتاجون اليه فيه . وكذلك كتابه في معاني القرآن . وذلك أن أول من صنف في ذلك من أهل اللغة أبو عبيدة ثم قطرب ثم الأخفش ، وصنف من الكوفيين الكسائي ثم الفراء . فجمع أبو عبيد من كتبهم وجاء فيه بالآثار وأسانيدها وتفسير الصحابة والتابعين والفقهاء وروى النصف منه ومات وأما الفقه فانه عمد الى مذهب مالك والشافعي فتقلد أكثر ذلك وأتى بشواهد وجمعه من حديثه ورواياته . واحتج باللغة والنحو وحسنها بذلك . وله في القراءات كتاب جيد ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله وكتاب في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده . وقال أبو بكر بن الانباري : كان أبو عبيد يقسم الليل ، فيصلي ثلثه وينام ثلثه ويصنف ثلثه . وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد : في كتاب الطهارة لأبي عبيد حديثان ماحدث بهما غيره ولا حدث بهما عنه غير محمد بن يحيى المروزي ، أحدهما حديث شعبة عن عمرو بن أبي وهب . والآخر حديث عبيد الله ابن عمر عن سعيد المقبري حدث به عن يحيى القطان عن عبيد الله وحديث به الناس عن يحيى عن ابن عجلان

وقال ثعلب : لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجبا . وقال القاضي أبو العلاء الواسطي أنبأنا محمد بن جعفر التميمي حدثنا أبو علي النحوي حدثنا القساطلي قال كان

أبو عبيد مع عبد الله بن طاهر فبعث إليه أبو دلف يستهديه بأبي عبيد شهرين ، فأتته إليه فأقام شهرين . فلما أراد الانصراف وصله بثلاثين ألف درهم ، فلم يقبلها فقال : أنا في جنبه رجل لم يحوجني إلى صلة غيره . فلما عاد إلى ابن طاهر وصله بثلاثين ألف دينار . فقال : أيها الأمير قد قبلتها ولكن قد أغنيتني بمعروفك وبرك . وقد رأيت أن أشتري بها سلاحاً وخيلاً وأوجه بها إلى الثغر ليكون الثواب متوفراً على الأمير ، ففعل

وقال علي بن عبد العزيز : سمعت أبا عبيد يقول : المتبع للسنة كالقايض على الجمر وهو اليوم عندى أفضل من ضرب السيف في سبيل الله . وقال عباس الدوري : سمعت أبا عبيد يقول . عاشرت الناس وكلمت أهل الكلام فما رأيت قوماً أوسخ وسخاً ولا أضعف حجة من الرافضة ولا أحق منهم . ولقد وليت قضاء الثغر فنفيت ثلثه جهميين ورافضياً ، أو رافضيين وجهمياً . وقال : اتى لأتبين في عقل الرجل أن يدع الشمس ويمشي في الظل . وقال بعضهم : كان أبو عبيد أحر الرأس والحية مهيباً وقوراً يخضب بالحناء . وقال الزبيدي : عدت حروف الغريب فوجدته سبعة عشر ألف وتسعمائة وتسعين . وقال أبو عبيد : دخلت البصرة لأسمع من حماد بن زيد فإذا هو قد مات فشكوت ذلك إلى عبد الرحمن بن مهدي فقال : مهيا سبقت به فلا تسبقن بتقوى الله . وقال محمد بن الحسين الأبري سمعت ابن خزيمة سمعت أحمد بن نصر المقرئ يقول قال إسحاق : إن الله لا يستحي من الحق ، أبو عبيد أعلم مني ومن أحمد بن حنبل والشافعي . وقال عبد الله بن طاهر الأمير ، ورويت عنه من وجهين : « للناس أربعة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والقاسم بن معن في زمانه ، وأبو عبيد في زمانه » وقال عبدان بن محمد المروزي حدثنا أبو سعيد الضرير قال : كنت عند عبد الله بن طاهر ، فورد عليه نعي أبي عبيد فأنشأ يقول :

يا طالب العلم قد مات ابن سلام وكان فارس علم غير محجـام
مات الذي كان فينا رابع أربعة لم يلق مثلهم إسناد أحكام
خير البرية عبد الله أولهم وعامر ولنعم التلو يا عام
ها اللذان أنافا فوق غيرها والقاسمان ابن معن وابن سلام

ومناقب أبي عبيد كثيرة . وقد حكي عنه البخاري في كتاب أفعال العباد وذكره

أبو داود في كتاب الزكاة وغيره في تفسير أسنان الأبل ، وعاش ثمانيا وستين سنة رحمه الله
ثم تعقب ذلك باوسع ترجمة للإمام أبي عبيد ، وهي ترجمة الخطيب البغدادي له في
كتاب تاريخ بغداد (رقم ٦٨٦٨ ج ١٢ : ٤٠٣ - ٤١٦) وإني ذاكر منها ما هو
زيادة على ترجمة الحافظ الذهبي ، فاقول :

القاسم بن سلام طلب العلم وسمع الحديث ودرس الأدب ونظر في الفقه . وسمع يزيد
ابن هارون واسماعيل بن عليّة ويحيى بن سعيد القطان وحجاج بن محمد وإبا معاوية
الضريروصفوان بن عيسى وعبد الرحمن ابن مهدي وحامد بن مسعدة ومروان
ابن معاوية وعمر بن يونس ، وإسحاق الأزرق وغيرهم

روى عنه نصر بن داود بن طوق ومحمد بن إسحق الصاغاني والحسن بن مكرم
وآخرون وكان قد أقام ببغداد مدة ثم ولي القضاء بطرسوس وخرج بعد ذلك إلى
مكة فسكنها حتى مات بها وكان أبوه سلام تولى الأزدي . قال أبو الحسين بن المنادي
كان أبو عبيد ينزل بدرب الریحان ثم خرج إلى مكة في سنة ٢٢٤

وقال أبو الحسن محمد بن جعفر التميمي النحوي : كان طاهر بن الحسين حين
مضى إلى خراسان نزل بمرو يطلب رجلا ليحدثه ليله ، فقبل ما بهنا الا رجل مؤدب
فادخل عليه أبو عبيد القاسم بن سلام ، فوجده أعلم الناس بأيام الناس والنحو
واللغة والفقه ، فقال له من المظالم تركك أنت بهذا البلد ، فدفع إليه ألف دينار وقال
له أنا متوجه إلى خراسان إلى حرب وليس أحب استصحابك شققا عليك ، فأثقف
هذا إلى أن أعود إليك ، فألف أبو عبيد غريب المصنف إلى أن عاد طاهر بن الحسين
من خراسان فحمله معه إلى سمرقند رأى وكان أبو عبيد دينارا ورعا جوادا

وقال أحمد بن يوسف لما عمل أبو عبيد كتاب غريب الحديث عرضه على عبد الله
ابن طاهر فاستحسنه وقال إن عقلا بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب
لحقيق ألا يحوج إلى طالب المعاش فأجرى له عشرة آلاف درهم في كل شهر

وقال محمد بن وهب : قال أبو عبيد : كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين
سنة . وربما كنت أستاذتفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من
الكتاب فأبيت ساهرا أفرحاً مني بتلك الفائدة وأحدم ، يجيءني فيقيم عندي أربعة
أشهر أو خمسة أشهر فيقول قد أثقت الكثير . وقال أبو علي : أول من سمع هذا
الكتاب من أبي عبيد هو يحيى بن معين

وقال ابن عرعة : كان طاهر بن عبد الله ببغداد فطمع في أن يسمع من

أبي عبيد وطمع في أن يأتيه في منزله ، فلم يفعل أبو عبيد حتى كان هذا يأتيه ،
فقدم على بن المديني وعباس العنبري فأراد أن يسعما غريب الحديث فكان يحمل
كل يوم كتابه ويأتيهما في منزلهما فيحدثهما فيه

وقال أبو عمرو بن الطوسي قال لي أبي: غدوت إلى أبي عبيد ذات يوم فاستقباني
يعقوب بن السكيت فقال لي أين فقلت إلى أبي عبيد فقال أنت أعلم منه ، قال فضيت
إلى أبي عبيد فحدثته بالقصة فقال لي: الرجل غضبان، قلت من أي شيء؟ قال جاءني
منذ أيام فقال لي: أقرأ على غريب الحديث، فقلت لا ولكن تجيء مع العامة فغضب .

وعن عمر الدوري قال سمعت أبا عبيد يقول : سمعتني عبد الله بن إدريس
أنه يفتي على بعض الشيوخ فقال لي: يا أبا عبيد مهما فاتك من العلم فلا تفوتك العمل
وقال أبو حاتم : قال أبو عبيد : مثل الألفاظ الشريفة والمعاني الطريفة مثل
القلائد اللامحة في الترائب الواضحة . وقال اسحق بن إبراهيم الحنظلي : أبو عبيد أوسعنا
علماً وأكثرنا أدباً وأجمعنا جمعاً أنا نحتاج إلى أبي عبيد وأبو عبيد لا يحتاج إلينا
وقال أحمد بن كامل القاضي : كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وفي علمه ربانياً
متفناً في أصناف علوم الإسلام من القرآن والفقه والعريضة والأخبار حسن
الرواية صحيح النقل لا أعلم أحداً من الناس طعن عليه في شيء من أمره ودينه

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتاب الطهارة لأبي عبيد حديثان ما حدث
بهما غير أبي عبيد ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيى المروزي أحدهما حديث
شعبة عن عمرو بن أبي وهب والآخر حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد
المقبوري حدث به يحيى القطان عن عبيد الله وحدث به الناس عن يحيى القطان
عن ابن عجلان

ثم ساق الخطيب بسنده إلى محمد بن يحيى المروزي أخبرنا أبو عبيد حدثنا حجاج
عن شعبة عن عمرو بن أبي وهب الخزاعي عن موسى بن ثوران البجلي عن طلحة
ابن عبيد الله بن كرز الخزاعي عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا توضأ يخلل لحيته »

وأما حديث عبيد الله بن عمر فأخبرناه وساق بسنده إلى محمد بن يحيى المروزي ،
حدثنا أبو عبيد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال « رأيت عائشة عبد الرحمن توضأ فقالت :
يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
ويل للعقاب من النار »

قال حمدان بن سهل سمعت يحيى بن المعين يقول : كنت عند الأصمعى يوماً
إذ أقبل أبو عبيد فشق إليه بصره حتى أقرب منه ، فقال آترونا هذا المقبل ؟ قالوا
نعم ، قال لن تضيع الدنيا - أو لن يضيع الناس - ما حي هذا المقبل

قال محمد بن الحسن النقاش : حج وتوفي بمكة سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين
ومائتين في خلافة المعتصم

قال الخطيب : وبلغني أنه باع سبعا وستين سنة

وقال ابن خلكان (١ : ٥٣٠) وذكر الحافظ ابن الجوزي أن مولده سنة
خمسين ومائة . وقال أبو بكر الزبيدي في كتاب التقریط : ان مولده سنة اربع
وخمسين ومائة . وذكر ان ابا عبيد لما قضى حجه وعزم على الانصراف واكثرى
الى العراق رأى في الليلة التي عزم على الخروج في صبيحتها النبي صلى الله عليه وسلم
في منامه وهو جالس ، وعلى رأسه قوم يحجبونه وناس يدخلون ويسلمون عليه
ويصاخونه . قال فكلمادنون لا دخل منعت . فقلت لهم : لم لا تدخلون بيبي وبين
رسول الله (ص) قالوا : لا والله لا تدخل اليه ولا تسلم عليه وأنت خارج غدا الى
العراق ، فقلت لهم : اني لا أخرج اذا ، فأخذوا عهدي ثم خلوا بيبي وبين رسول
الله (ص) ، فدخلت وسامت عليه وصاغتني ، فاصبحت ففسخت الكراء وسكنت
بمكة ولم يزل بها الى الوفاة . ودفن في دور جعفر . وقيل انه رأى المنام في المدينة
ومات بها بعد رحيل الناس عنها بثلاثة أيام

ومن تصانيفه أيضا المقصور والممدود في القراءات ، والمذكر والمؤنث ،
وكتاب النسب وكتاب الأحداث ، وأدب القاضي ، وعدد آي القرآن ، والایمان
والندور ، والحیض ، وغير ذلك رحمه الله

وقد عدها ابن النديم في الفهرس . وزاد عليها : كتاب غريب المسنف ،
كتاب غريب الحديث ، كتاب غريب القرآن ، كتاب معاني القرآن ، كتاب
الشعراء ، كتاب القراءات ، كتاب الامثال السائرة ، كتاب التامیخ والمنسوخ ،
كتاب فضائل القرآن ، كتاب الحجر والتفليس ، كتاب الطهارة . وله غير ذلك
من الكتب الفقهية .

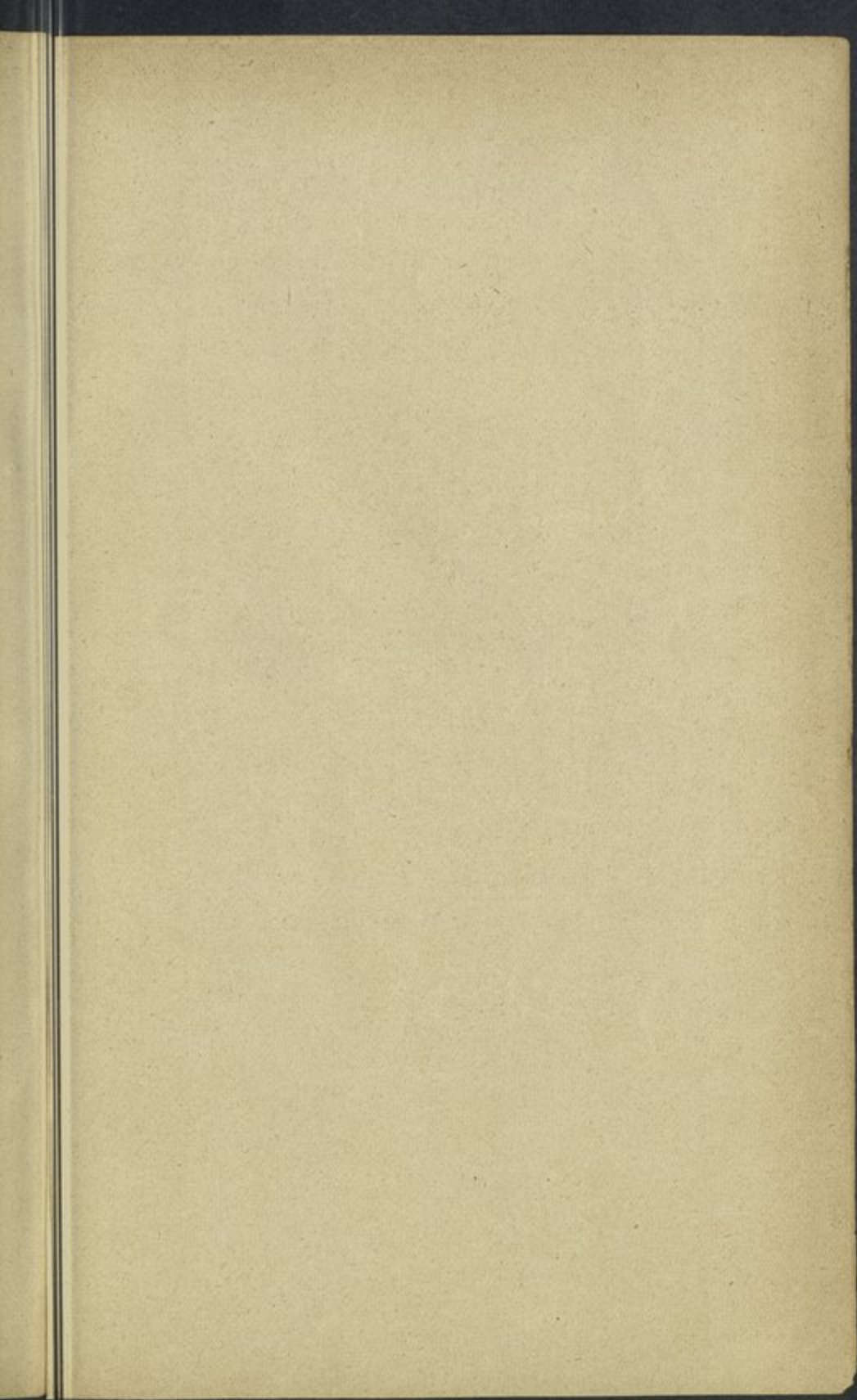
وقال ياقوت في معجم الادباء (٦ : ١٦٦) قال أبو العباس أحمد بن يحيى :
قدم طاهر بن عبد الله بن طاهر من خراسان وهو حدث في حياة أبيه يريد الحج ،
فنزل في دار اسحاق بن ابراهيم ، فوجه اسحاق إلى العلماء ، فأحضرهم ليراهم
طاهر ويقرأ عليهم ، فحضر أصحاب الحديث والفقهاء ، وأحضر ابن الأعرابي

وأبا نصر صاحب الاصمعي ، ووجه إلى أبي عبيد في الحضور فأبى أن يحضر وقال :
 العلم يقصد ، فغضب إسحاق من قوله ورسالته . وكان عبد الله بن طاهر يجري
 له في الشهر ألفي درهم ، فقطع إسحاق عنه الرزق ، وكتب إلى عبد الله بالخبر ،
 فكتب إليه عبد الله : قد صدق أبو عبيد في قوله ، وقد أضعفت له الرزق من
 أجل فعله فأعطه فأثبه ، وأدر عليه بعد ذلك ما يستحقه

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٧ : ٣١٦) كتابه في الاموال من أحسن
 ما صنف في الفقه وأجوده . والاحاديث التي فيها خطأ أتى فيها من أبي عبيدة معمر
 ابن المنثني . ذكره البخاري في جزء القراءة خاف الامام ، وحكى عنه في كتاب
 الأدب وفي كتاب أفعال العباد . وذكره أبو داود في تفسير أسنان الابل من كتاب
 الزكاة . ووجدت له رواية في الصحيح . والموضع الذي حكاه عنه في الأدب
 قوله عقب قول محمد بن الحنفية (هل جزاء الاحسان إلا الاحسان) قال : هي مسجلة
 لابن الفاجر . قال أبو عبيد : مسجلة مرسلة . وذكره الترمذي في الجامع في غير
 موضع منها في القرائات : قال أبو عبيد : والعين بالعين ، يعني بضم النون . ووقع
 في الصحيح في أحاديث الأنبياء . قال أبو عبيد : كلمته كن فكان . فهذا رأيته
 من كلام أبو عبيدة معمر بن المنثني أيضاً . وفي الصحيح أيضاً في الزكاة : وقال أبو
 عبيد : كل بستان عليه حائط فهو حديقة . وفي كتاب الرقاق من الصحيح : قال
 الفربري : قال أبو جعفر يعني وراق البخاري . سألت البخاري فقال : سمعت
 أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهم :
 جذر قلوب الرجال : الجذر الأصل من كل شيء . وقال ابن حبان في الثقات : كان
 أحد أئمة الدنيا صاحب حديث وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس ،
 جمع وصنف واختار وذب عن الحديث ونصره وقمع من خالفه . وقال الأزهري في
 كتاب التهذيب : كان أبو عبيد ديناً فاضلاً صاحب سنة . وقال ثعلب : كان عاقلاً
 لو حضره الناس يتعلمون من سمته وهديه لاحتاجوا

والحمد لله أولاً وآخراً . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
 القاهرة في ٢٥ القعدة سنة ١٣٥٣

محمد خايد الفقير



كتاب
الأموال

للإمام الأعظم الحافظ أبي عبد القاسم بن سلام

المتوفى ٢٢٤ هـ

صححه ، وضبط غريبه ، وعلق عليه

محمد خايد الفقي

صورة الصفحة الأولى

المحفظة بدار الكتب المصرية

رقم (٢٥٥٨) حديث

من النسخة العتيقة

الجزء الأول - وفيه الثاني والثالث والرابع - من كتاب الأموال ،
تصنيف أبي عبيد ، القاسم بن سلام الأزدى رحمه الله
رواية على بن عبيد العزيز البغوى عنه . رواية أبي على حامد
ابن محمد الهروى عنه . رواية أحمد بن على بن الحسن بن البادى
عنه . رواية النقيب طراد الزينى عنه . رواية الجهة العاملة الكاتبة
شهادة بنت أبى نصر أحمد بن الفرج الإبرى الدينورى عنه .
رواية الفقيه الإمام الحافظ أبى على الحسن بن خلف بن معزوز
التلمسانى ، عرف بالكومى - عنها . سماع الفقير الى رحمة ربه على
ابن أبى بكر بن محمد التيجي الشاطي ، منه
وجدت فى الأصل الذى نسخت منه

قال أبو بكر سنان بن محمد بن طالب : مات أبو عبيد بمكة ،
عن سبع وستين ، أو ثمان وستين سنة ، رحمه الله . سنة خمس
وعشرين ومائتين (١) . قال : وسمعت منه سنة عشرين واحدى
وعشرين ومائتين ببغداد . قال أبو بكر سنان : سأل البغداديون
أبا عبيد بمكة أن يرتحل معهم الى بغداد . قال : فأجابهم . فلما
كان من الغد أتوه ، فقالوا : قد اكرتنا لك . وكان قدحم .
فقال : إني قد رأيت الليلة النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام
كأنه يقول : لا تبرح من هذا الموضوع . فبات ليلة . وأصبح ،
فعادوا إليه ، فاذا به قدمات ، رحمه الله

(١) كذا قال سنان هذا . والذى اتفق عليه المؤرخون ورجحوه أنه

مات سنة ٢٢٤ . وقيل سنة ٢٢٣ ، ولم نجد قولاً يوافق ما قاله سنان .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله وسلم

قرئ على الشيخة الصالحة الكاتبة، نخر النساء، شهدة بنت أبي نصر أحمد ابن الفرع بن عمر الابن الذي يثوري، بمنزله ببغداد، في الحادي عشر من شعبان سنة أربع وستين وخمسمائة: أخبركم النقيب الكامل أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني، في ثاني ذي الحجة من سنة تسعين وأربعمائة، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن البادي (١) أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي، رضي الله عنه، قال:

باب

﴿حق الامام على الرعية، وحق الرعية على الامام﴾

١ — حدثنا اسماعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الدين النصيحة» قيل: لمن، يا رسول الله؟ قال: لله، ولرسوله، ولكتابيه، وللائمة، ولجماعة المسلمين.

٢ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن سعيد عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري عن النبي عليه الصلاة والسلام مثل ذلك، إلا أنه قال «الدين النصيحة - ثلاث مرات».

٣ — حدثنا اسماعيل بن جعفر المديني حدثنا عبد الله بن دينار عن

(١) بكسر الدال المهملة، سمى به لأنه ولد توأماً لأخيه، فخرج هو أولاً. والعامية تقول: الباء، بفتح الدال والألف. نص على ذلك السمعاني في الأنساب.

ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كُلكم راعٍ ، وكلكم مسئول عن رعيته : فالأمر الذي على الناس راع عليهم ، وهو مسئول عنهم . والرجل راع على أهل بيته ، وهو مسئول عنهم . وامرأة الرجل راعية على بيت زوجها وولدها ، وهي مسئولة عنهم . وعبد الرجل راعٍ على مال سيده ، وهو مسئول عنه . ألا فكلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » .

٤ — حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع الحمصي عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، أو نحوه .

٥ — حدثنا اسماعيل بن جعفر عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار قال « قال رجل ، عند رسول الله صلى الله عليه وسلم : بئس الشيء الامارة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم الشيء الامارة لمن أخذها بحلها وحقها ، وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير حقها وحلها ، تكون عليه يوم القيامة حسرةٌ وندامة »

٦ — وحدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن الحرث بن يزيد الحضرمي « أن أبا ذرٍّ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامارة . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة حسرة وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها » .

٧ — وحدثنا عمر بن طارق المصري عن عبد الله بن لهيعة عن الحرث ابن يزيد الحضرمي قال : سمعت ابن حُجيرة الشيخ يقول : حدثني من سمع أبا ذرٍ يقول « ناجيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلاً - أو قال : ليلة - حتى الصبح ، فقلت : يا رسول الله ، أأمرني ، فقال : إنها أمانة ، وإنها حسرة وندامة يوم القيامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها »

٨ — وحدثني علي بن هاشم بن البريد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : خطب أبو بكر رضي الله عنه ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، فاني

وَلَيْتُ أَمْرَكُمْ ، وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ ، وَلَكِنَّهُ نَزَلَ الْقُرْآنُ ، وَسَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَلَّمَنَا فَعَمَلْنَا ، وَاعْلَاهُ أَنَّ أَيُّهَا النَّاسُ أَنَّ كَيْسَ الْكَيْسِ الْهُدَى — أَوْ قَالَ : التَّقَى ، شَكَّ أَبُو عُبَيْدٍ ، قَالَ : وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ : التَّقَى — وَإِنْ أَعْجَزَ الْعَجْزُ الْفُجُورَ ، وَإِنْ أَقْوَأَ كَمْ عِنْدِي الضَّعِيفُ حَتَّى آخَذَ لَهُ بِحَقِّهِ ، وَإِنْ أَضْعَفَكُمْ عِنْدِي الْقَوَى حَتَّى آخَذَ مِنْهُ الْحَقُّ . يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ ، وَلَسْتُ بِمُتَّبَعٍ ، فَإِنَّا أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي ، وَإِنَّا زُرُغْتُ فَفُوتَ مَوْنِي . أَقُولُ قَوْلِي هَذَا وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ .

٩ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ [يَعْنِي ابْنَ الْبَرِيدِ] (١) عَنْ إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم — أَوْ غَيْرِهِ — عَنْ أَبِي بَكْرٍ نَحْوَ ذَلِكَ .

١٠ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى : أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ فِي الْعَمَلِ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَمَلُ الْيَوْمِ لَغَدٍ فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ تَدَارَكْتَ عَلَيْكُمْ الْأَعْمَالُ ، فَلَمْ تَدْرُوا بِأَيِّهَا تَأْخُذُونَ ، فَأَضَعْتُمْ ، وَإِنَّ الْأَعْمَالَ مُؤَدَّاةً إِلَى الْأَمِيرِ مَا أَدَّى الْأَمِيرُ إِلَى اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ ، فَذَا رَتَعَ الْأَمِيرُ رَتَعُوا ، وَإِنَّ لِلنَّاسِ نُفْرَةً عَنْ سُلْطَانِهِمْ ، فَاعُوذْ بِاللَّهِ أَنْ تَدْرُكُنِي — أَوْ قَالَ : تَدْرُكُنَا — فَهِيَ ضَعْفَانُ مَحْمُولَةٌ ، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةٌ ، وَأَهْوَاءُ مُتَّبَعَةٌ . فَأَقِيمُوا الْحَقَّ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ .

١١ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ أَبِرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ (٢) الْمُؤَدَّبُ (٣) وَالْأَشْجَعِيُّ — وَاسْمُهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ — كُلُّهُمَا عَنْ إسماعيل بن أبي خالد عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلِمَاتٌ أَصَابَ فِيهِنَّ الْحَقُّ ، قَالَ : يَحِقُّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَأَنْ يُوَدِيَ الْأَمَانَةَ . فَذَا لَعَلَّ ذَلِكَ لِحَقِّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَسْمَعُوا

(١) ما بين العلامتين زيادة من النسخة الشامية .

(٢) وفي هامش العتيقة : « نسخة : سلمان » . والصواب ما في الأصل .

(٣) في الشامية : « التيمي » ، بدل « المؤدب » .

له، ويطيعوا، ويجيبوه اذا دعا.

١٢ - قال : وحدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن العوام بن حوشب
حدثنا شيخ من بني أسد - ونحن بأرض الروم - عن رجل عن سلمان
قال : ان الخليفة هو الذي يقضى بكتاب الله ، ويشفق على الرعية شفقة
الرجل على أهله ، فقال كعب الأحبار : صدق .

١٣ - قال : وحدثنا الأشجعي عن مسعر بن كدام عن الربيع عن أبي عبيدة بن عبد الله قال : إن الامام العادل ليُسكت الأصوات عن الله ، وإن الامام الجائر لتكثر منه الشكاة إلى الله عز وجل .

١٤ - قال : وحدثنا هُشَيْمٌ عن زياد بن مَخْرَاقٍ عن رجلٍ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لِعَمَلٍ الْإِمَامِ الْعَادِلِ فِي رِعْيَتِهِ يَوْمًا وَاحِدًا أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ الْعَابِدِ فِي أَهْلِهِ مِائَةَ عَامٍ ، أَوْ خَمْسِينَ عَامًا » شَكَ هُشَيْمٌ .

١٥ - قال: وحدثنا الأشجعي ويعقوب القاري عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف قال: قال خالد بن الوليد: لا تمس ثلاث خطي لئلا تمر علي ثلاثة نفر. ولا ترزأعاهد الإبرة فما فوقها. ولا تبغ إمام المسلمين غائلة.

١٦ - قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن أشياخه أن سعدا دخل على سلمان يعوده . فقال له سعد : اعهد إلينا عهداً ، يا أبا عبد الله نأخذ به . فقال : اذكر الله عند هَمِّكَ إذا هممت . وعند يدك إذا قسمت . وعند حكمك إذا حكمت

باب

﴿ صنوف الاموال التي يليها الأئمة للرعية ﴾

﴿ وأصولها في الكتاب والسنة ﴾

قال أبو عبيد : أول ما نبداً به من ذكر الاموال ما كان منها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون الناس . وذلك ثلاثة أمور :

(أولها) ما أفاء الله على رسوله من المشركين ، مما لم يُوجِفْ المسلمون عليه بخيل ولا ركاب . وهي قَدَكُ ، وأموال بني النضير ، فانهم صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أموالهم وأرضيهم ، بلا قتال كان منهم ، ولا سفر تجشّمه المسلمون اليهم .

(والمال الثاني) الصبي الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه من كل غنيمة يغنمها المسلمون قبل أن يقسم المال .

(والثالث) خمس الخمس بعد ما تقسم الغنيمة وتخمس . وفي كل ذلك آثار قائمة معروفة .

١٧ — قال أبو عبيد : فأما أموال بني النضير . فان سفيان بن عيينة حدثنا عن عمرو بن دينار ومَعْمَر بن راشد عن الزهري عن مالك بن أوس ابن الحَدَثان النَّصْرِي عن عمر بن الخطاب قال : « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، مما لم يُوجِفْ المسلمون عليه بخيل ولا ركاب . فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة . فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع ^(١) والسلاح عُدَّة في سبيل الله »

١٨ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن معمر عن الزهري قال « حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير ، وهم سبقت من اليهود بناحية

(١) الكراع : اسم لجميع الخيل . وقيل : لجميع الخيل والسلاح .

المدينة ، حتى نزلوا على الجلاء ، وعلى أن لهم ما أقلت الإبل من الامتعة ،
 الا الحلقة — قال أبو عبيد : الحلقة السلاح — فأنزل الله عز وجل فيهم
 (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * هُوَ الَّذِي
 أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْيَكْتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ —
 إلى قوله عز وجل — وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)

١٩ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عُقيل بن خالد
 عن ابن شهاب « أن وقعة بني النضير من اليهود كانت على رأس ستة أشهر من
 وقعة بدر (١) وكان منزلهم ونخلهم ناحية من المدينة . فحاصرهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى نزلوا على الجلاء » ثم ذكر مثل حديث محمد بن
 كثير عن معمر .

٢٠ — قال : وحدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة
 عن نافع عن ابن عمر قال « أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني
 النضير ، وقطع . ولها يقول حسان بن ثابت :

لهان على سرة بني لؤى حريق بالبويرة مُسْتَطِير »

٢١ — قال : وحدثنا أبو النضر عن الليث بن سعد قال حدثني نافع عن ابن
 عمر قال : « أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير ، وقطع . وهي
 البويرة ، فنزلت فيهم (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْمَةٍ أَوْ نَرَتْكُمْ تُهَوَّاهَا فَأْتُمْهَا عَلَى أَوُحُهَا
 فَيَأْذِنُ اللَّهُ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ) »

٢٢ — قال : حدثنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن
 عباس - أو سئل - عن سورة الحشر . فقال : نزلت في بني النضير .
 قال أبو عبيد : وهذا ما جاء في أولئك .

٢٣ - وأما فِدَكُ فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي قَوْلِهِ (فَمَا أَوْجَعْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) فَقَالَ : هَذِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةٌ : قَرَأْتُ عَرَبِيَّةً : فِدَكُ . وَكَذَا ، وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهِيَ فِي الْعَرَبِيَّةِ قَرَأْتُ عَرَبِيَّةً : بَقْنُونِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالُوا : دَارَ الْآخِرَةِ . وَصَلَاةُ الْأُولَى . وَالْمُحَدَّثُونَ يَقُولُونَ : قَرَأْتُ عَرَبِيَّةً ، بَغِيرَ تَنْوِينِ (١)

٢٤ - قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : «كَانَ أَهْلُ فِدَكٍ قَدْ أَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَايَعُوهُ عَلَى أَنْ لَهُمْ رِقَابَهُمْ وَنِصْفَ أَرْضِهِمْ وَنَخْلَهُمْ ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَطْرَ أَرْضِهِمْ وَنَخْلَهُمْ . فَلَمَّا أَجْلَاهُمْ عُمَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعَثَ مَعَهُمْ مِنْ أَقَامَ لَهُمْ حَظَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَالنَّخْلِ ، فَأَدَاهُ إِلَيْهِمْ »

٢٥ - قَالَ : وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ الْمَصْرِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (٢) - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَدْرِي ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَمْ لَا - قَالَ : أَجَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَهُودَ خَيْبَرَ ، فَخَرَجُوا مِنْهَا لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ وَالْأَرْضِ شَيْءٌ . فَأَمَّا يَهُودُ فِدَكٍ فَكَانَ لَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ وَنِصْفُ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ صَالِحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَقَامَ لَهُمْ عُمَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نِصْفَ الثَّمَرِ وَنِصْفَ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَالِحَهُمْ مِنْ ذَهَبٍ وَوَرِقٍ وَإِبِلٍ وَأَقْتَابٍ ، ثُمَّ أَعْطَاهُم الْقِيَمَةَ وَأَجْلَاهُمْ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : إِنَّمَا صَارَ أَهْلُ خَيْبَرَ لِحَظٍّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَالثَّمَرِ لِأَنَّ خَيْبَرَ أَخَذَتْ عَنُودَ . فَكَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ ، لِأَشْيَاءَ لِلْيَهُودِ فِيهَا . وَأَمَّا فِدَكُ فَكَانَتْ عَلَى مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الصَّلَاحِ . فَلَمَّا أَخَذُوا قِيَمَةَ بَقِيَّةِ أَرْضِهِمْ خَلَصَتْ كُلُّهَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلِهَذَا تَكَلَّمَ الْعَبَّاسُ وَعَلِيُّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِيهَا .

(١) انظر الخراج ليحيى بن آدم (ص ٦١٩ - ٦٢٢) .

(٢) في الشامية : أَوْس ، وَهُوَ خَطَأً ، فَإِنَّ مَالِكََ بْنَ أَنَسٍ قَدِيمٌ ، وَمُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ ، وَسَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ عُفَيْرٍ إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .

٢٦ - حدثنا يحيى بن عبد الله بن بُكير وعبد الله بن صالح عن الليث ابن سعد حدثني عُقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان - قال : وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت على مالك بن أوس ، فسألته عن الحديث - فقال مالك : بينا أنا جالس في أهل خير مَتَعَ النهار (١) اذا رسول عمر بن الخطاب . فقال : أجب أمير المؤمنين ، فانطلقت معه حتى أدخل على عمر بن الخطاب ، فاذا هو جالس على رُمال سرير (٢) ليس بينه وبينه فراش ، متكى على وسادة من أدم . فسلمت عليه ثم جلست ، فقال : هاهنا يامال ، إنه قد قدم علينا أهل آيات من قومك . وقد أمرت لهم برَضَخ (٣) فاقبضه ، فاقسمه بينهم . فقلت : يا أمير المؤمنين ، لو أمرت به غيرى ؟ فقال : اقبضه أيها المرء . قال : فبينما أنا جالس عنده إذ أتاه حاجبه يَرْفَأُ (٤) فقال : هل لك في عثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد ، يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم . فدخلوا ، فسلموا وجلسوا . فلبث يَرْفَأُ قليلا . ثم قال لعمر : هل لك في العباس ، وعلى ؟ قال : نعم . فأذن لهما . فلما دخلا سلما وجلسا . فقال العباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا . فقال الرَّهْطُ ، عثمان وأصحابه : اقض بينهما . فقال عمر : إني أحدثكم عن هذا الأمر : «إن الله كان خصَّ رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا القى بشىء لم يعطه أحدا غيره ، فقال (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) متع النهار : ارتفاعه قبل الزوال والضحى

(٢) رمال - بضم الراء - : مارمل ، أى نسيج ، كحطام وركام ، لما حطم وركم . والمراد : أن السرير كان قد نسيج وجهه بالسعف ، ولم يكن عليه وطاء .

(٣) رَضَخ له : أعطاه عطاء غير كثير

(٤) يَرْفَأُ مولى عمر ، ويقال بغير همز ، أدرك الجاهلية ، ولا تعرف له صحبة ، عاش إلى خلافة معاوية .

خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) فكانت هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة . ثم والله ما اختارها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم . لقد أعطاكموها وبشأ فيكم . حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله سنتهم منه . ثم يأخذ ما بقي فيجعله مَجْعَلٌ مَالِ اللَّهِ . فعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته . أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . ثم قال للعباس وعلي : أنشدكما بالله ، هل تعلمان ذلك ؟ قالوا : نعم . قال أبو عبيد : ثم ذكر حديثا طويلا اختصرنا منه هذا (١) .

٢٧ — قال : وحدثنا عباد بن عباد عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن مالك بن أوس عن عمر مثل ذلك ، أو نحوه .

٢٨ — قال : وحدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال : سمعت حديثا من رجل [فأعجبني] (٢) فاشتبهت أن أكتبه ، فأتاني به مكتوبا ، ثم ذكر مثل هذا الحديث ، أو نحوه .

قال أبو عبيد : فهذا ماجاء في ذلك ، وأموال بني النضير .

٢٩ — قال : وأما الصَّقِيُّ ، فإن هُشَيْمَ بْنَ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيٌّ مِنْ كُلِّ مَغْنَمٍ : عَبْدٌ ، أَوْ أَمَةٌ ، أَوْ فَرَسٌ » .

٣٠ — حدثنا عَنَبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْقُرَشِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، أَوْ سَعِيدِ بْنِ إِيَّاسِ الْجَرِيرِيِّ - وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ - عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ : كُنَّا بِالْمَرْبَدِ - قَالَ أَبُو عبيد : أحسبه قال : ومعنا مُطَرِّفٌ - فَأَتَانَا أَعْرَابِي ، وَمَعَهُ قِطْعَةٌ أَدِيمٌ . فَقَالَ : أَفِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ ؟

(١) انظره في باب الخمس من صحيح البخاري

(٢) زيادة من الشامية .

قلنا : نعم . فأعطانا الأديم ، فاذا فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لبنى زهير بن أقيش (١) من عُسْكِ ، إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأقمتم الصلاة ، وآتيتم الزكاة ، وفارقتم المشركين ، وأعطيتم من المغانم الخمس ، وسهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي - أو قال وصفيّه - فأتم آمنون بأمان الله ورسوله » قال : فقلنا له : هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا تحدثنا به ؟ قال : نعم ، سمعته يقول « من سرّه أن يذهب كثيرٌ من وحر صدره - أو وعر صدره (٢) - فليصم شهر الصبر (٣) ، وثلاثة أيام من كل شهر » فقلنا له : أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : فغضب ، وقال : أفتروني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ثم أخذ الكتاب ، وانطلق .

٣١ - حدثنا عباد بن عباد حدثنا أبو جمرّة (٤) عن ابن عباس قال : « قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ، إن هذا الحي من ربيعة ، وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر ، فلا نخلص (٥) إليك إلا في شهر حرام ، فمرنا بأمر نعمل به ، وندعوا إليه من وراءنا . فقال : أمركم بأربع ، وأنها لكم عن أربع : الإيمان بالله - ثم فسرّه لهم : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم . وأنها لكم عن الدّبّاء ، والحنتم ، والنقيير ، والمُقَيْر »

٣٢ - حدثنا إسحاق بن عيسى عن أبي هلال الراسبي عن أبي جمرّة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل ذلك ، وزاد فيه « وتُعطوا من المغانم سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفي »

- (١) بضم الهمزة وفتح القاف . وهو تصغير الوقش ، والوقش : الحركة الخفيفة : قاله ابن دريد . (٢) هو غشه ووساوسه ، وحققه وعيظه .
(٣) هو رمضان . (٤) بالجيم ، واسمه : نصر بن عمران الضبعي - بضم الصاد
(٥) في الشامية « فلا سبيل » بدل « فلا نخلص »

٣٣ - قال : وحدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن [بن نوفل] (١) عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب « من محمد رسول الله إلى الحرث بن عبد كلال ، وإلى شريح بن عبد كلال ، وإلى نعيم بن عبد كلال - قيل ذى رعين ومعاfer وهمدان - سلام عليكم . أما بعد ، فإنه قد وقع بنا رسولكم ، مُنْقَلَبًا من أرض الروم . وإن الله عز وجل قد هداكم . إن أصلحتم وأطعتم الله ورسوله ، وأعطيتم من المغانم الخمس وسهم النبي صلى الله عليه وسلم [المصطفى] (٢) وما كتب الله على المؤمنين في الصدقة » .

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في الصفي .

٣٤ - وأما خمس الخمس ، فإن جرير بن عبد الحميد حدثنا عن موسى بن أبي عائشة ، قال : سألت يحيى بن الجزار عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : خمس الخمس .

٣٥ - قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن يحيى بن الجزار ، مثله .

٣٦ - قال : وحدثنا سعيد بن عفير المصري عن عبد الله بن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر قال : « رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء . ثم يسهم عليها ، فما صار لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو له ، لا يختار » .

٣٧ - قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس : فأربعة منها لمن قاتل عليها ، وخمُس واحد مقسم على أربعة : فربع لله ولرسوله ولذي القربى - يعنى قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - [فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم] (٣) ولم يأخذ النبي صلى الله

(١) زيادة من العتيقة (٢) زيادة من الشامية (٣) زيادة من العتيقة

عليه وسلم من الخمس شيئا . والرابع الثاني لليتامى . والرابع الثالث للمساكين .
والرابع الرابع لابن السبيل ؛ وهو الضيف الفقير الذى ينزل بالمسلمين

٣٨ — قال : وحدثنا حجاج عن أبى جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبى العالية قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالغنيمة ، فيضرب بيده . فما وقع فيها من شيء جعله للكعبة ، وهو سهم بيت الله عز وجل . ثم يقسم ما بقى على خمسة ، فيكون للنبي صلى الله عليه وسلم سهم ، ولذى القربى سهم ، ولليتامى سهم ، وللمساكين سهم ، ولابن السبيل سهم . قال : والذي جعله للكعبة هو السهم الذى لله » .

قال أبو عبيد : يعنى قول الله : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) .

٣٩ — [قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدى عن سفیان عن قيس بن مسلم قال : سألت الحسن بن محمد عن قوله (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)] (١) قال : هذا مفتاح كلام : لله الدنيا والآخرة . ثم اختلف الناس فى هذين السهمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

٤٠ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن عبد الملك ابن أبى سليمان عن عطاء بن أبى رباح قال : « خمس الله وخمس رسوله واحد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل منه ، ويعطى منه ، ويضعه حيث شاء ، ويصنع به ما شاء » .

قال أبو عبيد : فهذا ما بلغنا بما كان الله تبارك وتعالى خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من المال دون الناس . فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب ذلك كله بذهابه ، وصارت الأموال بعده عليه الصلاة والسلام على ثلاثة أصناف : الفىء ، والخمس . الصدقة . وهى التى نزل بها

الكتاب ، وجرت بها السنة ، وعملت بها الأمة . وإياها تأول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ذكر الأموال

٤١ — قال : وحدثننا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب نحو الحديث الذي ذكرنا في دخول العباس وعلى عليهما السلام - وزاد في آخر حديثه [وبعضه عن أيوب عن الزهري ، عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب نحو الحديث الذي ذكرناه] (١) قال : ثم قرأ (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) هذه لهؤلاء (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الزُّبَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) هذه لهؤلاء (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) وللفقراء والمهاجرين ، أوقال (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُمَمَ الْيَتَامَىٰ) والذين تبوءوا الدارَ والأيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ — وَالَّذِينَ جَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ) قال : فاستوعبت هذه الآية الناس . فلم يبق أحد من المسلمين إلا له فيها حق - أوقال حظ - إلا بعض من تملكوا من أرقائكم . وإن عشت - إن شاء الله - لَيُؤْتَيْنَ كل مسلم حقه - أوقال : حظه - حتى يأتي الراعي بِسَرَوْ حَمِيرٍ ، ولم يعرق فيه جبينه

قال أبو عبيد : السرو : الخيف والنغف كل موضع بين انحدار وارتفاع .

٤٢ — قال : حدثنا حجاج عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال :

قال عبد الله بن مسعود : والله الذي لا إله غيره ، لقد قسم الله هذا الفيء قبل أن تفتتح فارس والروم .

قال أبو عبيد : ونرى عبد الله إنما تأول الآية التي تأولها عمر ، في قوله
(وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ)

قال أبو عبيد : هذه السورة نزلت بالمدينة بعد القتال - يعنى سورة الحشر -
وهذه قوة لعمر في النية ، لان فارس والروم إنما افتتحتا بعد النبي صلى الله
عليه وسلم ، فجعل الله عز وجل فيها لمن يحىء من بعده قبل أن يأتوا وقبل
أن تفتتحا

فالأموال التي تليها أئمة المسلمين هي هذه الثلاثة التي ذكرها عمر ، وتأولها
من كتاب الله عز وجل : النية ، والخمس ، والصدقة .

وهي أسماء مجتمعة يجمع كل واحد منها أنواعا من المال .

فأما الصدقة فزكاة أموال المسلمين من الذهب والورق ، والابل ،
والبقر ، والغنم ، والحب ، والثمار . فهي للأصناف الثمانية الذين
سماهم الله تعالى ، لاحق لأحد من الناس فيها سواهم . ولها قال عمر :
هذه لهؤلاء .

وأما مال النية فما اجتبى من أموال أهل الذمة مما صولحوا عليه :
من جزية رؤوسهم التي بها حققت دماؤهم وحرمت أموالهم ، ومنه
خراج الأرضين التي افتتحت عنوة . تم أقرها الإمام في أيدي أهل
الذمة على طسق (١) يؤدونه ، ومنه وظيفة أرض الصلح التي منعها
أهلها حتى صولحوا منها على خراج مسمى ، ومنه ما يأخذه العاشر من
أموال أهل الذمة التي يمرون بها عليه لتجارتهم ، ومنه ما يؤخذ من أهل الحرب
إذا دخلوا بلاد الاسلام للتجارات ، فكل هذا من النية . وهو الذي يعم
المسلمين : غنيهم وفقيرهم . فيكون في أعطية المقاتلة ، وأرزاق الذرية ،
وما ينوب الامام من أمور الناس بحسن النظر للاسلام واهله .

(١) الطسق : مكيال ، أو ما يوضع من الخراج على الجربان ، أو شبه ضريبة

وأما الخمس : فخمس [غنائم] (١) أهل الحرب ، والرب كاز العادي ، وما يكون من غوص أو معدن . — فهو الذي اختلف فيه أهل العلم . فقال بعضهم : هو للأصناف الخمسة المسمين في الكتاب ، كما قال عمر : هذه لهؤلاء . وقال بعضهم : سبيل الخمس سبيل النفي ، يكون حكمه الى الامام : إن رأى أن يجعله فيمن سمي الله جعله . وإن رأى أن أفضل للمسلمين وأردّ عليهم (٢) أن يصرفه الى غيرهم صرفه .

وفي كل ذلك سنن وآثار ، تأتي في مواضعها إن شاء الله

— ❦ —

(١) زيادة من الشامية .

(٢) في اللسان : « هذا الأمر أَرَدُّ عليه : أى أنفع له » .
(م ٢ - الاموال)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

﴿ الفىء ، ووجوهه ، وسبله ﴾

باب

(الجزية ، والسنة فى قبولها ، وهى من الفىء)

٤٣ — حدثنا اسماعيل بن جعفر حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ - أَوْ قَالَ : لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ ، شَكَّ
أَبُو عُبَيْدٍ - حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »

٤٤ — حدثنا أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة : أن عمر قال لأبي بكر — عند قتال
أهل الردّة — : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ
النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ
وَمَالَهُ ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ »

٤٥ — قال : وحدثنا يحيى [بن عبد الله] (١) بن بُكَيْرٍ عن الليث بن سعد
عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن أبا هريرة أخبره أن
عمر قال ذلك لأبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم

٤٦ — حدثنا يزيد بن هرون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله : أن عمر قال ذلك لأبي بكر . ولم يذكر أبا هريرة
فى حديثه .

٤٧ — حدثنا يزيد بن هرون عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه (١) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من وَحَدَ الله ، وكفر بما يُعبد من دونه حرم دمه وماله ، وحسابه على الله »

قال أبو عبيد : وإنما تَوَجَّهَ هذه الأحاديث على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك في بدء الإسلام ، وقبل أن تنزل سورة براءة ويؤمر فيها بقبول الجزية ، في قوله (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وإنما نزل هذا في آخر الإسلام . وفيه أحاديث .

[سمعت اليزيدي يحكي عن أبي عمرو بن العلاء : أنه لم يسمع أحداً من العرب يقول : قُبُول ، والمصدر قُبُول . فهذا عجيب يستظرفونه] (٢) .

قال أبو عبيد : في قوله (عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) ثلاثة أقوال : فبعضهم يقول : عن يدٍ : نقداً ، يدا بيد ، وبعضهم يقول : يمشون بها ، وبعضهم يقول : يعطونها قياماً .

٤٨ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس عن عثمان — رحمه الله — قال : كانت براءة من آخر ما نزل من القرآن

٤٩ — حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في قوله (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) قال : نزلت حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بغزوة تبوك . قال : وسمعت هشيمًا يقول : كانت تبوك آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٣)

٥٠ — حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان عن منصور — أو خفيف —

(١) أبو مالك اسمه « سعد » وأبوه « طارق بن أشيم » (٢) زيادة من الأصل العتيق . (٣) كانت غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة

عن مجاهد في قوله (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) قال : من قاتلك ولم يعطك الجزية .

قال أبو عبيد : ثم جرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وغيرهم : يدعوهم الى الاسلام ، فان أبوا فالجزية . وبذلك كان يوصى أمراء جيوشه وسراياه .

٥١ — حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لبيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المنذر بن ساوى « سلام أنت ، فاني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ذلك فان من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة الرسول . فمن أحب ذلك من المجوس فانه آمن ، ومن أبى فان الجزية عليه »

٥٢ — قال : وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم « من محمد النبي رسول الله لعباد الله الاسيدين — ملوك عُمَان ، وآسَدُ عُمَان ، من كان منهم بالبحرين — إنهم إن آمنوا ، وأقاموا ، الصلاة ، وآتوا الزكاة وأطاعوا الله ورسوله ، وأعطوا حق النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسكوا نسك المؤمنين فانهم آمنون ، وإن لهم ما أسلموا عليه ، غير أن مال بيت النار ثنيا لله ورسوله (١) ، وإن

(١) في الاصل العتيق « غير أن مال بيت المال وثنيا لله ورسوله » وهو غير واضح ولا مفهوم ، وقد بحثنا عن هذا الكتاب في الروايات التي بين أيدينا فلم نجد منه شيئاً ، غير أنا وجدنا في فتوح البلدان للبلاذري — تلميذ المؤلف — (ص ٨٦ طبع مصر) مانصه « حدثني عباس بن هشام عن أبيه عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : كتب رسول الله ﷺ الى أهل البحرين : أما بعد ، فانكم إذا أقمتم الصلاة ، وآتيتم الزكاة ، ونصحتم لله ورسوله ، وآتيتم عشر النخل ، ونصف عشر الحب ، ولم تتجسوا أولادكم فلكم ما أسلمتم عليه ، غير أن بيت النار لله ورسوله ، وإن أبيتم فعليكم الجزية » فقله « غير أن بيت النار » رجح عندنا أن صحة الأصل هنا « غير أن مال بيت النار » وأما قوله « ثنيا » فان كان الاصل صحيحاً كان على معنى أنه مستثنى من حكم الزكاة وأنه فيء لله ورسوله

عشور التمر (١) صدقة ، ونصف عشور الحب ، وإن للمسلمين نصرهم ونصحتهم ، وإن لهم على المسلمين مثل ذلك ، وإن لهم أرحاءهم يطحنون بها ماشاءوا .

٥٣ — قال : وكتب الى أهل اليمن « من محمد رسول الله إلى أهل اليمن » — برسالة فيها — « وأنه من أسلم من يهودى أو نصرانى فإنه من المؤمنين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، ومن كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يُفْتَن عنها ، وعليه الجزية . »

٥٤ — قال : وكتب الى الحرث بن عبد كلال ، وشريح بن عبد كلال ، ونعيم ابن عبد كلال مثل ذلك .

قال أبو عبيد : وإنما سموا بذلك لأنهم نسبوا الى عبادة فرس . وهو بالفارسية « أسب » . فنسبوا اليه (٢) قوله : لعباد الله يعنى بنى عبد الله بن ذارام . فقال « عباد الله » كما قالوا : العبادلة ، كقولك : هذلت ، ومن قال « الاسديين » فإنه نسبهم إلى هذه القبيلة التى من اليمن التى تسميها العامة « الأزد » وأما أهل العلم بالنسب وغيره فأنهم يقولون : « الأسد » بالسين ، وهو عندى الصواب . كذلك سمعت ابن الكلبي يقول .

قال أبو عبيد : وهم قوم من الفُرس فى هذا المعنى . وفى الرواية الأخرى : من العرب ، وذلك أنه قد كان بها عرب ، وقد يجوز أن يكون الكتاب إلى هؤلاء وإلى هؤلاء .

٥٥ — حدثنا عبَّاد بن العَاصم عن حُصَيْن بن عبد الرحمن عن عبد الله بن

(١) فى الاصل « التمر » بالثاء المثناة ، وأصلحناء « التمر » بالثاء المثناة بقرينة ما نقلناه عن فتوح البلدان فى قوله « عشر النخل »

(٢) قال ابن الاثير فى النهاية « فى الحديث انه كتب لعباد الله الاسديين ، قال : هم ملوك عمان بالبحرين ، قال : الكلمة فارسية معناها عبدة الفرس ، لانهم كانوا يعبدون فرساً فيما قيل ، وادم الفرس بالفارسية « أسب » ونحو ذلك فى الفائق للزمخشري (١ : ٨١)

شداد . قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هرقل صاحب الروم « من محمد رسول الله إلى صاحب الروم : إني أدعوك إلى الاسلام ، فان أسلمت فلك ما للمسلمين وعليك ماعليهم . فان لم تدخل في الاسلام فأعط الجزية ، فان الله تبارك وتعالى يقول (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وإلا فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام : أن يدخلوا فيه ، أو يعطوا الجزية » .

قال أبو عبيد : قوله « وإلا فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام » لم يرد الفلاحين . خاصة ولكنه أراد أهل مملكته جميعاً . وذلك أن العجم عند العرب كلهم فلاحون ، لانهم أهل زرع وحرث ، [لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، إن ولي ذلك يده أو وليه له غيره .]

٥٦ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس الأيلي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره أن أباسفيان ابن حرب أخبره : « أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، وكانوا تجارا بالشام ، في المدة التي مآذ فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان وكفار قريش ، فأتوه بإيلياء ، فسألهم عن النبي صلى الله عليه وسلم — في حديث طويل — قال : ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به مع دحية الكلبي إلى عظيم بضرى ، فدفعه عظيم بضرى إلى هرقل فاذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم . السلام على من اتبع الهدى . أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم . وأسلم يؤرتك الله أجرك مرتين . فان توليت ، فان عليك إثم الأريسيين (٢) ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد

(١) زيادة من الشامية (٢) بهامش الاصل العتيق : نسخة : « الارسين » بسكون

إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون »

قال أبو عبيد : يعنى بالاريسيين أعوانه وخدمه .

قال أبو عبيد : وقال غيره : الارسيين . وهذا عندى هو المحفوظ .

٥٧ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث [بن سعد] عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : قال « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كثرى ، وأمر أن يُدفع الكتاب الى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين الى كسرى ، فلما قرأه كسرى مزقه ، قال : فحسبت أن سعيد بن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يمزقوا كل ممزق . »

٥٨ — حدثنا معاذ عن ابن عون عن عمير بن اسحاق قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر . فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه . وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم وضعه . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : أما هؤلاء - يعنى كسرى - فيمزقون . وأما هؤلاء فستكون لهم بقية »

٥٩ — حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر . والنجاشى كتاباً واحداً [« بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر والنجاشى . »^(١) أما] بعد تملأوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون . فأما كسرى فزق كتابه ولم ينظر فيه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مُزَّق

ومزقت أمته . وأما قيصر فقال : ان هذا كتاب لم أره بعد سليمان ، بسم الله الرحمن الرحيم . فأرسل إلى أبي سفيان بن حرب وإلى المغيرة بن شعبه - وكانا تاجرين بالشام - فسألهما عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقال : بأبي ، لو كنت عنده لغسلت قدميه ، ليمسكن ما تحت قدمي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن له مدة . وأما النجاشي فآمن - أو قال : فأسلم - وآمن من [كان] عنده من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بكسوة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اتركوه ما ترككم . قال أبو عبيد : وقوله : « وآمن من عنده من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » الآمان ، يعني من عند النجاشي :

٦٠ - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً . ثم قال : اغزوا بسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تُمَثِّلُوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم ؛ وكف عنهم : ادعهم إلى الاسلام [فان جابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين] (٢) وأخبرهم أنهم إن فعلوا فان لهم ما للمهاجرين

(١) في الاصل العتيق « فسألها عنه » (٢) الزيادة التي بين العلامتين زدناها من صحيح مسلم (٢ : ٤٦ طبع بولاق) لأنه روى الحديث عن طريق عبد الرحمن ابن مهدي شيخ المؤلف ، ولفظه أقرب الألفاظ الى رواية المؤلف ، والحديث رواه أيضاً الترمذي (١ : ٣٠٥) طبع بولاق من طريق ابن مهدي أيضاً ، ورواه أحمد في المسند (٥ : ٣٥٢) عن وكيع عن سفيان ، ورواه ابن ماجه في السنن (٢ : ١٠٣) من طريق القريابي عن سفيان ، وفي ألفاظهم بعض اختلاف عما هنا . ورواه أيضاً الشافعي في الاثم من طريق محمد بن أبان عن علقمة (٤ : ٩٥)

وعليهم ما على المهاجرين . فان أبوا أن يتحولوا فأخبرهم أنهم يكونون
كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين ، ولا
يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء . إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم
أبوا فسلمهم الجزية ، فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم أبوا
فاستعز بالله وقاتلهم .

٦١ - حدثنا يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري قال : حاصر سلمان - رحمه الله - حصنا من حصون فارس ، فقال : حتى أفعل بهم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . فأتاهم فقال : إني رجل منكم أسلمت ، فقد ترون إكرام العرب إياي ، وإنكم إن أسلمتم كان لكم ما للمسلمين وعليكم ما عليهم ، وإن أبيتم فعليكم الجزية . فان أبيتم قاتلناكم ، قال : ولا أعلمه إلا قال : كان يفعل ذلك ثلاثا . فان أبوا قاتلهم . قال أبو عبيد : في غير حديث حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب بهذا الاسناد في قول سلمان : فان أبيتم فعليكم الجزية وذاك برسر بالفارسية ، يقول : هو التراب على رؤوسكم . فان أبيتم قاتلناكم ، قال : لا أعلمه إلا قال : كان يفعل ذلك ثلاثا . فان أبوا قاتلهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب

﴿ سنن الفئء ، والخمس ، والصدقة ، وهى الأموال التى تليها الأئمة للرعية ﴾

باب

(أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب)

٦٢ — حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد عن الحسن قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقاتل العرب على الاسلام . ولا يقبل منهم غيره ، وأمر أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » .

قال أبو عبيد : وإتما نرى الحسن أراد بالعرب ههنا أهل الأوثان منهم الذين ليسوا بأهل كتاب ، فأما من كان من أهل الكتاب فقد قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم . وذلك بَيِّنٌ فى أحاديث .

٦٣ — حدثنا سعيد بن عفير حدثنا يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد الأيلي قال : سألت ابن شهاب : هل قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد من أهل الأوثان من العرب الجزية ؟ فقال : « مضت السنة أن يقبل من كان من أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب الجزية . وذلك لأنهم منهم واليهيم »

٦٤ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري حدثنا الأعمش عن أبي وائل عن مشروق قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً الى اليمن ، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة بقرة - أو قال : تبعا . - ومن كل أربعين مِسْنَةً ، ومن كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر » . قال الأعمش : وسمعت ابراهيم يحدث مثل ذلك .

٦٥ - حدثنا جرير عن منصور عن الحكم قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ - وهو باليمن - « إن فيما سَقَتِ السماء أو سُقِيَ غَيْلاً العشر ، وفيما سقى بالغرب نصف العشر ، وفي الحالم أو الحاملة ديناراً أو عدله من المعافر ولا يفتن يهودى عن يهوديته »

٦٦ - حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن « إنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية : على كل حالم : ذكر أو أنثى ، عبد أو أمة ، ديناراً وافٍ أو قيمته من المعافر . فمن أدى ذلك إلى رسلى فإن له ذمة الله وذمة رسوله . ومن منعه منكم فإنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين »

قال أبو عبيد : فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أهل اليمن ، وهم عرب ، إذ كانوا أهل كتاب ، وقبلها من أهل نجران ، وهم من بني الحرث بن كعب .

٦٧ - حدثنا سعيد بن عُفَيْر عن يحيى بن أيوب عن يونس عن ابن شهاب قال : أول من أعطى الجزية أهل نجران . وكانوا نصارى .

٦٨ - حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بذلك إلى أهل نجران » - في حديث طويل ذكره - قال : « وكتب إلى الحرث بن عبد كلال ، ونعيم بن عبد كلال ، وشرح بن عبد كلال - قَيْل ذِي رُعَيْنِ وَمَعَاظِرَ وَهَمْدَانَ - يعرض عليهم الجزية إن أبوا الإسلام ، وكتب بذلك إلى أسدِ عُمَانَ من أهل البحرين »

قال أبو عبيد : وقد قبلها أبو بكر من أهل الحيرة ، حين افتتحها خالد بن الوليد صلحاً ، وبعث بالجزية إلى أنى بكره فقبلها . وهم أخلاط من أفتاء العرب : من تميم وطى ، وغسان ، وتؤوخ ، وغير ذلك . أخبرني ابن الكلبي وغيره .

٦٩ - قال : وحدثني سعيد بن أبي مرزيم حدثنا السري بن يحيى عن حميد بن هلال أن خالد بن الوليد غزا أهل الحيرة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصالح أهل الحيرة ولم يقاتلوا .

قال أبو عبيد : وقد فعل ذلك عمر بنى تغلب

٧٠ - حدثنا أبو معاوية حدثنا أبو إسحاق الشيباني عن السفاح عن داود بن كُرْدُوس قال : صالحت عمر بن الخطاب عن بنى تغلب - بعد ما قطعوا الفرات وأرادوا اللحق بالروم - على أن لا يصبغوا صلبانهم ، ولا يكرهوا على دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفا : من كل عشرين درهما درهم ، قال : فكان داود يقول : ليس لبنى تغلب ذمة ، قد صبغوا في دينهم

قال أبو عبيد : قوله « لا يصبغوا أولادهم » أى لا ينصروا أولادهم
قال أبو عبيد : وقد كان عبد السلام بن حرب الملائى يزيد فى إسناد هذا الحديث - بلغنى ذلك عنه - : عن الشيباني عن السفاح عن داود بن كردوس عن عبادة بن النعمان عن عمر

٧١ - قال : وحدثني سعيد بن سليمان عن هشيم قال أخبرني مغيرة عن السفاح بن المثنى (١) عن زُرعة بن النعمان - أو النعمان بن زُرعة - : أنه سأل عمر بن الخطاب ، وكلمه فى نصارى بنى تغلب . وكان عمر قد هم أن يأخذ منهم الجزية . ففارقوا فى البلاد . فقال النعمان - أو زُرعة بن النعمان - لعمر : يا أمير المؤمنين ، إن بنى تغلب قوم عرب (٢) . يأنفون من الجزية ، وليست لهم أموال ، إنما هم أصحاب حُرُوث ومواش ، ولهم نسكاية فى العدو ، فلا تُعْنِ عدوك عليك بهم ، قال : فصالحهم عمر بن الخطاب ، على أن

(١) السفاح ذكر فى تهذيب التهذيب باسم « السفاح بن مطر الشيباني » وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٠٦ - ٢٠٨) والمحلى لابن حزم (٦ : ١١١ - ١١٢) .
(٢) فى الشامية « قوم من العرب »

أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يُنَصِّرُوا أَوْلَادَهُمْ. قَالَ مُغِيرَةُ: فَحَدَّثْتُ أَنْ عَلِيًّا قَالَ: لَنْ تَفْرُغْتَ لِبَنِي تَغْلِبَ لِيَكُونَنَّ لِي فِيهِمْ رَأْيٌ: لَا قَتْلَنَ مَقَاتِلَتِهِمْ، وَلَا سَبِينَ ذُرَارِيَهُمْ، فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ، وَبَرَّتْ مِنْهُمْ الذِّمَّةُ، حِينَ نَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ.

٧٢ — قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ: أَنَّ عَمْرَ أَمْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعَشْرَ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعَشْرِ.

قال أبو عبيد: والحديث الأول - حديث داود بن كردوس، وزرعة - أو النعمان -: هو الذي عليه العمل: أن يكون عليهم الضعف مما على المسلمين، ألا تسمعه يقول: من كل عشرين درهما درهم. وإنما يؤخذ من المسلمين إذا مروا بأموالهم على العاشر من كل أربعين درهما درهم. فذاك ضعف هذا، وهو المضاعف الذي اشترط عمر رضي الله عنه عليهم. وكذلك سائر أموالهم - من المواشي والأرضين يكون عليها في تأويل هذا الحديث: الضعف أيضا، فيكون في كل خمس من الأبل شاتان، وفي العشر أربع شياه، ثم على هذا ما زادت. وكذلك الغنم والبقر. وعلى هذا الحب والثمار. فيكون ماسقته السماء فيه عشرين، وماسقي بالغروب والدَّوَالِي فيه عشر. وفي مذهب عمر - رحمة الله عليه - أيضا وشرطه عليهم: أن يكون على أموال نسائهم وصبيانهم مثل ما على أموال رجالهم. وكذلك يقول أهل الحجاز. وقالوا أيضا: إن أسلم التغلبي أو اشترى مسلم أرضه تحولت الأرض إلى العشر كسائر المسلمين. وخالفهم في ذلك بعض أهل العراق.

قال أبو عبيد: سمعت محمد بن الحسن يخبر عن أبي حنيفة، قال: أما نسائهم فهن بمنزلة رجالهم في كل شيء، وأما صبيانهم فأنما يكونون مثلهم فيما يجب على الأرض خاصة، فأما المواشي وما يمرون به من أموالهم على العاشر فلا شيء فيه عليهم. قال: وقال أبو حنيفة: إن أسلم التغلبي أو اشترى مسلم أرضه

فان العشر عليه مضاعفا ، على الحال الاولى

قال أبو عبيد : ومعنى حديث عمر بقول أهل الحجاز أشبه ، لأنه عنهم بالصلح ، فلم يستثن منهم صغيرا دون كبير ، فهو جائز على أولادهم ، كما جاز على نسائهم ، لأن النساء والصبيان جميعا من الذرية ، ألا ترى أنهم قد أمنوا بهذا الصلح على ذراريتهم من النساء ، كما أمنوا به على رجالهم من القتل .
وأما قولهم في أرضه : إنه اذا أسلم ، أو اشتراها مسلم - إنها تكون على حالها الاولى ؛ فان عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الى الناس حين دعاهم الى الاسلام غير هذا . ألا ترى أن كتبه إنما كانت تجرى الى الناس : أن من دخل في الاسلام كان له ما للسين وعليه ما عليهم . فالمسلمون في هذا شرع سواء .

٧٣ - وقد روى عن عمر : أنه قال : لجة بن الايهم الغساني مثل ذلك ، وهو من العرب ، وكان نصرانيا

٧٤ - حدثني أبو مسهر الدمشقي حدثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي قال : قال عمر بن الخطاب لجة بن الايهم الغساني : يا جبيلة ، فلم يجبه ، ثم قال : يا جبيلة ، فلم يجبه ، ثم قال : يا جبيلة ، فأجابه ، فقال : اختر مني إحدى ثلاث : إما أن تسلم ، فيكون لك ما للمسلمين وعليك ما عليهم ، وإما أن تؤدى الخراج ، وإما أن تلحق بالروم . قال : فلحق بالروم

قال أبو عبيد : فعلى هذا تابعت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده في العرب من أهل الشرك : أن من كان منهم ليس من أهل الكتاب فانه لا يقبل منه إلا الاسلام أو القتل ، كما قال الحسن . وأما العجم فتقبل منهم الجزية ، وإن لم يكونوا أهل كتاب ، للسنة التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المجوس ، وليسوا بأهل كتاب ، وقبلت بعده من الصابئين . فأمر المسلمين على هذين الحكمين من العرب والعجم . وبذلك جاء التأويل أيضا مع السنة

٧٥ - حدثنا حمّاج عن ابن جريج في قوله تبارك وتعالى (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) قال: مشركى العرب، يقول: فَضَرْبَ الرِّقَابِ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا فعلوا ذلك أحرزوا دماءهم وأموالهم إلا بحقها. قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتل مشركى الأعاجم، حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإن أبوا، فحتى يُعْطُوا الجزية، فيحزروا دماءهم وأموالهم. قال ابن جريج: وقال آخرون: إنها نزلت في مشركى العرب خاصة، دون الملل، ثم نسختها (فَاقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)

باب

(أخذ الجزية من المجوس)

٧٦ - حدثنا الأشجعى (١) وعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس ابن مسلم عن الحسن بن محمد (٢) قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مجوس هَجَرَ، يدعوهم الى الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن لا ضَرْبَتْ عليه الجزية، في أن (٣) لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة».

٧٧ - حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو، سمع بحالة يقول: كنت كاتباً لجزء بن معاوية، عمّ الأحنف بن قيس، فأتانا كتاب عمر - رضى الله عنه - قبل موته بسنة: أن اقتلو كل ساحر، وفرقوا بين كل ذى محرم من المجوس، وانهوهم عن الزمزمة (٤). قال: فقتلنا ثلاث سواحر، وجعلنا نفرق بين الرجل وبين حريمه في كتاب الله. وصنع طعاما كثيرا، ودعا

(١) في الشامية «اسحق الاشجعى» وهو خطأ، لأن الاشجعى هو «عبيد الله بن عبيد الرحمن». (٢) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب. (٣) بهامش الأصل العتيق: نسخة: «على أن». (٤) الزمزمة: صوت خفى لا يكاد يفهم، وهى كلام يقولونه تعبدا عند أكلهم خفية.

المجوس ، وألقوا وقر بغل أو بغلين من ورق، وعرض السيف على نغذه ، قال : فأكلو بغير زمزمة . ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هَجَرَ » (١)

قال أبو عبید : وبلغني أن سفيان كان يقول بعدُ : كلَّ ساحر وساحرة .
٧٨ — حدثني يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : قال عمر : ما أدري ما أصنع بالمجوس ، وليسوا أهل كتاب ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف رحمه الله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مُسِنُوا بِهِمْ سَنَةً أَهْلَ الْكِتَابِ »

٧٩ — حدثنا سعيد بن عفير حدثني يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هَجَرَ » وأن عمر أخذ الجزية من مجوس فارس ، وأن عثمان أخذ الجزية من البربر .

٨٠ — وحدثني يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عُمَيْلِ بْنِ خَالِدٍ عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان — رحمهما الله — : مثل ذلك

٨١ — وحدثني أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان : مثل ذلك

٨٢ — وحدثني أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن المسور بن مخرمة قال : أخبرني عمرو بن عوف — حليف بني

(١) رواه أبو داود من طريق ابن عينة ، أنظر عون المعبود (٣ : ١٣٣ - ١٣٤)
(٢) في الأصل العتيق « وحدثني أبو اليمان عن مالك بن أنس عن ابن شهاب ، شعيب أبي حمزة » فإن صح هذا كان الصواب « وشعيب » ويكون أبو اليمان رواه عن مالك وعن شعيب ، ولكن لم نجد أحداً ذكر أبا اليمان فيمن يروى عن مالك .

عامر بن لؤى ، وقد شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرًا — : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح الى البحرين يأتي بجزيتهما ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين ، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ، فقدم أبو عبيدة بمال البحرين »

٨٣ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن المسور عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم : مثل ذلك .

٨٤ — حدثنا سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن يونس عن ابن شهاب قال : « أول من أعطى الجزية من أهل الكتاب أهل نجران ، فيما بلغنا ، وكانوا نصارى ، وقبّل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أهل البحرين ، وكانوا مجوسا ، ثم أدّى أهل أيلة وأهل أذرح الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية في غزوة تبوك ، ثم بعث خالد بن الوليد الى أهل دومة الجندل فأسروا رئيسهم أكيدر ، فبايعوه على الجزية »

٨٥ — حدثنا حجاج عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : « قبّل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس البحرين » قال الزهري : فمن أسلم منهم قبل إسلامه ، وأحرز له إسلامه نفسه وماله ، إلا الأرض ، فانها فنى للمسلمين ، من أجل أنه لم يسلم أول مرة ، وهو في منعة

٨٦ — حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن مجالد بن سعيد عن الشعبي : أن أبا بكر بعث خالد بن الوليد ، وأمره أن يسير حتى ينزل الحيرة ، ثم يمضى الى الشام ، فسار خالد حتى نزل الحيرة ، قال الشعبي : فأخرج إلى ابن بَقِيلَةَ (١)

(١) ابن بَقِيلَةَ اسمه : عمرو بن عبد المسيح بن قيس بن حيان بن الحارث ، والحارث هذا هو بَقِيلَةُ ، وإنما قيل له هذا) لأنه خرج على قومه في برد بن أخضرين فقاتلوا : يا حار ، ما أنت إلا بَقِيلَةُ خضراء . أنظر تاريخ الطبري (ج ٤ ص ١٣) (م - ٣ - الاموال)

كتاب خالد بن الوليد : « بسم الله الرحمن الرحيم . من خالد بن الوليد إلى مرازبة فارس ، السلام على من أتبع الهدى ، فاني أحمد الله الذي لا إله إلا هو ، أما بعد ، فالحمد لله الذي قضى خدامتكم (١) ، وفرّق كلمتكم ، ووَهَن بأسكم ، وسلب ملككم ، فاذا أتاكم كتابي هذا فاعتقدوا مني الذمة ، واجبوا إلى الجزية ، وابعثوا إلى بالرُّهُن ، وإلا فوالله الذي لا إله إلا هو لألقينكم بقوم يحبون الموت كما تحبون الحياة . والسلام »

قال أبو عبيد : فهذا خالد بن الوليد - عاملُ أبي بكر رضى الله عنه - يدعو أهل فارس إلى أداء الجزية - وهم مجوسٌ - بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قبلها منهم عمر بعد ذلك ، وقبلها عثمان من البربر . فقد صحّت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده : أنهم قبلوها منهم . ثم تكلم الناس بعدُ في أمرهم .

فقال بعضهم : إنما قبلت منهم لأنهم كانوا أهل كتاب ، ويحدّثون بذلك (٢) عن علي رضى الله عنه . ولا أحسب هذا محفوظاً عنه (٣) . ولو كان له أصل لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبائهم ومناكحتهم ، وهو كان أولى بعلم ذلك ، ولا تُفّق المسلمون بعده على كراهتها . وقد قال بعضهم : قبلها النبي صلى الله عليه وسلم [منهم] (٤) حين نزلت عليه

(١) بالخاء المعجمة والذال المهملة والميم المفتوحات . قال في النهاية : الخدمة بالتحريك سير غليظ مضفور مثل الحلقة يشد في رسغ البعير ثم تشد إليها سرائح نعله ، فاذا انقضت الخدمة انحلت السرائح وسقط النعل ، فضرِب ذلك مثلاً لذهاب ما كانوا عليه وتفرقه ، وشبه اجتماع أمر العجم وآساقه بالحلقة المستديرة ، فلهذا قال : فض خدمتكم ، أى فرقها بعد اجتماعها « وفي الاصل العتيق بالجيم والذال وهو تصحيف . وانظر كتاب خالد هذا في خراج أبو يوسف (ص ١٧٣)

(٢) في الاصل العتيق « بعد ذلك » وما هنا أصح (٣) في الاصل العتيق

« عنهم » (٤) الزيادة من الشامية

(لا إكراه في الدين) ويُحدِّثونه عن مجاهد . وقد روى عن عمر بن الخطاب : أنه تأوَّل هذه الآية في بعض النصارى والروم (١)

٨٧ — حدثنا عبدالرحمن بن مهدي عن شريك عن أبي هلال الطائي عن وُسَّاقِ (٢) الرومي قال : كنت مملوكا لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وكان (٣) يقول لى : أسلم . فانك إن أسلمت استعنت بك على أمانة المسلمين ، فإنه لا ينبغي لى أن أستعين على أمانتهم من ليس منهم . قال . فأبيت ، فقال : (لا إكراه في الدين) قال : فلما حضرته الوفاة أعتقنى ، وقال : اذهب حيث شئت .

٨٨ — حدثنا [عبدالرحمن] (٤) بن مهدي عن سفيان عن أبي هلال الطائي قال : رأيت الذى أعتقه عمر ، وكان نصرانيا .

قال أبو عبيد : فأرى عمر أنه تأوَّل هذه الآية في أهل الكتاب وهو أشبه بالتأويل ، والله أعلم ، غير أنا لم نجد في أمر المجوس شيئا يبلغه علينا ، إلا اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والالتقاء إلى أمره . فالجزية مأخوذة من أهل الكتاب بالتنزيل ، ومن المجوس بالسنة . ألا ترى أن عمر لما حدثه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذها منهم انتهى إلى ذلك وقبلها منهم ؟ ! وقد كان هو قبل ذلك (٥) يقول : ما أدري ما أصنع بالمجوس وليسوا بأهل كتاب ؟

[قال أبو عبيد] (٦) : ولا أراه كتب إلى جَزء بن معاوية بما كتب : من نهيم عن الزمّ زمّة ، والتفريق بينهم وبين حرائمهم - : إلا قبل أن يحدثه عبدالرحمن

(١) في الشامية « من الروم » (٢) ضبط هذا الاسم في الاصل العتيق بضم الواو وتشديد السين المهمة المفتوحة ، ولم نجد ضبطه في شيء من الكتب ، والقصة المذكورة في سيرة عمر لابن الجوزى (ص ٢٠٥ طبعة الخانكي) (٣) في الشامية : « فكان » (٤) الزيادة من الشامية . (٥) في الاصل العتيق « وهو قبل ذلك » (٦) الزيادة من الشامية

[ابن عوف] (١) بالحديث. فلما وجد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعه، ولم يسأل عما وراء ذلك، حتى أخذها أيضا من مجوس فارس، ولم يكتب في أمرهم بتفريق، ولا نهى عن زمرة (٢).

وقد احتج بالاتباع في أمرهم غير واحد من العلماء.

٨٩ — حدثني قبيصة عن سفيان عن منصور عن أبي رزين عن أبي موسى الأشعري قال: لولا أني رأيت أصحابي يأخذون منهم الجزية ما أخذتها - يعني المجوس.

٩٠ — حدثنا معاذ بن معاذ حدثنا عبد الله بن عون قال: سألت الحسن عن نيران المجوس (٣): لِمَ تُرِكَتْ؟ فقال: على ذلك صُوحُوا.

٩١ — وحدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن حميد قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن، يسأله: ما بال من مضى من الأئمة قبلنا أقرؤا المجوس على نكاح الأمهات والبنات؟ وذكر أشياء من أمرهم قد سماها - قال: فكتب إليه الحسن: أما بعد، فإنما أنت متبع ولست بمبتدع. والسلام.

٩٢ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عمرو بن الحرث قال: كتبت إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن أسأله عن المجوس: كيف ثبتت عليهم الجزية؟ وكيف تركوا مشركي العرب؟ فكتب إلى ربيعة: قد كان لك في أمر من قد مضى ما يغنيك عن المسئلة عن مثل هذا.

باب

﴿من تجب عليه (٣) الجزية ومن تسقط عنه (٢) من الرجال والنساء﴾

٩٣ — حدثنا اسماعيل بن إبراهيم حدثنا أيوب السخيتاني عن نافع عن

(١) زيادة من الشامية في الشامية « ولا نهى » (٢) في الشامية « مجوس »

(٣) في الشامية « عليهم » « عنهم »

أسلم - مولى عمر - : أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد : أن يقاتلوا في سبيل الله ، ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان ، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموصى . وكتب إلى أمراء الأجناد : أن يضربوا الجزية ، ولا يضربوها على النساء والصبيان ، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموصى .

قال أبو عبيد : يعنى من أنبت .

وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية ، ومن لا تجب عليه . ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين ، دون الإناث والأطفال ؟ . وذلك أن الحكم كان عليهم القتل لولم يؤدوها . وأسقطها عن لا يستحق القتل ، وهم الذرية .

وقد جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن - الذى ذكرناه - « أن على كل حالم ديناراً » ما فيه تقوية لقول عمر . ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم خص الحالم دون المرأة والصبي ؟ إلا أن فى بعض ما ذكرناه من كتبه « الحالم والحالمة » فترى - والله أعلم - أن المحفوظ المثبت من ذلك هو الحديث الذى لا ذكر للحالمة فيه . لأنه الأمر الذى عليه المسلمون ، وبه كتب عمر إلى أمراء الأجناد . فان يكن الذى فيه ذكر الحالمة محفوظاً فان وجهه عندى - والله أعلم - أن يكون ذلك كان فى أول الإسلام ، إذ كان نساء المشركين وولدانهم يقتلون مع رجالهم . وقد كان ذلك ثم نسخ .

٩٤ - حدثنا حجاج عن ابن جريح قال : أخبرني عمرو بن دينار أن ابن شهاب أخبره عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصَّعْب ابن جثامة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له : إن خيلاً أغارت من الليل ، فأصاب من أبناء المشركين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هم من آبائهم »

قال أبو عبيد : ثم جاء النهي بعد ذلك عن قتل الذرية من النساء والصبيان في أحاديث كثيرة :

٩٥ — حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي الزناد عن المرقع بن صفي عن حنظلة الكاتب (١) قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة ، فمررنا بامرأة مقتولة والناس عليها ، فأفرجوا عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ها . ما كانت هذه تقاتل ، الحق خالداً ، فقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفاً » (٢)

قال أبو عبيد : فأراه — صلى الله عليه وسلم — قد جعل النساء من الذرية في هذا الحديث .

٩٦ — حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عن أبي الزناد قال حدثني المرقع بن صفي التيمي عن جده رباح بن الربيع الحنظلي قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة — ثم ذكر مثل حديث عبد الرحمن عن سفيان (٣)

٩٧ — حدثنا اسماعيل [بن إبراهيم] (٤) حدثنا يونس بن عبيد عن الحسن عن الأسود بن سريع قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة . فأصاب الناس ظفراً حتى قتلوا الذرية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَلَا لَا تُقَتِّلَنَّ ذرية ، أَلَا لَا تُقَتِّلَنَّ ذرية »

٩٨ — حدثنا حجاج وأبو النصر عن الليث بن سعد قال : حدثني نافع أن ابن عمر أخبره : « أن امرأة وُجِدَتْ مقتولة في بعض مغازي النبي

(١) هو حنظلة بن الربيع بن صفي ، وهو ابن أخي أكرم بن صفي حكيم العرب . وصحى حنظلة الكاتب لأنه كتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم . والمرقع هو ابن صفي بن رباح بن الربيع ، حنظلة عم أبيه

(٢) في بعض الروايات أن ذلك كان في فتح مكة . والعسيف : الأجير

(٣) انظر المنتقى رقم (٤٢٧٢) (٤) الزيادة من الشامية

صلى الله عليه وسلم ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان «
 ٩٩ — حدثنا حجاج عن الليث عن ابن شهاب عن ابن كعب (١) بن مالك
 « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النفر الذين قتلوا ابن أبي الحقيق
 بخير حين خرجوا إليه عن قتل الولدان والنساء » .

قال أبو عبيد : فلما أعفيت الذرية - وهم النساء والولدان - من القتل
 أسقطت عنهم الجزية ، وثبتت على [كل] (٢) من يستحق القتل إن منعها ،
 وهم الرجال . ومضت السنة بذلك . وعمل به المسلمون .

باب

﴿ فرض الجزية ، ومبلغها ، وأرزاق المسلمين ، وضيافتهم ﴾

١٠٠ — حدثنا أبو مسهر الدمشقي ، ويحيى بن بكير عن مالك بن أنس عن
 نافع عن أسلم : أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب : أربعة دنانير ، وعلى
 أهل الوراق : أربعين درهما ، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام .
 ١٠١ — وحدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن كثير بن فرق و محمد
 ابن عبد الرحمن بن غنم عن نافع عن أسلم عن عمر : أنه ضرب الجزية على
 أهل الشام - أو قال : على أهل الذهب - أربعة دنانير ، وأرزاق المسلمين من الحنطة
 مدّين ، وثلاثة أقساط زيت ، لكل إنسان كل شهر . وعلى أهل الوراق

(١) ابن كعب اسمه عبد الله . وكان سلام بن أبي الحقيق ذهب الى مكة وحزب
 الاحزاب لحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما انتهت غزوة الاحزاب بالنصر
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم نقرأ لقتله من الخوارج من بني سلمة هم : عبد الله بن
 عتيك ، ومسعود بن سنان ، وعبد الله بن أنيس ، وأبو قتادة الحرث بن ربيعي ،
 وخزاعي بن أسود . فدخلوا عليه بالليل ، ثم قتلوه

(٢) الزيادة من الشامية

أربعين درهما، وخمسة عشر صاعا لكل إنسان. قال: ومن كان من أهل مصر فأردب كل شهر لكل إنسان. قال: ولا أدري كم ذكر [لكل إنسان] (١) من الودك والعسل.

١٠٢ — وحدثننا الأنصاري — قال أبو عبيد: ولا أعلم اسماعيل بن إبراهيم إلا قد حدثنا به أيضاً — عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز أن عمر بعث عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى أهل الكوفة، فوضع عثمان على أهل الرأس: على كل رجل أربعة وعشرين درهما كل سنة، وعطل من ذلك النساء والصبيان. ثم كتب بذلك إلى عمر. فأجازه. في حديث فيه طول.

١٠٣ — حدثنا اسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن المضرب عن عمر: أنه بعث عثمان بن حنيف، فوضع عليهم ثمانية وأربعين درهما، وأربعة وعشرين، واثني عشر.

١٠٤ — حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي: أن عمر رحمه الله وضع عليهم ثمانية وأربعين [درهما] (١)، وأربعة وعشرين، واثني عشر.

١٠٥ — حدثنا أبو النضر — قال أبو عبيد: ولا أعلم الحجاج إلا قد حدثني [به] (١) أيضاً. عن شعبة قال: أنبأني الحكم قال: سمعت عمرو بن ميمون يحدث: أنه شهد عمر بندي الحليفة — وأتاه ابن حنيف، فجعل يكلمه، قال: فسمعناه يقول له: والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهما وقفيزاً، وعلى كل رأس درهمين — لا يشق ذلك عليهم، ولا يجهدهم. قال: فكانت ثمانية وأربعين، فجعلها خمسين.

١٠٦ — حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: رأيت عمر — قبل قتله بأربع ليال — واقفاً على بعير يقول لحذيفة بن اليمان، وعثمان بن

حنيف : انظر امالديكا ، انظرا : ألا تكونا حمتما أهل الأرض ما لا يطيقون .
فقال عثمان : وضعت عليهم شيئا لو أضعفته عليهم لكانوا مطيقين لذلك .
وقال حذيفة : وضعت عليهم شيئا ما فيه كثير فضل . ثم ذكر مقتل عمر الى
آخره - في حديث طويل

قال أبو عبيد : وهذا عندنا مذهب الجزية والخراج ، إنما هما على قدر
الطاقة من أهل الزمة ، بلا حمل عليهم ، ولا إضرار بغير المسلمين ، ليس فيه
حد مؤقت . ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان فرضه على
أهل اليمن دينارا على كل حالم ، في الأحاديث التي ذكرناها في كتابه
الى معاذ ، وقيمة الدينار يومئذ إنما كانت عشرة دراهم أو اثني عشر درهما ؟
فهذا دون ما فرض عمر رحمه الله على أهل الشام وأهل العراق . وإنما يوجه
هذا منه أنه إنما زاد عليهم بقدر يسارهم وطاقتهم . وقد روى عن مجاهد
مثل ذلك .

٢٠٧ - قال أبو عبيد : بلغني عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال :
سألت مجاهداً : لم وضع عمر على أهل الشام من الجزية أكثر مما وضع على
أهل اليمن ؟ فقال : ليسار

قال أبو عبيد : وقد روى عن الحسن بن صالح وغيره أنهم كانوا لا يرون
الزيادة على ما وظف عمر [بن الخطاب رضي الله عنه] (١) وإن أطاقوا أكثر
منها . قالوا : ونرى في النقصان من ذلك إذا عجزوا عن الوظيفة .
قال أبو عبيد : والذي اخترناه أن عليهم الزيادة كما يكون لهم النقصان ،
للزيادة التي زادها عمر على وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وللزيادة التي
زادها هو نفسه حين كانت ثمانية وأربعين ، فجعلها خمسين
قال أبو عبيد : ولو عجز أحدكم لحظة عن دينار لحظة من ذلك ، حتى لقد
روى عنه أنه أجرى على شيخ منهم من بيت المال . وذلك أنه مرَّ به شيخ

وهو يسأل على الأبواب (١) . وفعله عمر بن عبد العزيز .

١٠٨ — حدثني بذلك محمد بن كثير عن أبي رجاء الخراساني — واسمه عبد الله بن واقد — عن جيسر أبي جعفر (٢) ، قال : قرىء علينا كتاب عمر ابن عبد العزيز يذكر فيه ذلك عن عمر بن الخطاب

قال أبو عبيد : ولو علم عمر أن فيها سنة مؤقته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تعداها الى غير ها .

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز في الزيادة على من أطاق نحو ذلك أيضاً .

١٠٩ — حدثنا أبو اليمان عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين .

قال أبو عبيد : ولا أرى عمر فعل هذا إلا لعلهم بطاقهم له ، وأن أهل دينهم يتحملون ذلك لهم ، كما أنهم يكفونهم جميع مؤناتهم .

باب

﴿اجتباء الجزية والخراج ، وما يؤمر به من الرفق بأهلها﴾

﴿وينهى عنه من العنف عليهم فيها﴾

١١٠ — حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة [عن أبيه] (٢) عن هشام ابن حكيم بن حزام ، أنه مرَّ على قوم يُعذَّبون في الجزية — بفلسطين — فقال هشام : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا »

(١) انظر هذه القصة بطولها في الخراج لابی يوسف (ص ١٥٠) وستأتي هنا برقم ١١٩ (٢) هو جسر بن فرقد القصاب ، له ترجمة في لسان الميزان (٣) الزيادة ضرورية في الاسناد كما في صحيح مسلم (٢ : ٢٩١) ومسنند أحمد (٣ : ٤٠٣ و ٤٦٨)

١١١ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس الآتي عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عياض بن غنم رأى بَطْشًا يعذبون (١) في الجزية . فقال لصاحبهم : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله تبارك وتعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا »

١١٢ — حدثنا أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن عروة : أن هشام بن حكيم هو الذي قال ذلك لعياض بن غنم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١١٣ — وحدثنا نعيم بن حماد عن بَقِيَّةَ بن الوليد عن صفوان بن عمرو عن شُرَيْخ بن عُبَيْد : أن هشام بن حكيم قال ذلك لعياض بن غنم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عياض لهشام : قد سمعتُ ما سمعتُ ، ورأيتُ ما رأيتُ : أو لَمْ تَسْمَعْ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِدَى سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِهِ لَهُ عِلَانِيَةً ، وَلَكِنْ لِيَأْخُذَ بِيَدِهِ فَيَخْلُو بِهِ . فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَقَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ » (٢)

١١٤ — حدثنا نعيم حدثنا بَقِيَّةُ بن الوليد عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جُبَيْر بن نَفِير عن أبيه : أن عمر بن الخطاب أتى بمال كثير — قال أبو عبيد : أحسبه قال : من الجزية — فقال : إني لأظنكم قد أهلكتم الناس . قالوا : لا ، والله ، ما أخذنا إلا عفوًا صفوًا . قال : بلا سَوَطٍ ، ولا نَوَطٍ ؟ (٣) قالوا : نعم . قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يَدَيَّ ولا في سلطاني .

١١٥ — حدثنا أبو مُسْنَر حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال : قدم سعيد بن

(١) في الشامية « يشمسون »

(٢) انظر مسند أحمد (٣ : ٤٠٣ — ٤٠٤)

(٣) النوط : التعليق . أي بلا ضرب ولا تعليق .

عامر بن حذيم (١) على عمر بن الخطاب . فلما أتاه علاء بالذرة . فقال سعيد : سبق سبيلك مطرك ، إن تعاقب نصبر ، وإن تعف نشكر ، وإن تستعيب نعيب . فقال : ما على المسلم إلا هذا . مالك تبطن بالخراج ؟ قال : أمرتنا أن لا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير ، على أربعة دنانير ، فلسنا نزيدهم على ذلك . ولكننا نؤخرهم إلى غلاتهم . فقال عمر : لا عز لك ما حيت . قال أبو مشر : ليس لأهل الشام حديث في الخراج غير هذا

قال أبو عبيد : وإنما وجه التأخير إلى الغلة للرفق بهم . ولم نسمع في استيداء الخراج والجزية وقتاً من الزمان يُجتبى فيه غير هذا

١١٦ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن خلف مولى آل جعدة — عن رجل من آل أبي المهاجر قال : استعمل على بن أبي طالب رجلاً على عكبري (٢) فقال له على رؤس الناس : لا تدعن لهم درهما من الخراج . قال : وشدد عليه القول . ثم قال له : ألقني عند انتصاف النهار . فأتاه . فقال : إني كنت أمرتك بأمر ، وإني أقدم إليك الآن ، فإن عصيتي نزعتك : لا تيعن لهم في خراج حماراً ولا بقرة ، ولا كسوة شتاء ولا صيف . وارفق بهم وافعل بهم ، وافعل بهم

١١٧ — حدثني الفضل بن دكين عن سعيد بن سنان عن عنترة (٣) قال : كان على يأخذ الجزية من كل ذي صنع : من صاحب الإبر إبراً . ومن صاحب المسان مساناً ، ومن صاحب الخبال خبالاً . ثم يدعو العرفاء ،

(١) صحابي قرشي شهيد خيبر ، ومات سنة ٢٠ في خلافة عمر ، وكان والياً على حمص .
(٢) بضم العين وإسكان الكاف وفتح الباء ، وقديم ويقصر ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، قاله ياقوت (٣) كذا في الشامية ، وفي الأصل العتيق «عنترة» والذي يظهر لنا أنه عنترة بن عبد الرحمن الشيباني ، ويكنى أبا وكيع ، ويروى عن علي بن أبي طالب ، ويروى عن ابنه هرون ، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (٦) :
(٦٣) وذكر في التهذيب في ترجمة ابن هرون بن عنترة

فيعطيهـم الذهب والفضة فيقتسمونه ، ثم يقول : خذوا هذا فاقسموه ، فيقولون : لا حاجة لنا فيه . فيقول : أخذتم خياره وتركتم عليَّ شراره ، لَتَحْمِلَنَّه

قال أبو عبيد : وإنما يوجه هذا من عليٍّ أنه إنما كان يأخذ منهم هذه الأمتعة بقيمتها من الدراهم التي عليهم من جزية ره وسهم ولا يحملهم على بيعها ، ثم يأخذ ذلك من الثمن ، إرادة الرفق بهم والتخفيف عليهم . وهذا مثل حديث معاذ ، حين قال باليمن : اثتوني بخميس أو ليس آخذته منكم مكان الصدقة ، فانه أهون عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة . وكذلك فعل عمر رحمه الله حين كان يأخذ الابل في الجزية

١١٨ — حدثني يحيى بن بُكير ، وإسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية . قال أبو عبيد : وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين كتب إلى أهل اليمن : « إن على كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر » (١) تقوية لفعل عمر ، وعلى ، ومعاذ .

[قال أبو عبيد] . (٢) ألا تراه قد أخذ منهم الثياب - وهي المعافر - مكان الدنانير؟ وإنما يُراد بهذا كله الرفق بأهل الذمة ، وأن لا يباع عليهم من متاعهم شيء . ولكن يؤخذ مما سهل عليهم بالقيمة . ألا تسمع إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أو عدله من المعافر » فقد بين لك ذكر العدل أنه القيمة .

١١٩ — حدثنا محمد بن كثير عن أبي رجاء الخراساني عن جسر أبي جعفر . قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - قرى علينا بالبصرة - : أما بعد ، فإن الله سبحانه إنما أمر أن تؤخذ الجزية

(١) في الشامية « أو عدله معافراً » (٢) الزيادة من الشامية

[من رغب عن الإسلام واختار الكفر عتياً وخسراناً مبيناً. فضع الجزية] (١) على من أطلق حملها . وخل بينهم وبين عمارة الأرض ، فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين وقوة على عدوهم . وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سته ، وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه . فلو أن رجلاً من المسلمين كان له مملوك كبرت سته وضعفت قوته وولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق . وذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر مرة بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس . فقال : ما أنصفناك ، أرب كننا أخذنا منك الجزية في شيتك ثم ضيعناك في كبرك . قال : ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه .

١٢٠ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن طلحة عن داود بن سليمان الجعفي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن : سلام عليك . أما بعد ، فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام ، وُسُنن خبيثة سَنَتها عليهم عمال السوء ، وإن أقوم الدين العدل والإحسان ، فلا يكوننَّ شيء أهمَّ إليك من نفسك أن توطنها لطاعة الله . فإنه لا قليل من الإثم . وأمرت أن تطرز (٢) عليهم أرضهم ، وأن لا تحمل خراباً على عامر ، ولا عامراً على خراب ، ولا تأخذ من الخراب إلا ما يطيق ،

(١) زيادة من العتيقة (٢) كذا في الاصل « تطرز » بالطاء والراء والزاي ، ولم نعرف المراد منه ، ويحتمل أن يكون « تطرز » بالراء في آخره من الطرة ، وطررة النهر والوادي ، شفيره ، جمعه طرر وأطرار : كما في اللسان . وليحقق هذا اللفظ . ثم إن هذا الكتاب نقل بعضه ابن الجوزي في سيرة عمر بن عبد العزيز (ص ٩٤) إلى قوله « من الإثم » وفي مناقب الأئمة أحمد لابن الجوزي (قد خلف له أبوه طرزاً وداراً يسكنها . وكان يكرى تلك الطرز ويتعفف بكرائها عن الناس (ص ٢٢٣) وفي اللسان : الطرزيات إلى الطول ، أو البيت الصفي

ولا من العامر إلا وظيفة الخراج، في رفق وتسكين لأهل الأرض. وأمرت أن لا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة، ليس لها آس (١)، ولا أجور الضرايين، ولا إذابة الفضة، ولا هدية النيروز والمهرجان، ولا ثمن المصحف، ولا أجور البيوت، ولا دراهم النكاح - قال عبد الرحمن: أو قال: النكاح - ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض. فاتبع في ذلك أمرى، فقد وليتك من ذلك ما ولائى الله، ولا تعجل دونى بقطع ولا صلب حتى تراجعنى فيه، وانظر من أراد من الذرية الحج فعجل له مائة يتجهز بها. والسلام عليك.

قال عبد الرحمن: قوله: دراهم النكاح، أو النكاح: يعنى به بغياء، كان يؤخذ منهن الخراج. قال: وقوله: الذرية: يعنى من كان ليس من أهل الديوان.

باب

﴿الجزية على من أسلم من أهل من الذمة، أو مات وهى عليه﴾

١٢١ - حدثنا مصعب بن المقدم عن سفيان بن سعيد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس على مسلم جزية».

قال أبو عبيد: تأويل هذا الحديث: أن رجلا لو أسلم في آخر السنة وقد وجبت عليه الجزية أن إسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه، وإن كانت قد لزمته قبل ذلك. لأن المسلم لا يؤدى الجزية ولا تكون ديناً عليه، كما لا تؤخذ منه فيما يستأنف بعد الإسلام. وقد روى عن عمر، وعلى، وعمر ابن عبد العزيز: ما يقوى هذا المعنى.

(١) كذا فى الاصلين، (وفى القاموس: الأُس: الفساد، ويثلك. وبالضم:

باقى الرماذ اه. وليحجر

١٢٢ — حدثنا عبد الرحمن عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن رواحة (١) قال: كنت مع مسروق بالسلسلة . فحدثني أن رجلا من الشعوب أسلم فكانت تؤخذ منه الجزية ، فأتى عمر بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إني أسلمت ، والجزية تؤخذ مني . قال : لعلك أسلمت متعوذاً . فقال : أما في الإسلام ما يعيذني ؟ قال : بلى . قال : فكاتب [عمر] (٢) أن لا تؤخذ منه الجزية قال أبو عبيد : الشعوب الأعاجم

١٢٣ — حدثنا هشيم أخبرنا سيّار عن الزبير بن عدي قال : أسلم دِهقان على عهد عليّ . فقال له عليّ : إن أقمّت في أرضك رفعنا عنك جزية رأسك ، وأخذناها من أرضك . وإن تحولت عنها فنحن أحق بها .

١٢٤ — حدثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن محمد بن عبيد الله الثقفي أن دِهقانا أسلم ، فقام إلى عليّ ، فقال له عليّ : أما أنت فلا جزية عليك . وأما أرضك فلنا .

١٢٥ — حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز : من شهد شهادتنا ، واستقبل قبلتنا ، واختن ، فلا تأخذوا منه الجزية . قال أبو عبيد : أفلا ترى أن هذه الأحاديث قد تتابعت عن أئمة الهدى باسقاط الجزية عن أسلم ، ولم ينظروا : في أول السنة كان ذلك ولا في آخرها فهو عندنا على أن الإسلام أهدر ما كان قبله منها .

وانما احتاج الناس إلى هذه الآثار في زمان بني أمية ؛ لأنه يروى عنهم ، أو عن بعضهم : أنهم كانوا يأخذونها منهم وقد أسلموا ، يذهبون إلى أن الجزية بمنزلة الضرائب على العبيد ، يقولون : فلا يسقط إسلام العبد عنه ضريبته . ولهذا استجاز من استجاز من القراء الخروج عليهم .

وقد روى عن يزيد بن أبي حبيب ما ثبت ما كان من أخذهم إياها .

(١) ثقة بصرى له ترجمة في تعجيل المنفعة (٢) الزيادة من الشامية

١٢٦ — حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا حرملة بن عمران عن يزيد بن أبي حبيب قال : أعظم ما أتت هذه الأمة - بعد نبينا صلى الله عليه وسلم - ثلاث خصال : قتلهم عثمان ، وإحراقهم الكعبة ، وأخذهم الجزية من المسلمين

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في أخذ الجزية من الذمي بعد إسلامه .
وأما موته في آخر السنة فقد اختلف فيه

١٢٧ — حدثنا سعيد بن عفير عن عبد الله بن لهيعة عن عبيد الرحمن بن جندة - كاتب حيان بن سريج - وكان حيانُ بعثه إلى عمر بن عبد العزيز ، وكتب يستفتيه : أيجعل جزية موتى القبط على أحيائهم ؟ فسأل عمر عن ذلك عراك بن مالك - وعبد الرحمن يسمع - فقال : ما سمعت لهم بعقد ولا عهد ، إنما أخذوا عنوة ، بمنزلة الصنيد . فكتب عمر إلى حيان بن سريج يأمره : أن يجعل جزية الأموات على الأحياء .

قال ابن عفير . وكان حيان والى عمر بن عبد العزيز على مصر
قال أبو عبيد . وقد روى من وجه آخر عن معقل بن عبيد الله عن عمر ابن عبد العزيز أنه قال : ليس على من مات ، ولا على من أبق جزية . يقول : لا تؤخذ من ورثته بعد موته ، ولا يجعلها بمنزلة الدين ، ولا من أهله إذا هرب عنهم منها ، لأنهم لم يكونوا ضامنين لذلك ،



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

﴿أخذ الجزية من الخمر والخنزير﴾

١٢٨ — [قال أبو عبيد^(١)] حدثنا عبد الرحمن عن سفيان بن سعيد عن إبراهيم ابن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال : بلغ عمر بن الخطاب : أن ناساً يأخذون الجزية من الخنازير ، وقام بلال^٢ ، فقال : إنهم ليفعلون ، فقال عمر : لا تفعلوا ، ولوهم يبيعها

١٢٩ — وحدثنا الأنصاري [محمد بن عبد الله^(١)] عن إسرائيل عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة : أن بلالاً قال لعمر بن الخطاب : إن عمالك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج . فقال : لا تأخذوها منهم ، ولكن ولوهم يبيعها ، وخذوا أتم من الثمن

قال أبو عبيد : يريد أن المسلمين كانوا يأخذون [من أهل الذمة^(١)] الخمر والخنزير ، من جزية رءوسهم وخراج أرضهم ، بقيمتها ، ثم يتولّى المسلمون بيعها . فهذا الذي أنكره بلال ، ونهى عنه عمر : ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أئمانها ، إذا كان أهل الذمة المتوّلين لبيعها ، لأن الخمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة ، ولا تكون مالا للمسلمين وما يبين ذلك حديث لعمر آخر :

١٣٠ — حدثني علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن الليث بن أبي سليم أن عمر كتب إلى العمال ، يأمرهم بقتل الخنازير ، وتقتضى^(٢) أئمانها لأهل الجزية من جزيتهم

قال أبو عبيد : فهو لم يجعلها قصاصاً من الجزية الا وهو يراها مالا من أموالهم .

(١) زيادة من الشامية (٢) وفي هامش العتيقة : نسخة « يقتص »

وأما إذا مَرَّ الذمي بالخمر والخنزير على العاشر، فإنه لا يطيب له أن يُعَشِّرَها، ولا يأخذ ثمن العشر منها. وإن كان الذمي هو المتوَلَّى لبيعها أيضا. [وقال أبو عبيد] ^(١) وهذا ليس من الباب الاول، ولا يشبهه. لأن ذلك حَقٌّ وجب على رقابهم وأرضيهم، وأن العشر هُنَا إنما هو شيء يوضع على الخمر والخنازير أنفسها، فكذلك ثمنها لا يطيب، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله إذا حَرَّمَ شيئاً حَرَّمَ ثمنه» وقد روى عن عمر بن الخطاب: أنه أفتى في هذا بغير ما أفتى به في ذلك. وكذلك قاله عمر بن عبد العزيز.

١٣١ — حدثنا أبو الأسود المصري حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله ابن هُبَيْرَةَ السَّبَّائِي ^(٢): أن عُثْبَةَ بنَ فَرْقَدٍ بعث إلى عمر بن الخطاب بأربعين ألف درهم، صدقة الخمر. فكتب إليه عمر: بعث إلى بصدقة الخمر، وأنت أحقُّ بها من المهاجرين. وأخبر بذلك الناس، فقال: والله لا استعملتُكَ على شيء بعدها. قال: فتركه.

١٣٢ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن المثني بن سعيد الضُّبَعِي قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أَرْطَاطة: أن ابعث إلى بفضّل الأموال التي قبلك من أين دخلت؟ فكتب إليه بذلك، وصنفه له. فكان فيما كتب إليه: من عُشْرِ الخمر أربعة آلاف درهم. قال: فلبثنا ما شاء الله، ثم جاء جواب كتابه: إنك كتبت إلى تذكر من عشور الخمر أربعة آلاف درهم، وإن الخمر لا يعشرها مسلم، ولا يشربها، ولا يبيعها، فإذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فأرددها عليه. فهو أولى بما كان فيها. فطلب الرجل، فَرُدَّتْ عليه الأربعة الآلاف وقال: أستغفر الله، إني لم أعلم.

قال أبو عبيد: فهذا عندى الذى عليه العمل، وإن كان إبراهيم النخعي قد قال غير ذلك

(١) زيادة من الشامية. (٢) في خلاصة التذهيب للخزرجي: عبد الله بن هبيرة بن أسعد السبيعي - بفتح السين المهملة وبالباء الموحدة وبالياء.

١٣٣ — حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ، كلاهما عن سفیان عن حماد عن ابراهيم ، في الذمِّ مَرُُّ بالخمر على العاشر ، قال : يُضَاعَفُ عليه العَشْرُ .

قال أبو عبيد : وكان أبو حنيفة يقول : إذا مَرَّ على العاشر بالخمر والخنازير عَشْرَ الخمر ، ولم يعشر الخنازير . وسمعتُ محمد بن الحسن يُحدِّث بذلك عنه . قال أبو عبيد : وقول الخليفَتين : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز أولى بالاتباع : أن لا يكون على الخمر عشر أيضا .

باب

﴿ الجزية . كيف تجبتي ؟ وما يؤخذ به أهلها من الزى ، وختم الرقاب ﴾

١٣٤ — حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران : أن عمر بن الخطاب بعثَ حَذِيفَةَ بن اليَمَانِ وسَهْلَ بن حَنِيفٍ - قال أبو عبيد : هكذا قال كثير ، وإنما هو عثمان بن حنيف - قال : ففَلَجَا (١) الأرض [بالجزية] (٢) على أهل السواد ، وقالوا : من لم يأتنا فنختم في رقبته فقد بَرَّئْت منه الذمة . قال : فحشِدُوا ، وكانوا أول ما افتتحوا خائفين من المسلمين . قال : نختمنا أعناقهم ، ثم فلجا الجزية : على كل إنسان أربعة دراهم في كل شهر ، ثم حسبنا أهل القرية وما عليهم ، وقالوا لِدِهْقَان كل قرية : على قريتك كذا وكذا ، فذهبوا فتوزَّعوها بينكم . قال : فكانوا يأخذون الدِّهْقَان بجميع ما على أهل قريته .

١٣٥ — حدثنا حجاج عن شُعْبة عن سَيَّار - أبي الحكم - قال : سمعتُ

(١) فلج : - بالجيم - من الفلج ، وهو القسم . قال الأصمعي : « يعني قسماها ، وأصله من الفلج - بكسر الفاء - وهو المكيل الذي يقال له الفالج » نقله في اللسان ، وفيه أيضا : « فاجت الجزية على القوم اذا فرضتها عليهم » .

(٢) زيادة من الشامية

أبا وائل يقول: حَاقَ حذيفةُ رأسه بالمندان، وقال: إنما أحلق رأسي لأني لم أؤدَّ الخراج. أو قال: الجزية، شك أبو عبيد — يُفزعُ بذلك الدّهاقين، ويقول: إنه من لم يؤدَّ الخراج حلق رأسه. قال قال شعبة: وكان الحلق عندهم عظيماً. أو قال: مُثْلَةً.

١٣٦ — حدثنا أبو المنذر ومُصعبُ بن المقدام، كلاهما عن سفيان عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن أسلم، قال: كتب عمر إلى أمراء الأجناد: أن يَخْتَمُوا رِقَابَ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

١٣٧ — حدثنا عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن نافع عن أسلم: أن عمر أمر في أهل الذمة: أن تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وأن يَرَكَّبُوا عَلَى الْأَكُفِّ، وأن يَرَكَّبُوا عَرَضاً، وأن لا يَرَكَّبُوا كما يَرَكَّبُ الْمُسْلِمُونَ، وأن يُوثِقُوا الْمَنَاطِقَ — قال أبو عبيد: يعنى الرِّتَانِيرَ.

١٣٨ — حدثنا النضر بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن اسحاق عن خليفة ابن قيس قال قال عمر: يا يَرْقَأُ، اكتب إلى أهل الأمصار في أهل الكتاب: أن تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وأن يَرَبَطُوا الْكُسْتِيَجَانُ (١) فِي أَوْسَاطِهِمْ، لِيُعْرَفَ زِيَّتُهُمْ مِنْ زِيِّ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

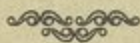
١٣٩ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن خالد بن أنى عثمان الأيدي قال: أمر عمر بن عبد العزيز في أهل الذمة: أن يُحْمَلُوا عَلَى الْأَكُفِّ، وأن تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ (٢).

١٤٠ — حدثنا علي بن معبد عن عُبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم

(١) في القاموس: الكستيج - بضم الكاف وسكون السين المهملة - خيط غليظ يشده الذمي فوق ثيابه، دون الزنار، معرب كسّى، والكستيج: كالجزمة من الليف (٢) انظر حراج أبي يوسف (ص ١٥١ - ١٥٣)

الجزر رِئى عن سعيد بن المسيب: أنه كان يَسْتَحِبُّ أَنْ يُتَعَبَّ الْأَنْبَاطُ فِي الْجَزِيَةِ
إِذَا أَخَذَتْ مِنْهُمْ .

قال أبو عبيد : لم يرد سعيد — فيما نرى — بالاعتاب : تعذيبهم ، ولا
تكليفهم فوق طاقتهم ، ولكنه أراد أن لا يعاملوا عند طلبها منهم بالأكرام
لهم ، ولكن بالاستخفاف بهم . وأَحْسِبُهُ تَأْوِيلَ قول الله تبارك وتعالى :
(حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وقد فسرها بعضهم
« عن يد » . قال : نقداً . وقال بعضهم : يمشون بها . وقال بعضهم : يعطيها
وهو قائم ، والذي يقبضها منه جالس .



بسم الله الرحمن الرحيم كتاب

﴿فتوح الأرضين صلحاء، وسننها وأحكامها﴾

[باب فتح الارض تؤخذ عنوة ، وهى من الفى والغنيمه جميعا ^(١)]
قال أبو عبيد : وجدنا الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء بعده : قد جاءت فى افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام : أرض أسلم عليها أهلها فهى لهم ملك أيمانهم ، وهى أرض عشر ، لاشئ عليهم فيها غيره . وأرض افتتحت صلحاء على خرج معلوم ، فهم على ما صولحوا عليه ، لا يلزمهم أكثر منه . وأرض أخذت عنوة ، فهى التى اختلف فيها المسلمون . فقال بعضهم : سبيلها سبيل الغنيمه ، فتخمس وتقسّم ، فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقي لمن سمى الله تبارك وتعالى . وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها إلى الامام : إن رأى أن يجعلها غنيمه ، فيخمسها ويقسمها ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير - : فذلك له . وإن رأى أن يجعلها قيسا فلا يخمسها ولا يقسمها ، ولكن تكون موقوفه على المسلمين عامة ما بقوا ، كما صنع عمر بالسواد - : فعل ذلك .
فهذه أحكام الأرض التى تفتح فتحاً .

فأما الأرض التى يقطّعها الإمام إقطاعاً ، أو يستخرجها المسلمون بالأحياء ، أو يحتجزها بعضهم دون بعض بالحمى - : فليست من الفتوح . ولها أحكام سوى تلك .

وبكل هذا قد جاءت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم [وأصحابه] ^(١)

١٤١ - [قال أبو عبيد] ^(٢) فأما الحكم فى أرض العنوة : فإن عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب : « أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم افتتح خيبرَ غنوةً بعد القتال . وكانت لما أفاء الله على رسوله ، فحسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقسمها بين المسلمين ، ونزل من نزل من أهلها على الجلاء . بعد القتال ، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن شئتم دَفَعْتُ إليكم هذه الأموال على أن تَعْمَلُوهَا ، ويكون ثمرها بيننا وبينكم ، وأقرُّكم ما أقرَّكم الله . قال : فقبلوا الأموال على ذلك .

١٤٢ - وحدَّثنا يزيد بن هارون حدثنا يحيى بن سعيد أن بُشَيْرَ بن يَسَارٍ أخبره : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أفاء الله عليه خير قسمها على ستة وثلاثين سَهْمًا . جَمَعُ كلَّ سَهْمٍ منها مائة سَهْمٍ . وعزل نصفها لنوائبه وما ينزل به ، وقسم النصف الباقي بين المسلمين . وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قسم : الشَّقُّ والنطاة ^(١) وما حيز معهما . وكان فيما وقف : السكتية ، والوَطِيحَةُ وَسَلَامٌ . فلما صارت الأموال في يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له من العمال ما يكفون عمل الأرض ، فدفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليهود ، يَعْمَلُونَهَا على نصف ما خرج منها . فلم تزل على ذلك حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر ، حتى كان عمر ، فكثرت العمال في أيدي المسلمين ، وقووا على عمل الأرض ، فأجلى عمرُ اليهود إلى الشام ، وقسم الأموال بين المسلمين إلى اليوم .

١٤٣ - وحدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مالك بن أنس عن زيد ابن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : « لولا آخرُ الناس ما فَتَحَتْ قَرْيَةٌ »

(١) كانت خيبر جانبيين : الأول الشق ، والنطاة ، وهو الذي افتتحه أولا . والثاني السكتية والوطيح والسلام ، حصن ابن أبي الحقيق ، وهو الذي انتقلت إليه فلول اليهود بعد فتح الجانب الأول ، فخاصهم النبي صلى الله عليه وسلم فيه أربعة عشر يوما ، ثم سألوهم الصلح ، فصالحهم على حقن دماءهم ، ويخرجون من خيبر وأرضها بذرايعهم ، ليس معهم إلا ما عليهم من الثياب . وكان فتح خيبر سنة ست ، وقيل سبع من الهجرة ، بعد صلح الحديبية بعشرين يوما . وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٠٤) وفتوح البلدان (ص ٣٢)

إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير^(١).
 ١٤٤ — حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري عن ابن لهيعة المصري عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة يقول : سمعت سفیان بن وهب الخولاني^(٢) يقول : لما افتتحت مصر قال الزبير بن العوام ، لعمر بن العاص : « اقسمها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير » .

١٤٥ — قال أبو عبيد : ومنه حديث يروى عن هشام عن معمر عن همام بن منبه قال : حدثنا أبو هريرة — فذكر أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : — وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقْتَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا ، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ » .

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في القسم .
 ١٤٦ — وأما ما جاء في ترك القسم : فان هشيم بن بشير حدثنا قال أخبرنا العوام ابن حوشب عن ابراهيم التيمي قال : لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر : اقسمة بيننا ، فاننا اقتحناه عنوة . قال : فأبى . وقال : فما لئن جاء بعدكم من المسلمين ؟ وأخاف إن قسمته أن تفأسدوا بينكم في المياه . قال : فأقر أهل السواد في أرضهم . وضرب على رؤوسهم الجزية ، وعلى أرضهم الطسق ، ولم يقسم بينهم .

قال أبو عبيد : يعنى الخراج

(١) رواه البخارى عن صدقة عن ابن مہدی بهذا الاسناد واللفظ (ج ٣ ص ١٠٦) وج ٤ ص ٨٦) الطبعة السلطانية . ورواه أيضا عن محمد بن المثنى عن ابن مہدی (ج ٥ ص ١٣٨) بلفظ : « ما فتحت عليهم قرية » . ولفظ : « ما فتحت على قرية » ووقع هنا في الاصل العتيق : « ما فتحت قرية » . وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٠٦ و ١٠٧) وفتح الباری شرح البخاری (ج ٧ ص ٣٤٤) .

(٢) تابعى كبير ، وقيل إنه صحابى ، وانظر ترجمته في الاصابة وتعجيل المنفعة .

١٤٧ — وحدثني سعيد بن أبي سليمان عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة حدثنا الماجشون^(١) قال: قال بلال، لعمر بن الخطاب، في القرى التي افتتحها عنوة: أقسمها بيننا، وخذ خمسها. فقال عمر: لا، هذا عين المال، ولكنني أحبسه فيما يجرى عليهم وعلى المسلمين. فقال بلال وأصحابه: أقسمها بيننا. فقال عمر: اللهم اكفني بلالاً وذويه. قال: فما حال الحول ومنهم عين تطرف.

قال عبد العزيز بن أبي سلمة: وأخبرني زيد بن أسلم قال: قال عمر: تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء؟

١٤٨ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر قال: لولا آخر الناس ما افتتحت قرية إلا قسمتها

١٤٩ — حدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة قال: أخبرني يزيد بن أبي حبيب سمعت عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة يقول: سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول: لما افتتحت مصر^(٢) بغير عهد قام الزبير، فقال: يا عمرو بن العاص، أقسمها. فقال عمرو: لا أقسمها. فقال الزبير: «لتقسمها، كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير». فقال عمرو: لا أقسمها، حتى أكتب إلى أمير المؤمنين، فكتب إلى عمر. فكتب إليه عمر: أن دعها حتى يغزو منها جبل الحبلة.

قال أبو عبيد: أراه أراد: أن تكون فيئاً موقوفاً للمسلمين ما تنازلوا، يرثه قرن عن قرن، فتكون قوة لهم على عدوهم^(٣).

(١) الماجشون: - بفتح الجيم، وقيل بكسر ها، وبالشين المعجمة المضمومة وآخره نون. وهي كلمة فارسية - لقب بها يعقوب بن أبي سلمة التميمي المدني، ثم لقب بها أولاده وأولاد أخيه، ومنهم الراوى عنه هنا: عبد العزيز بن عبد الله. وذهب السمعاني في الانساب إلى أن هذا اللقب أطلق قبل ذلك على أبي سلمة، والديعقوب.

(٢) في الشاميه: «لما افتتحت عمرو بن العاص مصر»

(٣) بهامش العتيقة: نسخة «على غزوهم»

١٥٠ — وحدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب : أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص — يوم افتتح العراق — « أما بعد ، فقد بلغني كتابك : أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم ، وما أفاء الله عليهم . فانظر ما أجلبوا به عليك في العسكر ، من كراع أو مال : فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأراضين والأنهار لِعُمَّالِهَا . ليكون ذلك في أعظيات المسلمين . فأنالوا قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء . » (١)

١٥١ — وحدثنا اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر : أنه أراد أن يقسم السواد بين المسلمين . فأمر أن يُحْصَوْا . فوجد الرجل يُصَيِّه ثلاثة من الفلاحين . فشاور في ذلك . فقال له علي بن أبي طالب : دَعْنَهُمْ يَكُونُوا مَادَّةً لِلْمُسْلِمِينَ . فتركهم ، وبعث عليهم عثمان بن حنيف ، فوضع عليهم ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، واثني عشر .

١٥٢ — حدثنا هشام بن عمار الدمشقي عن يحيى بن حمزة قال : حدثني تميم بن عطية العنسي . قال : أخبرني عبد الله بن أبي قيس — أو عبد الله بن قيس الحمذاني ، شك أبو عبيد — قال : قدم عمر الجابية ، فأراد قسم الأرض بين المسلمين . فقال له معاذ : والله إذن ليسكون ما تكره ، إنك إن قسمتها صار الرِّيع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون ، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يَسُدُّون من الإسلام مَسَدًا ، وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمراً يَسْعُ أَوْلَهُمْ وآخرهم . (٢)

١٥٣ — قال هشام : وحدثني الوليد بن مسلم عن تميم بن عطية عن عبد الله بن أبي قيس — أو ابن قيس — : أنه سمع عمر يكلم الناس في قسم الأرض — ثم ذكر كلام معاذ إياه — قال : فصار عمر إلى قول معاذ .

(١) أنظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٢١)

(٢) أنظر فتح الباري (ج ٦ ص ١٣٨)

قال أبو عبيد : فقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحكمين :

أما الأول منهما فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر ، وذلك أنه جعلها غنيمة ، فخمسها ، وقسمها . وبهذا الرأي أشار [بلال على (٣)] عمر في بلاد الشام ، وأشار به الزبير بن العوام على عمرو بن العاص في أرض مصر . وبهذا كان يأخذ مالك بن أنس . كذلك يروى عنه .

وأما الحكم الآخر فحكم عمر في السواد وغيره . وذلك أنه جعله فيئاً موقوفاً على المسلمين ما تناسلوا . ولم يخمسه ، ولم يقسمه ، وهو الرأي الذي أشار به عليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومعاذ بن جبل رحمه الله .

وبهذا كان يأخذ سفيان بن سعيد ، وهو معروف من قوله ، إلا أنه كان يقول : الخيار في أرض العنوة إلى الامام ، إن شاء جعلها غنيمة ، فخمس وقسم ، وإن شاء جعلها فيئاً عاماً للمسلمين ، ولم يخمس ولم يقسم .

قال أبو عبيد : **وكلا الحكمين فيه قنوة ومُتَّبِعٌ** (١) من الغنيمة والفيء ، إلا أن الذي اختاره من ذلك : أن يكون النظر فيه إلى الامام ، كما قال سفيان . وذلك أن الوجهين جميعاً دأخلان فيه . وليس فعل النبي صلى الله عليه وسلم برأى لفعل عمر ، ولكنه صلى الله عليه وسلم اتبع آية من كتاب الله تبارك وتعالى فعمل بها ، واتبع عمر آية أخرى فعمل بها . وهما آيتان مُحْكَمَتَانِ فيما ينالُ المسلمون من أموال المشركين ، فيصير غنيمة أو فيئاً . قال الله تبارك وتعالى (**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ**) واليتامى والمساكين وابن السبيل) فهذه آية الغنيمة ، وهي لا أهلها دون الناس . وبها عمل النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الله عز وجل (**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ**)

(١) زيادة من الشامية . وهي الصواب

(٢) في نسخة بهامش العتيقة « ومقنع »

وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ. لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ (فهذه آية الفتي). ومها عمل عمر، وإيتاها تأويل حين ذكر الأموال وأصنافها، فقال: فاستوعبت هذه الآية الناس. وإلى هذه الآية ذهب علي، ومعاذ، حين أشارا عليه بما أشارا، فيما نرى. والله أعلم وقد قال بعض الناس: إن عمر إنما فعل ما فعل برضى من الذين افتتحووا الأرض، واستطابوا لأنفسهم، لما كان عمر كلم به جرير بن عبد الله في أرض السواد. وقد علمنا ما كان من كلامه إيَّاه

١٥٤ — حدثنا هشيم قال: أخبرنا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: كانت بحيلة رُبْعُ الناس يوم القادسية. فجعل لهم عمر رُبْع السواد، فأخذوه سنتين، أو ثلاثاً، قال: فوفد عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ إلى عمر، ومعه جرير بن عبد الله. فقال عمر لجرير: يا جرير، لولا أني قاسمٌ مسؤلٌ لكُنْتُمْ على ما جعل لكم، وأرى الناس قد كثروا، فأرى أن ترُدَّه عليهم. ففعل جرير ذلك، فأجازه عمر بثمانين ديناراً (١)

١٥٥ — حدثنا هشيم عن اسماعيل عن قيس قال، قالت امرأة من بحيلة. يقال لها أم كُرْزٍ — لعمر: يا أمير المؤمنين، إن أبي هلك، وسهيه ثابت في السواد، وإني لم أسلم. فقال لها: يا أم كُرْزٍ، إن قومك قد صنعوا ما قد علمت

قالت: إن كانوا قد صنعوا ما صنعوا فاني لست أسلم حتى تحملني على ناقة ذلول، عليها قطيفة حمراء، وتملا كفسي ذهباً. قال: ففعل عمر ذلك، فكانت الدنانير نحواً من ثمانين ديناراً

قال أبو عبيد: فاحتج قوم بفعل عمر هذا. قالوا: ألا تراه قد أَرْضَى جريراً والبجلية، وعَوْضَهُما؟ وإنما وَجَّهْهُ هذا عندي: أن عمر كان نَفَّلَ جريراً وقومه ذلك نفلاً قبل القتال، وقبل خروجه إلى العراق، فأَمْضَى له نَفْلَهُ. وكذلك يحدثه عنه الشعبي:

١٥٦ - حدثني عَفَّان حدثني مَسْلَمَةُ بنُ عَلْقَمَةَ حدثنا داود ابن أبي هند عن عامر الشعبي: أن عمر كان أولَ من وَجَّهَ جريرَ بن عبد الله إلى الكوفة، بعد قتل أبي عبيد، فقال: هَلْ لَكَ في الكوفة، وَأَنْتَ تَفْلِكُ التَّلْكَ بعد الخمس؟ قال: نعم. فبعثه.

قال عفان: وقد سمعته من حماد بن سلمة، إلا أني لحديث مسلمة أحفظ قال أبو عبيد: فترى أن عمر إنما خصَّ جريراً وقومه بما أعطاهم للنَّفْلِ المتقدم، الذي كان جعله لهم. ولو لم يكن نَفْلاً ما خصه وقومه بالقسمة خاصة دون الناس. ألا تراه لم يقسم لأحد سواهم؟ وإنما استطاب أنفسهم خاصة، لأنهم قد كانوا أحرزوا ذلك وملكوه بالنَّفْلِ؟

قال أبو عبيد: وما يبين ذلك: الحديث الذي ذكرناه عن مُهْشِمٍ عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم: أن عمر قال لجرير: «لولا أني قاسم مسئول لكتنم على ما جعل لكم»

وإنما اختلف قيس والشعبي فيما بين الثلث والرابع، ولم يختلفا في الأصل. فقد بَيَّنَّ لك قوله هذا: أنه قد كان جعله لهم قبل ذلك نفلاً. فلا حجة في هذا لمن زعم أنه لا بد للامام من استرضائهم. فكيف يسترضيهم وهو يدعو على بلال وأصحابه، ويقول: اللهم اكفنيهم؟ فأى طيب نفس ههنا؟

وليس الامر عندى إلا على ما قال سفيان : إن الامام يتخير في العنوة بالنظر للمسلمين والحيلة عليهم : بين أن يجعلها غنيمة ، أو فيئًا .

ومما يبين ذلك أن عمر نفسه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قسم خير . ثم يقول مع هذا : « لولا آخرُ الناس لفعلتُ ذلك »

فقد بين لك هذا أن هذين الحكمين جميعا إليه . لولا ذلك ماتعدى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيرها ، وهو يعرفها .

وقد زعم بعض من يقول بالرأى : أن للامام في العنوة حكما ثالثا . قال :

إن شاء لم يجعلها غنيمة ولا فيئًا ، وردّها على أهلها الذين أخذت منهم . ويحتج في ذلك بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل مكة حين افتتحها ثم ردها عليهم ، ومنّ عليهم بها .

وقد جاءت الأخبار بذلك .

١٥٧ — حدثنا أبو النضر عن سليمان بن المغيرة قال : حدثنا ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة ، أنه قال : « يامعشر الأنصار ، ألا أعلمكم بحديث ؟ - فذكر فتح مكة - ثم قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ^(١) قدم مكة ، فبعث الزبير على إحدى المجنبتين ، وبعث خالد بن الوليد على المجنبة الأخرى ، وبعث أبا عبيدة بن الجراح على الحُسَرة . فأخذوا بطن الوادى ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في كتيبته ، فنظر ، فرآى ، فقال : يا أبا هريرة . فقلت : لبّيك يا رسول الله . قال : فقال : اهتف لي بالأنصار ، ولا يأتيني إلا أنصاري . فتهتفت بهم ، فجاءوا حتى أطافوا به . وقد وبّشت قريش أوّباشاً ^(٢) لها وأتباعا . فلما أطافت الأنصار برسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا ترون ^(٣) أوّباش

(١) في نسخة « حين » (٢) الأوّباش : الاخلاط من الناس . أى جمعت لهم جموعا من قبائل شتى . اهنم اللسان (٣) فى الأصل العتيق « أترون »

قريش وأتباعها (١)؟ ثم قال : بيديه : [إحداهما] (٢) على الأخرى :
أحصدوهم حصداً ، حتى تُوافوني بالصِّفَا . قال أبو هريرة : فانطلقنا . فما
يشاء أحدنا أن يقتل منهم من يشاء إلا قتله . فجاء أبو سفيان بن حرب ،
فقال : يا رسول الله ، أبيضحت - أو قال : أبيضرت - خضراء قريش ، فلا
قريش بعد اليوم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أغلق بابه فهو
آمن ، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن . قال : فغلق الناس أبوابهم .

١٥٨ — قال : • حدثني عبد الغفار بن داود الحراني قال : حدثنا يوسف بن
عبدة — قريب لحمد بن سلمة — عن حميد الطويل عن أنس بن مالك
قال : « لما أسار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة — أيام الفتح —
فدنونا من مكة ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً ، فنادى : أين
الأنصار ؟ ولا يأتي إلا أنصاري . فلما جاؤا ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : هل فيكم غيركم ؟ قالوا : لا ، إلا ابن أخت لنا . فقال : ابن أخت
القوم منهم . ثم قال : إنكم لاقوا أوباش قريش غداً ، فإذا لقيتموهم
فاحصدوهم حصداً . وقال بيديه على عُتْق الدَّابَّةِ النبي على اليسرى - ثم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : معادكم الصِّفَا . فلما أصبحوا دخلوا مكة .
فرأى أهل مكة ما قد أتاهم ، نادى أبو سفيان : يا رسول الله ، هلك قريش ،
لا قريش بعد اليوم . فقال : من دخل داره فهو آمن . فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : نعم [من دخل داره فهو آمن] قال : ومن ألقى سلاحه
فهو آمن . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ومن ألقى سلاحه فهو آمن ،
قال : ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن . قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : نعم [(٢)]

١٥٩ حدثنا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْتَبَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ « أَلَا لَا يُجْهَزَنَّ عَلَى جَرِيحٍ ، وَلَا يُتَّبَعَنَّ مُدْبِرٌ ، وَلَا يُقْتَلَنَّ أَسِيرٌ . وَمَنْ أَغْلَقَ [عَلَيْهِ] ^(١) بَابَهُ فَهُوَ آمَنٌ »

قال أبو عبيد : فقد صحَّت الأخبارُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه افتتح مكة ، وأنه منَّ على أهلها ، فردَّها عليهم ، ولم يُقسِّمها صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعلها فَيْئاً . فرأى بعضُ الناس أن هذا الفعل جائز للأئمة بعده . ولا نرى مكة يُشبهها شيء من البلاد ، من جهتين : إحداهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الله عز وجل قد خصَّه من الأنفال والغنائم بما لم يجعله لغيره . وذلك لقوله : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) فَنَرَى هذا كان خالصاً . والجهة الأخرى . أنه قد سنَّ لمكة سُنة لم يسنَّها لشيء من [سائر] ^(١) البلاد .

١٦٠ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمِّه ^(٢) عن عائشة قالت : « قلت : يا رسول الله ، ألا تُبْنِي لَكَ بَيْتاً ، أَوْ بَنَاءً يُظْلَمُكَ مِنَ الشَّمْسِ ؟ - تعني مكة - فقال : لا ، إنما هي مُنَاخٌ مِنْ سَبَقٍ »

١٦١ — حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ مَكَّةَ حَرَامٌ ، حَرَّمَ اللَّهُ ، لَا يَحِلُّ يَبْعَرُ بِاعِهَا ، وَلَا أَجُورِ بَيْتِهَا »

(١) زيادة من الشامية . (٢) اسمها مسيكة . والحديث نسبه في تهذيب التهذيب (ج ١٢ ص ٤٥١) لأبي داود والترمذي وابن ماجه ، ولكن ذكر لفظ الحديث « منى مناخ من سبق » والحديث الذي هنا رواه في فتوح البلدان (ص ٥٠) وفيه « عن أبيه » وهو خطأ

١٦٢ — حدثنا شريك عن إبراهيم بن مُهاجر عن مجاهد - أراه رفعه - قال : « مكة مُناخ ، لا تباع رباعها ، ولا تؤخذ إجارتها ، ولا تحل ضالتها إلا لمنشد »

١٦٣ — حدثنا وكيع عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجيح ^(١) عن عبد الله بن عمرو قال : « من أكل من أجور بيوت مكة فأنما يأكل في بطنه نار جهنم »

١٦٤ — حدثنا أبو اسماعيل المؤدب عن عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز عن عطاء : أنه كره الكِراء بمكة

١٦٥ — حدثنا اسماعيل بن عياش عن ابن جريج قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى الناس : ينهى عن كِراء بيوت مكة .

١٦٦ — حدثنا إسحاق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمير مكة : أن لا يدع أهل مكة يأخذون على بيوت مكة أجراً ، فانه لا يحل لهم

١٦٧ — حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر : أنه نهى أن تغلق دور مكة دون الحاج ، وأنهم يضطربون فيما وجدوا منها فارغاً

١٦٨ — حدثنا اسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن ثوير عن مجاهد عن

(١) أبو نجيح - بفتح النون - اسمه يسار الثقفي ، وهو يروى عن الصحابة ، ولكن لم نجد روايته عن ابن عمرو بن العاص ، وأبو نجيح مات سنة ١٠٩ وعبيد الله بن أبي زياد القداح مات سنة ١٥٠ وعبد الله بن عمرو ، مات سنة ٦٣ وقيل بعد ذلك ، حتى قيل سنة ٧٧ . فرواية عبيد الله عن أبي نجيح ، ورواية أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو - : كل ذلك جائز ومحمّل . وفي الشامية « ابن أبي نجيح » وابن أبي نجيح اسمه عبد الله ، ومات سنة ١٣١ . فروايته عن عبد الله ابن عمرو بعيدة . وإذا صحت الشامية كانت الرواية منقطعة ، فيحجر الاسناد

ابن عمر قال : « الحرم كله مسجد » .

١٦٩ - وحدثننا أبو اسماعيل ^(١) - يعني المؤدب - عن عبدالله بن مسلم

ابن هريرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « الحرم كله مسجد » .

١٧٠ - حدثننا هشيم أخبرنا عبد الملك عن عطاء قال : الحرم كله مقام

ابراهيم ، عليه السلام

قال أبو عبيد [القاسم بن سلام رحمه الله] ^(٢) : فإذا كانت مكة هذه سنتها

أنها مُنَاح لمن سبق إليها ، وأنها لا تباع رباعها ، ولا يطيب كرايوتها ، وأنها

مسجد لجماعة المسلمين : فكيف تكون هذه غنيمة ، فتقسم بين قوم يحوزونها

دون الناس ، أو تكون فيثا ، فتصير أرض خراج ، وهي أرض من أرض

العرب الأُمِّيِّين الذين كان الحكم عليهم الاسلام ، أو القتل . فإذا أسلوا

كانت أرضهم أرض عشر ، ولا تكون خراجا أبدا ؟

ثم جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [وعلى آله الطاهرين] ^(٣)

مُفَسَّرًا حين قال « لا تحل غنائمها » في حديث عبيد [بن عمير الذي ذكرناه] ^(٣)

١٧١ قال : وحدَّثْتُ عن محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن

أبي أنيسة عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير نحو حديث أبي معاوية وشريك

اللذين ذكرناهما ، وزاد فيه « ولا تحل غنائمها »

قال أبو عبيد : فليست تشبه مكة شيئا من البلاد ، لما خُصَّت به . فلا حجة

لمن زعم أن الحكم على غيرها كما حكم عليها ، وليست تخلو بلاد العنوة - سوى

مكة - من أن تكون غنيمة ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ،

أو تكون فيثا ، كما فعل عمر بالسواد ^(٤) وغيره من أرض الشام ومصر .

(١) في الاصل العتيق اسماعيل وهو خطأ (٢) زيادة من الشامية (٣) هذا الخبر

في الشامية بعد حديثي أبي معاوية (رقم ١٦١) وشريك (رقم ١٦٢) . وفيها : عن

محمد بن مسامة (٤) في الشامية (في أرض السواد)

باب

أرض العنوة تُقرُّ في أيدي أهلها ، ويوضع عليها الطَّسُق ، وهو الخراج
 ١٧٢ — حدثنا الانصارى - محمد بن عبد الله - قال [أبو عبيد] ^(١) ولا أعلم
 إسماعيل بن إبراهيم إلا قد حدثناه ^(٢) أيضا عن سعيد بن أبي عروبة عن
 قتادة عن أبي مجلز - لا حَقَّ بنُ حميد - : أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن
 ياسر إلى أهل الكوفة : على صلاتهم وجيوشهم ، وعبد الله بن مسعود :
 على قضائهم وبيت مالهم ، وعثمان بن حنيف : على مساحة الأرض ، ثم
 فرض لهم في كل يوم شاةً بينهم ، قال : أوقال : جعل لهم في كل يوم شاة :
 شطرها وسواقطها لعمَّار ، والشطَّر الآخر بين هذين ، ثم قال : ما أرى قرية
 يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سريعا في خرابها ، قال : فمسح عثمان بن حنيف
 الأرض ، فجعل على جريب الكَرَم عشرة دراهم ، وعلى جريب النَّخْل
 خمسة دراهم ، وعلى جريب القَصَب ستة دراهم - وعلى جريب البُر أربعة
 دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ، وجعل على أهل الزمة في أموالهم
 التي يختلفون بها في كل عشرين درهما درهما ^(٣) وجعل على رؤوسهم -
 وعطلَّ الصبيان والنساء من ذلك - أربعة وعشرين درهما كل سنة ، ثم
 كتب بذلك إلى عمر ، فأجازه ، ورضى به ، قال . فقيل لعمر : تُجَارُ الحَرْبُ كم
 نأخذ منهم ، إذا قدموا علينا ^(٤) ؟ قال : كم يأخذون منكم إذا قدمتم عليهم ؟
 قالوا : العشر ، قال . فخذوا : منهم العشر .

[قال أبو عبيد : أبو مجلز رجل من بني سَدُوس من التابعين] ^(٥)

(١) زيارة في الشامية . (٢) في الشامية « إلا وقد حدثنا به » (٣) أنظر خراج
 أبي يوسف (ص ٤٢) والمحلى لابن حزم (ج ٦ ص ١١٦) . (٤) في
 الشامية « إلينا » (٥) زيادة بحاشية الاصل العتيق ، وذكر كاتبها أنها في نسخة

[١٧٣] — حدثني عُفان عن مُسْلِمَةَ بن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي . أن عمر بعث ابن حُنيف إلى السواد ، ففُطِرَ الخراج ، فوضع على جريب الشعير درهمين ، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية ، وعلى جريب الكرم عشرة وعلى جريب الزيتون اثنا عشر ^(١) ووضع على الرجل الدرهم في الشهر والدرهمين في الشهر . ^(٢)

١٧٤ — حدثنا أبو معاوية عن الشيباني عن محمد بن عُبيد الله الثقفي قال : وضع عمر بن الخطاب - رحمه الله - على أهل السواد : على كل جريب عامر ، أو غامر ، درهما وقفيزا ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وخمسة أقفزة ، وعلى جريب الشجرة عشرة دراهم وعشرة أقفزة ، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعشرة أقفزة - قال : ولم يذكر النخل - وعلى رؤس الرجال ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر .

١٧٥ — حدثنا اسماعيل بن مُجالد بن سعيد عن أبيه مجالد بن سعيد عن الشعبي : أن عمر بعث عثمان بن حنيف ، فمسح السواد ، فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، فوضع على كل جريب درهما وقفيزا .

قال أبو عبيد : فأرى حديث الشعبي هذا غير تلك الأحاديث . ألا ترى أن عمر رضي الله عنه إنما أوجب الخراج على الأرض خاصة بأجرة مُسماة في حديث مجالد ، وإنما مذهب الخراج مذهب الكراء ، فكأنه أكرى كل جريب بدرهم وقفيز في السنة ، وألغى من ذلك النخل والشجر ، فلم يجعل لها أجرة ، وهذا حجة لمن قال : إن السواد في اللسليين ، وإنما أهلها فيها عمال لهم بكراء معلوم ، يؤدونه ، ويكون باقي ما تُخرج الأرض لهم ، وهذا لا يجوز إلا

(١) كذا في الأصل وهو خطأ صوابه اثني عشر . (٢) هذا الحديث زيادة في الأصل العتيق ، وكتب في أوله بن السطور « لا » في آخره « إلى » وكتب الناسخ بحاشيته ما يدل على أنه وجده في نسخة من الأصل ، وأنه مؤشر عليه هاتين الإشارتين دلالة على حذفه ، فأثبتناه وبيننا ما كتب عليه .

في الأرض البيضاء ، ولا يكون في النخل والشجر ، لأن قبالتها (١) لا تطيب بشيء . مُسَمًى ، فيكون بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وقبل أن يُخلق ، وهذا الذي كرهت الفقهاء من القبالة .

١٧٦ — حدثنا شريك عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد قال : قلت لابن عمر : إننا نتقبّل الأرض ، فنصيب من ثمارها — قال أبو عبيد : يعنى الفضل — قال : ذلك الرّبا العجلان .

١٧٧ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال : أتقبّل منك الأبلّة بمائة ألف . ؟ قال : فضربه ابن عباس مائة و صلبه حياً .

١٧٨ — حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي هلال [عن ابن عباس] (٢) قال : القبالات حرام .

١٧٩ — حدثنا عبد الرحمن بن شعبة عن جبلة بن سحيم قال : سمعت ابن عمر يقول : القبالات رِباً .

قال أبو عبيد : معنى هذه القبالة (٣) المكروهة المنهى عنها : أن يتقبّل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصّد ويُدرك ، وهو مُفسّر في حديث يروى عن سعيد بن جبير .

١٨٠ — حدثنا عبّاد بن العوّام عن الشيباني قال : سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأتي القرية ، فيتقبلها وفيها النخل والشجر والزرع والعُجُوج ؟ فقال : لا يتقبلها ، فإنه لا خير فيها .

(١) القبالة : أن يتقبل الأرض بخراج أو جباية أكثر مما أعطى ، فذلك الفضل ربا ، فإن تقبل وزرع فلا بأس ، والقبالة — بالفتح — السكّالة . وهي في الأصل مصدر قبل إذا كفّل . وبالضم إذا صار قبيلاً أى كفيلاً

(٢) زيادة من الشامية (٣) في الشامية « القبالات »

قال أبو عبيد: وإنما أصل كراهة هذا أنه بيع ثمر لم يبدُ صلاحه، ولم يُخْلَقْ بشيءٍ معلوم. فأما المعاملة على الثلث والربع، وكراء الأرض البيضاء فليست من القبالات، ولا يدخلان فيها، وقد رُخص في هذين، ولا نعلم المسلمين اختلفوا في كراهة القبالات.

قال أبو عبيد: فأرى حديث مجالد عن الشعبي هو المحفوظ. قال: وما يثبت حديث عمرو بن ميمون.

١٨١ - حدثنا أبو النضر عن شعبة - ولا أعلم الحجاج إلا قد حدثنيه [أيضاً] (١) عن شعبة - قال: أنبأني الحكم قال: سمعت عمرو بن ميمون يقول: شهدت عمر بن الخطاب - وأتاه ابن حنيف، فجعل يكلمه، فسمعت يقول [له] (١): والله لئن وضعتُ على كل جريب من الأرض درهما وقفيزاً [من طعام] (١) لا يشق ذلك عليهم ولا ينجذهم.

قال أبو عبيد: فلم يأتني هذا حديث عن عمر أصح من حديث عمرو بن ميمون، ولم يذكر فيه ثمناً وضع على الأرض أكثر من الدرهم والقفيز، ومع هذا إنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فيه تقوية له وحجة لعمر فيما قرأ عليهم من الدرهم والقفيز:-

١٨٢ - حدثني أحمد بن يونس حدثنا زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام دينارها ومُدَّيها» (٢) ومنعت مصر دينارها، وإردبَّها، وعدتم كما بدأتم - قالها ثلاث مرات - فشهد بذلك لحم أبي هريرة ودمه.

قال أبو عبيد: معناه - والله أعلم - : أن هذا كائن، وأنه سيُمنع بعد في آخر الزمان.

(١) زيادة في الشامية

(٢) المدى بوزن قفل - مكيال لاهل الشام. وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٢٧)

قال أبو عبيد : فاسمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدرهم والقفيز كما فعل عمر بالسواد ، وهذا هو التثبُّت

وفي تأويل فعل عمر أيضاً ، حين وضع الخراج ووظفه على أهله من العلم : أنه جعله شاملاً عاماً على كل من لزمته المساحة وصارت الأرض في يده ، من رجل أو امرأة أو صبي أو مكاتب أو عبد ، فصاروا متساوين فيها . ألا تراه لم يستثن أحداً دون أحد ؟ !

وما يبين ذلك : قول عمر في دِهْقَانَةِ نَهْرِ الْمَلِك ، حين أسلمت ، فقال : دعوها في أرضها تؤدى عنها الخراج . فأوجب عليها ما أوجب على الرجال .

وفي تأويل حديث عمر أيضاً ، من العلم : أنه إنما جعل الخراج على الأرضين التي تُغَلُّ : من ذوات الحب والثمار ، والتي تصلح للغلة من العامر والغامر . وعطل من ذلك المساكن والدور ، التي هي منازلهم ، فلم يجعل عليهم فيها شيئاً .

ويقال : إن حدَّ السواد الذي وقعت عليه المساحة : من لدن مُخُوم الموصل ، ماداً مع الماء إلى ساحل البحر ، ببلاد عَبَّادَانَ ، من شَرْقِي دِجْلَةِ . هذا طوله . وأما عرضه فحده منقطع الجبل من أرض مُحَلَّوان ، إلى منتهى طرف القادسيَّة المتصل بالعُدَيْب من أرض العرب . فهذه حدود السواد . وعليه وقع الخراج .

ويروى عن الحسن بن صالح أنه قال : أرضُ الخراج ما وقعت عليه المساحة .

وكان أبو حنيفة يقول : هي كل أرض بلغها ماءُ الخراج

قال أبو عبيد : وسمعت محمداً يحدثه عنه

قال أبو عبيد : وما يثبت حديث الشعبي عن عمر - فيما أعطى جريراً وقومه من السواد يثبته [يعني الحديث] ^(١) الذي ذكرناه عن هشيم عن اسماعيل عن قيس : أن عمر قال لجرير : لولا أني قاسم مسئول لكنتم على ما جعل لكم . فقديين لك قوله هذا أنه كان جعله قبل ذلك نقلاً .

ومما يثبت حديثه في الدرهم والقفيز - : الحديث الذي يحدثه عنه عمرو ابن ميمون .

قال أبو عبيد : فلم يأتنا عن عمر فيما فرض على أرض السواد وجهه أثبت من حديث عمرو بن ميمون الذي ذكرناه قبل ، وهو نحو الحديث الذي يحدثه عنه مجالد عن الشعبي . ويصدقهما حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « منعت العراق درهمها وقفيزها »

فهذا هو المحفوظ عندي : أن عمر إنما أعطاهم الأرض البيضاء بخراج معلوم ، كالرجل يكرى أرضه بأجرة مسماة ، وكذلك معنى الخراج في كلام العرب : إنما هو الكراء والغلة ، ألا تراهم يُسمون غلة الأرض والدار والمملوك : خراجاً ؟ ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه قضى أن الخراج بالضمنان » .

قال أبو عبيد : سمعت الفزاري مروان بن معاوية يحدثه عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم (١)

قال أبو عبيد : وهو أن يشترى الرجل العبد فيستغله ، ثم يجد به عيباً كان عند البائع : أنه يرده بالعيب ، وتطيب له تلك الغلة بضمانه ، لأنه لو مات في يده مات من ماله .

وكذلك حديثه الآخر :

١٨٣ — حدثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس بن مالك قال : « احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حجمة أبو طيبة ، فأمر له بصاعين من طعام ، وكلّم أهله فوضعوا عنه من خراج »
قال أبو عبيد : أفلا تراه قد سمى الغلة خراجاً ؟

(١) الحديث رواه الطيالسي عن ابن أبي ذئب (رقم ١٤٦٤) وانظر المحلى (ج ٥ ص ٢٥٠)

وهذا حجة لمن قال : إن أرض الخراج إذا كان أصلها غنوة ففي
في المسلمين ، يؤدّي أهلها إلى الإمام - الذي يقوم بأمر المسلمين - خراجها ،
كما يؤدّي مستأجر الأرض والدار كراءها إلى ربها الذي يملكها ، ويكون
للمستأجر مازرع وغرس فيها .

وقد قال قوم آخرون : بل السواد ملك لأهله ، لأنه حين ردّه
عليهم عمر صارت لهم رقاب الأرض ، ونحن نروى عن عمر غير هذا ، ألا
تراه قد قال لعتبة بن فرقد - حين اشترى أرضاً على شاطئ الفرات - :
من اشتريتها ؟ قال : من أهلها ، قال : هؤلاء أهلها - وأشار إلى المهاجرين
والانصار - ! حدثني أبو نعيم عن بُكَيْر بن عامر عن الشعبي عن عمر (١)
قال أبو عبيد : واحتج آخرون في ذلك بما فرض عمر على النخل والشجر ،
وقالوا : لولا أن أصل الملك لأهل السواد ما استجاز عمر أن يُقبِّلهم
نخلاً وشجراً بشيء معلوم مسمى ، والأصل لغيرهم ، فإن كان هذا [من فعل
عمر] (٢) محفوظاً فهو حجة وقول

قال أبو عبيد : ولكن الثبوت عندي ما أعلمتك : أن عمر إنما جعل الخراج
على الأرض خاصة

وقد يجوز أن يكونوا (٣) - ، بعد ما دفعها إليهم بيضاء غرسوها - فوجب لهم
أصل الغرس وثمره ، وصار الخراج على موضع ذلك الغرس من الأرض .
فهذا وجه آخر جائز مستقيم . فأما أن يعطيهم نخلاً وشجراً بأجرة مسماة ، ورأى
عمر - الذي هو رأيه - أن أصل الأرض للمسلمين : فهذا ما لا يعرف
وجهه !! وهذه القبالة المكروهة وبيع مالم يبدُ صلاحه ، الذي جاءت السنة
بكرهته والنهي عنه .

(١) انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٦٨ و ١٦٩) (٢) زيادة من الشامية

(٣) في الأصل العتيق « يكون »

١٨٤ — حدثنا اسماعيل بن جعفر حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الثمر ، حتى يبدو صلاحه »
١٨٥ — حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » .

١٨٦ — حدثنا أبو النضر عن أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « نهى — أو نهانا — رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب » .

١٨٧ — وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ثمر النخل حتى يز هو ، وعن بيع السنبُل حتى يبيض ، ويأمن من العاهة ، نهى البائع ونهى المشتري » ^(١) .
١٨٨ — وحدثنا أبو معاوية عن عمر بن راشد عن أبي كثير الشَّحْمِي عن أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها » .

١٨٩ — وحدثنا اسماعيل بن جعفر ويزيد بن هارون عن حميد [الطويل] ^(٢) عن أنس [بن مالك] ^(٣) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ثمر النخل حتى يز هو » قال : فقلنا لأنس : ما زهوه ؟ قال : أن يحمر أو يصفر ، أ رأيت إن منع الله الثمرة بيم ^(٤) تستحل مال أخيك ؟ !

(١) قال الحفاظ ابن حجر في التخليص (ص ٢٤٢) متفق عليه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر . وأخرجه عنه الشافعي وفي رواية لمسلم : « حتى يبدو صلاحه : حرته وصفرته » وفي رواية له . قال : وما صلاحه ؟ قال : « تذهب عاهته » وفي رواية لهما : « قيل لابن عمر » وأخرجه مسلم عن جابر وأبي هريرة . وفي البخاري عن سهل بن أبي حنيفة ، وفي غيره عن زيد بن ثابت . وفيه قصة (٢) زيادة من الشامية (٣) في الشامية « فبم » وهذا الحديث رواه البخاري ومسلم . وقد وهم بعض المحدثين فظن أن جملة « أ رأيت إن منع الله الثمر الخ » من قول النبي صلى الله عليه وسلم .

١٩٠ — وحدثنا عبد الرحمن [بن مهدي] ^(١) عن سفيان عن أبي اسحاق قال سألت مسروق بن الأجدع : ما صلاحه ؟ قال : أن يحمرَّ أو يصفرَّ قال أبو عبيد : فقد صحت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهي عن هذا

فان قال قائل : فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردَّ خير على أهلها بعدما أخذها عنوة ؟ فان ذلك قد كان :

١٩١ — حدثنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : « دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير — أرضها ونخلها — الى أهلها مقاسمة على النصف »

١٩٢ — وحدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع »

١٩٣ — وحدثني حجاج عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول : خرصها ابن ربيعة أربعين ألف وسق ، وزعم أن اليهود لمساخيرهم ابن ربيعة أخذوا الثمر ، وعليهم عشرون ألف وسق

قال أبو عبيد : فثبته قوم هذا بالذي صنع عمر بالسواد ، فيما يروى ^(٢) عنه في النخل والشجر . وليس يشبه هذا ذاك ، لان هذه المعاملة كالزراعة وهي التي يسميها أهل المدينة « المساقاة » ، إنما هي على بعض ما يخرج منها ، فان خرج شيء كان لهم شرطهم . وإن لم يخرج فلا شيء لهم ، والذي يحكون عن عمر قبالة شيء مسمى ، فلماذا أنكروا أن يكون عمر فعله .

وقد حقق الحافظ ابن حجر في التخليص الحبير (ص ٢٤٣) أنها مدرجة من

كلام أنس بن مالك رضي الله عنه . وبينها عند مسلم

(١) زيادة من الشامية (٢) في الأصل العتيق « فيما يرون »

باب

﴿ شراء أرض العنوة التي أقر الامام فيها أهلها وصيرها أرض خراج ﴾

١٩٤ — حدثنا اسماعيل بن ابراهيم ويحيى بن سعيد عن سعيد بن أبي عمرو بن قتادة عن شقيق العقيلي^(١) عن أبي عياض عن عمر قال : لا تشتروا رقيق أهل الذمة ، فانهم أهل خراج ، وأرضوهم فلا تبتاعوها ، ولا يُقرن أحدكم بالصغار ، بعد إذ نجاه الله منه

١٩٥ — حدثنا الأنصاري عن أبي عقيل - بشير بن عتبة - عن الحسن قال قال عمر : لا تشتروا رقيق أهل الذمة ولا أرضيهم . قال : فقلت للحسن ولم ؟ قال : لانهم فيهم للمسلمين .

١٩٦ — وحدثني أبو نعيم حدثنا بكير بن عامر عن الشَّعْبِيِّ قال : اشترى عتبة بن فرقد أرضاً على شاطئ الفرات ليتخذ [فيها] قَصْباً^(٢) ، فذكر ذلك لعمر ، فقال : بمن اشتريتها ؟ قال : من أربابها ، فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر ، قال : هؤلاء أهلها ، فهل اشتريت منهم شيئاً ؟ قال : لا قال : فارددها على من اشترتها منه ، وخذ مالك

١٩٧ — وحدثني أبو نعيم عن سعيد بن سنان عن عُمَيْرَةَ قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : إِيَّايَ وَهَذَا السَّوَادُ

١٩٨ — حدثنا حجاج عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال : تبعنا ابن عباس رضي الله عنهما ، فسأله رجل . فقال : إني أكون بهذا السَّوَادِ

(١) كانت في الأصلين سفيان ، وهو خطأ . وقد رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ١٦٣) بدون ذكر أبي عياض ، ولعل أبا عياض هو عمرو بن الأسود الغنسي . وأولل الاصل بحذف « عن » ويكون شقيق العقيلي يكنى بأبي عياض ، وانظر الكلام على شقيق العقيلي في ترجمته وفي ترجمة عبدالله بن أبي الحسنا في تهذيب التهذيب . وفي ترجمة عبدالله ، في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ ص ٤٠) وفي باب العدة من سنن أبي داود (ج ٤ ص ٥٦) (٢) القصب : ماأكل من النبات المقتضب غضا . وكلمة « فيها » زيادة من الشميلة وانظر خراج يحيى بن آدم رقم (١٦٨ ، ١٦٩)

فَأَتَقَبَّلُ ، وَلَسْتُ أَرِيدُ أَنْ أَزْدَادَ ، وَلَكِنِّي أَدْفَعُ عَنِ الضَّيِّمِ ؟ فَقَرَأَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ
[عَلَيْهِ السَّلَامُ] ^(١) : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ
مَآحِرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) فَقَالَ : لَا تَنْزِعُوهُ مِنْ أَعْنَاقِهِمْ وَتَجْعَلُوهُ
فِي أَعْنَاقِكُمْ .

١٩٩ — حَدَّثَنَا أَبُو معاوية ويزيد عن الحجاج عن القاسم بن عبد الرحمن -
قال يزيد : عن أبيه - : أن ابن مسعود اشترى من دِهْقَانٍ أرضاً على أن
يكفيه جزيتها ^(٢)

[قال أبو عبيد] ^(١) : وفي غير حديث حجاج عن القاسم عن عبد الله قال :
من أقر بالطَّسَقِ فَقَدْ أقر بالذَّلِّ والصَّغَارِ ^(٣)

قال أبو عبيد : أراه يعني بالشراء ههنا [الاكثر] ^(١) لأنه لا يكون
مشترياً والجزية على البائع ، وقد خرجت الأرض من ملكه . وقد جاء مثله
في حديث آخر : -

٢٠٠ — حدثني ابن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي
جعفر عن القُرَظِيِّ قال : ليس بشراء أرض أهل الجزية بأَس . يريد كراءها
قال : وقال ذلك أبو الزناد .

٢٠١ — حدثني هشام بن عمار [يعني] ^(١) الدمشقي عن صدقة بن خالد عن
زيد بن واقد عن خالد بن اللجلاج عن قبيصة بن ذؤيب قال : من أخذ
أرضاً يحزبها فقد باءَ بما بآه أهل الكتابين من الذل والصَّغَارِ

٢٠٢ — حدثني هشام بن عمار عن صدقة بن خالد عن زيد بن واقد
قال حدثني أبو عبيد الله مُسْلِمُ بْنُ مِشْكَمٍ قال : من عقد الجزية في عنقه فقد
برىء مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) الزيادة من الشامية . (٢) انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٦٧)

(٣) انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ١٦٥)

٢٠٣ — حدثني هشام بن عمار قال حدثنا يزيد بن سمرة أبو هريرة أن قال حدثني يحيى بن أبي عمرو والسيدي (١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: ألا أخبركم بالراجع على عقبيه؟ رجل أسلم فحسن إسلامه، وهاجر فحسن هجرته، وجاهد فحسن جهاده، فلما قفل حمل أرضاً بجزيتها، فذلك الراجع على عقبيه

قال: وسئل عبد الله بن عمرو، فقالوا: أحدنا يأتي النبطي فيحمل (٢) أرضه بجزيتها؟ فقال: تبدون في الصغار (٣) وتعطون أفضل مما تأخذون ٢٠٤ — حدثنا علي بن ميمون عن أبي المليلح (٤) عن ميمون بن مهران قال: ما يسرنى أن لي ما بين باب الرُّها إلى حرَّان بخراج خمسة دراهم.

٢٠٥ — حدثني قبيصة عن سفيان عن عيسى [بن أبي عزة] قال أبو عبيد (٥): [سألت الشعبي - وقال غير قبيصة: هو عيسى بن المغيرة الحرامى (٦) - عن شراء أرض الخراج؟ فقال: ما أقول إنه رباً، ولا أمر به. قال أبو عبيد: فقد تابعت الآثار بالكراهة بشراء أرض الخراج. وإنما كرهها الكارهون من جهتين: إحداهما أنها في المسلمين،

(١) كانت في الأصلين الشيباني بالشين وصحتها: بفتح السين المهمة - ويجوز كسرها أيضاً رواية - وباسكان الياء، نسبة إلى سيان بطن من مراد، وانظر المشتبه لمذهبي، وتهذيب التهذيب والخلاصة والتقريب (٢) في الأصل العتيق «فيجعل» (٣) في العتيق «تبدون بالصغار» وفي نسخة أخرى بحاشيته «تقرون بالصغار» ولعلها أوضح (٤) اسمه: الحسن بن عمر الرقي. (٥) الزيادة من الشامية (٦) بفتح الحاء المهمة والراء والميم. كما ضبطه السمعاني في الأنساب، ونسبه في التقريب والميزان «الحرامى» بالنون، وفي الخلاصة «الجذامى» بضم الجيم وبالذال المعجمة، وفي الأصل العتيق: «الحزامى» بالحاء والراء، وكلها خطأ. وعيسى بن أبي عزة، وعيسى بن المغيرة: راويان عن الشعبي، ويروى عنهما سفيان الثوري، والراجع أن الراوى هنا هو عيسى بن المغيرة، وأن قبيصة أخطأ في روايته، لأن يحيى بن آدم رواه في الخراج (رقم ١٧) عن الثوري عن عيسى بن المغيرة

والأخرى : أن الخراج صغار ، وكلاهما داخل في حديثي عُمرَ اللذين ذكرناهما فأحدهما قوله : « ولا يُقَرَّن أحدكم بالصغار بعد إذ نجاه الله منه » ووافقه على ذلك ابن مسعود رضي الله عنه ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وقبيصة بن ذؤيب ، وميمون بن مهران ، ومسلم بن مشكم ، في هذه الأحاديث التي ذكرناها . ومذهبه في النفي : قوله لعُتْبَةَ بن قَرْد حين اشترى الأرض : « هؤلاء أهلها » يعني المهاجرين والأنصار . ووافقه على ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه

٢٠٦ — حدثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن أبي عوانة الثقفي ، قال : أسلم دهقان على عهد علي ، فقام [إلى] ^(١) على رضي الله عنه . فقال : أما أنت فلا جزية عليك ، وأما أرضك فلنا

٢٠٧ — حدثني سعيد بن سليمان ^(٢) عن قُرَّان بن تمام عن أبي سنان عن عَنَتْرَةَ قال : قال علي رضي الله عنه : لقد هممت أن أقسم مال هذا السواد ، فيمُرُّ أحدهم بالقرية فيتغدى فيها . أو يتعشى ، ويقول : قريتي

٢٠٨ — وحدثنا قبيصة عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن ثعلبة بن يزيد الحماني قال : بلغ علياً رضي الله عنه عن السواد فساداً ، فقال : من يَنْتَدِبُ ؟ فانتدب له ثلاثمائة ، فقال : لولا أن تُضْرَبَ وجوه قوم عن مياهم لقسمت السواد بينهم

قال أبو عبيد : فلم يقل علي الدهقان « وأما أرضك فلنا » ثم يرى قسم السواد - إلا وهو عنده في المسلمين دون الآخرين

٢٠٩ — وأخبرني يحيى بن بكير عن مالك بن أنس : أن رأيه كان هذا ، قال : كل أرض افتتحت عنوة فهي في المسلمين ، وأخبرني هو أو غيره عن مالك : أنه كان ينكر على الليث بن سعد دخوله فيما دخل فيه من أرض مصر

(١) زيادة من الشامية . (٢) في الشامية « سعيد بن سليم » وهو خطأ

٢١٠ — حدثنا سعيد بن عُفَيْر عن ابن هُيَّعة، ونافع بن يزيد. وكان من خيارهم - وأظنه قال: ويحيى بن أيوب، وشيوخهم: أنهم كانوا ينكرون ذلك على الليث أيضا

قال أبو عبيد: وإنما دخل فيها الليث لأن مصر كانت عنده صلحا، وكان يحدثه عن يزيد بن أبي حبيب

٢١١ — كذلك حدثني عنه عبدالله بن صالح أبو صالح وابن أبي مریم وغيرهما، فلذلك استجاز الدخول فيها

وكرها الآخرون، لأنها كانت عندهم غنوة
قال أبو عبيد: وكان أبو إسحق الفزاري يكره الدخول في بلاد الشجر، لأنها غنوة، ولم يتخذ بها زرعاً حتى مات

٢١٢ — حدثني بذلك عنه محمد بن عيينة^(١) وغيره من أهل الشجر
فهذه أخبار من كره الدخول في أرض الغنوة اذا صيرت خراجا

فأما أرض الصلح فالأمر فيها أيسر

٢١٣ — حدثنا جرير عن أشعث عن ابن سيرين قال: من السواد ما أخذ غنوة، ومنه ما كان صلحاً. فما كان صلحاً فهو مالهم، وما كان غنوة فهو في يدي المسلمين

قال أبو عبيد: فقوله « فهو مالهم » يعلمك أنه لا بأس بشرائه، وما كان قبيحاً كرهه، وأراه عني بالصلح أرض الحيرة وبانقيا وأليس،^(٢) وهي التي

(١) محمد بن عيينة هو من أهل الشجر، وهو ابن عم أبي إسحق الفزاري وزوج ابنته، ومن الراواة عنه. (٢) بانقيا: بفتح الباء بعدها ألف وكسر النون واسكان القاف، ناحية من نواحي الكوفة. وأليس: بضم الهمزة وتشديد اللام المفتوحة واسكان الباء وآخره سين مهملة؛ قال ياقوت: الموضوع الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس في أول أرض العراق من ناحية البادية، وهي قرية الأنبار وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢١، ١٣٩٤)

يروى عن ابنِ مُغفلٍ : أنه رخص في شرائها من بين أرض السواد
 ٢١٤ — حدثنا عبَّاد بن العوَّام عن حجاج عن الحكم عن عبد الله بن مُغفل
 قال : لا تشترين من السواد إلا من أهل الحيرة وبانقياء وأليس
 قال أبو عبيد : فأما أهل الحيرة فإن خالد بن الوليد كان صالحهم في دهر
 أبي بكر رحمه الله

وأما أهل بانقياء وأليس فإنهم دثوا أبا عبيد وجريير بن عبد الله على
 مخاضة حتى عسبروا إلى فارس ، فبذلك كان صلحهم وأمانهم : وفيه
 أحاديث كثيرة : -

٢١٥ — فأما الحيرة فإن ابن أبي زائدة حدثنا عن مُجالد بن سعيد عن
 الشعبي : أن أبا بكر رضى الله عنه بعث خالد بن الوليد إلى العراق وأمره أن
 يسير حتى ينزل الحيرة . ثم ذكر حديثاً فيه طول ^(١) .

٢١٦ — وحدثني سعيد بن أبي مریم عن السري بن يحيى عن محمد بن
 هلال : أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة صالحه أهلها صلحاً ولم يقاتلوه

٢١٧ — قال أبو عبيد : وفي غير هذا الحديث شيء يروى عن الحسن بن
 صالح عن الأسود بن قيس عن أبيه : أنهم صالحوا أهل الحيرة على كذا
 وكذا درهما ورَّحلٍ ، قال : قلت : ما حال الرَّحْلِ ؟ قال : صاحب لنا ذهب
 رحله فصالحناهم على أن يعطوه رَحْلاً ^(٢)

قال أبو عبيد : فهذا أمر الحيرة

فأما أمر بانقياء : -

٢١٨ — فإن محمد بن كثير حدثني عن زائدة بن قدامة عن اسماعيل
 ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : عَبَّرَ أبو عُبيد بانقياء في ناسٍ من

(١) تقدم في رقم (٨٦) وانظر تاريخ الطبري (ج ٣ ص ٣ - ٥) .

(٢) رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ١٤٣) عن الحسن بن صالح

أصحابه ، فقطع المشركون الجسر ، فأصيب ناسٌ من أصحابه ، ثم كان يومٌ مهران بعد ذلك ، فيهم يومئذ خالد بن عرفة ، والمثنى بن حارثة ، وجرير ابن عبد الله . قال قيس : فعبر إليهم المشركون ، فأصيب منهم يومئذ مهران ، وهم عند النخيلة ،

٢١٩ — قال اسماعيل : وقال أبو عمرو الشيباني : كان يوم مهران في أول السنة ، والقادسية في آخر السنة . قال : وقال اسماعيل : قال قيس بن أبي حازم وأتى رستم يوم القادسية ثمانية عشر فيلاً ، واشتكى سعد يومئذ فرحة : برجله ، فلم يخرج فجزمناهم

قال أبو عبيد : فهذا سبب أمان أهل با نقياً وصلحهم ، وهم كانوا جوزوا أبا عبيدة

وأما أهل أليس فلهم حديث لا يحضر في الآن

فهذه الأرضون الثلاث قد ترخص فيها بعض من كره شراء أرض العنوة ، ومنهم عبد الله بن معقل ، ومحمد بن سيرين . وقد ذكرنا حديثيهما . وكذلك يروى عن الحسن بن صالح الرخصة في شراء أرض الصلح والكراهة لأرض العنوة ، وهو رأى مالك بن أنس

٢٢٠ — حدثني عنه يحيى بن عبد الله بن بكير قال : قال مالك : كل

أرض اقتسحت صلحاً فهي لأهلها ، لأنهم منعوا بلادهم حتى صولحوا عليها . وكل بلاد أخذت عنوة فهي في المسلمين

قال أبو عبيد : ومع هذا كله أنه قد سهل^(١) في الدخول في أرض الخراج أئمة يقتدى بهم ، ولم يشترطوا عنوة ولا صلحاً : منهم من الصحابة عبد الله بن مسعود ، ومن التابعين محمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز . وكان ذلك رأى سُفيان الثوري ، فيما يحكى عنه .

٢٢١ — فأما حديث ابن مسعود فإن حجاجاً حدثني عن شعبة عن أبي التياح عن رجل من طيء - حَسِبْتُه قال عن أبيه - عن عبد الله بن مسعود قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التَّبَقُّر في الأهل والمال . ثم قال عبدالله : فكيف بمالِ براذان ^(١) ، وبكذا وبكذا ؟ »
[قال أبو عبيد : التبقر : التوسع في المال وغيره ، وإنما هو مأخوذ من بقرت الشيء أى وسعته] ^(٢)

قال أبو عبيد : فأرى عبدالله قد ذكر أن له براذان مالا .

٢٢٢ — حدثني قبيصة عن سفیان عن عبد العزيز بن قريش ^(٣) . عن ابن سيرين : أنه كانت له أرض من أرض الخراج ، فكان يعطيها بالثلث والرابع .
٢٢٣ — وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن رجاء - أبي المقدم - عن نعيم بن عبدالله : أن عمر بن عبدالعزيز أعطاه أرضاً بحزبتها . قال عبد الرحمن : يعنى من أرض السواد

قال أبو عبيد : وكان عمر بن عبدالعزيز يتأول بالرخصة في أرض الخراج - أن الجزية التي قال الله عز وجل (حَتَّى يُعْطُوا الجزيةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) إنما هي على الروس ، لا على الأرض . وكذلك يروى عنه
٢٢٤ — حدثنا عبدالله بن صالح عن الليث بن سعد عن عمر بن عبدالعزيز قال : إنما الجزية على الروس ، وليس على الأرض جزية

قال أبو عبيد : يقول : فالداخل في أرض الجزية ليس بداخل في هذه الآية . والذي يروى عن سفیان : أنه قال : إذا أقرَّ الامامُ أهلَ العنوةِ في أرضهم توارثوها وتبايعوها

(١) راذان : قرية بنواحي المدينة . والحديث رواه الترمذي وحسنه . ورواه الامام أحمد . وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٥٤) . (٢) زيادة من الشامية (٣) في الخلاصة : عبد العزيز بن قريش أخو الاصمعي . وفي هامشها كذا في نسخة أخرى ، وفي التهذيب والتقريب : قريش - آخره راه - قال في التقريب : ولم يصب من زعم أنه الاصمعي ، وإن كان مالك غلط في اسمه ، فقد بين ذلك يحيى ابن بكير . وفي التهذيب والتقريب : نسب ابن بكير الغلط الى يحيى بن معين لا الى مالك

قال أبو عبيد : فهذا يُبَيِّنُ لك أن رأيَه الرُّخْصَةُ فيها

قال أبو عبيد : فأرى العلماء قد اختلفوا في أرض الخراج قديماً وحديثاً .
وكلهم إمام ، إلا أن أهل الكراهة أكثر . والحجة في مذهبهم أُتِيَتْ .
والله أعلم

وقد احتج قوم من أهل الرُّخْصَةِ بإِقْطَاعِ عثمان مَن أَقْطَعَ من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بالسواد . ولذكر ذلك موضعٌ سوى هذا ، نأتى
به إن شاء الله

فهذا ما تكلموا فيه من الكراهة والرخصة . وإمّا كان اختلافهم في
الأرضين المُغَلَّةِ التي يلزمها الخراج : من ذوات المزارع والشجر . فاما
المساكن والدُّور بأرض السواد . فما علمنا أحداً كره شراءها وحيازتها
وسكنائها . قد اقْتُسِمَتِ الكوفةَ خططاً في زمن عمر بن الخطاب . وهو أذن
في ذلك ، ونزلها من أكبر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
رجال : منهم سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وعُمَرُ بن الخطاب ، وحذيفة
وسلمان ، وجَبَّابٌ ، وأبو مسعود ، وغيرهم . ثم قدِمَا علي رضي الله عنه
فيمن معه من أصحابه ^(١) . فأقام بها خلافته كلها ، ثم كان التابعون بعدُ بها ،
فما بلغنا أن أحداً منهم ارتاب بها ، ولا كان في نفسه منها شيء ، بحمد الله
ونعمته . وكذلك سائر السواد . والحديث في هذا أكثر من أن يُنْهَضَ .
وكذلك أرض مصر هي مثل السواد

٢٢٥ — قال أبو عبيد : وقد حدثني أبو الأسود عن ابن كهيعة عن يزيد بن أبي
حبيب أن عمرو بن العاص دخل مصر ومعه ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل .
وكان عمر بن الخطاب أشفق عليه ، فأرسل الزبير في اثني عشر ألفاً . فأدركه
فشهد معه فتح مصر . قال . فاخْتَطَّ الزبير بالفُسطاط وبالإسكندرية
قال أبو عبيد : فهذا ما جاء عنهم في الأرضين وفي المساكن

وأما الأسواق فحكمها غير ذلك كله ، وفيها أحاديث :-

٢٢٦ — حدثنا محمد بن عبيد عن محمد بن أبي موسى عن الأصبع بن نبأثة قال : خرجت مع علي - عليه السلام - إلى السوق ، فرأى أهل السوق قد حازوا أمكنتهم . فقال : ما هذا ؟ فقالوا : أهل السوق قد حازوا أمكنتهم . فقال : ليس ذلك لهم ، سوق المسلمين كمصلى المسلمين ، من سبق إلى شيء فهو له يومه حتى يدعه .

٢٢٧ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن أبي يعفور - عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس - عن أبيه قال : كنا نغزو إلى السوق زمن المغيرة بن شعبه . فمن قعد في مكان فهو أحق به إلى الليل ، فلما جاءنا زيادٌ قال : من قعد في مكان فهو أحق به مادام فيه .

٢٢٨ — حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح [عن أبيه عن أبي هريرة] ^(١) قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً . « إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به »

٢٢٩ — وحدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخلف الرجلُ الرجلَ في مجلسه ، إذا قام ، قال : وإذا رجع فهو أحق به » .

٢٣٠ — حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقيم الرجلُ الرجلَ من مجلسه ثم يجلس فيه ، ولكن تقسّحوا وتوسعوا »

(١) الزيادة من الشامية وهي الصواب . فقد أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

باب

(أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها ، هل عليه فيها عشر مع الخراج أم لا ؟)

٢٣١ - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كتب الى عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الملك ^(١) أسلمت ، فكتب « أن ادفعوا إليها أرضها تؤدى عنها الخراج »

٢٣٢ - وحدثنا هشيم قال حدثنا سيّار عن الزبير بن عدي قال : أسلم دهقان على عهد علي رضي الله عنه . فقال له علي : إن أقمت في أرضك رفعنا عنك جزية رأسك ، وإن تحولت عنها فنحن أحق بها .

٢٣٣ - [حدثنا يزيد عن المسعودي عن أبي عون الثقفي عن محمد بن عبيد الله قال : أسلم دهقان . فقام الى علي رحمه الله . فقال له علي : إن أقمت في أرضك رفعنا عنك جزية رأسك . وإن تحولت عنها فنحن أحق بها] ^(٢)

٢٣٤ - وحدثنا يزيد عن المسعودي عن أبي عون الثقفي محمد بن عبيد الله قال : أسلم دهقان فقام الى علي عليه السلام ، فقال له علي : أما أنت فلا جزية عليك ، وأما أرضك فلنا

١ قال أبو عبيد : فتأول قوم لهذه الأحاديث : أن لا عشر على المسلمين في أرض الخراج ، يقولون : لأن عمر ، وعلي رضي الله عنهما لم يشترطاه على الذين أسلموا من الدهاقين . وبهذا كان يفتي أبو حنيفة وأصحابه

قال أبو عبيد : وليس في ترك ذكر عمر ، وعلي " العشر دليل على سقوطه عنهم ، لأن العشر حق واجب على المسلمين في أرضهم لأهل الصدقة ، لا يحتاج الى اشتراطها عليهم عند دخولهم في الأرضين . ألا ترى أن

(١) نهر الملك : كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى (٢) هذا الخبر زيادة من العتيقة ويظهر أنه مكرر من الناسخ والله أعلم . ويلاحظ أن فيه « عن » زائدة بين أبي عون الثقفي ومحمد بن عبيد الله . وقد تقدم هذا الخبر في رقم (١٢٣ ، ١٢٤)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ »^(١) ولم يقل : على أن يؤدي عنها العشر . فهل لأحد أن يقول : لا عشر عليه فيها ؟ وكذلك إقطاعه الأرضين التي أقطعها هو والخلفاء بعده ، لم يأت عنهم ذكر شيء من العشر عند الإقطاع . وذلك أن حُكْمَ الله وسُنَّةَ رسوله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم في أرضه - إن ذكر ذلك أو ترك . وإنما أرض الخراج كالأرض يكتريها الرجل المسلم من ربها الذي يملكها بيضاء فيزدرعها ، أفلمست ترى أن عليه كرامها لرَبِّها ، وعليه عشر ما تخرج ، إذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة ؟

وما يفرق بين العشر والخراج ويوضح لك أنهما حقان اثنان ، وبين ذلك : أن موضع الخراج الذي يوضع فيه سوى موضع العشر ، إنما ذلك في أعطية المقاتلة ، وأرزاق الذرية .^(٢) وهذا صدقة يعطاها الأصناف الثمانية ، فليس واحد من الحقين قاضياً عن الآخر . ومع هذا كله أنه قد أفتى بهما جميعاً رجالٌ من أفاضل العلماء .

٢٣٥ - حدثنا قبيصة عن سفيان عن عمرو بن ميمون بن مهران قال : سألت عمر بن عبد العزيز عن العربي - أو قال : المسلم - تكون في يده أرض خراج ، فيطلب منه العشر ، فيقول : إنما على الخراج ؟ فقال : الخراج على الأرض ، والعشر على الحب .

٢٣٦ - حدثني هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن إبراهيم بن أبي عبلة العُقيلي قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف - أو ابن أبي عوف . شك أبو عبيد - عامله على فلسطين ، فيمن كانت بيده أرض يجزيها من المسلمين : أن يقبض منها جزيتها ، ثم يؤخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية .

قال ابن أبي عبلة : أنا ابتليت بذلك ، ومنى أخذ

(١) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه ، عن سعيد بن زيد

(٢) في الشامية « القضية » بدل الذرية .

٢٣٧ — حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح : أن عمر بن عبد العزيز قال : من أخذ أرضاً بجزيته لم يمنعه أن يؤدى عشر ما يزرع ، وإن أعطى الجزية .

٢٣٨ — وحدثنا جرير عن مغيرة أنه قال : عليه العشر مع الخراج
٢٣٩ — وحدثني أبو مسهر عن مالك بن أنس ، والاوزاعي : أنه كان رأيهما أن عليه العشر والخراج

٢٤٠ — وحدثني ابن بكير عن مالك مثل ذلك
٢٤١ — قال ابن بكير : وكان الليث بن سعد لا يرى العشر واجباً . وكان هو يخرج العشر من أرضه مع الخراج

٢٤٢ — وحدثني قبيصة عن سفيان : أنه كان يرى عليه العشر والخراج .
٢٤٣ — وحدثني نعيم بن حماد قال : سمعت عبد الله بن المبارك - غير مرة - يأمر أهل مروان بالعشر مع الخراج

قال أبو عبيد : وهكذا يروى عن ابن أبي ليلى : أنه كان يرى عليه العشر والخراج

قال أبو عبيد : ف هؤلاء أهل العلم بالسنة رحمهم الله .
وقد روى عن ابن عباس حديث تأوله بعضهم على أنه لا يجتمع العشر والخراج

٢٤٤ — حدثنا يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال : قال ابن عباس : ما أحبُّ أن يجمع - أو قال : يجتمع - على المسلم صدقة المسلم وجزية الكافر

قال أبو عبيد : وليس وجهه ذلك عندي ، إنما مذهبه فيه الكراهة للمسلم : أن يدخل في أرض الخراج فيجتمع عليه الحقان ، أعرف ذلك بكراهته للدخول فيها ، حين سئل عنها ، فقرا (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) ثم قال :

لا تنزعوه من أعناقهم وتجعلوه في أعناقكم . وقد ذكرنا حديثه هذا (١)

٢٤٥ — وكذلك يروى عن شريك عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس أنه كره شراء أرض الخراج

قال أبو عبيد : فهذا معروف من رأيه ، ولا نعلم أحداً من الصحابة قال : لا يجتمع عليه العشر والخراج . ولا نعلمه من التابعين ، إلا شيء يروى عن عكرمة ، رواه عنه رجل (٢) من أهل خراسان ، يُسكني ، أبا المنيب ، سمعته يقول ذلك .

قال أبو عبيد : والحق عندي فيه ما قال أولئك

فهذا حكم أرض الخراج تكون في يدى المسلم

فأما أرض العشر تكون للذمي فغير ذلك . وفيها أقوال أربعة : —

٢٤٦ — أخبرني محمد عن أبي حنيفة قال : إذا اشتري الذمي أرض عشر تحولت أرض خراج . قال : وقال أبو يوسف : يُضاعف عليه العشر قال أبو عبيد : وكذلك كان اسماعيل بن ابراهيم - ولم أسمع منه - يحدثه عن خالد الحذاء ، واسماعيل بن أبي مسلم ، ورجل ثالث - ذكره - أنهم كانوا يأخذون من الذمي بأرض البصرة العشر مضاعفاً

قال أبو عبيد : وكان سفيان بن سعيد يقول : عليه العشر على حاله ، أظن ذلك ظناً .

[وكان محمد بن الحسن يقول مثل قول سفيان] (٣)

(١) بهامش العتيقة ما نصه : « الذي يظهر أن أبا عبيد رحمه الله اختار في آخرباب من أسلم من أهل الصلح كيف يكون أرضه : غير هذا المذهب وأنه إنما يكون عليهم الخراج ما كانوا أهل ذمة فإذا أسلموا سقط » (٢) في الشامية « يحدثه عنه رجل » (٣) زيادة من الشامية

فاما مالك بن أنس فكان يقول غير ذلك كله : —

٢٤٧ — حدثني عنه يحيى بن بُكير أنه قال : لا شيء عليه فيها ، لأنَّ الصدقة إنما هي على المسلمين زكاةً لأموالهم ، وطهرةً لهم ، ولا صدقة على المشركين في أرضهم ، ولا أموالهم . إنما الجزية على رؤوسهم ، صغاراً لهم ، وفي أموالهم إذا مروا بها في تجارتهم .

٢٤٨ — وروى بعضهم عن مالك أنه قال : لا عشر عليه ، ولكنه يؤمر ببيعها ، لأنَّ في ذلك إبطالا للصدقة

٢٤٩ — وكذلك يروى عن الحسن بن صالح أنه قال : لا عشر عليه ولا خراج ، إذا اشتراها الذمي من مسلم ، وهي أرض عشر ، وقال : وهذا بمنزلة لو اشترى ماشيته ، أفلست ترى أنَّ الصدقة قد سقطت عنه فيها . وقد حكى عن شريك بن عبد الله شيئاً شديداً بهذا

٢٥٠ — قال : في ذمي استأجر من مسلم أرض عشر قال : ولا شيء على المسلم في أرضه ، لأن الزرع لغيره ولا شيء على الذمي ، ولا عشر ولا خراج ، لأن الأرض ليست له

قال أبو عبيد : وقول مالك ، والحسن بن صالح ، وشريك في هذا عندي أشبهه بالصواب . لأن الخراج يسقط عن الذمي إذا كان يملك رقبة الأرض ، وإنما يجب الخراج على من كان في أرض غيره ، كما أعلمتكَ أنَّ الخراج بمنزلة الغلة والكراء . وسقط عنه العشر ، لأنه لا صدقة على الكافر في ماشية ، ولا صامت . فكذلك أرضه إنما هي مالٌ من ماله . وهو يروى مفسراً — أو كالمفسر — عن الحسن وإبراهيم .

٢٥١ — وحدثنا هشيم أخبرنا منصور عن الحسن قال : ليس على أهل الذمة صدقة في أموالهم ، وليس عليهم إلا الجزية .

٢٥٢ — حدثنا أبو بكر بن عيتاش عن مغيرة عن إبراهيم قال : الصدقة على من تجرَّ من أهل الكتاب

٢٥٣ — قال أبو عبيد: يعنى أنه ليس عليهم فى غير التجارات صدقة. وهو عندى تأويلٌ حديثٌ يروى عن ابن عباس يُحدثونه عن مَعْمَرٍ عن ابن طاوُس عن أبيه أن إبراهيم بن سعدٍ سأل ابن عباسٍ : ما فى أموال أهل الزمة ؟ فقال : العَفْوُ . قال أبو عبيد : يريد أنه قد عُفِيَ لهم عن الصدقة . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم « عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق » .

٢٥٤ — [حدثنا أبو عبيد قال] ^(١) سمعت سفیان بن عیینة يحدثه عن أبى إسحاق عن الحارث ^(٢) عن على بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) زيادة من الشامية (٢) قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص (ص ١٧٣) « ولأصحاب السنن عن على مرفوعاً « قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ، فها نوا صدقة الرقة » اهـ . والرققة - بكسر الراء - الفضة ورواه أبو داود عن عمرو بن عون أخبرنا أبو عوانة عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فها نوا صدقة الرقة : من كل أربعين درهماً درهم . وليس فى تسعين ومائة شيء . فاذا بلغت مائتين ففها خمسة دراهم » . قال أبو داود . روى هذا الحديث الأعمش عن أبى إسحاق ، كما قال أبو عوانة ورواه شيبان - أبو معاوية - وإبراهيم بن طهمان عن أبى إسحاق عن الحارث عن على بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . قال أبو داود : وروى حديث النفيلي : شعبة وسفيان وغيرهما عن أبى إسحاق عن عاصم عن على ، لم يرفعوه ، أو قفوه على على اهـ . وقال الترمذى : سألت عمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث . فقال : كلاهما يعنى عن الأعمش عن أبى إسحاق ، وعن أبى معاوية وابن طهمان عن أبى إسحاق - عندى صحيح ، عن أبى إسحاق ، يحتمل أن يكون روى عنهما ، وقال الحافظ ابن حجر : اسناد هذا الحديث حسن اهـ . والحارث هو ابن عبد الله الحمدانى الحوتى الكوفى الأعور ، أحد كبار الشيعة . قال الشعبي وابن المدينى : كذاب . وقال ابن معين فى رواية ، والنسائى : ليس به بأس . وقال أبو حاتم والنسائى فى رواية : ليس بالقوى . وقال ابن معين : ضعيف ، له فى النسائى حديثان توفى سنة ١٦٥ هـ

١ قال أبو عبيد : أفلا ترى أنه صلى الله عليه وسلم سَمَّى إسقاط الصدقة عفوًا ؟ فكذلك العفو في أموال أهل الزمة الذي ذكره ابن عباس إنما هو إسقاط الصدقة عنهم

٢ وقد روى عن معاوية أنه كَلَّمَ في ناسٍ من أهل الزمة ، فأسقط عنهم الخراج ، ولم يأخذهم بالعشر .

وعن عمر بن عبدالعزيز أنه كَتَبَ إليه في بعض أهل السَّوَادِ : أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الْعَشْرِ ، فَأَبَى

وكل هذا فيه بيان : أنه لا صدقة على أرض أهل الزمة

٢٥٥ — حدثني عمرو بن طارق المصري عن ابن كهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن الحسن بن علي رضي الله عنه : كَلَّمَ معاوية لأهل الحنف (١) وهي قرية أم إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوضع عنهم الجزية . أو قال : الخراج .

قال أبو عبيد : يعني خراج الأرض ، لا خراج الرووس ، ولم يذكر أنه جعل عليهم العشر حين أسقط عنهم الخراج . قال ابن طارق : الحنف قرية من قرى الصعيد بمصر معروفة .

٢٥٦ — وحدثني سعيد بن سليمان عن عباد بن العوام عن حُصَيْن قال : كَتَبَ عبد الحميد بن عبد الرحمن إلى عمر بن عبدالعزيز : أَنْ تَنَا أَهْلَ السَّوَادِ (٢) سَأَلُوا أَنْ تَوْضَعَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ ، وَيَرْفَعَ عَنْهُمْ الْخَرَاجَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : « إِنِّي لَا أَعْلَمُ شَيْئًا أَثْبَتَ لِمَادَةِ الْإِسْلَامِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُمْ فَيْئًا ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فِي الْأَرْضِ أَهْلٌ وَمَسْكَنٌ فَأَجْرٌ عَلَى كُلِّ جَدْوَلٍ مِنْهَا مَا يَجْرِي عَلَى

(١) بِالْأَصْلَيْنِ : « الْحَنْف » بِالْحَاءِ وَالْقَافِ وَالنُّونِ وَبِهَا مَشِ الْعَتِيقَةُ « الْحَفَر » بِالْحَاءِ وَالْقَافِ وَالرَّاءِ وَوَضَعَ عَلَيْهَا كَلِمَةً « صَح » وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : حَفَنَ - بِالْقَافِ وَالنُّونِ - مِنْ رَسْتَاقٍ أَلْفَضْنَا (٢) قَالَ فِي النِّهَايَةِ تَنَا فَهُوَ تَانِي إِذَا أَقَامَ فِي الْبَلَدِ وَغَيْرِهِ . وَمَنْ حَدَّثَ ابْنُ سِيرِينَ « لَبَسَ لِلثَّانَةِ شَيْءٌ » يَرِيدُ الْمَقِيمِينَ فِي الْبِلَادِ الَّذِينَ لَبَسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ نَصِيبٌ أَوْ .

أرض الخراج، ومن لم يكن له بها أهل ولا مسكن فاردّها إلى التّبتك من أهلها^(١)»
قال قال حصين : وأصل هذا أنه من كانت في يده أرض فرضى أن يؤدي
عنها الخراج ، وإلا فليردّها إلى من يؤدي عنها الخراج من أهلها
قال أبو عبيد : فكان مذهب عمر بن عبد العزيز في الأرض أنه كان يراها
فيثاً ، ولهذا كان يمنع أهلها من بيعها

٢٥٧ — وحدثني علي بن معبد عن أبي المليح عن ميمون بن مهران قال :
كتب إلى عمر بن عبد العزيز : « أما بعد ، فُحل بين أهل الأرض وبين بيع
مافي أيديهم ، فانهم إنما يبيعون فيّ المسلمين »
٢٥٨ — وحدثني ثعلبة بن حماد عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان بن أبي
حمزة قال : كتب عمر بن عبد العزيز : « أن لا يُباع لأهل الذمة آلة »
قال أبو عبيد : يقول : يستقيمها ، من أجل خراجها ، لأنه إذا باع أداة
الزّرع لم يستطع أن يزرع ، فيبطل خراجه

باب

(ما يجوز لأهل الذمة أن يحدّثوا في أرض العنوة)

(وفي أمصار المسلمين وما لا يجوز)

٢٥٩ — [حدثنا قاسم بن سلام أبو عبيد]^(٢) حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن
سعد قال حدثني ثوبة بن النمر الحضرمي - قاضي مصر - عن أخبره قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا خصاء في الاسلام ولا كنيسة »
٢٦٠ — حدثني أبو الأسود عن ابن أبي شيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي
الخير قال : قال عمر بن الخطاب : « لا كنيسة في الاسلام ولا خصاء »
٢٦١ — حدثني أحمد بن حنبل عن ابن أبي شيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن
عمر مثل ذلك ، ولم يذكره عن أبي الخير

(١) التبتك : القوم انطوا على شر (٢) زيادة من الشامية

٢٦٢ — وحدثنا حفص بن غياث عن أبي بن عبد الله قال: أتانا كتاب عمر بن عبد العزيز: «لا تهدموا كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا تتحدثوا كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار»^(١) ولا تتحدثوا شفرة على رأس بهيمة، ولا تجمعوا بين صلاتين الا من عذر»

٢٦٣ — وحدثني أبو نعيم عن شبيل بن عباد عن قيس بن سعد قال: سمعت طاووساً يقول: لا ينبغي لبنت رحمة أن يكون عند بيت عذاب قال أبو عبيد: أراه يعني الكنائس والبيع، ويوت النيران. يقول: لا ينبغي أن تكون مع المساجد في أمصار المسلمين قال أبو عبيد: فهذا ما جاء في الكنائس والبيع ويوت النار، وكذلك الخمر والخنازير، قد جاء فيهما النهي عن عمر

٢٦٤ — حدثني ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر^(٢) عن علي بن يزيد عن القاسم - أبي عبد الرحمن^(٣) - عن أبي أمامة أن عمر بن الخطاب قال: «أدبوا الخيل، وإياي وأخلاق الأعاجم، ومجاورة الخنازير، وأن يرفع بين أظهركم الصليب».

٢٦٥ — وحدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو^(٤) عن ليث بن أبي سليم قال: كتب عمر بن الخطاب^(٥) إلى أمراء الأمصار: يأمرهم بقتل الخنازير، ونقص أثمانها من الجزية.

قال أبو عبيد: فهذا ما جاء في الخنازير. وأما الخمر:

(١) زيادة من الشامية (٢) عبيد الله بن زحر - بفتح الزاي وسكون المهملة - الاموي الافريقي مولاهم يروي عن علي بن يزيد الالهي. ضعفه احمد وقال ابو زرعة: صدوق وقال النسائي: لا بأس به (٣) هو القاسم بن عبد الرحمن مولى بني أمية الدمشقي. قيل: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا بأمامة. وثقه ابن معين والعجلي والترمذي قال ابن سعد: مات سنة اثني عشرة ومائة (٤) عبيد الله بن عمرو، أبو وهب الاسدي مولى عم الجزري، أحد الأئمة (٥) في الشامية «ابن عبد العزيز»

٢٦٦ — لُحِدْنَا هَشِيمَ وَمَرَّوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : بَلَغَ عُمَرُ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ قَدِ اثَّرَ فِي تِجَارَةِ الْخَمْرِ . فَكَتَبَ : أَنَا كَسِرُوا كُلَّ شَيْءٍ قَدَرْتُمْ لَهُ عَلَيْهِ ، وَسَيَّرُوا كُلَّ مَاشِيَةٍ لَهُ ، وَلَا يُؤْوِيَنَّ أَحَدٌ لَهُ شَيْئًا »

٢٦٧ — [حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : وَجَدَ عُمَرُ فِي بَيْتِ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ شَرَابًا ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُحْرِقَ ^(١) ، وَكَانَ يُقَالُ : لَهُ رُوَيْشِدٌ ، فَقَالَ : أَنْتَ فَوَيْشِقُ ^(٢)]

٢٦٨ — حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عُمَرُ الْمَكْتُوبُ حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ زَكَاةٍ - أَوْ رَبِيعَةَ بْنِ زَكَارٍ ، هَكَذَا ذَكَرَ مَرْوَانُ - قَالَ : نَظَرَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى زُرَّارَةَ ^(٣) . فَقَالَ : مَا هَذِهِ الْقَرْيَةُ ؟ قَالُوا : قَرْيَةٌ تَدْعَى زُرَّارَةَ ، يَلْحَمُّ فِيهَا . تَبَاعَ فِيهَا الْخَمْرُ . فَقَالَ : أَيْنَ الطَّرِيقُ إِلَيْهَا ؟ فَقَالُوا : بَابُ الْجَنْسَرِ . فَقَالَ قَائِلٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، نَأْخُذُكَ سَفِينَةً تَجُوزُ مَكَانَكَ . قَالَ : تِلْكَ سَخْرَةٌ ، وَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي السَّخْرَةِ ، انْطَلِقُوا بَنَّا إِلَى بَابِ الْجَنْسَرِ . فَقَامَ يَمْشِي حَتَّى أَتَاهَا . فَقَالَ : عَلَيَّ بِالزَّيْرَانِ ، أَضْرَمُوهَا فِيهَا ، فَإِنَّ الْخَبِيثَ يَأْكُلُ بَعْضَهُ بَعْضًا . قَالَ : فَاحْتَرَقَتْ مِنْ غُرْبِهَا حَتَّى بَلَغَتْ بَسْتَانَ خَوَاسْتَا بْنِ جَبْرُونَ

قال أبو عبيد : وإنما هو يلحَم من فيها - مخففة - ، ولكن هكذا قال الفقيه قال أبو عبيد : وإنما معنى هذه الإحايث : أن يكون في أهل الذمة ، لأنهم كانوا أهل السواد يومئذ ، إلا حديث رُوَيْشِدٍ خاصة ، فإنه كان من أهل المدينة من المسلمين

(١) يعني أمر بإحراق بيته (٢) زيادة من الشامية (٣) محلة بالكوفة سميت بزرارة ابن يزيد بن عمرو ، من بني البكر ، وكانت منزله . فأخذها منه معاوية . وكان زرارة على شرطة سعيد بن العاص إذ كان بالكوفة (معجم البلدان ج ٤ ص ٣٨١)

قال أبو عبيد: وإنما وجوه هذه الأحاديث التي منعت فيها أهل الذمة من الكنائس والبيع، وبيوت النيران، والصليب، والخنازير، والخمر: أن يكون ذلك في أمصار المسلمين خاصة. ويأنه في حديث ابن عباس: —

٢٦٩ — [حدثنا أبو عبيد قال] ^(١) سمعت علي بن عاصم يحدث عن أبي علي الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس قال: «أَيْتِمَا مَضْرٍ مَضْرَتُهُ الْعَرَبُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يَبْنُو فِيهِ بَيْعَةً، وَلَا يُبَاعَ فِيهِ خَمْرٌ، وَلَا يُقْتَنَى فِيهِ خَنْزِيرٌ، وَلَا يَضْرَبُ فِيهِ بَنَاقُوسٌ. وَمَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ لَخُقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُؤْفُوا لَهُمْ بِهِ» قال أبو عبيد: فقوله «كل مصر مصرته العرب» يكون التخصيص على وجوه: فمنها البلاد [التي] ^(١) يسلم عليها أهلها، مثل المدينة، والطائف، واليمن. ومنها كل أرض لم يكن لها أهل فاخططها المسلمون اختطاطاً ثم نزلوها. مثل الكوفة والبصرة؛ وكذلك الثغور. ومنها كل قرية افتتحت عنوةً، فلم ير إلا مأمً أن يرُدَّها إلى الذين أخذت منهم، ولكنه قسَّمها بين الذين افتتحوها كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل خيبر.

فهذه أمصار المسلمين، التي لا حظ لأهل الذمة فيها، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أعطى خير اليهود معاملةً لحاجة المسلمين، كانت إليهم. فلما استغنى عنهم أجلاهم عمر، وعادت كسائر بلاد الإسلام

فهذا حكم أمصار العرب. وإنما نرى أصل هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» ^(٢) وفي ذلك آثار:

(١) الزيادة من الشامية (٢) رواه أبو داود عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة. فقال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب. وأجيز والوفد من حوما كنت أجيزهم» قال ابن عباس: وسكت عن الثالثة، أوقال: فأنسيها قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم مطولا. والثالثة قيل: هي تجهيز جيش أسامة بن زيد، وقيل: أنها قوله صلى الله عليه وسلم «لا تتخذوا قري وثنا» وفي الموطأ ما يشير إلى ذلك.

٢٧٠ — حدثنا حجاج عن سمّاد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال « أمر^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراج اليهود من جزيرة العرب »
 ٢٧١ — حدثنا يزيد عن سمّاد^(٢) عن أبي الزبير عن جابر . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، حَتَّى لَا أَدَعَ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا » قال : فأخرجهم عمر^(٣) .

٢٧٢ — حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ومحمد بن عبيد عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : أجلي عمر المشركين من جزيرة العرب ، وقال : « لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ » وضرب لمن قَدِمَ منهم أَجلاً قَدَرًا مَا يَتَّبِعُونَ سِلَعَهُمْ .

٢٧٣ — حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال : جاء أهلُ بَجْرانَ إلى عليّ رضي الله عنه ، فقالوا : شَفَاعَتُكَ^(٤) بِلِسَانِكَ ، وَكُتَابُكَ بِيَدِكَ ، أَخْرَجْنَا عُمُرُ مِنْ أَرْضِنَا ، فُرِّدَهَا إِلَيْنَا صَنِيعَةً . فقال : وَيَلَكُمْ ، إِنَّ عُمَرَ كَانَ رَشِيدَ الْأَمْرِ . فَلَا أُغَيِّرُ شَيْئًا صَنَعَهُ عُمَرُ .

٢٧٤ — [حدثنا أبو عبيد]^(٥) قال [حدثنا]^(٥) أبو معاوية قال الأعمش : فكانوا يقولون : لو كان في نفسه عليه شيء لا غنم هذا .

٢٧٥ — وحدثنا أبو معاوية عن حجاج عن سمع الشعبي يقول : قال

(١) في الشامية «أمرنا» . (٢) في العتيقة : حجاج (٣) ورواه أبو داود عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أخر عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَلَا أترك فيها إِلَّا مُسْلِمًا » قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى . ثم روى أبو داود عن سعيد بن عبد العزيز قال : جزيرة العرب ما بين الوادى الى أقصى اليمن الى تخوم العراق الى البحر . وروى عن مالك بن أنس أن عمر أجلي أهل بجران ولم يحلوا من ثيما ، لأنها ليست من بلاد العرب . فأما الوادى فاني أرى انما لم يحل من فيها من اليهود انهم لم يروها من أرض العرب . (٤) كذا في العتيقة ، بضم شفاعتك . وفي فتوح البلدان : نَشْدُكَ خَطُكَ يَمِينُكَ وَشَفَاعَتُكَ لَنَا عِنْدَ نَبِيِّكَ إِلَّا أَقْلَتْنَا (٥) زيادة من الشامية .

على رضى الله عنه - لما قَدِمَ ههنا - قال أبو عبيد : - يعنى البكوفة - : ما قدمت
لأحل عقدة شدّها عمر .

قال أبو عبيد : وإنما نرى عمر استجاز إخراج أهل تَجْران - وهم أهل صُلَح -
لحديث يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيهم خاصة ،

٢٧٦ - يُحدّثونه عن إبراهيم بن ميمون مولى آل سَمُرّة عن ابن سمرة عن
أبيه عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ « أنه كان آخر ما تكلم به أن
قال : أخرجوا اليهود من الحجاز ، وأخرجوا أهل تَجْران من جزيرة العرب »
قال أبو عبيد : وإنما رآه قال ذلك ﷺ لنسكت كان منهم ، أو لأمر أخذوه
بعد الصُلح . وذلك يَبَيِّنُ في كتاب كتبه عمر إليهم قبل إجلائه إياهم منها

٢٧٧ - حدثنا ابن أبى زائدة عن ابن عَوْنٍ قال : قال لى محمد بن سيرين :
أنظر كتاباً قرأته عند فلان بن جُبَيْرٍ ، فسكتم فيه زياد بن جُبَيْرٍ ، قال : فكلمته
فأعطاني . فاذا في الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من عمر أمير المؤمنين إلى
أهل رُعَاش ^(١) كلهم ، سلامٌ عليكم ، فإني أحمدُ إليكم الله الذي لا إله إلا هو ،
أما بعد ، فإنكم زعمتم أنكم مسلمون ، ثم ارتدّتم بعدُ ، وإنه من يتبّ منكم
ويصلح لا يضُرّه ارتداده ، ونُصّا حُبّه صُحبة حسنة ، فادّكرُوا ولا
تهلكوا ، وليبشّر من أسلم منكم . فمن أبى إلا النصرانية فإن ذمّتي بريئة من
وجدناه - بعد عشر ^(٢) تبقى من شهر الصّوم - من النصارى بنجران . أما بعد
فإنّ يعلى كتب يعتذر أن يكون أحداً منكم على الإسلام أو عدّه عليه ،
إلا أن يكون قسراً جبراً ووعيداً لم ينفذ اليه منه شيء . أما بعد . فقد أمرتُ
يعلى أن يأخذ منكم نصف ما عملتم من الأرض ، وإني لن أريد نزعها
منكم ما أصلحتكم »

قال أبو عبيد : فهذه الأمصار التي ذكرنا في صدر هذا الباب ^(٣) وأشبأها

(١) رعاش . قال الهمداني في صفة جزيرة العرب : فأمر ابن جرير أن يشوكان - وعددهم موضع
ثم قال : - ويسكن هذه المواضع وادعة من همدان دون الحضر ، فانه دار لوائه بن
شاكر بن بكيل وجيرة لهم من ثقيف . وقابل يام رعاش ، وراحة

(٢) في العتيقة : وجدناه عشرًا . (٣) بهامش العتيقة نسخة « الكتاب »

مما مَصَّر المسلمون هي التي لا سبيل لأهل الذمة فيها إلى إظهار شيء من شرائعهم . وأما البلاد التي لهم فيها السبيل إلى ذلك فما كان منها مُصلحاً صُوِّلُوا عليه ، فلن يُستترع منهم ، وهو تأويل قول ابن عباس الذي ذكرناه : قوله « وما كان قبل ذلك حقٌّ على المسلمين أن يُوفوا لهم به »

فمن بلاد الصلح أرضُ هَجَرَ والبحرين ^(١) ، وأيْلة ، ودُومَة الجنْدَل ، وأذْرُح ^(٢) . فبهذه القرى التي أدَّت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية ، فهم على ما أقرَّهم عليه . وكذلك ما كان بعده من الصالح : منه بيت المقدس ، اقتتعه عمر بن الخطاب صلحاً ، وكذلك مدينة دمشق ، اقتسحها خالد بن الوليد صلحاً . وعلى هذا مُدُن الشام كانت كلها صلحاً ، دون أرضها على يَدَي يزيد بن أبي سفيان ، وشرَحْبِيل بن حَسَنَة ، وأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح ، وخالد بن الوليد . وكذلك بلاد الجزيرة يُروى أنَّها كلها صلح ، صالحهم عليها عِياضُ ابنِ غَنْم . وكذلك قِبْطُ مصر . صالحهم عمرو بن العاص . وكذلك بلاد خُرَّاسان ، يقال إنها ، أو أكثرها صلحاً على يَدَي عبد الله بن عامر بن كُرَيْز . وكان منتهى ذلك إلى مَرَوِ الرُّوذِ ^(٣) . وهذا في دَهْر عثمان ، وأما

(١) كانت أرض البحرين من مملكة الفرس . وكان بها خلق كثير من العرب . فلما كانت سنة ثمان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم العلاء بن عبد الله الحضرمي ليدعو أهلها إلى الاسلام أو الجزية . فأسلم المنذر بن ساوى وسيبخت مرزبان هجر . وأسلم معهما جميع العرب وبعض العجم . فأما أهل الأرض من الجوس واليهود والنصارى فانهم صالحوا العلاء وكتب بينه وبينهم كتاباً

(٢) لما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك سنة تسع من أرض الشام أقام بها عشرين يوماً لم يلق من الروم كيداً ، وجاءه بها يوحنا بن رُؤبة صاحب أيلة فصالحه على كل حالم بأرضه في السنة ديناراً ، وعليهم قرى من مريم من المسلمين ثم بعث خالد بن الوليد إلى دومة الجندل فأخذ الأكيذر أسيراً فقدم به على النبي ﷺ . فكتب له النبي ﷺ كتاباً ، وصالح أهل أذرح على مائة دينار في كل رجب وصالح أهل الجرباء على الجزية وكتب لهم كتاباً . انظر فتوح البلدان ، وغيره (٣) رسمت في العتيقة هكذا « مَرَوِ الرُّوذِ »

ما وراء ذلك فانها افتتحت بعد على يد سيدي عثمان بن عفان ، والمهلب ابن أبي صفرة ، وقتيبة بن مسلم ، وغيرهم .

[قال أبو عبيد^(١) : فلولاً على شروطهم ، لا يحال بينهم وبينها ، وكذلك كل بلاد أخذت عنوة ، فرأى الامام ردها إلى أهلها ، وإقرارها في أيديهم على ذمتهم ودينهم ، كفعل عمر بأهل السواد ، وإنما أخذ عنوة على يد سيدي سعد . وكذلك بلاد الشام كلها عنوة ، ما خلا مدنها ، على يد يزيدي بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وخالد بن الوليد . وكذلك الجبل أخذت عنوة في وقعة جلولاء ، ونهاوند^(٢) على يد سيدي سعد بن أبي وقاص والنعمان بن مقرن ، وكذلك الأهواز ، وأكثرها ، وكذلك فارس على يد أبي موسى الأشعري ، وعثمان بن أبي العاص ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك المغرب على يد سيدي عبد الله بن سعد بن أبي سرح .

٢٧٨ - حدثنا عبد الله بن صالح عن موسى بن علي^(٣) بن رياح عن أبيه قال : المغرب كله عنوة

قال أبو عبيد : وكذلك الثغور .

٢٧٩ - حدثنا هشام بن عمار عن يزيد بن سمرة عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي العصماء الخثعمي - وكان ممن شهد فتح قيسارية - قال : حاصرها معاوية سبع سنين إلا أشهراً ثم فتحوها وبعثوا بفتحها إلى عمر بن الخطاب ، فقام عمر ، فنادى : ألا إن قيسارية فتحت قسراً

قال أبو عبيد : فهذه بلاد العنوة ، وقد أقر أهلها فيها على مللهم^(٤) وشرائعهم ، ولكل هذه قصص وأنباء ، نأتى بما علمنا منها ان شاء الله

(١) زيادة من الشامية . (٢) كانت واقعة جلولاء في آخر سنة ست عشرة :

كان المسلمون بالمداين بعد فتحها أياماً ثم بلغهم أن يزيد جرد قد جمع لهم جموعاً بجلولاء ففاجئوهم بها وفتحوها . (٣) ضبطت في العتيقة : على - بضم العين وفتح اللام ، وفتح العين وكسر اللام ، وكتب عليها كلمة « معا » (٤) في الشامية « ملكهم »

فأما الذي فعله عمر بالذي أُنْزِي في تجارة الخمر من تسيير ماشيته ، وكسر متاعه ، وما فعله على عليه السلام بأهل زُرارة : من احراقها ، وهم من قَدْ أُقِرَّ على ملته ، فاما وجهه عندنا - والله أعلم - أنهما فعلاً ذلك لأن التجارة في الخمر لم تكن مما شَرَطَ لهم ، انما كان في ذِمَّتِهِمْ شُرْبُهَا . فاما المتاجر فيها ، وحملها من بَلَدٍ الى بلاد ، فلا ، وهو بَيِّنٌ في حديث يُروى عن عمر بن عبد العزيز .
 ٢٨٠ - حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن الْمُثَنَّى بن سَعِيد قال : كتب عمر ابن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو عامله على الكوفة - :
 أن لا تُحْمَلَ الخمر من رُسْتاقٍ الى رُسْتاقٍ ، وما وجدت منها في السفن فَصَيَّرَهُ خَلاً . فكتب عبد الحميد إلى عامله بواسط : محمد بن الْمُثَنَّى بذلك . فأتى السفن ، فَصَبَّ في كل راقود (١) ماءً ومِلْحًا ، فَصَيَّرَهُ خَلاً .
 قال أبو عبيد : فلم يُحْمَلْ عمر بينهم وبين شربها ، لأنهم على ذلك صولحوا .
 وحال بينهم وبين حملها والتجارة فيها

وانما نراه أمر بتصيرها خلا ، وَتَرَكِهِ أَنْ يَصْبَهَا في الأض صَبًا ، لأنها مالٌ من أموال أهل الذمة . ولو كانت لمسلم مآجِزَ إلا هَرَأَقَتْهَا في الأرض ، يَتَّبِعُ في ذلك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

٢٨١ حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور عن الفضيل ابن عمرو عن ابراهيم « أن رجلاً كان يَتَجَرُّ بأموال اليتامى ، فاشترى بها خمرًا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهرقها . فقال : إنها أموال اليتامى ، فقال : أهرقها . [فقال : إنها أموال اليتامى ، فقال : أهرقها .] (٢) فهرقها ، حتى سالت في الوادي » (٣)

قال أبو عبيد : فلو جاءت الرخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تصيرها خلا ، لكانت في أموال اليتامى

(١) الراقود : د كبير يطلى داخله بالقار (٢) زيادة من الشامية .

(٣) في البخاري وغيره أن أبا طححة الأنصاري كان يتجر في الخمر لا يقام . وأن

النبي ﷺ أمره أن يهرقها فشق زقاقها وسالت في الوادي

ومنه حديثه الآخر :

٢٨٢ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن السدي عن يحيى ابن عباد عن أنس بن مالك قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلا؟ فقال : لا»

٢٨٣ — وحدثنا هشيم قال حدثنا منصور عن الحسن : أن عثمان ابن أبي العاص دفع إلى رجل مالا يعمل له به . فخرج . فاشترى به خمرآ ، ثم قدم فأرّح فيه مالا كثيراً ، فأتى عثمان فأخبره أنه قد اشترى به يبعاً فأرّح فيه مالا كثيراً . فقال : وما هو ؟ قال : خمر . قال : فانطلق عثمان حتى جلس إلى شاطئ النهر ، ثم أمر بتلك الخمر فهرقت في دجلة . فقيل له : ألا تجعلها خلا ؟ قال : لا . وأمر بها ، فضبت كلها .

٢٨٤ — وحدثنا محمد بن يزيد عن المبارك بن فضالة عن الحسن : في رجل ورث خمرآ ، أيجعلها خلا ؟ قال : كان يكرهه ، ونكره أن يجعل الحرام حلالاً ، والحلال حراماً .

٢٨٥ — وحدثنا محمد بن عبيد وإسحق بن يوسف الأزرق عن عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء : في رجل ورث خمرآ فقال : يهرقها ، قلت : أرايت إن صب عليها ماء فتحوّلت خلا؟ قال : إن تحوّلت خلا فليبعه .

٢٨٦ — وحدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن عبد الكريم المعلم عن مجاهد قال : ورث رجل أصناماً من فضة ، وخمرآ وخنازير . فسأل رَهْطاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمروه أن يكسروا الأصنام فيجعلها فضة . ونهوه عن الخمر وثن الخنازير . قال أبو عبيد : وكذلك فعل عمر بمال رؤيشة النقي حين أحرق عليه منزله ، فلم يأمره أن يجعلها خلاً

٢٨٧ — حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : وجد عمر في بيت رجل من ثقيف شراباً ، فأمر به فأحرق . وكان يقال

له : رُوِيَ شِدْهُ . فقال له : أنت فويسق

قال أبو عبيد : فليست أرى أحداً من الصحابة ، ولا من التابعين رَخَصَ في نقل الخمر إلى الخل ، ولا دَلَّ في ذلك على حيلة . وقد روى عن عمر النَّهْيُ عن ذلك والكراهة له بعينه .

٢٨٨ — حدثني يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب عن الزُّهْرِيِّ عن القاسم بن محمد عن أسلم . قال : قال عمر بن الخطاب : لا تأكل خلاً من خمر أفسدت حتى يبدأ الله بفسادها . وذلك حين طاب الخل . ولا بأس على امرئ أصاب خلاً من أهل الكتاب أن يبتاعه ، ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها .

٢٨٩ — وحدثني يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المبارك أنه كان يقول في خلِّ التمر مثل ذلك .

قال أبو عبيد : وقد روى حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم هو دليل على الكراهة وفيه حجة بيّنة .

٢٩٠ — حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي عمرو السَّيِّبِيِّ عن عبد الله بن الديلمي عن أبيه أنه - أو أن رجلاً منهم - قال : « يارسول الله ، إنا خرَجْنَا من حيثُ هَلِمْتَ ، فَفَزَلْنَا بَيْنَ ظَهْرِي مَنْ قَدْ عَلِمْتَ فَعَمَّ وَلَيْتُنَا ؟ قال : الله ورسوله . قال : يارسول الله ، إنا كُنَّا أَصْحَابَ كَرَمٍ وَخَمَرٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ الْخَمْرَ ، فَمَا نَصْنَعُ بِالْكَرَمِ ؟ قال : تجعلونه زَبِيئاً قالوا : وما نَصْنَعُ بِالزَّبِيْبِ ؟ قال : تَنْقَعُونَهُ فِي الشَّيْءِ ، تَنْقَعُونَهُ عَلَى غَدَائِكُمْ وَتَشْرَبُونَهُ عَلَى عَشَائِكُمْ : وَتَنْقَعُونَهُ عَلَى عَشَائِكُمْ وَتَشْرَبُونَهُ عَلَى غَدَائِكُمْ ، فَانْهَ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ الْعَصْرُ انْصَارَ خَلًا ، قَبْلَ أَنْ يَكُونَ خَمراً » .

[قال أبو عبيد : عبد الله بن الديلمي هو عندنا رجل من العرب وقع إلى الديلم وهو صغير فسمى بذلك] ^(١)

قال أبو عبيد : أفلا تراه صلى الله عليه وسلم ، إنما رَضِيَ ما اتَّخَذَ من

من الحلال إلى الحلال ، ولم يعرض فيما بينهما حرام .

٢٩١ — [حدثنا أبو عبيد قال] ^(١) وقد سمعت أسما عيل بن إبراهيم يحدث عن سليمان التيمي عن أمّ خدّاش قالت: رأيت عليّاً رضي الله عنه يَصْطَبِغُ بَحْلَ الخمر . [قال أبو عبيد رحمه الله] ^(٢) : فاحتج قوم بهذا ، أنه من خمرٍ تَحَوَّلَتْ خَلّاً ، وليس في هذا دليل على ما قالوا . وهل يكون لأحد أن يتأوّل على عليٍّ رضي الله عنه إذ كان حديثه مُبْهِمًا ، إلا مثلُ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأذن إلا فيما تخلل قبل أن يدخله تحريم ، أو كذهب عمر ، حين قال : لا بأس على امرئ أصاب خلاً عند أهل الكتاب أن يبتاعه ، ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها . ولهذا كان يقول ابن سيرين فيما نرى ، لا يقول : خل الخمر ٢٩٢ — حدثني أزهر عن ابن عوّن عن ابن سيرين أنه كان لا يُسَمِّيهِ خَلَّ الخمر ، ويُسَمِّيهِ خَلَّ العنب . قال : وكان يأكله .

قال أبو عبيد : يقول : إنّما هو عَصِيرُ عِنَبٍ تَحَوَّلَ خَلّاً . قال أبو عبيد : وكذلك حدّثوني عن أبي إسحاق الفزاريّ أنّه كان بالشَّعْرَ يَأْمُرُهُمْ إذا أرادوا اتِّخَاذَ الخَلِّ من العَصِيرِ : أن يُلْقُوا فيه شيئاً من خَلِّ ساعة يُعَصَّر ، فتدخله حُمُوضَةُ الخَلِّ قَبْلَ أن يَبْشَ فلا يَعُودُ خَمراً أبداً ، وإنما فعل الصالحون هذا كله تَنْزُهُاً عن الاتِّفَاعِ بشيء من الخمر ، بعد أن تُسْتَحْكَمَ مَرَّةً خَمراً . وإن آَلَتْ إلى الخَلِّ وما عَلِمْنَا أحداً من المَاضِينَ رَخَّصَ لمسلم ولا أَفتاه بِتَحْلِيلِ الخمر إلا شيئاً ^(٣) يُرَوَى عن الحرث العُكْلِيِّ

٢٩٣ — فأني سمعت جرير بن عبد الحميد يحدث عن ابن مُسْبَرِّمَةَ عن الحرث في رجل ورث خمرآ ؟ قال : يُلْقَى فيها مِلْحاً ، حتى تصير خلاً قال أبو عبيد : فأين هذا يَمْنُ ذ كرنا ؟ وأما حديث أبي الدرداء المري ^(٣) ، فغير هذا

(١) زيادة من الشامية . (٢) في العتيقة « بشيء » (٣) في النهاية : قال الجوهري : المري بضم الميم وتشديد الراء — الذي تقدم به ، كأنه منسوب إلى المارة والعامّة تخففه

٢٩٤ — حدثنا حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء أنه قال : لا بأس بالمرئى ذبحته الشمس والملح والحيثان قال أبو عبيد : وإنما هذا شيء يتخذه أهل الشام من أهل الكتاب من عصير العنب فيبتاعه المسلمون مرثيا ، لا يدرون كيف كان قبل ذلك ؟ وهذا كقول عمر : « ولا بأس على امرئ أصاب خلاء من أهل الكتاب أن يبتاعه ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها » ألا ترى أنه إنما رخص لأهل الكتاب دون أهل الاسلام ؟

وكذلك فعل عامل عمر بن عبد العزيز الذي ذكرناه ، حين ألقى في خمر أهل السواد ماء ، إنما فعله بخمر أهل الذمة ، ولا يجوز في خمر المسلمين من هذا شيء .

باب

(الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي)

٢٩٥ — قال أبو عبيد : جاءنا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الأسارى من المشركين بثلاث مسنن : المن ، والفداء ، والقتل . وبها نزل الكتاب . قال الله جل ثناؤه (فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ أَوْ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) وقال : (فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) وبكل قد عمل النبي صلى الله عليه وسلم

فمن المن فعليه بأهل مكة . وقد اقتضينا حديثها ، وكيف كان فتحه إياها ، ثم لم يعرض لأحد من أهلها في نفس ولا مال . ثم نادى مناديه « ألا لا يجوزن على جريح ، ولا يتبعن مدبره ، ولا يقتلن أسيره » ، ومن أغلق بابه فهو آمن ^(١)

(١) في الشامية : « ألا لا تجوزن على جريح ، ولا تتبعن مدبرا ، ولا تقتلن أسيرا »

. وفي هامش العتيقة نسخة : « لا تجوزن »

قال أبو عبيد: كذلك حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

٢٩٦ - قال أبو عبيد: وفي هذا الحديث شيء لم أحفظه عن هشيم حدثت به قال: «فأمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كلهم، إلا أربعة: ابن خطل، وابن أبي سرح، وسارة التي حملت كتاب حاطب إلى أهل مكة. وأظن الرابع مقيس بن صباب»

والكل واحد من هؤلاء حديث (١)

(١) قال ابن جرير في التاريخ (ج ٣ ص ١١٩) وكان رسول الله ﷺ قد عهد إلى أمراءه من المسلمين، حين أمرهم أن يدخلوا مكة «أن لا يقتلوا أحدا إلا من قاتلهم، إلا أنه قد عهد في نفر سماهم، أمر بقتلهم وإن وجدوا تحت أستار الكعبة: منهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وإنما أمر رسول الله ﷺ بقتله أنه كان قد أسلم فارتد مشركا، ففر إلى عثمان - وكان أخاه من الرضاعة - ففيه حتى أتى به رسول الله ﷺ فاستأمن له رسول الله ﷺ فذكر أن رسول الله ﷺ صمت طويلا ثم قال: نعم. فلما انصرف به عثمان قال رسول الله ﷺ لمن حوله من أصحابه: أما والله لقد صمت ليقوم إليهم بعضكم فيضرب عنقه. فقال رجل من الانصار: فهلا أومأت إلى يا رسول الله؟ قال: ان النبي لا يقتل بالإشارة. وعبد الله بن خطل - رجل من بني تميم بن غالب - وإنما أمر بقتله أنه كان مسلما فبعثه رسول الله ﷺ مصدقا وبعث معه رجلا من الانصار. وكان معه مولى يخدمه، وكان مسلما - فنزل منزلا وأمر المولى أن يذبح له تيسا ويصنع له طعاما، ونام، فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله، ثم ارتد مشركا، وكانت له قينتان: قرنتان، وأخرى معها. وكانتا نغنيان بهجاء رسول الله ﷺ فأمر بقتلهما معه. والحوirth بن نقيذ ابن وهب. وكان ممن يؤذي النبي ﷺ بمكة. ومقيس بن صباب. وإنما أمر بقتله لقتله الانصارى الذي كان قتل أخاه خطأ ورجوعه إلى قریش مرتدا. وعكرمة ابن أبي جهل. وسارة مولاة كانت لبعض بني عبد المطلب. وكانت ممن يؤذيه بمكة. فأما عكرمة بن أبي جهل فهرب إلى اليمن وأسلمت امرأته أم حكيم بنت الحرث بن هشام، فاستأمنت له رسول الله ﷺ فأمنه، فخرجت في طلبه حتى أتت به

٢٩٧ - [حدثنا أبو عبيد ^(١)] حدثني يحيى بن بكير عن مالك بن أنس عن الزُّهْرِيِّ عن أنس بن مالك قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة - يَوْمَ الْفَتْحِ - وعليه مِغْفَرٌ مِنْ حديد . فلما نَزَعَهُ قِيلَ لَهُ : يا رسول الله هذا ابنُ خُطَلٍ مَتَعَلِّقاً بِأَسْتَارِ الْكُعْبَةِ . فقال : اقتلوه »
وفي فتح مكة أحاديث كثيرة تطول

وَأَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَائِرَهُمْ . وَخَطَبَهُمْ بِذَلِكَ

٢٩٨ - [حدثنا أبو عبيد ^(١)] حدثنا إسماعيل بن عِيَّاشٍ عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين قال : « لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة دخل البيت ، فصلى بين السَّارِيَتَيْنِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى عِضَادَتِي الْبَابِ ، فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، ماذا تقولون ، وماذا تظنون ؟ قالوا : نقول خيراً ، ونظن خيراً ؟ أخٌ كريم ، وابن أخ كريم ، وقد قَدَّرْتَ . قال : فإني أقول لكم كما قال أخى يوسف صلى الله عليه وسلم : (لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) . أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ وَمَا ثَرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِيهِ نَحْتٌ قَدَمِي ، إِلَّا سِدَانَةُ الْبَيْتِ وَسِقَايَةُ الْحَاجِّ ^(٢) »

رسول الله ﷺ ، وأما عبد الله بن خطل فقتله سعيد بن حريث المخزومي وأبو برزة الاسلمي ، اشتركا في دمه . وأما مقبس بن صبابه فقتله نائلة بن عبيد الله رجل من قومه - وأما قينتا ابن خطل فقتلت احداها وهربت الأخرى حتى استؤمن لها رسول الله ﷺ بعد فأمنها . وأما سارة فاستؤمن لها فأمنها ثم بقيت حتى أوطأها رجل من الناس فرسا له في زمن عمر بالابطح فقتلها . وأما الحويرث ابن نقيذ فقتله على بن أبي طالب . وانظر سيرة ابن هشام بهامش الروض النف (ج ٢ ص ٢٧٣) . (١) زيادة من الشامية . وفي العتيقة فحدثني يحيى (٢) قال ابن هشام (ج ١ ص ٨٧) كان قصي آل بني كعب بن لؤي أصاب ملكا أطاع له . فمعه . فسكات اليه حجابة البيت والسقاية والرفادة والندرة

قال أبو عبيد : السدانة خِدْمَةُ البيت ، والسدنة الرجال .
والواحد : سادن

٢٩٩ - [حدثنا أبو عبيد^(١) : قال حدثنا هشيم قال : حدثنا خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال : الحمد لله الذي صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . ألا إن كل ماثرة كانت في الجاهلية تعد أو تدعى ، وكل دم أو دعوى موضوعة تحت قدمي هاتين ، إلا سدانة البيت وسقاية الحاج . ألا وفي قتل خطأ العمد - بالشوط والعصا والحجر - مائة من الإبل ، منها أربعون ما بين

واللواء . فلما كبر ورق عظمه ، وكان عبد الدار بكره ، وكان عبد مناف قد شرف في زمان أبيه وذهب كل مذهب ، وعبد العزى ، وعبد . فقال قصي عبد الدار : أما والله لا لحقنك بالقوم وإن كانوا قد شرفوا عليك : لا يدخل رجل منهم السكبة حتى تكون أنت تفتحها له ، ولا يعقد لقريش لواء لحرسها إلا أنت بيدك ، ولا يشرب أحد بمكة إلا من سقايتك ، ولا يأكل أحد من أهل الموسم طعاما إلا من طعامك ، ولا تقطع قریش امرأ من أمرها إلا في دارك . فأعطاه دار الندوة والحجابه واللواء والسقاية والرفادة . وكانت الرفادة خرجا تخرجه قریش في كل موسم من أموالها إلى قصي فيصنع به طعاما للحاج فيأكله من لم يكن له سعة ولا زاد . ثم هلك قصي ، ثم إن بني عبد مناف أجمعوا وحلفاءهم على أن يأخذوا ما بأيدي بني عبد الدار مما كان قصي حمل إلى أبيهم . فبينما الناس قد أجمعوا للحرب إذ بدعوا إلى الصالح على أن يعطوا بني عبد مناف السقاية والرفادة وأن تكون الحجابه واللواء والندوة لبني عبد الدار كما كانت ، ففعلوا ورضى كل واحد من الفريقين بذلك ، فلم يزالوا على ذلك حتى جاء الله بالاسلام فقال رسول الله ﷺ « ما كان من حلف في الجاهلية فإن الاسلام لم يزد إلا شدة » اه باختصار . ثم كانت السقاية يوم الفتح بيد العباس بن عبد المطلب ، والسدانة بيد عثمان بن طلحة فتناول رجال من بني هاشم لاخذ المفتاح ، فرده رسول الله ﷺ إلى عثمان بن طلحة « وقال خذوها خالدة تالدة لا تنزعها منكم إلا ظالم » (١) زيادة من الشامية

ثَبَّتَهُ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا . كَلِمَةً خَافَةً »

٣٠٠ — [حدثنا أبو عبيد^(١)] حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « لما فتحت مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كُفُّوا السِّلَاحَ إِلَّا خِرَازِعَةَ عَنْ بَنِي بَكْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَتَّى صَلَاةِ الْعَصْرِ . ثُمَّ قَالَ : كُفُّوا السِّلَاحَ ، فَلَقِيَ رَجُلًا مِنْ خِرَازِعَةِ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرٍ بِالْمَزْدَلِفَةِ ، فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدَامِ خَطِيبًا مُسْنَدًا ظَهَرَ إِلَى السَّكْبَةِ . فَقَالَ : إِنْ أَعْدَا - أَوْ قَالَ : أَعْتَا - النَّاسَ عَلَى اللَّهِ مِنْ عَدَا فِي الْحَرَمِ ، وَمَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَمَنْ قَتَلَ بَدَحَلٍ ^(٢) الْجَاهِلِيَّةِ »

قال أبو عبيد : فهذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل مكة ومِن مَنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلُ خَيْبَرَ ، وَإِنَّمَا افْتَتَحَتْ عَنْوَةً . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهَا وَظُهُورَ ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضَهَا وَمَنْ عَلَى رَجَالِهَا ، وَتَرَكَهُمْ عُمَالًا فِي الْأَرْضِ ، مُعَامَلَةً عَلَى الشَّطْرِ لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لِيَهُمْ ، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ اسْتَغْنَى النَّاسُ عَنْهُمْ

وَمِن مَنْ عَلَيْهِ أَيْضًا عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ - أَوْ ابْنُ سَعْدٍ - وَالزَّيَّيرُ بْنُ بَاطِلَا يَوْمَ قُرَيْظَةَ ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِمُ بِالْقَتْلِ

٣٠١ — [حدثنا أبو عبيد^(١)] حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَا إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَخَاصَرَهُمْ ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، فَقَضَى أَنْ تَقْتُلَ رَجَالَهُمْ وَتُقَسِّمَ ذَرَارِيَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، فَقُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ كَذَا وَكَذَا ^(٢) رَجُلًا ، الْأَعْمَرُ بْنُ

(١) زيادة في الشامية (٢) الذحل الوتر وطلب المكافأة بجناية جنبته عليه من قتل وجرح ونحو ذلك : والذحل العداوة أيضاً (٣) في العتيقة « وظهر » (٤) في نسخة بهامش العتيقة ، وقال : إنها نسخة ابن البادي ، وزيادة في الشامية « أربعمائة رجل »

سعد - أو ابن سعدى - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه كان يأمر بالوفاء وينهى عن الغدر، فلذلك نجا

[قال : وبعضهم يقول عمرو بن سعدى وأراها أمه] (١)

قال : « ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير الى ثابت بن قيس بن شماس ، فأعتقه ، وكان الزبير أجارَه يوم بُعث ، فقال ثابت للزبير : أجزيك يوم بُعث ، فقال الزبير : أعيش بغير أهل ولا مال ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : له أهله وماله إن أسلم ، فقال ثابت للزبير : قد ردَّ إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك وأهلك . فقال الزبير : ما فعل كعب بن أسد (٣) ، وأبو نافع ، وأبو ياسر ، وابن أبي الحقيق ؟ فقال : قتلوا . فقال الزبير : أعيش في النادى ولا أرى منهم أحدا ؟ لا أصبر عنهم إفراغ ذلوا . فحذ سيفاً صارماً ثم ارفع سيفك عن الطعام ، فقد برئت منى ذمتك . قال : فدفع الى مُحِيصة - أختى بنى حارثة - فقتله (٣)

قال أبو عبيد : ومن المنَّ أيضاً مقاتله لجبير بن مطعم ، حين شفع في أسارى بدر

٣٠٢ - [حدثنا أبو عبيد (١)] حدثنا هشيم قال حدثنا سفيان بن حسين عن الزهرى - قال هشيم : ولا أظننى إلا قد سمعته من الزهرى ، عن محمد بن جبير عن أبيه جبير بن مطعم قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كلمة في أسارى بدر . فوافقته وهو يصلى بأصحابه المغرب ، أو العشاء . فسمعته وهو يقول - أوقال : يقرأ - وقد خرج صوته من المسجد (إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ أَرَقَّ . مَالَهُ مِنْ دَافِعٍ) قال : فكأنما صدع قلبى . فلما فرغ من صلاته كلمته في أسارى بدر . فقال : شيخ لو كان إنانا فيهم شفعناه - يعنى أباه - المطعم بن عدى » .

(١) زيادة في الشامية (٢) في هامش العتيقة : نسخة «أسيد» (٣) وذلك لان اليهود كانوا قتلوا أخام حويصة بن مسعود وكان خرج معه إلى خيبر . روى البخارى قصته .

قال هشيم وغيره : وكانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يد^(١)
قال أبو عبيد : فهذا ماسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المن . وقد
عملت به الأئمة بعده .

٣٠٣ — [حدثنا أبو عبيد^(٢)] حدثنا شريك عن ابراهيم بن مهاجر عن
ابراهيم النخعي قال : ارتد الأشعث بن قيس في ناس من كندة ، فحصر ،
فأخذ الأمان لسبعين منهم . ولم يأخذ لنفسه ، فأقبحه أبو بكر رحمه الله ، فقال :
إنا قاتلوك . لا أمان لك . فقال : نعم . على . وأسلم . قال : ففعل
وزوجه أخته .

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ٣ ص ١٣٧) ذكر الاموى
في مغازيه : ان رسول الله ﷺ بعث اريقط الى الاخنس به شريك بطاب
منه أن يجيره بمكة فقال : ان حليف قریش لا يجير على صميمها : ثم بعثه الى
سهيل بن عمرو ، ليجيره . فقال : ان بنى عامر بن لؤى لا يجير على بنى كعب
ابن لؤى . فبعثه الى المطعم بن عدى ، ليجيره ، فقال : نعم . قل له : فليأت . فذهب
اليه رسول الله ﷺ ، فبات عنده تلك الليلة . فلما أصبح خرج معه هو وبنوه
— ستة ، أو سبعة — متقلدى السيوف جميعاً ، فدخلوا وقال لرسول الله ﷺ :
طف . واحتبوا بحبال سيوفهم في المطاف . فاقبل أبو سفيان الى مطعم ، فقال :
أجير أم تابع ؟ فقال : لا بل بحر ، قال اذن لا تخفر . فجلس معه حتى قضى
رسول الله ﷺ طوافه ، فلما انصرف انصرفوا معه . وذهب أبو سفيان الى مجلسه
قال : فمكث أياماً . ثم أذن له ﷺ في الهجرة فلما هاجر رسول الله ﷺ الى
المدينة توفي مطعم بن عدى بعده بيسير . قال : ولهذا قال النبي ﷺ يوم أسرى
بدر « لو كان المطعم بن عدى حياً ثم سألتني هؤلاء النبي لوهبتهم له » اهـ . وقد كان ذلك
حين اشتد أذى قریش للنبي ﷺ بعد موت عمه أبي طالب وأم المؤمنين السيدة خديجة
رضي الله عنها . فخرج الى الطائف يعرض نفسه على ثقيف . فردوا عليه أن يجرد
فقال له زيد بن حارثة . كيف ترجع الى مكة يا رسول الله ، وقد لقينا ما لقينا .
فقال ﷺ « ان الله جاعل لنا مخرجاً » (٢) زيادة في الشامية

٣٠٤ — [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا مروان بن معاوية حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : حاصرنا تَسْتَرَ ، فنزل الهرمزان على حكم عمر رحمه الله . قال أنس : فبعث به أبو موسى معي إلى عمر . فلما قدمنا عليه سكنت الهرمزان فلم يتكلم . فقال له عمر : تكلم . فقال : أكلامُ حتى ، أم كلامُ ميت ؟ فقال : تكلم ، فلا بأس . فقال الهرمزان : إنا وإيّاكم معشر العرب ما خلق الله بيننا وبينكم كُتُبا نفقتكم ونقصيكم . فلما كان الله معكم لم تكن لنا بكم يدان . فقال عمر : ما تقول يا أنس ؟ قلت : يا أمير المؤمنين تركت خلفي شوكة شديدة وعددا كثيرا ، إن قتلته يئس القوم من الحياة . فكان أشد لشوكتهم وإن استحييت طمع القوم . فقال : يا أنس . أستعجني قاتل البراء بن مالك ، ومجزأة بن ثور ؟

[قال أبو عبيد : في الحديث مجزأة ، وهو في العربية مجزأة] ^(١) قال أنس : فلما خشيت أن يبسط عليه . قلت : ليس إلى قتله سبيل . قال : لم ؟ أعطاك ، أصبت منه ؟ قلت : ما فعلت ، ولكنك قلت : تكلم ، فلا بأس . فقال عمر : لتجئ معك بمن يشهد أو لا بد أن يعقوبتك . قال : فخرجت من عنده فاذا الزبير بن العوام قد حفظ ما حفظت . قال : فخلني سبيله . فأسلم الهرمزان . وفرض له عمر .

٣٠٥ — [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس بن مالك مثل ذلك ، أو نحوه

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في المن على الأسارى
٣٠٦ — وأما الفداء . فإن محمد بن كثير حدثنا عن زائدة عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : « لما كان يوم بدر ، واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسارى ، قال : ماذا ترون ؟ فقال عمر : يا رسول الله ، كذبوك وأخرجوك . ضرب أعناقهم

(١) زيادة من الشامية .

وقال عبدالله بن رَوَاحَةَ : يارسول الله ، أنت بواد كثير الخطب ، فأضرمه ناراً ، ثم ألقهم فيها ، فقال العباس : قطع الله رحمك . وقال أبو بكر : يارسول الله ، عتيرتك ، وعشيرتك ، وأصلك وقومك . تجاوز عنهم يستنقذهم الله بك من النار . قال : ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن قائل يقول : القول ما قال عمر . ومن قائل يقول : القول ما قال أبو بكر . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما قولكم في هذين الرجلين ؟ إن مثلهما كمثل إخوة لكم كانوا من قبلكم (قَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) وقال موسى (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ) وقال عيسى عليه السلام (إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) وقال إبراهيم عليه السلام (فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وإن الله عز وجل ليشد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ، ويلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللين . وقال غير محمد بن كثير : من اللين - وإن بكم عيلة ، فلا يفلت منهم أحدٌ إلا بفداء ، أو ضربة عنق . قال عبد الله : فقلت : إلا سهيل بن بيضاء ، وقد كنت سمعته يذكر الاسلام . قال : فجعلت أنظر إلى السماء ، متى تقع على الحجارة ؟ فقلت : أقدم القول بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال : إلا سهيل بن بيضاء ، ففرحت بذلك «

قال أبو عبيد : أما أهل المعرفة بالمغازي فانهم يقولون : إنما هو سهيل ابن بيضاء ، أخو سهيل . فأما سهيل فكان من المهاجرين ، وقد شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرًا

٣٠٧ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : وحدثنا عمر بن بونس اليمامي عن عكرمة بن عمار حدثنا أبو زُمَيْلٍ سِمَاكُ الحنفي ، أحد بني عبد الله بن الدثول ^(٢) قال :

(١) زيادة من الشامية (٢) هو سَمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ نَزِيلُ الْكُوفَةِ وَثَقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ

حدثني عبد الله بن عباس عن عمر قال : أسروا يومئذ سبعين ، وقتلوا سبعين . قال ابن عباس : فلما أسروا الأسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ماتروا في هؤلاء الأسارى ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله ، هم بنو العجم ، والعشيرة ، وأرى أن نأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، وعسى الله أن يهديهم إلى الإسلام ^(١) . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماترى يا ابن الخطاب ؟ قلت : لا ، والله ، ما أرى الذي رأى أبو بكر يا نبي الله ، ولكنى أرى أن أتمكننا منهم ، فنضرب أعناقهم ، فتمكن علينا من عقيل ، فيضرب عنقه ، وتمكنى من فلان - نسيب لعمر - فأضرب عنقه . فان هؤلاء أئمة الكفر ، وصناديده ^(٢) . قال فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قلت ، فلما كان من الغد جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر قاعدين يكيان ، فقلت : يا رسول الله ، أخبرنى : من أى شئ تبكى ^(٣) أنت وصاحبك ، فان وجدت بكاء بكيت ، وان لم أجد بكاء تبأ كيت لبكائكما . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، ولقد عرض على عذابكم أذى من هذه الشجرة - شجرة قريبة من نبي الله صلى الله عليه وسلم - وأنزل الله عز وجل (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . أَوَلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) فاحل الله الغنيمة لهم

٣٠٨ - [حدثنا أبو عبيد] ^(٤) حدثنا هشيم قال حدثنا مجالد عن الشعبي قال : كان فداء أسارى بدر أربعة آلاف إلى مادون ذلك . فمن لم يكن له شئ أمر أن يعلم صبيحان الأنصار الكتاب

٣٠٩ - [حدثنا أبو عبيد] ^(٤) حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة

(١) في الشامية « للإسلام » . (٢) في الشامية « وصناديدهم » (٣) في الشامية

« ما يبكيك » (٤) زيادة من الشامية

قال : كان فداء أسارى بدرٍ مختلفًا . وكان منهم من فداؤه أن يعلم غلمان الكتاب ، أو قال : يعلم الغلمان الكتاب

٣١٠ - [حدثنا على حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا محمد بن كثير عن زائدة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لم تحل الغنائم لأحدٍ سود الرؤس قبلكم . كانت تنزل نار فتأكلها . فلما كان يوم بدرٍ وقعوا في الغنائم قبل أن تحل لهم . فأنزل الله تبارك وتعالى (لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) »

٣١١ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير ، في قوله تعالى (لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ) قال : لأهل بدرٍ (لمسكم فيما أخذتم) قال : من الفداء (عذاب عظيم)

٣١٢ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا حجاج عن ابن جريج : في هذه الآية . قال : كان هذا قبل أن تحل الغنائم - عن عطاء الخراساني [عن ابن عباس] - ^(٢) قال ابن جريج ، ثم قال بعد ذلك (فكلوا مما غنمتم حلالًا طيبًا) عن ابن عباس .

٣١٣ - حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُخْرَجَ فِي الْأَرْضِ) قال : كان ذلك يوم بدرٍ ، والمسلمون يومئذ قليل . فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله عز وجل (فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذَا شَاءُوا قَتَلُوهُمْ وَإِنْ شَاءُوا فَادَوْهُمْ)

قال أبو عبيد : وأظنه قال : وإن شاءوا منوا عليهم ^(٣)

(١) زيادة من الشامية (٢) زيادة من العتيقة (٣) بهامش العتيقة ما نصه « ابن البادا . وإن شاءوا منوا عليهم ، بغير ظن أبي عبيد » . وانظر رقم (٣٤١) الآتي

قال أبو عبيد : فهذا ما فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسارى بدر به من المال . وقد ظهر بعد ذلك صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر ومكة ، وحنين ، وسبي بنى المصطلق ، وبلغنبر ، وفزارة ، وبعض اليمن . وفي كل ذلك أحاديث ماثورة . فلم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فدى أحداً منهم ^(١) بمال ، ولكنه كان إما أن يمن عليهم ، تطوُّلاً بلا عوض ، كفعله بأهل مكة ، وأهل خيبر . وكما فعل بسبي هوازن ، يوم أوطاس ، وإما أن يفادى بالرجال والنساء .

فأما منه على أهل مكة وخيبر فقد ذكرناه

٣١٤ — وأما أمر هوازن ، فإن عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث بن سعد . قال : حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب . قال : أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ستة آلاف من سبي هوازن من النساء ، والصبيان ، والرجال إلى هوازن ، حين أسلموا وخيرنساء كنَّ عند رجال من قريش : منهم عبد الرحمن بن عوف وصفوان بن أمية ، وقد كانا استيسرا المرأتين اللتين كانتا عندهما ، فخيرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاخترتا قومهما » قال : وزعم عروة أن مروان بن الحكم والمِسُورَ بن مخزومة أخبراه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين ، فسأله أن يرُدَّ إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : معي من ترون ، وأحب الحديث إلى أصدقائه ، فاختروا إحدى الطائفتين : إما السبي ، وإما المال . وقد كنت استأنيت بهم - قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتظرهم بضع عشرة ليلة ، حين قفل من الطائف - فلما تبسَّين

(١) في الشامية « فلم يأت عنه صلى الله عليه وسلم فداء أحد منهم » .

لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ . قالوا : فإنا نختار سَيِّئًا . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فَأَتَى^(١) عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ . ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ . فَإِنْ أَخَوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا تَابِعِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبِيَّهُمْ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبُ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . فقال الناس : قد طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عِرْفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ ، فَرَجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عِرْفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا ذَلِكَ وَأَذَنُوا « فَبِذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبِيِّ هَوَازِنِ^(٢) ٣١٥ - [حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ]^(٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَتْهُ هَوَازِنُ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُمُّ الْوَالِدَ وَنَحْنُ الْوَلَدُ - أَوْ قَالُوا : أَتُمُّ الْوَلَدَ وَنَحْنُ الْوَالِدُ - جِئْنَاكَ لِنَسْتَشْفِعَ بِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَنَسْتَشْفِعَ بِالْمُؤْمِنِينَ عَلَيْكَ . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالِنَا فَهِيَ لَكَ طَيِّبَةٌ بِذَلِكَ أَنْفُسِنَا . وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ دَرَارِينَا فَرُدَّهُ عَلَيْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا كَانَ الْعَشِيَّةَ فَقُومُوا ، فَقُولُوا مِثْلَ مَقَالَتِكُمْ . فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ قَامُوا ، فَقَالُوا مِثْلَ مَقَالَتِهِمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا مَا كَانَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فَهُوَ لَكُمْ . فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ :

(١) فِي الشَّامِيَةِ « ثَانِيًا » (٢) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابٍ : وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخَمْسَ لِمَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ غَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : زَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ - الْحَدِيثُ . وَفِيهِ « أَنْتَظِرُ آخِرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ » وَفِيهِ « فَأَتَى عَلَى اللَّهِ » وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِثْلَهُ فِي بَابِ فِدَاءِ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا وَمَطُولًا . (٣) زِيَادَةُ مِنَ الشَّامِيَةِ

أَمَّا مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ مِثْلَ ذَلِكَ . فَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ : أَمَّا مَا كَانَ لِي وَلِبَنِي سُلَيْمٍ فَلَا أَهْبُهُ ، فَقَالَتْ بَنُو سُلَيْمٍ : أَمَّا مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَمَّا مَا كَانَ لَكَ فَشَأْنُكَ بِهِ . وَقَالَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ . مِثْلَ ذَلِكَ . وَقَالَ عِيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَكَرَدَتْ أَحَدَى الْقَبِيلَتَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِمْ مِثْلَ قَوْلِ بَنِي سُلَيْمٍ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ : لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا هِيَ ؟

قال أبو عبيد : فهذا أمر هوازن

٣١٦ - فَأَمَّا بَنُو الْمُصْطَلِقِ : فَإِنَّ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ : هَلْ كَانَتِ الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، وَهُمْ غَارُثُونَ ، وَأَنَعَاهُمْ تَسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ ^(١) ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ مُجَوِرِيَّةَ بَنَاتِ الْحَرْثِ . حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ

٣١٧ - [حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ] ^(٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُجَيَّرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، فَأَصَبْنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا فِي الْعَزْلِ ^(٣)

٣١٨ - - [حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ] ^(٢) حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ

(١) بهامش العتيقة نسخة « وذرايعهم » (٢) زيادة من الشامية (٣) روى أبو داود عن ابن محيريز . قال : دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري ، فجلست إليه . فسألته عن العزل . فقال أبو سعيد : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق ، فأصبنا سبايا من سبي العرب ، فاشتبهنا النساء ، واشتدت علينا العزبة ، وأحببنا الفداء ، فأردنا أن نعزل . ثم قلنا : نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله عن ذلك ؟ فسألناه عن ذلك . فقال : ما عليكم أن لا تفعلوا . ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة » . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

عن الشعبي قال : « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم مجويزية بنت الحرث وجعل صداقها عتقها ، وعتق من سبى من قومها »

قال أبو عبيد : فهذه قصتهم

٣١٩ - فأما أمر الين وبلعنبر : فان ابن أبي عدى أخبرنا عن أشعث بن عبد الملك عن الحسن وابن سيرين - قال أحدهما : « إن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - وسماها الآخر ، فقال : إن أم سلمة - كان عليها محرر من ولده اسماعيل . فلما جاء سبى أهل الين أرادت أن تعتق منهم . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تعتقي منهم . فلما جاء سبى بلعنبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعتقي من هؤلاء . »

قال أبو عبيد : فكل هؤلاء بعد بدر . وقد من رسول الله صلى الله عليه وسلم على من من منهم بلا فدية ولا مال ، وإنما يؤخذ بالآخر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلا أنه قد فادى الرجال من المسلمين بالرجال والنساء من المشركين . وهذه سنة قائمة عنه

٣٢٠ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا الأنصارى ، وأبو النضر عن عكرمة ابن عمار قال حدثني إياس بن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر - رحمه الله - إلى بني فزارة ، وخرجت معه . فرأيت عنقاً من الناس ، فيهم الذراري ، وإذا أنا بامرأة من بني فزارة ، عليها قشع من آدم ، معها ابنتها من أحسن العرب . فجئت أسوقهم إلى أبي بكر ، فنقلني أبو بكر ابنتها . فلم أكشف لها ثوباً ، حتى قدمت المدينة ، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم [في السوق] ^(١) . فقال : يا سلمة ، هب لي المرأة ، فقلت : والله يارسول الله ، لقد أعجبتني . وما كشفت لها ثوباً . فقال : هب لي المرأة ، لله أبوك . فقلت : هي لك يارسول

الله . قال : فبعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل مكة . ففدى بها أسارى من المسلمين كانوا في أيدي المشركين» (١)

٣٢١ — [حدثنا أبو عبيد] (٢) قال : وحدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من الكفار » . قال أبو عبيد : يعني أنه أخذ أكثر مما أعطى .

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فداء الرجال والنساء .

وقد أفتى بالفداء غير واحد من العلماء :

٣٢٢ — [حدثنا أبو عبيد] (٢) قال : وحدثنا الحجاج عن المبارك بن فضالة عن الحسن : أنه كره قتل الأسير ، وقال : من عليه أوفادة .

٣٢٣ — [حدثنا أبو عبيد] (٢) قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء مثل ذلك أو نحوه .

٣٢٤ — [حدثنا أبو عبيد] (٢) حدثنا هشيم قال أخبرنا أشعث قال : سألت عطاء عن قتل الأسير ؟ فقال : من عليه أوفاده . قال : وسألت الحسن . فقال : يصنع به ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسارى بدر : يمين عليه أو يفادى به .

(١) رواه أبو داود في باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم عن أبي النضر - هاشم بن القاسم - عن عكرمة عن إياس بن سلامة عن أبيه ، قال : خرجنا مع أبي بكر ، وأمره علينا رسول الله (ص) فغزونا فزاره - الحديث ، وفيه : فرميت بسهم فوق بينهم وبين الجبل ، فقاموا فجئت بهم إلى أبي بكر . وفيه أيضا فسكت حتى إذا كان من الغد لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوق . فقال لي : يا سلامة - الحديث . قال المنذرى : وأخرجه مسلم . والتشع مثل القاف : القرو الخلق . والعنق : الجماعة (٢) زيادة من الشامية

قال أبو عبید : فكأن الحسن قد رخص ههنا في أخذ الفدية مالا .

وقدر روى عن عمر شيء يرجع تأويله الى هذا :

٣٢٥ - [حدثنا أبو عبید] ^(١) حدثنا أبو النضر عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال حدثنا عبد الله بن يزيد الباهلي عن ضبة بن محصن ^(٢) قال : شاكيتُ أبا موسى الأشعري في بعض ما يشاكي الرجل أميره . فانطلقت إلى عمر . وذلك عند حضور من وفادة أبي موسى . فقلت : يا أمير المؤمنين ، اصطفى أبو موسى من أبناء الأساورة أربعين لنفسه - في حديث طويل . ذكره - قال : فما لبثنا إلا قليلا حتى قدم أبو موسى . فقال له عمر : ما بالُ الأربعين الذين اصطفيتهم من أبناء الأساورة لنفسك ؟ قال : نعم ، اصطفيتهم وخشيت أن يخدع الجند عنهم ، وكنت أعلم بفدائهم . فاجتهدت في الفداء . ثم خمسست وقسمت . قال يقول : ضبة صادق والله . قال : فوالله ما كذبه أمير المؤمنين ولا كذبه قال أبو عبید : قوله : « فاجتهدت في الفداء ثم خمسست وقسمت » ينبئك أنه إنما اقتداهم بالمال ، لا بافتكاك المسلمين من أيديهم . وهذا رأى يترخص فيه ناس من الناس

وأما أكثر العلماء فعلى الكراهة ، لأن يُفادى المشركون بمال يؤخذ منهم ويمدوا بالرجال ، لما في ذلك من القوة لهم . ومن كرهه الأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وسفيان ، فيما يروى عنهم

آخر الجزء من الذي نسخت منه . والحمد لله رب العالمين ^(٣)

(١) ضبة بن محصن العنزي وثقه ابن حبان له عند مسلم وأبي داود والترمذي حديث واحد . وانظر قصته مفصلة مطولة في حوادث سنة ٢٣ من تاريخ ابن جرير الطبري

(٢) هذا آخر الجزء الأول من تجزئة الاصل العتيق . فقطوبها مش آخره مانصه : « السابع والعشرين » ومانصه أيضا « بلغ السماع ثالث مرة يوم الثلاثاء ثامن ذي الحجة » .

الجزء الثاني من كتاب الأموال

تصنيف أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي رحمه الله

- رواية : علي بن عبد العزيز البغوي عنه
 رواية : أبي علي حامد بن محمد الهروي عنه
 رواية : أحمد بن علي بن الحسن بن البادا عنه
 رواية : النقيب طراد الزينبي عنه
 رواية : الجهة العالمة الكاتبة شهدة بنت أبي نصر عنه
 رواية : الفقيه الامام أبي الحسن علي بن خلف بن معزوز التلمساني عنها
 سماع الفقير إلى رحمة ربه علي بن أبي بكر بن محمد التجيبي الشاطبي منه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أخبرنا الشيخ الفقيه الامام الحافظ العالم الامين الورع : أبو الحسن علي بن خلف بن معزوز التلمساني - عُرِف بالكومي - قال : أخبرتنا الشيخة الصالحة نحر النساء الكاتبة شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الايبري - قراءة عليها وأنا أسمع ، في يوم السبت ثاني شهر رمضان سنة أربع وستين وخمسائة - قيل لها : أخبركم السكامل أبي الفوارس طراد بن محمد ابن علي الزينبي - في يوم الاربعاء ثالث ذي الحجة سنة تسعين وأربعمائة ؟ فأقرت به . قال : أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن بن البادي قال : أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال : أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال : أخبرنا الامام أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي رضي الله عنه : —

باب

(الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي)

قال أبو عبيد : وقد رخص بعضهم في مُفَاداة نساء المشركين بالمال ، وكلهم يرى أن يُفَادَى الرَّجَالُ والنساءُ بعضهم ببعض .

٣٢٦ — فأما الصبيان من أولاد المشركين فإنه يُحْكى عن الأوزاعي أنه كان لا يرى أن يردوا إليهم أبداً ، بَعْدَ أن يُبَاعُوا ، أو يُقَسَّمُوا ، بِفَدَاءٍ ولا غيره . ويرى أن الصغير إذا صار في ملك المسلم فهو مسلم ، وإن كان معه أبواه جميعاً ، وهما كافران . ويقول : الملكُ أولى به من النسب

وأما أهل العراق فانهم لا يرون مُفَاداة الصغير بأساً إذا كان معه أبواه أو أحدهما ، لانهم يرون أنه على دينه إذا سُبيَ معه ، ويختلفون فيه عن مالك قال أبو عبيد : والقول عندى فيه ما قال الأوزاعي : وما بالُ أبويه يكونان أحقَّ به من سيده ، وهما ما داما مملوكين وهو مملوك فليس بينهما وبينه ولاية ولا ميراث ، وسيده أحقُّ به منهما في حياته ومماته في جميع أحكامه فكذلك الدين ، بل الدين أولى ، لأن الاسلام يعلو ولا يُعلَى

٣٢٧ — [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال حدثنا هُشَيْم أخبرنا خالد عن عكرمة

قال : أحسبُه عن ابن عباس قال : « الاسلام يعلو ولا يُعلَى »

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في أسارى المشركين .

فأما المسلمون فإنَّ ذَراريهم ونساءهم مثلُ رجالهم في الفداء ، يحق على الامام والمسلمين فكاكهم واستنقاذهم من أيدي المشركين بكل وجه ووجدوا إليه سبيلاً ، إن كان ذلك برجال أو مال ، وهو شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم على المهاجرين والأنصار

٣٢٨ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عُقَيْلٍ عن ابنِ شهاب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب بهذا الكتاب : هذا كتاب من محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم - بين المؤمنين والمسلمين ، من قرئش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم ، فحل معهم وجاهد معهم : أنهم أمة واحدة دون الناس : المهاجرون من قرئش على رباعتهم ^(٢) يتعاقلون بينهم معاقلهم الأولى ، وهم يفككون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين » ثم ذكر حديثاً طويلاً في المعاقل ^(٣)

٣٢٩ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ عن الليث عن عُقَيْلٍ عن ابنِ شهابٍ مثل ذلك بطوله . إلا أنه قال : على رباعتهم . قال أبو عبيد : وهذا عندي هو المحفوظ .

٣٣٠ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال حدثني حجاج عن ابن جريج قال : في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم « بين المسلمين والمؤمنين من قرئش وأهل يثرب ومن اتبعهم فالحق بهم ، وجاهد معهم : أن المؤمنين لا يتركون مفدوحاً منهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل - قال أبو عبيد : وفي غير حديث ابن جريج : « مفروحاً » . والمعنى ^(٤) واحد . وهو المثقل بالدين قال أبو عبيد : فالعاني ، والمفدوح قد يشترك فيه المرأة ، والرجل . وقد يدخل الصغير في معنى العاني . فاشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لهم على المسلمين جميعاً ، وكأنه مفسر في حديث يروى عن الحسين بن علي عليهما السلام .

٣٣١ - [حدثنا أبو عبيد] ^(١) حدثنا ابن أبي عدي عن سُفْيَانَ بن سعيد

(١) زيادة من الشامية (٢) في النهاية : يقال : القوم على رباعتهم ورباعتهم أي على استقامتهم . يريد أنهم على أمرهم الذي كانوا عليه . وقال في الروض الأنف (ج ٢ ص ١٧) قال أبو عبيد . يقال فلان على رباعة قومه إذا كان تقيهم ووفدهم (٣) أنظره بطوله في سيرة ابن هشام (ج ٢ ص ١٦) بهامش الروض الأنف وأنظر السيرة الحلبية (ج ٢ ص ١١٩) (٤) في الشامية « ومعناها »

عن عبدالله بن شريك عن بشير بن غالب^(١) قال سئل الحسين بن علي عليه السلام : عَلَى مَنْ فِدَاءُ الْأَسِيرِ ؟ قال : على الأرض التي يقاتل عنها . قيل : فَمَنْ يَجِبُ سَهْمُ الْمَوْلُودِ ؟ قال : إذا اسْتَهْلَ صَارَ خَا
قال أبو عبيد : فقد يكون معنى قوله : إذا اسْتَهْلَ ، يعنى أنه يستحق الفداء ويستحق العطاء ، ومن ذلك الحديث المرفوع :

٣٣٢ — [حدثنا أبو عبيد]^(٢) قال : حدثنا عمر بن عبد الرحمن الأتبار عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن أبي موسى

٣٣٣ — وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى -
أو أحدهما بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَطْعِمُوا
الْجَائِعَ ، وَعَوِّدُوا الْمَرِيضَ ، وَفَسِّكُوا الْعَانِيَ »

قال أبو عبيد : وكذلك أهل الذمة يُجَاهَدُ مِنْ دُونِهِمْ ، وَيُفْتَكُ عَنْهُمْ
فَإِذَا اسْتَفْقَدُوا رَجَعُوا إِلَى ذِمَّتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ أَحراراً . وفي ذلك أحاديث :

٣٣٤ — [حدثنا أبو عبيد]^(٢) قال حدثنا هُشَيْمٌ عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن
عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب : أنه كان في وَصِيَّتِهِ عند موته :
« أَوْصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِكَذَا وَكَذَا . وَأَوْصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ
صلى الله عليه وسلم خيراً : أَنْ يَقَاتِلَ مِنْ وَرَائِهِمْ ، وَأَنْ لَا يَكْلَفُوا
فَوْقَ طَاقَتِهِمْ »

(١) في الأصل العتيق «بشر بن أبي غالب» وفي لسان الميزان : بشر بن غالب الكوفي عن
أخيه بشير بن غالب قال : قدمت على الحسن بن علي فسألني عن بلدنا . قال الأزدي :
منكر الحديث جدا . وقال ابن حبان في الثقات . بشر بن غالب الأسدي يروى
عن الحسن بن علي - ثم ساق نسبه إلى أسد بن خزيمة . والظاهر أن هذا آخر غير الذي
ذكره النسائي ، اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة ، وقد فرق بينهما أيضا الأزدي
وذكره أبو عمرو الكشي في رجال الشيعة . وقال : عالم فاضل جليل القدر قال :
وروى عن الحسين بن علي وابنه زين العابدين (٢) زيادة من الشامية

٣٣٥- [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن سفيان بن مغيرة ^(٢) عن إبراهيم : في ناس من أهل الذمة سباهم العدو فاستنقذهم المسلمون ، قال : لا يُسْتَرَقُونَ .

٣٣٦- [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ قال : سألت الشَّعْبِيَّ عن امرأة من أهل الذمة سبأها العدو ، فصارت لرجل من المسلمين في سهمه . قال : أرى أن تُرَدَّ إلى عَهْدِهَا وَذِمَّتِهَا .
٣٣٧- [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن الْوَلِيدَ بْنَ زُفَاعَةَ كَتَبَ إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ سَبَّاهُمُ الْعَدُوُّ فَبَاعَوْهُمْ مِنْ أَهْلِ قَبْرِسَ ، ثُمَّ بَاعَهُمْ أَهْلُ قَبْرِسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَمَّا قَدَمُوا خَاصَمُوهُمْ . فَكَتَبَ هِشَامُ : أَنْ أُجْزَ يَبْعَهُمْ لِمَنْ اشْتَرَاهُمْ .

٣٣٨- وقال الليث : أرى أن يُفَدَّوْهُمْ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَيُقَرَّوْا عَلَى ذِمَّتِهِمْ

٣٣٩- [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث ابن سعد عن هشام بن سعد عن صالح بن جبير ^(٢) أن عمر بن عبد العزيز أعطى رجلاً مالا يَخْرُجُ بِهِ لِفِدَاءِ الْإِسَارَى . فقال الرجل : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : إِنْ نَسَجِدُ نَاساً فَرَّقُوا إِلَى الْعَدُوِّ طَوْعاً . أَفَنَفِّدِيهِمْ؟ قال : نعم . قال : وعبيداً فَرَّقُوا طَوْعاً وَإِمَاءاً؟ فقال : أَفَدُّوهُمْ . قال : ولم يذكر له صنف ^(٤) من الناس من جند المسلمين يومئذ إلا أمر بفدائهم

٣٤٠- [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ عن

(١) زيادة من الشامية (٢) في الأصل العتيق « عن سفيان بن مغيرة »
(٣) صالح بن جبير الصدائ الأزدي الفلسطيني أبو محمد كاتب عمر بن عبد العزيز وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : شيخ مجهول (٤) في الشامية « ولم يذكر صنفاً »

عطاء : في حُرٍّ أَسْرَهُ العدو ، فاشتراه رجلٌ من المسلمين ؟ قال : يَسْعَى له في ثمنه ، ولا يَسْتَرْقُه . قال : وكذلك أهل الذمة
قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في فِدَاءِ الْأَسَارَى

٣٤١ - وأما قتلهم : فحدثنا حجاج عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال :
أَسْرَاءُ الْمُشْرِكِينَ يَقْتُلُونَ وَلَا يَفَادُوهُمْ حَتَّى يُشَخِّنَ فِيهِمُ الْقَتْلَ ^(١) وَقَرَأَ (حَتَّى)
إِذَا ائْتَحَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ
الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا

٣٤٢ - [حدثنا أبو عبيد] ^(٢) قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : في قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ
لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشَخِّنَ فِي الْأَرْضِ) قال : كان ذلك
يوم بَدْرٍ ، والمسلمون يومئذٍ قليل . فلما كثروا واشتدَّ سلطانهم أنزل الله
تبارك وتعالى (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) فجعل الله النبيَّ صلى الله عليه وسلم
والمؤمنين في الأسارى بالخيار ، إن شاءوا قتلوههم وإن شاءوا فادوهم
قال أبو عبيد : وأظنه قال : وإن شاءوا مَنُّوا عليهم - شك أبو عبيد ^(٣) -
ولم يصيروا عبيداً

٣٤٣ - قال : وحدثنا عبد الرحمن وحجاج : كلاهما عن سفيان ، قال سمعت
السُّدِّيَّ يَقُولُ : في قوله تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)
قال : هي منسوخة . نسخها قوله : (فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)
٣٤٤ - قال : وحدثنا حجاج : عن ابن جريج قال : هي منسوخة ، قد قتل

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ يَوْمَ بَدْرٍ صَبْرًا
٣٤٥ - قال : وحدثنا مُهَشِّمٌ - أو حدثت عنه - عن أبي بشر عن سعيد بن

(١) في الشامية : قال : يقتل أسرى المشركين ولا يفادوهم حتى يشخن في الأرض

(٢) زيادة من الشامية (٣) أنظر رقم (٣١٣) الماضي

جُبَيْرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ: عُقْبَةَ ابْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَالنَّضِرَ بْنَ الْحَارِثِ، وَمُطْعِمَ بْنَ عَدِيٍّ»

قال أبو عبيد: هكذا حديث هشيم. فأما أهلُ العلمِ بالمغازي فينكرون مقتلَ مُطْعِمِ بْنِ عَدِيٍّ يَوْمَ بَدْرٍ، يقولون: مات بمكة موتاً قَبْلَ بَدْرٍ، وإنما قَتَلَ أَخُوهُ طُعَيْمَةُ بْنُ عَدِيٍّ، وَلَمْ يُقَتَّلْ صَبْرَاءٌ، قُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ. وَمِمَّا يُصَدِّقُ قَوْلَهُمُ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَجُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ - حِينَ كَلَّمَهُ فِي الْأَسَارَى -: شَيْخٌ لَوْ كَانَ أَنَا لَشَفَعْتَنَاهُ» يَعْنِي أَبَاهُ مُطْعِمَ بْنَ عَدِيٍّ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَقْتُولًا يَوْمَ بَدْرٍ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِيهِ هَذِهِ الْمَقَالَةُ؟ وَأَمَّا مَقْتَلُ عُقْبَةَ وَالنَّضِرِ فَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ

٣٤٦ - قال: حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة

عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ آيَةً. فَلَمَّا أَشَدَّ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ قِيلَ لَهُمْ: أَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالُوا: نَنْزِلُ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. فَقَالَ لَهُمْ: أَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَعْدٍ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْكُمْ: فِيهِمْ، فِيهِمْ: أَنْ تُقَتِّلَ مُقَاتِلَتَهُمْ. وَتُسَبِّى ذُرَارِيَهُمْ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ [وَحُكْمِ رَسُولِهِ]»

٣٤٧ - وحدثنا ابن أبي زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه «أَنَّ بَنِي قُرَيْظَةَ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ. فَحُكِمَ فِيهِمْ: أَنْ تُقَتِّلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَتُسَبِّى ذُرَارِيَهُمْ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ»

٣٤٨ - قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث قال: وحدثني أبو الزبير

عن جابر قال : « رُمِيَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، فَقَطَعُوا أَكْحَلَهُ ، فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّارِ . فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ ، فَتَزَفَهُ الدَّمُ ، فَحَسَمَهُ أُخْرَى ، فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ . فَلَبَّارَأَى ذَلِكَ قَالَ : اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تَقَرَّ عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ . فَاسْتَمْسَكَ عِرْقَهُ . فَمَا قَطَرَ قَطْرَةً ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَكَمِ سَعْدٍ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَكَمَ : أَنْ تَقْتُلَ رِجَالَهُمْ ، وَتَسْتَحْيِيَ نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ ، لَيْسَ مَعَهُنَّ الْمُؤْمِنُونَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ - وَكَانُوا أَرْبَعًا ثَلَاثَةً - فَلَهَا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْفَتَقَ عِرْقُهُ ، فَمَاتَ »

٣٤٩ — قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ « نَزَلُوا عَلَى حَكَمِ سَعْدٍ ، فَقَضَى بِأَنْ تَقْتُلَ رِجَالَهُمْ ، وَتَقَسِمَ ذُرَارِيَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، فَقَتَلَ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ كَذَا وَكَذَا »

٣٥٠ — قال : وَحَدَّثَنَا هَشِيمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْقُرَظِيِّ قَالَ : « عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ، فَشَكَّوْا قِيَامِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْظِرُوا ، هَلْ أَنْبَتَ ؟ فَنَظَرُوا ، فَلَمْ أَكُنْ أَنْبَتٌ ، فَجُعِلْتُ فِي الذُّرِّيَّةِ »

٣٥١ — قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ مِغْفَرٌ مِنْ حَدِيدٍ . فَقِيلَ : هَذَا ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّمًا بِاسْتِتَارِ الْكَعْبَةِ . فَقَالَ : اقْتُلُوهُ »

قال أبو عبيد : فهذا ما رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَتْلِ الْأَسَارِيِّ وَقَدْ عَمِلْتَ بِهِ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ .

٣٥٢ — قال : حَدَّثَنَا حِجَابٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ قَالَ : كُتِبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ : فِي أَسِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أُعْطِيَ بِهِ كَذَا

وكذا . فكتب : أن لا تغادوا به ، واقتلوه

٣٥٣ — قال : حدثني سعيد بن عُقَيْر قال : حدثني عُلوَان بن داود -
 مولى أبي زُرْعَة بن عمرو بن جرير - عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن
 عبد الرحمن بن عَوْف عن صالح بن كيسان ، عن حميد بن عبد الرحمن بن
 عوف عن أبيه عبد الرحمن قال : « دخلتُ على أبي بكر أعوده في مرضه الذي
 تَوَفَّى فيه ، فسلمت عليه وقلتُ : ما أرى بك بأساً ، والحمد لله ، ولا بأس
 على الدنيا . فوالله إنَّ عِلْمَنَّاكَ إِلَّا كُنْتَ صَالِحاً مُصْلِحاً . فقال : أما إني
 لا آسى على شيء إلا على ثلاثٍ فَعَلْتُهُنَّ ، وَدِدْتُ أَنِي لَمْ أَفْعَلْنَهُنَّ ، وثلاثٍ لم
 أَفْعَلْنِ وَدِدْتُ أَنِّي فَعَلْتُهُنَّ ، وثلاثٍ وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُنَّ . فَأَمَّا الَّتِي فَعَلْتُهَا وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْهَا ، فَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ
 فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا - لَخَلَّةَ ذِكْرَهَا - قال أبو عبيد : لا أريد ذكرها - وَوَدِدْتُ
 أَنِّي يَوْمَ سَقِيقَةِ بَنِي سَاعِدَةَ كُنْتُ قَدَفْتُ الْأَمْرَ فِي عُنُقِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ : عَمْرٍ ،
 وَأَبِي عُبَيْدَةَ . فكان أميراً ، وكُنْتُ وَزيراً ، وَوَدِدْتُ أَنِّي حَيْثُ كُنْتُ
 وَجَّهْتُ خَالِدًا إِلَى أَهْلِ الرَّدَّةِ أَقَمْتُ بِذِي الْقَصَّةِ ، فان ظفر المسلمون ظفروا
 وإلا كنت بصدد لقاء ، أو مدد . وأما الثلاث التي تركتها ووددت أني فعلتها
 فوددت أني يوم أُتِيتُ بِالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ أُسِيرًا كُنْتُ ضَرَبْتُ عُنُقَهُ ، فَإِنَّهُ
 يُخِيلُ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَرَى شَرًّا إِلَّا أَعَانَ عَلَيْهِ . وَوَدِدْتُ أَنِّي يَوْمَ أُتِيتُ بِالْمُجَاجَةِ لَمْ
 أَكُنْ أَخْرَقْتُهُ ، وَكُنْتُ قَتَلْتُهُ سَرِيحًا ، وَأُطْلِقْتُهُ نَجِيحًا ، وَوَدِدْتُ أَنِّي حَيْثُ
 وَجَّهْتُ خَالِدًا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ كُنْتُ وَجَّهْتُ عَمْرًا إِلَى الْعِرَاقِ ، فَأَكُونَ قَدْ
 بَسَطْتُ يَدَيَّ ، يَمِينِي وَشِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وأما الثلاث التي وددت أني كنت
 سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَوَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُهُ : فِيمَنْ هَذَا
 الْأَمْرُ ، فَلَا يَنَازَعُهُ أَهْلُهُ ؟ وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُهُ : هَلْ لِلْأَنْصَارِ مِنْ هَذَا
 الْأَمْرِ مِنْ نَصِيبٍ ؟ وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُهُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَةِ وَابْنَةِ الْأَخِ ،

فان في نفسى منها حاجة » (١)

٣٥٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عُلوّان ابن صالح عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي بكر مثله

٣٥٥ — قال حدثنا مروان بن معاوية عن حميد الطويل عن حبيب أبي يحيى (٢) عن خالد بن زيد المُرَنيّ - وكانت عينه أصيبت بالسُّوس - قال : حاصر نامديتها ، فلقينا جُهداً ، وأميرُ الجيش أبو موسى الأشعريّ . فصالحه دِهقانها على أن يفتح له المدينة ويؤمّن له مائة من أهله ، ففعل . فأخذ عهد أبي

(١) رواه ابن جرير الطبري في التاريخ (ج ٤ ص ٥٢) عن يونس بن عبد الأعلى قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا علوان عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه « أنه دخل على أبي بكر الصديق في مرضه الذي توفي فيه فأصابه مهتما . فقال له عبد الرحمن : أصبحت والحمد لله بارئاً فقال أبو بكر : أتراه فقال : نعم . قال : إني وليت أمركم خيركم في نفسى . فسلّكم ورم أنفه من ذلك ، يريد أن يكون الأمر له دونه . ورأيت الدنيا قد أقبلت ولما تقبل ، وهي مقبلة حتى تتخذوا ستور الحرير ونضائد الديباج ، وتألّوا الاضطجاع على الصوف الأذرى كما يألم أحدكم أن ينام على حشك ، والله لأن يقدم أحدكم فتضرب عنقه في غير حد خير له من أن يخوض في غمرة الدنيا ، وأنتم أول ضال بالناس غداً . فتصدونهم عن الطريق يمينا وشمالا ، ياهدو الطريق ، انما هو الفجر أو البجر . فقلت له : خفف عليك رحمك الله . فان هذا يهيبك في أمرك انما الناس في أمرك بين رجلين : إما رجل رأى ما رأى فهو معك وإما رجل خالفك فهو مشير عليك . وصاحبك كما تحب . ولانعامك أردت الا خيرا . ولم تزل صالحا مصاحبا — ثم ساقه كما هنا الى أن قال : فاما الثلاث اللاتي وددت أني تركتهن : فوددت أني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب . . الخ »

(٢) هو حبيب بن أبي ثابت السكاهلي مولا لم أبو يحيى السكوفي يروى عن كثير من الصحابة

موسى الأشعرى ومن معه . فقال أبو موسى : اعزّلهم . فجعل يعزّلهم ، وجعل أبو موسى يقول لأصحابه : إني لأرجو أن يخذعه الله عن نفسه . فعزل المائة ، وبقي عدو الله ، فأمر به أبو موسى . قال : فنأدى ، وبذل مالا كثيرا ، فأبى عليه وضرب عنقه ^(١) .

٣٥٦ — قال : حدثنا يزيد عن جرير بن حازم قال : سمعت الحسن رحمه الله يقول : بعث عبد الله بن عامر إلى ابن عمر - وهو بفارس - بأسير مؤثق ، ليقتله . فقال ابن عمر : أما وهو مصرور فلا . قال أبو عبيد : المصرور : المؤثق .

٣٥٧ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز أتى بأسير من الخزر ، فقال عمر : لأقتلنك . فقال الأسير : إذن لا ينقص من عدد الخزر شيء . فقتله عمر . قال : ولم يقتل أسيرا في خلافته غيره .

قال أبو عبيد : فهذه أحكام الأسارى : المن ، والفداء ، والقتل . وكانت هذه في العرب خاصة . لأنه لارق على رجالهم . وبذلك مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لم يسترق أحدا من ذكورهم . وكذلك حكم عمر فيهم أيضا . حتى رد سبي أهل الجاهلية وأولاد الإماء منهم أحراراً إلى عشائريهم ، على فدية يؤدونها إلى الذين أسلموا وهم في أيديهم . قال : وهذا مشهور من رأيه .

٣٥٨ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش حدثنا أبو حُصَيْن عن الشعبي قال : لما قام ^(٢) عمر قال : ليس على عربي ملك . ولسنا ينازعى من

(١) هذا الخبر رواه البلاذرى (ص ٣٧٢) من طريق أبي عبيد وفيه زيادة تصحح ما هنا . ففيه : فأمر به أبو موسى أن يقتل . قال : فنأدى رويدك اعطيك مالا كثيرا ، فأبى وضرب عنقه
(٢) في الاصل العتيق « قدم »

يد رجل شيئاً أسلم عليه ، وَلَكِنَّا نَقُوُّهُمْ مِلَّةَ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ (١) .

٣٥٩ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ لَا يَزَالُ قَدْ عَرَفَ ذَا قَرَابَتِهِ فِي بَعْضِ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ قَدْ سَبَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَدَى كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِأَرْبَعِ مِائَةِ دِرْهَمٍ ، وَفَدَى عُثْمَانُ رَجُلًا مِنْ هَذَانِ بِأَرْبَعِ مِائَةِ دِرْهَمٍ .

٣٦٠ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عون قال : أَنبَأَنَا غَضْرَةُ الْعَنْبَرِيُّ قَالَ : أَتَيْنَا عُمَرَ : فِي نِسَاءٍ أَوْ إِمَاءٍ مَبِيعِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَأَمَرَ بِأَوْلَادِهِمْ أَنْ يُقَوَّمُوا عَلَى آبَائِهِمْ ، وَأَنْ لَا يُسْتَرْقُوا .

٣٦١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : قَالَ لِي عُمَرُ - عِنْدَ مَوْتِهِ - اعْقِلْ عَنِّي ثَلَاثًا : الْإِمَارَةُ شُورَى ، وَفِي فِدَاءِ الْعَرَبِيِّ عَبْدٌ ، وَفِي ابْنِ الْأُمَةِ بَعِيرَانِ قَالَ . وَكُتِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ الثَّمَالَةَ

٣٦٢ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ فَرَضَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ فُودِيَّ مِنَ الْعَرَبِ بَسْتٌ قَلَائِصٌ ، وَكَانَ يَقْضَى بِذَلِكَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ الْوَالِيسَةُ مِنَ الْعَرَبِ : أَنْ يُفَادَى كُلُّ إِنْسَانٍ بَسْتٌ قَلَائِصٌ .
فَالْأَبُو عَبِيدُ : يَعْنِي أَوْلَادَهُمْ مِنَ الْإِمَاءِ .

(١) قَالَ فِي النَّهَايَةِ : لَيْسَ عَلَى عَرَبِيٍّ مَلَكٌ . وَلَسْنَا بِنَازِعِينَ مِنْ يَدِ رَجُلٍ شَيْئًا أَسْلَمَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّا نَقُوُّهُمْ مِلَّةَ عَلَى آبَائِهِمْ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ : الْمِلَّةُ : الدِّينَةُ . وَجَمْعُهَا . مِلَلٌ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَطْئُونَ الْإِمَاءَ وَيَلْدَنَ لَهُمْ ، فَكَانُوا يَنْسَبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ وَهُمْ عَرَبٌ ، فَرَأَى عُمَرُ أَنْ يَرُدَّهُمْ عَلَى آبَائِهِمْ فَيَعْتَقُونَ وَيَأْخُذَ مِنْ آبَائِهِمْ لَوْ أَلِيَهُمْ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ . وَقِيلَ : أَرَادَ مِنْ سَبَى مِنَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ . وَهُوَ عِنْدَ مَنْ سَبَاهُ : أَنْ يَرُدَّهُ حُرًّا إِلَى نِسْبِهِ ، وَتَكُونَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِمَنْ سَبَاهُ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ

فهذه أحكام الأسارى إذ كانت العرب تُؤَسِّرُ وتُسَبِّي . فقد انقضى ذلك ، وافتتح المسلمون بلاد العجم ، فأُسْتُرِقُوا الأسارى أيضا مع الأحكام الثلاثة . فأمرُ الناس على هذا : أن الامام يُخَيِّرُ في الأسير من الرجال . في أربعة أحكام : المن ، والفداء ، والقتل ، والرق . ومن ذلك حديث عمر : ٣٦٣ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي قال : سألت الزُّهْرِيَّ : ما كان عمر يصنع بالأسارى ؟ قال : ربَّما قتلهم ، وربما باعهم . قال أبو عبيد : فليس معنى هذا إلا على العجم ، لأن كل بلاد افتتحت في دهره إنما كانت بلاد العجم : فارس ، والروم .

ومن ذلك حديث عمرو بن العاص : —

٣٦٤ — حدثني عبد الغفار بن داود الحراني عن ابن لهيعة عن إبراهيم ابن محمد الحضرمي عن أيوب بن أبي العالبة عن أبيه . قال : سمعت عمرو ابن العاص على المنبر يقول : لقد قعدتُ مَقْعَدِي هذا ومأ لأحد من قَبِطُ مصرَ على عَهْدِي ولا عَقْد ، إن شئتُ قَتَلْتُ ، وإن شئتُ بَعْتُ ، وإن شئتُ خَسَمْتُ ، إلا أهل إنطا بلس^(١) . فان لهم عَهْدًا يُوفَى لهم به

قال أبو عبيد : فقد ذكر عمر بن الخطاب ، وعمرو بن العاص في الأسارى القتل والبيع ، وأما المن والفداء في التنزيل ، مع ما جاء فيهما من الأحاديث فهذه أحكام أربعة ، وإنما هذه في الرجال خاصة . فأما النساء والذرية فليس فيهم إلا حكم واحد ، وهو الرق لا غير . وليس المن على الأسير أن

(١) انطا بلس : اسم مدينة برقة — قاعدتها — وأصله رومي . وتقسيره المدن الخمسة . وهي مما افتتح صلاحها ، صالحهم عليها عمرو بن العاص ، وأزم أهلها من الجزية ثلاثة عشر ألف دينار وأن يبيعوا أولادهم في عطاء جزيتهم ، وأسلم أكثر من بها فصولحوها على العشر ونصف العشر في سنة احدى وعشرين . وكان في شرطهم أن لا يدخلها صاحب خراج ، بل يوجهوا بخراجهم في وقته الى مصر الى أن استولى المسلمون على البلاد التي تجاورها ، فانتقض ذلك الرسم (معجم البلدان) وانظر رقم (٣٦٩)

يُتْرَكُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ كَافِرًا ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ
ذِمِّيًّا يُؤَدِّي الْجَزْيَةَ ، كَفَعَلَ عُمَرُ بِأَهْلِ السَّوَادِ ، وَكَحَدِيثِهِ الْآخِرِ :

٣٦٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ أَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ بِأَمُوسَى ، فَأَصَابَ سَيِّئًا ، فَقَالَ عُمَرُ : خَلُّوا سَبِيلَ
كُلِّ أَكْثَرٍ وَزَّرَاعٍ .

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلْإِمَامِ الْخِيَارُ فِي الْأَسَارِيِّ مَا لَمْ يُقَرَّرْ
بِالْإِسْلَامِ ، فَإِذَا أَقْرَأُوا بِهِ زَالَتْ عَنْهُمْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ
سَبِيلٌ إِلَّا سَبِيلُ الرِّقِّ خَاصَّةً ، إِنْ كَانُوا قَدْ بَيَعُوا أَوْ قُسُمُوا
وَفِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ :

٣٦٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَلَامٍ بْنِ مَسْكِينٍ
عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَسِيرٍ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ
إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَا أَتُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
عَرَفَ الْحَقُّ لَأَهْلَهُ ، دَعَاهُ »

٣٦٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ قَالَ : إِذَا أَسْلَمَ الْأَسِيرُ حَرُمَ دَمُهُ

٣٦٨ — قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ الْمَصْرِيُّ عَنْ ابْنِ كَلْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
حَبِيبٍ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ « إِنِّي قَدْ كَتَبْتُ
إِلَيْكَ أَنْ تَدْعُوَ النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَمَنْ اسْتَجَابَ لَكَ قَبْلَ الْقِتَالِ
فَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَهُ سَهْمُهُ فِي الْإِسْلَامِ . وَمَنْ
اسْتَجَابَ لَكَ بَعْدَ الْقِتَالِ وَبَعْدَ الْهَزِيمَةِ فَمَا لَهُ فِيَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا
أَحْرَزُوهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ . فَهَذَا أَمْرِي وَكِتَابِي إِلَيْكَ » .

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : فَأَرَى عُمَرَ قَدْ جَعَلَ مَالَهُ فَيْئًا ، وَلَمْ يَجْعَلْ رَقَبَتَهُ فَيْئًا ،
وَأَطْلَقَهُ لَا إِسْلَامَهُ ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِمُ الْحَكَمُ بِبَيْعِ أَوْ قِسْمَةٍ .
فَأَمَّا إِذَا حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ ، حَتَّى يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ خُمْسُ اللَّهِ وَسَهَامُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ اسْتَحَقَّ

عليهم الرق ، فلا يسقط الاسلام عنهم حينئذ رقاً . وهذا مفسر في حديث
يروى عن مجاهد : —

٣٦٩ — قال : حدثني إسحاق بن عيسى عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي

نجيح عن مجاهد قال : أيثما مدينة افتتحت غنوة فأسلم أهلها قبل أن يقسموا
فهم أحرار ، وأموالهم في المسلمين .

قال أبو عبيد : وكان ابن عيينة يذهب في أمر أهل السواد إلى هذا ،
يقول : إنما تركوا أحراراً ، لأنهم لم يكونوا قسموا

٣٧٠ — وقد قال بعضهم : إنما هذا في العرب خاصة ، لأنهم
لا يجري عليهم رق .

٣٧١ — وفيه قول ثالث : أنهم إذا أخذوا مرة غنوة فقد لازمهم
الرق ، وإن لم يقسموا^(١) .

قال أبو عبيد : ولم أجد شيئاً من الأثر يدل على هذا القول ، وليس
القول عندى إلا ما ذهب إليه ابن عيينة : — أن الإمام مخير فيهم ،
ما لم يقسموا ، فإذا قسموا لم يكن عليهم سبيل ، إلا باستيهااب وطيب
أنفس الذين صاروا لهم ، كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل
مُحَنِين ، حين لم يرتجع من أحد منهم شيئاً من السبى إلا باستيهااب وطيب
من الأنفس ، لأنه قد كان قسمهم . ولم يفعل ذلك بأهل خيبر ، ولكنه
تركهم أحراراً ، ولم يستوهمهم من أحد ، لأنه لم يكن جرى عليهم القسم .

٣٧٢ — وبما بين قسم أهل مُحَنِين الحديث الذي ذكرناه : أن عبد الرحمن بن
عوف وصفوا بن أمية كانوا استيسروا المراتين اللتين كانتا عندهما . حتى خيرهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارنا قومهما .

٣٧٣ — وكذلك حديث أبي سعيد الخدري « لما كان يوم مُحَنِين أصبنا

كرايم العرب ، فرغبنا في الفداء ، وأردنا أن نَعزَل فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم »

قال أبو عبيد : ومنه حديث أنس ، وسَلَمَة بن الأكوَع : -

٣٧٤ — حدثنا عمر بن يونس اليمامي عن عكرمة بن عمار عن إياس ابن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكوَع قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حُنيناً ، فلما غَشَوْا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قبضةً من تراب ، فاستقبل بها وُجوههم ، ثم قال : شأنت الوجوه . فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً . فبهزمهم الله . وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائمهم بين المسلمين » (١)

٣٧٥ — قال : حدثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس بن مالك قال « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حُنين ، فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الابل ، وأعطى عُيَيْنَةَ بن حصين مائة من الابل » ثم ذكر حديثاً في طول (٢) . والحديث في أمر حُنين وخير كثير

فهذا فصل ما بين الحكيم ، وهما سُمْتَان قَامَتَان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنَّ للإمام الخيارَ في السبي ، ما لم يُقسموا ، وأن لا خيار له إذا قسموا . كفعله بأهل خير ، وفعل عمر بأهل السواد في قول من يقول : إنهم سُبُوا . وقد قال بعض الناس : إنه لم يقع عليهم سبأ ولا رِقْ .

٣٧٦ — قال : حدثنا سعيد بن سليمان عن محمد بن طلحة قال حدثنا محمد ابنُ مُسَاوِر عن شيخ من قريش ، جالسه بمكة ، عن عمر بن الخطاب « أن الرُقَيْل ورؤساً من رؤس أهل السواد أتوا عمر ، فقالوا : يا أمير المؤمنين إننا كنا قد ظَهَر علينا أهلُ فارس ، فأُضْرُوا بنا وأساءوا إلينا ، وذكروا ما اقترطوا فيهم من الشر بعد ، فلما جاء الله بكم أعجبنا بجيشكم ، وفرحنا . فلم

(١) رواه مسلم (ج ٢ ص ٦٢) الطبعة الأميرية . ومعناه عند البخاري

(٢) رواه الامام احمد في المسند (ج ٣ ص ١٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٤٦) ورواه

البخاري عن ابن مسعود ، في باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفه قلوبهم

نَهَدَكُمْ^(١) عن شيء ، ولم نقاتاكم ، حتى إذا كان بأخرة بلغنا أنكم تريدون أن تَسْتَرْقُوا. فقال له عمر : فالآن فان شئتم فالإسلام ، وإن شئتم فالجزية وإلا قاتلناكم . قال : فاختروا الجزية .

٣٧٧ — قال : حدثني سعيد بن سليمان عن شريك عن أبي إسحاق عن المهلب بن أبي صفرة^(٢) قال « حاصرنا مَنَازِرَ ، فأصابوا سَيْمًا ، فكتبوا إلى عمر ، فكتب عمر : إنَّ مَنَازِرَ قَرْيَةٍ من قَرْيِ السَّوَادِ ، فرُدُّوا إليهم ما أصبتم »

٣٧٨ — قال : حدثنا يزيد عن جعفر بن كيسان العدوي قال حدثنا شُوَيْسٌ^(٣) أبو الرَّقَّاد قال : أخذتُ الدرهمين والالفين على عهد عمر رضي الله عنه ، وسليتُ جارية من أهل مَيْسَانَ ، فوطئتها زمانا ، ثم أتانا كتاب عمر : أنْ خَلَّوْا مَافِي أَيْدِيكُمْ من سَبْيِ مَيْسَانَ ، فخلَّيتُ سبيلها فيما خُلِّيَ ، والله ما أدري على أيِّ وجهٍ خَلَّيْتُهَا ، أحاملا كانت ، أم غير حامل ؟ والله لقد خشيت أن يكون منْ صُلَّني بمَيْسَانَ رجالٌ ونساء .

قال أبو عبيد : فلم يختلف المسلمون في أرض السواد : أنها عنوة ، لأنها انتزعت من أيدي فارس ، إلا ثلاثة مواضع منها قد ذكرناها في غير هذا المكان

(١) بهامش العتيق . « نهديكم : نردكم »

(٢) هكذا الرواية عند أبي عبيد وكذلك رواها البلاذري في فتوح البلدان (ص ٣٨٥) عن سعدويه وهو سعيد بن سليمان شيخ أبي عبيد . وفي هذه الرواية نظر ، لأن فتح منازر كان في عام ١٧ والمهلب ذكر الحافظ ابن حجر وغيره أنه مات سنة ٨٢ أو ٨٣ عن ٧٦ سنة فكانه ولد سنة ٧ أو ٨ ، فكان حين فتح منازر لا يتجاوز العاشرة فيبعد أن يكون حاضرا أو محاصرا ، ولعله سقط من الاسناد من روى عنه المهلب أو يكون أراد بقوله « حاصرنا منازر » أن المسلمين حاصروها وتكون الرواية مرسله (٣) شويس — مصغرا — بن حياش — بفتح الحاء المهملة والياء التحتانية

الثقيلة — العدوي . وثقه ابن حبان

واختلفوا في رقاب أهلها ، فقال بعضهم : أخذوا عنوة ، إلا أنهم لم يُقسموا . وقال بعضهم : لم يُعرض لهم ، ولم يُستوا ، لأنهم لم يحاربوا ، ولم يمتنعوا ، فأى الوجهين كان فلا اختلاف في جزيتهم ، لأنهم وإن لم يكن وقع عليهم سبأ ، فهم أحرار في الأصل ، وإن كان قد وقع عليهم السبأ ثم منَّ عليهم الامام ولم يقسمهم ، فقد صاروا أحراراً أيضاً ، كأهل خير ، فهم أحرار في شهاداتهم ومناكحاتهم ومواريتهم ، وجميع أحكامهم . وما يثبت أنهم أحرار : أخذ الجزية عنهم ، وليس من السنة أن تكون الجزية إلا على الأحرار .

٣٧٩ — قال : حدثنا هشيم عن محمد بن قيس عن الشعبي قال : لم يكن لأهل السواد عهد ، فلما أخذت منهم الجزية صار لهم عهد . قال أبو عبيد . وكذلك قبض مصر ، قصتهم شبيهة بقصة أهل السواد ، إنما كانت الروم ظاهرة عليهم ، كظهور فارس على هؤلاء ، ولم تكن لهم منعة ولا عز . فلما أُجِّلَتْ عنهم الروم صاروا في أيدي المسلمين ، فلذلك اختلفت الروايات فيهم . فقال بعضهم : أخذوا عنوة ، وقال بعضهم : صالحت عنهم الروم المسلمين صلحا . وفي كل ذلك أحاديث : —

٣٨٠ — قال : حدثنا عبد الغفار بن داود الحراني عن عبد الله بن لهيعة عن إبراهيم بن محمد الحضرمي عن أيوب بن أبي العالية عن أبيه قال : سمعت عمرو بن العاص يقول على المنبر : لقد قعدت مقعدى هذا ، وما لأحد من قبض مصر على عهد ولا عقد ، إن شئت قتلْتُ ، وإن شئت بعْتُ ، وإن شئت خَمَسْتُ ، إلا أهل أنطاكيَّة فان لهم عهدا يُوفى لهم به .

٣٨١ — قال : حدثنا سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة عن عمرو بن يزيد بن مسروق عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال . فتحت مصر بغير عهد . — قال ابن لهيعة ، وأخبرني الصائغ بن أبي عاصم — كاتب حَيَّان ابن شريح — أنه قرأ كتاب عمر بن عبد العزيز إلى حَيَّان بن شريح . وكان

عامله على مصر - أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد

٣٨٣ - قال ابن لهيعة . وأخبرني أبو مرحوم^(١) عن عبد الملك بن جنادة عن أبيه - وكان ، زعم فيمن فتح مصر - أنهم دخلوا مصر بلا عهد ولا عقد

٣٨٤ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن بكر بن مضر عن يرضى عن زيد بن أسلم قال : لم نجد صلح مصر في كتب عمر بن الخطاب التي وجدناها عهدا لمن كان عاهد من الأعاجم

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء من العنوة في حديثهم

٣٨٥ - فأما الصلح ، فحدثنا حسان بن عبد الله عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال : سألت شيخا من القدماء : هل كان لأهل مصر عهد ؟ قال نعم . قلت : فهل كان لهم كتاب ؟ قال : نعم ، كتاب عند طلحة صاحب إخنأ (٢) ، وكتاب عند فلان ، وكتاب عند فلان . قلت : كيف كان عهدهم ؟ قال : عليهم ديناران من الجزية ورزق المسلمين . قلت : أتعلم ما كان لهم من الشروط ؟ قال : نعم ، ستة شروط : أن لا يخرجوا من ديارهم ، وأن لا تنزع نساؤهم ولا أبناءؤهم ، ولا كنوزهم ، ولا أرضوهم ، ولا يزداد عليهم قال أبو عبيد : فقد اختلفت الأخبار في أمرهم ، وأنا أقول : إن الأمرين جميعا قد كانا . وقد صدق الخبران كلاهما ، لأنها افتتحت مرتين ، فكانت

(١) عبد الرحيم بن ميمون المعاقرى مولاهم أبو مرحوم المدني

(٢) طلحة : ضبطها ياقوت في المعجم بفتح تين . وقد كانت في الأصاين بالجيم واضحة . وصححت تبعا لياقوت الذي قال (ج ١ ص ١٥٤) إخنأ ، وبعض يقول : اخنو . ووجدته في غير نسخة من فتوح مصر بالجيم ، وأخفيت في السؤال عنه بمصر فلم أجده من يعرفه إلا بالهاء - مدينة قديمة قرب الاسكندرية ذات عمل منفرد وملك مستبد . اهـ . وانظر فتوح العرب لمصر لبتلر تعريب محمد فريد أبي حديد (ص ٣٠٢) وفيه (ص ٤٢١) إن إخنأ قرية من قرى الساحل بين الاسكندرية ورشيد . ولطالما قصة في تقض العهد وجاب الروم من القسطنطينية لحرب المساميين

المرّة الأولى صلحا ، ثم اتكشت الروم عليهم ، ففتحت الثانية عنوة . وفي ذلك غير خبر يصدق هذا .

٣٨٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن الحارث ابن يزيد الحضرمي عن علي بن رباح : أن أبا بكر الصديق بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس بمصر ، فرّ على ناحية قرْن الشرقية ، فهاذهم وأعطوه فلم يزوالوا على ذلك حتى دخلها عمرو بن العاص ، فقاتلهم وانتقض ذلك الصلح .

٣٨٧ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس - الذي كان على مصر - كان صالح عمرو بن العاص على أن يقرض على القبط دينارين دينارين . فبلغ ذلك هرقل - صاحب الروم - فتسخطه أشد التسخط ، وبعث الجيوش ، فأغلقوا الاسكندرية وأذنوا عمرو بن العاص بالحرب ، فقاتلهم ، وكتب إلى عمر بن الخطاب : « أما بعد فإن الله تبارك وتعالى فتح علينا الاسكندرية عنوة قسرا ، بلا عهد ولا عقد » قال : فمصر كلها صالح في قول يزيد بن أبي حبيب غير الاسكندرية قال : وبهذا القول كان يقول الليث بن سعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب

(افتتاح الأررضين صالحا وأحكامها ، وسننها ، وهي من الفء)

(ولا تكون غنيمة)

باب

(الوفاء لأهل الصلح ، وما يجب على المسلمين من ذلك ، وما يكره)

(من الزيادة عليهم)

٣٨٨ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن رجل من ثقيف عن رجل من جهينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنكم لعليكم تقاتلون قوما فيتقونكم بأموالهم دون أنفسهم وأبنائهم ، ويصالحونكم على صلح ، فلا تأخذوا منهم فوق ذلك ، فانه لا يحل لكم »

٣٨٩ — قال : وحدثنا يزيد عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن رجل من ثقيف [^(١)] عن رجل من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال أبو عبيد : في هذا الحديث : أن السنة في أرض الصلح أن لا يزاد على وظيفتها التي صولحوا ، وإن قووا على أكثر من ذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم « فلا تأخذوا منهم فوق ذلك ، فانه لا يحل لكم » فجعله حتمًا ولم يستثن قوتهم على أكثر منه ، وهو مفسر في فتيا عمر : —

٣٩٠ — قال : حدثني يحيى بن سعيد عن سفيان عن معمر عن علي بن الحكم عن رجل عن ابراهيم « أن رجلا أتى عمر بن الخطاب فقال : إني قد أسلمت ،

فَارْفَعَ الْخِرَاجَ عَنْ أَرْضِي . قَالَ : إِنَّ أَرْضَكَ أَخَذْتَ عَنَوَةً « وَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : « إِنْ أَرْضُ كَذَا وَكَذَا تَحْتَمِلُ مِنَ الْخِرَاجِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهَا . فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيَّ أَوْلَئِكَ سَبِيلٌ ، إِنَّا صَالِحُنَا هُمْ »

قَالَ يَحْيَى : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ يُسَمَّى هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي هُوَ دُونَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ . وَكَانَ قَاضِيًا بِخِرَاسَانَ

٣٩١ — قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ يُونُسَ ابْنِ زَيْدٍ الْأَيْلِيِّ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ صَالِحِهِ مِنَ أَهْلِ الْعَهْدِ مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ ، لَا يَضَعُ عَنْهُمْ شَيْئًا ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِمْ . وَمَنْ نَزَلَ مِنْهُمْ عَلَى الْجَزْيَةِ وَلَمْ يُسَمَّ شَيْئًا نَظَرَ عُمَرُ فِي أُمُورِهِمْ ، فَإِنْ احتاجُوا خَفَّفَ عَنْهُمْ ، وَإِنْ اسْتَغْنَوْا زَادَ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ اسْتَغْنَائِهِمْ

٣٩٢ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ . مِثْلَ ذَلِكَ

٣٩٣ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ قَدِيمٌ : أَنَّ مَعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى وَرْدَانَ : أَنْ زِدْ عَلَى الْقَبْضِ قِيرَاطًا قِيرَاطًا عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ وَرْدَانُ : كَيْفَ أَزِيدُ عَلَيْهِمْ وَفِي عَهْدِهِمْ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِمْ ؟

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ فِي أَهْلِ الصُّلَحِ : أَنَّهُ لَا يَضَعُ عَنْهُمْ شَيْئًا فَلَا أَرَاهُ أَرَادَ إِلَّا مَادَامُوا مُطِيعِينَ ، وَلَوْ عَجَزُوا خَفَّفَ عَنْهُمْ بِقَدَرِ طَاعَتِهِمْ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا اشْتَرَطَ أَنْ لَا يُزَادَ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ أَنْ لَا يَنْقُصُوا ، إِذَا كَانُوا عَاجِزِينَ عَنِ الْوُضُوفَةِ .

وَأَمَّا كِتَابُ مَعَاوِيَةَ إِلَى وَرْدَانَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْقَبْضِ ، فَأَمَّا نَرَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ مِصْرَ كَانَتْ عِنْدَهُ عَنَوَةً . فَلِهَذَا اسْتَجَازَ الزِّيَادَةَ ، وَكَانَتْ عِنْدَ وَرْدَانَ مُصْلَحًا ، فَفَكَرَهُ الزِّيَادَةَ فَلِهَذَا اخْتَلَفَا .

وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا كَانَ مِنْ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي افْتِتَاحِهَا

باب

(الشروط التي اشترطت على أهل الذمة حين صولحوا وأقروا على دينهم)

٣٩٣ — قال : حدثني أبو مسهر الدمشقي ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس عن نافع عن أسلم قال : ضرب عمر الجزية على أهل الوراق أربعين [درهما] ^(١) وعلى أهل الذهاب أربعة دنانير ، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام .

٣٩٤ — قال : وحدثنا شريك عن أبي إسحق عن حارثة بن المضرب قال : جعل عمر الضيافة على أهل السواد يوما وليلة ، ولا يتعدى ما عندهم من طعام أو علف

٣٩٥ — قال : وحدثنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال : قرئ علينا كتاب عمر : « إنا جعلنا الضيافة على أهل السواد يوما وليلة ، فان حبسه مَطَرٌ أو مَرَضٌ أنفق من ماله »

٣٩٦ — قال : وحدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس ~~بن~~ عن عمر اشترط الضيافة على أهل الذمة يوما وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وإن قُتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم ^(٢) دية

٣٩٧ — قال : وحدثني أبو اليمان الحمصي عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن حكيم بن عمير قال : كتب عمر بن الخطاب : « أئتما رُفْقَةً من المهاجرين أو أئتما الليل إلى أهل قرية من المعاهدين . قَلَمُ يَوْوُوهُم فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُمْ الذمة »

٣٩٨ — قال : وحدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم قال :

(١) زيادة من الشامية . (٢) بهامش الاصل العتيق نسخة « بارضكم فعايكم » (م - ١٠ الأموال)

حدثني يزيد بن سعيد بن ذى عَصَوَان عن عبد الملك بن عُمَيْر : أَنَّ عمر بن الخطاب اشترط على أنباط الشام للمسلمين : أَنْ يَصِيبُوا مِنْ ثَمَارِهِمْ وَتَبَنِيهِمْ وَلَا يَحْمِلُوا .

٣٩٩ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن سُهيل ابن عُقَيْل ^(١) عن عبد الله بن هُبَيْرَةَ السَّبَّائِي ^(٢) قال : صالح عمرو بن العاص أهلَ أَنْطَابَلُسَ ، وهى من بلاد بَرْقَةَ بين إفريقية ومصر — على الجزية ، على أَنْ يبيعوا من أبنائهم مَا أَحَبُّوا فِي جَزَيَتِهِمْ

٤٠٠ — قال : وحدثني سعيد بن أبى مریم عن ابن لهيعة عن يزيد ابن عبد الله الحَضْرَمِى أَنَّهُ أَتَاهُ ابْنُ دِيَّاسِ حِينَ وَلِيَ أَنْطَابَلُسَ بَكْتَابَ عَهْدِهِمْ قَالَ أَبُو عَبِيد : ابْنُ دِيَّاسٍ : نَصْرَانِى مِنْ أَنْبَاطِ مِصْرَ قَبِطِى

٤٠١ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال : ليس بين أهل مصر وبين الأساودِ عَهْدٌ وَلَا مِثَاقٌ إِنَّمَا هِىَ هُذْنَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ، نَعْطِيهِمْ شَيْئاً مِنْ قَحْحٍ وَعَدَسٍ ، وَيُعْطُونَا دَقِيقاً ^(٣) وَلَا بَأْسَ أَنْ نَشْتَرِيَ دَقِيقَهُمْ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ

قال أبو عبيد : الْأَسَاوِدُ الثُّوبَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ السُّودَانِ . وَإِنَّمَا الصَّلْحُ لِلنُّوبَةِ خَاصَّةً

٤٠٢ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال : إِنَّمَا الصَّلْحُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ النُّوبَةِ عَلَى أَنْ لَا نَقَاتِلَهُمْ وَلَا يَقَاتِلُونَا ، وَأَنَّهُمْ يُعْطُونَنَا دَقِيقاً ^(٣) وَنَعْطِيهِمْ طَعَاماً . قَالَ : وَإِنْ بَاعُوا أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ لَمْ أَرِ بَأْساً عَلَى النَّاسِ أَنْ يَشْتَرَوْا مِنْهُمْ

٤٠٣ — قال الليث : وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِى لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْساً . قَالَ :

(١) بهامش الاصل العتيق نسخة «سهل بن عقيل» وهى أصوب ، كما فى الخلاصة

(٢) فى الخلاصة «السبيئى» بفتح السين المهملة وانظر رقم (٣٦٤) الماضى

(٣) فى العتيقة «دقيقاً» فى كل المواضع

ومن باع ولده من أهل الصلح من العدو فلا بأس باشتراء ذلك منهم
٤٠٤ — قال أبو عبيد : وكذلك كان رأى الأوزاعي ، قال : لا بأس به ،

لأن أحكامنا لا تجري عليهم

٤٠٥ — وأما سفيان وأهل العراق فيكفرون ذلك

قال أبو عبيد : وهو أحب [القولين] ^(١) إلى ؛ لأن المواعدة أمان ،
فكيف يُسترقون ؟

٤٠٦ — قال : وحدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم قال : حدثني صفوان بن عمرو ، وغيره : أن معاوية غزا قُبَيْرَ بن نفسه ، ونَفَرَ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيهم أبوذَرٌ ، وأبو الدرداء ، وشَدَّاد بن أوس ، والمقداد ابن الأسود ، ومن التابعين كَعْبُ الأَجبار ، وجُبَيْر بن نُسَيف . قال : فقفل منها وقد فتح الله لهم فتحاً عظيماً ، وغَنَّمهم غنائم كثيرة . ثم لم يَزَلْ المسلمون يَغْزُونهم حتى صالحهم معاوية في ولايته صلحاً دائماً ، على سبعة آلاف دينار ، وعلى النصيحة للمسلمين ، وإنذارهم مَسِيرَ عدوهم من الروم إليهم ، هذا أو نحوه .

٤٠٧ — قال : وحدثني هشام بن عمار عن اسماعيل بن عتيَّاش : أن حبيب بن مسلمة الفهريَّ صالح أهل جرَّان وبلاد أرمينية على أن عليهم إنزال الجيش من حلال طعام أهل الكتاب .

٤٠٨ — قال : وحدثنا محمد بن ربيعة عن عبد الله بن عون عن محمد ابن سيرين : أن عثمان عقد لمن وراء النهر .

باب

(ما يحل للمسلمين من مال أهل الذمة فوق ماصولحواعليه)

٤٠٩ — قال : وحدثنا أبو معاوية ، ويحيى بن سعيد ، ويزيد بن هارون كلهم عن وقاء بن إياس عن أبي ظبيان ^(١) قال : قلنا لسلمان : ما يحل لنا من ذمتنا ؟ قال : من عمالك إلى هداك ، ومن فقرك إلى غناك ، وأن تصحب الرجل منهم فترك دابته من غير أن تصرفه عن وجه يريده ، وأن تأكل من طعامه ، ويأكل من طعامك

٤١٠ — قال : وحدثنا اسحاق بن عيسى عن حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن مجند بن عبد الله قال : كنا نصيب من ثمار أهل الذمة وأعلاقهم ^(٢) ، ولا نشاركهم في نسائهم وأموالهم ، وكنا ننسحر العليج ليهدينا الطريق .

٤١١ — قال : وحدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن سعيد ابن عبدالعزيز قال : تسخر عمر أنباط أهل فلسطين في كنس بيت المقدس ، وكانت فيه مزر بلة عظيمة .

قال أبو عبيد : وإنما وجوه هذه الأشياء عندى التى كان المسلمون يأخذون أهل الذمة بها : أنها كانت شروطاً عليهم مشترطة حين صولحوها عليها مع الجزية ، فكان المسلمون يستجيزون أخذهم بها ، إذ كانوا في لهم بعهدهم وذمتهم . هكذا يحكى عن شريك ، والحسن بن صالح . وقد روى عن مالك نحوه .

٤١٢ — قال : أخبرني عنه ابن بكير أنه سئل عما ينال من أهل الذمة ؟

(١) الحصين بن جندب الجنبي - بفتح الجيم والنون - الكوفي

(٢) بهامش الاصل العتيق نسخة « الكتاب » والاعلاق : نقائس الاموال

قال : لا يُنالُ منهم شيء إلا بطيب أنفسهم . قيل له : فالضيافة التي كانت عليهم ؟ فقال : إنه كان يُخَفَّفُ عنهم لها ^(١) . وقدرُوى عن الأوزاعي نحو ذلك

٤١٣ — قال : حدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم قال : سألت الأوزاعي عن ثمار أهل الذمة ؟ فقال : كان المسلمون يصيرون من ثمارهم الشيء اليسير ، ما لم يمرَّ بهم جيشٌ فلا يَقوم ثمارهم له قال أبو عبيد : يعنى الأوزاعي أنهم إنما كانوا يصيرون ذلك اليسير مما كان اشترط عليهم وصولها عليه . فأما زيادة على ذلك فما علمنا أحداً رخص فيها في قديم الدهر ولا حديثه . وفي ذلك آثار متواترة .

٤١٤ — قال : حدثني سعيد بن أبي مریم عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم - أبي عبد الرحمن - عن أبي أمامة عن ابن عباس « أن رجلاً سأله ، فقال : إننا نتمرُّ بأهل الذمة ، فنصيب من الشعير ، أو الشيء ؟ فقال ابن عباس : لا يحلُّ لكم من ذمتكم إلا ما صالحتموهم عليه . »

٤١٥ — قال : وحدثنا عبد الرحمن عن سفيان ، عن أبي إسحاق عن صغصعة قال « سألت ابن عباس ، فقلت : إننا نسير في أرض أهل الذمة ، فنصيب منهم ؟ فقال : بغير ثمن ؟ قلت : بغير ثمن . قال : فما تقولون ؟ قلت : نقول : حلالاً لا بأس به . فقال : أتم تقولون كما قال أهل الكتاب (ليس علينا في الأميين سبيل) ، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)

٤١٦ — قال : وحدثنا أبو اسماعيل عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري ^(٢) عن ابن عباس مثل ذلك أو نحوه

٤١٧ — قال : وحدثنا الأشجعي ويعقوب القاري عن مالك بن مغول عن طلحة بن المصنف ^(٣) قال : قال خالد بن الوليد « لا تمس

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة « بها » نسخة « منها »

(٢) سعيد بن فيروز (٣) في الأصل العتيق « مصرف »

ثلاث مُخْطَى لَتَأْمُرَ عَلَى ثَلَاثَةِ نَقَرٍ ، وَلَا لَتَرَزَأَ مُعَاهِدًا إِبْرَةً فَمَا فَوْقَهَا ،
وَلَا لَتَبْغِيَ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ غَائِلَةً »

٤١٨ — قال : وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج بن أبي عثمان
عن يحيى بن أبي كثير ، قال حدثني أبو عبد الله ، مولى سعد - أو قال
أبو عبد الرحمن ، شكَّ أبو عبيد - قال : كنت مع سعد فأجسنا الليل إلى حائط -
وفي غير هذا الحديث إلى حائط رجل من أهل الذمة - فطلبنا صاحبه ، فلم
نَجِدْهُ ، فقال سعد : إِنْ شَرَكْتَ أَنْ تَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا فَلَا تَرَزَأَنَّ مِنْهُ شَيْئًا »
قال : فبقينا طاوئين ، حتى أصبحنا .

٤١٩ — قال : وحدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم حدثنا سعيد
ابن عبد العزيز ، قال : كان أبو الدرداء ينزل القرية من قرى أهل الذمة ،
فلا يزيدُ على أن يشربَ من ماءهم ، ويستظلَّ بظلهم ، وترعى دابته من
مراعيهم ، فيأمر لهم بالشئ ، أو بالافلس

٤٢٠ — قال الوليد : وحدثني عثمان بن أبي العاتكة : أن عبادة بن
الصَّامِتِ مَرَّبَقْرِيَّةً ، يقال لها : دُمُرٌ ، من قرى الغوطة ، (١) فأمر غلامه :
أن يقطع له سِوَا كَأَمِنْ صَفْصَافٍ عَلَى نَهْرِ بَرْدَى ، ففَضَى لِيَفْعَلَ ، ثُمَّ
قال له : ارجع ، فإنه إِلَّا يَكُنْ بَشْمَنَ فَانْه سَيَسِيْسُ ، فيعودُ حَطْبًا بِشْمِنَ

٤٢١ — قال الوليد : وحدثنا الأوزاعي أن أبا هريرة قال لرجل يُريدُ
الغَزْوَ « لَا تَطَأْ حَرَمًا وَلَا تَطْلُعْ شَرْفًا إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامِكَ ، وَإِيَّاكَ وَالْمِخْلَةَ
وَالْمِخْلَاتَيْنِ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، ثُمَّ تَقُولُ : أَنَا غَازٍ » قال : ثُمَّ لَقِيَ
الرجلُ ابنَ عَبَّاسٍ ، فقال له مثل ذلك

٤٢٢ — قال : وحدثنا يزيد عن وِقَاءِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ قَالَ :

(١) في المعجم : عقبة دمر : مشرفة على غوطة دمشق . وهي من جهة الشمال
في طريق بعلبك

كُنَّا مَعَ سَلْمَانَ بِجُلُودَاءَ ، أَوْهَانَدَ ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ قَدْ أَوْقَرَ ذَابْتَهُ فَأَكِهَتْهُ يَطْعِمُ مَنْ مَرَّ بِهِ ، فَسَبَّ سَلْمَانُ ، فَسَبَّ سَلْمَانُ ، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ : هَذَا سَلْمَانُ ، فَأَقْبَلَ يَعْتَذِرُ إِلَيْهِ

٤٢٣ — قال : وحدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال : كان المسلمون بالجالية ، وفيهم عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل من أهل الذمة يُخْبِرُهُ : أن الناس قد أسرعوا في عنبه ، فخرج عمر حتى لقي رجلاً من أصحابه يحمل ثرساً عليه عنب ، فقال له عمر : وأنت أيضاً ؟ فقال : يا أمير المؤمنين أصابتنا مجاعة ، فانصرف . عمر ، فأمر لصاحب الكر م بقيمة عنبه

٤٢٤ — قال : وحدثنا أبو اليمان حدثنا أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن حكيم بن عمير : أن عمر بن الخطاب تبرأ إلى أهل الذمة من معرة الجيش^(١)

(١) في النهاية : « معرة الجيش » أن ينزلوا بقوم فياً كلوا من زروعهم بغير علم . وقيل : هو قتال الجيش دون إذن الأمير . والمعرة : الأمر القبيح المكروه والأذى ، وهي مفعلة ، من العر

باب

(أهل الصلاح يُتركون على ما كانوا عليه قبل ذلك من أمورهم)

٤٢٥ — قال: حدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم، قال: حدثني ثميم بن عطيّة، قال: سمعت عبد الله بن قيس - أو ابن أبي قيس - يقول: كنت فيمن تلقى عمر بن الخطاب مع أبي عبيدة، مقدّمه من الشام، فبينما عمر يسير، إذ لقيه المقلّسون من أهل أذرعات بالسيف والريحان، فقال عمر: مه، ردّوهم وامنعوهم. فقال أبو عبيدة: يا أمير المؤمنين هذه سنة العجم أو كلمة نحوها، وإنك إن تمنّعتهم منها يروا أن في نفسك نقضاً لعهدهم. فقال عمر: دعوهم، عمر وآل عمر في طاعة أبي عبيدة.

قال أبو عبيد: المقلّسون قوم ياعبون بلعبة لهم بين أيدي الأمراء إذا قدموا عليهم، فأنكرها عمر وكرها ثم أقرّها؛ لأنها كانت متقدمة لهم قبل الصلاح. وكذلك كل ما كان من سننهم ويبيعهم وكذا أسهم وغير ذلك، فوقع الصلح عليه، فليس لأحد نقضه. وهو تأويل قول ابن عباس الذي ذكرناه: قوله «وما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يؤفّوا لهم به» قال: وفي مثل هذا أحاديث:

٤٢٦ — حدثني نعيم بن حماد عن ضمرة بن ربيعة عن رجاء بن أبي سلمة، قال: خاصم حسّان بن مالك عجم أهل دمشق إلى عمر بن عبد العزيز في كنيسة، وكان فلان - سمّي رجلاً من الأمراء - أقطعه إيّاها. فقال عمر: إن كانت من الخمس عشرة كنيسة، التي في عهدهم، فلا سبيل لك إليها.

٤٢٧ — وقال ضمرة عن علي بن أبي حملة قال: خاصمنا عجم أهل دمشق إلى عمر بن عبد العزيز في كنيسة، كان فلان قطعها لبي نصر بدمشق، فأخرجنا عمر بن عبد العزيز منها ورّدها إلى النصارى، فلما ولي يزيد بن عبد الملك

رَدَّهَا عَلَى بَنِي نَضْر ، وَأَخْرَجَ مِنْهَا النَّصَارَى

٤٢٨ — قال : وقال ضَمْرَةٌ عَنْ رَجَاءَ - مَوْلَى أَبِي سَلَمَةَ - عَنْ الْوَلِيدِ

ابن هِشَامِ الْمُعِطِيِّ قَالَ : وَلَاقَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَتَسْرِينَ - وَكَانَتْ مُصْلِحًا - فَشَكَا إِلَيْهِ أَهْلَ الذِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : أَنَّهُمْ قَدْ نَزَلُوا مَنَازِلَهُمْ ، فَكَتَبَ إِلَى : « أَنْ أَنْظُرَ مَنْ كَانَ فِي مَنَازِلِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا حِينَ صُورِلُوا فَأَخْرِجَ مَنْ كَانَ فِي مَنَازِلِهِمْ عَنْهُمْ » قَالَ : فَظَرْتُ فَإِذَا أَوْلَئِكَ قَلِيلٌ . فَسَأَلُونِي السَّكْفَ عَنْ ذَلِكَ ، فَكَفَفْتُ

قال أبو عبيد : إِنَّمَا حَكَّمَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِكُنَائِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ حَقِّهِمْ وَدِينِهِمْ مَعَ الصَّلْحِ ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَقٌّ مَادْخِلٌ فِي الصَّلْحِ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ أَوْلَى بِهِ ، مِثْلُ الَّذِي فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِمَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ . وَإِنَّمَا افْتَتَحَ الْبِلَادَ مُصْلِحًا ، ثُمَّ حَالَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ ، وَلَمْ يَرَ لَهُمْ فِيهِ حَقًّا

٤٢٩ — قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدِ

ابن أَبِي حَبِيبٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ ثَابِتٍ الْقَهْمَمِيَّ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي جَيْشٍ ، وَعُمَرُ بِالْجَالِيسَةِ ، فَقَاتَلَهُمْ ، فَأَعْطَوْهُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَا أَحَاطَ بِهِ حِصْنُهَا ، عَلَى شَيْءٍ يُؤَدُّونَهُ ، وَيَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ مَا كَانَ خَارِجًا مِنْهَا . فَقَالَ خَالِدٌ : قَدْ بَايَعْنَاكُمْ عَلَى هَذَا ، إِنْ رَضِيَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ . وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ يُخْبِرُهُ بِالَّذِي صَنَعَ اللَّهُ لَهُ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ « أَنْ قِفْ عَلَى خَالِكَ حَتَّى أَقْدِمَ عَلَيْكَ » فَوَقَفَ خَالِدٌ عَنْ قِتَالِهِمْ ، وَقَدَّمَ عُمَرَ مَكَانَهُ ^(١) فَفَتَحُوا لَهُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ عَلَى مَا بَايَعَهُمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ ثَابِتٍ . قَالَ : فَبَيْتَ الْمَقْدِسِ يُسَمَّى فَتَحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ .

٤٣٠ - قال : وحدثني هشام بن عمار عن ألهم بن عمار ^(١) العنسي قال : سمعت جدّي عبد الله بن أبي عبد الله يقول : لما ولي عمر ابن الخطاب زار أهل الشام ، فنزل الجابية ، وأرسل رجلاً من جدّيلة ^(٢) إلى بيت المقدس ، فافتحها صلحاً ، ثم جاء عمر ، ومعه كعب ، فقال : يا أبا إسحق ، أتعرف موضع الصخرة ؟ فقال : أذرع من الحائط الذي يلي وادي جهنم كذا وكذا ذراعاً ، ثم احتفروا ، فظهرت لهم ، فقال عمر لكعب : أين ترى أن نجعل المسجد - أو قال : القبلة ؟ - فقال : اجعلها خلف الصخرة ، فتجمع القبلتين : قبلة موسى عليه السلام ، وقبلة محمد صلى الله عليه وسلم . فقال : ضاهيت اليهودية يا أبا إسحاق ، خير المساجد مقدّمها . قال : فبناها في مقدّم المسجد

٤٣١ - قال : وحدثني هشام عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز قال تسخّر عمر بن الخطاب أنباط أهل فلسطين في كنس بيت المقدس ، وكانت فيه مزبلة عظيمة

قال أبو عبيد : أفلست ترى أن عمر حاز المسجد للمسلمين ، وحال بين أهل الذمة وبينه ، فهم على هذا إلى اليوم ، لا يدخلونه . وإنما كانت البلاد صلحاً ، فلم يجعل عمر المسجد داخلاً في الصلح ، لأنه ليس من حقوقهم ^(٣)

(١) وفي الأصل العتيق «عمران» . وبهامشه «العنسي» وفي خلاصة التذهيب ألهم بن مروان العنسي - بنون - أبو الحكم الدمشقي (٢) حي من طيء .
(٣) هذا آخر الجزء الأول من تجزئة النسخة الشامية . وقد اعتمدنا تجزئة الأصل العتيق . وهنا سماعات للأصل المنقولة عنه الشامية

باب

(من أسلم من أهل الصلح كيف تكون أرضه ، أرض خراج أم أرض عشر ؟)

٤٣٢ — [حدثنا أبو عبيد] ^(١) قال : حدثنا يزيد بن هارون عن ابن أبي

ذئب عن الزهري قال : « قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَزْيَةَ مِنْ
بَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ » قال الزهري : فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبِلَ إِسْلَامَهُ ، وَأَحْرَزَ
إِسْلَامُهُ نَفْسَهُ وَمَالَهُ ، إِلَّا الْأَرْضَ ، فَإِنِهَا فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ
لَمْ يُسْلِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ فِي مَنَعَةٍ

٤٣٣ — وحدثني سعيد بن عُفَيْرٍ عن يحيى بن أيوب عن يونس

ابن يزيد عن ابن شهابٍ مثل ذلك .

قال أبو عبيد : ليس يريد بقوله : « أَنَّ أَرْضَهُ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ » أَنَّهُا
تُنَزَعُ مِنْهُ إِذَا أَسْلَمَ ، وَلَسَكَنَتِ يَرِيدُ أَنَّهَا تَكُونُ أَرْضَ خَرَاجٍ عَلَى حَالِهَا ،
لأنَّهَا فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَرْضَى مِنْهُ بِالْعَشْرِ كَأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي يَمْلِكُونَهَا .
وهذا مذهب من كره شراء أرض أهل الصلح .

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز شيء يرجع إلى هذا :

٤٣٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمر بن

عبد العزيز قال : « أَيُّمَا قَوْمٍ صُودُوا عَلَى جَزْيَةٍ يُعْطُونَهَا ، فَمَنْ أَسْلَمَ
مِنْهُمْ كَانَتْ أَرْضُهُ لِبَقِيَّتِهِمْ »

قال أبو عبيد : يقول : تَكُونُ سُلُتُهُ كَسُلُتِهِمْ ، وَحُكْمُهُ فِي الْأَدَاءِ
عَنْهَا كَحُكْمِهِمْ .

وكان مالك بن أنس يقول غير هذا .

٤٣٥ — قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : « أَمَّا أَهْلُ

الصُّلْحِ فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الْعَنْوَةِ فَإِنَّ أَرْضَهُمْ
وَمَالَهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ أَهْلَ الْعَنْوَةِ قَدْ غَلَبُوا عَلَى بِلَادِهِمْ ، وَصَارَتْ فَيْئًا

للمسلمين . وأما أهل الصلح فأنهم منعوا بلادهم وأنفسهم حتى صولحوا عليها . فليس عليهم إلا ما صولحوا عليه »

قال أبو عبيد : وقد روى أشعث عن ابن سيرين شيئاً يشبه هذا :

٤٣٦ — قال : حدثنا جرير عن أشعث عن ابن سيرين قال : « من السواد ما أخذ عنة ، ومنه ما كان صلحاً ، فما كان صلحاً فهو مالهم ، وما كان عنة فهو للمسلمين »

قال أبو عبيد : فعلى تأويل مذهب ابن سيرين ومالك : أنه لا بأس بشرى أرض الصلح ، لأنه ملكهم

٤٣٧ — قال : وكذا يروى عن الحسن بن صالح : أنه كان لا يرى به بأساً ، ويكرهه شرى أرض العنة .

قال أبو عبيد : وينبغي أن يكون في هذا المذهب أيضاً : أنهم إذا أسلموا صارت أرضهم أرض عشر ، لأنها ملك أيمانهم وأما الذي يقول به أبو حنيفة فغير هذا :

٤٣٨ — أخبرني عنه محمد أنه كان يقول : من أسلم منهم ، أو اشترى أرضه مسلم من أهل الصلح ، فإن الصلح باقٍ على حاله

٤٣٩ — قال أبو عبيد : وأما الذي أختار أنا فذاك القول : أنهم إذا أسلموا كلهم رُدَّت أحكامهم إلى أحكام المسلمين ، فكانت أرضهم أرض عشر ، لأنه شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهده « أنه من أسلم فله ما للمسلمين وعليه ما عليهم ، فإن الإسلام يهدم ما كان قبله » ألا ترى أنه يُحال بينهم وبين ما كانوا عليه من شرب الخمر وغير ذلك ، إذا أسلموا . فكذلك بلادهم ، إنما يكون عليهم الخراج ما كانوا أهل ذمة . فإذا أسلموا وجب عليهم فرض الله تعالى في الزكاة ، وكانوا كسائر المسلمين

باب

(الصلح والمهادنة تكون بين المسلمين والمشرّكين إلى مدّة)

٤٤٠ — قال: حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة.
 ٤٤١ — وحدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن
 أبي الأسود عن عروة « أن المسلمين لما بايعوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على بيعة الحديبية رَغِبَتْ تلك البيعة مَنْ كانوا ارْتَهَنُوا من المشرّكين.
 ثم دَعَوْا إلى المَوَادعة والصلح. فَأَنْزَلَ الله تبارك وتعالى (وَهُوَ الَّذِي
 كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ
 وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا) قال عروة: ثم ذكر الله تبارك وتعالى القتال،
 فقال (وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَذْوَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا
 وَلَا نَصِيرًا) قال: فَهَادَتْ قُرَيْشُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وصالحته
 على سنين أربع^(١): أَنْ يَأْتِيَ مِنْ بَعْضِهِمْ بَعْضٌ، عَلَى الْأَغْلَالِ وَلَا إِسْلَاقَ^(٢). فَمَنْ قَدِمَ
 مَكَّةَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ مُجْتَمِرًا إِلَى الْيَمَنِ، أَوْ إِلَى الطَّائِفِ فَهُوَ آمِنٌ. وَمَنْ قَدِمَ
 الْمَدِينَةَ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ عَامِدًا إِلَى الشَّأْمِ، أَوْ إِلَى الْمَشْرِقِ فَهُوَ آمِنٌ. قَالَ
 « وَأَدْخَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فِي عَهْدِهِ بَنِي كَعْبٍ، وَأَدْخَلَتْ
 قُرَيْشُ فِي عَهْدِهَا حُلَفَاءَهَا بَنِي كِنَانَةَ. وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ أَتَى رسولَ الله صلى الله
 عليه وسلم مُسْلِمًا رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمِنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوه إِلَيْهِ »

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة «على سنين أربع» (٢) قال ابن الأثير في النهاية: الأغلال الخيانة، أو السرقة الخفية، والاسلاق: من سل البعير وغيره في جوف الليل إذا انزعه من بين الابل: وهي السلة — بفتح السين — وقيل هو الغارة الظاهرة. وقيل: الأغلال لبس الدروع، والاسلاق: سل السيوف

٤٤٢ — وحدثننا يزيد عن محمد بن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ
عن الْمِسْوَرِ بْنِ تَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَا : « كَانَ فِي شَرْطِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ - يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ - أَنْ تَرْجَعَ عَامُكَ هَذَا ، حَتَّى
إِذَا كَانَ عَامُ قَابِلٍ دَخَلْتَ مَكَّةَ وَمَعَكَ مِثْلُ سِلَاحِ الرََّاكِبِ ، لَا تَدْخُلُهَا
إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي الْقَرْبِ ، فَتَقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا »

٤٤٣ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنِ السَّبْرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ « اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ،
فَأَنَّى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، حَتَّى قَاضَاكُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ ، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ إِلَّا بِالسَّيْفِ فِي الْقِرَابِ . فَلَمَّا كُتِبَ الْكِتَابُ
كُتِبَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالُوا : لَا نُقِرُّ بِهَذَا ، كَوْنًا عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ ،
وَلَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ : وَأَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ لِعَلِيٍّ : امْنَحْ رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا أَحْمُوهُ
أَبَدًا ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ ، وَكَيَسَ مُيَحْسِنُ
يَكْتُمُ ، فَكَتَبَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَهْلُ مَكَّةَ ، عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ
بِسِلَاحٍ إِلَّا السَّيْفَ فِي الْقِرَابِ ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ ،
وَلَا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا . فَلَمَّا دَخَلُهَا وَمَضَى الْأَجَلُ أَتَوْا
عَلِيًّا ، فَقَالُوا : قُلْ لِمَا حَبَّكَ فَلْيَخْرُجْ عَنَّا ، فَقَدِمَ مَضَى الْأَجَلُ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

٤٤٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَعُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ
عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ « لَمَّا
خَرَجَتْ الْحَرُورِيَّةُ أَنَاهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ لِيُاجِهُهُمْ ، فَكَانَ فِيهَا احْتِجَاؤُهُ بِهِ ، أَنْ
قَالُوا : إِنَّ صَاحِبَكَ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « إِنَّ »

رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية صالح المشرّكين ، فقال لعليّ
أكتب يا عليّ : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله . فقالوا : لانعلم أنك رسول
الله ، ولونعلم أنك رسول الله مأمّنةًك - أو قال : ما قاتلناك - فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : امح يا عليّ ، اللهم إنك تعلم أني رسولك . اكتب : هذا
ما صالح عليه محمد بن عبد الله : قال ابن عباس : فرسول الله صلى الله عليه
وسلم خير من عليّ ، أخرجت من هذه ؟ قالوا : نعم « ثم ذكر حديثاً طويلاً (١) »

(١) رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ١٥٠) عن أبي زميل سماك الحنفي
حدثنا عبد الله بن عباس قال : « لما خرجت الحورية اجتمعوا في دار - وهم ستة
آلاف - أتيت عليا ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، أبرد بالظهر ، لعل آتي هؤلاء القوم
فأكلهم . قال : إني أخاف عليك . قلت . كلا . قال ابن عباس : فخرجت إليهم ،
ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن - قال أبو زميل : كان ابن عباس جميلاً
جبيراً - قال ابن عباس : فأتيتهم ، وهم مجتمعون في دارهم قائلون ، فسلمت عليهم
فقالوا . مرحبا بك يا ابن عباس ، فما هذه الحلة ؟ قال . قلت : ماتعيون عليّ ؟ لقد
رأيت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن ما يكون من الحلل ، وتلوت قل
من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) قالوا : فما جاء بك ؟
قلت : أتيتكم من عند صحابة النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار ،
لا بلغكم ما يقولون . فعليهم نزل القرآن ، وهم أعلم بالوحي منكم ، وفيهم أنزل ،
وليس فيكم منهم أحد . فقال بعضهم : لا نخاصموا قريشا ، فان الله يقول (بل هم
قوم خصمون) قال ابن عباس : وأتيت قوما لم أرقوما قط أشد اجتهاداً منهم ،
مسهمة وجوههم من السهر ، كأن أيديهم وركبهم تشني عليهم . ففضي من حضر .
فقال بعضهم : لنكلمنه ولننظرون ما يقول . قالت : أخبروني ، ماذا تقمتم علي ابن
عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره والمهاجرين والانصار ؟ قالوا : ثلاثاً .
قلت : ماهن ؟ قالوا : أما إحداهن فانه حكم الرجال في أمر الله ، وقال الله تعالى
(إن الحكم الا لله) وما للرجال وما للحكم ؟ فقلت : هذه واحدة . قالوا : وأما
الأخرى فانه قاتل ولم يسب ولم يغنم ، فلئن كان الذين قاتل كفاراً لقد حل سبيهم
وغنيمتهم ، ولئن كانوا مؤمنين ما حل قتلهم . قلت : هذه ثنتان ، فما الثالثة ؟
قالوا : إنه محافسه من أمير المؤمنين ، فهو أمير الكافرين . قلت : أعندكم سوى

قال أبو عبيد : إنما تكون المودعة بين المسلمين وأهل الشرك إذا خاف الإيما

هذا ؟ قالوا : حسبنا هذا . فقلت لهم : رأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن منة نبيه (ص) ما يرد به قولكم ، أترضون ؟ قالوا : نعم . فقلت : أما قولكم : حكم الرجال في أمر الله ، فأنا أقرأ عليكم ما قدر الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم ، في أرب ونحوها من الصيد . فقال (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرمة ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) فنشدتكم الله ، أحكم الرجال في أرب ونحوها من الصيد أفضل ، أم حكمهم في دماهم وصلاح ذات بينهم ؟ وإن تعلموا أن الله لو شاء لحكم ولم يصير ذلك إلى الرجال . وفي المرأة وزوجها قال الله عز وجل (إن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما) فجعل الله حكم الرجال سنة مأمونة . أخرجت عن هذه ؟ قالوا : نعم : قال : وأما قولكم : قاتل ولم يسب ولم يغتم ، أتسبون أمكم عائشة ، ثم تستحلون منها ما يستحل من غيرها ؟ فلئن فعلتم لقد كفرتم ، وهى أمكم . ولئن قلتم : ليست أمنا لقد كفرتم . فان الله يقول (الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم) فانتم تدورون بين ضاللتين ، أيهما صرتم إليها صرتم إلى ضلالة . فنظر بعضهم إلى بعض . قلت : أخرجت من هذه ؟ قالوا : نعم . قال : وأما قولكم : محاسنهم من أمير المؤمنين ، فأنا أتاكم بمن ترضون وأريكم ، قد سمعتم أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية كاتب سهيل بن عمرو وأبا سفيان بن حرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر المؤمنين . أكتب يا علي : هذا ما اصطلاح عليه محمد رسول الله . فقال المشركون : لا والله ما نعلم أنك رسول الله ، لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنك تعلم أني رسول الله ، أكتب يا علي ، هذا ما اصطلاح عليه محمد بن عبد الله . فو الله لرسول الله خير من علي ، وما أخرجه من النبوة حين محاسن نفسه . قال ابن عباس : فرجع من القوم ألفان وقتل سائرهم على ضلالة . هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجه . اهـ . وقد ذكر الميرد في الكامل مثل هذه المحاورة مع علي نفسه رضي الله عنه وأنه قال : ما نسيمكم ؟ ثم قال : أنتم الحورية لاجتماعكم بحروراء . والنسب إلى مثل حروراء : حروراءى . وكذلك كل ما كان في آخره ألف التأنيث الممدودة . ولكن نسب إلى البلد بمحذف الزوائد اهـ

غلبة منهم على المسلمين، ولم يَأْمَنْ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَضْعُفُوا، وَأَنْ يَكُونَ
يُرِيدُ بِذَلِكَ كَيْدًا. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ فَلَا. وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى يَقُولُ (وَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ)
وكذلك لو خاف من العدو استعلاءً على المسلمين، فاحتاج إلى أَنْ يَتَّقِيَهُمْ
بِمَالٍ يَدْرُوهُمْ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ: فَعَلَّ ذَلِكَ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ. إِنَّمَا الْإِمَامُ نَازِلٌ لِلْمُسْلِمِينَ

٤٤٤ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: كَانَتْ وَقْعَةُ الْأَحْزَابِ بَعْدَ أُحُدٍ بِسِتَيْنَ. وَذَلِكَ يَوْمَ
حَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَنْدَقَ، وَرِئِيسُ الْكُفَّارِ يَوْمَئِذٍ
أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ. فَخَاصِرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَعِّ
عَشْرَةِ لَيْلَةٍ. فَخَلَصَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ الْكَرْبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - «اللَّهُمَّ إِنِّي أُنْشِدُكَ عَهْدَكَ وَعَهْدَكَ،
اللَّهُمَّ إِنْ تَشَاءُ لَا تُعَبِّدْ» وَحَتَّى أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا
إِلَى عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ رِئِيسُ الْكُفَّارِ مِنْ غَطَفَانَ، وَهُوَ مَعَ
أَبِي سَفْيَانَ - فَعَرَضَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ ثَمَرٍ نَخْلٍ الْمَدِينَةِ،
عَلَى أَنْ يُخَذَّلَ الْأَحْزَابَ وَيَنْصَرَفَ بِمَنْ مَعَهُ مِنْ غَطَفَانَ. فَقَالَ عُيَيْنَةُ: بَلْ
أَعْطَنِي شَطْرَ ثَمَرِهَا. ثُمَّ أَفْعَلُ ذَلِكَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى
سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ - وَهُوَ سَيِّدُ الْأَوْسِ - وَإِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ - وَهُوَ سَيِّدُ
الْخَزْرَجِ - فَقَالَ: «إِنْ عُيَيْنَةُ قَدَسَ أَلْنِي نِصْفَ ثَمَرِ نَخْلِكُمْ، عَلَى أَنْ يَنْصَرَفَ بِمَنْ
مَعَهُ مِنْ غَطَفَانَ وَيُخَذَّلَ بَيْنَ الْأَحْزَابِ، وَإِنِّي أُعْطِيهِ الثَّلَاثَ، فَأَتَى إِلَّا النِّصْفَ
فَمَا تَرَيَانِ؟» قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنْتَ أَمَرْتَ بِشَيْءٍ فَافْعَلْهُ. فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَمَرْتُ بِشَيْءٍ لَمْ أَسْتَأْمرْ كَمَا فِيهِ. وَلَكِنْ هَذَا رَأْيِي»
(م - ١١ - الْأُمُوال)

أعرضه عليكم». قَالَا : فَإِنَّا لَا نَرَى أَن نُعْطِيَهُم إِلَّا السَّيْفَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَتَعَمْ »

قال أبو عبيد : وقد فعل مثل ذلك معاوية في إمارته

٤٤٥ — قال أبو عبيد : حدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن صفوان ابن عمرو ، وسعيد بن عبد العزيز : أَنَّ الرُّومَ صَالَحَتْ مُعَاوِيَةَ عَلَى أَن يُؤَدِّيَ إِلَيْهِمْ مَالًا . وَارْتَمَنَ مُعَاوِيَةُ مِنْهُمْ رَهْنًا ، فَجَعَلَهُمْ بِبِعْلَبَك . ثُمَّ إِنَّ الرُّومَ عَدَرَتْ : فَأُتِيَ مُعَاوِيَةُ وَالْمُسْلِمُونَ أَن يَسْتَحِلُّوا أَقْتَلَ مَنْ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ رُهْنِهِمْ ، وَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، وَاسْتَفْتَحُوا بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، وَقَالُوا : وَفَاءٌ بِعَدْرٍ خَيْرٌ مِنْ عَدْرٍ بَعْدَرٍ

٤٤٦ — قال : وقال الأوزاعي في مثل ذلك : لَا تُقْتَلُ الرُّهْنُ بِعَدْرِهِمْ

باب

(الصلح والمواعدة تكون بين المسلمين والمشركون إلى وقت ، ثم ينقضي)
(ذلك الوقت ، كيف ينبغي للمسلمين أن يصنعوا ؟)

٤٤٧ — حدثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن أبي الفيض عن سليم ابن عامر قال : كان بين معاوية وبين ناس من الروم عهد ، فكان يسير في بلادهم ، فأراد إذا انقضى العهد أن يُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ ، فسمع رجلاً يقول : الله أكبر ، وفاء لا عذر . فقال : مَنْ هذا ؟ قالوا : عمرو بن عَبَّسَةَ . فقال عمرو : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحِلُّ عُقْدَةٌ حَتَّى يَنْبُدَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ »

قال يزيد : لم يُرَدِّ معاوية أن يُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ تَنْقُضِيَ وَهُوَ فِي بِلَادِهِمْ فَيُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ غَارُثُونَ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ

عمرُو بن عَبَّسَةَ ، إلا أن لا يدخل^(١) بلادهم حتى يُعْلِمَهُمْ وَيُخْبِرَهُمْ أَنَّهُ يَرِيدُ عَزْوَهُمْ - هذا الكلامُ أو نحوه قال يزيدُ

قال أبو عبيد : وكذلك فعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بكل من كان بينه وبينه عهدٌ إلى مُدَّةٍ ، ثم انقضت ، وزادَهُمْ في الوقت أيضاً ، وبذلك نزل الكتابُ

٤٤٨ - حدثنا حجاجُ عن ابنِ جُرَيْجٍ عن مُجاهدٍ : في قوله تبارك وتعالى (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) قال : إلى أهلِ العهد : من خِزَاعَةٍ ومُدْلِجٍ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عَهْدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ . قال : «أقبل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من تَبُوكَ ، حينَ قرعَ منها . فأرادَ الحجَّ ، ثم قال : إِنَّهُ يَحْضُرُ الْبَيْتَ مُشْرِكُونَ يَطُوفُونَ عُرَاءَةً ، فلا أَحِبُّ أَنْ أَحُجَّ حتى لا يكونَ ذلك . فأرسلَ أبا بَكْرٍ وَعَلِيًّا ، فطافا في النَّاسِ بِنَدْيِ الْحِجَازِ بِأَمْكِنَتِهِم التي كانوا يتبايعون فيها كلَّهَا ، وبالموسم كله ، فأذنوا أصحابَ الْعَهْدِ بِأَنْ يَأْمَنُوا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَهِيَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ الْمُنْسَلِخَاتُ الْمُتَوَالِيَاتُ : عَشْرُ مَنْ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى عَشْرِ تَخْلُوفٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ الْآخِرِ . ثم لَاعَهَدَ لَهُمْ . وَأَذِنَ النَّاسَ كُلَّهُم بِالْقِتَالِ ، إلا أَنْ يُؤْمِنُوا .

٤٤٩ - قال ابن جريج : وقال عبد الله بن كثير ، قال مجاهد : كان عليُّ يقرأ ، ثم يقول : لا يَحْجُجَنَّ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ ٤٥٠ - قال ابن جريج : وزعم عطاءُ أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَسْتَفْتِي بِبَرَاءَةِ ، حتى يُخْتِمَ (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ - هذه الآية)

٤٥١ - وزعم ابن جريج أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَانَ يَقْرَأُهَا بِمَعْنَى قَالَ أَبُو عبيد : يعنى عليًّا

٤٥٢ - وحدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ عن مُجاهِدٍ (فَأِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ

الْحُرْمُ) الأربعة التي قال (فَسَيَحُجُّوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) وهي الْحُرْمُ ،
من أجل أنهم أومنوا فيها ، حتى يَسَيِّحُوا^(١)

قال أبو عبيد : يريد مجاهد : أنه لم يَعرَفْ بالأشهر الحرم التي في قوله (مِنْهَا
أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ) ولو أراد تلك المكانَ إِنْسِلَاخَهَا مع خروج الْحَرَمِ واستِهْلَالِ
صَفَرٍ ، ولكنه أراد أربعة أشهر من يوم النَّحْرِ مُسْتَأْنَفَةً إلى عَشْرِ من ربيع
الآخر ، كما قال ، وذلك تمام أربعة من يوم النَّحْرِ

قال أبو عبيد : وإِنَّمَا سَمَّاهَا حُرْمًا لِلْأَمَانِ وَالْعَهْدِ الَّذِي أَعْطَاهُمْ ، وجعل
قتالهم فِيهِمْ عَلَى نَفْسِهِ حَرَامًا

٤٥٣ — وحدثنا أبو اليماني عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي كَعْبَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ
قال : أخبرني سعيد بن المسيب « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ
مِنَ الْجِعْرَةِ^(٢) ، بعد ما فَرَغَ مِنْ غَزْوَةِ حَنْزِلٍ وَالطَّائِفِ ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، ثُمَّ قَفَلَ
إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى تِلْكَ الْحِجَّةِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبِرَاءَةِ » .
٤٥٤ — قال ابن شهاب : فأخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوفٍ

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : « بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحِجَّةِ ، فِي مُؤَذِّنِينَ بَعْثَهُمْ يَوْمَ
النَّحْرِ يُؤَذِّنُونَ بِهَا : أَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ
عُرْيَانٌ » . قال حميد بن عبد الرحمن : « ثُمَّ أُرْدِفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلِيًّا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبِرَاءَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَذَّنَ عَلَى أَهْلِ مَنَى
يَوْمَ النَّحْرِ بِبِرَاءَةِ ، وَأَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ »
٤٥٥ — قال : وحدثني ابن أبي عدي عن شُعْبَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ

عَنِ الْمُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كُنْتُ مُؤَذِّنًا عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ -
حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبِرَاءَةِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ . قَالَ : فَنَادَيْتُ
حَتَّى صَحِلَ صَوْتِي^(٣) قَالَ ، قُلْتُ : بِمَ نَادَيْتُهُمْ ؟ قَالَ : نَادَيْتُهُمْ : أَنْ لَا يَدْخُلَ

(١) يعني يذهبون حيث شاءوا ، لا يعرض لهم من المسلمين أحد بقتل ولا سلب

وهم الذين تقضوا العهد قبل المدة . (٢) صحل الصوت : نجح .

الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فاجله أربعة أشهر . فاذا مضت الأربعة الأشهر فإن الله يرى من المشركين ورسوله »
 ٤٥٦ — قال : وحدثني أبو نوح عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن زيد بن يُثَيع ^(١) قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكرٍ برامة ، ثم أتبعه علياً ، فرجع أبو بكر كثيراً . فقال : يا رسول الله ، أنزل في شيء ؟ قال : لا . ولكني أمرت أن أبلغها أنا أو رجل من أهل بيتي قال : فانطلق علي إلى أهل مكة . فقال : إني رسول رسول الله إليكم ، وقد بعثت إليكم بأربع » ثم ذكر مثل حديث أبي هريرة هذا .

باب

(أهل الصلح والعهد ينسكنون ، متى تستحل دماؤهم ؟)

٤٥٧ — قال : حدثني علي بن معبد عن أبي الملتح عن ميمون بن مهران قال : « حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ، ما بين عشرين ليلة إلى ثلاثين ليلة ، وإن أهل الحصن أخذوا الأمان على أنفسهم وعلى ذراريهم ، وعلى أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء في الحصن . قال : وكان في الحصن أهل بيت فيهم شدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفحش . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بني الحقيق - قال أبو عبيد : هكذا قال ، وإنما هم بنو أبي الحقيق - قد عرفت ^(٢) عدواتكم لله ولرسوله ، ثم لم يمنعني ذلك من أن أعطيكم ما أعطيت أصحابكم ،

(١) يشع — كزبير — وضبط في الخلاصة بالغين المعجمة . وفي القاموس بالمهمله ، وهو كوفي همداني مخضرم روى عن علي وعمر . وثقه ابن حبان . وروى له الترمذي في الجامع والنسائي في الخصائص (٢) في الشامية « عرفتم »

وقد أعطيتموني أنكم إن كنتم شئنا حدثنا ما دماؤكم . ما فعلت أنيتمكم :
فلان وفلان ؟ فقالوا : استهلكناها في حربنا . قال : فأمر أصحابه ، فأثروا
المكان الذي فيه الآنية . فاستأثروها . قال : ثم ضربت أعناقهم ^(١) »

٤٥٨ — وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن رجل من أهل المدينة
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح بني أبي الحقيق على أن لا يكتموا
كنزاً ، فكتموا فاستحل بذلك دماءهم ^(٢) »

٤٥٩ — حدثنا يزيد عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن ابن

(١) قال ابن القيم في زاد المعاد : واشترط عليهم أن لا يكتموا ولا يغيبوا
شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم . ولا عهد . فغيبوا مسكاً فيه مال وحلى لحى بن
أخطب ، كان احتمله معه إلى خيبر حين أجليت بنو النضير . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي النضير « ما فعل مسك حبي الذي جاء به من
النضير ؟ » قال : أذهبته النفقات والحروب . قال « العهد قريب والمال أكثر من
ذلك » فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الزبير ، فسه بهذاب ، وقد كان قبل
ذلك دخل خربة فقال : قد رأيت حبياً يطوف في خربة هنا ، فذهبوا فطافوا
فوجدوا المسك في الخربة . فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابني أبي الحقيق
وأحدهما زوج صفية بنت حبي

(٢) قال ابن اسحاق : وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنانة بن
الربيع وكان عنده كنز بني النضير . فسأله عنه ، فوجد أن يعرف مكانه ، فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم برجل من يهود ، فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إني رأيت
كنانة يطيف بهذه الخربة كل غداة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إن وجدناه
عندك أقتلك ؟ » قال : نعم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخربة فحفر
فأخرج منها بعض كنزهم . ثم سأله عما بقي فأبى أن يؤديه ، فأمر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم الزبير بن العوام فقال : عذبه حتى تستأصل ما عنده . فكان الزبير
يقده بزنده في صدره حتى أشرف على نفسه ، ثم دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم إلى محمد بن مسلمة فضرب عنقه بأخيه محمود بن مسلمة

كعب بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث نقرأ إلى ابن أبي الحقيق ليقتلوه فقتلوه »

٤٦٠ — وحدثننا يزيد عن هشام عن الحسن قال : « عاهد حبيبي ابن أخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يظاھر عليه أحداً ، وجعل الله عليه كفيلاً . قال : فلما كان يوم قريظة أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأبيه سلماً ^(١) . فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوفى الكفيل . ثم أمر به فضربت عنقه وعنق ابنه »

قال أبو عبيد : وإنما استحل رسول الله صلى الله عليه وسلم دماء بنى قريظة لظاھرتهم الأحزاب عليه ، وكانوا في عهد منه . فرأى ذلك نكثاً لعهدهم ، وإن كانوا لم يقتلوا من أصحابه أحداً . ونزل بذلك القرآن ، في سورة الأحزاب .

٤٦١ — حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في قوله تبارك وتعالى : (إذ جاءوكم من فوقكم) قال : عيينة بن حصن في أهل نجد (ومن أسفل منكم) قال : أبو سفيان . قال : وقوله (ورد الله الذين كفروا بغيرتهم لم ينالوا خيراً) قال : هم الأحزاب (وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب) قال : قريظة (من صيأ صيهم) قال : حصونهم وقصورهم (وقذف في قلوبهم الرعب فريقاً تقتلون وتأسرون فريقاً) قال : وهذا كله يوم الخندق

٤٦٢ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب قال « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين انصرف من الأحزاب حتى دخل على أهله ، فوضع السلاح ، فدخل عليه جبريل فقال : أوضعت السلاح ، وما زلنا في طلب القوم ؟ فاخرج ، فإن الله تبارك

وتعالى قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَأَنْزَلَ فِيهِمْ (وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً
فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِذِينَ) ثم ذكر من حَصَرَهُمْ
وَنَزَوَلَهُمْ عَلَى حُكْمٍ سَعْدٍ ، وما حكم به فيهم : من القتل والسبَاء ، ما قد ذكرناه
في غير هذا الموضع ^(١)

٤٦٣ — وحدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه
عن جده عن عائشة بنحو ذلك

قال أبو عبید : فهذا ما كان من نَكْثِ بَنِي قُرَيْظَةَ وبه استحلَّ رسولُ الله
صلى الله عليه وسلم دماءَهم . وكذلك آلُ أبي الحقيق ، رأى كتمانهم إيَّاه
ما شرطوا له أن لا يكتُموه : نَكْثًا . وقد حكم بمثل ذلك عمرو بن العاص بمصر :

٤٦٤ — حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن الحسن
ابن ثوبان ^(٢) عن هشام بن أبي رُقَيْصَةَ - وكان ممن افتتح مصر - قال :
افتتحها عمرو بن العاص فقال : من كان عنده مالٌ فليأتنا به . قال : فَأَتَانِي
بِمالٍ كثير ، وَبَعَثَ إِلَى عَظِيمِ أَهْلِ الصَّعِيدِ ، فقال : المال . فقال : ما عندي مال .
قال : فسجنه . قال : وكان عمرو يسألُ من يدخل عليه : هل تسمعونه يذكرون
أحدًا ؟ قالوا : نعم ، راهبٌ بالظُور . فبعثَ عمرو ، فَأَتَى بِخَاتَمِهِ ، فكتب
كتابًا على لسانه بالرُّومِيَّةِ ، وختم عليه ، ثم بعث به مع رسول من قبله إلى
الراهب ، قال : فَأَتَى بِقِلَّةٍ مِنْ نُحَاسٍ مَحْتَمَةٍ بِرصاص . فاذا فيها كتابٌ ،
وإذا فيه : يَا بَنِيَّ إِنْ أَرَدْتُمْ مَالَكُمْ فَأَحْفَرُوا تَحْتَ الْفِسْقِيَّةِ ، فبعث عمرو
الأمناء إلى الْفِسْقِيَّةِ ، فحَفَرُوا ، فاستخرجوا خمسين إِرْدَبًا دنانير . قال :
فَضْرَبَ عَنْقَ النَّبْطِيِّ ، وصلبه .

(١) انظر رقم (٣٤٦-٣٥٠) (٢) هو الهوزني المصري . ذكره ابن حبان في

قال أبو عبيد : الفِسْقِيَّةُ في أَعْتَمِهِمْ : هي بالرومية السُّقَايَةُ

قال أبو عبيد : وجه هذا الحديث : أن عمرًا كان صالحهم على أن لا يكتُموا أموالهم ، كحديث النبي صلى الله عليه وسلم في بني أبي الحُقَيْقِ ، وإِنَّمَا يكون التقدم على محاربة أهل العهد واستحلال دِمَائِهِمْ إِذَا صَحَّ نَكْثُهُمْ ، كما صح للنبي صلى الله عليه وسلم من كتمان الكَمَزِ بظهوره عليه ، وكظهور عمرو بن العاص على الكَمَزِ أيضاً . وكما وضع أمرُ بني قُرَيْظَةَ ومُؤَالَاتِهِمُ الأحزاب عليه صلى الله عليه وسلم . فأما بِالظَّنَّةِ والشُّبْهَةِ فلا يجوز ذلك . وما يثبت به حديثٌ يُروى عن عمر :

٤٦٥ — قال : حدثنا يزيد بن هارون عن هشام بن حَسَّان عن ابن سيرين « أنَّ عمرَ بن الخطاب استعمل مُعَمَّرَ بن سَعِيدٍ ، أو سعد ، على طائِفَةٍ من الشام ، فَقَدِمَ عليه قَدَمَةٌ . فقال : يا أمير المؤمنين ، إن بيننا وبين الرُّومِ مدينةً ، يقال لها : عَرَبُ السُّوسِ ، وإنهم لا يُخْفُونَ على عدوِّنا من عوراتنا شيئاً ، ولا يظهروننا على عوراتهم . فقال له عمر : فإذا قدمت تخيِّرهم بين أن تُعطِيهم مكان كلِّ شاةٍ شاتين ، ومكان كلِّ بعيرٍ بعيرين ، ومكان كلِّ شيءٍ شيئين . فإن رضوا بذلك فأعطهم ، وخرَّبها . فإن أبوا فانبِذْ إليهم وأجلِّهم سنةً ، ثم خرَّبها . فقال : أكتب لي عهداً بذلك ، فكتب له عهداً . فلما قَدِمَ مُعَمَّرٌ عليهم عَرَضَ عليهم ذلك ، فأبوا فأجلَّهم سنةً ثم أخربها

قال أبو عبيد : وهذه مدينة بالثغر من ناحية الحَدَثِ ^(١) يقال لها : عَرَبُ سُسُوسٍ ^(٢) ، وهي معروفة هناك ، وقد كان لهم عَهْدٌ ، فصاروا إلى هذا

(١) الحدث : قلعة حصينة بين ملطية وسميساط ومرعش من الثغور .

ويقال لها : الحراء لأن تربتها جميعاً حراء

(٢) عربسوس — بفتح العين وسكون الراء المهملتين — بلد من نواحي

الثغر قرب المصيصة

وإنما نرى عمر عرض عليهم ما عرض من الجلاء ، وأن يعطوا الضعف من أموالهم ، لأنه لم يتحقق ذلك عنده من أمرهم ، وإن النسكت كان من طوائف منهم دون إجماعهم ، ولو أطبقت جماعتهم عليه ما أعطاهم من ذلك شيئاً إلا القتال والمجاربة . وقد كان نحو من هذا قريباً الآن في دهر الأوزاعي بموضع بالشأم ، يقال له : جبل اللبنان ^(١) ، وكان به ناس من أهل العهد ، فأحدثوا حدثاً ، وعلى الشام يومئذ صالح بن علي ^(٢) ، فحاربهم وأجلاهم فكتب إليه الأوزاعي ، فيما ذكر لنا محمد بن كثير عنه برسالة طويلة ، فيها ٤٦٦ — « قد كان من إجلاء أهل الذمة من أهل جبل لبنان ، مما لم يكن مما لا عليه خروج من خرج منهم ، ولم تطبق عليه جماعتهم ، فقتل منهم طائفة ، ورجع بقيتهم إلى قراهم ، فكيف تؤخذ عامة بعمل خاصة ؟ فيخرجون من ديارهم وأموالهم ؟ وقد بلغنا أن من حكمهم الله جل وعز : أنه لا يأخذ العامة بعمل الخاصة ، ولكن يأخذ الخاصة بعمل العامة . ثم يبعثهم على أعمالهم ^(٣) فأحق ما اقتدي به ووفى عليه حكم الله تبارك وتعالى . وأحق الوصايا بأن تحفظ وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله : « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » ^(٤) ومن كانت له حرمة في دمه

(١) بهامش الأصل العتيق « جبل لبنان »

(٢) صالح بن علي بن عبد الله بن عباس من قراد الدولة العباسية

(٣) في الأصل العتيق « أموالهم » وهو خطأ ، لأن الأوزاعي رحمه الله يشير إلى ما روى ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت « يا رسول الله ، إن الله إذا أنزل سطوته بأهل الأرض وفيهم الصالحون فيهلكون بهلاكهم ؟ فقال : يا عائشة ، إن الله إذا أنزل سطوته بأهل تقمته وفيهم الصالحون ، فيصирون معهم ، ثم يبعثون على نياتهم »

(٤) رواه أبو داود عن صفوان بن سليم عن عبدة عن أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من

فله في ماله والعدل عليه مثلها . فإنهم ليسوا بعبيد فتكونوا من تحويلهم من بلد إلى بلد في سعة ، ولكنهم أحرار أهل ذمة ، يُرجمُ مُحْصَنُهُمْ على الفاحشة ، ويخاص نساؤهم نساءنا من تزوجن منا القسم ، والطلاق ، والعدة سواء . ثم ذكر رسالة طويلة

٤٦٧ — قال أبو عبيد : ثم كان بعد ذلك حدث من أهل قبرس ، وهي جزيرة في البحر ، بين أهل الإسلام والروم . قد كان معاوية صالحهم وعاهدهم على خراج يؤدونه إلى المسلمين ، وهم مع هذا يؤدون إلى الروم خراجاً أيضاً . فهم ذمة للفريقين كليهما ، فلم يزلوا على ذلك حتى إذا كان زمان عبد الملك بن صالح ^(١) على الثغور ، فكان منهم حدث أيضاً ، أو من بعضهم ، رأى عبد الملك أن ذلك نكث لعهدهم . والفقهاء يومئذ متوافرون . فكتب إلى عدة منهم يشاورهم في محاربتهم ، فكان ممن كتب إليه : الليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وموسى بن أعين ، وإسماعيل ابن عياش ، ويحيى بن حمزة ، وأبو اسحاق الفزاري ، ومخلد بن حسين . فكلهم أجابه على كتابه .

قال أبو عبيد : فوجدت رسائلهم إليه قد استخرجت من ديوانه ، فاختصرت منها المعنى الذي أرادوه وقصدوا له . وقد اختلفوا عليه في الرأي ، إلا أن من أمره بالكف عنهم والوفاء لهم ، وإن غدر بعضهم ، أكثر من أشار بالحاربة . فكان مما كتب إليه الليث بن سعد :

٤٦٨ — « إن أهل قبرس لم نزل نتهمهم بالغش لأهل الإسلام ، والمناصحة لأهل الروم . وقد قال الله تعالى (وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ

ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة » قال المنذرى : والأبناء مجهولون

(١) من أكابر قواد الرشيد والأمين توفي سنة ١٩٦

فَأَنْبَدَ إِلَيْهِمْ عَلَى سِوَاءٍ) ولم يقل تبارك وتعالى : لَا تَنْبَدُ إِلَيْهِمْ حَتَّى تَسْتَبِينَ خِيَانَتَهُمْ ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَنْبَدَ إِلَيْهِمْ ، نَهْمُ يُنْظَرُ وَاسْتَبَدَّ بِأَمْرٍ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْهُمْ لِلْحَاقِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ ذِمَّةُ يُودَى الْخَرَاجَ فَعَلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَحِيَ إِلَى الرُّومِ فَعَلَ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ قُبْرُسَ عَلَى الْحَرْبِ أَقَامَ ، فَيَقَاتِلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ كَمَا يَقَاتِلُونَ عَدُوَّهُمْ . فَإِنَّ فِي إِنْظَارِ سَنَةِ قَطْعِ الْحُجَّتِمْ وَوَفَاةِ بَعْضِهِمْ وَكَانَ فِيهَا كُتِبَ إِلَيْهِ سَفْيَانُ بْنُ عَمِيْنَةَ :

٤٦٩ — « إِنَّا لَا نَعْلَمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاهِدَ قَوْمًا فَتَقَضُّوا الْعَهْدَ إِلَّا اسْتَحَلَّ قَتْلَهُمْ ، غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ . فَإِنَّهُ مَنْ عَلَيْهِمْ . وَإِنَّمَا كَانَ نَقَضَهُمُ الَّذِي اسْتَحَلَّ بِهِ غَزْوَهُمْ : أَنْ قَاتَلْتَ حُلَفَاؤَهُمْ - مِنْ بَنِي بَكْرٍ - حُلَفَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْ خَزَاعَةَ ، فَانْصَرَّ أَهْلُ مَكَّةَ بَنِي بَكْرٍ عَلَى حُلَفَائِهِ ، فَاسْتَحَلَّ بِذَلِكَ غَزْوَهُمْ ، وَنَزَلَتْ فِي الَّذِينَ نَقَضُوا (أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَوُكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، أَتَخْشَوْنَهُمْ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ) وَنَزَلَتْ فِيهِمْ أَيْضاً (إِنْ شَرَّ الدَّوَابُّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ . فَإِذَا تَقَفَّعْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْتُمُ النَّاسَ مِنَ حُلَفَائِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَدْرِكُونَ) . وَكَانَ فِيهَا أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِ نَجْرَانَ فِي صَلَاحِهِ « إِنْ مِنْ أَكَلٍ مِنْهُمْ رَبًّا مِنْ ذِي قَبْلِ قَدِيمٍ مِنْهُ بَرِيَّةٌ » وَالَّذِي أَتَى إِلَيْنَا مِنَ الْعِلْمِ : أَنَّ مَنْ نَقَضَ شَيْئًا مِمَّا عَاهَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَجْمَعَ الْقَوْمُ عَلَى نَقْضِهِ ، فَلَا ذِمَّةَ لَهُمْ » وَكَانَ فِيهَا كُتِبَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ بْنُ أَسَدٍ :

٤٧٠ — « إِنْ أَمَانَ أَهْلُ قُبْرُسَ كَانَ قَدِيمًا مَتَظَاهِرًا مِنَ الْوَلَاةِ لَهُمْ ، يَرَوْنَ

أَنَّ أَمَانَهُمْ وَإِقْرَارَهُمْ عَلَى حَالِهِمْ ذَلِكَ وَصَعَارَتُهُمْ، وَقُوَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ .
لَمَّا يَأْخُذُونَ مِنْ جَزَائِهِمْ وَيَصِيبُونَ بِهِمْ مِنَ الْفُرْصَةِ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، وَلَمْ أَجِدْ
أَحَدًا مِنَ الْوَلَاةِ نَقَضَ صُلُوحَهُمْ ، وَلَا أُخْرَجُهُمْ مِنْ مَكَانِهِمْ . وَأَنَا أَرَى أَنَّ
لَا تَعَجَّلَ بِنَقْضِ عَهْدِهِمْ وَمُنَابَذَتِهِمْ حَتَّى يُعْذَرَ إِلَيْهِمْ ، وَتُؤْخَذَ الْحِجَّةُ عَلَيْهِمْ .
فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ (فَاتَّبِعُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ) فَإِنْ لَمْ
يَسْتَقِيمُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَيَتْرَكُوا غِشَّهُمْ وَرَأَيْتَ أَنَّ الْعَذْرَ يَأْتِي مِنْ قَبْلِهِمْ ، أَوْ قَعَتْ
بِهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ . وَكَانَ بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ ، فَكَانَ أَقْوَى لَكَ عَلَيْهِمْ ، وَأَقْرَبَ
مِنَ النَّصْرِ لَكَ وَإِلْزَمَى لَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وكان فيما كتب إليه موسى بن أعين :

٤٧١ — « إِنَّهُ قَدْ كَانَ يَكُونُ مِثْلُ هَذَا فِيهَا خِلَا ، فَيَنْظُرُ فِيهِ الْوَلَاةُ ،
وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ مَضَى نَقَضَ عَهْدَ أَهْلِ قُبْرُسَ ، وَلَا غَيْرَهَا . وَلَعَلَّ جَمَاعَتَهُمْ لَمْ
تَمْلِكْ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خَاصَّتِهِمْ ، وَإِنِّي أَرَى الْوَفَاءَ لَهُمْ وَإِتِمَامَ تِلْكَ
الشُّرُوطِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ الَّذِي كَانَ . قَالَ مُوسَى : وَقَدْ سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ
يَقُولُ - فِي قَوْمٍ صَالِحُوا الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَخْبَرُوا الْمُشْرِكِينَ بِعَوْرَتِهِمْ وَدَلُّوهُمْ
عَلَيْهَا - قَالَ : إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ ، وَخَرَجَ مِنْ
ذِمَّتِهِ . فَإِنْ شَاءَ الْوَالِي قَتْلَهُ وَصَلْبَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُصَالِحًا لَمْ يَدْخُلْ فِي ذِمَّةٍ نَبَذَ
إِلَيْهِمُ الْوَالِي عَلَى سِوَاهِ (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ)

وكان فيما كتب إليه إسماعيل بن عيسى :

٤٧٢ — « إِنْ أَهْلَ قُبْرُسَ أَذِلَّاءُ مُقَهَّوْرُونَ ، تَغْلِبُهُمُ الرُّومُ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، فَقَدْ يَحِقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَمْنَعَهُمْ وَنَحْمِيَهُمْ ، وَقَدْ كَتَبَ حَبِيبُ
ابْنِ مَسْلَمَةَ فِي عَهْدِهِ وَأَمَانِهِ لِأَهْلِ إِرْمِينِيَّةَ : إِنَّهُ إِنْ عَرَضَ لِلْمُسْلِمِينَ
شُغْلٌ عَنْكُمْ وَقَهْرٌ كُمْ عَدُوِّكُمْ فَإِنَّكُمْ غَيْرُ مَا خُذْتُمْ . وَلَا نَاقِضٌ ذَلِكَ

عهدكم ، بعد أن تقو للمسلمين ^(١) ، وإني أرى أن يُقرّوا على عهدهم
 وذمتهم ، فإن الوليد بن يزيد قد كان أجلاهم إلى الشّام ، فاستفّظ ذلك
 واستعظمه فقهاء المسلمين ، فلما ولي يزيد بن الوليد ردّهم إلى قبرس ،
 فاستحسن المسلمون ذلك ورأوه عدلاً .
 وكان فيما كتب إليه يحيى بن حمزة :

٤٧٣ — « إن أمر قبرس كأمر عرسوس ، فإن فيها قدوة حسنة وسنة
 متبعة . فإن صارت قبرس لعدو المسلمين إلى ما صارت إليه عرسوس ، فإن
 ترّكها على حالها والصبر على ما كان فيها ، لما في ذلك للمسلمين من جزيتها وما
 يحتاجون إليه ما فيها : أفضل . وإنما كان أمّاها وترّكها ذلك . وليس من أهل
 عهد بمنزلة من ألتهم فيما بين المسلمين وبين عدوهم إلا ومثل ذلك يتقى منهم قديما
 وحديثا . وكل أهل عهد لم يُقاتل المسلمون من ورثتهم وتمض أحكامهم
 فيهم ، فليسوا بذمة ، ولكنهم أهل فدية ، يكف عنهم ما كفوا ، ويؤتى لهم
 بعهدهم ما وفوا ، ويُقبل منهم عفوهم ما أدّوا ، ولا ينبغي أن يكون ذلك
 من المسلمين إليهم إلا من بعد تقيّة يتقوّنها منهم أو ضعف عن محاربتهم ، أو
 شغل عنهم بغيرهم ، وقد روى عن معاذ بن جبل : « أنه كره أن يصالح
 أحدا من العدو على شيء معلوم ، إلا أن يكون المسلمون مضطرين إلى
 صلحهم ، لأنه لا يدري ، تعلمهم يكونون أغنياء أعزّاء في صلحهم ، ليست
 عليهم ذلة ولا صغار »

وكان فيما كتب إليه أبو إسحاق ، ومخلد بن حسين :

٤٧٤ — « إنّا لم تر شيئا أشبهه بأمر قبرس من أمر عرسوس ،
 وما حكم فيها عمر بن الخطاب . ثم ذكر مثل الحديث الذي ذكرناه فيها .
 وقد كان الأوزاعي يحدث أن المسلمين فتحوا قبرس ، فتركوا على حالهم ،

وصالحوهم على أربعة عشر ألف دينار ، سبعة آلاف للمسلمين ، وسبعة آلاف للروم ، على أن لا يكتموا المسلمين أمرَ عدوهم ، ولا يكتموا الروم أمرَ المسلمين . فكان الأوزاعي يقول : ما وقي لنا أهل قبرس قط ، وأنا نرى أن هؤلاء القوم أهل عهد ، وأن صلحهم وقع على شيء فيه شرط لهم وشرط عليهم ، وأنه لا يستقيم نقضه إلا بأمرٍ يُعرف به غدَرهم ونكثَ عهدهم » قال أبو عبيد : فأرى أكثرهم قد وكَّد العهد ونهى عن مُحاربتهم حتى يُجمعوا جميعا على التَّسَكُّتِ . وهذا أولى القولين بأن يُتَّبَعَ ، وأن لا يُؤْخَذَ العوامُ بجنابة الخاصة ، إلا أن يكون ذلك بمالأةٍ منهم ورضى بما صنعتِ الخاصة ، فهناك تحل دماؤهم

وقد روى عن علي بن أبي طالب شيء يُدُلُّ على هذا المعنى :

٤٧٥ — حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز أن عليا نهى أصحابه أن ينسبطوا على الخوارج حتى يُحْدِثُوا حَدَثًا . قال : فأخذوا عبد الله بن خَبَّاب ^(١) فانطلقوا به ، فمروا على تمرّة ساقطة من نخلة ، فأخذها بعضهم ، فلقاها في فيه ، فقال له بعضهم : تمرّة معاهد ، فبِمِ اسْتَحْلَلْتُمُهَا؟

(١) عبد الله بن خباب بن الأرت — بفتح الهمزة والراء المهملة وتشديد التاء المثناة — أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، له رؤية ، ولأبيه صحبة . روى عن أبيه وعن أبي بن كعب . قال زكريا بن العلاء : أول مولود ولد في الاسلام عبد الله بن الزبير وعبد الله بن خباب . وقتل عبد الله بن خباب الخوارج ، كان طائفة منهم أقبلوا من البصرة إلى إخوانهم من أهل الكوفة ، فلقوا عبد الله بن خباب ، فقالوا له : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألوه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، فأثنى عليهم خيرا فذبحوه فسال دمه في الماء . وقتلوا المرأة وهي حامل ميم منه ، فقالت : أنا امرأة ألا تتمون الله ؟ فبقروا بطنها وذلك سنة سبع وثلاثين . وكان من سادات المسلمين ورضي الله عنه (أسد الغابة ٣ : ١٥٠)

فألقاهما من فيه ، ثم مرَّوا بخنزيرٍ ، فَنَفَحَهُ أَحَدُهُمْ ^(١) بَسِيفَهُ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ :
 خنزير معاهدٍ ، فبِمِ اسْتَحْلَاطِهِ ؟ فَقَالَ لَهُمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَّابٍ : أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا هُوَ
 أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنْ هَذَا ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : أَنَا . قَالَ : فَقَتَلُوهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا ، فَأَرْسَلَ
 إِلَيْهِمْ : أَنْ أَقِيدُونَا بَعْدَ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ . فَقَالُوا : كَيْفَ نُقِيدُكَ بَعْدَ اللَّهِ ، وَكُلُّنَا
 قَتْلُهُ ؟ فَقَالَ عَلَى : أَوْ كُلُّكُمْ قَتْلُهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ أَمَرَ
 أَنْ يَسْطُورُوا عَلَيْهِمْ »

قال أبو عبيد : أفلا ترى أن عليًّا عليه السلام لم يستعجز قتال عوَّاتهم
 بما أحدثت الخاصة ، حتى اشحلوه جميعا ، وتواطؤوا عليه ؟ فكذلك أمر
 النكث . وكذلك لو أن بلادًا افتتحت فكان بعضها عنوة ، وبعضها صلحا
 لا يُعرف هذا من هذا أمضى كله على الصلح ، مخافة التقدم على الشبهة
 وقد كان أمر دِمَشْقٍ في فتحها على نحو من هذا :

٤٧٦ — حدثنا أبو أيوب الدمشقي حدثنا الحسن بن يحيى الحشيني
 عن زيد بن واقد عن بُسْرَيْنَ عبيد الله عن واثلة بن الأسقع الليثي قال « لما
 نزل خالد بن الوليد مرج الصفر ، قال واثلة : ركبت فرسي ، ثم أقبلت ،
 حتى اتهمت إلى باب الجابية . قال أبو عبيد : وهو باب من أبواب دِمَشْقٍ -
 فخرجت خيلٌ عظيمة ، فأهلتها حتى إذا كانت بيني وبين دير ابن أبي أوفى حملت
 عليهم من خلفهم وكبرت ، فظنوا أنهم قد أحيط بمدينتهم ، فانصرفوا راجعين ،
 وشدت على عظيمهم ، فدعسته بالرمح ، فوقع ، وضربت يدي إلى برذونه
 فأخذت بلجامه ، فركضت ، فلما رأوني وحدي أقبلوا علي ، فالتفت ، فإذا
 رجل قد ندر من بين أيديهم ، فرميت بالعنان على قرَبوس السرج ، ثم
 عطفت عليه فدعسته بالرمح ، فقتلته ، ثم عدت إلى البرذون واتبعوني ،

ثم كذلك ، حتى واليت بين ثلاثة . فلما رأوا ما أصنع انطلقوا راجعين وأقبلت حتى أتيت الصفر . ثم أتيت خالد بن الوليد ، فذكرت له ما صنعت ، وعنده عظيم الروم ، قد كان خرج إليه يلتمس الأمان لأهل المدينة . فقال له خالد : هل علمت أن الله قد قتل فلاناً - يعني خليفته - ؟ فقال بالرومية : منانوس - يعني معاذ الله . فأقبل وائلة بالبرذون . فلما نظر إليه عظيم الروم عرفه ، فقال : أتبعني السرج ؟ قال : نعم . قال : لك عشرة آلاف . فقال خالد لوائله : بعه . فقال وائلة لخالد : بعه أنت أيها الأمير . فباعه . قال : وسلم إلى سلبه كله . ولم يأخذ منه شيئاً

قال أبو عبيد : فأرى في هذا الحديث المروضة في طلب الأمان ، ولم يستحكم . وقد صار آخر أمرها إلى الصلح

٧٧٤ - حدثني أبو مسهر عن يحيى بن حمزة عن أبي المهلب الصنعاني عن أبي الأشعث وأبي عثمان الصنعانيين : أن أبا عبيدة بن الجراح أقام بباب الجابية ، فحاصروهم أربعة أشهر .

٧٨٤ - قال أبو مسهر : حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال : دخلها يزيد بن أبي سفيان من الباب الصغير قسراً ، ودخلها خالد بن الوليد من الباب الشرقي صلحاً . فالتقى المسلمون بالمقسلاط فأمضوها كلها على الصلح

قال أبو عبيد : وكذلك لو أن أهل مدينة من المشركين عاقد رؤسائهم المسلمين عقداً ، وصالحوهم على صلح ، فإن الأخذ بالثقة والاحتياط أن لا يكون ذلك ماضياً على العوام إلا أن يكونوا راضين به

٧٩٤ - قال : حدثنا أبو اليمان عن أبي بكر بن أبي مريم عن مكحول قال : إذا نزل المسلمون على حصن ، فالتمس العدو مصلحة المسلمين على أهل آيات منهم يعطونهم أماناً لم يصلح ذلك حتى يبعث أمير الجيوش رجلاً ،

فِي دَخَلَ الْحِصْنَ وَجَمَعَ أَهْلَهُ وَيُعَلِّمُهُمْ ذَلِكَ ، فَإِنْ رَضُوا بِذَلِكَ اسْتَنْزَلُوهُمْ
وَالْأَقْرَبُوا فِي حِصْنِهِمْ ، وَلَمْ يَصَالِحُوا .

قال : وكان أهل العلم — إذا صالح الإمام ولم يبعث إلى أهل الحصن
يُعَلِّمُهُمْ بما صالح عليه — لا يشتركون من ذلك الرقيق شيئاً

وقد روي عن عمر بن عبد العزيز نحو من هذا

٤٨٠ — حدثني أبو اليمان حدثنا صفوان بن عمرو قال : كان

أئمة الجيوش من المسلمين قبل عمر بن عبد العزيز يُصالحُ الإمام رؤوس

أهل الحصن وقادتهم على ما راضوا عليه ، دون علم بقيمة من في الحصن من

الرؤوس . قال : فنهى عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، وأمر أمراء جيوشه أن

لَا يَعْمَلُوا بِهِ ، وَلَا يَقْبَلُوهُ مِنْ عَرْضِهِ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى يَكْتُبُوا كِتَاباً وَيُوجِّهُوا

بِهِ رَسُولاً وَشُهوداً على جماعة أهل الحصن

قال أبو عبيد : وهذا هو الوجه ، لأنهم ليسوا بمالك لهم ، فيجوز حكمهم

عليهم ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِتِّبَاعُ غَيْرَ مُخَالَفٍ لِلرُّؤُوسِ .

وعلى هذا يُحْمَلُ مَا كَانَ مِنْ عَقْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ عَقَدَ ، وَصَالِحُ مَنْ

رُؤُوسِ أَهْلِ نَجْرَانَ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَنْ مَلَأٍ مِنْهُمْ ، وَأَنْ الْإِتِّبَاعُ غَيْرُ

خَارِجِينَ لَهُمْ مِنْ رَأْيٍ وَلَا مُسْتَكْرَهِينَ عَلَيْهِ .

فهذا ما جاء في أهل الصلح وسدنتهم ، إذا كان منهم نكث

قال أبو عبيد : وكذلك أهل الذمة المقيمون بأرض المسلمين من اليهود

وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ : أَنَّهُ إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُهُمْ مِنْهُمْ حَدَّثًا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي أَصْلِ

الشَّرْطِ : حَلْ بِذَلِكَ دَمُهُ ، وَلَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ اسْتِثْنَاءٌ . وفي ذلك أحاديث :

٤٨١ — حدثنا ابن أبي عدي حدثنا عثمان الشحام عن عكرمة « أَنَّ

رَجُلًا كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ ، وَكَانَتْ تَكْثُرُ الْوُقُوعُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَالشَّمْنُ لَهُ ، فَيَنْهَاهَا فَلَا تَنْتَهِي ، فَقَتَلَهَا ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وسلم فأهدر دمه» (١)

٤٨٢ — وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن معمر بن ممالك بن الفضل عن عروة بن محمد عن رجل من بلقين « أن امرأة سبّت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلها خالد بن الوليد » وكذلك كانت قصة عصماء اليهودية

قال أبو عبيد : وإنما حلت دماء أهل الذمة بشتم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تحل بتكذيبهم إياه ، لأنهم على ذلك صولحوا : أنهم به مكذبون ، ولم يكن الشتم في صلحهم الذي صولحوا عليه ، وسوى في ذلك الرجال والنساء . ألا ترى أن هؤلاء القتل جميعاً إنما هن نساء ؟ وكذلك إذا ارتددن قتلن

وفي هذا الحديث أيضاً أنه يراد قول من قال : إن المرأة إذا ارتدت لم تقتل . ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر قتلها ، وأن

(١) روى أبو داود عن عثمان الشحام عن ابن عباس « أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه . فيهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر . قال : فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي صلى الله عليه وسلم وتشتمه . فأخذ المغول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها . فوقع بين رجلها طفل فلطخت مائها بالدم ، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فجمع الناس ، فقال « أنشد الله رجالاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام » قال : فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يترزّل حتى قعد بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها ، كانت تشتمك ، وتقع فيك ، فأنهاها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل الأولوتين ، وكانت بي رفيقة . فلما كانت البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فأخذت المغول فوضعتها في بطنها واتكأت عليها حتى قتلتها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ألا اشهدوا أن دمها هدر » اه والمغول — بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الواو — مثل السيف القصير يشتمل به الرجل تحت ثيابه فيغطيه ، وقيل حديدة دقيقة لها حذماض

أَبَا بَكْرٍ قَتَلَ مَرْتَدَّةً ، وَأَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَتَلَ أُخْرَى :

٤٨٣ — حدثني أبو مُسْهِرٍ عن سعيد بن عبد العزيز التَّمُوحِيِّ « أَنَّ أُمَّ قِرْفَةَ الْفَزَارِيَّةَ كَانَتْ فِيمَنْ ارْتَدَّ ، فَأَتَانِي بِهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَقَتَلَهَا ، وَمَثَلَ بِهَا »
[قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ : وَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يُخْبَرَنَا كَيْفَ مَثَلَ بِهَا] ^(١)

قال أبو عبيد : وأنا أحسبُها غيرها ، لأنَّ أُمَّ قِرْفَةَ قُتِلَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . كَذَلِكَ يُرَوَّى فِي الْمَغَازِي

٤٨٤ — وَكَذَلِكَ كَانَتْ قِصَّةُ عَصْمَاءَ الْيَهُودِيَّةِ ^(٢) إِنَّمَا قُتِلَتْ لِشَتْمِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَاسْتَوَى حُكْمُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْإِرتِدَادِ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) زيادة من الشامية

(٢) قال ابن سعد (ج ٢ ق ١ ص ١٨) : ثُمَّ سَرِيَّةُ عُمَيْرِ بْنِ عَدَى بْنِ خَرْشَةَ إِلَى عَصْمَاءَ بِنْتِ مَرْوَانَ . مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، لَخَسَ لِيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى رَأْسِ تِسْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ مَهَاجِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَتْ عَصْمَاءُ عِنْدَ يَزِيدَ بْنِ زَيْدِ بْنِ حِصْنِ الْخَطَمِيِّ ، وَكَانَتْ تَعِيبُ الْإِسْلَامَ وَتَوَذِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْرُضُ عَلَيْهِ وَتَقُولُ الشُّعْرَ . فَجَاءَهَا عُمَيْرُ بْنُ عَدَى فِي جَوْفِ اللَّيْلِ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا بَيْتَهَا ، وَحَوَّلَهَا نَقْرًا مِنْ وَلَدِهَا نِيَامَ ، مِنْهُمْ مَنْ تَرْضَعُهُ فِي صَدْرِهَا ، فَجَسَّهَا بِيَدِهِ ، وَكَانَ ضَرْبُ الْبَصَرِ ، وَنَحَى الصَّبِيَّ عَنْهَا وَوَضَعَ السِّيفَ عَلَى صَدْرِهَا حَتَّى أَتَفَذَهُ مِنْ ظَهْرِهَا ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَقْتَلْتِ ابْنَةَ مَرْوَانَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ « لَا يَنْتَطِحُ فِيهَا عِزْرَانِ » فَكَانَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَوَّلَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَسَمَاءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَيْرُ الْبَصِيرَاهُ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْمَثْلُ أَبُو هَالَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي جَهْرَةِ الْأَمْثَالِ بِنَحْوِ هَذَا وَزَادَ : فَجَعَلَ عُمَيْرُ بْنُ عَدَى عَلَيْهِ نَذْرًا لَنْ رَدِّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَالِمًا مِنْ بَدْرِ لِيَقْتُلَانَهَا . قَالَ : فَغَدَا عُمَيْرُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَقَتَلَهَا . فَاحْقَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى مَعَهُ الْحَقِ الْقِصَّةَ . وَفَسَّرَ الْمَثْلَ بِقَوْلِهِ : أَيْ لَا يَكُونُ لَهُ تَغْيِيرٌ وَلَا لَهُ نَكِيرٌ ، يُضْرَبُ مَثَلًا لِلْأَمْرِ يَبْطُلُ وَيَذْهَبُ وَلَا يَكُونُ لَهُ طَالِبٌ

صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ بَدَّلَ فِي دِينِهِ فَأَقْتُلُوهُ » (١) . فهذا يعم [الرجال والنساء] (٢) الذكر والأنثى

[قال أبو عبيد:] (٣) وليس حجة من احتج بنساء أهل الحرب بشيء . ألا ترى أن أولئك يسببن ويسقن من ، وأن المرتدة (٤) لا تسقن . فلهذا اختلف حكمهما وقد روى عن عمر بن الخطاب في نكث رجل من أهل الذمة :

٤٨٥ — حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ عُمَرُ الشَّامَ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَنَعَ بِي مَا تَرَى . قَالَ : وَهُوَ مَشْجُوجٌ مُضْرُوبٌ - فغضب عمر غضباً شديداً ، ثم قال لصُهَيْبٍ : انْطَلِقْ فَانْظُرْ مَنْ صَاحِبُهُ ؟ فَأَتَنِي بِهِ . فَانْطَلَقَ صُهَيْبٌ . فَإِذَا هُوَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ . فَقَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ غَضِبَ عَلَيْكَ غَضَبًا شَدِيدًا ، فَأَتَيْتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ فَلْيُكَلِّمَهُ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُعْجَلَ إِلَيْكَ (٥) . فَمَا قَضَى عُمَرُ الصَّلَاةَ . قَالَ : أَيْنَ صُهَيْبٌ ، أَجِئْتَ بِالرَّجُلِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَقَدْ كَانَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ أَتَى مُعَاذًا فَأَخْبَرَهُ بِقِصَّتِهِ . فَقَامَ مُعَاذٌ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، فَاسْمَعْ مِنْهُ ، وَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِ . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : مَالِكٌ وَلِهَذَا ؟ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، رَأَيْتُ هَذَا يَسُوقُ بامرأةٍ مُسْلِمَةٍ عَلَى حِمَارٍ ، فَتَخَسَّ بِهَا لِتُضْرَعَ ، فَلَمْ تَضْرَعْ ، فَدَفَعَهَا فَضَرَعَتْ فَغَشِيَهَا ، وَأَكْبَّ عَلَيْهَا . فَقَالَ : ائْتَنِي بِالمرأةِ فَلْتَصْدُقْ مَا قُلْتُ ، فَأَتَاهَا عَوْفٌ ، فَقَالَ لَهُ أَبُوهَا وَزَوْجُهَا : مَا أَرَدْتَ إِلَى صَاحِبَتِنَا ، فَقَدْ فَضَحْتِنَا ؟ فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَا ذَهَبَ مَعَهُ . فَقَالَ أَبُوهَا وَزَوْجُهَا : نَحْنُ نَذْهَبُ فَنُبَلِّغُ عَنْكَ فَأَتَيْتُ عُمَرَ ، فَأَخْبَرَاهُ بِمِثْلِ قَوْلِي عَوْفٍ ، فَأَمَرَ عُمَرُ بِالْيَهُودِيِّ فَصَلَبَ ، وَقَالَ :

(١) أخرجه الامام أحمد والبخاري عن ابن عباس (٢) زيادة من الأصل العتيق

(٣) زيادة من الشامية (٤) في الشامية « المرأة » (٥) بهامش الاصل العتيق « عليك »

ما على هذا صالِحناكم ، ثم قال : يا أيُّها الناس ، اتَّقُوا اللَّهَ فِي ذِمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَنْ فَعَلَ مِنْهُمْ هَذَا فَلَا ذِمَّةَ لَهُ . قال ، قال سويد : فذلك اليهوديُّ أولُ مصلوبٍ رأيتُهُ صُلبَ في الإسلام .

٤٨٦ — حدثنا هُشَيْبٌ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَهُ ، أَوْ نَحْوَهُ

باب

(الحكم في رقابِ أهل الصلح ، وهل يحلُّ سبائهم ، أم هم أحرار ؟)

٤٨٧ — قال أبو عبيد : حدثنا سعيد بن أبي مرزئيم حدثنا السريُّ بن يحيى حدثنا حميد بن هلال « أن رجلاً من بني شَيْبَانَ أتى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال : اكتب لي بابتِ بَقِيْلَةَ بَقِيْلَةَ عَظِيمِ الْخَيْرَةِ . فقال : يا فلانُ أَرَجُو أَنْ يَفْتَحَهَا اللَّهُ لَنَا ؟ فقال : والذي بعثك بالحقِّ لِيَفْتَحَهَا اللَّهُ لَنَا . قال : فكتب له بها في أدِيمٍ أحمر . قال : فغزاهم خالد بن الوليد ، بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخرج معه ذلك الشَّيْبَانِيُّ ، قال : فصالح أهلُ الْخَيْرَةِ ، ولم يُقَاتِلُوا ، فجاء الشَّيْبَانِيُّ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إلى خالدٍ ، فلَمَّا أَخَذَهُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ قَالَ : دُونَكُمَا . فجاء عَظَمَاءُ أَهْلِ الْخَيْرَةِ ، فقالوا : يا فلانُ ، إِنَّكَ كُنْتَ رَأَيْتَ فَلَانَةَ وَهِيَ شَابَةٌ ، وَإِنَّمَا وَاللَّهِ قَدْ كَبُرَتْ وَذَهَبَتْ عَامَّةُ مُحَاسِنِهَا ، فَبَعْنَاهَا . فقال : وَاللَّهِ لَا أُبِيعُكُمْوهَا إِلَّا بِحُكْمِي ، نَخَافُوا أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِمْ مَا لَا يَطِيقُونَ . فقالوا : سَلْنَا مَا شِئْتَ . فقال : لَا وَاللَّهِ لَا أُبِيعُكُمْوهَا إِلَّا بِحُكْمِي . فلما آتَى قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : أَعْطَوْهُ مَا احْتَكَمَ . قالوا : فَاحْكُمْ . قال : فإني أسألكم ألفَ دِرْهَمٍ . قال حميد : وهم أناسٌ مَنَازِكِرٌ . فقالوا : يا فلان ، أَيْنَ تَقَعُ أَمْوَالُ النَّاسِ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ ؟ قال : فلا ، والله

لا أنقصها من ذلك. قال: فأعطوه ألف درهم، وانطلقوا بصاحبهم. فلما رجع الشيباني إلى قومه، قالوا: ما صنعت؟ قال: بعثتها بحكمي. قالوا: أحسنت، فما احتكمت؟ قال: ألف درهم. قال: فأقبلوا عليه يسبونه ويلومونه. فلما أكثروا قال: لا تلوموني، فوالله ما كنت أظن عدداً يذكركم أكثر من ألف درهم.

قال أبو عبيد: وكان بعض المحدثين يحدث بهذا الحديث، ويجعل هذا الرجل من طي.

قال أبو عبيد: فأرى هذه قد سببت وبيعت، وإنما اقتحوهم صلحاً. وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين: أن لا يسبأ على أهل الصلح، ولا ريق، وأنهم أحرار، فوجه هذا الحديث عندي: أنها إنما رقت للنفل المتقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم للشيباني، فلم يكن لذلك مرجع. فلهذا أمضاها له خالد. ولولا ذلك ما حل سباؤها ولا بيعها. ألا ترى أنه لم يسترق أحدًا من أهل الحيرة غيرها. وفي مثل هذا أحاديث كثيرة.

٤٨٨ — حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء الخراساني قال: كفييتك أن تستر كانت في صلح، فكفر أهلها، فغزاهم المهاجرون، فقاتلوهم، فهزمهم المسلمون^(١) وسبواهم، فأصاب المسلمون نساءهم، حتى ولد لهم منهن. قال: وقد رأيت بعض الأولاد من تلك الولادة. قال: فأمر عمر بن الخطاب بمن سبي منهم^(٢)، فردوا على حريتهم، وفرق بينهن وبين سادتهن، وقال لي: قد كفييتك ذلك.

٤٨٩ — وحدثني يحيى بن بكير عن عبد الله بن لبيعة عن يزيد بن

(١) في الشامية «الاسلام»

(٢) في الشامية «منهن»

أبي حبيب : أن عمر بن عبد العزيز كتب في اللواتيات : مَنْ أَرْسَلَ مِنْهُمْ شَيْئاً فَلَيْسَ لَهُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْءٌ ، وَهُوَ ثَمَنُ فَرْجِهَا الَّذِي اسْتَحْلَاهَا بِهِ - أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُ الثَّنَ - قَالَ : وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ فَلْيَكْطُبْهَا إِلَى أَبِيهَا ، وَإِلَّا فَلْيَرْدِّهَا إِلَى أَهْلِهَا

قال أبو عبيد : قوله « اللواتيات » هُنَّ مِنْ لَوَاتَةٍ : فِرْقَةٌ مِنَ الْبَرْبَرِ ، يُقَالُ لَهُمْ : لَوَاتَةٌ (١) ، أَرَاهُ قَدْ كَانَ لَهُمْ عَهْدٌ ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يُحَدِّثُ أَنَّ عُمَانَ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْبَرْبَرِ ، ثُمَّ أَحْدَثُوا حَدَثًا بَعْدَ ذَلِكَ فَسَبُّوا . فَنَكْتُبُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِمَا كَتَبَ بِهِ .

٤٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ : أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ كَانَ كَتَبَ عَلَى لَوَاتَةٍ مِنَ الْبَرْبَرِ ، مِنْ أَهْلِ بَرْقَةٍ فِي شَرْطِهِ عَلَيْهِمْ « إِنْ عَلَيَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا أَبْنَاءَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ فِيمَا عَلَيْكُمْ مِنَ الْجَزِيَّةِ » . قَالَ اللَّيْثُ : فَلَوْ كَانُوا عبيدًا مَاحِلًا ذَلِكَ مِنْهُمْ

٤٩١ - وَحَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : فِي الْعَدُوِّ يَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا - قَالَ : لَا بَأْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَشْتَرَوْا مِنْهُمْ . قَالَ نُعَيْمٌ : رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ حُسَيْنٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ

٤٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ (٢) قَالَ : كُنْتُ فِي جَيْشٍ فِيهِ سَكَنَانُ ، فَخَاصَرْنَا

(١) بهامش كتاب فتوح العرب لمصر لبتلر تعريب محمد فريد أبي حديد (ص ٣٧٤) يقول مؤرخو العرب : ان هذه القبيلة - لواتة - أتت من فلسطين في أيام جالوت . وهذا الخبر جدير بالذكر ويرجع ذكره الى أيام ابن عبد الحكم . وفيه أيضا أن لواتة جاءت الى عمرو بن العاص بعد فتح طرابلس الذي كان سنة ٢٣ هـ . قال : ولواتة جل من كان يسكن تلك البلاد . (٢) في الشامية « بن زيد »

قصرًا ، فصالحنا أهلَهُ ، وخلقنا فيه رجلاً من المسلمين مريضاً ، فجاء بعدنا جيشٌ من أهل البصرة ، فغافوهم ، فأغلقوا الباب دونهم ، فقاتلوهم وفتحوا القصر ، فاحتلوا الذرية ، وقتلوا الرجل ^(١) ، فسئل سلمان عن ذلك ، فقال : أرى أن تحملوا الذرية إلى حيثُ جىء بهم ، ذمةُ المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم . قال : وأما الدَّمُ فيحكمُ فيه عمر

٤٩٣ — وحدثنا يزيد عن هشام عن ابن سيرين أن جيشاً لأهل الكوفة صالحوا أهل حصنٍ ، ثم مرَّ جيشٌ لأهل البصرة - ثم ذكر نحو حديث الأعمش

قال أبو عبيد : أفلا ترى أن سلمان جعل مصلحتهُ إيتاهم عهداً لهم ، صاروا به أحراراً محرماً سبأؤهم ، ولم يرَ ما كان من قتلهم الجيشَ نسكاً ؟ لأنه إنما كان منهم على جهة الخوف من المسلمين ، لا على التعمد لنقض العهد . ورأى ذمتهم واجبةً على المسلمين جميعاً ، وقال : ذمةُ المسلمين واحدة ؟ والأصل في هذا سنةُ النبي صلى الله عليه وسلم

٤٩٤ — حدثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد ، قال « دخلتُ على عليٍّ ، أنا والأشترُ ، فقلنا : هل عهد إليك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عهداً لم يعهدهُ ^(٢) إلى الناس كافةً ؟ فقال : لم يعهدهُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم عهداً غيرَ ماعهده إلى الناس ، إلا ما كان في كتابي هذا . وأخرج صحيفةً من جفَنِ سيفه ، فيها « المسلمون تكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يدٌ على من سواهم ، لا يقتلُ مؤمنٌ بكافراً ، ولا ذو عهد في عهده ، من أحدث حديثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »

قال أبو عبيد : فقلوه صلى الله عليه وسلم « يسعى بذمتهم أدناهم » هو

(١) بهامش العتيق « أظنه الرجال والله أعلم » (٢) في الشامية « غير ماعهده »

العهد الذي إذا أعطاه رجلٌ من المسلمين أحداً من أهل الشرك جاز على جميع المسلمين ، ليس لأحد منهم نقضه ، ولا رده ، حتى جاءت سنة النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في النساء :

٤٩٥ — حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن مالك بن أنسٍ عن سَالِمِ بْنِ أَبِي النَّظِيرِ عن أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عن أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ « أنها ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يَوْمَ الْفَتْحِ ، وهو يَغْتَسِلُ ، وفاطمة تسترهُ بثوب ، قالت : فسلبتُ - وذلك ضُحًى - فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا أُمُّ هَانِيٍّ ، قلت : يا رسول الله ، زعم ابنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رُجُلٍ قَدْ أُجْرَتْهُ : هُبَيْرَةٌ - أو قَالَ : فَلَانَ بْنِ هُبَيْرَةَ - فقال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : قد أُجْرْنَا مَنْ أُجْرَتْ يَا أُمُّ هَانِيٍّ . قالت : فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من غسله صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ فِي ثَوْبٍ مُلْتَحِفًا بِهِ . »

٤٩٦ — حدثنا حَجَّاجٌ وأبو النَّظِيرِ عن الليث بن سعدٍ عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن أبي هِلَالٍ عن أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي هَانِيٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، أو نحوه

٤٩٧ — [حدثنا حجاج] (١) حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت « إِنَّ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَتَأْخُذُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فيجوز أمانها »

٤٩٨ — قال: حدثنا حجاج عن شريك عن عاصم عن زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ قال ، قال عمر : « إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَتَأْخُذُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَيَجُوزُ أَمَانُهَا » قال أبو عبید : حتى أجاز المسلمون ذلك في أمان المملوك ، وبعضهم في أمان الصبي

٤٩٩ — قال: وحدثنا عباد بن العوام عن عاصم الأحول عن الفضيل ابن زييد الرقاشي ، قال حاصر: المسلمون حصناً ، فكتب عبدُ أماننا في

مَشَاقِص^(١) فَرَمَى بِهِ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : أَمَانٌ عَبْدٌ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَقَالُوا :
إِنَّا لَا نَعْرِفُ الْعَبْدَ مِنْكُمْ مِنَ الْحُرِّ . فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .
فَكُتِبَ : « إِنَّ عَبْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَذِمَّتُهُ ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ »

٥٠٠ — وَحَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ الْفَضِيلِ بْنِ زَيْدٍ
الرَّقَاشِيِّ قَالَ : كُنَّا مُصَافِي الْعَدُوَّ بِسِيرَافٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَبَّادٍ
٥٠١ — وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ
قَالَ : جَاءَ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ إِلَى الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ، وَهُمَا صَغِيرَانِ
فَرَاوَدَهُمَا عَلَى الْأَمَانِ

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَكَانَ سَفْيَانُ لَا يَرَى أَمَانَ الصَّبِيِّ شَيْئاً
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي الْمَدَّةِ الَّتِي كَانَ وَادَعَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ مَكَّةَ ، فَلَمَّا أَحْدَثَتْ قُرَيْشٌ مِنْ مُعَاوَنَتِهَا حُلَفَاءَهَا
عَلَى حُلَفَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْدَثَتْ خَافَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَغْزَوْهُمْ ، فَقَدَّمَ أَبُو سَفْيَانَ الْمَدِينَةَ يَسْأَلُ الزِّيَادَةَ فِي الْمَدَّةِ . وَفِي هَذَا
حَدِيثٌ طَوِيلٌ فِي الْمَغَازِي (٢)

باب

(كُتِبَ الْعُهودُ الَّتِي كَتَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

(وَأَصْحَابُهُ لِأَهْلِ الصَّلَاحِ)

٥٠٢ — حَدَّثَنِي أَيُّوبُ الدَّمَشَقِيُّ : قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدَانُ بْنُ أَبِي يَحْيَى عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ الْهَذَلِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ الْعَتِيقُ «مَشَقَصٌ» وَالْمَشَقَصُ: نَصْلُ السَّهْمِ إِذَا كَانَ طَوِيلًا غَيْرَ عَرِيضٍ

(٢) انظر ابن هشام (ج ٢ ص ١٦٣ بهامش الروض الانف) والطبري (ج

٣ ص ١١٠) فِي قِصَّةِ فَتْحِ مَكَّةَ

عليه وسلم صالح أهل نَجْرَانَ ، وكتب لهم كتابا :

«بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما كتب محمد النبي [رسول الله] (١) صلى الله عليه وسلم لأهل نَجْرَانَ ، إذ كان له حكمه عليهم: أن في كل سَوْدَاءٍ وَيَضَاءٍ وخمراء وصفراء وثمرة ورقيق ، وأفضل عليهم ، وترك ذلك لهم : ألفي حلة ، في كل صفر ألف حلة ، وفي كل رجب ألف حلة ، كل حلة أوقية ، ما زاد الخراج أو نقص فعلى الأوقى فليحسب ، وما قضوا من ركاب أو خيل أو دروع أخذ منهم بحساب . وعلى أهل نَجْرَانَ مَقَرَى رُسُلِي عشرين ليلة فما دونها . وعليهم عارية ثلاثين فرسا ، وثلاثين بعيرا ، وثلاثين درعا ، إذا كان كَيْدَ بالين ذو مقدرة ، وما هلك مما أعاروا رُسُلِي فهو ضامن على رُسُلِي حتى يؤدوه إليهم ، ولنجران وحاشيتها ذمة الله وذمة رسوله ، على دماهم وأموالهم ومليهم ويبيعهم ورهبانيتهم وأساقفتهم وشاهدتهم وغائبهم ، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير . وعلى أن لا يُغيروا أسقفا من سقيفاه ، ولا واقها من وقياه (٢) ولا راهبا من رهبانته ، وعلى أن لا يُحشروا ولا يُعشروا ولا يطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقا فالنصف بينهم بنجران ، على أن لا يأكلوا الربا فمن أكل الربا من ذى قبل فذمتي منه بريئة . وعليهم الجهد والنصح فيما استقبلوا غير مظلومين ، ولا معنوف عليهم . شهد بذلك عثمان بن عفان ، ومعيقيب وكتب » قال أبو عبيد : الواقعة ولي العهد بلغتهم (٣) [وهم بنو الحرث] (٤)

(١) زيادة من الأصل العتيق

(٢) قال ابن الأثير في النهاية : هكذا يروى بالقاف وإنما هو بالفاء «ولا وافه عن وفهيته» الوافه : القيم على البيت الذي فيه صليب النصارى باغة أهل الجزيرة ، ويروى «واهف»

(٣) في الشامية «في كلامهم» (٤) زيادة من الأصل العتيق

٥٠٣ — قال أبو أيوب : وحدثني عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك - وزاد فيه : « قال : فلما تَوَفَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا أبا بكر فوقى لهم بذلك . وكتب لهم كتابا نحواً من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما ولى عمرُ ابن الخطاب أصابوا الرِّبَا في زمانه ، فَأَجْلَاهُمْ عمر ، وكتب لهم : « أما بعد فمن وقعوا به من أمراء الشام أو العراق فليؤسِعْهُمْ من خريب الأرض ، وما اعْتَمَلُوا من شيء فهو لهم لوجه الله ، وَعُقْبَى من أرضهم » قال : فأتوا العراق فاتخذوا النَجْرَانِيَّة ، وهي قرية بالكوفة .

قال أبو عبيد : ما أراه إلا خراب الأرض ، ولكن الكاتب كتبه : خريب
٥٠٤ — وكتب عثمان إلى الوليد بن عُقبة « أما بعد فان العاقب والأشقف وسُرَّة أهل نَجْرَانَ أتوني بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأروني شرط عمر . وقد سألت عثمان بن حنيف ، فأنبأني أنه كان قد بحث عن ذلك ، فوجده ضاراً لِلدَّهَاقِينِ لِرَدِّعِهِمْ عن أرضهم . وإني قد وَضَعْتُ عنهم من جزيتهم مائتي حُلَّة لوجه الله ، وَعُقْبَى لهم من أرضهم ، وإني أوصيك بهم ، فانهم قوم لهم ذمة »

٥٠٥ — قال حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لأهل نَجْرَانَ : من محمد النبي رسول الله - ثم ذكر نحو هذه النسخة ، إلا أنهما اختلفا في حروف في حديث ابن لهيعة . فكان قوله « وأفضل عليهم » و « قضى عليهم » وفي موضع قوله « كل حُلَّة أوقية » « كل حُلَّة وافية » ولم يذكر سَقِيغَاهُ وَلَا وَقِيغَاهُ . وليس في حديثه قصة أبي بكر وعمر وعثمان . وفي آخر حديث ابن لهيعة « شهد أبو سفيان بن حرب ، وغيلان بن عمرو ، ومالك بن عَوْف من بني نضر ، والاقْرَعُ بن حابس الْخَنْظَلِيُّ ، والمغيرة بن شُعْبَةَ »

قال أبو عبيد : قوله « كل حُلَّة أَوْقِيَّة » يقول : قيمتها أوقية . وقوله « فما زاد الخراج أو نقص فعلى الأواقي » يعنى بالخراج الحلال . يقول : إن نقصت من الألفين أو زادت في العدد أخذت بقيمة الألفي أوقية . فكأن الخراج إنما وقع على الأواقي ، ولكنه جعلها حلالاً ، لأنها أسهل عليهم من المال . ونرى أن عمر حين كان يأخذ الإبل في الجزية ، وأن علياً حين كان يأخذ المتاع في الجزية ، إنما ذهبوا إلى هذا . وقوله « وما قضوا من ركاب ، أو خيل ، أو دروع أخذ منهم بحساب » يقول : إن لم تمكنهم الحلال أيضاً في الخراج فأعطوا الخيل والركاب والدروع ، أخذ منهم بحساب الأواقي حتى تبلغ ألفين . وقوله « ومن أكل منهم الربا من ذي قبل فذمتي منه بريئة » ألا تراه غلظ عليهم أكل الربا خاصة من بين المعاصي كلها ، ولم يجعله لهم مباحاً ، وهو يعلم أنهم يركبون [من المعاصي] ^(١) ما هو أعظم من ذلك : من الشرك ، وشرب الخمر ، وغيره - إلا دفعاً عن المسلمين ، وأن لا يُبايعوهم به فيأكل المسلمون الربا . ولولا المسلمون ما كان أكل أولئك الربا إلا كسائر ما هم فيه من المعاصي ، بل الشرك أعظم . وإنما أجلاهم عمر عن بلادهم ، وقد علم أن لهم عهداً مؤكداً من رسول الله صلى الله عليه وسلم - بتركتهم ما شرط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكل الربا

(وهذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف)

٥٠٦ — حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال « هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف ، كتب : أن لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو ، وذمة محمد بن عبد الله النبي ، على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة : أن واديتهم حرام

مُحَرَّمٌ لِّلَّهِ كُلُّهُ : عِضَاهُهُ ، وَصِيدُهُ ، وَظُلْمٌ فِيهِ ، وَسَرَقٌ فِيهِ ، أَوْ إِسَاءَةٌ .
وَتَقِيفٌ أَحَقُّ النَّاسِ بَوَجٍّ ، وَلَا يُعْبَرُ طَائِفُهُمْ ، وَلَا يَدْخُلُهُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
يَغْلِبُهُمْ عَلَيْهِ . وَمَا شَاءُوا أَحَدُوا فِي طَائِفِهِمْ مِنْ بَنِيَانٍ أَوْ سَوَاهِ بَوَادِيهِمْ ، لَا يُخْشَرُونَ
وَلَا يُعْشَرُونَ ، وَلَا يُسْتَكْرَهُونَ بِمَالٍ وَلَا نَفْسٍ ، وَهُمْ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتَوَلَّوْنَ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ مَا شَاءُوا ، وَأَيْنَ تَوَلَّوْا وَلَجُوا ، وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ أَسِيرٍ فَهُوَ
لَهُمْ ، هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ حَتَّى يَفْعَلُوا بِهِ مَا شَاءُوا . وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دَيْنٍ فِي رَهْنٍ
فَيَبْلُغُ أَجَلُهُ فَإِنَّهُ لِرَاطِ مَبْرَأٌ مِنَ اللَّهِ - وَفِي حَدِيثٍ يُرْوَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ
فَإِنَّهُ لِرَاطِ مَبْرَأٌ مِنَ اللَّهِ - وَمَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ فِي رَهْنٍ وَرَاءَ عُكَاظٍ فَإِنَّهُ يُقْضَى
إِلَى عُكَاظِ بَرَأْسِهِ . وَمَا كَانَ لِثَقِيفٍ مِنْ دَيْنٍ فِي صُحُفِهِمُ الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَبُوا
عَلَيْهِ فِي النَّاسِ ، فَإِنَّهُ لَهُمْ . وَمَا كَانَ لِثَقِيفٍ مِنْ وَدِيعَةٍ فِي النَّاسِ ، أَوْ مَالٍ ،
أَوْ نَفْسٍ غَنِمَهَا مَدِيعَهَا ، أَوْ أَضَاعَهَا ، أَلَا فَإِنَّهَا مُؤَدَّاةٌ . وَمَا كَانَ لِثَقِيفٍ مِنْ نَفْسٍ
غَائِبَةٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَمْنِ مَا لِلشَّاهِدِينَ . وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ مَالٍ بِلَيْعَةٍ ^(١) ، فَإِنْ
لَهُ مِنَ الْأَمْنِ مَا لَهُمْ بِوَجٍّ . وَمَا كَانَ لِثَقِيفٍ مِنْ حَلِيفٍ ، أَوْ تَاجِرٍ ، فَأُسْلِمَ فَإِنْ لَهُ
مِثْلَ قَضِيَّةٍ أَمْرٍ ثَقِيفٍ ، وَإِنْ طَمَنَ طَاعِنٌ عَلَى ثَقِيفٍ ، أَوْ ظَلَمَهُمْ ظَلَمٌ ، فَإِنَّهُ
لَا يُطَاعُ فِيهِمْ فِي مَالٍ وَلَا نَفْسٍ . وَإِنْ الرِّسُولُ يَنْصُرُهُمْ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُمْ ،
وَالْمُؤْمِنُونَ . وَمَنْ كَرِهُوا أَنْ يَلْبِغَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ لَا يَلْبِغُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ
السُّبُوقُ وَالْبَيْعُ بِأَفْنِيَةِ الْبُيُوتِ ، وَإِنَّهُ لَا يَوْمَرُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ : عَلَى
بَنِي مَالِكٍ أَمِيرِهِمْ . وَعَلَى الْأَخْلَافِ أَمِيرِهِمْ . وَمَا سَقَتْ ثَقِيفٌ مِنْ أَعْنَابٍ
قُرَيْشٍ فَإِنَّ شَطْرَهَا لِمَنْ سَقَاهَا . وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دَيْنٍ فِي رَهْنٍ لَمْ يُلْطَفْ فَإِنْ
وَجَدَ أَهْلُهُ قَضَاءَ قَضَاؤِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوا قَضَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى مُجَادَى الْأَوَّلَى مِنْ عَامٍ
قَابِلٍ . فَمَنْ بَلَغَ أَجَلُهُ فَلَمْ يَقْضِهِ فَإِنَّهُ قَدْ لَاطَهُ . وَمَا كَانَ لَهُمْ فِي النَّاسِ مِنْ

(١) بهامش الأصل العتيق « لية : موضع بالطائف »

دَيْنٍ فليس عليهم إلا رأسه ، وما كان لهم من أسير باعه رَبُّهُ فَإِنَّ لَهُ بَيْعَهُ
وما لم يُبْعَ فَإِنَّ فِيهِ سِتَّ قَلَائِصَ نَصِيفِينَ - قال أبو عبيد : في الكتاب
نِصْفَانِ - حَقَاقُ وَبَنَاتُ لَبُونِ كِرَامٍ مِمَّا نِ . ومن كان له بَيْعٌ اشتراه
فإن له بَيْعَهُ »

قال أبو عبيد : قوله « عِضَاهُهُ » العضاهُ : كل شجر ذى شوك . وقوله
« ولا يحشرون » يقول : تؤخذ منهم صدقات المواشى بأفئدتهم ، يأتهم
المصدقُ هناك ، ولا يأمرهم أن يجلبوها إليه . وقد كان بعض الفقهاء
يفسر قوله « لا جلب » على هذا . وأكثر الناس يذهب بالجلب إلى الخيل ^(١)
وقوله « لا يُعْشَرُونَ » يقول : لا يؤخذ منهم عشرُ أموالهم ، إنما عليهم
الصدقة ، من كل مائتين خمسة دراهم . وقوله « وما كان لهم من أسير »
فهو لهم » يقول : من أسروا في الجاهلية ثم أسلموا وهو في أيديهم
فهو لهم ، حتى يأخذوا فدتيه . وقوله « وما كان لهم من دَيْنٍ في رهن فبلغ
أجله فانه لواطٌ مُبرَأ من الله تبارك وتعالى » يعنى الربا . سماه لواطاً
أو لياطاً ، لأنه ربا أُلصِقَ ببيع . وكل شيء أُلصِقَتْه بشيء فقد لَطِطَهُ . ومنه قول
أبي بكر : « الولدُ ألوطُ » ^(٢) أى أُلصِقَ بالقلب . ومنه يقال للشئ تنسكه
بقلبك : لا يلتاط هذا بصفري ^(٣) وما يُبين لك أنه أراد باللواطِ الربا قوله

(١) قال ابن الأثير في النهاية : الجلب يكون في شيئين : أحدهما في الزكاة ، وهو
المصدق على أهل الزكاة فينزل موضعاً ، ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها
ليأخذ صدقتها . فنهى عن ذلك وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم وأماكنهم .
الثاني : أن يكون في السباق ، وهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويحلب عليه
ويصيح حثاله على الجرى . فنهى عن ذلك (٢) قال : في النهاية . في حديث أبي
بكر قال : « إن عمر لا يحب الناس إلى » ثم قال « اللهم أعز الولد ألوط » أى أُلصِقَ
بالقلب (٣) الصفري : لب القلب . كما في الفاموس

« وما كان لهم من دين في رهن وراء عكاظ ، فإنه يُقضى إلى عكاظ برأسه »
 يعني رأس المال ، وَيَبْطُلُ الرَّبَا . أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) وَيُرْوَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي ثَقِيف
 ثُمَّ صَارَتْ عَامَّةً لِلْمُسْلِمِينَ .

وقوله « وما كان لهم من دين في رهن لم يُبَاطَ » يعني لم يُجْعَلْ عَلَيْهِ رَبَاً
 « فَإِنْ وَجَدَ أَهْلُهُ قِضَاءً قَضَوْا » فهذا هو الدين الذي لا ربا فيه . أَلَا تَرَاهُ قَدْ
 أَمَرَهُمْ بِقِضَائِهِ إِنْ وَجَدُوا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا أَخَّرَهُ إِلَى مُجَادَى قَابِلٍ
 ٥٠٧ - وهذا كتابه إلى المسلمين في ثقيف ، بالاسناد الأول :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

« هذا كتاب من محمد النبي رسول الله إلى المؤمنين (١) . إِنْ عِضَاهُ وَجَّ وَصِيْدُهُ
 لَا يَعْصِدُ ، وَلَا يَقْتُلُ صِيْدَهُ ، فَمَنْ وَجَدَ يَفْعَلُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجَدِّدُ وَتُنَزَّعُ ثِيَابُهُ .
 وَمَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ فَيُبَلِّغُ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَإِنْ
 هَذَا مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ . وَكُتِبَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولِ اللَّهِ .
 فَلَا يَتَعَدَّى أَحَدٌ ، فَيُظْلَمُ نَفْسُهُ فِيهَا أَمْرٌ بِهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ لثَقِيفٍ ، وَشَهِدَ عَلَى
 نُسْخَةٍ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ - صَحِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ الَّتِي كُتِبَ لثَقِيفٍ - عَلِيُّ بْنُ أَبِي
 طَالِبٍ ، وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ . وَكُتِبَ نَسْخَتُهَا لِمَكَانِ الشَّهَادَةِ .
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ : لِإِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 شَهَادَةُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ .

وَقَدْ كَانَ يُرْوَى مِثْلُ هَذَا عَنْ بَعْضِ الثَّائِبِينَ : أَنَّ شَهَادَةَ الصَّيْنِيَّانِ تَكْتُبُ ،
 وَيُسَمَّنُ سَبْوَنَ ، فَيَسْتَحْسِنُ ذَلِكَ . فَهُوَ الْآنَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَفِيهِ : أَنَّهُ شَرَطَ لَهُمْ شَرْوْطاً عِنْدَ إِسْلَامِهِمْ خَاصَّةً لَهُمْ دُونَ النَّاسِ
 مِثْلُ « تَحْرِيمِهِ وَادِيهِمْ ، وَأَنْ لَا يُعْبَرَ (٢) طَائِفُهُمْ ، وَلَا يَدْخُلَهُ أَحَدٌ »

(١) بهامش الاصل العتيق : « إلى المسلمين » (٢) بهامش العتيق نسخة « يغير »

يَعْلَمُهُمْ عَلَيْهِ ، وَأَنْ لَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْضُهُمْ « وهذا لما قلت لك : إِنَّ الْأَمَامَ
 نَازِلٌ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ، فَذَا خَافَ مِنْ عَدُوِّ عَالِيَةِ لَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِمْ إِلَّا بِطَيْبَةٍ
 يَرُدُّهُمْ بِهَا فَعَلَ ، كَالَّذِي صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَحْزَابِ يَوْمَ
 الْخَنْدَقِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَبَوْا أَنْ يُسَلِّمُوا إِلَّا عَلَى شَيْءٍ يَجْعَلُهُ لَهُمْ ، وَكَانَ فِي
 إِسْلَامِهِمْ عِزٌّ لِلْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَأْمَنْ مَعَرَّتُهُمْ وَبَاسُهُمْ أَعْطَاهُمْ ذَلِكَ لِيَتَأَقَّبَهُمْ
 بِهِ . كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، إِلَى أَنْ يَرْغَبُوا
 فِي الْإِسْلَامِ وَتَحَسَّنَ فِيهِ نِيَّتُهُمْ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِنْ هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْصٌ
 لِلْكِتَابِ وَلَا لِلِسُنَّةِ .

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ فِيهَا أَعْطَاهُمْ
 تَحْلِيلَ الرَّبَا . أَلَا تَرَاهُ قَدْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَهُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِهِمْ ؟ هَذَا وَإِنَّمَا
 كَانَ أَصْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَهُوَ إِذَا كَانَ ابْتِدَآؤُهُ فِي الْإِسْلَامِ أَشَدَّ تَحْرِيماً وَأَحْرَى
 أَنْ لَا يَجُوزَ . وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ « أَنَّهُمْ كَانُوا سَأَلُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ
 أَنْ يُسَلِّمُوا عَلَى تَحْلِيلِ الزَّنَا وَالرَّبَا وَالْخَمْرِ ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، فَرَجَعُوا
 إِلَى بِلَادِهِمْ ، ثُمَّ عَادُوا إِلَيْهِ رَاغِبِينَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَتَبَ لَهُمْ هَذَا الْكِتَابَ »

(هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(لِأَهْلِ دُومَةِ الْجَنْدَلِ) (١)

٥٠٨ — قال أبو عبيد : أما هذا الكتاب فأنقرأتُ نُسْخَتَهُ وَأَتَانِي بِهِ شَيْخٌ

(١) دومة الجندل — بضم الدال وفتحها ، وأنسكر ابن دريد الفتح وعده
 من أغلاط المحدثين — سميت بدوم بن اسماعيل . وهى على سبع مراحل من دمشق ،
 بينها وبين مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عبيد السكونى : دومة
 الجندل : حصن وقرى بين الشام والمدينة ، قرب جبل طيء ، كانت به بنو كنانة
 من كلب . قال : ودومة من القرى من وادى القرى الى تيماء أربع ليال . وملكها

هناك مكتوباً في قَضيْمٍ^(١) صحيفة بيضاء ، فَنَسَخْتُهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ . فإِذَا فِيهِ :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

« من محمد رسول الله ، لَا يُكِيدِر ، حِينَ أَجَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ وَالْأَصْنَامَ ، مع خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ سَيْفِ اللَّهِ ، فِي دُومَةِ الْجَنْدَلِ وَأَكْنَافِهَا : أَنْ لَنَا الضَّاحِيَةَ مِنَ الضَّحْلِ ، وَالْبُورَ ، وَالْمَعَامِي ، وَأَغْفَالَ الْأَرْضِ ، وَالْحَلَقَةَ وَالسَّلَاحَ ، وَالْحَافِرَ ، وَالْحَصْنَ ، وَلَكُمْ الضَّامِنَةَ مِنَ النَّخْلِ ، وَالْمَعِينُ مِنَ الْمَعْمُورِ لَا تُعْدِلُ سَارِحَتِكُمْ ، وَلَا تُعْدُّ فَارِدَتِكُمْ ، وَلَا يُحْظَرُ عَلَيْكُمُ النَّبَاتُ ، تُقِيمُونَ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا ، وَتُؤْتُونَ الزَّكَاةَ بِحَقِّهَا . عَلَيْكُمْ بِذَلِكَ عَهْدُ اللَّهِ وَالْمِيثَاقُ . وَلَكُمْ بِذَلِكَ الصَّدَقُ وَالْوَفَاءُ . شَهِدَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَنْ حَضَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ »^(٢) قال أبو عبيد : أما قوله « الضَّاحِيَةُ مِنَ الضَّحْلِ » فَإِنَّ الضَّاحِيَةَ فِي كَلَامِ

أَكِيدِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْحَيِّ ، السَّكَنْدِيُّ . كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ تَبَوُّكَ . وَقَالَ لَهُ « سَتَلْقَاهُ يَصِيدُ الْوَحْشَ » وَجَاءَتْ بَقْرَةٌ وَحْشِيَّةٌ فَحَسَكَتْ قَرُونَهَا بِحَصْنِهِ ، فَزَلَّ إِلَيْهَا لَيْلًا لِيَصِيدَهَا . فَهَجَمَ عَلَيْهِ خَالِدٌ فَأَسْرَهُ . وَقَتَلَ أَخَاهُ حَسَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَافْتَتَحَهَا خَالِدٌ عَنُودَ . وَذَلِكَ فِي سَنَةِ تَمَعٍ مِنْ الْهِجْرَةِ . ثُمَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَالِحُ أَكِيدِرِ عَلَى دُومَةِ وَأَمْنَهُ وَقَرَّرَ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ الْجُزْيَةِ ، وَكَانَ نَصْرَانِيًا فَأَسْلَمَ أَخُوهُ حَرِيثٌ ، فَأَفْرَقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا فِي يَدِهِ . وَتَقَضَّى أَكِيدِرُ الصَّالِحَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجْلَاهُ عَمْرٌ مِنْ دُومَةِ فَيَمِينُ أَجْلَى مِنْ مَخَالِفِي الْإِسْلَامِ إِلَى الْحِيرَةِ ، فَزَلَّ فِي مَوْضِعٍ مِنْهَا قَرِبَ عَيْنِ التَّمْرِ ، وَبَنَى بِهَا مَنَازِلَ وَسَمَّاها دُومَةَ . وَقِيلَ بَلْ غَزَاهُ خَالِدٌ وَقَتَلَهُ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ . وَانْظُرِ الْمَعْجَمَ لِيَاقُوتَ (ج ٤ : ص ١٠٧ وما بعدها)

(١) الْقَضيْمُ : الْجِلْدُ الْأَبْيَضُ

(٢) وَقَدْ سَأَقِ يَاقُوتٌ مِثْلَ هَذَا مَعَ التَّفْسِيرِ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ (ج ٤ ص

١٠٨) وَقَالَ : الْحَصْنُ : دُومَةُ الْجَنْدَلِ

العرب كل أرض بارزة من نواحي الأرض وأطرافها . « والضجل » القليل من الماء « والبور » الأرض التي لم تُحرث « والمعامي » البلاد المجبولة « والأغفال » التي لا آثار بها « والحلقة » الدروع . وبعضهم يجعله السلاح كله . « والحافر » الخيل وغيرها من ذات الحافر « والحصن » يعني حصنهم « والضامنة من النخل » التي معهم في المصر « والمعين » الماء الدائم الظاهر ، مثل ماء العيون ونحوها « والمعمور » بلادهم التي يسكنونها . وقوله « لا تعدل سارحتكم » السارحة : هي المشاة التي تسرح في المراعي . يقول : لا تعدل عن مراعاها ، لا تمنع منه ، ولا تحشر في الصدقة إلى المصدق ، ولكنها تصدق على مياها ومراعيها . وقوله « لا تعدل فاردتكم » يعني في الصدقة ، أي لا تعدل مع غيرها فتضم إليها ثم تصدق . وهذا نحوه من قوله « لا يجمع بين متفرق »

قال أبو عبيد : فأراه صلى الله عليه وسلم قد كان جعل لثقيف عند إسلامهم شيئاً زادهم إياه ، وأراه أخذ من هؤلاء شيئاً من أموالهم عند إسلامهم . وإنما وجه هذا عندنا - والله أعلم - أن أولئك جاءوا راغبين في الإسلام ، غير مكرهين ، ولا ظهر على شيء من بلادهم ، وأن هؤلاء لم يسلموا إلا بعد غلبة من المسلمين لهم ، ولم يأمن غدرهم إن ترك لهم السلاح والظهر والحصن ، فلم يقبل إسلامهم إلا على نزع ذلك منهم . وبمثل هذا عمل أبو بكر في أهل الردة ، حين أجابوا إلى الإسلام ، بعد أن رجعوا إليه قسراً مقهورين .

٥٠٩ - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي والاشجعي كلاهما عن سفيان ابن سعيد عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : « قدم وفد

بُزَاة: (١) من أسد وغطفان، على أبي بكر، يسألونه الصلح، فخيرهم أبو بكر بين الحرب المجلية والسلم المخزية. فقالوا له: هذه الحرب المجلية قد

(١) روى البخارى منه قوله « وتكون أقواما تتبعون أذناب الابل حتى يرى الله خليفة نبيه والمهاجرين أمرا يعذرونكم به » فى باب الاستخلاف من كتاب الاحكام (٩ : ٨١) قال الحافظ فى الفتح (١٣ : ١٦٦) وقد وقع عند الاسماعيلى من طريق ابن مہدى عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق قال : جاء وفد بزاة ، فذكر القصة ، وبزاة — بضم الموحدة وتخفيف الزاى وبعد الألف خاء معجمة — وقع فى رواية ابن مہدى المذكورة « من أسد وغطفان » وفى رواية أخرى ذكرها ابن بطلال « وهم من طيء ». وأسد قبيلة كبيرة ينسبون الى أسد بن خزيمه بن مدركة أخو كنانة بن خزيمه أصل قريش. وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون الى غطفان . وطيء بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء بعدها أخرى مهموزة . وكان هؤلاء القبائل ارتدوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم واتبعوا طليحة بن خويلد الأسدى . وكان قد ادعى النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأطاعوه لكونه منهم ، فقاتلهم خالد بن الوليد ، بعد أن فرغ من مسيلمة باليمامة . فلما غلب عليهم بعثوا وفد إلى أبي بكر . وقد ذكر قصتهم الطبرى وغيره فى أخبار الردة وما وقع من مقاتلة الصحابة لهم فى خلافة أبي بكر الصديق رضى عنه. وذكر أبو عبيد البكرى فى معجم الأماكن أن بزاة ماء لطية عن الاصمعى — ولبنى أسد — عن أبي عمرو ، يعنى الشيبانى . وقال أبو عبيدة : هى رملة من وراء النبالج اه والنبالج بنون موحدة حقيقه ثم جيم — موضع فى طريق الحاج من البصرة . قال الحافظ ابن حجر : والمجلية . من الجلاء ، ومعناها الخروج عن جميع المال . والخزيمه مأخوذة من الخزى . ومعناها القرار على الذل والصغار . والحلقة : السلاح . والكراع . بضم الكاف على الصحيح . وبتخفيف الراء : جميع الخيل . وفائدة نزع ذلك منهم ان لا يبق لهم شوكة ليأمن الناس من جهتهم . وقوله « ونفعم ما أصبنا منكم » أى يستمر ذلك لنا غنيمه نقسمها على الفريضة الشرعية ، ولا نرد عليكم من ذلك شيئاً . وقوله « وتردون علينا ما أصبتم منا » أى ما انتهبتموه من عسكر المسلمين فى حالة الحاربة . وقوله « تدون » أى تحملون دياتهم إلينا . وقوله « قتلاكم فى النار » أى لا ديات لهم فى الدنيا ، لأنهم ماتوا على شركهم فقتلوا بحق

عَرَفْنَاهَا . فَمَا السَّلْمُ الْخَزِيَّةُ ؟ فَقَالَ : أَنْ تُنْزَعَ مِنْكُمْ الْخَلْقَةُ وَالْكَرَاعُ ،
وَتُتْرَكُوا أَقْوَامًا يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ ، حَتَّى يُرَى اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ وَالْمُهَاجِرِينَ
أَمْرًا يَعْتَدُونَكَ بِهِ . وَنَعْنَمَ مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ وَتَرُدُّوهُ إِلَيْنَا مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا ، وَتَدُّوهُ
قَتْلَانًا ، وَتَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ . فَقَامَ عُمَرُ ، فَقَالَ : إِنْكَ قَدْ رَأَيْتَ رَأْيًا
وَسَنْشِيرُ عَلَيْكَ : أَمَّا مَا رَأَيْتَ أَنْ تُنْزَعَ مِنْهُمْ الْخَلْقَةُ وَالْكَرَاعُ ، فَنِعْمَ
مَا رَأَيْتَ . وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ ^(١) أَنْ يُتْرَكُوا أَقْوَامًا يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى
يُرَى اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ وَالْمُهَاجِرِينَ أَمْرًا يَعْتَدُونَكَ بِهِ ، فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ . وَأَمَّا
مَا ذَكَرْتَ أَنْ نَعْنَمَ مَا أَصَبْنَا مِنْهُمْ وَتَرُدُّوهُ إِلَيْنَا مَا أَصَابُوا مِنَّا فَنِعْمَ مَا رَأَيْتَ .
وَأَمَّا مَا رَأَيْتَ أَنْ يَدُّوهُ قَتْلَانًا وَتَكُونُ قَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ ، فَإِنْ قَتَلْنَا قَتِلُوا عَلَى
أَمْرِ اللَّهِ ، أَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ ، لَيْسَتْ لَهُمْ دِيَاتٌ . قَالَ : فَتَابَعَ الْقَوْمُ عُمَرَ »

قال أبو عبيد : أفلا ترى أن أبا بكر لم يقبل إسلامهم وصلحهم إلا بنزع
الخلقة والكراع منهم ، لما أعلمت أنك ؟ ثم تابعه عمر على هذا ، والقوم معه .
ولا نزاع فعلوا ذلك إلا اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في دؤومة
الجنادل وأشباهاها من القرى التي لم تدخل في الإسلام إلا كرهاً ، بعد أن ظهر
على بعض بلادهم . ولو كان إسلامهم رغبة غير رغبة أسلمت لهم أموالهم ،
لأن من أسلم على شيء فهو له ، ولولم يجنحوا إلى السلم حتى يظهر عليهم

فلاذية لهم . وقوله « وتتركون » بضم أوله . ، و« يتبعون » أذنب الابل أى
في رعايتها . لأنهم إذا نزع منهم آلة الحرب رجعوا أعراباً في البوادي لا يعيش لهم
الاما يعود عليهم من منافع البهائم . قال ابن بطل : كانوا ارتدوا فأوفدوا رسالهم
إلى أبي بكر يعتذرون إليه ، فأحب أبو بكر أن لا يقضى بينهم الا بعد المشاورة
في أمرهم فقال لهم : ارجعوا واتبعوا أذنب الابل في الصحارى . اهـ والذي يظهر
أن المراد بالغاية التي أنظرهم إليها : أن تظهر توبتهم وصلحهم بحسن إسلامهم

(١) بالأصل العتيق « رأيت » وبهامشه نسخة « ذكرت »

المسلمون الظهور كله ، وَيَصِيرُوا أُسَارَى فِي أَيْدِيهِمْ ، مَا تَرَكَ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ شَيْئاً ، وَلَسَكَانَتْ غَنَائِمٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا بَيْنَ الْحَالَيْنِ قَدْ نَالُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَنَالَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ . فَلِهَذَا وَقَعَ الصُّلْحُ

٥١٠ — وكذلك فعل خالد بن الوليد بأهل اليمامة في حديث يُروى عن محمد ابن اسحاق قال : « وكان خالد قد نَهَكَتْهُ الحرب ^(١) ، وَقُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ ، فَعَمِدَ مُجَاعَةٌ بَنُ مُرَارَةَ الْحَنْفَى إِلَى النَّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، فَأَلْبَسَهُمُ السِّلَاحَ وَأَقَامَهُمْ عَلَى الْحُصُونِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ خَالِدٌ فَظَنَّهُمْ مُقَاتِلَةً ، وَقَدْ بَلَغَتْ الْحَرْبُ مِنْهُ وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا بَلَغَتْ ، فَدَعَاهُ مُجَاعَةٌ إِلَى الصُّلْحِ عِنْدَ هَذَا ، فَصَالَحَهُ عَلَى رُبْعِ الرَّقِيقِ ، وَنَصَفِ الصَّفَرَاءِ ، وَالْبَيْضَاءِ ، وَالْحُلُقَةِ . فَلَدَخَلَ خَالِدُ الْحُصُونِ بَعْدَ الصُّلْحِ ، فَلَمْ يَرَ فِيهَا إِلَّا الذَّرَارَى وَالنِّسَاءَ ، قَالَ لِمُجَاعَةٍ : خَدَعْتَنِي . فَقَالَ مُجَاعَةٌ : قَوْمِي ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ إِلَّا مَا رَأَيْتَ » .

٥١١ — قال ابن اسحاق : وقد كان أبو بكر بعث سَلَمَةَ بْنَ سَلَامَةَ بْنِ وَقْشٍ إِلَى خَالِدٍ بِأَمْرِهِ أَنْ لَا يَسْتَبْقِيَ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ رَجُلًا قَدْ أَنْبَتَ ، فَوَجَدَ خَالِدًا قَدْ صَالَحَهُمْ عَلَى مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ (٢) .

(وهذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل هجر)

٥١٢ — قال : حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن كعب عن أبي الأسود عن عُرْفَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ هَجَرَ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

« [هذا كتاب] ^(٣) مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى أَهْلِ هَجَرَ : سَلَامٌ أَنْتُمْ . فَأَيُّ أَحَدٍ إِلَيْكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . أَمَا بَعْدُ : فَأَيُّ أَوْصِيكُمْ بِاللَّهِ وَبِأَنْفُسِكُمْ أَنْ لَا تَضِلُّوا بَعْدَ إِذْ هُدِيتُمْ ، وَأَنْ لَا تَقْوُوا بَعْدَ إِذْ رَشِدْتُمْ .

(١) كان ذلك في حرب مسيلة (٢) هذا آخر الجزء الخامس من تجزئة الشامية ، وعليه سماعات منقولة عن النسخة التي نقلت منها (٣) زيادة من الشامية

أما بعدُ : فإني قد^(١) جاءني وقدُكم فلم آت إليهم إلا ما سرَّهم ، وإني لو جَهِدْتُ حَقَّ فيكم كُلَّهُ أخرجتُكم من هَجَرَ ، فَشَقَّعْتُ غَائِبَكُمْ ، وَأَفْضَلْتُ عَلَى شَاهِدِيكُمْ ، فَادِّكُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . أما بعدُ فإني قد^(٢) أتاني الَّذِي صَنَعْتُمْ وإِنَّهُ مَنْ يُحْسِنُ مِنْكُمْ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ذَنْبُ الْمُسِيءِ . فإذا جاءكم أَمْرَانِ فَأُطِيعُوهُمَا ، وَأَنْصَرُوهُمَا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ ، وفي سَبِيلِهِ ، فانه مَنْ يَعْمَلْ مِنْكُمْ عَمَلًا صَالِحًا فَلَنْ يَضِلَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، ولا عِنْدِي »

(وهذا كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل أَيْلَةَ)

٥١٣ — بالاسناد الأول :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

« هذه أَمَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَمُحَمَّدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ لِيُوحِنَهُ^(٣) بِنِ رُوبَةٍ ، وَأَهْلُ أَيْلَةَ لِيَسْمُوكَهُمْ وَلِيَسَيِّرَتَهُمْ ، وَلِيَبْحَرَهُمْ ، وَلِيَبْرَهُمْ : ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَلَمَنْ كَانَ مَعَهُمْ مِنْ كُلِّ مَآرٍ مِنَ النَّاسِ ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ وَأَهْلِ الْبَحْرِ . فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَّثًا فَانْهَ لَا يَحُولُ مَالُهُ دُونَ نَفْسِهِ ، وَإِنَّهُ طَيْبَةٌ لَمَنْ أَخَذَهُ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَمْنَعُوا مَاءَ يَرِدُونَهُ ، وَلَا طَرِيقًا يَرِدُونَهَا مِنْ بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ . »

هذا كتاب جهم بن الصلت .

قال أبو عبید : وَجْهٌ اسْمُ الْكَاتِبِ .

(وهذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خِزَاعَةَ)

٥١٤ — حدثنا اسماعيل بن مجالد عن أبيه مجالد بن سعيد ، أو اسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي .

٥١٥ — وحدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة - دخل حديث أحدهما في حديث الآخر - قالوا : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خِزَاعَةَ :

(١) في الأصل العتيق « أما بعد فقد » . (٢) في الأصل العتيق « أما بعد

فانه قد » (٣) بهامش الأصل العتيق : في نسخة « ليحضة » بلا واو

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« من محمد رسول الله إلى بُدَيْلٍ ، وَبُسَيْرٍ ، وَسَرَوَاتِ بْنِ عَمْرِو ، فَإِنِّي أَحَدُ إِلَيْكُمْ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . أَمَا بَعْدَ ذَلِكَ ^(١) ، فَإِنِّي لَمْ آتِكُمْ بِاللَّيْكُم ^(٢) ، وَلَمْ أَضِعْ نُصْحَكُمْ ، وَإِنِّ مِنْ أَكْرَمِ [أَهْلِ] ^(٣) نَهَامَةَ عَلِيٍّ ، وَأَقْرَبِهِ رَحِمًا أَنْتُمْ وَمَنْ تَبِعَكُمْ . قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي حَدِيثِهِ : مِنَ الْمُطَيِّبِينَ ^(٤) . وَقَالَ عُرْوَةُ : مِنَ الْمُصْلِينَ . وَإِنِّي قَدْ أَخَذْتُ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْكُمْ مِثْلَ الَّذِي أَخَذْتُ لِنَفْسِي ، وَلَوْ كَانَ بِأَرْضِهِ ، غَيْرَ سَاكِنٍ مَكَّةَ ، إِلَّا حَاجًّا ، أَوْ مُعْتَمِرًا . وَإِنِّي إِنْ سَلِمْتُ فَإِنَّكُمْ غَيْرُ خَائِفِينَ مِنْ قِبَلِي وَلَا مُخْفَرِينَ . أَمَا بَعْدَ ، فَقَدْ أَسْلَمَ عَلَقْمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ ، وَابْنَا هَوْذَةَ ، وَهَاجَرَا ، وَبَايَعَا عَلِيَّ مِنْ اتَّبَعَهُمَا ، وَأَخَذَا لِمَنْ اتَّبَعَهُمَا مِثْلَ مَا أَخَذَا لِنَفْسِهِمَا ، وَإِنْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَإِنِّي مَا كَذَبْتُكُمْ . وَلِيُحْيِيَكُمْ رَبُّكُمْ »

(وهذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زُرْعَةَ بْنِ ذِي يَزْنَ ^(٥))
٥١٦ — قال: حدثنا عثمان بن صالح عن عبدالله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عُرْوَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى زُرْعَةَ :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« أَمَا بَعْدُ ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا النَّبِيَّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٢) أَرْسَلَ إِلَى زُرْعَةَ ذِي يَزْنَ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ عِنْدَنَا زُرْعَةُ بْنُ ذِي يَزْنَ - إِذَا أَتَاكُمْ رُسُلِي فَإِنِّي أَمْرُكُمْ بِهِمْ خَيْرٌ : مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ، وَمَالِكُ بْنُ عُبَادَةَ ، وَعَتْبَةُ بْنُ نِيَارٍ ، وَمَالِكُ بْنُ مُرَارَةَ ، وَأَصْحَابُهُمْ ، فَاجْتَمِعُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْجُزْيَةِ فَأَبْلِغُوهَا رُسُلِي ، فَإِنَّ أَمِيرَهُمْ مُعَاذُ ابْنِ جَبَلٍ ، وَلَا يَنْفَقِلِبُنَّ مِنْ عِنْدَكُمْ إِلَّا رَاضِينَ . أَمَا بَعْدُ ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا يَشْهَدُ

(١) في الاصل العتيق « ذلك » (٢) الال : العهد ، والقراءة ، وشدة القنوط

(٣) زيادة من الشامية (٤) في الاصل العتيق « المسكينين »

(٥) في أسد الغابة (٢ : ٢٠٣) زرعة بن سيف بن ذى يزن قدم على النبي (ص)

كتاب ملوك حمير مقدمه من تبوك ، ثم ذكر كتابه (ص) إليهم أوسع مما هنا

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَأَنْ مَالِكََ بْنِ مُرَارَةَ
الرُّهَاقِيَّ حَدَّثَنِي أَنَّكَ أَسْلَمْتَ مِنْ أَوَّلِ حِمْيَرَ ، وَفَارَقْتَ الْمُشْرِكِينَ ،
فَأَبَشِرْ بِخَيْرٍ ، وَإِنِّي أَمُرُكُمْ بِأَحْمَرَ خَيْرًا ، فَلَا تَخُونُوا ، وَلَا تُحَادُّوا ، وَإِنْ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوَّلَى غَنِيَّتِكُمْ وَفَقِيرِكُمْ ، وَإِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَحِلُّ
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَهْلِهِ ، إِنَّمَا هِيَ زَكَاةٌ تُزَكُّونَ بِهَا لِقُرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ . وَإِنْ مَالُكَا قَدْ
بَلَغَ الْخَبَرَ وَحَفِظَ الْغَيْبَ ، وَإِنِّي قَدْ أُرْسَلْتُ إِلَيْكُمْ مِنْ صَالِحِي أَهْلِي وَأَوْلَى
دِينِهِمْ ، فَأَمْرُكُمْ بِهِ خَيْرٌ ، فَإِنَّهُ مَنْظُورٌ إِلَيْهِ . وَالسَّلَامُ »
قال أبو عبيد : أراه يعني معاذَ بن جبل .

(وهذا كتابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين وأهل يَثْرِبَ)
(ومُواذَعَتِهِ يهودها ، مَقْدَمُهُ المدينة)

٥١٧ — حدثني يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ وعبد الله بن صالح قالا : حدثنا الْإِسْثُ
ابن سَعْدٍ قال حدثني عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ بِهَذَا الْكِتَابِ :

« هذا كتابٌ من محمدٍ النَّبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ
قُرَيْشٍ وَأَهْلِ يَثْرِبَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ ، فَلَمَّحَ بِهِمْ ، فَحَلَّ مَعَهُمْ وَجَاهَدَ مَعَهُمْ : إِنَّهُمْ أُمَّةٌ
وَاحِدَةٌ دُونَ النَّاسِ ، الْمُهَاجِرُونَ مِنْ قُرَيْشٍ — قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ : عَلَى رِبَاعَتِهِمْ .
قال أبو عبيد : وَالْمَحْفُوظُ عِنْدَنَا رِبَاعَتُهُمْ ^(١) — يَتَعَاوَلُونَ بَيْنَهُمْ مَعَاظِلَهُمُ الْأُولَى ،
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ : رِبَاعَتُهُمْ ، — وَهُمْ يَقْدُونَ عَانِيَهُمْ ^(٢) بِالْمَعْرُوفِ

(١) قال السهيلي في الروض الأثرف (ج ٢ ص ١٦) هكذا رواه أبو عبيد
عن ابن بكير عن عقيل بن خالد عن الزهري — رباعتهم — ورواه عن عبد
الله بن صالح بهذا الاسناد ، فقال : رباعتهم بالالف بعد الباء ، ثم قال أبو عبيد :
يقال فلان على رباعة قومه . اذا كان وافدتم وتقيهم . قال السهيلي : وكسر الراء
فيه على القياس على هذا المعنى ، لانها ولاية ، وان جعل الرباعة مصدرا فالقياس فيه
فتح الراء ، أى على شأنهم وعاداتهم من أحكام الديات والدماء ، يتعاقلون معاظلم
الاولى : جمع معقلة من العقل ، وهو الدية (٢) العاني : الاسير ، وفداؤه : فكاكه

وَالْقِسْطُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَبَنُو عَوْفٍ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ،
وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَبَنُو الْحَرْثِ بْنِ
الْحَزْرَجِ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي
عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَبَنُو سَاعِدَةَ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ
مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَبَنُو جُشَمٍ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي
عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَبَنُو النَّجَّارِ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ
الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْقِسْطِ وَالْمَعْرُوفِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَبَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ
تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَبَنُو النَّبَيْتِ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ
يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ
بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَبَنُو الْأَوْسِ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ مَعَاqِلَهُمُ الْأُولَى ، وَكُلُّ
طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَقْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ
لَا يَتْرُكُونَ مُفْرَحًا مِنْهُمْ أَنْ يُعْمِنُوهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي فِدَاءٍ أَوْ عَقْلٍ ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ
الْمُتَّقِينَ أَيْدِيَهُمْ عَلَى كُلِّ مَنْ بَغَى وَابْتَغَى مِنْهُمْ دُسَيْعَةً ظَلَمَ أَوْ لَمَمَ ^(١) ، أَوْ عُدُوَانٍ
أَوْ فُسَادٍ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنْ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعُهُ . وَلَوْ كَانَ وَلَدٌ أَحَدِهِمْ .
لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا فِي كَافِرٍ ، وَلَا يَنْصُرُ كَافِرًا عَلَى مُؤْمِنٍ ، وَالْمُؤْمِنُونَ
بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعْضٍ دُونَ النَّاسِ . وَأَنَّهُ مَنْ تَبِعْنَا مِنَ الْيَهُودِ فَإِنَّ لَهُ الْمَعْرُوفَ
وَالْأَسْوَةَ غَيْرَ مَظْلُومِينَ ، وَلَا مُتَنَاصِرٍ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْ سَلَّمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدٌ ، وَلَا
يُسَالِمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا عَلَى سَوَاءٍ وَعَدْلٍ بَيْنَهُمْ
وَأَنْ كُلَّ غَازِيَةٍ غَزَتْ يُعْقِبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَأَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَى أَحْسَنِ هَذَا

(١) أَيْ طَلَبَ دَفْعًا عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْفَعُوا إِلَيْهِ عَطِيَّةً عَلَى وَجْهِ
كُونِهِمْ مَظْلُومِينَ .

وَأَقْوَمِيهِ . وَأَنَّهُ لَا يُجِيرُ مُشْرِكٌ مَالًا لَقُرَيْشٍ وَلَا يُعِينُهَا عَلَى مُؤْمِنٍ ، وَأَنَّهُ مِنْ
 اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا فَانْه قَوْدٌ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ بِالْعَقْلِ . وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ
 عَلَيْهِ كَافَّةٌ . وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَقْرَبُ بِمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ أَوْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ أَنْ يَنْصُرَ مُخْدِئًا أَوْ يُؤْوِيَهُ . فَمَنْ نَصَرَهُ أَوْ آوَاهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضَبَهُ
 إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَإِنَّكُمْ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ
 شَيْءٍ فَإِنَّ حِكْمَةَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَإِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَإِنَّ الْيَهُودَ
 يُنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُجَارِبِينَ . وَإِنَّ يَهُودِيَّ عَوَفٍ وَمَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ
 أُمَّةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ دِينُهُمْ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَأَتَمَّ ،
 فَانْه لَا يُؤْتِغُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ . وَإِنَّ يَهُودِيَّ بَنِي النَّجَارِ مِثْلَ مَالِي يَهُودِيَّ بَنِي
 عَوَفٍ ، وَإِنَّ يَهُودِيَّ بَنِي الْحَرْثِ مِثْلَ مَالِي يَهُودِيَّ بَنِي عَوَفٍ ، وَإِنَّ يَهُودِيَّ
 بَنِي جِشْمٍ مِثْلَ مَالِي يَهُودِيَّ بَنِي عَوَفٍ ، وَإِنَّ يَهُودِيَّ بَنِي سَاعِدَةَ مِثْلَ مَالِي يَهُودِيَّ
 بَنِي عَوَفٍ ، وَإِنَّ يَهُودِيَّ الْأَوْسِ مِثْلَ مَالِي يَهُودِيَّ بَنِي عَوَفٍ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ
 فَانْه لَا يُؤْتِغُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ ، وَإِنَّه لَا يُخْرِجُ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ
 وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصِيحَةَ وَالتَّنَصُّرَ لِلْمَظْلُومِ ، وَإِنَّ الْمَدِينَةَ جَوْفَهَا حَرَمٌ لِأَهْلِ هَذِهِ
 الصَّحِيفَةِ ، وَإِنَّه مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدَثٍ يُخَافُ فُسَادَهُ فَإِنَّ
 أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ دَهَمَ يَثْرَبَ ،
 وَإِنَّهُمْ إِذَا دَعَوْا الْيَهُودَ إِلَى مُصْلِحٍ حَلِيفٍ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ يَصَالِحُونَهُ ، وَإِنْ دَعَوْنَا
 إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فَانْه لَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، إِلَّا مَنْ حَارَبَ الدِّينَ ، وَعَلَى كُلِّ أَنْاسٍ
 حَصَّتْهُمْ مِنَ النِّفَقَةِ . وَإِنَّ يَهُودَ الْأَوْسِ وَمَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ مَعَ الْبِرِّ الْمُحْسِنِينَ مِنْ
 أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ، وَإِنَّ بَنِي الشُّطْبَةِ بَطْنٌ مِنْ جَفْنَةَ ، وَإِنَّ الْبِرَّ دُونَ الْإِنْتِمْ
 فَلَا يَكْسِبُ كَاسِبٌ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى أَصْدَقِ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ
 وَأَبْرَهُ . لَا يَحُولُ الْكِتَابُ دُونَ ظَالِمٍ وَلَا آتَمٍ ، وَإِنَّه مَنْ خَرَجَ آمِنٌ ، وَمَنْ

قَعْدَ آمَنَ ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَاتَّخَذَ ، وَإِنْ أَوْلَاهُمْ بِهِذِهِ الصَّحِيفَةُ الْبَرُّ الْمُحْسِنُ »
 قال أبو عبيد : قوله « بنو فلان على رِباعتهم » الرِّباعة هي المعادل .
 وقد يقال : فلان على رِباعة قومه ، إذا كان المتقلد لأمرهم ، والوافد
 على الأمراء فيما ينوبهم . وقوله « إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْزِلُونَ مُفْرَحًا فِي دَاءٍ أَوْ عَقْلٍ »
 المفرح : المثقل بالدِّينِ ، يقول : فعليهم أَنْ يعينوه ، إِنْ كَانَ أُسِيرًا فَكُتْمٌ مِنْ
 إِسَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ جَنَى جَنَايَةً خَطِيئَةً عَقَلُوا عَنْهُ ^(١) . وقوله : « وَلَا يُجِيرُ
 مُشْرِكٌ مَا لَا يُقْرِئُشِ » يعنى اليهود الذين كَانَ وَادَعْتَهُمْ ، يقول : فليس من
 مَوَادَعَتِهِمْ أَنْ يُجِيرُوا أَمْوَالَ أَعْدَائِهِ ، وَلَا يَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ . وقوله : « وَمَنْ
 اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا فَهُوَ قَوْدٌ » الاعتبار : أَنْ يَقْتُلَهُ بَرِيئًا مُحَرَّمِ الدَّمِ . وأصل
 الاعتبار فى الابل : أَنْ تَنْحَرَّ بِلا دَاءٍ يَكُونُ بِهَا . وقوله : « إِلَّا أَنْ يَرْضَى
 أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بِالْعَقْلِ » فقد جعل صلى الله عليه وسلم الْخِيَارَ فى الْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ
 إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ . وهذا مثلُ حديثه الآخر « وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِأَحَدِ
 النَّظَرَيْنِ : إِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ ^(٢) » وهذا يرد قول من يقول :

(١) قال ابن هشام . المفرح : المثقل من الدين الكثير العيال . قال الشاعر :

إذا أنت لم تبرح تؤدي أمانة وتحمل أخرى أفرحتك الودائع

وقال السهيلي : يجوز أن يكون من أفعال السلب ، أى سلبتك الفرح ، كما قيل :
 أقسط الرجل ، إذا عدل ، أى أزال القسط وهو الاعتوجاج . ويجوز أن تكون الفاء
 مبدلة من باء ، فيكون من البرح ، وهو الشدة ، تقول : لقيت من فلان برحا ، أى
 شدة . وذكر أبو عبيد رواية أخرى « مفرج » بالجيم ، وذكر فى معناه أقوالها منها :
 أنه الذى لا ديوان له ، ومنها أنه القتل بين القريتين لا يدرى من قتله ، ومنها أنه فى
 معنى المفرح بالحاء الذى لا شيء له وقد أثقله الدين أو نحو هذا ، فيقضى عنه من بيت المال

(٢) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن

أبي هريرة قال « لما فتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

ليس للولي في العمد أن يأخذ الدية إلا بطيب نفس من القاتل ومصالحة منه له عليها^(١). وقوله : « ولا يحل لمؤمن أن ينصر مُحدثاً أو يؤويه » المحدث : كل من أتى حداً من حدود الله عز وجل ، فليس لأحد منعه من إقامة الحد عليه . وهذا شبيه بقوله الآخر : « مَنْ حَالَتْ شِقَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ »^(٢) وقوله « لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » حدثنا هشيم عن رجل قد سماه عن مكحول قال : « الصَّرفُ التَّوْبَةُ وَالْعَدْلُ : الْغَدِيَّةُ »

قال أبو عبيد : وهذا أحبُّ إلى من قول من يقول [الصَّرفُ]^(٣) الغريضة والتطوع لقول الله تبارك وتعالى (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ) فكل شيء فُدِيَ به شيء فهو عدله . وقوله « وَإِنَّ الْيَهُودَ يُنْفِقُونَ » مع المؤمنين ماداموا مُحَارِبِينَ » فهذه النفقة في الحرب خاصة ، شرط عليهم المعاونة له على عدوه . ونرى أنه إنما كان يُسَمُّهُمُ لِلْيَهُودِ إِذَا غَزَوْا مَعَ الْمُسْلِمِينَ بهذا الشرط الذي شرطه عليهم من النفقة . ولولا هذا لم يكن هُتَمُ في غنائم المسلمين سَهْمٌ ٥١٨ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سُفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر

(١) قال الخطابي : الخيرة الى ولي الدم في القصاص وأخذ الدية ، وأن القاتل اذا قال : لأعطيكم المال فاستقيدوا مني ، واختار أولياء الدم المال كان لهم مطالبته به ، ولو قتله جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء ويطالب بالدية من شاء . والى هذا ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق . وقد روى هذا المعنى عن ابن عباس . وهو قول سعيد بن المسيب والشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة . وقال الحسن والنخعي : ليس لأولياء الدم إلا الدم إلا أن يشاء القاتل أن يعطى الدية

(٢) رواه الطبراني عن أبي هريرة . وفيه « فقد ضاد الله في ملكه » ورواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه عن ابن عمر مثل ما هنا تماماً . كذا في نيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٧٤) (٣) زيادة من الشامية

عن الزُّهْرِيِّ قَالَ : « كَانَ الْيَهُودُ يَغْزُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُسْهِمُ لَهُمْ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقَوْلُهُ : « وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » إِنَّمَا أَرَادَ نَصْرَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَعَاوَتَهُمْ إِيَّاهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ بِالْبَقَّةِ الَّتِي شَرَطَهَا عَلَيْهِمْ فَأَمَّا الَّذِينَ فَلِيسُوا مِنْهُ فِي شَيْءٍ . أَلَا تَرَاهُ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فَقَالَ : « لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ دِينُهُمْ » وَقَوْلُهُ : « وَلَا يُوتَغِ إِلَّا نَفْسُهُ » يَقُولُ : لَا يُهْلِكُ غَيْرَهَا ، يُقَالُ : قَدْ وَتَغِ الرَّجُلُ وَتَغًا ، إِذَا وَتَغَ فِي أَمْرٍ يَهْلِكُهُ . وَقَدْ أَوْتَغَهُ غَيْرُهُ .

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْكِتَابُ - فِيمَا نَرَى - حَدَّثَانِ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ الْإِسْلَامُ وَيَقْوَى ، وَقَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِأَخْذِ الْجَزِيرَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَكَانُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ : بَنُو الْقَيْمَقَاعِ ، وَالنَّضِيرِ ، وَفُرَيْطَةَ . فَأَوَّلُ فِرْقَةٍ غَدَرَتْ وَتَقَصَّتْ أَلْمُودَاعَةَ بَنُو الْقَيْمَقَاعِ ، وَكَانُوا حُلَفَاءَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي ، فَأَجْلَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمَدِينَةِ . ثُمَّ بَنُو النَّضِيرِ . ثُمَّ فُرَيْطَةُ فَكَانَ مِنْ إِجْلَائِهِ أَوَانِكَ وَقَتْلِهِ هَؤُلَاءِ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا (وَهَذَا كِتَابُ صَلْحِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ دِمَشْقَ)

٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ ابْنِ سُرَّاقَةَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ كَتَبَ لِأَهْلِ دِمَشْقَ : « هَذَا كِتَابٌ مِنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ لِأَهْلِ دِمَشْقَ : إِنِّي قَدْ أَمَنْتُهُمْ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَكُنَّا نُسَمُّهُمْ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ كَلَامًا لَا أَحْفَظُهُ . وَفِي آخِرِهِ « شَهِدَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَشُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ ، وَفُضَاعَةُ بْنُ عَامِرٍ . وَكُتِبَ مِنْهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ »

(وَهَذَا كِتَابُ صَلْحِ عِيَّاضِ بْنِ غَنْمٍ أَهْلَ الْجَزِيرَةِ ^(١))

٥٢٠ - حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ عَنِ الْمُعَمَّرِ بْنِ صَالِحٍ

(١) كَانَ صَلْحُهَا فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ عَشْرَةَ . وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ جَرِيرٍ فِي التَّوَارِيخِ

(ج ٤ : ١٩٦)

عن العلاء بن أبي عائشة قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز « أن سل أهل الرُّها : هل عندهم صلح ؟ قال : فسألتهم ، فأثنى أسققتهم بدرج ، أو حق ، فيه كتاب صلحهم ، فإذا في الكتاب : « هذا كتاب من عياض بن غنم ومن معه من المسلمين لأهل الرُّها : أني أمنتهم على دماءهم وأموالهم ، وذرائعهم ، ونسائهم ، ومديتهم ، وطواحينهم ، إذا أدوا الحق الذي عليهم شهد الله وملائكته » قال : فأجازه لهم عمر بن عبد العزيز

قال أبو عبيد : وفي غير حديث كثير بن هشام : أن عياضاً لما صالح أهل الرُّها دخل سائر أهل الجزيرة فيما دخل فيه أهل الرُّها من الصلح

(وهذا كتاب حبيب بن مسلمة لأهل تفلّيس من بلاد إرمينية)^(١)

٥٢١ — قال أبو عبيد : حدثني أحمد بن الأزرق - من أهل إرمينية - قال : قرأت كتاب حبيب بن مسلمة ، أو قرئ وأنا أنظر إليه - في صالحته أهل تفلّيس ، فإذا فيه :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« هذا كتاب من حبيب بن مسلمة لأهل تفلّيس من أرض الهرم »^(٢)

(١) بهامش الأصل العتيق مانعه « قال سنان : لم يصب للموصل فتح صلح ولا عنوة الا هذا الحديث ، فانهم أدخلوها فيما صولح عليه أهل الجزيرة » وبعد ذلك سطر أتى عليه مقص المجلد

(٢) كذا في الاصلين جميعا « الهرم » بالنون في آخره . وفي التاريخ لابن جرير « الهرمز » بالزاي كررت مرتين . وكذلك في المعجم أيضا « من حبيب بن مسلمة الى أهل تفلّيس من جرزان أرض الهرمز » ثم ساق الكتاب الثاني وبعده هذا (ج ٤ : ٢٦٠) وقال في المعجم أيضا : (٢ : ٣٩٦) وافتتحها - يعني تفلّيس - المسلمون في أيام عثمان . وكان قد سار حبيب بن مسلمة الى إرمينية فافتتح أكثر مدنها . فلما توسطها جاءه رسول بطريق جرزان - ركان حبيب على عزم المسير فجاءه بالطريق يسأله الصلح وأمانا يكتبه لهم حبيب قال : فكتب لهم . ثم ساق

[قال أبو عبيد : صلوات^١ ، يُبوت^٢ تبنى في البرارى يصلون فيها في أسفارهم ، تسمى صَلُوتًا ، فَعُرِّبَتْ صلوات ، ومنه قول الله تعالى (لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعُ صَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا) وإنما أراد هذه البيوت على ما يروى في التفسير .

قال أبو عبيد : العربُ كُلُّ شَيْءٍ تَكَلَّمَتْهُ الْفَرَسُ بِالتَّاءِ تجعله بالقاءِ ، مثلُ حديثِ ثَقْلَيْسَ حين جعله حبيبٌ^٣ طَفْلَيْسَ^(١)

— ٥٢٢ — وهذا كتاب إلى أهل ثَقْلَيْسَ

« من حبيب بن مسَلَمَةَ إلى أهلِ ثَقْلَيْسَ ، سَلَامٌ ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، أَمَا بَعْدُ : فَإِنَّ رَسُولَكُمْ ثَقْلِي قَدِمَ عَلَيَّ وَعَلَى الَّذِينَ آمَنُوا مَعِي^(٢) ، فَذَكَرَ عَنْكُمْ أَنَا كُنَّا أُمَّةً ابْتِغَشْنَا اللَّهَ وَكَرَّمْنَا ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ اللَّهُ بَنَاءَ بَعْدِ ذِلَّةٍ وَقِلَّةٍ وَجَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَصَلَوَاتُهُ ، كَمَا بِهِ هُدَيْنَا وَذَكَرَ عَنْكُمْ ثَقْلِي : أَنَّ اللَّهَ قَذَفَ فِي قُلُوبِ عَدُوِّنَا مِنَ الرَّعْبِ ، فَلَا حَوْلَ بِنَا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَذَكَرَ أَنْتُمْ أَحَبَّيْتُمْ سَلَمَنَا فَاكْرَهْتُمْ وَلَا الَّذِينَ آمَنُوا مَعِي ذَلِكَ مِنْ أَمْرِكُمْ ، وَقَدِمَ عَلَيَّ ثَقْلِي بِهَيْدِيَّتِكُمْ ، فَقَوِّمْتُهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعِي — عَرَضَهَا وَنَقَدَهَا — مِائَةَ دِينَارٍ ، غَيْرَ رَابِتَةٍ عَلَيْكُمْ ، وَلَكِنْ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ دِينَارٌ وَافٍ ، جَزِيَّةٌ . وَلَا فِدْيَةَ . وَكُتِبْتُ لَكُمْ عِنْدَ مَلَأٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كِتَابَ شَرْطِكُمْ وَأَمَانِكُمْ . وَبَعَثْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَزِيٍّ — [قَالَ أَبُو عُبَيْد : هَذَا جُزْءٌ كَمَا تَرَى مُهْمُوزٌ . وَجُزْءٌ مُشَدَّدٌ اسْمُ رَجُلٍ أَيْضًا

حبيب بن مسامة على الباب . وحبيب يومئذ بجززان . وكاتب أهل ثَقْلَيْسَ وتلك الجبال ثم ناجزهم حتى استجابوا واعتقدوا من حبيب ، وكُتِبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ كِتَابًا بَعْدَ مَا كَاتَبَهُمْ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [

(١) زيادة من الاصل العتيق (٢) في الشامية « وعلى من معي من المؤمنين » .

غير هذا [(١) الأسلمى ، وهو علمنا من أهل الرأي والعلم بأمر الله وكتابه . فان أقررتُم بما فيه دفعه إليكم ، وإن توليتمُ اذنكمُ بحربٍ من الله ورسوله والذين آمنوا على سواء . إن الله لا يحبُ الخائنين ، والسلام على من اتبع الهدى »

[قال أبو عبيد : والعربُ كلُّ شيءٍ تكلمهُ الفرسُ بالثناء تبعهُ بالطاء ، مثل حديث عمر مطرس ، ومثل طقليس جعله حبيب طقليس] (٢)
قال : « والصلوات » بيوت تبني في البرارى للنصارى ، يصلون فيها في أسفارهم ، تسمى صلوات فاعزبت صلوات . ومنه قول الله تعالى : « لهدمت صوامع وبيع وصلوات » إنما أراد هذه البيوت على ما يروى في التفسير (٣)
[وقول أبي عبيد هذا تكرار إلى هاهنا] (٤) .

(١) زيادة من هامش الأصل العتيق وكتب عليها : حاشية

(٢) هذه الجملة مكررة بالأصل العتيق . وقد علم عليها (٣) روى ابن جرير في تفسير قوله تعالى : « لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد » عن ابن عباس : الصلوات الكنائس . وعن الضحاك : كنائس اليهود ، ويسمون الكنيسة صلواتا ، وعن معمر وقتادة مثل قول الضحاك . وعن أبي العالية : هي مساجد الصابئة . وعن مجاهد : مساجد لأهل الكتاب ولأهل الاسلام بالفرق .

(٤) هذه الجملة موجودة في صلب الأصل العتيق والمراد منها واضح

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

(مَخَارِجُ النَّفْسِ وَمَوَاضِعُهُ الَّتِي يُصْرَفُ إِلَيْهَا ، وَيُجْعَلُ فِيهَا)

باب

(الْحُكْمُ فِي قَسَمِ النَّفْسِ ، وَمَعْرِفَةُ مَنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ثَمَنٌ لَا حَقَّ لَهُ)

٥٢٣ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا سفيان بن سعيد عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه بريدة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله ، ويمن معه من المسلمين خيرا . ثم قال : أغزوا في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ^(١) ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا فإن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجزى عليهم حكم الله الذي يجزى على المسلمين ، ولا يكون لهم في الغنمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ^(٢) ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ،

(١) في رواية أبي داود : « ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا فإن لهم الخ » (٢) الغنمة : ما أصيب مما أوقف عليه المسلمون بالخيول والركاب . والفيء ما حصل لهم من أموال الكفار من غير حرب ولا قتال . وقال الخطابي :

فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ » (١) .

قال أبو عبيد : قوله « فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا » يعني من دار التعرُّبِ إلى دار الهجرة . يقول : إن لم يهاجروا .

[قال أبو عبيد :] (٢) فهذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره في النفي : أَنَّهُ لَمْ يَرَمَنْ لَمْ يَلْحَقْ بِالْمُهَاجِرِينَ وَيُعِينَهُمْ عَلَى جِهَادِهِمْ عَدُوَّهُمْ وَيُجَاوِزَهُمْ فِي أُمُورِهِمْ فِي النَّفْيِ وَالْغَنِيمَةِ حَقًّا .

ثم روى الناس عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه رأى لكل المسلمين فيه شركاً .

٥٢٤ — قال حدثنا عبد الرحمن بن مهيدي قال حدثنا عبد الله بن عمر العُمري عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر « مَا حَدَّثَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ ، أُعْطِيَهُ أَوْ مَنَعَهُ »

٥٢٥ — وحدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا أيوب عن عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس بن الحدثان - وبعض الحديث عن أيوب عن الزُّهري - في حديث عمر حين دخل عليه العباسُ وعليَّ يختصمان - فذكر عمر الأموال ، ثم قرأ هذه الآية (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا

إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا قَوْمًا مِنْ قِبَائِلٍ مُخْتَلِفَةٍ تَرَكُوا أَوْطَانَهُمْ وَهَجَرُوا فِي اللَّهِ وَاخْتَارُوا الْمَدِينَةَ وَطَنًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كَثْرَتُ مَا زَرَعُوا وَلَا ضَرْعٌ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ . وَلَمْ يَكُنْ لِلْأَعْرَابِ وَسْكَانِ الْبَدْوِ فِي ذَلِكَ حِظٌّ ، إِلَّا مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ ، فَإِذَا شَهِدَ الْوَقْعَةَ أَخَذَ سَهْمَهُ وَانْصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ فَكَانَ فِيهِمْ . وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ فِي الْبَعْثِ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ النَّفْيِ وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي الْمَجَاهِدِينَ كِفَايَةً اهـ .

(١) قال المنذري وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) زيادة من الشامية

مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْرَ الْهِمِّ) (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ) قل : فَاسْتَوْعَبَتْ هَذِهِ الْآيَةُ النَّاسَ ، فَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لَهُ حَقٌّ فِيهَا - أَوْ قَالَ : حَظٌّ - إِلَّا بَعْضَ مَنْ تَمْلِكُونَ مِنْ أَرْقَائِكُمْ ، فَإِنْ عِشْتُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِيُؤْتَيْنَ كُلُّ مُسْلِمٍ حَقَّهُ - أَوْ قَالَ : حَظَّهُ - حَتَّى يَأْتِيَ الرَّاعِي بِسَرَوْ حِمِيرٍ لَمْ يَعْرِقْ فِيهِ جَبِينُهُ^(١) »

قال أبو عبيد : فهذه آية الفئدة ، فرأى عمر^٢ أن الآية مُحِيطَةٌ بِالْمُسْلِمِينَ ، وأنه ليس منهم أحد يخلو من أن يكون له فيها نصيب^٣ . ثم اختلف المسلمون بعد ذلك أيضاً

فقال : قائلون : مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَاءٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي جِهَادِ عَدُوٍّ ، أَوْ قِيَامِ بِحَكْمٍ ، أَوْ اجْتِنَاءِ مَالٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ نَفْعُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْفَاقَةِ وَالْمُسْكِنَةِ ، فَلَا حَقٌّ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ « وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ »

وقال آخرون : بل المسلمون شركاء في الفَيْءِ كُلِّهِمْ ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ دِينٍ وَقَبِيلَةٍ ، وَهُمْ يَدُّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَمَمِ ، يُؤَابِسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَرُدُّ أَقْصَاهُمْ عَلَى أَدْنَاهُمْ يَذْهَبُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى كَلَامِ عُمَرَ ، مَعَ احْتِجَاجِهِ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ فَاخْتَلَفُوا ، لِاخْتِلَافِ هَذَيْنِ الْحَاكِمِينَ عِنْدَهُمْ : حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

(١) أنظر رقم (٤١) وروى البخارى القصة قريباً ما هنا في غزوة التضير وسورة الحشر من التفسير وفي التفقات والفسرائض . ومسلم في باب حكم الفَيْءِ وأبو داود في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي غيرها . وانظر خراج يحيى بن آدم الأرقام (٧٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧) وخراج أبي يوسف (٢٨) وسرو حمير : قال في المعجم : المرو - بوزن غزو - من الجبل ما ارتفع عن مجرى السيل والتحد عن غلظ الجبل . ومنه سرو حمير ، لمنازلهم ، وهو النغف والخيف ، وهو منازل حمير بأرض اليمن وهي عدة مواضع .

الله عليه وسلم ، وحديث عمر ، وكذلك هما في الظاهر مختلفان . ولكل واحد من الفريقين مذهب ومقال .

والأمر عندى فى ذلك : أَنَّ الحُكَمَاءَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَجْهٌ غَيْرُ وَجْهِ صَاحِبِهِ ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يُؤُولُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدِي قَوْلُ الَّذِينَ رَأَوْا اشْتِرَاكَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْفَيْءِ ، وَلَيْسَ هَذَا بَرَادًا لِلْأَمْرِ الْأَوَّلِ ، وَلَكِنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ كَانَا وَإِنَّمَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ كَالْتَنْزِيلِ . وَكَيْسَ يَنْسَخُ سُنَّتَهُ إِلَّا سُنَّةً لَهُ أُخْرَى ، أَوْ تَنْزِيلٌ . فَكَانَ مَنَعُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَنْ مَنَعَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ ، إِذْ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ : هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ بَدْءُ الْإِسْلَامِ ، وَإِذْ كَانَتِ الْهَجْرَةُ تُفَرِّقُ بَيْنَ حُكْمِ الْمُهَاجِرِينَ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ : فِي الْوَلَايَةِ وَالْمَوَارِيثِ وَالْمَنَاحَةِ وَالْفَيْءِ ، نَزَلَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ ، وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ .

فَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ « لَيْسَ لَكُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ » وَأَمَّا التَّنْزِيلُ فَقَوْلُهُ (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجِرُوا) ٥٢٦ — حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ كِلَاهُمَا عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانصَرَوْا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجِرُوا) قَالَ : كَانَ الْمُهَاجِرُ لَا يَرِثُ الْأَعْرَابِيُّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَرِثُ الْأَعْرَابِيُّ الْمُهَاجِرَ ، فَانْسَخَتْهَا هَذِهِ الْآيَةُ : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)

٥٢٧ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ — « أَنْتَزِلُ فِي دَارِكَ ؟ » فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلًا مِنْ رِبَاعٍ ، أَوْ دُورٍ ؟ قَالَ : وَكَانَ

عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِينَ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافَرَيْنِ »

قال : فكان عمر بن الخطاب من أجل ذلك يقول : لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ . وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ فِي ذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَهُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ)

قال أبو عبيد : فصار تأويل هذه الآية في الكافر ، وفي المؤمن الذي لم يهاجر واحداً ، في الولاية والميراث ، لافرق بينهما إلا في الاستنصار خاصة لقوله (فعليكم النصر)

٥٢٨ — قال أبو عبيد : وقد روي عن ابن الزبير أنه تأوّلها في العصبات . قال : كَانَ الرَّجُلُ يُعَاقِدُ الرَّجُلَ أَنْ يَرِثَهُ . فَنَزَلَتْ (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ)

٥٢٩ — وَكَانَ شُرَيْحٌ يُتِمُّهَا فِي ذَوَى الْأَرْحَامِ : أَنَّهُمْ يَرِثُونَ دُونَ الْمَوَالِي سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنِ مُعَاذٍ يَحْدِثُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ عِيسَى بْنِ الْحَرِثِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَشُرَيْحٍ بِكَلَامِهِ هَذَا مَعْنَاهُ

قال أبو عبيد : فهذه وجوه ثلاثة من التأويل . ولعل الآية قد جمعتها كلها ، إلا أن الذي يدل عليه المعنى قول ابن عباس ، وحديث أسامة ابن زيد . أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَهُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا) ؟ فهذا بين واضح : أن الهجرة هي التي فرق بين الحكمين ، ويصدق آية أخرى : قَوْلُهُ (إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى

أَذْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى

٥٣٠ — حدثنا عبدالرحمن عن سفيان عن أبى اسحاق قال: سمعت عبيد ابن عمير - وذكر الكبار - وقرأ بها قرآناً ، ثم ذكر فيها « والتَّعْرُبَ بعد الهِجْرَةِ » وقرأ (إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَذْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ - أَوْبَيْنَ - لَهُمُ الْهُدَى) هكذا قال عبدالرحمن في حديثه

قال أبو عبيد : فإذا كان التَّارِكُ للهجرة مُرْتَدّاً يكونُ حكمه في الميراث كحكم الكافر الذى لا يرث المسلم

ومما يشهد على ذلك حديثُ أسامة بن زيد . فى قوله (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ)

قال أبو عبيد : فإذا كان تركُ الهجرة يقطع الولاية مِن هاجر ، ويحرِّم الوارث ميراثه ، فهو من المشاركة فى النىء أبعد . فكان ذلك حتى نسخ الله بقوله (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ) فلما رجعت الموارث إلى مواضعها عُلِمَ أَنَّ ذلك لم يكن إلا بالولاية التى صارت بينهم ، فعاد المسلمون كلُّهم إخوةً أولياء ، كما قال الله تبارك وتعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) وكما قال (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) فاستوت أحكامهم ، ووجب لهم جميعاً ما وجب للمسلمين ، وعليهم : ما عليهم من الأسوة فى النىء وغيره ، إلا أَنَّ لأهل الخاضرة وذوى الغناء عن الإسلام الفضل بقدر غنائهم وجزئهم (١) عن الإسلام . وسُمِّيَتْ ذلك فى مواضعه إن شاء الله .

٥٣١ — ومما يبيِّن لك أَنَّهُ قد حَقَّ آخرُ المسلمين بأولهم فى الحُكْم ، وأنَّ الهِجْرَةَ قد نُسخَتْ : قولُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة « لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ » وفى ذلك آثاره كثيرة

(١) بهامش الأصل العتيق ما نصه « وجزاهم ، وجزهم ، وجزوهم » .

٥٣٢ — حدثنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس : أنه كان يَأْثُرُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه قال « اسْتَقِرُّوا عَلَى سَكَنَاتِكُمْ ، فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا »

٥٣٣ — وحدثنا عمر بن عبد الرحمن^(١) الأَبَار حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

٥٣٤ — وحدثني هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن صالح بن بشير^(٢) بن فديك « أَنَّ فُدَيْكَآ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَذَاكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا فُدَيْكَأُ أَقِمِ الصَّلَاةَ ، وَآتِ الزَّكَاةَ ، وَاهْجِرِ السُّوءَ ، وَاسْكُنْ مِنْ أَرْضِ قَوْمِكَ حَيْثُ شِئْتَ » قال أبو عبید : وفي هذا أحاديث كثيرة ، يطول بها الكتاب .

فأراه صلى الله عليه وسلم قد أسقط الهجرة عن الناس ورخص لهم في تركها . وهو مفسر في حديث يروى عن عائشة :

(١) وفي الشامية « عثمان بن عبد الرحمن » . (٢) في الأصل العتيق « بشر » وهو خطأ ، لأنه في الإصابة في القسم الثاني من حرف الباء « بشير » — قال ابن منده : له رؤية ولائيه صحبة . وذكره ابن حبان في الصحابة . وقال : جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، حديثه عند ولده ، قال البغوي : بلغني عن فديك بن سليمان عن الأوزاعي عن الزهري عن صالح بن بشير بن فديك أن أباه قال : « قلت يا رسول الله ، انه من لم يهاجر هلك . فقال : أقم الصلاة — الحديث » وأخرجه الباوردي من هذا الوجه لكنه وهم ، فقد رواه البغوي وابن حبان من طريق الزبيدي عن الزهري عن صالح بن بشير عن أبيه أن فديكا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث . وكذلك ذكر مثل هذا ابن الأثير في أسد الغابة

٥٣٥ — حدثنا إسحاق بن عيسى عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن عطاء قال: زُرْتُ عائشةَ مع عُمَيْدٍ بنِ عُثَيْرٍ ، فسألتُها عن الهجرة . فقالت : « لا هجرة [بعد] ^(١) اليوم . كان المؤمنُ يَفِرُّ بِدِينِهِ إلى الله ورسوله مخافة أن يُقَتَلَ عنه ، فأما اليومَ فقد أظهرَ اللهُ الإسلامَ . فالمؤمنُ اليومَ يَعْبُدُ اللهَ حيثُ شاء . واسكن جهادُ سنة ^(٢) »

٥٣٦ — قال أبو عبيد: وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وجه آخر: أنه قال « لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار » فوجه ذلك عندي أنه يقول: كل من آمن وجهاد فهو لائق بالمهاجرين في الفضيلة، والأحكام، وإن كان في بلده، وليس على الواجب للهجرة إلى دار المهاجرين. وهذا بين في حديث له آخر:

٥٣٧ — حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله ابن الحرث عن أبي كثير الزبيدي — زهير بن الأقرم — عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الهجرة هجرتان: هجرة البادية، وهجرة الحاضر . فأما هجرة البادية فعليه أن يجيب إذا دُعِيَ ، وأن يُطِيع إذا أُمِر . وأما هجرة الحاضر فهي أشدهما بليَّةً ، وأعظمهما أجراً ^(٣) . »

٥٣٨ — حدثني سعيد بن عفير قال: حدثني سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن حرملة قال: سمعتُ عبد الله بن نيار الأسلمي يقول: سمعتُ عروة بن الزبير يُحدثُ عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — ودكرت عائشة عنده الأعراب — فقال « يا عائشة ليسوا بأعراب ، هم أهل باديتنا ، ونحن أهل حاضرتهم ، فاذا دُعُوا أجابوا ، فليسوا بأعراب »

قال أبو عبيد: فأراه .. صلى الله عليه وسلم — قد أوجب لهم اسمَ الهجرة

(١) زيادة من الشامية . (٢) كذا في الأصلين « سنة » . والحديث رواه البخاري وأحمد (٣) رواه أحمد (٢ : ١٦٠)

بالإيمان ، وإن كانوا في مواضعهم ، إلا أن لأهل الحاضرة فضيلة لهم كما أعلمتك .
فهذا مما يبين لك أن لهم مع المسلمين حقاً إذا احتاجوا إلى ذلك : قل ذلك
الحق أو أكثر ، إنما هو بقدر ما يرى الإمام
ومما يصدق ذلك ويوضحه حديث النبي صلى الله عليه وسلم :

٥٣٩ — حدثنا ابن أبي مرزيم (١) عن يحيى بن أيوب عن ابن حرملة
عن محمد بن إياس بن سلمة بن الأكوع أن أباه حدثه أن سلمة بن الأكوع
قدم المدينة ، فلقيه بريدة بن الحصيب ، فقال : ارتددت يا سلمة عن هجرتك .
فقال : معاذ الله ، والله إني في إذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « استكنوا الشعب ، فقالوا : يا رسول
الله ، إنا نخاف أن يضركم ذلك في هجرتنا . فقال : أنتم مهاجرون حينما كنتم »
قال أبو عبيد : ومما يصدق ذلك ويوضحه حديث النبي صلى الله عليه وسلم
« مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا فَالَى اللَّهِ وَرَسُولُهُ »

٥٤٠ — حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن يونس الأيلي عن
ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوتى بالميت عليه الدين ، فيقول : هل ترك لدينه وفاقه ؟ فإن حدث
أنه ترك لدينه وفاقه صلى الله عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . قال : فلما
فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم . فمن توفي وعليه
دين فعلى قضاؤه . ومن ترك مالا فلورثته »

٥٤١ — وحدثنا زيد بن الحباب عن شعبة عن بديل بن ميسرة عن
علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني (٢) عن المقدم

(١) في الشامية « يحيى بن أبي مرزيم » وهو خطأ ، فانه سعيد كما سيجيء قريباً
(٢) اسمه : عبد الله بن الحى - بضم أوله وفتح الحاء المهملة - الحميرى ، تابعى قديم ثقة .

ابن مَعْدِي كَرِبَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلَوْ رَثْتَهُ . وَمَنْ تَرَكَ كَلَالاً فَالَى اللَّهِ - وَرَبَّمَا قَالَ : فَالَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ - وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، يَرِثُهُ وَيَعْقِلُ عَنْهُ ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، أَرِثُهُ وَأَعْقِلُ عَنْهُ »

٥٤٢ — وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ الضَّحَّاكِ ابْنِ شَرَحْبِيلَ عَنْ أَعْيُنَ أَبِي يَحْيَى ^(١) قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ مَاتَ وَتَرَكَ دَيْنًا فَدَيْنُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ شَيْئًا فَهُوَ لِلْوَرِثَةِ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَفَلَا تَرَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ حَكَمَهُ الْأَوَّلُ فِي الدُّيُونِ قَبْلَ الْفَتْوحِ غَيْرَ حُكْمِهِ بَعْدَهَا : أَنَّهُ أُلْزِمَ نَفْسَهُ قَضَاءَهَا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ مِنْ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ النَّاسِخُ . فَإِذَا رَأَى لَهُمْ حَقًّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ فِي الْحَيَاةِ أُخْرَى أَنْ يُرَى . وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُهُ لَهُ آخَرُ :

٥٤٣ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائُهُمْ ، وَيَسْعَى بِدِمَائِهِمْ أَذْنَانُهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » ^(٢)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَجَعَلَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا وَاحِدًا

قَالَ : فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ نَاسِخَةٌ لِلْهِجْرَةِ ، وَلِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ : قَوْلُهُ ^(١)

(١) بهامش الأصل العتيق « عَنْ أَعْيُنَ بْنِ أَبِي يَحْيَى » وهو خطأ ، فإن أَعْيُنَهُ أَبُو يَحْيَى الْبَصْرِيُّ وَقِيلَ : الْخَوَارِزْمِيُّ ، وَقِيلَ : إِنَّ أَبَا يَحْيَى الْبَصْرِيَّ غَيْرَ أَعْيُنَ الْخَوَارِزْمِيِّ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ بِمَعْنَاهُ رَقْمَ (١٣٢٨٤ ج ٣ ص ١٥) (٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ

« وليس لهم في الغنيمة والفئ شيء » كما نَسَخَتْ آيَةُ ذَوِي الْأَرْحَامِ قَوْلَهُ (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) وَكَذَلِكَ آيَةُ الْفَيْءِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْحَشْرِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ) نَاسِخَةٌ أَيْضًا لِتِلْكَ ، لِأَنَّ تِلْكَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، وَالْأَنْفَالُ نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ ، وَهَذِهِ فِي الْحَشْرِ ، وَنَزَلَتْ الْحَشْرُ فِي بَنِي النَّضِيرِ . يَعْلَمُ ذَلِكَ بِحَدِيثِ يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

٥٤٤ — حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي إِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ . فَقَالَ : نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ . قُلْتُ : فَسُورَةُ الْحَشْرِ ؟ قَالَ : نَزَلَتْ فِي بَنِي النَّضِيرِ .

قال أبو عبيد : وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَمْرَ بَنِي النَّضِيرِ كَانَ بَعْدَ بَدْرٍ
٥٤٥ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُعْقِيلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : كَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ عَلَى رَأْسِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَاقِعَةِ بَدْرٍ
قال أبو عبيد : فِهَذَا هُوَ النَّاسِخُ لِتِلْكَ .
وَمِنْ أَبِينِ هَذَا وَأَوْضَحِهِ فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ :

٥٤٦ — حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ — أَوْ عَنْ أَبِي نَعْمٍ — (١) الشُّكُّ مِنْ قَبِيصَةَ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَخْدَرِيِّ قَالَ : « بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَهَبَةٍ (٢) فِي ثَرَاهَا حَسْبِيَّتُهُ قَالَ : مَنْ الِئْمَنَ — قَالَ : فَقَسَمَ هَارِ سَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ ، وَعُمَيْيَّةَ بْنِ حِصْنٍ ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ »
قال أبو عبيد : فَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَسَمَ لَهُؤُلَاءِ ،

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي العابد ، ذكره ابن حبان في الثقات . (٢) الذي في البخاري ومسلم وغيرها « بذهبية » بالتصغير

وَهُمْ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، لَيْسُوا بِمَنْ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ . فَأَشْرَكَهُمْ فِي الْفَتَى .
فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الْهَجْرَةَ قَدْ نُسِخَتْ . وَذَلِكَ أَنَّ عَلِيًّا إِنَّمَا وَجَّهَهُ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ . وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ »

فَتَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُهُ فِي الْفَتَى ، الْأَشْرَاطُ لِهَذِهِ الشَّيْءِ
الَّتِي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْفَتْحِ . وَلِئِمَّا نَزَلَ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ
النَّاسِخُ ، فَاجْتَمَعَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ . وَإِنَّمَا وَجَّهَهُ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى قَدَرِ
مَا يَرَى الْإِمَامُ بِالنَّظَرِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ

باب

(فَرَضِ الْأَعْطِيَةِ مِنَ الْفَتَى ، وَمَنْ يَبْدَأُ بِهِ فِيهَا ؟)

٥٤٧ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خُطِبَ النَّاسَ بِالْجَالِيَةِ ، فَقَالَ « مَنْ أَرَادَ أَنْ
يَسْأَلَ عَنِ الْقُرْآنِ فَلْيَأْتِ أَبِي بَنَ كَعْبٍ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ
الْفَرَائِضِ فَلْيَأْتِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْفَقْهِ فَلْيَأْتِ
مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الْمَالِ فَلْيَأْتِنِي ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى جَعَلَنِي لَهُ خَازِنًا وَقَاسِمًا ، إِنِّي بَادٍ ^(١) بِأَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعُطِيتُهُمْ ، ثُمَّ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ ، ثُمَّ أَنَا بَادٍ بِأَصْحَابِي ، أَخْرَجْنَا
مِنْ مَكَّةَ مِنْ دِيَارِنَا وَأَمْوَالِنَا ، ثُمَّ بِالْأَنْصَارِ الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ
قَبْلِهِمْ . ثُمَّ قَالَ : فَمَنْ أَسْرَعَ إِلَى الْهَجْرَةِ أَسْرَعَ بِهِ الْعَطَاءُ . وَمَنْ أَبْطَأَ عَنْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ « بَادٍ » بِدُونِ هَمْزٍ ، وَهُوَ مِنَ الْبِدَاءَةِ . فَكَانَ حَقُّهُ الْهَمْزُ
وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ نَحْوَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمَغِيرَةِ (ج ٣
ص ٤٧٥) وَفِيهِ « بَادِي » مَهْمُوزًا . وَفِيهِ قِصَّةُ اعْتِدَارِ عُمَرَ عَنْ عَزْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ،
وَرَدِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ عَلَيْهِ . وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ بَاشِرَةَ بْنِ سَمِيٍّ الِيزْنِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ

الهجرة أبطأ عنه العطاء ، فلا يلو من رجل إلا مناخ راحلته ^(١)»

٥٤٨ — قال : وحدثنا أبو النضر وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان قال : « لما دوت لنا عمر الديوان قال : بمن نبدأ ؟ قالوا : بنفسك فبدأ . قال : لا ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إمامنا فبرهطه نبدأ ، ثم بالأقرب فالأقرب »

٥٤٩ — حدثنا إسماعيل بن مجالد عن أبيه مجالد بن سعيد عن الشعبي قال : لما افتتح عمر العراق والشام وجي الخراج ، جمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال « إني قد رأيت أن أفرض العطاء لأهل الذين افتتحوه . فقالوا : نعم الرأي رأيت يا أمير المؤمنين . قال : فمن نبدأ ؟ قالوا : ومن أحق بذلك منك ؟ ابتداء بنفسك . قال : لا ، ولكني ابتداء بأل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكتب عائشة أم المؤمنين في اثني عشر ألفاً . وكتب سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في عشرة آلاف عشرة آلاف ، ثم فرض بعد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبي طالب خمسة آلاف ، ولمن شهد بدرًا من بني هاشم »

٥٥٠ — قال : وحدثت عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن عمر ألقى الحسن والحسين بأبيهما . وفرض لهما في خمسة آلاف خمسة آلاف » .

٥٥١ — وحدثني نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه : أن عمر فعل ذلك بالحسن والحسين

٥٥٢ — وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن ابن خالد الفهمي عن ابن شهاب : « أن عمر حين دوت الدواوين - فرض لأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثي نكح نكاحاً ، في اثني عشر ألف درهم

(١) كنى بالمناخ عن القعود عن السفر إلى الهجرة

اثنى عشر ألف درهم، وفرض لجويرية وصفيّة^(١) ستة آلاف، ستة آلاف
لأنهما كانتا بمنّ أفاء الله على رسوله. وفرض للمهاجرين الذين شهدوا
بدرًا خمسة آلاف، خمسة آلاف. وفرض للأَنْصار الذين شهدوا بدرًا
أربعة آلاف، أربعة آلاف. وعمّ بفريضته المهاجرين الذين فرض لهم -
كلّ صريح^(٢) من الذين شهدوا بدرًا وحليف ومولى شهد بدرًا. وجعل
مثل ذلك لحلفاء الأنصار ومواليهم. ولم يُفَضَّل أحدًا منهم على أحد

٥٥٢ — حدثنا أحمد بن يونس عن أبي خيثمة حدثنا أبو اسحاق عن
مُصعب بن سعد: أن عمرَ أوّل ما فرض الأعطية: فرض لأهل بدرٍ

(١) لما عزا النبي ﷺ بنى المصطلق غزوة المريسيع سنة خمس أو ست وسبعم
وقعت جويرية بنت الحارث — وكانت تحت مسافع بن صفوان — في سهم ثابت
بن قيس. فكاتبته عن نفسها. وكانت امرأة حلوة ملاحه، لا يراها أحدًا إلا أخذت
بنفسه. فأنت النبي صلى الله عليه وسلم تستعينه في كتابتها. فقالت: إني ابنة سيد
قومه، وقد نزل بي من البلاء ما لم يخف عليك، وقد كاتبت نفسي فأعني على كتابتي. فقال
«أخير من ذلك، أودى عنك كتابتك وأتزوجك» فقالت: نعم. ففعل ذلك
أخبره أحمد والبخاري. وصفيّة بنت حيي بن أخطب. قتل عنها كنانة بن أبي الحقيق
فصارت إلى سهم دحية، ثم أخذها النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقها وتزوجها.
وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ١ ص ٢١٣) وقال سائرهم: لم يفضل أحدًا
على أهل بدر إلا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فانه فرض لكل اثنين منهم اثني عشر
ألف درهم، جويرية بنت الحارث، وصفيّة بنت حيي فيهن. وهذا المجتمع عليه.
وكذلك قال البلاذري في فتوح البلدان. وقال أبو يوسف في الخراج (٥١) وفرض
لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفًا، اثني عشر ألفًا، إلا
صفيّة وجويرة، فانه فرض لهما ستة آلاف ستة آلاف، فأبيا أن يقبلا. فقال لهما:
إنما فرضت لهن للهجرة. فقالتا: لا، انما فرضت لهن لمكانتهن من رسول الله
صلى الله عليه وسلم. وكان لنا مثله. فعرف ذلك عمر ففرض لهما اثني عشر ألفًا
(٢) الصريح: الخالص من كل شيء، ويعني بهم الذين لم يشب عربيتهم شائبة رقى
(م ١٥ - الأموال)

من المهاجرين والأنصار ستة آلاف ، ستة آلاف . وفرض للنساء النبي صلى الله عليه وسلم ، فضّل عايشة . وفرض لها اثني عشر ألفاً ، ولسائرهنّ عشرة آلاف ، عشرة آلاف ، غير جويرية وصفيّة ، فرض لهما ستة آلاف ، ستة آلاف . وفرض للمهاجرات الأوّل : أسماء بنت عميس^(١)

وأسماء بنت أبي بكر ، وأمّ عبد أمّ عبدالله بن مسعود : ألفاً ألفاً .

٥٥٣ — وحدّثنا ابنُ أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم قال : فرض عمرُ لأهل بدر خمسة آلاف ، خمسة آلاف . وقال « لا فضلُهم على من سواهم »

٥٥٤ — وحدّثنا عبدالله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب : أن عمرَ كتبَ إلى عمرو بن العاص « أن افرضْ لمن بايع تحتَ الشجرة في مائتين من العطاء^(٢) » . قال أبو عبيد : يعني مائتي دينار في السنة — وأبلغَ ذلكَ لنفسِكَ بإمارتك . وأفرضَ خارجةَ بن حذافة في الشرف^(٣) لشجاعته ، ولعثمان بن قيس السهمي لضيافته .

٥٥٥ — وحدّثنا سعيد بن أبي مریم عن ابن لبيبة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرَ جعلَ عمرو بن العاص في مائتين ، لأنه أميرٌ ، وعُمير بن وهب

(١) أسماء بنت عميس الخثعمية ، أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأُمّها . هاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة . فلما قتل عنها جعفر تزوجها أبو بكر ، ثم تزوجها بعد موته عنها علي ، أسلمت قبل دخول دار الأرقم .

(٢) هم الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة في عمرة الحديبية ، كان صلى الله عليه وسلم بعث عثمان بن عفان يبلغ أهل مكة أنه جاء للعمرة ، فبلغه أن قرشاً قتلوه . فقال : « لا نبرح حتى نناجزهم » ودعا الناس إلى البيعة . فكانت بيعة الرضوان وكانوا (١٤٠٠) وقيل (١٥٢٥) . (٣) يقال : هو شرف قومه وكرمهم ، أي شريفهم وكرمهم ، ويعني عمر رضى الله عنه : اشراف الرجال .

الجُحَى في مائتين : لا نه يَصْبِرُ على الضَّيْفِ ، وبُسْرَ بنِ أَبِي أَرْطَاةَ في مائتين ،
لأنه صاحبُ سيفٍ . وقال : «رُبَّ فَتْحٍ قد فتحه الله على يديه »
[قال أبو عبيد : مائتين في السنة]^(١)

٥٥٦ — وحدَّثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان
أنَّ عمرَ فَضَّلَ أُسامَةَ على عبدِ الله بن عمر . قال : فلم يَزَلْ النَّاسُ بَعْدَ الله
ابنِ عمرَ ، حتى كَلَّمَ عُمَرَ ، فقال : أَنْفُضْ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِأَفْضَلَ مِنِّي ؟ فَرَضَتْ
له في أَلْفَيْنِ ، وَفَرَضَتْ لِي فِي أَلْفٍ وَخَمْسِائَةٍ ، وَلَمْ يَسْتَقْنِي إِلَى شَيْءٍ . فقال عمر :
« فعلتُ ذلكُ لأنَّ زَيْدَ بنَ حارِثَةَ كانَ أَحَبَّ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من عُمَرَ ، وأنَّ أُسامَةَ كانَ أَحَبَّ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم
من عبدِ الله بنِ عمر »

٥٥٧ — وحدَّثني يحيى بنُ سعيدٍ عن خَارجَةٍ بنِ مُصْعَبٍ عن عُبَيْدِ الله
ابنِ عمرٍ عن نافعٍ - أو غيره - هَكَذَا قال يحيى - عن ابنِ عمرَ : أنَّه لما كَلَّمَ
أَبَاهُ في ذلك قال له : « إنَّ زَيْدًا كانَ أَحَبَّ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم
من أَيْكَ ، وإنَّ أُسامَةَ كانَ أَحَبَّ إليه منك »

باب

(فرض العطاء لأهل الحاضرة ، وتفضيلهم على أهل البادية)^(٢)

٥٥٨ — حدَّثني نعيم بن حماد عن بَقِيَّةَ بنِ الوليد عن أبي بكر بن
عبد الله بن أبي مریم عن أبيه عن أبي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ : أنَّ رجلاً من أهل
البادية سألوه : أن يَرْزُقَهُمْ : فقال : « لا ، والله لا أَرْزُقُكُمْ ، حتى أَرْزُقَ
أَهْلَ الحاضرة . فَمَنْ أَرَادَ بِحَبْجَةٍ ^(٤) الجنة فعليه بالجماعة ، فإنَّ يَدَ الله
على الجماعة »

(١) زيادة في الأصل العتيق (٢) في الشامية « فروض » (٣) في الشامية
ونسخة بهامش الأصل العتيق « البوادي » (٤) كذا في الأصلين « بحجة » وفي
النهاية « من سره أن يسكن بحبوحة الجنة » بحبوحة الدار : وسطها

٥٥٩ — حدثني أبو اليمان حدثنا صفوان بن عمرو قال : كتب عمر ابن عبد العزيز إلى يزيد بن الحُصَيْن : « أَنْ مُرَّ لِلجُنْدِ بِالْفَرِيضَةِ . وَعَلَيْكَ بِأَهْلِ الْحَاضِرَةِ ^(١) وَإِيَّاكَ وَالْأَعْرَابَ ، فَانْهَمُ لَا يَحْضُرُونَ مُحَاضِرَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَشْهَدُونَ مَشَاهِدَهُمْ »

قال أبو عبيد : ليس وَجْهٌ هَذَا عِنْدَنَا أَنْ يَكُونُوا لَمْ يَرَوْا لَهُمْ فِي الْقِيِّ حَقًّا ، وَلَكِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ لَا فَرِيضَةَ لَهُمْ رَاتِبَةً تَجْزِي عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَالِ . كَأَهْلِ الْحَاضِرَةِ الَّذِينَ يُجَامِعُونَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أُمُورِهِمْ ، وَيُعِينُونَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ بِأَبْدَانِهِمْ أَوْ بِأَمْوَالِهِمْ ، أَوْ بِتَسْكِينِهِمْ سَوَادِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ ، وَهُمْ مَعَ هَذَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْمَعُونَةُ عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ ، وَحُضُورِ الْأَعْيَادِ وَالْجُمُعِ ، وَتَعْلِيمِ الْخَيْرِ . فَكُلُّ هَذِهِ الْخِلَالِ قَدْ خَصَّ اللَّهُ بِهَا أَهْلَ الْحَضَارَةِ ^(٢) دُونَ غَيْرِهِمْ . فَلِهَذَا نَرَى أَنَّهُمْ آثَرُوهُمْ بِالْأَعْظِيَةِ الْجَارِيَةِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ . وَلَا وَلَيْكَ مَعَ هَذَا حَقُّوقٌ فِي الْمَالِ ، لَا تُدْفَعُ إِذَا نَزَلَتْ . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ جُزْءٌ « أَحَدُهَا » أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِمْ عَدُوٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَعَلَى الْإِمَامِ وَالْمُسْلِمِينَ نَصْرُهُمْ وَالِدْفَعُ عَنْهُمْ بِالْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ ، أَوْ تُصِيبُهُمُ الْجَوَارِحُ ، مِنْ جُدُوبَةٍ تَحُلُّ بِبِلَادِهِمْ فَيَصِيرُونَ مِنْهَا إِلَى الْخَطْمَةِ ^(٣) فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَرْيَافِ ، فَلَهُمْ فِي الْمَالِ الْمَعُونَةُ ^(٤) وَالْمُوَاَسَاةُ ، أَوْ أَنْ يَقَعَ بَيْنَهُمُ الْفَتْقُ فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ حَتَّى يَتَفَاقَمَ فِيهِ الْأَمْرُ ، ثُمَّ يَقْدَرُ عَلَى رَتْقِ ذَلِكَ الْفَتْقِ وَإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَحُلِّ تِلْكَ الدِّمَاءِ بِالْمَالِ . فَهَذَا حَقٌّ وَاجِبٌ لَهُمْ . فَهَذِهِ الْحَقُوقُ الثَّلَاثَةُ هِيَ الَّتِي تَجِبُ لَهُمْ فِي السِّكَاكِ وَالسَّنَةِ :

(١) فِي الْأَصْلِ الْعَتِيقُ « الْحَضَارَةُ » . (٢) بِهَامِشِ الْأَصْلِ الْعَتِيقِ نَسْخَةٌ « الْحَاضِرَةُ » (٣) الْخَطْمَةُ - يَفْتَحُ فَسْكَوْنُ . وَيَضُمُّ الْحَاءُ - السَّنَةُ الشَّدِيدَةُ (٤) بِهَامِشِ الْأَصْلِ الْعَتِيقِ نَسْخَةٌ « الْمَعُونَةُ »

الْجَائِئِةُ ، وَالْفَتْقُ ، وَغَلَبَةُ الْعَدُوِّ مِنَ الْمَشْرُكِينَ . وَعَلَيْهَا كُلُّهَا شَوَاهِدٌ فِي التَّمْزِيلِ وَالْآثَارِ .

٥٦٠ — فَأَمَّا النَّصْرُ عَلَى الْعَدُوِّ فَإِنَّ حَجَّاجًا حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ

(إِنْ الدِّينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجَرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ . وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ يَوْمَ تُوُفِّيَ عَلَى أَرْبَعِ مَنَازِلَ : مُؤْمِنٌ مُهَاجِرٌ . وَالْأَنْصَارُ . وَأَعْرَابِيٌّ لَمْ يَهَاجِرْ ، إِذَا اسْتَنْصَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَرَهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ فَهُوَ إِذْنُهُ لَهُ . وَإِنْ اسْتَنْصَرُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَنْصُرَهُمْ . قَالَ : فَلِذَاكَ قَوْلُهُ (وَإِنْ اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) قَالَ : وَالرَّابِعَةُ التَّابِعُونَ بِإِحْسَانٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَقَوْلُهُ (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ) يَقُولُ : إِلَّا تَعَاوَنُوا وَتَنَاصَرُوا فِي الدِّينِ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ

قال أبو عبيد : فهذا حقهم في النصر [على العدو] ^(١) .

٥٦١ — وأما في الجائحة والفتق . فإن ابن أبي عدي^١ ويزيد بن هارون حدثنا عن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة القشيري قال : « قلت يا رسول الله ، إنا قوم نذسأل أموالنا ، فقال : يسأل الرجل في الجائحة والفتق ليصلح بين الناس . فاذا بلغ أو كرب ^(٢) استعفف »

٥٦٢ — وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا أيوب عن هارون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حمالة ^(٣) فقال : أقم حتى تأتين الصدقة ، فإما أن نعينك عليها ، وإما أن نحملها عنك . فإن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : رجل تحمل بحمالة بين قوم ، فيسأل حتى يؤدبها ، ثم يمسيك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله ، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش أو سيداداً من عيش ^(٤) ، ثم يمسيك ، ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من ذوى الحيى من قومه : أن قد أصابته فاقة ، وأن قد حلت له المسألة ، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش ، أو سيداداً من عيش ، ثم يمسيك . وما سوى ذلك من المسائل ^(٥) سحت يأكله صاحبه يا قبيصة سحتاً » قال أبو عبيد : فأراه صلى الله عليه وسلم أجاب معاوية بن حيدة ، وقبيصة

(١) زيادة من الأصل العتيق (٢) أى فاذا بلغ الغنى أو دنا منه وقرب (٣) الحمالة : ما يتحملة الانسان عن غيره من دية أو غرامة ، مثل أن يقع حرب بين فريقين يسفك فيها الدماء ، فيدخل بينهم رجل يتحمل ديات القتلى ليصلح ذات البين (٤) أى ما يقوم بحاجته ، ويسد خلته وفاقته (٥) في الشامية « من المال » . وفي مسلم وأبي داود والنسائي « من المسئلة »

ابن الخارِق بهذا الجواب ، ورأى لهما في المال حقاً ، وهما من أهل نجد ، ليسا من أهل الحاضرة ولا يَمْنُها جراً إلى المدينة . أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ لَقَبِيضَةً « أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ » ، فإِذَا أَنْ نَعِيْنِكَ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَنْكَ ؟ فرأى لهما عند سَمَالَةِ الدَّمَاءِ لِإِصْلَاحِ الْفَتَى ، وعند الْجَائِحَةِ : حَقّاً فِي الصَّدَقَةِ . ولولم يَرِ ذَلِكَ لَهُمْ وَاجِباً مَا صَرَفَ إِلَيْهِمْ حَقَّ غَيْرِهِمْ . لِأَنَّ لِلصَّدَقَةِ أَهْلًا لَا تُوضَعُ إِلَّا فِيهِمْ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الصَّدَقَةِ فَالْفَتْوَى أَوْسَعُ وَأَعَمُّ ، لِأَنَّ آيَةَ الْفَتْوَى عَامَةٌ وَآيَةُ الصَّدَقَةِ خَاصَةٌ

فهذه الخلالُ الثلاثُ هي التي وجدناها تُوجِبُ حَقُّوْقَهُمْ : الْجَائِحَةُ ، وَالْفَتْوَى ، وَغَلَبَةُ الْعَدُوِّ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْفَاقَةَ فِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ ، وَأَرَى الْجَائِحَةَ تَرْجِعُ إِلَيْهَا . وَإِلَيْهَا يُصِيرُ الْمَعْنَى .

فَأَمَّا دُورُ ^(١) الْأَعْظَمِيَّةِ عَلَى الْمُقَاتِلَةِ ، وَإِجْرَاءِ الْأَرْزَاقِ عَلَى الذَّرِّيَّةِ فَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ بَعْدَهُ : أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا بِأَهْلِ الْحَاضِرَةِ ، الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الْغَنَاءِ عَنِ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ شَيْءٌ كَأَنَّهُ مُفَسِّرٌ لِهَذَا الْقَوْلِ .

٥٦٣ — حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يُعْطِي أَهْلَ مَكَّةَ عَطَاءً وَلَا يَضْرِبُ عَلَيْهِمْ بَعْشاً ، وَيَقُولُ : هُمْ كَذَا وَكَذَا . كَلِمَةٌ لِأَحَبِّ ذِكْرِهَا .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَفَلَا تَرَاهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ عَطَاءً دَارِآ ، ^(٢) إِذْ كَانَ لَا يُغْزِيهِمْ وَرَأَاهُ مَعَ هَذَا ، الْمَعْرُوفُ عَنْهُ فِي الْفَتْوَى : أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ فِيهِ حَقٌّ فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهُ أَرَادَ بِمَحْقُوقِ أَهْلِ الْخَضِرِ الَّذِينَ يَنْتَفِعُ بِهِمُ الْمَسَاعُونَ : الْأَعْظَمِيَّةَ وَالْأَرْزَاقَ ، وَأَرَادَ بِمَحْقُوقِ الْآخَرِينَ : مَا يَكُونُ مِنَ النَّوَائِبِ وَأَيُّنُ مِنْ هَذَا حَدِيثٌ لَهُ آخَرُ :

(١) فِي الشَّامِيَّةِ « وَرُوب » (٢) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ دَارِآ

٥٦٤ — حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمر قال : « لما زوّجني عمر أنفق علي من مال الله شهراً ، ثم قال : « يا زوّجاً ، احبس عنه » قال : ثم دعاني ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « أما بعد ، أي بني ، فاني لم أكن أرى هذا المال يحلّ لي إلاّ بحقه . ولم يكن أحرم عليّ منه حين وليته ، وعاد أمانتي ، قد أنفقت عليك من مال الله شهراً ، ولن أزيدك عليه . وقد أعنتك بشمن^(١) مالي - أو قال بشمر مالي - بالعالية^(٢) ، فانطلق فاجدده ، ثم ربه ، ثم قم إلى جانب رجل من تجار قومك ، فإذا ابتاع فاستشركه ، ثم استنفق ، وأنفق على أهلك »^(٣)

قال أبو عبید : أفلاً تراه قد قطع الإجراء عنه ، إذ لم يكن يُسأل^(٤) من أمور المسلمين ، ولو كان في شيء من أمورهم لرويت^(٥) أنه كان لا يقطعه عنه وقد روى عن علي بن أبي طالب ما يبين هذا .

٥٦٥ — حدثنا الأشجعي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن كثير بن تمر قال : جاء رجل - لرجل من الخوارج - إلى علي ، فقال : يا أمير المؤمنين إني وجدت هذا يسبّك . قال : فسبّه كما سبّني . قل : ويتوعدك . فقال :

(١) بهامش الأصل العتيق : نسخة « بشمن » بضم التاء والميم (٢) في حديث غزوة بدر عن عبادة بن الصامت قال : ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الفتح عبد الله بن رواحة بشير إلى أهل العالية ، وزيد بن حارثة إلى أهل السافلة . ووردت في غير هذا . وفي المعجم ، العالية : اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرهما إلى تهامة . وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة (٣) قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥ : ٥٧) وذكر ترجمة عاصم في القسم الثاني من حرف العين وقال : ذكر الزبير بن بكار أن عمر زوجه في حياته وأنفق عليه شهراً ، ثم قال : حسبك — وذكر القصة (٤) في الشامية « بسيل » (٥) في الشامية « لروينا »

لَا أَقْتُلُ مَنْ لَمْ يَقْتُلْنِي . قَالَ : ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : لَهُمْ عَلَيْنَا . قَالَ أَبُو عبيد : حَسِبْتُهُ قَالَ : - ثلاثٌ : أَنْ لَا نَمْنَعَهُمُ الْمَسَاجِدَ أَنْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهَا ، وَأَنْ لَا نَمْنَعَهُمُ الْفَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيهِمْ مَعَ أَيْدِينَا ، وَأَنْ لَا نُقَاتِلَهُمْ حَتَّى يَقَاتِلُونَا »

قال أبو عبيد : أفلا ترى أَنَّ عَلِيًّا رَأَى لِلخَوَارِجِ فِي الْفَيْءِ حَقًّا ، مَا لَمْ يُظْهِرُوا الْخُرُوجَ عَلَى النَّاسِ ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَهُ وَيَبْلُغُونَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنَ السَّبِّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أُمُورِهِمْ وَتَحَاذِيرِهِمْ ، حَتَّى صَارُوا إِلَى الْخُرُوجِ بَعْدُ .

فَكُلُّ هَذَا يُثَبِّتُ أَنَّ إِجْرَاءَ الْأَعْطِيَةِ وَالْأَرْزَاقِ إِنَّمَا هُوَ لِأَهْلِ الْحَاضِرَةِ أَهْلِ الرَّدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالذَّبِّ عَنْهُ . وَأَمَّا مَنْ سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّمَا حُقُوقُهُمْ عِنْدَ الْحَوَادِثِ تَنْزِلُ بِهِمْ

فهذا عندى هو الفصل فيما بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ، وَهُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ »

وهذا سبيلُ الْفَيْءِ خَاصَّةً

فَأَمَّا الْخُسُوفُ وَالصَّدَقَةُ فَلَهُمَا سُنَنٌ غَيْرُ ذَلِكَ وَسَتَأْتِي فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ أَبُو عبيد : فهذه حُقُوقُ أَهْلِ الْبَدْوِ فِي فَيْءِ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ وَأَمْوَالِهِمْ . وَأَمَّا حُقُوقُ بَعْضِهِمْ فِي أَمْوَالِ بَعْضٍ فَغَيْرُ هَذَا

وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِنَّمَا هُوَ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ بِنَيْءٍ ، فَهُوَ مَرْدُودٌ فِيهِمْ وَاجِبٌ لِفَقَرَائِهِمْ عَلَى أَغْنِيَائِهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ وَفِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ :

٥٦٦ - حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ « جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ هُشَيْمٌ : أَمَّا حُصَيْنٌ فَلَمْ يُسَمِّهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَقَالَ : ضَامٌ بْنُ ثَعْلَبَةَ -

فقال: يا غلامَ بنى هاشم، إِنِّي وَافِدُ قَوْمِي وَسَيِّدُهُمْ، وَإِنِّي سَائِلُكَ وَنَاشِدُكَ، فَمَشْتَدَّةُ نِشْدَتِي، فَلَا تَجِدَنَّ عَلَيَّ، بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَخَلَقَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَخْلُقُ مَنْ بَعْدَكَ، فَإِنَّهُ جَاءَ تَنَا كُتُبُكَ، وَجَاءَ تَنَا رُسُلُكَ: بَأَنَّ نَعْبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرُ عِمَادَةَ اللَّاتِ وَالْعُزَّى، أَهْوُ [الَّذِي] ^(١) أَمَرَكَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَجَاءَ تَنَا كُتُبُكَ، وَجَاءَ تَنَا رُسُلُكَ: بَأَنَّ نُصَلِّيَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، أَهْوُ أَمَرَكَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَجَاءَ تَنَا كُتُبُكَ، وَجَاءَ تَنَا رُسُلُكَ: بَأَنَّ نَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، أَهْوُ أَمَرَكَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَجَاءَ تَنَا كُتُبُكَ، وَجَاءَ تَنَا رُسُلُكَ: أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِ ^(٢) أَغْنِيَانِنَا فَيُرَدَّ عَلَى فَقَرَائِنَا، أَهْوُ أَمَرَكَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: فَأَمَّا تِلْكَ الْهِنَاتُ - يَعْنِي الْفَوَاحِشَ - فَلَسْنَا سَائِلِيكَ عَنْهَا وَلَا قَارِبِيهَا. ثُمَّ انْطَلَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ^(٣) «إِنْ يَصْنُقَ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ»

قال أبو عبيد: وكانت سُنَّتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أَنْ يَرُدَّ فِي فَقَرَائِهِمْ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ: وكذلك يروى عن عمر

٥٦٧ - حدثنا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ - فِي حَدِيثٍ ذَكَرَهُ فِي مَقْتَلِ عُمَرَ - قَالَ: أَوْصَى الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي بِكَذَا وَكَذَا، وَأَوْصِيَهُ بِالْأَعْرَابِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ أَصْلُ الْعَرَبِ وَمَادَّةُ الْإِسْلَامِ: أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ فَيُرَدَّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ ^(٤)»

(١) زيادة من الشامية (٢) أى زائد المال وفضله (٣) قال الحافظ بن حجر في الإصابة: وقع ذكره في حديث أنس في الصحيحين. وأخرجه النسائي والبغوي ورواه أبو داود مطولاً عن ابن عباس وكان عمر بن الخطاب يقول: مارأيت أحداً أحسن مسألة ولا أوجز من ضام. وزعم الواقدي أن قدومه كان في سنة خمس: وذكر ابن هشام أنه كان سنة تسع ورجحه ابن حجر (٤) رواه بطوله البخاري في باب فضائل عمر في قصة البيعة والاتفاق على عثمان (ج ٥: ١٥)

٥٦٨ — وحدثنا يزيد ، وأبو معاوية عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن مرة عن مرة قال : قال عمر « لَأَرُدُّنَهَا عَلَيْهِمْ ، حَتَّى تَرَوْحَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ - يَعْنِي الصَّدَقَةَ »

قال أبو عبيد : وفي مثل هذا أحاديثٌ ليس موضعها هنا
فهذا ما جاء في الأعراب ، ولا أرى حال مَنْ سَكَنَ الْقُرَى وَالسَّوَادَ
وَالْجِبَالَ إِلَّا كَحَالِهِمْ ، يَجِبُ لَهُمْ مَا يَجِبُ لَهُمْ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ

باب

(الفرض للموالى من النخبة)

٥٦٩ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب فرض لأهل بَدْرٍ ، المهاجرين من العرب والموالى : خمسة آلاف ، خمسة آلاف . ولأَنْصَارٍ ومواليهم أربعة آلاف أربعة آلاف

٥٧٠ — وحدثنا اسماعيل بن عياش عن أرطاة بن المنذر ، وأبي بكر ابن عبد الله بن أبي مریم ، والأخوص بن حكيم ، كلثوم عن حكيم بن عُمَيْرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ « وَمَنْ أَعْتَقَ مِنْ الْحُمْرَاءِ (١) فَأَسْلَمُوا فَأَلْحَقُوا بِمَوَالِيهِمْ ، لَهُمْ مَالُهُمْ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ . وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً وَحَدَّثَهُمْ فَاجْعَلُوهُمْ أَسْوَدَكُمْ فِي الْعَطَاءِ وَالْمَعْرُوفِ - فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ »

٥٧١ — وحدثنا محمد بن كثير عن أرطاة بن المنذر : أن عمر بن الخطاب كتب بذلك ، ولم يُسَنِّدْهُ ابْنُ كَثِيرٍ

٥٧٢ — وحدثنا هُشَيْمٌ قال : حدثنا منصور عن الحسن أن قوماً قدموا

وذكره ابن جرير في التاريخ (٥ : ١٢) وأبو يوسف في الخراج (ص ١٦)

(١) العرب تسمى الموالى الحمراء يعني العجم والروم

على عاملٍ لعمر بن الخطاب ، فأعطى العرب وترك الموالي ، فكتب إليه عمر « أما بعد فيحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم »

٥٧٣ — وحدثنا هشيم عن يونس عن الحسن عن عمر نحو ذلك ، إلا أنه قال : كتب إليه « ألا سويت بينهم ؟ »

٥٧٤ — وحدثنا هشيم أخبرنا اسماعيل بن سالم قال : أتانا كتاب عمر ابن عبد العزيز ، ونحن بهرة في صدقة كان أمر بها ، فكتب : أن اجعلوها في العرب والموالي أولى العتاقة »

٥٧٥ — وحدثنا خالد بن عمرو القُرشي عن إسرائيل عن عمارة الذهني عن سالم بن أبي الجعد : أن عمر جعل عطاء عمارة بن ياسر مئة آلاف

٥٧٦ — حدثنا خالد عن إسرائيل عن اسماعيل بن شمع عن مسلم البطين أن عمر جعل عطاء سلمان أربعة آلاف .

٥٧٧ — وحدثنا مروان بن معاوية عن حميد عن أنس : أن عمر فرض للهرمز (١)

قال أبو عبيد : أما مروان فلم يسمه . وقل غير مروان : فرض له في الفين

باب

(الفرض للذرية من الفسق وإجراء الأرزاق عليهم)

٥٧٨ — حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ترك كلاً فإلينا ، ومن ترك مالا فلورثته »

٥٧٩ — وحدثنا زيد بن الحباب عن شعبة عن بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم بن

مَعْدِي كَرَبَ الْكِنْدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْ رَثْتَهُ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِئَالِي اللَّهِ ، وَرُبَّمَا قَالَ : فِإِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ »
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْكَلُّ عِنْدَنَا : كُلُّ عَيْلٍ ، وَالذَّرِيَّةُ مِنْهُمْ . فَجَعَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلذَّرِيَّةِ فِي الْمَالِ حَقًّا ضَمِنَهُ لَهُمْ

٥٨٠ — وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ عَنْ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ ^(١) قَالَ : « سُئِلَ الْحَسَنِ بْنُ عَلِيٍّ : مَتَى يَجِبُ سَهْمُ الْمَوْلُودِ ؟ قَالَ : إِذَا اسْتَهْلَ . قِيلَ : فَعَلَى مَنْ فِدَاءُ الْإِسِيرِ ؟ قَالَ : عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُقَاتِلُ عَنْهَا »
 ٥٨١ — وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ بِحَبِي بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ « كَانَ عَمْرٌ لَا يُفَرِّضُ لِلْمَوْلُودِ حَتَّى يُفْطَمَ . قَالَ : ثُمَّ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى : لَا تُعْجِلُوا أَوْلَادَكُمْ عَنِ الْفِطَامِ ، فَإِنَّا نَفَرِّضُ الْكُلَّ لِلْمَوْلُودِ فِي الْإِسْلَامِ . قَالَ : وَكَتَبَ بِذَلِكَ فِي الْأَفَاقِ : بِالْفَرَضِ لِكُلِّ مَوْلُودٍ فِي الْإِسْلَامِ ^(٢) »

٥٨٢ — وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ هِلَالٍ الْمَدِينِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ^(٣) أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، فَفَقَدَهَا يَوْمًا ، فَقَالَ لِأَهْلِيهِ : مَا لِي لَا أَرَى فَلَانَةَ ؟ فَقَالَتْ أَمْرَأَتُهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

(١) فِي الشَّامِيَةِ « بِشِيرُ بْنُ غَالِبٍ » وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ فِي هَامِشٍ (ص ٢١٨)
 (٢) قَالَ ابْنُ سَعْدٍ (ج ٣ ق ١ ص ٢١٧) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَدِمَتْ رَفِيقَةُ مِنْ التَّجَارِ فَزَلُّوا الْمَصْلَى ، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : هَلْ لَكَ أَنْ نَحْرُسَهُمَ اللَّيْلَةَ مِنَ السَّرِقِ ؟ فَبَاتَا يَحْرُسَانِهِمْ وَيَصْلِيَانِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُمَا ، فَسَمِعَ عُمَرُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَتَوَجَّهَ نَحْوَهُ فَقَالَ لِأُمِّهِ : اتَّبِعِي اللَّهَ وَأَحْسِنِي إِلَى صَبِيئِكَ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَكَانِهِ فَسَمِعَ بَكَاءَهُ فَعَادَ إِلَى أُمِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ — ثُمَّ ذَكَرَ الْقِصَّةَ

(٣) بِهَامِشِ الْأَصْلِ الْعَتِيقِ « أَبِي وَجَدْتَنِي أَنَّهَا » وَعَلِمَ عَلَيْهَا عِلَامَةً « صَح »

وَكَدَّتْ اللَّيْلَةُ غُلَامًا . قَالَتْ : فَأَرْسِلْ إِلَى بَخْمَسِينَ دِرْهَمًا وَشَقِيقَةَ سُدْبِلَانِيَّةٍ ^(١) .
ثُمَّ قَالَ : هَذَا عَطَاءُ ابْنِكَ ، وَهَذِهِ كُسُوتُهُ ، فَإِذَا مَرَّتْ بِهِ سَنَةٌ رَفَعْنَاهُ إِلَى مِائَةٍ .
٥٨٣ — وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
أَنَّ جَدَّهُ الْخِيَارَ ^(٢) مَرَّ عَلَى عَثْمَانَ ، فَقَالَ لَهُ : كَمْ مَعَكَ مِنْ عِيَالِكَ ، يَا شَيْخُ ؟
فَقَالَ : إِنَّ مَعِيَ . فَقَالَ : قَدْ فَرَضْنَا لَكَ كَذَا وَكَذَا . وَذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ
وَلَعِيَالِكَ مِائَةٌ مِائَةٌ

٥٨٤ — وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ
خَتَمِهِ ، قَالَ : وَلِدَ لِي وَلَدٌ ، فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ ، فَأَتْبَعْتُهُ فِي مِائَةٍ

٥٨٥ — وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ
ثَابِتٍ — أَوْ ابْنِ أَبِي ثَابِتٍ — عَنْ ذُهْلِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ تَيْمِ بْنِ مُسَيْحٍ ^(٣) قَالَ :
أَتَيْتُ عَلِيًّا بِمَنْبُودٍ ^(٤) فَأَتْبَعْتُهُ فِي مِائَةٍ

٥٨٦ — وَحَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ الْجَزَرِيُّ قَالَ : أَتَيْتَنِي عُمرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا فَطِيمٌ فِي عَشْرَةِ دَنَانِيرَ

٥٨٧ — وَحَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ : أَنَّ عُمَرَ
ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَقْرَأَ بَيْنَ الْفُطَيْمِ ، فَأَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : مَا أَرَى هَذَا إِلَّا مِنْ
الْإِسْتِقْسَامِ بِالْأَرْزَاقِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَجْهٌ هَذَا عِنْدِي أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ فِي التَّفْضِيلِ
أَوْ فِي التَّقْدِيمِ ، يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ ، وَأَحْسِبُ رَأْيَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) أى سابعة الطول . يقال : ثوب سنبلاني ، وسنبل ثوبه إذا أسبله وجره
من خلفه أو أمامه . والنون زائدة (٢) لعله الخيار بن أوفى أو ابن أبي أوفى
النهدي (٣) مسيح . بضم الميم وبالحاء المهملة ، وفي طبقات ابن سعد «مسيح»
بالشين والجم ، وفي المشتبه مسيح للذهبي ، كما هنا ، وكذلك في شرح القاموس
(٤) المنبوذ : اللقيط ، سمي به لأن أمه رمته ونبذته على الطريق

العزير كان : أنه لم يكن يفرض للرضيع ، حتى يُفطم ، فإذا فُطِمَ فَرَضَ له فان كان هذا رأيه فلا أعلمه ^(١) ذهب إلا إلى قول الله تبارك وتعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) فيقول : رَضَاعُهُ عَلَى أَبِيهِ . فان لم يكن له أبٌ فعلى الوارث إذا لم يَكُنْ للصبي مالٌ فان كان له مالٌ ففي ماله . وقد قال بهذا القول غير واحد من الفقهاء

٥٨٨ — حدثنا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ : رَضَاعُ الصَّبِيِّ فِي مَالِهِ

٥٨٩ — حدثنا يزيد عن حجاج عن الحكم عن إبراهيم عن شريح قال : الرضيع يُنْفَقُ عليه من نصيبه ، قليلاً كان المال أو كثيراً .

٥٩٠ — وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين قال : أتى عبد الله بن عتبة في رضاع صبي ، فجعل رضاعه في ماله . وقال لوليّه — أوقال لوارثه ، شك أبو عبيد — لولا أن له ما لا لجعلت رضاعه في مالك ألا ترى أنه يقول : وعلى الوارث مثل ذلك

٥٩١ — وحدثنا سفيان بن عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) قَالَ : عَلَى وَارِثِ الصَّبِيِّ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَهُ ^(٥) مِثْلُ مَا عَلَى أَبِيهِ

٥٩٢ — وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : هو على الرجال دون النساء .

(١) في الشامية « أراه » (٢) في الأصل العتيق « يسترضعه » وفي هامشها « يسترضع له »

٥٩٣ — وحدَّثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب: أن عمر حبس - أو قال كلمة تشبه الحبس - عَصْبَةً صَبِيَّ يُنْقِوْنَ عَلَيْهِ : الرجال دُونَ النِّسَاءِ

قال أبو عبيد : قَتَرَى أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِنَّمَا ذَهَبَ فِي الْفُطُمِ هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَيُثَبِّتُهُ حَدِيثُهُ لَهُ آخِر :

٥٩٤ — حدَّثنا محمد بن كثير عن أمية بن يزيد قال : سألت عمر بن عبد العزيز : أَنْ يُفَرِّضَ لَابْنِ لِي . فَقَالَ : لَوْ كُنْتُ أَفَرِّضُ لَابْنِ لِي مِثْلَهُ فَرَضْتُ لِهَذَا

قال أبو عبيد : لَا أَعْرِفُ لِهَذَا وَجْهًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فُطِيمَ ، لِأَنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ مِنْ رَأْيِهِ

٥٩٥ — وَكَذَلِكَ كَانَ رَأْيُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يُفَرِّضَ لِلرَّضِيعِ حَتَّى يُفْطَمَ ثُمَّ تَرَكَهُ وَفَرَضَ لِكُلِّ مُوَلُودٍ

٥٩٦ — وَكَذَلِكَ كَانَ رَأْيُ عُمَانَ وَعَلِيٍّ . وَهُوَ الَّذِي أَقْبَى بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ .

فَأَرَاهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ مَا دَامَ رَضِيعًا ، فَازْدَادَ إِلَى الْفُطَامِ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ . وَلَيْسَ يَكُونُ هَذَا إِلَّا لِدَرَارَى أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الَّذِينَ وَصَفْنَا حَالَهُمْ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ ، إِنَّمَا هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ

٥٩٧ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ ابْنِ لَهْيعة عَنْ أَبِي قَبِيلٍ قَالَ : كَانَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِذَا وُلِدَ الْمَوْلُودُ ، فَرَضَ لَهُ فِي عَشْرَةٍ . فَازْدَادَ بَلْغُ أَنْ يُفَرِّضَ الْحَقَّ بِهِ . فَلَمَّا كَانَ مُعَاوِيَةُ أَفْرَدَ الْمَوْلُودَ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ لِلْفُطِيمِ . فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قَطَعَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، إِلَّا لِمَنْ شَاءَ

قال أبو عبيد : قَوْلُهُ « الْحَقُّ بِهِ » يَعْنِي فِي الْفَرِضَةِ . وَقَوْلُهُ « إِذَا وَلِدَ الْمَوْلُودَ فَرَضَ لَهُ » هُوَ رَأْيُ عُمَرَ الْآخِرِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ

٥٩٦ — حدثنا هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن عثمان بن أبي العاتكة - أوكثوم بن زياد ، مولى سليمان بن حبيب ، الشك من هشام - قال : حدثني سليمان بن حبيب : أن عمر بن الخطاب فرض إعيال المقاتلة ولذريتهم العشرات ، قال : فأمضى عثمان ومن بعده من الولاة ذلك ، وجعلوها موروثة ، برمتها ورثة الميت منهم ممن ليس في العطاء والعشرة ، حتى كان عمر بن عبد العزيز . قال سليمان : فسألني عمر عن ذلك ، فأخبرته ، فأنكر الوراثة ، وتركهم عموما : من عيال من ليس في الديوان من المسلمين . وقال : أقطع الوراثة وأعم الفريضة . قال سليمان : فقلت : مهلاً ، يا أمير المؤمنين ، فإني أخاف أن يستن بك من بعدك في قطع الوراثة ، ولا يستن بك في عموم الفريضة . قال : صدقت ، أتركهم

باب

(الفرص للنساء والماليك من النىء)

٥٩٧ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : أن عمر فرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في اثني عشر ألفاً ، اثني عشر ألفاً ، غير جويرية وصفيّة ، فرض لهما في ستمائة ألف ، ستة آلاف

٥٩٨ — حدثنا أحمد بن يونس عن زهير عن أبي إسحاق عن مصعب ابن سعد : أن عمر فرض للمهاجرات الأول : أسماء بنت عميس ، وأسماء بنت أبي بكر ، وأم عبيد - أم عبد الله بن مسعود - ألفاً ألفاً .

٥٩٩ — حدثنا أبو أيوب الدمشقي عن إسماعيل بن عياش عن صفوان ابن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك (م - ١٦ - الاموال)

قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه في قومه قَسَمَهُ مِنْ يَوْمِهِ ، فَأَعْطَى الْآهْلَ ^(١) حَظَّيْنِ ، وَأَعْطَى الْعَرَبَ حَظًّا وَاحِدًا »

٦٠٠ — حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن سفيان بن وهب الخولاني : أَنَّ عُمَرَ قَسَمَ بَيْنَ النَّاسِ ، فَأَصَابَ كُلَّ رَجُلٍ نِصْفُ دِينَارٍ ، إِذَا كَانَ وَحْدَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ أُعْطَاهُ دِينَارًا

٦٠١ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : قَالَ ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ : إِنْ عَمَرَ بَنَ الْخَطَّابِ قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، فَبَقِيَ مِنْهَا مَرُوطٌ جَيِّدٌ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أُعْطِ هَذِهِ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عِنْدَكَ - يَرِيدُونَ أُمَّ كُلُّهُمْ بِنْتَ عَلِيٍّ - فَقَالَ عُمَرُ : أُمَّ سُلَيْطٍ أَحَقُّ بِهِ - قَالَ : وَأُمُّ سُلَيْطٍ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ ، مِنْ بَايَعِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) ، قَالَ عُمَرُ : فَانْهَاهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : تَزْفِرُ

٦٠٢ — حدثنا يحيى بن بكير عن الْمُفَضَّلِ بْنِ فَضَّالَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ لِأَبِي : إِنْ كَانَ عُمَرُ كَبِيرٌ سَلُّ إِلَيْنَا بَا حَظًّا ثِنْتًا مِنَ الْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ

٦٠٣ — قال : حدثنا حجاج وإسماعيل بن عمر الواسطي عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عبد الله بن نيار عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « أُنِي رَسُولُ

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة « الأهل » بضم الهمز وتشديد الهاء مفتوحة
(٢) قال الحافظ في الإصابة : ثبت ذكرها في صحيح البخاري عن عمر ، كناها بابنها سليط بن أبي سليط بن أبي حارثة ، وهي أم قيس بنت عبيد ، ذكر ذلك ابن سعد اه . وفي النهاية : كان النساء يزفرن القرب ، يسقين الماء في الغزو ، أي يحملنها مملوءة ماء . زفر ، وازدفر ، إذا حمل ، والزفر - بكسر الزاي وسكون الفاء - القربة

الله صلى الله عليه وسلم بظُبيّةٍ فيها خَرَزٌ فَأَعْطَى الحُرّةَ والأُمّةَ (١)»

٦٠٤ — قال : وحدثنا إسماعيل بن عمر عن ابن أبي ذئبٍ عن الحارثِ ابن عبد الرحمن عن فلانٍ - قَدْ سَمَّاهُ ، أو كُنَّاهُ ، قال أبو عبيد : أَظَنُّهُ أبا قُرَّةً - قال : قسم لي أبو بكر من الفِءِ مِثْلَ ما قَسَمَ لِسَيِّدِي

٦٠٥ — قال : وحدثنا سفيان بن عُمَيْيْنَةَ عن عمرو بن دينارٍ عن الحسنِ ابن محمد عن مُحَمَّدٍ الغِفَارِيِّ : أَنَّ ثَلَاثَةَ مَمْلُوكِينَ لِبَنِي غِفَارٍ شَهِدُوا بَدْرًا . فَكَانَ عَمْرٌ يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كُلُّ سَنَةٍ ثَلَاثَةَ آلَافٍ . قال أبو عبيد : كان ابنُ عُمَيْيْنَةَ - فيما ما بَلَغَنِي - يَفْسِّرُ هذا الحديثَ : أَنَّهُ قَرَضَهُ لَهُمْ بَعْدَ مَا عَقَبُوا

قال أبو عبيد : ولو كان ذلك كذلك لَأَحَقَّهُمْ بِمَوَالِيهِمْ ، فيما تُرى ، لَأَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَتْ سُنَّتُهُ فِيهِمْ : أَنَّ يَجْعَلَ المَوَالِيَ والصِّلِيَّةَ (٢) سواء

قال أبو عبيد : وَأَحْسِبُ حَدِيثَ عَمْرِو الذي ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ فِي صَدْرِ هذا الكتاب حين ذَكَرَ الفِءَ وقال : «لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا المَالِ حَقٌّ ، إِلَّا بَعْضٌ مِنْ تَمْلِكُونِ مِنْ أَرْقَائِكُمْ» (٣) : أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ المَالِيكَ البَدْرِيِّينَ ، لِمَشْهَدِهِمْ بَدْرًا . فَرَأَى لَهُمْ فِيهِ حَقًّا . أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا اسْتَتْنَى بَعْضَ مَنْ تَمْلِكُونَ ؟ ، فَخَصَّ

(١) في النهاية : أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظُبيّةٍ فِيهَا خَرَزٌ . فَأَعْطَى الأَهْلَ مِنْهَا والعِزْبَ . الظُّبِيّةُ : جَرَابٌ صَغِيرٌ عَلَيْهِ شَعْرٌ ، وَقِيلَ : هِيَ شِبْهُ الخُرَيْطَةِ والسَّكَيْسِ . اهـ . والحديث رواه أبو داود (ج ٣ ص ٩٧) وزاد فيه « قَالَتْ عَائِشَةُ كَانَ أَبِي يَقْسِمُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ »

(٢) الصِّلِيّةُ العربُ تَقْسِمُهَا ، لَيْسَ فِي نَسَبِهَا وَلِئَاءِ وَلَا عِتَاقَةٍ

(٣) أَنْظَرَ رَقْمَ (٥٢٥ ، ٤١)

ولم يعم، وذلك للغناء عن الاسلام

٦٠٦ — ومنه الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه أعطى عُميراً - مولى أبي اللحم - من خُرُثِي الغَنِيمة»^(١)، وكان شهيداً خيبر مع مولاه، وهو مملوكٌ يومئذٍ. وإنما هو رَضِخٌ يُرَضِّخُ للملوك من الغنيمة والْفَيْ إِذَا أُغْنِيَ. فأما العطاء الجاري، فلا حظَّ للمالِك فيه. على هذا أَمَرُ المسلمين وجماعتهم: أنه لا حقَّ للمالِك في بيت المال. وذلك أَنَّ سَيِّدَهُ يأخذُ فريضته. فإن جُعِلَ للملوك نَصِيبٌ آخَرُ صارَ ذلك ملكاً لمولاه أيضاً. فيصير له فريضتان، إلا الطعام، فإنه يروى عن عمر أنه قد كان أَجْرَاهُ عليهم.

وسند كره بعدُ إن شاء الله

فأما حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم في الخَرْزِ الذي أعطاه الحرَّة والائمة: فإنما يُوجَّه على أنه كان له خاصَّة، ملكٌ يمينه، بهديَّةٌ أُهديت إليه، أو كان في غَنِيمةٍ فصارَ له في سَهْمِهِ من الخُس، فهو يَصْنَعُ به ما يشاء. وليس يُشْبِهُ الخَرْزُ أموالُ الفَيْ ولا الصدقة.

ألا تراه قد حُمِلَتْ إليه جَزِيَّةُ هَجَرَ والبحْرين وعِدَّة بلاد، فما بلغنا عنه أنه أدخل المالِك فيما قسم من ذلك؟

وأما حديثُ أبي بكرٍ في الرجل الذي قسمَ له من الفَيْ، مثل ما قسمَ لسيِّدِهِ فإنما هو عندي على أنه كان مُحَرَّرًا قد أَعْتَقَهُ السيد، فهو يَمْنُزُ لغيره من الأحرار. وهذا مثلُ حديثِ عمر: أنه فَرَضَ لمولى قُرَيْشٍ والآ نصار مثل ما فرضَ

(١) بهامش الأصل العتيق ما نصه: آبي اللحم، رجل من غفار، أظنه كان يَأْبَى في الجاهلية أكل ما ذبح لأهلهم، وكان له فيهم قدر اه. وفي أسد الغابة: وقد اختلف في اسمه - مع الاتفاق أنه من غفار - فقيل: عبد الله بن عبد الملك. وقيل خلف بن مالك. وقيل خلف بن عبد الملك. وإنما قيل له آبي اللحم: لأنه كان لا يأكل ما ذبح على النصب: وقيل كان لا يأكل اللحم. والخُرثي: أثاث البيت ومتاعه

للصليبة منهم ، سوى بينهم في العطاء .

هذا عندنا وجه حديث أبي بكر وعمر . وإنما نراها ذهباً في ذلك
الى قول النبي صلى الله عليه وسلم « مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ » وفي كل هذا
أحاديث :

تم الجزء الثاني من كتاب الأموال . لأبي عبيد رحمه الله . والحمد لله رب
العالمين . وصلواته على محمد وعلى آله وسلم ^(١)

(١) بهامش الأصل العتيق ما نصه « بلغ السباع يوم الثلاثاء في السادس والعشرين
من المحرم من سنة إحدى وسبعين وخمسمائة » .
وهذا آخر الجزء الخامس من تجزئة النسخة الشامية . وعليها سماعات الأصل
المنقولة عنه

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وأعن بفضلك

أخبرنا الشيخ الفقيه الامام العالم الحافظ الأمين أبو الحسن علي بن خلف التلمساني قال :

أخبرتنا الشيخة الصالحة الكاتبة المدعوة فخر النساء شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الأبري الدينوري - قراءة عليها وأنا أسمع ، في شهر رمضان المعظم ، من سنة أربع وستين وخمسمائة قيل لها :

أخبركم النقيب الكامل أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني - قراءة عليه وأنتم تسمعون ، في سنة تسعين وأربعمائة ، فأقرت به قال :

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن بن البادي قال :

أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال :

أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال :

قرأت علي أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي قال :

باب

(إجراء الطعام على الناس من الفسيء)

٦٠٧ — حدثنا يزيد [بن هارون ^(١)] عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : جاء بلال إلى عمر - حين قدم الشام ، وعنده امرأه الأجناد - فقال : يا عمر ، يا عمر ، فقال عمر : هذا عمر . فقال : إنك بين هؤلاء وبين الله ، وليس بينك وبين الله أحد ، فانظر من بين يديك ، ومن عن يمينك ، ومن عن شمالك ، فإن هؤلاء الذين جاءوك - والله - إن يأكلون إلا لحوم الطير . فقال عمر : صدقت ، لأقوم من مجلسي هذا حتى تكفؤوا

لى لكل رجل من المسلمين مِدَى بَرٍّ وَحَظَّيْهَا من الخَلِّ والزَيْتِ، فقالوا : نَكْفُلُ لك يا أمير المؤمنين، هو علينا . قَدْ أَكْثَرَ اللهُ من الخَيْرِ وَأَوْسَعَ . قال : فَتَنَعْمَ إِذَا

٦٠٨ — قال : وحدثني أحمد بن يونس عن زُهَيْرِ بن معاوية . حدثنا أبو إسحاق عن حارثة بن المضرب : أَنَّ عمرَ أَمَرَ بِجَرِيبٍ ^(١) من طعامِ فَمَجَّنَ ، ثُمَّ خُبِرَ ، ثُمَّ تُرِدَ بَزَيْتٍ ، ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا ، فَأَكَلُوا مِنْهُ غَدَاءَهُمْ حَتَّى أَصْدَرَهُمْ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالْعِشَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : يَكْفِي الرَّجُلَ جَرِيبَانِ كُلِّ شَهْرٍ ، فَكَانَ يَرْزُقُ النَّاسَ : الْمَرَأَةَ ، وَالرَّجُلَ ، وَالْمَمْلُوكَ : جَرِيبَيْنِ كُلِّ شَهْرٍ .

٦٠٩ — قال : وحدثنا سعيد بن أبي مریم عن ابنِ لَهِيْعَةَ عن قيس بن رافع أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بنَ وَهْبٍ يَقُولُ : قَالَ عمر - وَأَخَذَ الْمُدَى بِيَدِهِ ، وَالْقِسْطَ بِيَدِهِ - ^(٢) فَقَالَ : إِنِّي قَدْ فَرَضْتُ لِكُلِّ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِدَى حِنْطَةٍ وَقِسْطَى خَلٍّ ، وَقِسْطَى زَيْتٍ . فَقَالَ رَجُلٌ : وَالْعَبِيدُ ؟ فَقَالَ عمر : نَعَمْ ، وَالْعَبِيدُ .

٦١٠ — قال : وحدثني هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة حدثني تميم ابن عطية حدثني عبد الله بن أبي قيس : أَنَّ عمرَ صَعَدَ الْمَنْبَرِ ، فَحَمِدَ اللهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّا أَجْرَيْنَا عَلَيْكُمْ أَعْظِيَا تَكْمَ وَأَرْزَأَكُم فِي كُلِّ شَهْرٍ - وَفِي يَدَيْهِ الْمُدَى وَالْقِسْطُ ، قَالَ : ثُمَّ حَرَّ كَهْمًا - فَمَنْ اتَّقَصَّهُمْ ففعل الله به كذا وكذا قال : فدعا عليه .

٦١١ — قال : وحدثني أبو اليمان عن صفوان بن عمرو عن أبي الزاهرية

(١) الجريب : مكيال قدره أربعة أقدرة . والقفيز ثمانية مكايك

(٢) المدى : مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا . والمكوك صاع ونصف صاع . والقسط نصف صاع

أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قَالَ : رَبُّ سُنَّةٍ رَاشِدَةٍ مَهْدِيَّةٍ قَدْ سَنَّهَا عُمَرُ فِي أُمَّةٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهَا الْمَدْيَانِ وَالْقِسْطَانِ
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : إِنَّمَا نَرَى عُمَرَ أَجْرَى الطَّعَامِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَهُمْ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، لِأَنَّ سَادَتَهُمْ قَدْ كَانُوا جَادُوا لَهُ بِاعْطَاءِ الزَّكَاةِ عَنْهُمْ ، فَعَوَّضَهُمْ ذَلِكَ الطَّعَامَ مِنْ أُعْطِيَتِهِمْ ^(١) مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِمْ
 وَقَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ :

٦١٢ — حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الصَّدَقَةِ - يَعْنِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَقَالَ « كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعَ تَمْرٍ ، أَوْ نَصْفَ صَاعِ حِنْطَةٍ ، عَنْ كُلِّ رَأْسٍ . فَلَمَّا قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ كَلَّمَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، فَقَالُوا : إِنَّا نَرَى أَنَّ نُوْدِيَّ عَنْ أَرْقَانِيَا عَشْرَةَ كُلِّ سَنَةٍ ، إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ ، قَالَ عُمَرُ : نَعَمْ مَا رَأَيْتُمْ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ أَرْزُقَهُمْ كُلَّ شَهْرٍ جَرِيْبَيْنِ ، قَالَ : فَكَانَ الَّذِي يُعْطِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَلَ مِنَ الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ . فَلَمَّا جَاءَ هَؤُلَاءِ قَالُوا : هَاتُوا الْعَشْرَةَ وَتُمْسِكُ الْجَرِيْبَيْنِ . فَلَا ، وَلَا نَعْمَى عَيْنِ ^(٢)

باب

(تَعْجِيلُ إِخْرَاجِ الْفَيْءِ وَقِسْمَتِهِ بَيْنَ أَهْلِهِ)

٦١٣ - قَالَ : حَدَّثَنِي حُجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَقْبَلُ مَالًا عِنْدَهُ ، وَلَا يُبَيِّتُهُ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُ غُدُوَّةٌ لَمْ يَنْتَصِفِ النَّهَارَ حَتَّى يَقْسِمَهُ ، وَإِنْ جَاءَهُ عَشِيَّةٌ لَمْ يُبَيِّتْهُ حَتَّى يَقْسِمَهُ

(١) بهامش الاصل العتيق نسخة « إعطائهم » (٢) في الشامية « أعين »

٦١٤ — قال : وحدثنا يزيد عن محمد بن إسحاق عن موسى بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان عِنْدِي أَحَدٌ ذَهِبًا أَسْرَفِي أَنْ لَا أَمُرَّ بِهِ ثَلَاثَةَ وَعَشْرَ مِائَةٍ مِنْهُ شَيْءٌ ، إِلَّا شَيْئًا أَرَصُدُهُ لِذَيْنِ يَكُونُ عَلَيَّ » (١)

٦١٥ — قال : وحدثنا أبو اليمان قال : حدثنا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ : « أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَهُ النَّاسُ - مَقْلَعُهُ مِنْ حُنَيْنٍ - عَلِقَتِ الْأَعْرَابُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَسْأَلُونَهُ ، حَتَّى اضْطُرَّوه إِلَى سَمَرَةٍ ، فَعَلِقَتْ رِدَاءَهُ - أَوْ كَلِمَةَ تُشَبِّهُهَا ، شَكَّ أَبُو عُبَيْدٍ - قَالَ : فَوَقَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَعْطُونِي رِدَائِي ، لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِصَاهِ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِغِيْلًا ، وَلَا كَذُوبًا ، وَلَا جَبَانًا » (٢)

٦١٦ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن عمر بن محمد بن جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ (٣) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ

٦١٧ — وحدثني محمد بن كثير عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب - رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِثْلَ ذَلِكَ

٦١٨ — قال : وحدثنا معاذ بن معاذ قال : حدثنا ابن عوف عن عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ أَوْحَدْتَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ - قَالَ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ « بَعَثَ إِلَى عُمَرَ - قَالَ : أَظَنُّهُ قَالَ : ظَهَرَ - فَأَتَيْتُهُ . فَلَمَّا دَخَلْتُ الدَّارَ إِذَا نَحِيْبٌ شَدِيدٌ ، فَقُلْتُ : إِنَّا

(١) رواه البخاري (٢) انظر البخاري (٤ : ٩٤) (٣) زيادة من الاصل العتيق

لله وإننا إليه راجعون ، اعترى والله أمير المؤمنين اعترى^(١) قال : فدخلت فقلت : لا بأس يا أمير المؤمنين ، إنه لا بأس . قال : ووصف ابن عَوْن : أنه وضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، قال : فكان أول ما كَلَّمَنِي بِهِ أَنْ قَالَ : مَا أَعْجَبَكَ ؟ ! بَلَى^(٢) شَدِيد ، ثُمَّ أَخَذَ يَدَيَّ ، فَأَدْخَلَنِي يَدَيْتَا ، فَذَا حَقِيقَاتٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ : هَاهُنَا هَآؤَالُ الْخُطَابِ عَلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَوْ كَرُمْنَا عَلَيْهِ لَكَانَ إِلَى صَاحِبِ بَيْنِ يَدَيَّ ، فَلَأَقَامَ لِي فِيهِ أَمْرًا أَقْدَى بِهِ . قال : فلما رأيتُ ما جاء به ، قلت : اقعد بنا يا أمير المؤمنين نَتَعَكَّرُ . قال : فقعدنا ، فَكُتِبْنَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، وَكُتِبْنَا الْمُخَفِّينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَكُتِبْنَا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُتِبْنَا مَنْ دُونَ ذَلِكَ . فَأَصَابَ الْمُخَفِّينَ أَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ . يعنى ، وَأَصَابَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ . وَأَصَابَ مَنْ دُونَ ذَلِكَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ^(٣) . هَكَذَا قَالَ الْمُحَدِّثُ ، وَالْأَعْرَابُ اثْنَانِ - حَتَّى وَزَعْنَا ذَلِكَ الْمَالَ

[قال أبو عبيد : يعنى أربعة دنائير^(٤)]

٦١٩ - قال : وحدثنا أبو النضر عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال قال : حدثنا زهير بن حميان - وكان يغشى ابن عباس ويسمع منه - قال : سمعتُ ابن عباس يقول : دعاني عمر ، فاذا حصير بين يديه ، عليه الذهبُ منثوراً نثر الحنأ^(٥) . فقال ابن عباس : أتدري ما الحنأ ؟ فذكر التبين فقال : هلم فاقسم بين قومك . فالله أعلم حيث^(٦) حبس هذا عن نبيه صلى

(١) أى شىء عظيم اعتراه حتى بكى وانتحب (٢) بهامش الاصل العتيق نسخة « بلائى » ولعله هو الصواب (٣) فى الشامية : « اثنان اثنان . حتى وزعنا ذلك المال » (٤) زيادة من الاصل العتيق (٥) فى النهاية : الحنأ - بالفتح والقصر - دقاق التبن (٦) فى الشامية ، وبهامش الاصل العتيق « حين »

الله عليه وسلم وعن أبي بكر وأعطانيه ، أُنْخِرَ أَرَادَ بذلك ، أم الشر ؟ قال :
فَأَكْبَهْتُ أَقْسَمُ ، فسمعتُ البكاء ، فإِذَا هو عمر يبكي ، ويقول في بكائه : كَلَاءَ
والذي بعثه بالحق ، ما حَسَّ هذا عن نبيه وعن أبي بكر إِرَادَةَ الشرِّ بهما
وأعطاهُ عمرَ إِرَادَةَ الخيرِ به

٦٢٠ — قال : وحدثني أبو اليمان عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن
قيس قال : خطبنا معاوية ، فقال : « إِنِّي فِي بَيْتِ مَا لَكُمْ فَضْلًا عَنْ أُعْطِيَتِكُمْ ،
وَأَنَا قَاسِمٌ بَيْنَكُمْ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ فِي قَابِلٍ فَضْلٌ قَسَمْنَاهُ بَيْنَكُمْ ، وَإِلَّا فَلَا
عَتِيَّةَ عَلَيْنَا فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَالِنَا ، إِنَّمَا هُوَ قِسْمُ اللَّهِ الَّذِي أَفَاءَهُ عَلَيْكُمْ »

٦٢١ — قال : وحدثني سعيد بن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العُمري عن
سهل بن أبي صالح عن رجلٍ من الأنصار قال : كتبَ عمرُ بنُ عبد العزيز
إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - « أَنْ أَخْرِجَ لِلنَّاسِ أُعْطِيَاتِهِمْ »
فكتبَ إليه عبد الحميد : « إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ أُعْطِيَاتِهِمْ ، وَقَدْ بَقِيَ فِي بَيْتِ
الْمَالِ مَالٌ » فكتبَ إليه : « أَنْ أَنْظُرَ كُلُّ مَنْ آذَانَ فِي غَيْرِ سَفَةٍ وَلَا سَرَفٍ
فَاقْضَ عَنْهُ » فكتبَ إليه : « إِنِّي قَدْ قَضَيْتُ عَنْهُمْ ، وَبَقِيَ فِي بَيْتِ مَالِ
الْمُسْلِمِينَ مَالٌ » فكتبَ إليه : « أَنْ أَنْظُرَ كُلُّ بَكْرٍ لَيْسَ لَهُ مَالٌ فُشَاءً أَنْ تَزُوجَهُ
فَزَوْجَهُ وَأَصْدِيقَ عَنْهُ » فكتبَ إليه : « إِنِّي قَدْ زَوَّجْتُ كُلَّ مَنْ وَجَدْتُ ، وَقَدْ
بَقِيَ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ مَالٌ » . فكتبَ إليه بعد مخرج هذا « أَنْ أَنْظُرَ مَنْ
كَانَتْ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ فَضَمَّتْ عَنْ أَرْضِهِ فَأَسْلَفَهُ مَا يَقْوَى بِهِ عَلَى عَمَلِ أَرْضِهِ ، فَإِنَّا
لَا نُرِيدُهُمْ لَعَامٍ وَلَا لَعَامِينَ »

قل : قل العُمريُّ هذا أَوْ نَحْوَهُ

باب

(فصل ما بين الغنيمة والفيء، ومن أيهما تكون أعطية المقاتلة، وأرزاق المذرية)

٦٢٢- قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن النُّهاس بن قَهْم قال: حدثني القاسم بن عَوْفٍ عن أبيه عن السائب [بن] ^(١) الأقرع - أو عن عمرو بن السائب بن الأقرع عن أبيه . شكَّ الأنصاري - قال: زحفَ للمسلمين زحفٌ لم يزحفْ لهم مثله ، فجاء الخبرُ إلى عمر ، فجمعَ المسلمين . فحمد الله وأثنى عليه ثم أخبرهم به ، ثم قال ^(٢) تكلموا وأوجزُوا ولا تُطنبُوا فَنَشَعَ بنا الأُمُور ^(٣) فلا ندري بأيِّها نأخذ . فقام طلحةٌ ، فذكر كلامه ، ثم قام الزبير ، فذكر كلامه ، ثم قام عثمان فذكر كلامه - في حديث طويل ^(٤) ، ثم قام عليٌّ ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنَّ القومَ إنما جاءوا بعبادةِ الأوثان ، وإنَّ الله أشدُّ تغييراً لما أنكروا ، وإنِّي أرى أن تكتبَ إلى أهل الكوفة ، فيسير ثلثاهم ويبقى ثلثٌ في ذرارهم وحِفظِ جزيَّتِهِمْ ، وتبعثَ إلى أهل البصرة فيؤرثوا ببعث . فقال : أشيروا عليَّ ، مَنْ أَسْتَعْمَلُ عليهم ؟ فقالوا : يا أمير المؤمنين ، أنت أفضلُّنا رأياً وأعلمنا بأهلك . فقال : لَأَسْتَعْمِلَنَّ عليهم رجلاً يكون لأولِ أَسِنَّةٍ ^(٥) يلتقاها ، إذْ هَبْ بكتابي هذا ياسائبُ بنُ الأقرع إلى النُّعْمَانِ بنِ مُقَرَّنٍ ، قال : فَأَمَرُهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَسَارَ بِهِ عَلِيٌّ ، قال : فإِنَّ قَتَلَ النُّعْمَانُ بنُ مُقَرَّنٍ فحَدِيْقَةُ بنِ الْيَمَانِ . فَإِنْ قُتِلَ حَدِيْقَةُ فَجَرِيرُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَإِنْ قُتِلَ ذَلِكَ الْجَدِيْشُ فَلَأَرِيْنَكَ . وَأَنْتَ

(١) زيادة من الشامية (٢) في الاصل العتيق «ثم قال» وبها ماضيها نسخة «وقال»

(٣) تفشع الامر : انتشر وشاع (٤) انظره في تاريخ الطبري في حوادث

سنة احدى وعشرين (ج ٤ ص ٢٣٧) وخراج أبي يوسف (ص ٣٨ وما بعدها)

وفتوح البلدان للبلاذري (ص ٣٠٢) . (٥) في ابن جرير «لأولين أمرهم رجلاً

ليكونن لأول الأسنه اذا لقيها غدا»

على ما أصابوا من غنيمة . فلا تَرَفَنُ إلَيَّ باطلاً ، ولا تَحْيِسُنَّ حَقًّا عن أحد هو له . قال السائبُ : فانطلقتُ بكتاب عمر إلى النعمان . فسارَ بِثَلْثَى أَهْلِ الكوفة ، وبعث إلى أهل البصرة ، ثم سار بهم ، حتى اتَّقَوْا بَنَاهَا وَنَدَ . فذكر وقعةَ نَهْأَوْنَدَ بطولها . قال : فحملوا ، وكان النعمان أولَ مقتول . وأخذَ حُذَيْفَةُ الرَّايَةَ ففَتَحَ اللهُ عليهم . قال السائبُ : وجمعتُ تلك الغنائمَ فقسمتها بينهم ، ثم أتاني ذو العِصْمَتَيْنِ ، فقال : إن كنز النُخَيْرِ جان في القلعة . قال : فصعدتُ ، فإذا أنا بِسَفْطَيْنِ مِنْ جَوْهَرٍ ، لم أرَ مثلهما قطُّ ^(١) . قال : فلم أرهما من الغنيمة فأقسمتهما بينهم ، ولم أحرزهما بِحِزْبَةٍ . أو قال : أحرزهما ، شك أبو عبيد . ثم أقبلتُ إلى عمر ، وقد راثَ عليه الخبر ، وهو يَسْطَوْفُ المدينة ، ويسألُ ، فلما رآني قال : ويلك يا ابنَ مُلَيْكَةَ ، ما وراءك ؟ قلتُ : يا أمير المؤمنين الذي نَحِبُ . ثم ذكرَ وقعتهم ومقتلَ النعمانِ وفتحَ الله عليهم وذكرَ له شأنَ السَّفْطَيْنِ . فقال : اذهب بهما فبيعهما ، إن جاءَ بِدِرْهَمٍ أو أَقَلٍّ من ذلك أو أكثر ، ثم اقسِمْهُ بينهما . قال : فأقبلتُ بهما إلى الكوفة ، فأتاني شابٌّ من فُرَيْشٍ يقال له : عمرو بن حُرَيْثٍ ، فاشترىهُمَا بِأَعْطِيَةِ الذَّرِيَّةِ والمقاتلة . ثم انطلقا بحددهما إلى الحيرة ، فباعهُ بما اشترىها به مِنِّي . فكان أولُ لَهْوَةٍ ^(٢) مالٍ اتَّخَذَهُ ^(٣)

(١) في ابن جرير : أقبل الهربذ صاحب بيت النار على أمان . فأبلغ حذيفة فقال : أتؤمنني على أن أخبرك بما أعلم ؟ قال : نعم . قال : إن النخير جان وضع عندى ذخيرة لكسرى جوهرًا . فأنا أخرجها لك على أمانى وأمان من شئت : فاعطاه ذلك . فخرج له ذخيرة كسرى جوهرًا كان أعده لنواب الزمان (ج ٤ ص ٢٤٣) . (٢) اللهوة العطية ، وقيل أفضلها . (٣) في ابن جرير (٤ : ٢٣٣) أن السائب عرض السفطين على عمر . فامرهُ أن يدخلهما بيت المال حتى ينظر في شأنهما ثم أمرهُ أن يرجع إلى جندته ، فرجع إلى الكوفة فاذا رسول عمر في عقبه . فقال : الحق يا أمير المؤمنين . فلما قد عليه قال : ويحك والله ما هو إلا أن نمت في الليلة التي خرجت

قال أبو عبيد : في هذا الحديث فَصْلُ مَا بَيْنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ . أَلَا تَرَى أَنَّ السَّائِبَ قَدْ كَانَ أَشَدَّ كُلِّ عَلَيْهِ وَجْهُ الْأَمْرِ ، مِنْ أَيْهَمَا يَجْعَلُ الْجَوْهَرَ حَتَّى سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ عُمَرُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُصِيبْهُ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَرْبِ . فَيَكُونُ غَنِيمَةً ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ جَزَيْتِهِمْ ، فَيَكُونُ فَيْئًا ، وَلَكِنَّهُ كَانَ فِي حَالٍ بَيْنَ الْحَالَيْنِ . فَلِهَذَا ارْتَابَ بِهِ حَتَّى ذَكَرَهُ لِعُمَرَ ، فَأَمَرَهُ بِتَبْيِئِهِ وَقَسَمِهِ بَيْنَ الذَّرِيَّةِ وَالْمُقَاتِلَةِ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُخَمِّسَهُ . فَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ فَيْئًا . وَهَذَا فَرْقُ مَا بَيْنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ : أَنَّهُ مَا نِيلَ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكَ عَنُودَ قَمَرًا — وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ — فَهُوَ الْغَنِيمَةُ ، الَّتِي تُخَمِّسُ وَيَكُونُ سَائِرُهَا لِأَهْلِهَا خَاصَّةً ، دُونَ النَّاسِ . وَمَا نِيلَ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا تَصْعَقُ الْحَرْبُ أَوْ زَارَهَا ، وَتَصِيرُ الدَّارُ دَارَ إِسْلَامٍ . فَهُوَ فَيْءٌ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَامًّا ، وَلَا خَمْسَ فِيهِ . وَكَذَلِكَ يَكُونُ مِثْلُهُ مَا نِيلَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، مَا كَانَ قَبْلَ لِقَائِهَا وَذَلِكَ كَجَيْشٍ خَرَجُوا يُؤْمِنُونَ الْعَدُوَّ ، فَلَمَّا بَاغَهُمْ خَبَرَهُمْ أَنَّ قُوَّاهُمْ بِمَالٍ يَعْتَمِدُونَ بِهِ إِلَيْهِمْ عَلَى أَنْ يَرْجِعُوا عَنْهُمْ ، فَقَبِلَ الْمُسْلِمُونَ الْمَالَ وَرَجَعُوا عَنْهُمْ . قَبْلَ أَنْ يَحْمِلُوا بِسَاحَتِهِمْ . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنِ الضَّحَّاكِ مُفَسَّرًا

٦٢٣ - كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ يَحْدِثُهُ — وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ — عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسَارِقٍ قَالَ سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ بْنَ مَرْحَمٍ يَقُولُ : أَتَمَّا أَهْلَ حِصْنٍ أُعْطُوا فِدْيَةً مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ . وَإِنْ كَانُوا قَدْ نَظَرُوا إِلَى الْجَيْشِ — فَهُوَ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

قال أبو عبيد : يذهب الضحَّاكُ إِلَى أَنَّهُ فَيْءٌ وَلَيْسَ بِغَنِيمَةٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ

فِيهَا فَبَاتَتْ مَلَائِكَةُ رَبِّي تَسْجِيئِي إِلَى ذِيكَ السَّفْطَيْنِ يَشْتَعْلَانِ نَارًا ، يَقُولُونَ : لَنَكُونَنَّكَ بِهِمَا ، فَاذْكُورُنِي إِذَا قَسَمْتَهُمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَخَذَهَا لِأَبَاكَ وَالْحَقُّ بِهَا فَبِعَهِمَا فِي أُعْطِيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَرْزَاقِهِمْ ، فَخَرَجَتْ بِهِمَا حَتَّى وَضَعْتَهُمَا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَغَشِيَنِي التَّجَارُ فَاذْكُورُنِي بِمَا عَمَرُوهُنَّ بِحَرِثٍ . بِأَلْفِي أَلْفٍ ، ثُمَّ خَرَجَ بِهِمَا إِلَى أَرْضِ الْأَعَاجِمِ فَبَاعَهُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ أَلْفٍ . فَمَا زَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَا لَا بَعْدَ .

قبل القتال . وعلى هذا يؤيده حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قسم الدنانير التي بعث بها إليه قيصر

٦٢٤ — حدثنا مزوان بن معاوية ويزيد بن هارون عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام . فلما أتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر منادياً فنأدى : ألا إن قيصر قد ترك النصرانية وأتبع دين محمد ، صلى الله عليه وسلم ، فأقبل جنده قد تسلحوا حتى أطافوا بقرية . فأمر مناديه ، فنأدى : ألا إن القيصر إنما أراد أن يجربكم ، كيف صبركم على دينكم ، فارجعوا فقد رضى عنكم . ثم قال : لرسول النبي صلى الله عليه وسلم : إني أخاف على مكسي : وكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه مسلم . وبعث إليه بدنانير . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [حين قرأ الكتاب] (١) كذب عدو الله . ليس بمسلم ، ولكنه على النصرانية . قال : وقسم الدنانير » قال أبو عبيد : فقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنانير وقسمه إياها كلها من غير أن يحمسها : يفسر لنا أنها فيء وليست بغنمة . وذلك لأنه أصابها من أهل الحرب (٢) . وقد فصل خارجاً يريدكم ، وذلك في غزاة تبوك . وبها جاءه كتاب قيصر . وهو بين في حديث آخر :

٦٢٥ — حدثنا إسحق بن عيسى عن يحيى بن سليم الطائفي عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد قال : لقيت التبوخي رسولاً هز قل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمض ، وكان جاراً لي شيخاً كبيراً قد بلغ الفند (٣) أو قرب منه . قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) زيادة من الشامية (٢) في الشامية « حرب » (٣) يقال للشيخ اذا هرم قد أفند ، لانه يتكلم بالخرق من الكلام عن سنن الصحة ، وأفنده الكبر اذا أوقعه في الفند

وهو يَتَّبِعُوكَ بِكِتَابٍ هَرَقْلُ ، فَنَاولَهُ رَجُلًا عَنْ يَسَارِهِ ، فَقَرَأَهُ ، فَقُلْتُ : مَنْ صَاحِبُ كِتَابِكُمُ الَّذِي يَقْرَأُهُ ؟ فَذَا هُوَ مَعَاوِيَةُ . فَلَمَّا أَنْ فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ كِتَابِي قَالَ : إِنَّ لَكَ حَقًّا ، إِنَّكَ رَسُولُ ، وَلَوْ وَجَدْتُ عِنْدَنَا جَائِزَةً جَوَزْنَاكَ بِهَا ، إِنَّا سَفَرٌ . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : أَنَا أَجُوزُهُ . فَفَتَحَ رَحْلَهُ ، فَأَتَى بِحُلَّةٍ ، فَوَضَعَهَا فِي حِجْرِي ^(١) . فَقُلْتُ : مَنْ صَاحِبُ الْجَائِزَةِ ؟ فَقَالُوا : عِمَّانُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يُنْزِلُ هَذَا ؟ فَقَالَ فَتًى مِنَ الْأَنْصَارِ : أَنَا . قَالَ فَذَهَبَ بِي الْأَنْصَارِيُّ ، فَكَئِنْتُ مَعَهُ »

قال أبو عبيد : فأرى الدنانير التي وصلت إليه من هَرَقْلٍ إِنَّمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِتَبْيُوكَ ، لِأَنَّ الدنانير إِنَّمَا كَانَتْ مَعَ الْكِتَابِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ ابْتَدَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْتَابٍ ، وَلَا أَجَابَهُ إِلَّا بِوَاحِدٍ ، فَهُوَ عِنْدَنَا هَذَا الْكِتَابُ : وَإِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ الدنانيرَ فِثَاءً ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا هَدِيَّةً وَلَا غَنِيمَةً — فِيمَا نَرَى — لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الرُّومِ حِينَ أَتَتْهُ . وَلَمْ يَلْقَ فِي وَجْهِهِ ذَلِكَ حَرْبًا ، فَتَكُونُ الدنانيرُ غَنِيمَةً ، وَلَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ مِنْ قَيْصَرَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الشُّخُوصِ ، فَتَكُونُ هَدِيَّةً . وَلَكِنَّهُ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ فِي إِقْبَالِهِ نَحْوَهُ . فَلَا أَعْرِفُ لَهَا ^(٢) وَجْهًا . إِلَّا الْفِيءَ ، وَلَوْ كَانَتْ هَدِيَّةً مَا قَبِلَهَا . وَذَلِكَ أَنَّ الثَّابِتَ ^(٣) عِنْدَنَا أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ هَدِيَّةً مُشْرِكٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَبِذَلِكَ تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ :

٦٢٦ — حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَإِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْحَسَنِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٤) قَالَ : كَانَ عِيَاضُ بْنُ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيُّ يُخَالِطُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) فِي الشَّامِيَةِ « بِحِجْرِي » (٢) فِي الْأَصْلِ الْعَتِيقُ « لِهَذَا » وَبِهَامِشِهَا « لَهَا »
نَسَخَةُ (٣) بِالْأَصْلَيْنِ « الثَّبِت » (٤) زِيَادَةٌ مِنَ الشَّامِيَةِ

قَبِلَ الْإِسْلَامَ . فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ هَدِيَّةٌ فَرَدَّهَا وَقَالَ :
« إِنَّا لَا نَقْبَلُ زَبَدَ الْمُشْرِكِينَ » قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : يَعْنِي رَفَضَهُمْ .

٦٢٩ - قَالَ : وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ
أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ - فِي رِجَالٍ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - « أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ - مُلَا عِبَ الْأَسْبَةِ - قَدِمَ عَلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ مُشْرِكٌ - فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ ، فَأَبَى ،
فَأُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ »

٦٣٠ - قَالَ : وَحَدَّثَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمُّ
قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ بُرَيْدَةَ : « أَنَّ عَامِرَ بْنَ الطُّفَيْلِ أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَرَسًا ، وَكُتِبَ إِلَيْهِ : إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ بِي مِثْلُ الدُّبَيْلَةِ ^(١) ، فَأَبْعَثَ إِلَى بَدْوَاهِ
مِنْ عِنْدِكَ . قَالَ : فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَرَسَ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ مُسْلِمًا . وَأُهْدِيَ إِلَيْهِ عُمُكَةٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَقَالَ : تَدَاوَبَ مِنْ هَذَا الَّذِي بَكَ
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَمَا أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : عَامِرٌ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ - عَامِرُ بْنُ
الطُّفَيْلِ . وَأَمَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي يَقُولُونَ : هُوَ أَبُو الْبَرَاءِ عَامِرُ بْنُ مَالِكٍ .
وَأَنَّ عَامِرَ بْنَ الطُّفَيْلِ لَمْ يَزَلْ عَلَى عِدَاوَتِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَتَّى مَاتَ .

وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ قَبِلَ هَدِيَّةَ أَبِي سُفْيَانَ .

٦٣١ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ حَازِمٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ
عِكْرَمَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُهْدِيَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ تَمْرَ عَجْوَةٍ ،
وَهُوَ بِمَكَّةَ ، مَعَ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ . وَكُتِبَ إِلَيْهِ يَسْتَهْدِيهِ أَدَمًا . فَأُهْدَاهَا إِلَيْهِ أَبُو سُفْيَانَ . »

(١) تصغير دبله : وهي خراج ودمل كبير يكون في الجوف ، فيقتل صاحبه غالباً

قال أبو عبيد : وإنما وجه هذا عندنا : أن الهدية كانت في الهدنة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة قبل فتحها ، فأما مع الحاربة فلا وكذلك قبوله هدية المقوقس ، صاحب الإسكندرية ، وكان عظيم القبط .

٦٣٢ — « يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم [لما] ^(١) كتب إليه مع حاطب ابن أبي بلتعة ، أكرم حاطباً وأحسن إليه ، وكتب معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني قد علمت أن نبياً قد بقي ، وإني كنت أظن أنه يخرج بالشأم . وأهدى إليه مارية التي ولدت له إبراهيم ، وبغلة ، وأشياء سوى ذلك . فقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم »

قال أبو عبيد : فترى ذلك لأنه كان قد أقر بذبوته ، ولم يظير التكذيب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يؤيسه من الإسلام . فلهذا نرى النبي صلى الله عليه وسلم قبل هديته .

٦٣٣ — وأما النجاشي فقد كان أسلم وأهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقبل هديته

٦٣٤ — وكذلك الأكيدير ، إلا أن إسلامه كان على شرط له ، وشرط عليه ، فكتب له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كتاباً . وقد ذكرناه فيما ذكرنا من كتب النبي صلى الله عليه وسلم

قال أبو عبيد : فالثابت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل هدية مشرك محارب .

قال أبو عبيد : وقد بينا فصل ما بين الغنيمة والقيء .

فأما الصدقة ، فليست تدخل في شيء من حكم هذين ^(٢) المالين ، وإنما هي زكاة أموال المسلمين ، ومواضعها الأصناف الثمانية التي ذكرها الله

(١) زيادة من الشامية (٢) في الشامية « في شيء مما ذكر لهذين المالين »

تبارك وتعالى في سورة برامة^(١). ولا تكون عطاء للبقالة. وذلك بين في حديث يروى عن عروة بن الزبير:

٦٣٥ - قال: حدثني ابن أبي مرزيم عن ابن لهيعة عن أبي الاسود عن عروة قال: سمعت مروان بن الحكم - وقام على المنبر - فقال: إن أمير المؤمنين معاوية قد أمر بأعطياتكم وافرّة غير منقوصة. وقد اجتهد نفسه لكم. وقد عجز من المال مائة ألف، وذلك لما أخل^(٢) فيكم من الإلحاق والفرائض. وقد كتب إلي أن آخذها من صدقة مال اليمين إذا مرت علينا. قال: نجئنا الناس على ركبهم، فنظرت إليهم يقولون: لا والله، لا نأخذ منها درهما واحداً، أناخذ حق غيرنا؟ إنما مال اليمين صدقة. والصدقة لليتامى والمساكين، وإنما عطاؤنا من الجزية، فاكْتُب إلى معاوية يبعث إلينا ببقية عطائنا. فكتب إليه بقولهم: فبعث إليه معاوية ببقية.

باب

(العطاء يموت صاحبه بعد ما يستوجه)

٦٣٦ - حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الصلت بن هرام عن جميع بن عمير التميمي عن ابن عمر قال: شهدت جلواً، فأبقت من المغنم^(٣) بأربعين ألفاً. فلما قدمت على عمر قال لي: رأيت لو عرّضت على النار، فقليل لك؛ أفتدّيه، أكنّت مغندي؟ قلت: والله ما من شيء يؤذيكم إلا كنّت مغنديك منه. فقال: كأني شاهد الناس حين تبايعوا فقالوا: عبد الله بن عمر، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن

(١) الآية رقم (٦٠). (٢) بالشامية ونسخة بهامش الاصل العتيق

« دخل » (٣) في الشامية « المغنم »

أمير المؤمنين ، وأحب الناس إليه ، وأنت كذلك . فكان أن يُرخصوا عليك بمائة أحب إليهم من أن يُعلوا عليك بديرهم . ولأني قاسمُ مسئول ، وأنا مُطيك أكثر ما ربيح تاجر من قرش ، لك ربح الدرهم درهما . قال : ثم دعا التجار . فابتاعوا منه بأربعمائة ألف ، فدفع إلى ثمانين ألفاً ، وبعث بالبقية إلى سعد بن أبي وقاص ، فقال : اقسمه في الذين شهدوا الوقعة . ومن كان مات منهم فادفعه إلى ورثته

٦٣٧ - قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن معقل بن عبيد الله عن عمر ابن عبد العزيز : أنه كان إذا استوجب الرجل عطائه ثم مات ، أعطاه ورثته

٦٣٨ - قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي : أن عمر بن عبد العزيز [كتب] (١) « أن أنظر في أهل الدواوين ، فمن كان يعمل على عطائه سنة كاملة وغرم مانابه من الجائل - أو قال : الجعائل ، شك أبو عبيد (٢) - وأجزأ بُعوثه ، ثم يُقبض بعد ما يؤمر للناس بأعطياتهم ، فمرو لأهله بعطائه حقاً واجباً ، وأنظر من كان اكتتب في شيء من البعث ، فخرج له عطاؤه ، فتمجهر به ، ثم أدركه أجله ، فلا تغرموا أهله (٣) شيئاً ، إنما أخذ حقه .

٦٣٩ - وحدثنا يزيد عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : قال الزبير لعثمان - بعد ما مات عبد الله بن مسعود - : أعطني عطاء عبد الله ، فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه خمسة عشر ألفاً .

قال يزيد : وكان الزبير وصي عبد الله بن مسعود

(١) زيادة من الشامية (٢) في الشامية « والجعائل » بدون شك

(٣) في الشامية « فلا تغرم أهله »

قال أبو عبيد : في هذا الحديث من الفقه : أن الرجل إذا أوصى إلى وصيين كان لأحدهما أن يقتضى ماله ، دون الآخر . لأن الزبير وعبد الله ابن الزبير ^(١) كانا جميعاً وصيي عبد الله . وقد ذكرنا حديثهما في غير هذا الموضع ، فأرى عثمان قد دفع ماله إلى أحدهما دون الآخر .

٦٤٠ — قال : وحدثنا خالد بن عمرو عن علي بن حجي عن سمالك بن حرب قال : حدثني الحكي : أن رجلاً مات بعد ثمانية أشهر من السنة ، فأعطاه عمر بن الخطاب ثلثي عطائه

باب

(الفرض على تعلم القرآن والعلم ، وعلى سابقة الآباء)

٦٤١ — حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه سعيد بن إبراهيم : أن عمر ابن الخطاب كتب إلى بعض عماله : « أن أعط الناس على تعلم القرآن » فكتب إليه : إنك كتبت إلى : أن أعط الناس على تعلم القرآن . فتعلمه من ليست له فيه رغبة إلا رغبة الجاهل . فكتب إليه : « أن أعط الناس على المروءة والصحابة »

٦٤٢ — قال : وحدثنا عبد الرحمن حدثنا ^(٢) سفيان عن الشيباني عن أسير بن عمرو ^(٣) ، قال : بلغ عمر أن سعداً قال : من قرأ القرآن ألحقته في ألفين ، فقال : أف أف ، أعطى على كتاب الله ؟

قال أبو عبيد : وسمعت علي بن عاصم يحدث عن الشيباني عن أسير بن عمرو عن عمر : أن سعداً .

(١) في الشامية « وابن الزبير » (٢) في الشامية ونسخة بين سطور الاصل العتيق « عن سفيان » (٣) ويقال بالياء يسير . يقال : رأى النبي (ص)

٦٤٣ — قال : وحدثني ثُمَيْمُ بْنُ سَهْمٍ عَنْ سَهْمِ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَكِيمِ ابْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي غِيْلَانَ قَالَ : بَعَثَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَزِيدَ بْنَ أَبِي مَالِكٍ الدَّمَشْقِيَّ ، وَالْحَارِثَ بْنَ يَمْعُودٍ الْأَشْعَرِيَّ ، يُفَقِّهَانِ النَّاسَ فِي الْبَدْوِ ، وَأَجْرِي عَلَيْهِمَا رِزْقًا ^(١) . فَلَمَّا يَزِيدُ فَقِيلَ ، وَأَمَّا الْحَارِثُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِذَلِكَ . فَكَتَبَ عُمَرُ : إِنَّا لَا نَعْلَمُ بِمَا صَنَعَ يَزِيدُ بِأَسَا . وَأَكْثَرَ اللَّهُ فِينَا مِثْلَ الْحَارِثِ بْنِ يَمْعُودٍ .

٦٤٤ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن هشام ابن سَعْدٍ عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : « كُنَّا يَوْمًا مَعَ عُمَرَ ، إِذْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ أَعْرَابِيَّةٌ . فَقَالَتْ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَا ابْنَةُ خُفَّافِ بْنِ أَيْمَاءَ ، شَهِدَ الْخُدَيْيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ عُمَرُ : نَسَبٌ قَرِيبٌ ، وَأَمْرٌ لَهَا بِطَعَامٍ وَكُسُوفَةٍ . قَالَ أَبُو عَبِيد : وَلَا أَحْفَظُ مَبْلَغَهُ . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكْثَرَتْ لَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَقَالَ : قَدْ شَهِدَ أَبُوهَا الْخُدَيْيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَعَلَّهُ قَدْ شَهِدَ فَتَحَ مَدِينَةَ كَذَا وَمَدِينَةَ كَذَا ، فَحُظَّ فِيهَا ، وَنَحْنُ نَحْبِسُهَا ، أَفَلَا أُعْطِيهَا مِنْ ذَلِكَ ؟ »

باب

(التَّسْوِيَةُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْفَيْءِ)

٦٤٥ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن أبي ليثة عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا بكر لما قدم عليه المال جعل الناس فيه سواء ، وقال : « وَدِدْتُ أَنِّي أَنْتَخِصُ مِمَّا أَنَا فِيهِ بِالْكَفَافِ ، وَبِخَالِصٍ لِي جِهَادِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

(١) في الشامية « أرزاقا »

٦٤٦ — قال: وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا بكر قَسَمَ بين الناس قَسَمًا واحدًا ، فكان ذلك نصف دينار لكل إنسان

٦٤٧ — قال عبد الله بن صالح : وحدثني الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب وغيره : أن أبا بكر كَلَّمَ في أن يُقَضَّلَ بينَ الناس في القَسَمِ ، فقال « فضاءلهم عند الله ، فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير »

٦٤٨ — قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن عبد الحميد بن جعفر قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سفيان بن وهب الخولاني قال : شهدت خطبة عمر بن الخطاب بالجارية ، قال : حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال « أما بعد ، فإن هذا القىء شيء أفاءه الله عليكم ، الرفيع فيه بمنزلة الوضيع ، ليس أحدٌ أحقَّ به من أحدٍ ، إلا ما كان من هذين الحيتين : نخم ومجذام . فاني غير قاسم لهما شيئاً . فقام رجل من نخم - أحد بلجذم - فقال : يا ابن الخطاب ، أنشدك بالله في العدل والتسوية . فقال : ما يريد ابن الخطاب بهذا إلا العدل والتسوية ، والله إنني لأعلم أن الهجرة لو كانت بصنعاء ماخرج (١) إليها من نخم ومجذام إلا قليل ، فأجعل من تكلف السفر (٢) وابتاع الظهر بمنزلة قوم إنما قاتلوا في ديارهم ؟ . فقام أبو حذير ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أن كان الله تبارك وتعالى ساق الهجرة إلينا في ديارنا فنصرناها وصدقناها ، أذاك الذي يذهب حقنا ؟ فقال عمر : والله لأقسمن لكم ، ثم قَسَمَ بين الناس ، فأصاب كل رجل منهم نصف دينار ، إذا كان وحده . فاذا كانت معه امرأته أعطاه ديناراً »

٦٤٩ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن هشام بن سعد عن

(١) في الشامية « ماهاجر » (٢) بالاصل العتيق نسخة « الشقة »

زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول « لئن عشتُ إلى هذا العام المُقِيلَ لألحقنَّ آخرَ الناسِ بأولهم حتى يكونوا يَبَانًا واحدًا »

[قال عبد الرحمن : يَبَانًا واحدًا : شيئًا واحدًا] ^(١)

قال أبو عبيد : وقد كان رأى عمرَ الأوَّلُ التفضيلَ على السَّوابقِ والغناءِ عن الاسلام . وهذا هو المشهورُ من رأيه . وكان رأى أبي بكر التَّسويةَ ، ثم قد جاء عن عمر شيءٌ شبيهٌ بالرجوع إلى رأى أبي بكر .

وكذلك يروى عن عليٍّ التَّسويةَ أيضًا . ولكلا الوجهين مذهبٌ

٦٥٠ — قد كان سفيان بن عيينة — فيما يُحكى عنه — يُفسِّره ، يقول : ذهب

أبو بكر في التَّسوية إلى أن المسامِين إنما هم بنو الاسلام ، كما خوة ورثوا آباءهم ، فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم . وإن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير . قال : وذهب عمرُ إلى أنهم لما اختلفوا في السَّوابق حتى فضِّلَ بعضهم بعضاً ، وتباينوا فيها ، كانوا كما خوة العلات ^(٢) ، غير مُتساوين في النسب ورثوا أخاهم ، أوجلاً من عصبتهم ، فأولاهم بميراثهم أمسهم به رحماً ، وأقعدهم إليه في النسب .

قال أبو عبيد : يعنى بقوله : أمسهم به رحماً وأقعدهم إليه في النسب : أن أخاه لأبيه وأمه يحوز الميراث ، دون أخيه لأبيه ، وإن كان الآخر أخاه . ويعنى بالأقعد في النسب : مثل الابن وابن الابن ، والأخ وابن الأخ . يقول : أفلمست ترى أن الأقعد يرثُ دون الأطراف ، وإن كانت القرابة تجمعهم ؟ يقول : فكذلك هم في ميراث الاسلام ، أولاهم بالتفضيل فيه أنصرهم له وأقوَمهم به ، وأدبهم عنه .

قال أبو عبيد : بلغني عن ابن عيينة كلامٌ هذا معناه ، وإن اختلف اللفظ . فبَيَانًا أوَّل على أبي بكر وعمر — وليس يوجد عندي في هذا تأويلٌ أحسن منه

باب

(توفير الفیء للمسلمین وإیثارهم به)

٦٥١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عياش بن
ابن عباس عن الحرث بن يزيد عن رجل عن المستورد بن شداد الفهري
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ وَلِيَ لَنَا شَيْئًا ، فَلَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ
فَلْيَتَزَوَّجْ امْرَأَةً . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مَرْكَبٌ فَلْيَتَّخِذْ مَرْكَبًا . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَتَّخِذْ خَادِمًا . فَمَنْ اتَّخَذَ
سِوَى ذَلِكَ : كَنْزًا ، أَوْ إِبْلًا ، جَاءَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَالًا أَوْ سَارِقًا »

٦٥٢ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن ابن لهيعة عن الحرث بن يزيد
أن عبد الرحمن بن جبير حدثه : أنه كان في مجلس فيه المستورد بن شداد ،
وعمر - أو عمرو بن غيلان [شك أبو عبيد] ^(١) - فسمع المستورد بن شداد
يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل ذلك

٦٥٣ — قال ابن لهيعة : وأخبرني عبد الله بن هبيرة عن عبد الرحمن
ابن جبير مثل ذلك إلا أنه ^(٢) قال « غالا » وسارقاً »

٦٥٤ — قال : وحدثني أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري
عن عروة عن أبي حمزة الساعدي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل
رجلاً ، فجاء يقول : هذا لكم ، وهذا أهدي إلي . فقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال العالم تبعه ، فيقول : هذا لكم
وهذا أهدي إلي ؟ أفلأجاس في بيت أبيه وبيت أمه ، فينظر ، هل يهدي إليه
أم لا ؟ والذي نفس محمد بيده ، لا يأتي أحد منهم بشيء إلا جاء به على رقبته

(١) زيادة من الاصل العتيق (٢) في الشامية « بمثلها غير أنه »

يوم القيامة ، إن كان بعير آلِه رُغاه ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيمع . ثم رفع يديه ، حتى رأينا عُمرة إبطيه ، ثم قال : اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت ؟ « (١)

٦٥٥ — وحدثنا محمد بن يزيد ويزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبي خالد

عن قيس بن أبي حازم عن عدي بن عمرو السكندري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ ، فَكَتَمْنَا خِيَطًا فَمَا فَوْقَهُ ، فَهُوَ عُقُولٌ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فقام رجلٌ من الأنصار أسود ، كاتى أنظر إليه ، فقال : يا رسول الله ، أقبل عني عمالك . قال : وما ذلك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا . فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا أقوله (٢) الآن ، ألا مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فِيلجىء بقليله وكثيره . فَمَا أُعْطِيَ مِنْهُ أَخَذَ ، وَمَا نَهَى عَنْهُ انْتَهَى » (٣) .

٦٥٦ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الهقل بن زياد عن معاوية بن

يحيى الصّدّيق عن الزُّهري عن عروة عن عائشة قالت : « لما استُخلف أبو بكر قال : قد علم قومى أن حُرْفَتِي لم تكن لتعجز عن مؤونة أهلى ، وقد شغلت بأمر المسلمين ، فسيأكل آلٌ — أو قال : أهٌ — أبى بكر من هذا المال ، وأحترف للمسلمين فيه (٤) . قالت : فلما ولى عمر أكل هو وأهله من المال

٦٥٧ — وحدثني سعيد بن أبي مريم عن نافع بن عمر الجمحي قال :

(١) رواه البخارى ومسلم . والرجل هو ابن اللثبية الأزدي . والعقرة : البياض . واليعار : صوت الشاة (٢) فى الشامية « أقول ذلك » (٣) رواه مسلم وأبو داود (٤) فى تاريخ ابن جرير (ج ٤ ص ٥٤) أبابكر أقام بالسنة ستة أشهر على ما كان عليه من التجارة قبل الاستخلاف ، ثم نزل الى المدينة فأقام بها ، ونظر فى أمره فقال : لا والله ما تصلح أمور الناس بالتجارة ، وما يصلحهم الا التفرغ لهم والنظر فى شأنهم ، ولا بد ليعالى ما يصلحهم فترك التجارة واستنق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوما بيوم ويحج ويعتمر . وكان الذى فرضوا له فى كل سنة ستة آلاف درهم

سمعتُ عبد الله بن أبى مُلَيْسَكَةَ يقول: قال أبو بكر لعائشة: « يَا بَنِيَّةُ إِنَّ تِجَارَتِي قَدْ كَانَتْ تَفْضِيلُ لِي فَضْلاً عَنْ نِقْمَةِ أَهْلِي، فَلَمَّا شَغَلَتْنِي الْأَمَارَةُ عَنْ التِّجَارَةِ رَأَيْتُ أَنْ أَسْتَنْفِقَ مِنَ الْمَالِ لَقَحَّةٍ ^(١) كُنَّا نَشْرَبُ لَبَنَهَا، فَرَدَّيْهَا إِلَى ابْنِ الْخَطَّابِ »

٦٥٨ — وحدثنا أبو النضر عن سليمان بن المغيرة عن ثابت البُنَانِي عن أنس بن مالك، أن أبا بكر قال لعائشة - وهى مُمَرَّضَةٌ - : « أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ حَرِيصاً عَلَى أَنْ أَوْقِرَ فِي الْمُسْلِمِينَ؛ عَلَى أَنْي قَدْ أَصَبْتُ مِنَ اللَّحْمِ وَاللَبَنِ، فَانْظُرِي مَا كَانَ عِنْدَنَا فَأَبْلِغِيهِ عَمْرَ - قَالَ: وَمَا كَانَ عِنْدَهُ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، مَا كَانَ إِلَّا خَادِماً وَلَقَحَّةً وَمَحْطَباً - فَلَمَّا رَجَعُوا مِنْ جَنَازَتِهِ أَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ إِلَى عَمْرٍ - فَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، لَقَدْ أَتَعَبَ مَنْ بَعْدَهُ »

٦٥٩ — قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا بَكْرٍ الْوَفَاةُ قَالَ لِعَائِشَةَ: « إِنِّي لَمْ أُرِدْ أَنْ أُصِيبَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْئاً، فَلَمْ يَدْعُنِي ابْنُ الْخَطَّابِ حَتَّى أَصِيبَ مِنْهُ سِتَّةَ آلَافٍ، وَإِنْ حَاطَى الَّذِي بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا فِيهَا. قَالَ: فَلَمَّا قُبِضَ بَعَثَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَمْرٍ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَاكَ، لَقَدْ أَحَبَّ أَنْ لَا يَدَعَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ مَقَالاً، وَإِنِّي وَلِيُّ الْأَمْرِ بَعْدَهُ، وَقَدْ رَدَدْتُهَا عَلَيْكُمْ »

٦٦٠ — [حَدَّثَنَا معاذ عن ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ مِثْلَ ذَلِكَ أَوْ نَحْوَهُ] ^(٢)

٦٦١ — قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: « كُنَّا جُلُوساً بِيَابِ عُمَرَ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقُلْنَا: هَذِهِ سُرِّيَّةُ عُمَرَ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُرِّيَّةِ عُمَرَ، إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِعُمَرَ، إِنَّهَا مِنْ مَالِ

(١) اللقحة - بفتح اللام وكسر ها - هى الناقة القرية العهد بالنجاح

(٢) زيادة من الاصل العتيق

الله . قال : فتداكرنا بيميننا ما يحلُّ له من مال الله . قال : فَرُقِي ذلك إليه ^(١) فأرسل إلينا ، فقال : ما كنتم تذاكرون ؟ فقلنا ^(٢) خرجت علينا جارية ، فقلنا : هذه سُريّة عمر ، فقالت : إنها ليست بسُريّة عمر ، إنها لا تحلُّ لعمر ، إنها من مال الله ، فتداكرنا بيميننا ما يحلُّ لك من مال الله . فقال : ألا أخبركم بما أسْتَحِلُّ من مال الله ؟ حِلْمَتَيْنِ : حِلْمَةُ الشَّاءِ وَالْقَيْظِ ، وما أَحْبَبُّ عليه وأَعَمَّرُ من الظَّهِيرِ ، وقُوتُ أهْلِي كرجلٍ من قُرَيْشٍ ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم . ثم أنا رجلٌ من المسلمين ، يُصَيِّبُنِي ما يُصَيِّبُهُمْ

٦٦٢ — قال : وحدثني سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله ابن زحر عن الأعمش عن زيد بن وهب . قال أبو عبيد : وفي حديث غير يحيى بن أيوب : عن الأعمش عن إبراهيم . قال : « أرسل عمرُ إلى عبد الرحمن ابن عوفٍ يَسْتَسْلِفُهُ أَرْبَعًا دِرْهَمٍ . فقال عبد الرحمن : أَسْتَسْلِفُنِي ، وعندك بيتُ المالِ ، ألا تأخذُ منه ، ثم ترُدُّه ؟ فقال عمر : إني أَتَخَوَّفُ أَنْ يُصَيِّبَنِي قَدْرِي ، فتقول أنت وأصحابك : اتركوا هذا لأُمير المؤمنين ، حتى يُؤْخَذَ من مِيزَانِي يومَ القيامة ، ولكني أَسْتَلْفُها منك لِمَا أَعْلَمُ من سُحِّكَ ، فإذا مُتْ جِئْتُ فَاسْتَوْفَيْتُهَا من مِيزَانِي »

٦٦٣ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال لنا عمر يوما : « إني قد حُلْتُ بينكم وبين مكاسبِ المالِ ، فأَيْسُكُمْ كَانَ له مالٌ فازه مما تحت أَيْدِينَا ، فلا يَتَرَخَّصَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْبَرْدَةِ أَوْ الْحَبْلِ ، أَوِ الْقَتَبِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ ، ليس أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا وَلَهْ فِيهِ نَصِيبٌ . إِنْ كَانَ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ رَأَى عَظِيمًا ، وَإِنْ كَانَ لِمَجَاعَةٍ الْمُسْلِمِينَ ارْتَحَصَ فِيهِ ، وقال : مالُ الله »

(١) بالشامية « الى عمر » ومعناه وصل إلى علمه (٢) في الشامية « فقال »

٦٦٤ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى ابن سعيد : أن عمرو بن الصَّعِقَ لما نَظَرَ إلى أموالِ العُمَالِ تَكَثَّرَ اسْتَذْكِرَ ذَلِكَ ، فَكَتَبَ إلى عمر بن الخطاب بآيات شعر ، قد ذكرها عبد الله بن صالح عن الليث في حديثه . قال : فبعث عمر إلى عُمَّالِهِ ؛ فيهم سعد ، وأبو هريرة ، فَشَاطَرَهُمْ أَمْوَالَهُمْ

٦٦٥ — قال : وحدثنا معاذ عن ابن عَوْنٍ عن ابن سيرين قال : لما قدم أبو هريرة من البحرَيْنِ قال له عمر : « يَاعِدُوا اللَّهَ وَعَدُوا كِتَابَهُ ، أَسْرِقْتَ مَالَ اللَّهِ ؟ قال : لستُ بِعَدُوِّ اللَّهِ وَلَا عَدُوِّ كِتَابِهِ ، وَلَكِنِّي عَدُوٌّ مَنْ عَادَاهُمَا ، وَلَمْ أَسْرِقْ مَالَ اللَّهِ . قال : فَمِنْ أَيْنَ أَجِئْتَهُمْ لَكَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ؟ فقال : خَيْلِي تَنَاسَلَتْ ، وَعِظَائِي تَلَاحَقَ ، وَبِسْهَامِي تَلَاخَقَتْ . فقبضها منه . قال أبو هريرة : فَلَمَّا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ اسْتَغْفَرْتُ لَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ »

٦٦٦ — قال : وحدثنا يعقوب بن إسحاق عن يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِي عن ابن سيرين عن عمر ، وأبي هريرة مثل ذلك — وزاد فيه : قال : قال أبو هريرة « ثم قال لي عمر بعد ذلك : أَلَا تَعْمَلُ ؟ قلتُ : لَا . قال : قَدْ عَمِلَ مَنْ هُوَ خَيْرُ مَنْكَ : يَوْسُفُ . فقلتُ : إِنَّ يَوْسُفَ نَبِيٌّ ابْنُ نَبِيٍّ ابْنِ نَبِيٍّ ، وَأَنَا ابْنُ أُمَيَّةٍ ، وَأَخْشَى ثَلَاثًا وَأَمْنَتَيْنِ . قال : فَهَلَا قُلْتَ خَمْسًا ؟ قال أَخْشَى أَنْ أَقُولَ بغيرِ عِلْمٍ ، وَأَحْكُمُ بغيرِ حِلْمٍ — أَوْ قال : أَقُولُ بغيرِ حِلْمٍ ، وَأَحْكُمُ بغيرِ عِلْمٍ ، قال الشَّكُّ مِنْ ابْنِ سِيرِينَ — وَأَخْشَى أَنْ يُضْرَبَ ظَهْرِي وَيُسْتَمَّ عَرَضِي وَيُنْتَزَعَ مَالِي »

٦٦٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن خالد بن أبي عثمان الأُمَوِيُّ عن أيوب بن عبد الله بن يسار عن عمرو بن أبي عقرب قال : سَمِعْتُ عُتَابَ بْنَ أَسِيدٍ ، وَهُوَ مُسْنِدُ ظَهْرِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ يَقُولُ : « مَا أَصِبتُ فِي عَمَلِي الَّذِي بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا ثَوْبَيْنِ مُعْتَدَيْنِ

كَسَوْهُمَا مَوْلَايَ كَيْسَانَ . (١)

٦٦٨ — قال : وحدثنا يزيد عن عِيْنَةَ بن عبد الرحمن عن أبيه عبيد الرحمن بن أبي بكرة قال : لم يَرْزَأْ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ بَيْتِ مَا لَنَا حَتَّى فَارَقَنَا غَيْرَ جُبَّةٍ مَخْشُوءَةٍ وَخَمِيصَةٍ دَرَّاجَرْدِيَّةٍ (٢)

٦٦٩ — قال : حدثنا عِبَادُ بنُ الْعَوَّامِ عَنْ هَارُونَ بنِ عَنْتَرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « دَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ بِالْخَوْرِقِ ، وَعَلَيْهِ سَمَلٌ قَطِيفَةٌ ، (٣) وَهُوَ يَرْعُدُ فِيهَا ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنْ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ جَعَلَ لَكَ وَلَاهِلَ بَيْتِكَ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِييًّا ، وَأَنْتَ تَفْعَلُ هَذَا بِنَفْسِكَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : إِنْ وَاللَّهِ مَا رَزَأَكُم شَيْئًا ، وَمَا هِيَ إِلَّا قَطِيفَتِي الَّتِي أَخْرَجْتُهَا مِنْ بَيْتِي ، أَوْ قَالَ : مِنَ الْمَدِينَةِ »

٦٧٠ — قال : وحدثنا أبو بكر بن عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بنِ رُفَيْعٍ عَنْ مُوسَى بنِ طَرِيفٍ قَالَ : « دَخَلَ عَلِيٌّ بَيْتَ الْمَالِ فَأَضْرَطَ بِهِ (٤) ، ثُمَّ قَالَ : لَا أُمْسِي وَفِيكَ دِرْهَمٌ . ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَسَمَهُ ، حَتَّى أُمْسَى ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، لَوْ عَوَّضْتَهُ شَيْئًا ؟ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ ، وَلَكِنَّهُ سَحَتَ »

٦٧١ — قال : وحدثنا محمد بن ربيعة عن أبي حكيم صاحب الحِثَاءِ عَنْ أَبِيهِ : « أَنْ عَلِيًّا أَعْطَى الْعَطَاءَ فِي سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ أَتَاهُ مَالٌ مِنْ إِصْفِهِانَ . فَقَالَ : آغْدُوا لِي عَطَاءَ رَابِعٍ ، إِنْ آسَتْ لَكُمْ بِحَازِنٍ ، قَالَ : وَقَسَمَ الْحِبَالُ فَأَخَذَهَا قَوْمٌ ، وَرَدَّهَا قَوْمٌ »

٦٧٢ — قال : وحدثنا سعيد بن محمد عن هارون بن عنترة عن أبيه قال :

(١) ذكره ابن الاثير في اسد الغابة ، وزاد فيه « فَلَإِيْقُولُنْ أَحَدُكُمْ : أَخَذَمْنِي عَتَابُ كَذَا ، فَقَدْ رَزَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ (ص) كُلَّ يَوْمٍ دَرَاهِمِينَ ، فَلَا أَشْبَعُ اللَّهَ بَطْنًا لَا يَشْبَعُهُ كُلُّ يَوْمٍ دَرَاهِمًا » اهـ ولاة النبي (ص) مكة بعد فتحها ، وعمره نيف وعشرون سنة . (٢) نسبة إلى دراجرد (٣) السمل : الخلق من الثياب (٤) أى استخف به

« أَتَيْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ ، يَوْمَ تَبْرُوزَ ، أَوْ مَهْرِ جَانٍ ، وَعِنْدَهُ دَهَاقِينُ وَهَدَايَا . قَالَ :
 تَجَاءُ قَسْبَرُ ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّكَ رَجُلٌ لَا تُلْقِي شَيْئًا ، وَإِنْ
 لَأَهْلُ بَيْتِكَ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبًا ، وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيمَةً . قَالَ : وَمَا هِيَ ؟
 قَالَ : انْطَلِقْ فَأَنْظُرْ مَا هِيَ . قَالَ . فَأَدْخَلَهُ بَيْتًا فِيهِ بَاسِنَةٌ ^(١) مَمْلُوءَةٌ آيِسَةً
 ذَهَبَ وَفِضَّةً مُوَهَّاةً بِالذَّهَبِ . فَلَمَّا رَأَاهَا عَلَى قَالَ : تَكِلْتُكَ أُمُّكَ ، لَقَدْ أَرَدْتُ
 أَنْ تُدْخَلَ بَيْتِي نَارًا عَظِيمَةً ، ثُمَّ جَعَلْتُ زَهَاوِيَّ عَطَى كُلِّ عَرِيفٍ بِحَصَّتِهِ ، ثُمَّ قَالَ :
 هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ وَكُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ
 لَا تَغْرِئِي وَغُرِّي غَيْرِي »

٦٧٣ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا نَعِيمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِالْمَالِ ، فَأَقْعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْوُزَانَ وَالشَّقَادَ ، فَكَوَّمَ
 كَوْمَةً مِنْ ذَهَبٍ وَكَوْمَةً مِنْ فِضَّةٍ ، فَقَالَ : يَا حُمْرَاهُ وَيَا بَيْضَاهُ ، احْمُرِّي وَابْيَضِّي
 وَغُرِّي غَيْرِي »

هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ وَكُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ «
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَرَوَاهُ الشَّعْرَبِيُّ وَرَوَاهُ :
 إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ ^(٢)
 قَالَ وَالْبَاسِنَةُ : الْغِرَارَةُ

(١) فِي النِّهَايَةِ : الْبَاسِنَةُ قِيلَ : إِنَّهَا آلَاتُ الصَّنَاعِ ، وَقِيلَ : هِيَ سَكَّةُ الْحَرْثِ ، وَلَيْسَ
 بِعَرَبِيٍّ مُحَضَّرٍ . وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ : الْبَاسِنَةُ كَالْجَوْلَقِ تَتَّخَذُ مِنْ مَشَاقِقِ السَّكْتَانِ أَغْلَظَ
 مَا يَكُونُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْمُزُهَا . وَقَالَ الْقُرَاءُ : الْبَاسِنَةُ : كَسَاءٌ مَخِيطٌ يُجْعَلُ فِيهِ طَعَامُ
 (٢) وَهَكَذَا هُوَ فِي النِّهَايَةِ « إِذْ كُلُّ جَانٍ » وَقَالَ : هَذَا مِثْلُ ، أَوَّلُ مَنْ قَالَ عَمْرُو
 ابْنُ أَخْتِ جَذِيمَةَ الْأَبْرَشِ ، كَانَ يَحْنِي السَّكَاةَ مَعَ أَصْحَابِهِ ، فَكَانُوا إِذَا وَجَدُوا
 خِيَارَ السَّكَاةِ أَكَلُوهَا ، وَإِذَا وَجَدَهَا عَمْرُو جَعَلَهَا فِي كَفِّهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا خَالَهُ ، وَقَالَ
 هَذِهِ السَّكَاةُ ، فَسَارَتْ مِثْلًا . وَارَادَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ بِقَوْلِهَا : أَنَّهُ لَمْ يَتَلَطَّخْ بِشَيْءٍ
 مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ ، بَلْ وَضَعَهُ مَوَاضِعَهُ . وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يُضْرَبُ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

(أحكام الأرضين في إقطاعها ، وإحيائها ، وحماها ، ومياها)

باب الإقطاع ^(١)

٦٧٤ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان المرؤزي عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عَادَى الْأَرْضَ اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ » ^(٢) قال قلت : وما يعنى قال : « تَقْطَعُونَهَا لِلنَّاسِ »

٦٧٥ — قال : وحدثنا هشيم قال حدثنا يونس عن ابن سيرين قال « أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهُ سُكَيْطٌ ، وَكَانَ يَذْكُرُ مِنْ فَضْلِهِ - أَرْضًا . قَالَ : فَكَانَ يُخْرِجُ إِلَى أَرْضِهِ تِلْكَ ، فَيَقِيمُ بِهَا الْأَيَّامَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ ، فَيُقَالُ لَهُ : لَقَدْ نَزَلَ بِعَدُكَ مِنَ الْقُرْآنِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ

مثلاً للرجل يؤثر صاحبه بخيار ما عنده . قال أبو عبید : وذكر ابن السكبي أن المثل لعمر بن عبد الله الخمي ، ابن أخت جذيمة ، وهو أول من قاله ، وإن جذيمة نزل منزلاً ، وأمر الناس أن يحتنوا له الكئنة ، فكان بعضهم يستأثر بخير ما يجد ويأكل طيبها ، وعمر ويأتيه بخير ما يجد ولا يأكل منها شيئاً . فلما أتى بها خاله قال : هذا جنائ الخ . ثم قال : ويروى * هذا جنائ وهجانه فيه * أى خياره

(١) نسخة بين سطور النسخة العتيقة « الإقطاعات »

(٢) عَادَى الْأَرْضَ قديمها الذي من عهد عاد . قال الحافظ في التلخيص (٢٥٦)

ويروى « مَوْتَانِ الْأَرْضَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مَنِ أَيُّهَا الْمَسَامُونَ »

الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن هذه الأرض - التي أقطعتنيها - قد شغلتني عنك، فأقبلها مني، فلا حاجة لي في شيء يشغلني عنك. فقبلها النبي صلى الله عليه وسلم منه، فقال الزبير: يا رسول الله، أقطعتنيها، قال: فأقطعتها بإيه. ٦٧٦ - قال: وحدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه - [قال أبو عبيد:] ^(١) وغير أبي معاوية يسنده عن أسماء بنت أبي بكر - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضاً بخيبر فيها شجرٌ ونخل ^(٢) ٦٧٧ - قال: وحدثني نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه بلال بن الحرث المزني: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه العقيق أجمع» ^(٣)

(١) زيادة من الشامية (٢) انظر البخاري (ج ٤ ص ٩٥، ٧: ٣٥) ورواه أبو داود (٣: ١٤٢)، بلقط «أقطع الزبير نخلاً» وروى أحمد وأبو داود أيضاً «أنه صلى الله عليه وسلم أقطعه حضر فرسه، فأجرى فرسه حتى قام، ثم رمى بسوطه فقال: أعطوه من حيث بلغ السوط» وانظر خراج أبي يوسف (ص ٧٣) (٣) روى أبو داود (٣: ١٣٨) عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد «أن النبي (ص) أقطع بلال بن الحرث المزني معادن القبيلة - بفتح القاف والباء الموحدة وكسر اللام - وهي من ناحية الفرع - بضم الفاء والراء - فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم» اهـ والقبيلة ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام. وكذلك رواه مالك في الموطأ، ووصله البزار من طريق الدراوردي عن ربيعة عن الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه. وروى أبو داود من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده «أن النبي (ص) أقطع بلال بن الحرث معادن القبيلة: جلسيمًا وغوريها، وحيث يصلح الزرع من قدس، ولم يعطه حق مسلم. وكتب له: بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن حارث المزني، أعطاه معادن القبيلة جلسيمًا وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس، ولم يعطه حق مسلم» وزاد أبو داود في روايته «وكتب أبي بن كعب» ورواه الحاكم في المستدرک (٣: ٥١٧) (م - ١٨ - الأموال)

٦٧٨ — قال : وحدثني أبو أيوب الدمشقي عن سعدان بن يحيى عن صدقة بن أبي عمران عن أبي إسحاق أنه قال : عن أبي حاتم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع فرات بن حيان العجلي أرضاً باليمامة » (١)
 ٦٧٩ — قال : وحدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي قلابة : « أن أبان بن الحشني قال : « يارسول الله اكتب لي بأرض كذا وكذا - أرض هي يومئذ بأيدي الروم - قال : فكأنه أعجبه الذي قال ، فقال : ألا تسمعون ما يقول ؟ قال : والذي بعثك بالحق لنؤمننَّ عليك . قال : فكتب بها » .

٦٨٠ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قال عكرمة : « لما أسلم تميم الداري قال : يارسول الله ، إن الله مظهر لك على الأرض كلها ، فحب لي قريتي من بيت لحم ، قال : هي لك . وكتب له بها . فلما استخلف عمر وظهر على الشام ، جاء تميم الداري بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : أنا شاهد ذلك . فأعطاه إياه » .

قال : وبيت لحم هي القرية التي ولد فيها عيسى بن مريم عليهما السلام
 ٦٨١ — قال : وحدثني سعيد بن عفير عن ضمرة بن ربيعة عن سماعة « أن تيمم الداري سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع قريات بالشام : عيئون وفلانة ، والموضع الذي فيه قبر إبراهيم واسحق ويعقوب » (٢)

ورواه من طريق أخرى (١ : ٤٠٤) وزاد في آخره « وكتب معاوية . وجلسها وغورها - بفتح فسكون - نسبة إلى جلس وغور بمعنى المرتفع والمنخفض . وقدس - بضم فسكون - جبل مرتفع من نجد »

(١) قال ابن الأثير في أسد الغابة : فرات الذي يقول فيه النبي (ص) « أن فيكم رجلاً نكلهم إلى إيمانهم منهم فرات بن حيان » وكرم على النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنه أقطع أرضاً باليمامة تغل أربعة آلاف

(٢) قال ياقوت في المعجم : قدم على النبي (ص) تيمم الداري في قومه ، وسأله أن يقطع خبرون ، فاجابه ، وكتب كتاباً نسخته « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا

صلوات الله عليهم، قال : وكان بها رُكْحَهُ وَوَطْنَهُ . قال : فأعجب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إذا صليتُ فسلُنى ذلك ، ففعل ، فأقطعه إِيَّاهُنَّ بما فيهن . فلما كان زمنُ عمرَ ، وفتحَ الله تبارك وتعالى عليه الشامَ ، أمضى له ذلك » .

[قال أبو عبيد : أهلُ المدينة إذا اشتروا الدار قالوا : بجميع أركانها ، أى نواحيا] ^(١)

٦٨٢ — وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد : أن عمرَ أمضى ذلك لتميم . وقال : ليس لك أن تبيعَ . قال : فهى فى أيدي أهل بيته إلى اليوم .

٦٨٣ — قال : وحدثنا اسماعيل بن عيَّاش عن عمرَ بن يحيى بن قيس المازنى عن أبيه عمرَ حدثه عن أبيض بن سمَّال المازنى « أنه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم المُلحَ الذى بمأرب ^(٢) ، فقطعه له ، قال : فلما ولى

ما أعطى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتميم الدارى وأصحابه ، انى أعطيتكم بيت عينون . وحبرون ، والمرطوم ، وبيت ابراهيم بدمتهم وجميع ما فيهم نظية بت وتقتت وسلمت ذلك لهم ولا عقابهم بعدهم أبداً الآبدى . فمن آذاهم فيه آذى الله . شهد أبو بكر بن أبى قحافة ، وعمر ، وعثمان وعلى بن أبى طالب » اهـ ورواه ابو يوسف فى الخراج (ص ٢٥٦) ونص الكتاب عنده — بعد البسملة — « هذا كتاب من محمد رسول الله لتميم بن اوس الدارى : ان له قرية جيرون وبيت عينون قريتهما كلها وسهلها وجبلها وماءها وحرثها وأبناطهما وبقرها ولعقبه من بعده . لا يحاقه فيهما أحد ولا يلجها عليه أحد بظلم ، فمن ظلم أحدا منهم شيئاً فإن عليه لعنة الله » قال : فلما ولى أبو بكر كتب لهم كتاباً نسخته « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من أبى بكر أمين رسول الله (ص) الذى استخلف فى الارض بعده . كتبه للداريين أن لا يفسد عليهم سبدهم ولبدنهم من قرية جيرون وعينون . فمن كان يسمع ويطيع الله فلا يفسد منهما شيئاً وليقم عمودى الناس عليهما ولتمنعهما من المفسدين » . والنظية : العطية (١) زيادة من الاصل العتيق اهـ . وفى النهاية : ركحت إليه وأركحت : لجأت ورجعت . (٢) على زنة ضارب ، موضع بصنعاء . كذا قال الحافظ فى التلخيص . وقال فى عون المعبود : مأرب كنزل ، بلدة باليمن

قيل : يارسول الله ، أتدرى ما قطعت له ^(١) ؟ إنما أقطعت الماء العِدَّ ^(٢) .
قال : فرجعه منه »

٦٨٤ — قال أبو عبيد : وكان غير اسماعيل بن عياش يُسندُ هذا الحديث عن يحيى ابن قيس عن ثُمَامَةَ بن شراحيل عن سُمَيِّ بن قيس عن شَمِيرٍ عن أبيض ابن سمّال عن النبي صلى الله عليه وسلم - وزاد فيه « قال : قلت : يارسول الله ، ما يحمى من الأراك قال : ما لم تنله أخفافُ الأبل » ^(٣)

٦٨٥ — قال : وحدثنا معاذ بن معاذ وأزهر السَّمَّانُ ، كلاهما عن ابن عَوْنٍ - فأما أزهرُ فقال : عن عُمر بن يحيى الزُّرَقِيُّ ، وأما معاذُ فقال : عن الزُّرَقِيِّ ولم يُسمه - قال : أقطع أبو بكر طَلْحَةَ بنَ عُبَيْدِ الله أرضاً ، وكتبَ له بها كتاباً ، وأشهد له ناساً فيهم عمرُ . قال : فأتى طلحةُ عمرَ بالكتاب ، فقال : اختمْ على هذا . فقال : لا أختمُ ، أهذا كُتِلَ لك دون الناس ؟ قال : فرجع طلحة مُغْضَباً إلى أبي بكر ، فقال : والله ما أدري ، أنت الخليفةُ أم عمر ؟ فقال : بل عمر ، واسكنه أبي » .

٦٨٦ — قال : حدثنا هشام بن اسماعيل الدَّمَشَقِيُّ عن محمد بن شعيب ابن شابور عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : أن أبا بكر قطع لعَيْنَةَ بن حصنٍ قطيعةً ، وكتب له بها كتاباً . فقال له طلحة ، أو غيره : إنّا نرَى

(١) القائل : الاقرع بن حابس ، أو العباس بن مرداس (٢) أى الدائم الذى لا ينقطع ، شبه الملح بالماء العد . لعدم انقطاعه وحصوله بغير كد ولا عناء (٣) رواه أبو داود والدارقطني والترمذي والنسائي وابن ماجه . وذكر أبو داود عن محمد بن الحسن الخزومي « ما لم تنله أخفاف الأبل » يعنى أن الأبل تأكل منتهى رؤسها ويحمى ما فوقه . وذكر الخطابي : انه إنما يحمى من الأراك ما بعد من حضرة العمارة فلا تتلفه الأبل السارحة اذا أرسلت في الرعى . وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٣٤٦) والتعليق عليه للحقق الشيخ احمد شاكر

هذا الرجل سيكون من [هذا] (١) الأمر بسبيل - يعني عمر - فلو أقر أنه كتابك ، فأتى عيْنَةُ عمر ، فأقرأه كتابه . ثم ذكر مثل حديث ابن عون ، وزاد فيه : أنه بَصَقَ في الكتاب ومحاَهُ ، قال : فسأل عيْنَةُ أبا بكرٍ أن يُجَدِّدَ له كتاباً ، فقال : والله لا أجددُ شيئاً رَدَّه عمر .

٦٨٧ - قال : وحدثنا أبو معاوية عن الشَّيْبَانِي عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال : خرج رجلٌ من أهل البصرة ، من ثَقِيفٍ ، يقال له : نافعٌ أبو عبد الله . وكان أولَ مَنْ افْتَتَلَ الفِلاَ (٢) ، فقال لعمر بن الخطاب : إن قَبِلْنَا أرضاً بالبصرة ليست من أرضِ الخِراجِ ، ولا تَضُرُّ بأحدٍ من المسلمين ، فإن رأيتَ أنْ تُقَطِّعَنيها أتخذُ فيها قَضَباً لِحَيْلِي ، فافعلْ . قال : فكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري ، إن كانت كما يقول فأقطعها إياه (٣)

٦٨٨ - قال : وحدثنا عبَّادُ بن العَوَّام عن عَوْفِ بن أبي جميلة قال : قرأت كتابَ عمر إلى أبي موسى « إن أبا عبد الله سألني أرضاً على شاطئِ دِجْلَةٍ فان لم تكن أرضَ جَزْيَةٍ ولا أرضاً يجرى إليها ماء جَزْيَةٍ فأعطيتها إياه » . (٤)

(١) زيادة من الشاميَّة (٢) بالاصل العتيق « الفلاء » بكسر الفاء ممدودا ، وفي خراج يحيى بن آدم « الفلى » بضم الفاء وكسر اللام وتشديد الياء ، جمع فلا بكسر الفاء مقصورا ، وهي جمع فلاة ، وافتلاؤها رعيها وطلب ما فيها من الكَلأ .

(٣) رواه يحيى بن آدم رقم (٢٤٩) . قال : « كان رجل بالبصرة يقال له : نافع - أبو عبد الله - وكان أول من افْتَلَى الفلا بالبصرة : فأتى عمر ، فقال : ان بالبصرة أرضا ليست بأرض الخراج ولا تضر بأحد من المسلمين . قال : فكتب إليه أبو موسى يعلمه بذلك ويخبره أنه أول من افْتَلَى الفلا بالبصرة . فقال : أزرعها لحيلي قال : فكتب عمر إلى أبي موسى : ان كانت ليست تضر بأحد من المسلمين وليست من أرض الخراج فأقطعها إياه » ورواه البلاذري (ص ٣٤٥)

(٤) ورواه البلاذري (ص ٣٤٦) وزاد فيه : قال عبَّاد : بلغني أنه نافع بن الحارث ابن كلدة ، طبيب العرب . وقال الوليد بن هشام بن مخزوم : وجدت كتابا عندنا فيه « بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى المغيرة بن شعبة ،

٦٨٩ — قال : وحدثني قبيصة عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة : أن عثمان أقطع خمسة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : الزبير ، وسعداً ، وابن مسعود ، وأسامة بن زيد ، وخباب بن الأرت قال : فكان جاري منهم ابن مسعود وخباب^(١)

٦٩٠ — قال : وحدثني أبو نعيم عن اسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن موسى بن طلحة عن عثمان مثل ذلك

قال أبو عبيد : ولهذه الأحاديث التي جاءت في الإقطاع وجوه مختلفة ، إلا أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه [في عادي الأرض]^(٢) هو عندي مفسر لما يصلح فيه الإقطاع من الأرضين ، ولما لا يصلح . والعادي كل أرض [كان]^(٣) لها ساكن في آباد الدهر ، فانقرضوا فلم يبق منهم أنيس ، فصار حكمها إلى الامام . وكذلك كل أرض موات لم يحياها أحد ، ولم يملكها مسلم ولا معاهد ، وإيثارها أراد عمر بسكتابه إلى أبي موسى

سلام عليك ، فانا احمد اليك الله الذي لا اله إلا هو ، أما بعد فان أبا عبد الله ذكر أنه زرع بالبصرة في إمارة ابن غزوان وافتلى أولاد الخيل حين لم يفتلها أحد من أهل البصرة ، وانه نعم مارأى ، فأعنه على زرعه وعلى خيله . فاني قد أذنت له أن يزرع ، وآتته أرضه التي زرع ، إلا أن تكون أرضا عليها الجزية من أرض الاعاجم أو يصرف إليها ماء أرض عليها الجزية ، ولا تعرض له إلا بخير ، والسلام عليك ورحمة الله . وكتب معيقيب بن أبي فاطمة في صفر سنة سبع عشر

(١) رواه أبو يوسف (ص ٧٣) عن موسى بن طلحة قال : أقطع عثمان بن عفان لعبد الله بن مسعود في النهرين ، ولعمار بن ياسر إستينيا ، وأقطع خبابا صنعاء ، وأقطع سعد بن مالك قرية هرمزان . قال : فكل جار . قال : فكان عبد الله بن مسعود وسعد يعطيان أرضهما بالثلث والرابع « واستينيا قرية بالكوفة . ورواه يحيى بن آدم (رقم ٢٤٨) بلفظ : أقطع عمر خمسة من أصحاب النبي (ص) : سعد بن أبي وقاص . وعبد الله بن مسعود ، وخباب ، وأسامة بن زيد . قال : وأراه قال : والزبير . قال : فاما أسامة فباع أرضه (٢) زيادة من الشامية

« إن لم تكن أرضَ جَزِيَّة ولا أرضاً مُيَجَّرُ إليها ماءُ جَزِيَّة . فأقطعها إياه »
فقد بين أن الإقطاع ليس يكون إلا فيما ليس له مالك . فإذا كانت الأرضُ
كذلك فأمرها إلى الإمام . ولهذا قال عمر : « لنأرقابُ الأرض »
٦٩١ — قال أبو عبيد : سمعت أزهَرَ السَّمان يحدثه عن ابنِ عَوْنٍ عن
ابن سيرين عن عمر .

قال أبو عبيد : فهذا وجه الإقطاع ، ولتلك الآثارِ الأخرِ مذاهبُ سوى
هذا ، سندُ كَر منها ما حضر إن شاء الله .

قال أبو عبيد : أما إقطاعُ النبي صلى الله عليه وسلم الزُّبَيْرَ أرضاً ذاتِ نَخْلٍ
وشجرٍ فانَّا نُرَاهَا الأرضَ التي كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أقطعها
الأنصاريَّ^(١) فأحياها وعمرها ثم تركها بطيب نفس منه ، فقطعها رسولُ الله صلى
الله عليه وسلم للزُّبَيْرِ . وهو مفسر في حديث ابن سيرين الذي ذكرناه . فان لم
تكن تلك فلعلها مما اصْطَفَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من خَيْبَرٍ ، فقد كان
له من كل غنيمَةِ الصَّفِيِّ وَخُمْسُ الْخُمْسِ . وقد ذكرنا ما كان له خاصاً من
الغنائمِ في أول الكتاب^(٢) . فان كانت أرضُ الزُّبَيْرِ من ذلك فهي ملكُ
[يمين]^(٣) النبي صلى الله عليه وسلم ، يُعْطِيها من شاءَ عامرةً وغير عامرة ،
ولا أعرفُ لاقْطَاعِهِ أرضاً فيها نَخْلٌ وشجرٌ وسجناً غير هذا .

وأما القرَّياتُ التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم داراً ، وهي أرضٌ معمورةٌ ، لها أهلٌ ،
فإنما ذلك على وجه النَّقْلِ له من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، لأنَّ هذا
كان قبلَ أن تُفْتَحَ الشَّامُ ، وقبلَ أن يملكها المسلمون . فجعلها له نقلاً من
أموال أهل الحرب . إذا طُهر عليها . وهذا كفعله بآبَةِ بُقَيْسَةَ عَظِيمَةِ الْحَيْرَةِ
حين سألها إياها الشَّيْبَانِيُّ ، فجعلها له قبل افتتاحِ الْحَيْرَةِ ، فأَمْضَاهَا له خالداً
ابن الوليد ، حين ظهر عليها . وقد ذكرنا حديثها في كتاب الصَّلْحِ^(٤) .

(١) في الشامية « للأنصار » وهو الحديث المتقدم (رقم ٦٧٥) (٢) ارجع إلى
صفحة (٧) . (٣) زيادة من الشامية (٤) انظر رقم (٤٨٧)

وكذلك إمضاء عمر لتميم - حين افتتح فلسطين - على ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تفعل تيمماً .

وقد عمل عمر في السَّوَادِ بِمِثْلِ هَذَا . حين جعل لجري بن عبد الله منه الثلث ، أو الربع ، عند توجيهه إياه إلى العراق ، وقد ذكرنا حديثه في فتح السَّوَادِ (١) . وكذلك الأرض التي كتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي ثعلبة الخشني ، وهي بأيدي الروم يومئذ ، قصصتها عندي كَقِصَّةِ قُرَى تَمِيم . وأما إقطاعه فُرَاتِ بْنِ حَيَّانَ الْعِجْلِيِّ أرضاً باليَمَامَةِ فغير هذا . وذلك أن اليَمَامَةَ قد كان بها إسلامٌ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وقَدِمَ وَفَدَ بَنِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِ ، مِنْهُمْ مُجَاعَّةُ بْنُ مُرَارَةَ ، وَالرَّجَّالُ بْنُ عُنْفُوَةَ (٢) ، وَنَحْكُمُ ابْنَ الطُّفَيْلِ فَأَسْلَمُوا . وأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم مُجَاعَةَ أَرْضاً . قال : حدثنا بذلك الحرث بن مُرَّةَ الحنفيُّ عن هشام بن إسماعيل

٦٩٢ - والمأثور أن سراج (٣) أن مُجَاعَةَ اليَمَامَةَ أتى رسول الله صلى الله عليه

(١) انظر رقم (١٥٤) (٢) في الأصلين «الرجال» بالخاء المهملة . وفي تاريخ الطبري في قصة مسيامة (ج ٣ ص ٢٤٤) «الرجال» بالجيم - كان قد هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ القرآن وفتح في الدين ، فبعثه معلماً لأهل اليَمَامَةِ ، ولبشغب على مسيامة ، وليشد من أمر المسلمين . فكان أعظم فتنة على بني حنيفة من مسيامة ، شهد له أنه سمع محمداً صلى الله عليه وسلم يقول : انه قد أشرك معه ، فصدقه الخ وكذلك ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة في القسم الرابع بالجيم . وفي الطبري (ص ٢٤٨) عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوماً أبو هريرة ورجال - بالخاء المهملة - بن عنفوة في مجلس عنده : لئلا يحدكم أيها المجلس في النار يوم القيامة أعظم من أحد» وفي المشقبه للذهبي : رجال بن عنفوة الحنفي ، قدم في وفد بني حنيفة ثم لحقه الأدبار وتبع مسيامة فأشركه في الأمر . قتله زيد ابن الخطاب يوم اليَمَامَةِ . وضبطه عبد الغني النابلسي بخاء مهملة فوهم

(٢) كذا بالأصل العتيق ، وبالشامية «المأثور بن سراج» وكلاهما غير واضح ولعل الصواب : والمأثور عن سراج بن مجاعة . وفي ياقوت : وحبل موضع باليَمَامَةِ . وفي

وسلم فأقطعه ، وكتب له بها كتاباً :

« بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمجاعة بن مرارة ابن سلمى : إني أقطعتك الغورة ، وغرابة ، والحبل^(١) . فمن حاجك فإلى » قال : ثم وفد - بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وسلم - على أبي بكر فأقطعه الخضرامة - أو قال الخضرمة -^(٢) ثم قدم على عمر فأقطعه الرياء ثم قدم على عثمان فأقطعه قطيعة . قال الحارث : لا أحفظ اسمها .

قال أبو عبيد : فكذلك إقطاعه فترات بن حيان . وهؤلاء أشرف اليمامة ، فأقطعتهم من موات أرضهم ، بعد أن أسلموا ، يتألفهم بذلك ، فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد الرجال ومحككم اليمامة . قال أبو عبيد : محكمكم اليمامة ، بعضهم يقول : محكم^(٣) ، وبعضهم يقول : محكم وكان عندهم أشرف من مسيامة ، فقتلوا مع مسيلم^(٤) ، [ولم يرتد هذان]^(٤)

حديث سراج بن مجاعة بن مرارة بن سلمى عن أبيه عن جده قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأقطعتني الغورة وغرابة والحبل . وبين الحبل وحجر خمسة فراسخ اه وفي الإصابة في ترجمة مجاعة - : وأخرج البغوي عن زياد بن أيوب عن عنبسة بن عبد الواحد عن الدخيل بن إياس عن عمه هلال بن سراج عن أبيه سراج بن مجاعة قال : أعطى النبي صلى الله عليه وسلم مجاعة أرضاً باليمامة الخ . وانظر ترجمة مرارة أيضاً في الإصابة . وعند أبي داود (١١١ : ٣) حدثنا محمد بن عيسى حدثنا عنبسة بن عبد الواحد القرشي قال أبو جعفر - يعني ابن عيسى - حدثني الدخيل بن إياس بن نوح بن مجاعة عن هلال بن سراج بن مجاعة عن أبيه عن جده مجاعة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب دية أخيه ، قتله بنو سدوس - الحديث (١) كل تلك مواضع باليمامة . والغرابة جبال سود (٢) الخضرمة : بلد بأرض اليمامة لربيع (٣) بهامش الأصل العتيق نسخة « محكم » بضم الميم وسكون الحاء وكسر الكاف (٤) زيادة من الشامية

وأما إقطاعه بلال بن الحارث العقيق ، وهو من المدينة ، وقد علمنا أن المدينة إنما أسلم أهلها راغبين في الإسلام ، غير مُكرهين . والسنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه من أسلم على شيء فهو له » وأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم منها . وهذه حالها ، فلم يأتنا شيء في الاقطاع أعجب من هذا . وإنما عرفناه بحديث يُروى عن ابن عباس :

٦٩٣ — حدثني من سمع خالد بن عبد الله الواسطي يحدث عن السكلي عن أبي صالح عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعلوا له كل أرض لا يملؤها الماء يصنع بها ما يشاء »

قال أبو عبيد : فترى أن العقيق من ذلك ، فقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال ، ولم يكن ليُقطع صلى الله عليه وسلم أحداً شيئاً مما أسلبوا عليه إلا بطيب أنفسهم .

قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل العلم : إنما أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث العقيق ، لأن العقيق من أرض مُزينة ، ولم يكن لأهل المدينة قط .

وأما إقطاعه أبيض بن حمّال الماربي الملح الذي بمارب ، ثم ارتجاعه منه ، فإنما أقطعه وهو عنده أرض موات ، يُخَيِّمها أبيض ويُعَمِّرُها . فلما تَبَيَّنَ للنبي صلى الله عليه وسلم أنه ماء عِدْث - وهو الذي له مادة لا تنقطع ، مثل ماء العيون والآبار - ارتجعه منه ، لأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكلا والنار والماء : أن الناس جميعاً فيه شركاء . فكره أن يجعله لرجل يحوزه دون الناس . وسيأتي هذا مُفسراً في موضعه إن شاء الله .

وأما إقطاع أبي بكر طلحة وعيينة وما كان من إنكار عمر ذلك وامتناعه من الختم عليه ، فلا أعلم لهذا مذنباً ، إلا أن يكون رأى عمر أنه كان يومئذ يكره الاقطاع ، ولا يراه . ألا تسمع قوله لطلحة : « أهذا

لك دون الناس ؟ » ثم رأى بعد ما أفضى الأمر إليه غير ذلك . فقد علمنا أنه قد أقطع غير واحد في خلافته . وهذا كالرأى يراه الرجل ثم يتبين له الرشد في غيره ، فيرجع إليه . وهذا من أخلاق العلماء قديماً وحديثاً .

وأما إقطاع عثمان من أقطع من الصحابة وقبولهم إياه ، فإن قوماً قد تأولوا أن هذا من السواد . وقد سألت قبيصة : هل [كان] ^(١) فيه ذكر السواد ؟ فقال : لا . فإن يكن كما تأولوا فإنه عندي من الأصناف التي كان عمر أصفها من أرض السواد .

٦٩٤ — حدثني نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن الوليد عن عبد الملك بن أبي حرّة عن أبيه قال : أصفى عمر من السواد عشرة أصناف : أرض من قُتِلَ في الحرب ، وأرض من هرب من المسلمين ، وكل أرض ليكسرى ، وكل أرض لأهل يثيبه ، وكل مغيض ماء ، وكل دير بريد . قال : فكان غلة ما أصفى سبعة آلاف ألف . قال فلها كانت الجاهم أحرق الناس الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم

قال أبو عبيد : فهذه كلها أرضون قد جلا عنها أهلها ، فلم يبق بها ساكن ولا لها عامر . فكان حكمها إلى الإمام ، كما ذكرنا في عادي الأرض . فلها قام عثمان رأى أن عمارتها أردت على المسلمين وأوفر لخراجهم من تعطيها ، فأعطاهم من رأى إعطاه على أن يعمروها ، كما يعمرها غيرهم ، ويؤدوا عنها ما يجب للمسلمين عليهم . فأما أن يكون وجه هذا عندي على ما يحمله عليه ناس من الناس ، فلا . وقد روى عن عمر التغليظ في مثل ذلك .

٦٩٥ — قال : حدثني أبو اليمان الحمصي عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مریم عن عطية بن قيس : أن ناساً سألوا عمر بن الخطاب أرضاً من أرض أنذر كيسان بدمشق ، لمربط خيلهم ، فأعطاهم طائفة منها ، فزرعوها ،

فانتزعها منهم وأغرهم لما زرعوا فيها

قال أبو عبيد : وهذه شبيهة القصة بأرض السواد ، لأن أرض الشام كلها عنوة ، إلا المدن خاصة ، فإنها صلح كلها . وقد ذكرنا ذلك في افتتاح الأرضين .
٦٩٦ — قال أبو عبيد : وما ثبت أن عثمان إنما كان إقطاعه مما أصفى عمر : أنه يروى في غير حديث سفيان تسمية القرى التي كان أقطع : صنعبا ، والنهرين وقرية هرْمَز . وكان هرْمَز أحد الأكايرة . فهذا مفسر لما قلنا : إنه إنما أقطع من تلك الأرضين التي لم يبق لها رب .

٦٩٧ — وأما إقطاع عثمان بن أبي العاص بالبصرة الأرض التي تعرف بشط عثمان ، فإن أرض البصرة كانت يومئذ كلها سباخا وآجاما . فأقطع عثمان بن عفان عثمان بن أبي العاص الثقي بعضها فاستخرجها وأحيائها . والسباخ موات كما قلنا .

وكذلك الأرض يغلب عليها الغياض والآجام . ثم استخرجها مستخرج كانت كالموات يحياها .

ومن ذلك حديث نهر سعيد الذي دون الرقعة

٦٩٨ — قال : حدثني نعيم بن حماد عن ضمرة بن ربيعة عن رجاء ابن أبي سلمة : أن فلانا ذكر رجلا ، من خلفاء بني أمية - أقطع سعيد ابن عبد الملك نهر الذي على الفرات . وكان غيضة فيها سباع ، فأعطاه إياه فعمرها ، فهي نهر سعيد

قال أبو عبيد : وكذلك الأرض يظهر عليها الماء ، فيقيم فيها حتى يحول بين الناس وبين ازديادها والارتفاع بها ، كالبطائح ونحوها ، ثم يعالجها قوم حتى يزيلوا الماء عن الأرض بنزع أو تسهيل ، حتى ينضب عنها الماء ، فهي كالأرض يحياها ، فتكون لمن فعل ذلك بها .

٦٩٩ — وإياها أراد عمر بن عبد العزيز بقوله : « من غلب الماء على شيء فوله » يروى ذلك عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عمر بن عبد العزيز .

باب

(احياء الأرضين واحتجارها والدخول على من أحيها)

قال أبو عبيد : جاءت الأحكامُ في الإحياءِ على ثلاثة أوجه :
أحدها أن يأتي الرجل الأرض الميتة فيُحييها ويعمرُها ، ثم يثب عليها رجلاً
آخر فيحدثُ فيها غرساً أو بُنياناً ، لِيَسْتَحِقَّ بذلك ما كان أحيّاً الذي قبله .
والوجه الثاني : أن يُقَطِّعَ الإمامُ رجلاً أرضاً مواتاً ، فتصيرُ ملكاً للمُقطِّعِ ،
إلاَّ أنه يُفَرِّطُ في إحيائها وعمارتها حتى يأتيها آخرُ فيُحييها ويعمرُها وهو
يُحْسِبُ أنه ليس له رِبٌ .

والوجه الثالث : أن يَحْتَجِرَ الرجلُ الأرضَ . والإحتجارُ أن يَضْرِبَ عليها
مناراً ، أو يَحْتَفِرَ حولها حفيراً ، أو يُحْدِثَ مَسْنَةً ، وما أشبه ذلك ، مما يكون
به الحيازةُ ، ثم يدعُها مع هذا فلا يَعْمُرُها ويمتنعُ غيره من إحيائها
لمكان حيازته واحتجاره
وفي كل هذه الوجوه مُسْنُنٌ وآثارٌ .

٧٠٠ — فأما الوجه الأولُ فإنَّ أبا معاوية حدثنا ^(١) عن هشام بن
عروة عن عبيد الله بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « من أحيّا أرضاً ميّتةً فهي له . وما أكلت العافيةُ
منها فهي له صدقة » ^(٢) .

(١) في الأصل العتيق « فأما الوجه الأول . قال أبو عبيد : حدثنا فان أبا معاوية
عن هشام » وهذا ظاهر الاضطراب (٢) رواه أحمد والنسائي وابن حبان من
طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن جابر ، وفيه « فله بها أجر » قال الحافظ في التلخيص
(ص ٢٥٦) — واستدل به ابن حبان على أن الذمي لا يملك الموات ، لأن الأجر إنما
يكون للمسلم . وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر يتصدق ويجازى عليه في الدنيا كما في
الحديث . قلت وقول ابن حبان أقرب للصواب . وظاهر الحديث معه . والمتبادر للهم
منه أن اطلاق الأجر إنما يراد به الأخرى والله أعلم . والعافية طلاب الرزق

قال أبو عبید : العافية من السباع والطير والناس ، وكل شيء يعتافه .

٧٠١ — قال : وحدثني يحيى بن بُكَيْر عن الليث بن سعد عن عبید الله ابن أبي جعفر عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً ليست لأحد ^(١) فهو أحق بها » قال قال عروة : وقضى بذلك عمر بن الخطاب في خلافته .

٧٠٢ — قال : وحدثنا سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِيُّ وأبو معاوية . كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحيأ أرضاً مَيِّتَةً فهي له ، وأيس لعرق الظالم حق » ^(٢)

٧٠٣ — وزاد الجُمَحِيُّ في حديثه قال هشام : والعرق الظالم : أن يعمل الرجل في حق غيره ليستحق به شيئاً ليس له ^(٤) .

٧٠٤ — قال أبو عبید : ويروى عن كثير بن عبد الله المزني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال « إن من حقوق الأودية مُسَلَّمٌ قوم على ما أسلموا عليه . فمن أحيأ أرضاً مواتاً فأحدث فيها أحد حدثاً : غرس غرساً ، أو بنى فيها بناءً ، أو زرع زرعاً بغير شيء ورثه ، ولا مال اشتراه ، ولا قطيعة من سلطان ، ولا مُسَلِّمٌ أسلم عليه ، فذلك العرق الظالم » .

٧٠٥ — قال : وحدثنا عَبَّاد بن العوَّام عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً

(١) في الأصل العتيق « ليست له » والحديث رواه البخاري وأحمد والنسائي

بلفظ « من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها »

(٢) قال الحافظ في التلخيص (ص ٢٥٣) هو بالتنوين ، وبه جزم الأزهري وابن فارس وغيرهما ، وغلط الخطابي من رواه بالاضافة . والحديث رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وأعله بالارسال . ورجح الدارقطني ارساله أيضاً ، واختلف فيه على هشام بن عروة اختلافاً كثيراً . وانظر تحقيق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٦٨ ص ٨٤) وقد أخرجه يحيى من عدة طرق

مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ . وليس لعرق ظالمٍ حقٌّ » قال قال عروة : « ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث ^(١) أَنَّ رجلاً غرسَ في أرض رجلٍ من الأنصار من بني بياضة نخلاً ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقضى للرجل بأرضه ، وقضى على الآخر : أن ينزع نخله ، قال : فلقد رأيتهما يضربُ في أصولهما بالفؤوس ، وإني لأنخلُ عمٌّ » ^(٢)

قال أبو عبيد : فهذا الحديث مفسر للعرق الظالم ، وإنما صار ظالماً لأنه غرس في الأرض وهو يعلم أنها ملكٌ لغيره . فصار بهذا الفعل ظالماً غاصباً . فكان حكمه أن يقلع ما غرس

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حكم الزرع غير هذا

٧٠٦ — قال : حدثني إسحاق بن عيسى عن شريك عن أبي إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَهُ نَفَقَتُهُ ، وليس له من الزرع شيءٌ » ^(٣)

(١) جاء في رواية عند أبي داود عن ابن إسحاق « مكان الذي حدثني هذا ، فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكثرتني أنه أبو سعيد الخدري » وأخرجه يحيى بن آدم (رقم ٢٦٨) (٢) قال الخطاب : أي طوال ، واحدها عيم . ورجل عميم إذا كان تام الخلق (٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن غريب لا يعرف من حديث أبي اسحق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله قال : وسألت محمد بن اسمعيل — يعني البخاري — عن هذا الحديث فقال : هو حسن . وقال : لا أعرفه من حديث أبي اسحق إلا من رواية شريك اه . وقال الخطابي : هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث . وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الجمال أنه ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول : لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق . وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً وضعفه البخاري أيضاً . وانظر الكلام على الحديث واختلاف العلماء فيه في عون المعبود (٣ : ٢٧١) وانظر الكلام على تحريجه في تعليقات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر على خراج يحيى بن آدم (ص ٩٤)

قال أبو عبيد : ففي هذا الحديث وجهان : أحدهما أن يكون أراد به أنه لا يطيب للزارع من ريع ذلك الزرع شيء إلا بقدر نفقته ، ويتصدق بفضله على المساكين . وهذا على وجه الفتيا . والوجه الآخر : أن يكون صلى الله عليه وسلم قضى على رب الأرض بنفقة الزارع ، وجعل الزرع كله لرب الأرض طيباً وإنما اختلف حكم الزرع والنخل ، فقضى بقنع النخل ولم يقض بقنع الزرع ، لأنه قد يوصل في الزرع إلى أن ترجع الأرض إلى ربها من غير فساد ولا ضرر يتلف به الزرع . وذلك أنه إنما يكون في الأرض سنته تلك . وليس له أصل باق في الأرض ، فإذا انقضت السنة رجعت الأرض إلى ربها وصار للآخر نفقته . فكان هذا أدنى إلى الرشاد من قطع الزرع بقلاً . والله لا يحب الفساد . وليس النخل كذلك ، لأن أصله مغلد في الأرض لا يوصل إلى رد الأرض إلى ربها بوجه من الوجوه . وإن تطاول مكث النخل فيها - إلا بنزعها . فلما لم يكن هناك وقت ينتظر لم يكن لتأخير نزعها وجه . فلذلك كان الحكم فيها تعجيل قلعها عند الحكم . فهذا الفرق بين الزرع والنخل . والله أعلم بما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك

قال أبو عبيد : وكذلك البناء مثل النخل عندي

٧٠٨ — حدثنا هشيم عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : من ابتنى في أرض قوم ، وهم شهود ، فإن لم ينكروا فهم ضامنون لقيمة بنائه . وإن هم أنكروا فله نقضه ، وعليه ما أحدث في أرضهم

قال أبو عبيد : فهذا الوجه الأول

وأما الوجه الثاني ، فإن يقطع الإمام رجلاً أرضاً فيدعها بغير عمارة فيراها غيره على تلك الحال ، فيحسبها لأربها ، فينفق عليها ويحميها بالغرس والبنيان ، ثم يخاصم فيها المقتطع . وفي ذلك أحاديث :

٦٠٩ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن معمر

عن ابن أبي نجیح - قال أبو عبيد : أحسبه عن عمرو بن شعيب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع أقواماً أرضاً . فجاء آخرون في زمن عمر فأحيوها . فقال لهم عمر ، حين فرغوا إليه : تركتموهم يعملون ويأكلون ثم جئتم تغيرون عليهم ؟ لولا أنها قطيعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطيتكم شيئاً . ثم قومها غامرة وقومها عامرة ، ثم قال لأهل الأصل . إن شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك ، وخذوا أرضكم ، وإن شئتم ردوا عليكم ثمن أديم الأرض ثم هي لهم » (١)

قال قال معمر : ولم أعلم أنهم علموا أنها لقوم ، حين عمروها .

٧١٠ - قال : وحدثنا ابن أبي مريم عن مالك بن أنس عن حميد الأعرج (٢) - وغير مالك يقول : عن مجاهد - أن رجلاً أحيى أرضاً مواتاً ، فغرس فيها ، وعمر ، فأقام رجل البينة أناله ، فاخصما إلى عمر بن الخطاب فقال لصاحب الأرض : « إن شئت قومنا عليك ما أحدث هذا ، فأعطيته إياه ، وإن شئت أن يعطيك قيمة أرضك أعطاك » (٣)

٧١١ - قال : وحدثني هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الخولاني : « أن عمر بن عبد العزيز كان يقضى في الرجل إذا أخذ الأرض ، فعمرها وأصلحها ، ثم جاء صاحبها يطلبها : أنه يقول لصاحب الأرض : ادفع إلى هذا ما أصلح فيها ، فانما عمل لك . فان قال : لا أقدر على ذلك ، قال الآخر : ادفع إليه ثمن أرضه » .

قال أبو عبيد : فهذا غير الحكم الأول . ألا ترى أنهم لم يأمروا الغارس بالقلع ، ولكنهم خيروا رب الأرض بين أن يعطى قيمة العارة مبنية غير منقوضة ، وبين أن يأخذ ثمن الأرض براحا ؟

(١) أخرج نحوه يحيى بن آدم (٢٨٧ و ٢٨٨) . (٢) هو حميد الأعرج الكوفي الملقب . قال البخاري : منكر الحديث (٣) انظر يحيى بن آدم (رقم ٢٩٩) (٤ - ١٩ - الاموال)

وأما الوجه الثالث : فَأَنْ يَحْتَجِرَ الرَّجُلُ الْأَرْضَ ، إِمَّا بِقِطْعَةٍ مِنَ الْإِمَامِ ،
وإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَبْرِكُهَا الزَّمَانَ الطَّوِيلَ غَيْرَ مَعْمُورَةٍ .

قال أبو عبيد : وقد جاء تَوْفِيْقُهُ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ
ثَلَاثَ سِنِينَ . [وَيَمْتَنِعُ غَيْرُهُ مِنْ عِمَارَتِهَا الْمَكَانَهُ ، فَيَكُونُ حَكْمُهَا إِلَى الْإِمَامِ] (١) .

٧١٢ — قال : حَدَّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَهُ الْعَقِيقَ أَجْمَعَ . قَالَ : فَلَمَّا كَانَ زَمَانُ عُمَرَ
قَالَ لِبِلَالٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْطَعْكَ لِتَحْتَجِرْهُ عَنْ النَّاسِ ،
إِنَّمَا أَقْطَعَكَ لِتَعْمَلَ ، نَفَذَ مِنْهَا مَا قَدَرْتَ عَلَى عِمَارَتِهِ وَرُدَّ الْبَاقِي » (٢) .

٧١٣ — قال : وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَضِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ عَلَى
هَذَا الْمَنْبَرِ ، يَقُولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » وَذَلِكَ أَنَّ
رِجَالًا كَانُوا يَحْتَجِرُونَ مِنَ الْأَرْضِ مَا لَا يَعْمُرُونَ (٣) .

٧١٤ — قال : وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ

(١) هذه الجملة في الشامية مقدمة قبل : قال أبو عبيد : وقد جاء توفيقه الخ
(٢) انظر رقم (٦٧٧) وقدر واهيحي بن آدم عن عبد الله بن أبي بكر (٢٩٤)
قال : « جاء بلال بن الحرث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقطعه
أرضاً ، فأقطعه له طويلاً عريضةً ، فلما ولي عمر قال له : يا بلال ، انك استقطعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً طويلاً عريضةً ، فقطعها لك . وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمنع شيئاً يسأله ، وأنت لا تطيق ما في
يديك . فقال : أجل . فقال : فانظر ما قويت عليه منها فأمسكه ، وما لم تطق وما لم
تقو عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين . فقال : لا أفعل والله شيئاً ، أقطعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عمر : والله لتفعلن . فأخذه منه ما عجز عن عمارته
فقسمه بين المسلمين » . (٣) انظر خراج يحيى بن آدم (٢٩٣)

عن سالم عن أبيه عن عمر مثل ذلك .

٧١٥ - قال : وحدثني ابن أبي مریم عن عبد الله بن عمر العمری عن نافع عن ابن عمر عن عمر مثل ذلك ، إلا أنه ليس في حديث مالك وحديث العمری ذكر الاحتجار .

٧١٦ - قال : وحدثني أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن حكيم بن رزق^(١) قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي « إن من أحياء أرضاً ميتة يبنیان أو حرث^(٢) ، ما لم تكن من أموال قوم ابتاعوها من أموالهم ، أو أحيوا بعضاً وتركوا بعضاً ، فأجز للقوم إحياءهم الذي أحيوا يبنیان أو حرث »

قال أبو عبيد : في حديث عمر هذا : تفسير الإحياء ، وهو ذكره البنيان والحرث ، وأصل الإحياء إنما هو بالماء ، وذلك كاشتقاق نهر ، أو استخراج عين ، أو احتفار بئر ، فان فعل من ذلك شيئاً ثم ابنتى أو زرع أو غرس ، فذلك الإحياء كله ، فان لم يحدث في الأرض أكثر من ذلك الماء لم يكن له منها إلا الحریم لما أحدث ، ويكون ما وراء ذلك لمن أحياء وعمره . وفي الحریم آثاره :

٧١٧ - قال : حدثنا هشيم عن عوف عمّن حدثه عن أبي هريرة قال : « حریم البر أربعون ذراعاً لا عطان الا بل والغنم »^(٣) .

(١) صححه العلامة الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على رقم (٢٩٢) من خراج يحيى « رزق بن حكيم » وقال : كان في طبع أوربا حكيم بن رزق . وفي طبقات بن سعد رزق بن حكم . وكلاهما خطأ (٢) في الأصل العتيق « حدث » (٣) ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ص ٢٥٦) عن عبد الله بن مغفل بلفظ « من احتفر بئراً فله أربعون ذراعاً حولها لعطن ماشيته » ونسبه إلى ابن ماجه ، ثم قال : وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حریم

٧١٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال « حریم البئر البدی خمس وعشرون ذراعاً من نواحيها كلها . وحریم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع من نواحيها كلها ، وحریم البئر العادية خمسون ذراعاً من نواحيها كلها . قال قال ابن شهاب : وسمعت الناس يقولون : وحریم العين خمسمائة ذراع »

٧١٩ — قال أبو عبيد : وفي غير هذا الحديث عن ابن شهاب قال : كانوا يتركون بين أفواه القنوات إذا احتفروها خمسمائة ذراع .

٧٢٠ — قال : حدثنا عباد بن العوام عن الشيباني عن الشعبي قال « حریم البئر أربعون ذراعاً ، ليس لأحد أن يدخل عليه في مائه ولا عطنه » .

٧٢١ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال « السنة في حریم القليب العادية خمسون ذراعاً ، والبدی خمس وعشرون ذراعاً ، قال : وهي الآبار ، ما كان منها قديماً يمنع الناس أن يخفروا فيها خمسين ذراعاً . من كل ناحية ، ثلاث يضر ذلك بها . وما كان منها حديثاً خمس وعشرون ذراعاً » .

٧٢٢ — قال أبو عبيد : ومنه الحديث المرفوع « لا حتم إلا في ثلاثة : البئر ، وطول »

البئر البدی خمسة وعشرون ذراعاً . وحریم البئر العادية خمسون ذراعاً . وحریم العين السائحة ثلاثمائة ذراعاً . وحریم عين الزرع ستمائة ذراعاً » قال الدارقطني : (٥١٨) الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب . ومن أسنده فقد وهم اه وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص أيضاً (٢٥٦) وفي أسنده محمد بن يوسف المقرئ . وهو متهم بالوضع اه . ورواه أبو يوسف في الخراج (ص ١٢٠) عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن الحسن كذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه يحيى بن آدم في الخراج رقم (٣٢٧) عن سعيد بن المسيب « أن حریم بئر البدی خمسة وعشرون ذراعاً من نواحيها كلها الخ » ورواه رقم (٣٢٩) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم

الفرس^(١) وحلقة القوم » وقد فسرناه في غير هذا الموضع . وإنما جعل الحريم للمحتفر لأنه السابق إلى الأرض الميتة بالاحياء ، فاستحق بذلك حريمها لعظنه ، كما قال أبو هريرة والشَّعْبِيُّ : لئلا يُضْرَبَها ما يُحْتَفَرُ دونها ، كما قال يحيى ابن سعيد .

٧٢٣ — وقد روى عن سفيان أنه كان يقول في الحريم مثل ذلك .

٧٢٤ — وأما مالك بن أنس فكان لا يرى في الحريم حداً مؤقتاً ، قال : إنما هو بقدر ما لا يدخل البئر ضرراً . وكان يرى في الأمصار من الحريم للآبار نحو ذلك ، يقول : لو أن رجلاً احتفر في داره بئراً ، ثم احتفر جارت له بئراً بعد الأولى ، فغار ماء الأولى إلى الآخرة أمر الآخر بأن يُنَحِّيَها عنه

٧٢٥ — وكان سفيان يقول : يُحدث الرجل في حده ما شاء ، وإن أضر ذلك بجاره ، لأنه لا حريم للآبار في الأمصار ، وإنما ذلك في البوادي والمفاوز

وكلاهما كره بيع تلك الآبار التي تكون هناك ، لأنها تكون لاسبيل ، وهي التي كان شريح لا يضمن من احتفرها .

٧٢٦ — قال : حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن الشعبي عن شريح : أنه كان يضمن أصحاب البلاليع وبواري^(٢) البقالين ، ولا يضمن الآبار التي في الجبانة والمفاوز ، التي حفرت منفعة للمسلمين

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في حريم الآبار والعيون ، وأما حريم الأنهار فلم تسمع فيه بشيء مؤقت

(١) طول الفرس : الحبل الطويل يشد به ليرعى ويدور فيه ولا يذهب . والمراد

بحلقة القوم ما اتخذوه مجلساً (٢) في الشاميه « ومجاري »

باب

(يحمى الأرض ذات الكلا والماء)

٧٢٧ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعبي بن جثامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحمى إلا لله ولرسوله ^(١) »

قال أبو عبيد : وتأويل الحمى المنهى عنه - فيما نرى ، والله أعلم - أن تحمى الأشياء التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فيها شركاء ، وهي الماء ، والكلا ، والنار . وقد جاءت تسميتها في غير حديث ولا اثنين

٧٢٨ — قال : حدثنا يزيد عن جرير بن عثمان عن حبان ، أو حبان ، ابن زيد الشرعي عن رجل من قومه ^(٢) قال ، وكانت فيه سرعة ، وكان

(١) رواه البخاري (ج ٣ ص ١١٣) وأبوداود (ج ٣ ص ١٤٦) قال في عون المعبود : قال الشافعي : يحتمل معنى الحديث شيئين . أحدهما : ليس لأحد أن يحمى للمسلمين إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم . والآخر معناه إلا على ما حماه عليه النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى الأول : ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمى ، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة (٢) رواه أبوداود عن علي بن الجعد اللؤلؤي حدثنا حريز بن عثمان عن حبان ابن زيد الشرعي عن رجل من قرن . ح وحدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا حريز بن عثمان حدثنا أبو خدش - وهذا لفظ علي - عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . قال : « : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا أسمعته يقول : المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء ، والكلا ، والنار » وقال في عون المعبود (ج ٣ ص ٢٩٥) وأخرج ابن منده عن حريز بن عثمان عن حبان بن زيد الشرعي عن شيخ من شرعب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث . وأبو خدش كنية حبان بن زيد . وشرعب قبيلة

في غزاة ، فكان يذُبُّ الدوابَّ عن رَحْلِهِ ، فزجره رجلٌ من المهاجرين عَمَّا يصنعُ ، فلم يلتفت إليه . فقال : « لقد صَحِبْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ، قال : فلما سمعه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم سَقَطَ ^(١) في يديه ، وأقبلَ يعتذر إليه . فقال : صحبتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ، فسمعتَه يقول : الناس شركاء في الماء والسكلا والنار »

٧٢٩ — قال : وحدثنا أحمد بن إسحاق الحَضْرَمِيُّ عن عبد الله بن حَسَّان عن جدِّته : أمِّ أبيه ، وأمِّ أمه ، عن قَيْلَةَ : أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « المسلم أخو المسلم ، يَسْعُهُما الماء والشجر ، ويتعاونان على الفَتَنِ - أو الفَتَنِ - » ^(٢) شك أبو عبيد .

٧٣٠ — قال : حدثنا يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ وأبو النَّضْرِ عن الليث عن أبي الزَّناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في الشامية «أسقط» (٢) قال ابن الأثير في أسد الغابة : قيلة بنت مخزومة الغنوية . وقيل : العنزية . وقيل : العنبرية . وهو الصحيح ، لأنه قد قيل فيها التيمية ، والعنبر من نعيم . وروى عبد الله بن حسان العنبري قال : حدثني جدتي صفية ودحينة ابنتا عليبة ، وكانتا ربييتي قيلة بنت مخزومة . وكانت جدة أبيهما ، أخبرتهما قيلة - وكانت تحت حبيب بن أزهر أخى بنى جناب . فولدت له النساء ، فتوفى عنها ، فانزع بناتها عمر بن أنوب بن أزهر ، فخرجت تبغى الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ، فبكت جويرة منهن حديثه ، وهى أصغرهن ، وعليها سبيح فرجتها فاحتملتها معها - وذكر القصة بطولها - قالت : فقد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو يصلى بالناس صلاة الغداة - فسمعتَه يقول «المسلم أخو المسلم ، يَسْعُهُما الماء والشجر ، ويتعاونان على الفتان» أخرجه الثلاثة . وهو حديث طويل كثير الغريب . أخرجه أبو نعيم وأبو عمر مختصرا . وأخرجه ابن منده مطولا

« لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمَنْعَ بِهِ [فَضْلُ] ^(١) الْكَلَاءُ »

٧٣١ — قال : وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن أبي قلابة

٧٣٢ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن الحسن قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعَ بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(٢) »

٧٣٣ — قال : وحدثنا سعيد بن أبي مریم عن داود بن عبد الرحمن

عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد الله قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يُمْنَعَ فَضْلُ الْمَاءِ » —

٧٣٤ — قال أبو عبيد : وفي غير حديث داود بن عبد الرحمن : « أنه نهى

عن بيع الماء ^(٣) »

٧٣٥ — حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد بن هرون ، كلاهما عن يحيى بن

سعيد الأنصاري ، عن القاسم بن محمد قال : « نهى أَنْ يُمْنَعَ فَضْلُ الْمَاءِ »

٧٣٦ — قال : وحدثنا يزيد عن كهثس بن الحسن عن سيار بن منظور

الفرزاري عن امرأة منهم — يُقَالُ لَهَا بُهْمَسَةٌ — قالت « استأذنني رسول الله

صلى الله عليه وسلم أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَبْضِهِ مِنْ خَلْفِهِ . قال : فجعل يلصق

صَدْرَهُ بِظَهْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال : يا رسول الله ، ما الشيءُ

الذي لَا يَحِلُُّ مِنْهُ ؟ قال : الماءُ . قال : يا رسول الله ، ما الشيءُ الذي لَا يَحِلُُّ

مِنْهُ ؟ قال : الْمِلْحُ . قال : يا رسول الله ، ما الشيءُ الذي لَا يَحِلُُّ مِنْهُ ؟ قال :

أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ . قال : فأنتهى قول النبي صلى الله عليه وسلم

(١) زيادة من الشامية . وهو في البخاري (٣ : ١١٠) عن الأعرج عن

أبي هريرة مثل ما في الأصل العتيق بدون « فضل » وعن ابن المسيب وأبي سلمة

عن أبي هريرة « لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ » (٢) رواه أحمد

عن عبد الله بن عمرو (٣) رواه الترمذي بلفظ « نهى عن بيع الماء » وقال :

حسن صحيح . ورواه أبو داود بلفظ « نهى عن بيع فضل الماء » وكذلك رواه

النسائي ، وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٣٣٨) والتعليق عليه

في هذا إلى الماء والملح . قال : فكان ذلك الرجل لا يمنع الماء ، وإن قلَّ (١) »
 ٧٣٧ — قال : حدثني حجاج عن شعبة عن أبي عون الثقفي عن عبد الرحمن
 ابن أبي كيلي عن عمر بن الخطاب قال : « ابن السبيل أحق بالماء من
 الثَّانِي عليه (٦) »

٧٣٨ — قال : وحدَّثنا هشيم عن عوف — في حديث ذكر أوله — عن
 أبي هريرة ، وقال في آخره « ابن السبيل أول شارب »
 قال أبو عبيد : فلا أدري هذه السكيلة عن أبي هريرة أم لا (٣)
 قال أبو عبيد : فقد جاءت الأخبار والسُّنَن مُجْمَلَةً ، ولها مواضع
 متفرقة وأحكام مختلفة .

فأول ذلك ما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس كافة ،
 وجعلهم فيه أسوة ، وهو الماء ، والسكلا ، والنار . وذلك أن ينزل
 القوم في أسفارهم وبوادٍ بهم بالأرض فيها النبات الذي أخرجه الله لئلا نعام
 بما لم ينصب فيه أحدٌ يحرث ولا غرس ، ولا سقى ، يقول : فهو لمن سبق إليه ،
 ليس لأحد أن يحظر منه شيئاً دون غيره . ولكن ترعاه أنعامهم ومواشيهم
 ودوابهم معاً ، وترد الماء الذي فيه كذلك أيضاً . فهذا قوله « الناس شركاء
 في الماء والسكلا » وكذلك قوله : « المسلم أخو المسلم ، يسعهما الماء والشجر »

(١) رواه أحمد (ج ٣ : ٤٨٠ ، ٤٨١) وذكره ابن الأثير في أسد الغابة ، وفيه
 « وجعل يمسح صدره بظهر النبي . ص . » وفي المستد « عن سيار بن منظور عن
 أمه عن امرأة يقال لها بهيسة » وانظر خراج يحيى بن آدم رقم (٣٤٥) وتعليق
 العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر عليه . واسم أبيها : عمير الفزاري كما في الإصابة
 (٢) الثاني — بالتاء المثناة — الفلاح . والتناوة الفلاحة (٣) رواه الامام أحمد
 (ج ٢ : ٤٩٤) وحدَّثنا هشيم قال أخبرنا عوف عن رجل حدثه عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله (ص) « حريم البئر أربعون ذراعاً من حواشيها كلها لأعطان
 الابل والغنم . وابن السبيل أول شارب . ولا يمنع فضل ماء لئمنع به السكلا »

فنهى صلى الله عليه وسلم أن يُحمى من ذلك شيء إلا ما كان من حمى لله ولرسوله فإنه اشترط ذلك، وهو الحديث الذى ذكرناه فى أول هذا الباب .

ومذهب الحمى لله ولرسوله يكون فى وجهين : أحدهما أن تُحمى الأرض للخيال الغازية فى سبيل الله . وقد عمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم :

٧٣٩ — حدثنا ابن أبى مریم عن عبد الله بن عمر العُمري عن نافع عن ابن عمر قال : « حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقيع [وهو موضع معروف بالمدينة] ^(١) للخيال المسلمين

والوجه الآخر : أن تُحمى الأرض لنعم الصدقة إلى أن تُوضع مواضعها وتُفرق فى أهلها . وقد عمل بذلك عمر

٧٤٠ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن سعد عن زيد ابن أسلم عن أبيه قال : « سمعتُ عمر ، وهو يقول لُحِيتى - حين استعمله على حمى الربدّة - : يا هنى ، اضمم جناحك عن الناس ، واتقِ دعوة المظلوم ، فإنها مُجابة ^(٢) وأدخل رب الصرمة والغنيمة ^(٣) ، ودعنى من نعم ^(٤) ابن عفان ، ونعم ابن عوف ، فانهما إن هلكتا ^(٥) ماشيتهما رجعا ^(٦) إلى نخل وزرع ، وإن

(١) زيادة من الشامية . والحديث رواه أحمد (٢٠ : ١٥٥ ، ١٥٧) وأبو داود (٣ : ١٤٦) عن الصعب بن جثامة . والبخارى بلاغا (٣ : ١١٣) . وانما سُمى النقيع لأنه كان يستنقع فيه الماء أى يجتمع . فاذا جف الماء نبت الكلأ . قال ياقوت فى المعجم : النقيع من ديار مزينة : بينه وبين المدينة عشرون فرسخا . وهو غير نقيع الخضات . وقال عياض : هو الذى يضاف إليه فى الحديث غرز النقيع . ومساحته ميل فى بريد (٢) رواه البخارى (٤ : ٧١) وفيه « فانها مستجابة » (٣) الصرمة : تصغير الصرمة - بكسر الصاد المهملة - هى القطيع من الابل ، يريد صاحب الابل القليلة والغنم القليلة (٤) فى البخارى « وإياى ونعم » (٥) فى البخارى « ان تهلك » (٦) فى البخارى « يرجعا »

هذا المسكين إن هلك ما شئتُه جاء يَصْرُخُ : يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . أَقَالَ سَكَلَا
أَهْوَنُ عَلَى أُمِّ غَرْمِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ؛ وَإِنِهَا لَأَرْضُهُمْ ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَإِنِهَا لِيُرُونَ أَنَّا نَظْلِمُهُمْ ^(١) ، وَلَوْ لَا
النَّعَمُ الَّتِي يُحْمَلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَى النَّاسِ شَيْئاً ^(٢) مِنْ بِلَادِهِمْ
أَبَدًا » قَالَ أَسْلَمُ : فَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَعْلَبَةَ يَقُولُ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ،
حَمَيْتُ بِلَادَنَا ، قَاتَلْنَا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمْنَا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ ، يُرَدُّ دَهَا عَلَيْهِ
مَرَارًا ، وَعَمْرُ وَاضِعٌ رَأْسَهُ . ثُمَّ إِنَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ فَقَالَ : « الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ
وَتَحْمَى لِنَعَمِ مَالِ اللَّهِ ، يُحْمَلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ^(٣)

٧٤١ — قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ عِيسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ
أَسْلَمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَحْسَبُهُ عَنْ أَبِيهِ - قَالَ :
أَتَى أَعْرَابِيُّ عُمَرَ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، بِلَادُنَا ، قَاتَلْنَا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ،
وَأَسْلَمْنَا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ ، عَلَامَ تَحْمِيهَا ؟ قَالَ : فَأَطْرَقَ عُمَرُ ، وَجَعَلَ يَنْفَخُ
وَيَقْتُلُ شَارِبَهُ - وَكَانَ إِذَا كَرَبَهُ أَمْرٌ قَتَلَ شَارِبَهُ وَنَفَخَ - فَلَمَّا رَأَى الْأَعْرَابِيُّ
مَا بِهِ جَعَلَ يُرَدِّدُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ عُمَرُ : « الْمَالُ مَالُ اللَّهِ ، وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ ،
وَاللَّهُ لَوْ لَا مَا أَحْمَلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ مِنْ الْأَرْضِ شَيْئاً فِي شَبْرٍ »

٧٤٢ — قَالَ : قَالَ مَالِكُ : بَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يُحْمَلُ فِي كُلِّ عَامٍ عَلَى أَرْبَعِينَ
أَلْفًا مِنَ الظَّهْرِ .

(١) فِي الْبُخَارِيِّ « وَإِنْ رَبُّ الصَّرِيْمَةِ وَالْغَنِيْمَةِ إِنْ تَهْلِكُ مَا شِئْتُمَا يَأْتِيَنِي بَيْنِيهِ
فَيَقُولُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . أَفَتَارَكُهُمْ أَنَا لَا أَبَالِكُ . فَلَمَاءُ وَالْكَلَاءُ أَيْسَرُ عَلَى مَنْ
الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ . وَإِيمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ يَرُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ ، أَنِهَا لِبِلَادِهِمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسَامُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ » . (٢) فِي الْبُخَارِيِّ « شَبْرًا » (٣) آخِرُ
الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنْ تَجْزِئَةِ الشَّامِيَّةِ . وَعَلَيْهِ سَمَاعَاتُ مَنْقُولَةٌ عَنْ الْأَصْلِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ

قال أبو عبيد : نَحَمَى عمر لَأَبْلِ الصَّدَقَةِ ولابن السبيل جميعاً .

٧٤٣- وكان مالك ابن أنس يأخذ بالحديث المرفوع ، الذى فى النقيع ، قال : « السُّنَّةُ أَنْ يُحَمَّى النَّقِيعُ لِحَيْلِ الْمُسْلِمِينَ ، إِذَا احتاجوا إلى ذلك ، ولا يُحَمَّى لغيرها . قيل له : فلأبْلِ الصدقة ؟ قال : لا ، ولو جاز ذلك لُحِجِرَتِ الْأَحْمَاءُ »

٧٤٤- قال أبو عبيد : وأما سفيان بن سعيد فيروى عنه أنه قال : قد أُبَيِّحَتْ

الْأَحْمَاءُ

قال أبو عبيد : فى الحديث الذى يُحَدِّثُهُ الصَّعْبُ بن جَثَامَةَ عن النبی صلی الله علیه وسلم ، يذهب إلى أن للامام أن يَحَمَّى ما كان لله ، مثل حِمَى النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم ، ومثل ما حِمَى عُمر ، يقول : هذا كله داخلٌ فى الحِمَى لله قال أبو عبيد : فالى هذا انتهى [تأويل (١)] قول النبی صلی الله علیه وسلم عندنا فى اشتراك الناس فى الماء والكلأ ، الذى يكون عامًّا . وتأويل استثنائه فيما يكون خاصاً

قال أبو عبيد : وأما قوله « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلأ » فغير ذلك ، وهو عندى فى الأرض التى لها رُبٌّ ومالك ، ويكون فيها الماء العذب الذى وصفناه ، والكلأ الذى تُنْتِجُهُ الأرض من غير أن يتكلف هارِبُهَا لذلك غَرْساً ولا بَذْراً ، فأراد أنه ليس يطيبُ لِرَبِّهَا من هذا الماء والكلأ - وإن كان ملك يمينه - إلا قدر حاجته ، لِشَفَّتِهِ ، وما شِئْتِهِ ، وَسَقَى أرضه ، ثم لا يحِلُّ له أن يمنع ما وراء ذلك .

ومما يُبَيِّنُ لَنَا أنه أراد بهذه المقالة أهل الملك : ذكرُهُ فضل الماء وفضل الكلأ . فَرَخَّصَ صلی الله علیه وسلم فى تَبَلٍّ ما لا غناء له به عنه . ثم حَظَرَ عليه منع ما سوى ذلك ، ولو كان غير مالك له ما كان لذكر الفضول ههنا وضع ، ولكان الناس كلهم فى قليله وكثيره شراً عاصوا .

وعلى هذا مذهب حديث أبيّض بن حَمَّال الذى ذكرناه : أنه سأله

« ما يُحْمَى من الأراك ؟ فقال : ما لم تَنْلَهُ أخفاف الإبل »

قال أبو عبيد : فليس لهذا وجه إلا أن يكون ذلك فى أرض يملكها ، ولولا الملك ما كان له أن يَحْمَى شيئاً دون الناس ، ما نالته الإبل أو لم تَنْلَهُ . فلهذا كرهت العلماء ثَمَنَ الكلال والماء .

٧٤٥ - يُحَدَّثُ بذلك عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يكره أن يبيع الكلال [والماء] ^(١) فى أرضه

٧٤٦ - وعن معمر بن راشد عن عمرو بن عمرو عن عكرمة أنه قال : لا تأكل من ثمن الشجر ، فإنه سُحْتٌ . قال : يعنى الكلال ونحوه

٧٤٧ - وكذلك يروى عن عبد الله بن عمرو فى ثمن الماء : أن قِيمَ أرضه ^(٢) بالوَهْطِ كُتِبَ إليه يُخْبِرُهُ أنه قد سقى أرضه ، وفضل من الماء فضل يُطْلَبُ بثلاثين ألفاً ، فكتب إليه عبد الله بن عمرو : أن لا تبعه ، ولكن أقيم قَدْرَكَ ، ثم أسقى الأذنَى فلا ذنَى . فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع فضل الماء ^(٣)

قال أبو عبيد : قَدْرَكَ يعنى يوم الشرب والورد والسقى
قال أبو عبيد : فقد تبين لنا فى هذا الحديث أن النهى إنما وقع على المالك للماء والأرض ، ولولا ذلك ما طلب منه بالثمن ،

٧٤٨ - ويروى ^(٤) أن هذا الماء الذى جاء فيه النهى فى منع فضله وبيعه إنما هو ما كان من المياه الأعداد التى ذكرناها .

(١) زيادة من الشامية ، والظاهر أنها خطأ (٢) فى خراج يحيى بن آدم رقم (٣٤٠) « عن سالم مولى عبد الله بن عمرو قال : أعطونى بفضل الماء من أرض الوهط » والوهط : كرم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف . كان على ألف ألف خشبة . روى أحمد فى المستند (٢ : ٢٠٥) أن معاوية أراد أخذه فأبى عبد الله بن عمرو ، وتمهياً لقتاله . وفى تاريخ الطبرى (٦ : ٢١٩) أن معاوية ساومه على مال كثير فأبى أن يبيعه بشيء (٣) ورواه أبو يوسف فى الخراج (ص ١١٤) بأطول مما هنا (٤) فى الشامية « ورمى »

مثل ماء العيون والآبار التي لها مادةٌ . يُبَيِّنُ ذلك حديثُ عبدِ الله بن عمرو هذا الذي في سقي أرضه . وَيُبَيِّنُهُ ^(١) حديث عائشة أيضاً :

٧٤٩ — حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عبد الرحمن عن عمِّرة عن عائشة قالت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يمنع نفع البئر »

٧٥٠ — قال أبو عبيد : وإلى هذا التأويل كان سفيان بن عيينة يذهب : إلى أنه نهى عن منع الماء ، قال : هو الماء في موضعه ، يعنى قبل أن يستقى .
٧٥١ — وكذلك يحكى عن سفيان بن سعيد ، ومالك بن أنس : أنهما جميعاً قالاً : ليس لرب الماء أن يمنع ابن السبيل الماء لشقته ولا لماشيته ، ثم اختلفا في سقي الأرض .

٧٥٢ — فقال مالك : ليس له أن يمنع جاره فضل مائه .

٧٥٣ — وقال سفيان : ليس يجب ذلك عليه في الأرض .

قال أبو عبيد : وحديث عبد الله بن عمرو الذي ذكرناه فيه قوة لقول مالك قال أبو عبيد : فإذا استسقى الماء من موضعه حتى يصير في الآنية والأوعية فحكمه عندي غير هذا ، وهو الذي رخصت العلماء في بيعه ، لما تكلف فيه مستقيه وحامله . وفيه حديث مرفوع ، إلا أنه ليس له ذلك الإسناد :

٧٥٤ — حدثني نعيم بن حماد عن بَقِيَّةَ بن الوليد عن أبي بكر بن

عبد الله بن أبي مریم عن المشيخة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه » .

قال أبو عبيد : هذا آخر كتاب التي .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[رب يسر وأعن فلك الحمد ^(١)]

كتاب الخمسة وأحكامه وسننه

باب

ما جاء في الأنفال وتأويلها وما يخمس منها

٧٥٥ — قال أبو عبيد: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الشيباني عن أبي عوانة النخعي عن سعد بن أبي وقاص قال: «لما كان يوم بدر قتل سعيد بن العاص - وقال غيره: العاص بن سعيد، قال أبو عبيد: هذا عندنا هو المحفوظ: قتل العاص - قال: وأخذت سيفه، وكان يسمى ذا الكتيفة، فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد قتل أخى عمير قبل ذلك - فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذهب به فألقه في القبر، فرجعت، وبني ما لا يعلمه إلا الله، من قتل أخى، وأخذ سلمي، فما جاوزت إلا قريباً حتى نزلت سورة الأنفال، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذهب فخذ سيفك ^(٢)»

[قال أبو عبيد: القبر الذي تجمع عنده الغنائم]

قال أبو عبيد: وقال أهل العلم بالمغازي: قاتل العاص على بن أبي

طالب ^(٣)]

٧٥٦ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن

(١) زيادة من الشامية (٢) قال في الدر المنثور: رواه ابن أبي شيبة وأحمد

وابن جرير وابن مردويه (٣) ما بين المربعين موجود في الأصل العتيق فقط،

وكان مؤخرًا بعد حديث ابن عباس رقم (٧٥٨) ومعلم على آخره بكلمة «إلى»

ابن عباس في قوله (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) قال : الأنفال : الغنائم
 ٧٥٧ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان
 عن الزُّهْرِيِّ : أن رجلاً قال لابن عباس : ما الأنفال ؟ فقال : «الفرسُ ،
 الدَّرْعُ ، الرُّمْحُ» قال : فأعاد عليه الرجل ، فقال : «السلبُ من النَّفَلِ ، والفرس
 من النَّفَلِ» فقال الرجل : الأنفال التي ذكرها الله في القرآن ؟ فقال
 ابن عباس «أتدرون ما مثلُ هذا ؟ مثلُ صبيغ الذي ضربه عمر^(١)»

٧٥٨ — قال : حدثنا اسماعيل بن عَيَّاش عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن
 القاسم بن محمد عن ابن عباس قال «السَّلبُ من النَّفَلِ ، وفي النَّفَلِ الخُمْسُ» .
 ٧٥٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب
 عن القاسم بن محمد عن ابن عباس قال «السَّلبُ من النَّفَلِ ، وفي النَّفَلِ الخُمْسُ»
 ٧٦٠ — حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
 القاسم بن محمد عن ابن عباس قال «السلبُ من النَّفَلِ ، والفرسُ من النَّفَلِ
 وفي النَّفَلِ الخُمْسُ»

٧٦١ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الملك بن أبي سليمان عن
 عطاء قال : ما شذَّ من المشركين إلى المسلمين : من عبدٍ أودابَةٍ ، أو متاع ،
 فهو الأنفالُ

(١) قال في الدر المنثور : أخرج مالك وابن أبي شيبة وأبو عبيد وعبد بن حميد
 وابن جرير والتجاس وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه عن
 القاسم بن محمد قال : سمعت رجلاً يسأل ابن عباس عن الأنفال فقال : الفرس
 من النَّفَلِ ، والسلب من النَّفَلِ ، فأعاد المسئلة . فقال ابن عباس ذلك أيضاً ، ثم قال
 الرجل : الأنفال التي قال الله تعالى في كتابه ، ما هي ؟ فلم يزل يسأله حتى كاد
 يخرجه . فقال ابن عباس : هذا مثل صبيغ الذي ضربه عمر . وفي لفظ . فقال :
 ما أحوجك إلى من يضربك كما فعل عمر بصبيغ العراقي . وكان عمر يضربه حتى سالت
 الدماء على عقبه اهـ وانظر قصة صبيغ في سيرة عمر لابن الجوزي (١٢٦) طبع الخانجي

٧٦٢ — قال أبو عبيد : فعلى هذا جاء التأويلُ في الأنفالِ : أنها الغنائمُ . وهو كلُّ نَيْلٍ يناله المسلمون من أموال أهل الحرب . فكانت الأنفالُ الأولى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الله تبارك وتعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدرٍ على ما أراه الله ، من غير أن يُحْمَسَهَا ، على ما ذكرناه في حديث سعد . ثم نزلت بعد ذلك آيةُ الخمس ، فنسخت الأولى . وفي ذلك آثار :

٧٦٣ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد ، في قوله تبارك وتعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) قال : هي الغنائم ، ثم نسختها (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان)

قال ابن جريج : أخبرني بذلك سليم عن مجاهد .

٧٦٤ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري عن عبد الله بن شقيق « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يُحَاوِرُ وَادِي الْقُرَى ، فقال : يا رسول الله ، من هؤلاء الذين تُحَاوِرُ ؟ فقال : هؤلاء المغضوب عليهم ، يعني اليهود . قال : فمن هذه الطائفة الأخرى ؟ قال : الضَّالُّون ، يعني النصراني . قال : فما في الغنائم ؟ قال : لله سهمٌ ، ولهؤلاء أربعةٌ . قال : فالغنيمة يُصِيبُهَا الرجلُ ؟ قال : إن رُمِيتَ بسهمٍ في جنبك فاستخرجته فلست بأحقَّ به من أخيك المسلم ^(١) »

(١) ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى « واعلموا أنما غنمتم - الآية » مقتصر على القسم الأخير منه . وقال : رواه الامام الحافظ أبو بكر البيهقي باسناد صحيح اهـ . ووادى القرى بين الشام والمدينة ، بين تيماء وخيبر ، كان قديما منازل نود ، وبها أهلهم الله ، ونزلها بعد هم اليهود . ولما فرغ النبي ﷺ من خير سنة سبع توجه إلى وادى القرى فدعاهم إلى الاسلام ، فامتنعوا عليه وقالوه ، ففتحها عنوة وغنم أموالها ، وكان ذلك في جمادى الآخرة . (م - ٢٠ - الأموال)

٧٦٥ — قال: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب قال:

« لما هبط رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة الأريك ضوى إليه المسلمون يسألونه غنائمهم ، حتى عدلوا راحلته عن الطريق ، وحتى تعلقت سمرة بردائه وأخذت ظهره ، فقال : أعطوني ردائي ، فوالذي نفسي بيده لا تجدوني كذوباً ، ولا بخيلاً . قال ابن كثير : وأحسبه قال : ولا جباناً . لو كانت غنائمكم مثل سمرة نعام لقسمتها بينكم ، وما لي فيها إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم^(١) »

٧٦٦ — قال : حدثنا أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، أو نحوه

قال أبو عبيد : فالأنفال أصلها جماع الغنائم ، لأن الخمس منها مخصوص لأهله على ما نزل به الكتاب ، وجرت به السنة . ومعنى الأنفال في كلام العرب : كل إحسان فعله فاعل تفضلاً من غير أن يجب ذلك عليه . فكذلك الذم الذي أحله الله للمؤمنين من أموال عدوهم ، إنما هو شيء خصهم الله به تطوُّلاً منه عليهم ، بعد أن كانت الغنائم محرمة على الأمم قبلهم ، ففعلها الله عز وجل هذه الأمة .

٧٦٧ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن زائدة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لم تحل الغنائم لأحدٍ سؤد الروم قبلكم ، كانت تنزل ناراً فتأكلها ، فلما كان يوم بدر وقعوا في

(١) كان هذا حين قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم هوازن منصرفه من الطائف وحين نزل الجعرانة . وقد رواها مطولة ابن كثير في التاريخ (٤ : ٣٥٢) وروى أبو داود قطعة منها وأحمد والنسائي . وانظر الأموال رقم (٣١٤ ، ٨١٠)

الْغَنَائِمُ ، قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ لَهُمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ (أَوَّلًا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمْ فِيهَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

٧٦٨ — قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْيَمَامِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي زُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ « أَنَّهُ ذَكَرَ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ فِدَاءِ الْأَسَارَى يَوْمَ بَدْرٍ — فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ — قَالَ : ثُمَّ جِئْتُ الْغَدَاةَ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ يَبْسُكِيَانِ ، فَقُلْتُ : مَا يَبْكِيكُمَا ؟ فَقَالَ : عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُكُمْ أَذْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ — شَجَرَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يُفْخَنَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) . أَوَّلًا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمْ فِيهَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا » (١) .

٧٦٩ — قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَالِمٍ [الْأَفْطُس] (٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، فِي قَوْلِهِ (أَوَّلًا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ) قَالَ : لِأَهْلِ بَدْرٍ (لِمَسْكُمْ) فِيهَا أَخَذْتُمْ) مِنَ الْفِدَاءِ (عَذَابٌ عَظِيمٌ)

٧٧٠ — قَالَ : حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، قَالَ : كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ لَهُمُ الْغَنَائِمُ

٧٧١ — عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ثُمَّ نَزَلَتْ (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (٣)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالْحَدِيثُ فِي هَذَا كَثِيرٌ . فَتَفَقَّلَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمَغَانِمَ خُصُوصِيَّةً خَصَّهْمُ بِهَا ، دُونَ سَائِرِ الْأُمَمِ . فَهَذَا أَصْلُ التَّفَقُّلِ ، وَبِهِ سُمِّيَ مَا جَعَلَهُ الْإِمَامُ لِلْمَقَاتِلَةِ نَفْلًا . وَهُوَ تَفْضِيلُهُ بَعْضَ الْجَيْشِ عَلَى بَعْضٍ شَيْءٍ سِوَى سَهْمِهِمْ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِمْ عَلَى قَدْرِ الْعَنَاءِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالنَّكَايَةِ فِي الْعَدُوِّ .

(١) انظر رقم (٣٠٧) (٢) زيادة من الشامية (٣) كذا الاصلين مكررا

وفي هذا النفل الذي يُنْفِلُهُ الإمامُ سُنَنٌ أَرْبَعٌ ، لكل واحدةٍ مِنْهُنَّ مَوْضِعٌ
غير مَوْضِعِ الأُخْرَى

فأحدها مَنْ فِي النفل الذي لَاحْمُسٌ فِيهِ . والثانية : فِي النفل الذي يَكُونُ مِنْ
الْغَنِيْمَةِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ . والثالثة : فِي النفل الذي يَكُونُ مِنْ الْخُمْسِ نَفْسَهُ . والرابعة : فِي
النَّفْلِ مِنْ جَمَلَةِ الْغَنِيْمَةِ قَبْلَ أَنْ يُخْمَسَ مِنْهُمَا شَيْءٌ .

فَأَمَّا الَّذِي لَا خُمْسَ فِيهِ فَانْهَ السَّلْبُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْفَرِدَ الرَّجُلُ بِقَتْلِ
الْمُشْرِكِ ، فَيَكُونُ لَهُ سَلْبُهُ مُسْلِمًا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْمَسَ أَوْ يُشْرَكَ بِهِ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ
أَهْلِ الْعَسْكَرِ .

وَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَهُوَ أَنْ يُوجَّهَ الْإِمَامُ السَّرَافِيَّا
فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَتَأْتِيَ بِالْغَنَائِمِ . فَيَكُونُ لِلْسَّرِيَةِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الرَّبْعُ ، أَوْ
الثَّلَاثُ بَعْدَ الْخُمْسِ .

وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَإِنْ تُخَازَرِ الْغَنِيْمَةُ كُلُّهَا ثُمَّ تُخْمَسُ ، فَإِذَا صَارَ الْخُمْسُ فِي يَدَيِ
الْإِمَامِ نَقَلَ مِنْهُ عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى .

وَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْغَنِيْمَةِ فَمَا يُعْطَى الْإِدْلَاءُ عَلَى عَوْرَةِ الْعَدُوِّ
وَرُعَاةِ الْمَاشِيَةِ وَالسَّوْاقِ لَهَا . وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا مَنَفْعَةٌ لِأَهْلِ الْعَسْكَرِ جَمِيعًا .
وَفِي كُلِّ ذَلِكَ أَحَادِيثٌ وَاخْتِلَافٌ . وَسَتَأْتِي فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

بَاب

(نفل السِّلْبِ ، وهو الذي لَاحْمُسٌ فِيهِ)

٧٧٢ — حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ مُجْبِرٍ عَنْ مُنْقَبِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ « أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسِّلْبِ لِلْقَاتِلِ ، وَلَمْ يُخْمَسِ السِّلْبُ »
٧٧٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ

أبي هند عن ابن سمرة بن جندب عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قتل فله السلب » (١).

٧٧٤ — قال : حدثنا حجاج عن الليث بن سعد .

٧٧٥ — قال : وحدثنا اسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس ، كلاهما

عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير عن أبي محمد (٢) - مولى أبي قتادة - عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : « من قتل قتيلاً له به يئنه فله سلبه »

٧٧٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون عن حماد بن سلمة

عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يومئذ « من قتل رجلاً فله سلبه . قال : فقتل أبو طلحة عشرين رجلاً ، وأخذ أسلابهم »

قال وحدثنا ابن أبي زائدة عن أبي أيوب الأفریقی عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي طلحة مثل ذلك .

٧٧٧ — قال حدثنا أبو النضر عن عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة

ابن الأكواع عن أبيه « أنه غزا هوازن ، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل رجلاً ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم له سلبه أجمع »

٧٧٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الكريم الجزري

عن عكرمة قال « بارز الزبير رجلاً ، فقتله ، فنقله رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب »

٧٧٩ — قال : حدثنا شريك عن الأسود بن قيس عن شبر (٣) ابن علقمة -

[قال أبو عبيد : وبعضهم يقول : شبر (٤)] - قال : بارزت رجلاً يوم

(١) رواه أحمد (٥ : ٢١) وابن سمرة : سليمان ورواه ابن ماجه (تهذيب

التهذيب : ٤ : ١٩٨) (٢) هو نافع ابن عباس أو عياش تهذيب : ١٠ : ٤٠٦ .

(٣) بهامش الأصل العتيق نسخة « أو شبر » بكسر الشين (٤) هذه الجملة زيادة في

الأصل العتيق وعلم على أولها كلمة « لا » وعلى آخرها كلمة « إلى » إشارة إلى أنها غير موجودة ببعض النسخ

الْقَادِسِيَّةِ فَنَعْلُنِي سَعْدُ سَلْبِهِ .

٧٨٠ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ وَيُونُسُ وَهَشَامٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : بَارَزَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ مَرْزُبَانَ الزَّرَّارَةَ ، فِطْعَنَهُ ، فَدَقَّ صُلْبَهُ وَصَرَاعَهُ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَيْهِ وَقَطَعَ يَدَيْهِ ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ ، وَيَلَمَقًا مِنْ دِيبَاجٍ ، وَمِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَجَوْهَرٌ . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلْبَ وَإِنْ سَلَبَ الْبَرَاءُ بَلَغَ مَالًا ، فَأَنَا خَامِسُهُ . قَالَ : فَكَانَ أَوَّلَ سَلْبٍ خَمْسٌ فِي الْإِسْلَامِ . (١)

٧٨١ — قال : وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ .

٧٨٢ — قال : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ . أَنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ بَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا

٧٨٣ — قال : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ الْمَسْعُودِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ « إِذَا التَّقَى الزَّحْفَانِ فَلَا نَفْلَ ، إِنَّمَا النُّفْلُ قَبْلُ وَبَعْدُ »

قال أبو عبيد : أَبُو عُمَيْسٍ هَذَا أَسْنُّ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْعُودِيِّ ، وَهُوَ أَخُوهُ . وَاسْمُ أَبِي عُمَيْسٍ : عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ .

٧٨٤ — قال : وَحَدَّثَنَا حِجَابُ عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ قَالَ : سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ : لَمْ نَزَلْ نَسْمَعُ مِنْذُ قَطُ « إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ فَقَتَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنَ الْكَفَّارِ فَإِنَّ لَهُ سَلْبَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَعْمَعَةِ الْقِتَالِ أَوْ فِي زَحْفٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى أَحَدٌ قَتَلَ أَحَدًا »

قال أبو عبيد : فِي قَوْلِ مَسْرُوقٍ وَنَافِعٍ : تَفْسِيرُ الْإِحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ : أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ عِنْدَ الْبَرَّازِ ، أَوْ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَتَلَهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِ الصُّفُوفِ ، فَيُسَلَّمُ لَهُ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِ

(١) أَنْظِرْ فُتُوحَ الْبُلْدَانِ (ص ٩٦) وَفِيهِ أَنَّهُ بَلَغَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا

أَنْ يُخَمَّسَ ، وَلَا يُلْحَقُ بِالْمَغْنَمِ .

٧٨٥ — وهذا هو رأى الأوزاعي ، كان يراه للقاتل ، وإن لم يكن الامامُ سَمَّاه له قبل ذلك . وكان السلبُ عنده : ما كان على القتل من ثياب أو سلاح . وكذلك فرسه الذي قاتل عليه بأداته ، هو عنده من السلب على ما روى عن ابن عباس في الفرَس والدَّرْع والرَّمْح : أنه جعل ذلك كله لاحقاً بالسلب . وقد ذكرناه في أول هذا الباب .

٧٨٦ — وكذلك يُروى عن خالد بن الوليد أنه نفَّلَ واثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ فَرَسَ رجلٍ بِسَرَّجِهِ كان قَتَلَهُ .

قال أبو عبيد : حدثني أبو أيوب الدمشقي عن الحسن بن يحيى الحشني - [قال أبو عبيد : مُحْشِنَةٌ بطن من قضاة] - عن زيد بن واقدٍ عن بُسْرِ بْنِ عبد الله عن واثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ عن خالد - في حديث طويل قال أبو عبيد : فهذا قول الأوزاعي ، وعليه أهل الشام

٧٨٧ — فأما أهل العراق فيقولون : لا يكون السلبُ للقاتل دون سائر أهل العسكر ، وهم فيه أسوة . يذهبون إلى أنه إنما قتل بقتلهم . قالوا : إلا أن يكون الامامُ نفَّلَهم ذلك قبل القتال ، فقال : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . قالوا : فإذا قال ذلك كانوا على ما جعل لهم .

٨٨٨ — ويحتجون فيه بحديث ابن عباس ، قوله « السلبُ من النفل » وقد ذكرناه في أول الباب .

قالوا : فلم يُسمَّه ابنُ عباس نَفْلًا ، إلا وهو كسائر الغنيمة .

قال أبو عبيد : وهذا معروف من رأى ابن عباس .

٧٨٩ — قال : وحدنا ابنُ عَيَّاشٍ عن الأوزاعي عن الزُّهري عن القاسم بن محمد عن ابن عباس قال « السلبُ من النَّفْلِ ، وفي النفل الخمس » .

٧٩٠ — قال : وحدثنا الحسين بن الحسن الخراساني عن شريك عن أبي الجوزية : أنه سأل ابن عباس عن ذلك ، فقال « لا مَغْنَمَ حتى يُؤْخَذَ الخمس ، ولا نفل حتى يُقَسَّم جُفَّةً »
قال أبو عبيد : يعني بِجُفَّةٍ : كسَلَةٍ (١)

٧٩١ — قال أبو عبيد : وكذلك كان رأى مالك بن أنس على مذهب أهل العراق ، وكقول ابن عباس

٧٩٢ — قال أبو عبيد : وقد تدبرنا حديثا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مُفَسَّرًا ، فوجدناه دليلا على قول الأوزاعي وأهل الشام « أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل من غير تسمية كانت منه له قبل ذلك »
٧٩٣ — قال : حدثنا حجاج عن الليث بن سعد

٧٩٤ — وحدثنا إسحق بن عيسى عن مالك بن أنس كلاهما عن يحيى ابن سعيد عن عمر بن أبي كثير عن أبي محمد - مولى أبي قتادة - عن أبي قتادة قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عام حُنين ، فلما التَقَيْنَا كانت للمسلمين جَوْلَةٌ ، فرأيت رجالا من المشركين قد عملا رجلا من المسلمين ، فأتيته من ورائه ، فضربتُه على عاتقه (٢) ، فأقبل عليّ ، وضمتني ضَمَةً . وجدت ريح الموت منها ، ثم أدركه الموت ، فأرسلني ، فلحقني عمر ، فقلت : ما بال الناس ؟ فقال : أمرُ الله ، قال : ثم رجعوا ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل قتيلًا له به عليه بَيِّنَةٌ فله سلبه »

(١) في النهاية : تقسم جفّة ، أي كلها . ويروى حتى تقسم على جفته ، أي على جماعة الجيش أولا (٢) في رواية البخاري وغيره « على حبل عاتقه » (٣) في الكلام حذف تبينه الرواية الأخرى في البخاري وغيره بلفظ « ثم قتلته فانهزم المسلمون وانهزمت معهم ، فاذا بعمر بن الخطاب » وانظر شرح الحديث في فتح الباري (٨ : ٢٧)

قال : فقممت فقلت : مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ ثُمَّ جَلَسْتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، الثَّانِيَةَ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ . فقممت ، فقال لي : مَالِكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صدق يا رسول الله ، وَسَلَبُ ذَلِكَ الرَّجُلِ عِنْدِي ، فَأَرَضَهُ مِنْهُ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا هَا اللَّهُ ، إِذَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ ، يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صدق ، فادْفَعُهُ إِلَيْهِ . قَالَ : فَأَعْطَانِي ، فَبَعَثَهُ ، فَاثْبَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ ، فَانْهَ لَأَوَّلُ مَالٍ نَلْتُهُ - أَوْ قَالَ تَأْتَلْتُهُ - فِي الْإِسْلَامِ « شَكَ أَبُو عُبَيْد .

قال أبو عبيد : فَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَمَ لِأَبِي قَتَادَةَ بِالسَّلْبِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نَقْلُهُ إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ بَعْدَ قَتْلِ أَبِي قَتَادَةَ صَاحِبِهِ . فَهَذَا عِنْدَنَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ : أَنَّ السَّلْبَ مَقْضِيٌّ بِهِ لِلْقَاتِلِ بِسُنَّةٍ مَاضِيَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، جَعَلَهُ لَهُ الْإِمَامُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ .

٧٩٥ - وَقَدْ احْتَجَّ قَوْمٌ بِحَدِيثِ عُمَرَ « أَنَّهُ خَمْسُ سَلْبِ الْبِرَاءِ » وَلَيْسَ قَوْلُ أَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ ، عَلَى أَنْ حَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا هُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَرَ أَنَّ خَمْسَ السَّلْبِ ، لِلْآخِرِينَ ، أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ « إِنَّا كُنَّا نُخَمِّسُ السَّلْبَ » وَقَوْلَهُ « فَكَانَ أَوَّلَ سَلْبٍ خُمُسَ فِي الْإِسْلَامِ سَلْبُ الْبِرَاءِ » ؟ وَإِنَّمَا رَأَى ذَلِكَ عُمَرُ حِينَ اسْتَكْبَرَهُ ، ثُمَّ اعْتَذَرَ مِنْهُ ، وَقَالَ : إِنْ سَلَبَ الْبِرَاءِ بَلَغَ مَالًا ، وَأَنَا خَامِسُهُ .

قال أبو عبيد : وَلَا أَرَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَ التَّسْمِيَةَ لِلْنَّفْلِ مِنْ عُمَرَ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وَلَا فِي حَدِيثِ سَعْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَكَذَلِكَ الْإِحَادِيثُ كُلُّهَا إِلَّا حَدِيثَ أَبِي طَلْحَةَ ، يَوْمَ مُحْنَيْنَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَئِذٍ « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » وَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ

تَقْلَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْقَاتِلِ السَّلْبُ ، إِنَّمَا هَذَا عِنْدَنَا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ ، وَتَعْلِيمُهُ عَلَيْهِ النَّاسَ : أَنَّ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ السَّلْبُ . وَلَوْ لَا قَوْلُهُ هَذَا مَا عَلِمَتِ هَذِهِ السَّنَةُ .
هَذَا عِنْدِي وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثُ

بَاب

(النفل والرّبع بعد الخمس)

٧٩٦ — قال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ أَبِي الْجَوْزِيِّ عَنْ مَعْنٍ ابْنِ زَيْدٍ ^(١) أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا تَقْلَ إِلَّا مَنْ بَعْدَ الْخُمْسِ »

٧٩٧ — قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، كِلَاهُمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، عَنْ سَفْيَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ^(٢) قَالَ « شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ »

٧٩٨ — قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكِلَاعِيِّ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ « نَقَلَ

(١) هُوَ مَعْنُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ الْأَخْنَسِ السَّامِيُّ ، لَهُ وَلَاضِيَةٌ وَلِجَدِّهِ صَحْبَةٌ ، وَيُقَالُ إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا (٢) حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقُرَشِيُّ الْفَهْرِيُّ ، قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ : كَانَ قَدْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَقَدْ أَنْكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنْ يَكُونَ حَبِيبٌ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً ، وَلَمْ يَغْزِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا . وَيَزْعَمُ أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهُ غَزَاهُ ، وَحَدِيثُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَابْنُ مَاجَةٍ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ لِحَبِيبٍ هَذَا صَحْبَةٌ . وَأَثْبَتَهَا لَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقَدْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ هَذَا « شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ يُسَمَّى حَبِيبَ الرُّومِ ، لَكثْرَةِ مَجَاهَدَتِهِ الرُّومَ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث والرابع « قال قال عبيد الله : فسمعي سليمان بن موسى ، وأنا أحدثُ بهذا الحديث ، فقال : « الرابع في بدْأته والثالث في رجْعته »

٨٩٩ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن سعيد بن عبد العزيز التَّنَوُّخي عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة قال «نَقَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في البدْأَةِ الرَّبْعَ ، وفي الرَّجْعَةِ الثُّلُثَ» (١)

٨٠٠ — قال : حدثنا زيد بن الحُبَاب عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سَلَامٍ عن أبي أُمَامَةَ عن عُبَادَةَ بن الصَّامِت قال : « غَزَوْنَا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، فنَقَلْنَا في بدْأَتِهِ الرَّبْعَ ، وحين قفَلْنَا الثُّلُثَ »

٨٠١ — قال أبو عبيد : وفي غير حديث سفيان بهذا الاسناد ، قال قال عبادة « لما التَقَى النَّاسُ بِبَدْرِ هَزَمَ اللهُ الْعَدُوَّ ، فَانْطَلَقَتْ طَائِفَةٌ فِي آثَارِهِمْ يَهْزِمُونَ وَيَقْتُلُونَ ، وَأَكْبَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَسْكَرِ يَحْوِثُونَ وَيَجْمَعُونَهُ ، وَأَحْدَقَتْ طَائِفَةٌ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ لَا يُصِيبَ الْعَدُوُّ مِنْهُ غِرَّةٌ ، حَتَّى إِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَفَاءَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ . قَالَ الَّذِينَ جَمَعُوا الْغَنَائِمَ : نَحْنُ حَوَيْنَاهَا وَجَمَعْنَاهَا . فَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا نَصِيبٌ . وَقَالَ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي طَلَبِ الْعَدُوِّ : لَسْتُمْ بِأَحَقَّ بِهَا مِنَّا ، نَحْنُ نَقِينَا عَنْهَا الْعَدُوَّ ، وَهَزَمْنَاهُ ، وَقَالَ الَّذِينَ أَحْدَقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَسْتُمْ بِأَحَقَّ بِهَا مِنَّا ، نَحْنُ أَحْدَقْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَفِينَا أَنْ يُصِيبَ الْعَدُوُّ مِنْهُ غِرَّةٌ فَشَغَلْنَا بِهِ ، فَتَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (يَسْتَلْزِمُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) قَالَ : فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى

(١) رواه الامام أحمد (٤ : ١٦٠) وقال عبد الله بن الامام أحمد : سمعت أبي يقول : ليس في الشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز

فَوَاقٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . قَالَ : وَكَانَ إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ثَقَلُ الرَّبْعِ ، وَإِذَا أَقْبَلَ رَاجِعًا ، وَكُلُّ النَّاسِ مَعَهُ ، نَقَلَ الثَّلَاثَ . وَكَانَ يَكْرَهُ الْإِنْفَالَ ، وَكَانَ يَقُولُ : لِيُرْدَّ قَوِيُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعِيفِهِمْ » ^(١)

قال أبو عبيد : قوله على فَوَاقٍ : هو من التفضيل ، يقول : جعل بعضهم فيه أفوق من بعض .

٨٠٢ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن معقل بن عبيد الله الجَزْرِيِّ عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المسلمون إخوة ، يتكافون دماءهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويردُّ عليهم أقصاهم . ومُشِدُّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ ، ومُتَسَرِّبُهُمْ ^(٢) عَلَى قَاعِدِهِمْ »

قال أبو عبيد : وتأويل نقل السَّرايا : أن يدخل الجيش أرض العدو ، فيوجهه الإمام منها سراياه في بدئه ، فيضرب يمينا وشمالا ، ويمضي هو في بقية عسكره أمامه ، وقد واعد أمراء السَّرايا أن يوافوه في منزل قد سَمَّاهُ لهم يكون به مُقَامُهُ إِلَى أَنْ يَأْتَوْهُ ، ووقَّتَ لهم في ذلك أَجَلًا معلوما . فاذا وافته السَّرايا هناك بالغنائم بدأ فعزل الخمس من جملتها ، ثم جعل لهم الرُّبْعَ مما بقي كفلا خاصا لهم ، ثم يصير ما فضل بعد الربع لسائر الجيش ، وتكون السَّرايا شركاءهم في الباقي أيضا بالسَّوِيَّةِ ، ثم يفعل بهم بعد القبول مثل ذلك ، إلا

(١) قال في الدر المنثور : رواه سعيد بن منصور وأحمد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وأبو الشيخ والحاكم ، وصححه ، والبيهقي وابن مردويه

(٢) المتسرى هو الذي يخرج في السرية . ومعنى الحديث : أن الإمام أو أمير الجيش يبعثهم وهو خارج إلى أرض العدو ، فاذا غنموا شيئا كان بينهم وبين الجيش عامة ، لأنهم رده لهم وفئة . فأما إذا بعثهم وهو مقيم فإن القاعدين لا يشاركونه في الغنم . والحديث أخرجه أبو داود (٣٤: ٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه

أنه يزيدهم في الانصراف فيعطيهـم الثلث بعد الخمس، وإنما جاءت الزيادة في المنصرف لأنهم يبدون إذا غزوا نشاطاً متسرعين إلى العدو، ويقفون كيلاً لا يبطأ، قد ملؤا السفر وأحبوا الإياب

وأما اشتراك أهل العسكر مع السرايا في غنائمهم بعد النقل فأنما يشركونهم، لأن هذا العسكر ردة للسرايا، وإن كان أولئك حووا الغنيمة، وهو لا غيب عنها. وهو تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه « ويرد أقصاهم على أدناهم، ومشدتهم على مضغفهم، ومثسيريهم على قاعدتهم ».

فهذا ما جاء في نقل السرايا، إلا أن أهل الشام يرون أن السرية الأولى لا تقل لها. يقولون: هم وسائر الجيش في الغنيمة الأولى بمنزلة واحدة، وكذلك يروى عن سليمان بن موسى.

٨٠٣ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: « لا نفل حتى يقسم أول مغنم ».

٨٠٤ — قال أبو عبيد: وبعضهم يستنده إلى عمر. وبه كان يفتي الأوزاعي. ولست أدري ما وجه هذا؟ وقد سألتهم عنه هناك - أو من سألت منهم - فلم أجد عندهم فيه أكثر من اتباع أشياخهم. وأما أنا فأحسبهم ذهبوا إلى أنهم لا يدرون، لعلمهم لا يغنمون بعد الغنيمة الأولى شيئاً، فأحبوا الاسوة بينهم، لكيلا يرجع أهل العسكر مخفقين.

وأما الآثار التي ذكرناها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فليس فيها شيء مخصوص. وكذلك يروى عن التابعين بعدهم مجتملاً أيضاً.

٨٠٥ — قال: حدثنا حفص بن غياث عن أشعث قال سمعت الحسن يقول: لا تسري سريّة إلا باذن أميرها. ولهم ما نفلهم: الثلث بعد الخمس، والرابع بعد الخمس.

٨٠٦ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن مُغِيرَةَ عن إبراهيم قال : قد كان الإمامُ يُنْفَلُ السَّريَّةُ الثَّلَاثُ أو الرَّبْعُ ، يُضَرِّبُهُمْ - أَوْ قَالَ : يُحَرِّضُهُمْ - بِذَلِكَ عَلَى الْقِتَالِ .

٨٠٧ — قال : وَحَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الْحَسَنِ ، فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ) قَالَ : ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ .

باب

(النفل من الخمس خاصة بعد ما يصير إلى الإمام)

٨٠٨ — قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْرِيِّ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ مَكْحُولٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَلَ يَوْمَ حُنَيْنٍ ^(١) مِنَ الْخُمْسِ » .

٨٠٩ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : مَا كَانُوا يُنْفَلُونَ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ .

٨١٠ — قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا رَجَعَ مِنْ حُنَيْنٍ - رَفَعَ وَبَرَةً مِنَ الْأَرْضِ ، فَقَالَ : « مَا لِي بِمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّكُمْ - وَلَا مِثْلَ هَذِهِ - إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ ^(٢) » .

٨١١ — قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ نَحْوَ تَجْدٍ ، فَأَصَابْنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلْنَا بَعِيرًا ، بَعِيرًا - أَوْ قَالَ : « وَنَفَلْنَا ^(٣) » شَكَّ أَبُو عَبِيدٍ

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة «خير» (٢) انظر رقم (٣١٤، ٧٦٥) (٣) رواه أبو داود ، والبخاري ومسلم بنحوه ، وفي رواية عند أبي داود (٣: ٣١) « ونفلنا بعيرا بعيرا » لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم . ولعلها السرية التي أخذ فيها ثمانية بن أثال أسيرا .

٨١٢ — قال : وحدثنا أزهر ومعاذ ، كلاهما عن ابن عون عن يحيى بن يحيى الغساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر كان عَشِيقَ جَارِيَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، يُقَالُ لَهَا : لَيْلَى ، وَكَانَ يُشَبِّبُ بِهَا . فَقَدِمَ عَلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ الْيَمَنِ ، فَرَأَاهَا فِي السَّبْيِ ، فَقَالَ أَعْطِنِيهَا ، فَقَالَ : مَا أَنَا بِمُعْطِيكِهَا ، وَكَتَبَ فِيهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِيهَا ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ أَعْطَاهَا إِتْيَاهُ ، وَزَادَ مَعَاذٌ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَأَرَاهَا أَعْطَاهَا إِتْيَاهُ مِنَ الْخُمْسِ .

٨١٣ — قال أبو عبيد : فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبَا مُسْهِرٍ الْغَسَّانِيَّ بِدَمَشْقٍ ، فَعَرَفَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ : تِلْكَ لَيْلَى بِنْتُ الْجُودِيِّ ، امْرَأَةٌ مِنْ غَسَّانٍ مِنْ قَوْمِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَقَلْنَا عَنْهُ إِتْيَاهُ بِالشَّامِ (١)

٨١٤ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن كهَمَسِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ غَزَا مَعَ ابْنِ زِيَادٍ ، فَأَعْطَاهُ ثَلَاثِينَ رَأْسًا مِنْ سَبْيِ الْعَامَّةِ . فَقَالَ أَنَسٌ : أَعْطَيْنَاهُمْ مِنَ الْخُمْسِ ، فَأَبَى ابْنُ زِيَادٍ أَنْ يُعْطِيَهُ إِلَّا مِنْ سَبْيِ الْعَامَّةِ ، وَأَبَى أَنَسٌ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ .

٨١٥ — قال : وحدثنا الأنصاريُّ عن ابنِ عَوْنٍ عن ابنِ سِيرِينَ : أَنَّ أَمِيرًا مِنَ الْأُمَرَاءِ أَعْطَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ شَيْئًا - أَوْ قَالَ سَيِّئًا - مِنَ الْقِيَمِ ،

(١) قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة ليلي (٨ : ١٨٤) لها ادراك ، وكان رآها في الجاهلية فأحبها . فلما افتتحت دمشق صارت إليه ، فشفف بها ، في قصة طويلة ذكرها الزبير بن بكار في ترجمته . فقال : كان قدم دمشق في تجارة فَرَأَاهَا عَلَى طُنْفَسَةٍ حَوْلَهَا وَلَانْدٌ . فَلَمَّا غَزَا الشَّامَ كَتَبَ عَمْرُؤُهُمْ : أَنِّي غَنِمْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ لَيْلَى بِنْتَ الْجُودِيِّ . فَلَمَّا سَبَّوْهَا أَعْطَوْهَا لَهُ ، فَقَدِمَ بِهَا الْمَدِينَةَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَفِيهَا يَقُولُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْآيَاتُ الْمَشْهُورَةُ :

تذكرت ليلى والسمائة بيننا فما لابنة الجودي ليلي وماليا ؟
كذا في خبر الزبير . وفي رواية عمر بن شبة عن عروة بن الزبير أن أبا بكر هو الذي نقله إياها

فقال أنس : أَمْخَسَ ؟ قال : لا . قال : فلم يقبله أنس .

٨١٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن راشد عن مكحول قال : « الخمس بمنزلة الفء يُنْفَلُ منه الامام الغني والفقير »

٨١٧ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن محمد بن راشد عن كيث ابن أبي ربيعة عن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب : « إن سبيل الخمس سبيل الفء »

٨١٨ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن سعيد ، ومالك ابن أنس : أن رأيهما كان : أن النفل إنما هو من الخمس

٨١٩ — قال أبو عبيد : وأما الأوزاعي فان المعروف من رأيه : أنه كان لا يرى النفل من الخمس ، ويقول : إنما الخمس للأصناف الذين سمى الله تبارك وتعالى في كتابه ، قوله (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّبَقُّى الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

قال أبو عبيد : وما يُقَوَّى قول الأوزاعي : حديث عمر الذي ذكرناه في أول كتاب الفئ ، حين ذكر أصناف الأموال ، فقرأ آية الخمس ، فقال : هذه لهؤلاء . (٢)

وأما عظم الآثار والشئ فعلى أن الخمس مَقْوُضٌ إلى الامام يُنْفَلُ منه إن شاء .

٨٢٠ — ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه في قوله « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » وإنما خاطب بهذا الكلام الْمُقَاتِلَةَ مَقْفَلَهُ من حنين

٨٢١ — وكذلك حدثنا عفان عن عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن أبي الزبير عن جابر أنه سُئِلَ « ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل »

بالخمس ؟ فقال : كان يَحْمِلُ منه الرجل ، ثم الرجل ، ثم الرجل .
 قال أبو عبيد : وكذلك حديثُ معن بن يزيد الذي ذكرناه « أنه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لَا تَقْلَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الْخُمْسِ » (١)
 ومنه حديث ابن عمر قوله : « بَعَثَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ
 فَأَصَابْنَا اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَقَلْنَا بَعِيرًا بَعِيرًا » (٢)
 فهذا النفلُ الذي ذكره بعد السهام ليس له وجه إلا أن يكون من الخمس .
 ثم جاء مفسرًا مبدئًا في حديث مكحول الذي ذكرناه « أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نَقَلَ يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْخُمْسِ » (٣)
 وكذلك قول سعيد بن المسيَّب « مَا كَانُوا يُنْفِلُونَ إِلَّا مِنْ الْخُمْسِ » (٤)
 وعلى هذا يوجه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، حين نَقَلَ الجارية :
 أنها من الخمس (٥)

وكذلك حديث أنس أنه أبى أن يأخذ النفل إلا من الخمس
 وقول عمر بن عبد العزيز ومكحول : أن سبيلَ الخمس سبيلُ القِيَّةِ ،
 ورأى سفيان ومالك مع هذا كله ، حتى قد كان بعضهم يرى أن للإمام أن
 يُنْقَلَ الخمس كله إن شاء .

٨٢٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن منصور قال : سألت
 إبراهيم عن الامام يَبْعَثُ السَّرِيَّةَ ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ خُمْسٌ وَإِنْ شَاءَ نَقَلْنَاهُمْ إِيَّاهُ كُلَّهُ
 ٨٢٣ — قال أبو عبيد : وكذلك يروى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن
 الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ : قَالَ كُنْتُ عَلَى سَرِيَّةٍ فِي زَمَنِ عُمرَ : فَنَقَلْتُ الْخُمْسَ
 ومنه قول الحسن الذي ذكرناه في قوله (يَسْمَلُونَا عَنْ الْأَنْفَالِ) قال :
 ذلك إلى الامام

قال أبو عبيد : وإنما تكلمت العلماء في الخمس ، واستجازوا صَرْفَهُ

(١) أنظر رقم (٧٩٦) (٢) أنظر رقم (٨١١) (٣) أنظر (٧٩٩ ، ٨٠٠) وفيه
 أنه كان يوم حنين (٤) أنظر (٨٠٩) (٥) أنظر (٨١٢)

عن الأصنافِ المسمَّاةِ في التَّنْزِيلِ إلى غيرهم ، إذا كان هذا خيراً للإسلام وأهله ، وأردَّ عليهم ، وكانت عامتهم إلى ذلك الوجهِ أَفْقَر ، ولهم أَصْلَحَ من أن يُفَرَّقَ في الأصنافِ الخمسة . فعند ذلك تكون الرخصة في النفل من الخمس ، ويكون حكمه إلى الإمام ، لأنَّه الناظر في مصلحتهم ، والقائم بأمرهم ، فأما على مُحَابَاةٍ أو مِيلٍ إلى هَوَى فلا

باب

(النفل من جميع الغنيمة قبل أن نخمس)

٨٢٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال : لا يَبُحُّ أَمِيرٌ مِنَ الْمَغَانِمِ شَيْئاً ، إِلَّا بِإِذْنِ أَصْحَابِهِ ، إِلَّا لِدَلِيلٍ ، أو راعٍ ، أو يكون سَلَبٌ ، أو نَفْلٌ ، وَلَا نَفْلٌ حَتَّى يُقَسِّمَ أَوَّلُ مَغْنَمٍ

٨٢٥ — قال أبو عبيد : وبعضهم يُحَدِّثُ بهذا الحديث عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر . وأما حجاج فلم يُسْنِدْهُ والناسُ اليومَ في المَغْنَمِ على هذا : أَنَّهُ لَا نَفْلَ مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ حَتَّى تُخْمَسَ . وإنما جاز أن يُعْطَى الْأَدْلَاءُ وَالرَّعَاةُ مِنْ صُلبِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْخُمْسِ لِحَاجَةِ أَهْلِ الْعَسْكَرِ إِلَى هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ ، فَصَارَ نَفْلُهُمَا عَامَّةً عَلَيْهِمْ ، لِأَنَّهُ لَا غِنَاءَ بِهِمْ عَنْهَا . فهو من جميع المال . وأما ما سَوَى ذَلِكَ فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا نَفَلَ مِنْ نَفْسِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْخُمْسِ ، إِلَّا مَا خَصَّ اللَّهُ بِهِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ :

٨٢٦ — قال : حدثني عبد الرحمن بن مَهْدِي عن عِكْرِمَةَ بنِ عَمْرٍاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْكَوْكَعِ عَنْ أَبِيهِ سَلَمَةَ بْنِ الْكَوْكَعِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ سَهْمَ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ ، وَهُوَ عَلَى رَجُلَيْهِ ، وَكَانَ اسْتَنْقَذَ لِقَاحَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ : خَيْرُ فَرَسَانِنَا

أبو قتادة، وخير رجالتنا سلمة» (١)

٨٢٧ — قال عبد الرحمن: أخذت به سفيان فقال: هذا خاص لرسول الله

صلى الله عليه وسلم
قال أبو عبيد: يذهب سفيان إلى أن التفضيل في السهام، وإلى أن النفل من الغنيمة ليس لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان رأييه أن النفل إنما يكون من الخمس نفسه، بعد أن يعزل. يقول: فكان ما أثر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة خاصة له، لا يكون لأحد بعده
قال أبو عبيد: وقد روى عن سعيد بن المسيب شيء يرجع معناه إلى مذهب سفيان.

٨٢٨ — قال: حدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو قال: كنا عند

أبي سلمة بن عبد الرحمن، فأرسل إلى سعيد بن المسيب يسأله عن النفل؟ فلم يرد عليه شيئاً، قل: ثم أرسل غلاماً له — أو قال مولى له — يقال له برد.

فقال: إنه يقول: لا نفل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أبو عبيد: فأراد سعيد هذا المعنى أيضاً: أن التفضيل في السهام والنفل من الغنيمة كلها ليس لأحد سوى النبي صلى الله عليه وسلم.
وعلى هذا يوجه ما فضل به رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرع بن حابس، وعيينة يوم حنين.

(١) رواه البخاري (٥: ١٣٠) ومسلم مطولاً وأبو داود، وفيه عند مسلم في غزوة ذات قرد — ثم قدمنا المدينة، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بظهره مع رباح غلام رسول الله (ص) وأنامعه، فخرجت معه بفرس طالحة أنديه مع الظهر، فلما أصبحنا إذا عبد الرحمن الفزاري قد أغار على ظهر رسول الله (ص) فاستاقه أجمع وقتل راعييه — وساق الحديث، إلى أن قال: فوالله ما لبثنا إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر وذات قرد — بفتح القاف والراء — بماء على ليلتين من المدينة إلى خيبر. وأنديه — بضم أوله وبتشديد الدال — من التنديّة: تضمير الفرس واجراؤه حتى يسيل عرقه.

٨٢٩ — قال : حدثنا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن أنس بن مالك قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين ، فأعطى الأقرع ابن حابس مائة من الإبل ، وأعطى عيينة بن حصن مائة من الإبل . فبلغ ذلك الأنصار . فذكر عنهم في ذلك كلاماً : بحديث فيه طول^(١) »
قال أبو عبيد : ولهذا الحديث عندى وجهان : أحدهما ، أن يكون فعله ذلك من جميع الغنيمة . فيكون خاصاً له صلى الله عليه وسلم ، كما قال سعيد ابن المسيب وسفيان .

والوجه الآخر : أن تكون تلك العطيّة كانت من الخمس ، كالأحاديث التي ذكرناها فيما جعل للامام أن ينقل به الناس من الخمس . وهذا أولى الأمرين به عندى وأشبه أن يكون وجه هذا الحديث ، لأنه يدلنا على ذلك أن أنس بن مالك هو المحدث بهذا الفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قد أبى أن يأخذ من الأمير الذي كان أعطاه ثلاثين رأساً من سبي العامة ، فأبى أنس أن يأخذ ذلك إلا من الخمس
قال أبو عبيد : وقد ذكرنا حديثه في الباب الذي قبل هذا ،^(٢) فكانه إنما أتبع الحديث الذي رواه ، وهو كان أعلم بتأويل ما روى

٨٣٠ — وقد تأول بعض الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أعطى هؤلاء من سهمه الذي كان له خاصاً من الغنيمة ، وهو خمس الخمس ، ولو كان من ذلك لما تكلّمت فيه الأنصار ، ولا جهلته ، لأنه ملك يمينه ، يصنع به ما يشاء ، ولا كان يسمى حينئذ نفلاً ، إنما هو هبة ، أو عطية ، أو نخل ، أو حبال ، وما أشبه ذلك من الكلام

باب

(سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس)

٨٣١ — : حدثنا جرير بن عبد الحميد عن موسى بن أبي عائشة قال :

(١) أنظر البخاري (٤ : ٩٤ ، ٥ : ١٥٩) ومسلم في باب المؤلفة قلوبهم من كتاب الزكاة (٢) أنظر رقم (٨١٤)

« سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ الْجَزَارِ عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :
خُمْسُ الْخُمْسِ ^(١) »

٨٣٢ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ
عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَارِ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٢)

٨٣٣ — قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَفَّيْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : « رَأَيْتُ الْمَغَانِمَ تُجْزَأُ خَمْسَةً أَجْزَاءً ، ثُمَّ
يُسَمُّهُمْ عَلَيْهَا . فَمَا صَارَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ لَهُ : لَا يُخْتَارُ ^(٣) »

٨٣٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيٍّ
ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَتْ الْغَنِيمَةُ تَقْسَمُ عَلَى خَمْسَةِ أَخْصَاسٍ ،
فَأَرْبَعَةٌ مِنْهَا لِمَنْ قَاتَلَ عَلَيْهَا . وَخُمْسٌ وَاحِدٌ يَقْسَمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، فَرُبُعٌ لِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ، يَعْنِي قَرَابَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَمَا كَانَ لِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ مِنْهَا فَهُوَ لِقَرَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْخُمْسِ شَيْئًا . وَالرُّبُعُ الثَّانِي لِلْيَتَامَى ، وَالرُّبُعُ الثَّلَاثُ لِلْمَسَاكِينِ .
وَالرُّبُعُ الرَّابِعُ لِابْنِ السَّبِيلِ ، وَهُوَ الضَّيْفُ الْفَقِيرُ الَّذِي يَنْزُلُ بِالْمُسْلِمِينَ ^(٤) »

٨٣٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا حِجَابُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِي عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ
ابْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُؤْتَى بِالْغَنِيمَةِ ، فَيَضْرِبُ بِيَدِهِ ، فَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ جَعَلَهُ لِلْكَعْبَةِ ، وَهُوَ سَهْمُ
بَيْتِ اللَّهِ ، ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ عَلَى خَمْسَةٍ ، فَيَكُونُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمٌ ،
وَلِذِي الْقُرْبَى سَهْمٌ ، وَلِلْيَتَامَى سَهْمٌ ، وَلِلْمَسَاكِينِ سَهْمٌ ، وَلِابْنِ السَّبِيلِ سَهْمٌ .
قَالَ : وَالَّذِي جَعَلَهُ لِلْكَعْبَةِ فَهُوَ سَهْمُ اللَّهِ ^(٥) »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَعْنِي قَوْلَهُ : (وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ)

(١) انظر رقم (٣٤) (٢) انظر رقم (٣٥) (٣) في الاصل العتيق « لا يختار » وبهامشه
نسخة « يختار » وانظر رقم (٣٦) (٤) انظر رقم (٣٧) (٥) انظر رقم (٣٨)

يقول : فقوله « لله » هو سهم الكعبة . وفي هذا الحرف تفسير آخر :

٨٣٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن قيس بن مسلم قال : سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله (١) (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) ؟ فقال : هذا مفتاح كلام : لله الدنيا والآخرة . ثم اختلف الناس في هذين السهمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

٨٣٧ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن عبد الملك عن عطاء قال « خمس الله وخمس رسوله واحد . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل منه ويعطي ، ويضعه حيث شاء ، ويصنع به ما شاء » (٣)
قال أبو عبيد : فهذا سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهام الأ خمس ومواضعها التي تفرق فيها ، على ما في هذه الأحاديث : أنها هكذا كانت تقسم في دهر النبي صلى الله عليه وسلم

ثم رويت أشياء سوى هذا في الرخصة في النفل من الخمس ، وليس واحد من الوجهين عندي ينافي الآخر ، إلا أن الأصل في الخمس عندي : أن يوضع في أهله المسلمين في التنزيل ، لا يعدا به غيرهم ، إلا أن يكون صرفه إلى نفل المقاتلة خيراً للمسلمين عامة من أن يوضع في الأصناف الخمسة ، فيصرف حيث يشاء إليهم ، على ما جاءت الأخبار ، فأما إذا كانت الأصناف المسماة أحوج إليه فلا

ومما يبين ذلك حديث كان ابن المبارك يحدثه

٨٣٨ — بلغني ذلك عنه عن شعبة عن أبي الفيض عن عمر أبي حفص (٤) الحصى « أن معاوية أعطى المقداد حماراً ، فقبضه . فقال له العرياض :

(١) في الأصل العتيق « عن الحسن بن محمد بن الحنفية في قوله » (٢) انظر رقم (٣٩) (٣) انظر رقم (٤٠) (٤) في الشامية « بن أبي حفص » وفي هامش الأصل العتيق « عمر بن حفص » ولعل أبا الفيض هذا هو يوسف بن السفر . وانظر ترجمته في لسان الميزان (٦ : ٣٢٢)

ما كان لك أن تأخذه ، وما كان له أن يعطيك . فكأنني بك قد جئت به يوم القيامة تحمله . قال : فردّه المقداد « قال شعبة : فذكرت ذلك ليزيد ابن خمير ، فعرفه ، وقال : كان أعطاه إتياءه من الخمس قال أبو عبيد : فهذا ليس له عندى وجه ، إذ جاءت هذه الكراهة ، إلا أن تكون الأصناف الذين هم أهل الخمس كانوا يومئذ أحوج إليه من المقاتلة

فهذا حكم الخمس : أن النظر فيه إلى الإمام ، وهو مفوض إليه على قدر ما يرى

فأما الصدقة فلم يأتنا عن أحد من الأئمة ولا العلماء أنه رأى صرفها إلى أحد سوى الأصناف الثمانية الذين هم أهلها . فاختلف حكم الخمس وحكم الصدقة في ذلك ، وكلاهما قد سمي أهله في الكتاب والسنة . فنرى أن اختلافهما كان من أجل أن الخمس إنما هو من الفئ ، والفئ والخمس جميعاً أصلهما من أموال أهل الشرك . فرأوا ردّ الخمس إلى أصله عند موضع الفاقة من المسلمين إلى ذلك

٨٣٩ — ومما يقرّب أحدهما إلى صاحبه : أن الله تبارك وتعالى ذكر أوّلهما بلفظ واحد ، فقال : في الخمس (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) فاستفتح السلام بأن نسبه إلى نفسه ، ثم ذكر أهله بعد ، وكذلك قال في الفئ (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلا) فنسبه جل ثناؤه إلى نفسه . ثم اقتصّ ذكر أهله ، فصار فيهما الخيار إلى الإمام في كل شيء . يراد الله به ، فكان أقرب إليه . ثم ذكر الصدقة فقال : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) ولم يقل : لله ، ولكذا ولكذا . فأوجبها لهم ، ولم يجعل لأحد فيها خياراً : أن يصرّفها عن أهلها إلى من سواهم . ومع هذا أن الصدقة إنما هي من أموال المسلمين خاصة ، فحكمهم أن تؤخذ من أغنيائهم فتردّ في فقرائهم ، فلا يجوز

منها نَقَلَ ولا عطاءً . فهذه من أموال المسلمين ، وذلك من أموال أهل الكُفْرِ ، فافترقُ حُكْمُ الخُمُسِ والصدقةِ لِمَا ذكرنا

٨٤٠ — وقد كان سُفيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - مع هذا ، فيما حَكِيَ عنه - يقول : إِنَّ

الله تبارك وتعالى إِنَّمَا اسْتَفْتَحَ السَّكَّامَ فِي الْفَيْءِ وَالْخُمُسَ بِذِكْرِ نَفْسِهِ ، لَا نَهْمَا أَشْرَفُ السَّكَّابِ ، وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ يُشْرَفُ وَيُعْظَمُ ، قَالَ : وَلَمْ يَنْسَبِ الصَّدَقَةَ إِلَى نَفْسِهِ ، لِأَنَّهُا أَوْسَاخُ النَّاسِ

قال أبو عبيد : وليس هذا براً دَلَّهنا ، بل هو مُحَقَّقُهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَرَّنَ الْفَيْءَ وَالْخُمُسَ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا ، وَأَبَانَ الصَّدَقَةَ مِنْ ذَلِكَ بِمَعْنَى سِوَى هَذَا ، فِيمَا نَرَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١)

(١) آخر الجزء السابع من تجزئة الشامية . وقد نقل هنا السماعات التي كانت على أصله المنقول عنه

[بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

رب يسر وأعن فلك الحمد (١)]

باب

(سَهْم ذِي الْقُرْبَى مِنَ الْخَمْسِ)

٨٤١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي « أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخبره أن أباه ربيعة ابن الحارث ، والعباس بن عبد المطلب قالوا لعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، وللفضل بن العباس : ائتميا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقولا : يا رسول الله ، قد بلغنا ما ترى من السن ، وقد أحببنا أن نتزوج ، وأنت ، يا رسول الله ، أبر الناس وأوصلهم ، وليس عند أبويننا ما يصدقان عنا ، فاستعملنا يا رسول الله على الصدقات فتؤدى إليك ما يؤدى العمال ، ولنصيب ما كان فيها من مرفق . قال : فأتى علي بن أبي طالب ، ونحن على تلك الحال . فقال لنا : والله لا يستعمل منكما أحداً على الصدقة . فقال له ربيعة بن الحارث : هذا من حسدك وبغيك ، وقد نلت صهر رسول الله فلم تحسدك عليه . قال : فألقى علي رداءه ، ثم جلس عليه ، فقال : أنا أبو حسن القوم ، والله لأريتم مقامي هذا حتى يرجع إليكما ابناً كالمجواب ما بعثنا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال عبد المطلب : فانطلقت أنا والفضل ، حتى نوافق

(١) زيادة من الشامية ، لأنه أول الجزء الثامن من تجزئتها

صَلَاةَ الظُّهْرِ قَدْ قَامَتْ ، فَصَلَّيْنَا مَعَ النَّاسِ ، ثُمَّ أَسْرَعْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ إِلَى بَابِ حُجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَوْمُئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ - فَقَمْنَا بِالْبَابِ ، حَتَّى أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي وَأَذِنَ الْفَضْلُ ، وَقَالَ : أَخْرِجَا مَتَصَرَّرَانِ^(١) ، ثُمَّ دَخَلَ ، وَأَذِنَ لِي وَالْفَضْلُ فَدَخَلْنَا ، فَتَوَّا كَلْنَا الْكَلَامَ قَلِيلًا ، ثُمَّ كَلَّمْتُهُ - أَوْ كَلَّمَهُ الْفَضْلُ ، شَكٌّ فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ - قَالَ : فَكَلَّمْنَاهُ بِالَّذِي أَمَرَنَا بِهِ أَبُو نَازٍ ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [سَاعَةً]^(٢) وَرَفَعَ بَصَرَهُ^(٣) قَبْلَ سَقْفِ الْبَيْتِ ، حَتَّى طَالَ عَلَيْنَا [وَظَنْنَا]^(٤) أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْنَا شَيْئًا ، وَحَتَّى رَأَيْنَا زَيْنَبَ تُلَمِّعُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ بِيَدِهَا تُرِيدُ أَنْ لَا نَعْجَلَ ، إِذْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِنَا ، قَالَ : ثُمَّ خَفَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ لَنَا : إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا لَا تَحِيلُ لِحَمْدٍ وَلَا لَأَلٍ مُحَمَّدٍ ، ادْعُوا إِلَى نَوْفَلِ ابْنِ الْحَارِثِ ، فَدَعَا لَهُ [نَوْفَل]^(٥) فَقَالَ : يَا نَوْفَلُ ، أَنْكَحْ عَبْدَ الْمَطْلَبِ . قَالَ : فَأَنْسَكَحْنِي . قَالَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ادْعُوا إِلَى مُحَمَّدِيَّةَ بِنْتِ جَزْءٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُحَمَّدِيَّةَ : أَنْسِكِحِ الْفَضْلَ . قَالَ : فَأَنْسَكَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قُمْ فَأَصْدُقْ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمُسِ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : لَمْ يُسَمِّ لِي عَبْدُ اللَّهِ بِنَ الْحَارِثِ^(٦) . قَالَ أَبُو عَبِيد : هُوَ عِنْدُنَا جَزْءٌ ، بِتَشْدِيدِ الزَّاي^(٧) وَلَكِنَّهُ كَذَا قَالَ :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ فِي النِّهَايَةِ « مَا تَصَرَّرَانِ » أَيْ مَا تَجَمَّعَانِ فِي صَدُورِكُمَا مِنَ الْكَلَامِ . (٢) زِيَادَةُ مِنَ الشَّامِيَةِ . (٣) فِي الشَّامِيَةِ « رَأْسُهُ » . (٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣ : ١٠٨) وَقَالَ الْمُنْدَرِيُّ : رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ . (٥) فِي الْأَصْلِ الْعَتِيقُ : بِالتَّشْدِيدِ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ زَايٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ هَمْزَةٌ . هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ .

وكان رجلاً من بنى زَيْدٍ. قد كان النبي صلى الله عليه وسلم آتَمَّكُمْ عَلَى
الْأَخْطَاسِ

٨٤٢ — قال: وحدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ
عن سعيد بن المسيب عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ «لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَلَبِ، أَتَيْتُهُ، أَنَا وَعُمَانُ
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا يَنْكُرُ فَضْلَهُمْ، لِمَكَانِكَ الَّذِي
وَضَعْتَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ بَنِي الْمُطَلَبِ؟ أُعْطِيَتْهُمْ وَمَنْعَتْنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ
مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ. فَقَالَ: لَهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي — أَوْ قَالَ: لَمْ يُفَارِقُونَا — فِي
جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ. وَاتَّمَا [هَمْ] ^(١) بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ،
وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ^(٢)»

٨٤٣ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث [بن سعد] ^(٣) عن يونس بن
يزيد عن ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب أن جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ
أخبره «أنه جاء هو وعثمان إلى النبي صلى الله عليه وسلم — ثم ذكر مثل
ذلك — وزاد فيه قال: وَلَمْ يَقْسِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَنِي عَبْدِ
شَمْسٍ، وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ مِنْ ذَلِكَ الْخَمْسِ شَيْئاً، كَمَا قَسَمَ لِبَنِي هَاشِمٍ
وَبَنِي الْمُطَلَبِ»

٨٤٤ — قال وقال ابن شهاب: وكان أبو بكر يَقْسِمُ مِنَ الْخَمْسِ نَحْوَ قَسَمِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكان عمرُ يُعْطِيهِمْ مِنْهُ، وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ ^(٤)

٨٤٥ — قال: وحدثني عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن عبد الله بن المبارك عن
يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك
٨٤٦ — قال: وحدثني عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن سفيان عن قيس بن مسلم قال

(١) زيادة من الشامية، وبهامش الأصل العتيق نسخة. (٢) رواه أبو داود
(٣) من الشامية (٤) قال المنذرى: رواه البخارى والنسائى وابن ماجه مختصراً.

سألت الحسن بن محمد عن قوله (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ولارسول ولذي القربى) فقال : هذا مفتاح كلام ، لله الدنيا والآخرة ثم اختلف الناس في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله عليه وسلم . فقال قائلون : سهم القرابة لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم . وقال قائلون : لقرابة الخليفة . وقال قائلون : سهم النبي صلى الله عليه وسلم للخليفة من بعده . قال : فأجمع رأيهم على أن يجعلوا هذين السهمين في التحليل والعدة في سبيل الله . قال : فكانا على ذلك خلافة أبي بكر وعمر ^(١) .

٨٤٧ — قال : وحدثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي ، فقلت : علي بن أبي طالب حيث ولي من أمر الناس ما ولي ، كيف صنع في سهم ذي القربى ؟ قال : سلك به سبيل أبي بكر وعمر . قلت : وكيف ، وأتم تقولون ماتقولون ؟ فقال : ما كان أهله يصعدون إلا عن رأيه . قلت : فما منعه ؟ قال : كرهه . والله - أن يدع ، عليه خلاف أبي بكر وعمر ^(٢) .

٨٤٨ — حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن الشعبي قال : قال علي : « ما قدمت ههنا لأحل عقدة شدها عمر »

٨٤٩ — قال : حدثنا أبو النضر عن شعبة عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال : « أقضوا كما كنتم تقضون ، فاني أكره الاختلاف ، حتى يكون للناس جماعة » ، أو أموت على مامات عليه أصحابي .

٨٥٠ — قال : حدثنا حجاج عن أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد قال :

(١) أنظر رقم (٨٣٦، ٣٩) ورواه أبو يوسف في الخراج عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية من عند قوله : « اختلف الناس » وروى القسم الأول منه ابن جرير في تفسير الآية . (٢) رواه أبو يوسف (ص ٢٣)

كتب نجدة^(١) الى ابن عباس : أن أكتب إلى : مَنْ ذُو الْقُرْبَى ؟ واكتب إلى : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسهم المرأة والمملوك إذا حضر البأس ؟ واكتب إلى : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يَقْتُل الصَّبِيَّانَ ؟ قال : فدعا ابن عباس يزيد بن هرْمُزٍ ، فكتب « من عبد الله بن عباس إلى نجدة بن عويمر ، أما بعد ، فإنك كتبت تسألي عن ذِي الْقُرْبَى : مَنْ هُمْ ؟ وكما نقول إنا نحن بنو هاشم : هُمْ ، فأبى ذلك علينا قَوْمُنَا ، وقالوا : قُرَيْشٌ كُلُّهَا . وكتبت تسألي : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يُطْلِي المرأة والمملوك ، إذا حضر القتال سهماً ؟ وإنه لم يكن يُعطيها سهماً ، ولكن يَرْضَخُ لهما . وكتبت تسألي : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يَقْتُل الصَّبِيَّانَ ؟ فلا يَقْتُل الصَّبِيَّانَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ - قال أبو عبيد : أَحْسِبُهُ قَالَ :

(١) في أبي داود (٣ : ١٠٧) وفي النسائي (٢ : ١٧٦) « أن نجدة الحروري حين حج في فتنة ابن الزبير أرسل إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذِي الْقُرْبَى : لمن تراه ؟ قال : هو لنا : لقربي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم . وقد كان عمر عرض علينا شيئاً رأيناه دون حقنا ، فأبيناً أن قبله . وكان الذي عرض علينا : أن يعيننا كحجهم ويقضوا غارهم . ويعطى فقيرهم ، وأبى أن يزيدهم على ذلك » ورواه أبو داود مثل هذا . ودون قوله « وكان الذي عرض علينا الخ » وقال المنذري : وأخرجه مسلم ، وأخرجه الامام أحمد (١ : ٢٢٤) وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٦ : ١٤٨) نجدة بن عامر الحروري من رءوس الخوارج زائغ عن الحق ، ذكر في الضعفاء ، وهو ابن عمير الجامي ، خرج بالجماعة عقب موت يزيد بن معاوية . وقدم مكة ، وله مقالات معروفة وأتباع انقضوا . ووقع ذكره في صحيح مسلم ، وأنه كاتب ابن عباس يسأله عن سهم ذِي الْقُرْبَى ، وعن قتل الأطفال الذين يخالفونه وغير ذلك . وأجابه ابن عباس واعتذر عن مكاتبتة . وقد ذكرت له ترجمة في تهذيب التهذيب . قتل بعد ابن عباس بقليل في سنة سبعين .

ما كان يعلمُ الخَضِرَ من الغلام الذي قتله »

٨٥١ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن زائدة بن قدامة عن الأعمش

عن المختار بن صيفي عن يزيد بن هرم قال : « كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
يَسْأَلُهُ عَنِ الْيَتِيمِ : مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ ؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ ؟ وَعَنْ
الْمَمْلُوكِ : هَلْ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْفَيْءِ ؟ وَعَنِ النِّسَاءِ : هَلْ كُنَّ يَحْضُرْنَ
الْقِتَالَ ؟ وَعَنِ الْخَنَسِ ، لِمَنْ هُوَ ؟ قَالَ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَوْلَا أَنْ تَأْتِيَنِي مِنْهُ
أُحْمُوقَةٌ ^(١) مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَمَّا الْيَتِيمُ فَأِذَا أَحْتَلَمَ وَأَوْنِسَ
لِمَنْهُ الرُّشْدُ فَقَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْيَتَمُ . وَأَمَّا الْوَلَدَانِ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ مِنْهُنَّ مَا عِلِمَ
الْخَضِرَ ، وَإِلَّا فَلَا تَقْتُلُهُنَّ . وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ فَقَدْ كَانَ يُحْدِثِي ^(٢) . وَأَمَّا النِّسَاءُ فَقَدْ
كُنَّ يُدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيَسْقِينَ الْمَاءَ ^(٣) . وَأَمَّا الْخُمْسُ فَقَوْلُ : إِنَّهُ لَنَا ، وَيَقُولُ
قَوْمُنَا : إِنَّهُ لَيْسَ لَنَا »

٨٥٢ — قال : حدثنا حجاج عن الليث بن سعد عن عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ

(١) أُحْمُوقَةٌ : أَفْعُولَةٌ ، مِنَ الْحَقِّ ، أَيْ خَصْلَةٌ ، ذَاتُ حَقٍّ ، وَالْحَقُّ وَضْعُ
الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ الْعَالَمِ بِقَبْجِهِ (٢) أَيْ يُعْطَى عَطِيَّةً وَيُنَجَّحُ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْئًا
(٣) رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَشْرَجِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ أَبِيهِ : « أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ سَادِسَ سِتِّ نِسْوَةٍ ، فَبَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ إِلَيْنَا جُفَيْنًا فَرَأَيْنَا فِيهِ الْغَضَبَ ، فَقَالَ : مَعَ مَنْ خَرَجْتِ ؟
وَبِأَذْنٍ مِنْ خَرَجْتِ ؟ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعْرَ وَنَعِينُ بِهِ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ ، وَمَعَنَا دَوَاءُ الْجَرْحَى . وَنَنَاوِلُ السَّهَامَ ، وَنَسْقِي السَّوِيقَ . فَقَالَ : قُنَّ ، حَتَّى إِذَا
فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْبَرَ أُسْهِمَ لَنَا كَمَا أُسْهِمَ لِلرِّجَالِ ، قَالَ : فَقُلْنَا لَهَا : يَا جَدَّةُ ، وَمَا كَانَ
ذَلِكَ ؟ قَالَتْ : تَمَرًا » قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ : تَعْنِي أَنَّهُ أَشْرَكَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ الرِّجَالِ فِي أَصْلِ
الْعَطَاءِ لَا فِي قَدْرِهِ . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَجَدَّةُ حَشْرَجُ هِيَ أُمُّ زِيَادٍ
الْأَشْجَعِيَّةُ ، وَلَيْسَ لَهَا فِي كِتَابَيْهِمَا سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ .

ابن شهاب أن يزيد بن هرْمُزٍ حدثه أن نَجْدَةَ « كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربي . فكتب إليه : إنه لنا . وقد كان عمرُ دَعَانَا لِيُنْصَحَ مِنْهُ أَيَّامَانَا ، وَيُخْدِمَ مِنْهُ عَائِلَتَنَا . فَأَبَيْنَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهُ لَنَا كُلَّهُ ، وَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا » قال ابن هرْمُزٍ : أنا كتبتُ ذلك الكتابَ من ابن عباس إلى نَجْدَةَ

٨٥٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد : أن ابن عباس قال : « كان عمرُ يُعطينا من الخمسِ نحواً مما كان يرى أنه لنا . فرغبنا عن ذلك ، وَقُلْنَا : حَقُّ ذَوِي الْقُرْبَى خُمُسُ الْخُمْسِ . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْخُمْسَ لَأَصْنَافٍ مِنْهَا . فَأَسْعَدَهُمْ بِهَا أَكْثَرُهُمْ عَدَدًا وَأَشَدَّهُمْ قَاوَةً . قَالَ فَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْهُ نَاسٌ ، وَتَرَكَهُ نَاسٌ »

٨٥٤ — قال : حدثنا خالد بن خدّاش عن حمّاد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزُّهْرِيِّ : أن عمر بن الخطاب قال : « إن جاءني خُمُسُ الْعِرَاقِ لَا أَدْعُهَا شَيْعِيًّا إِلَّا زَوْجَتَهُ ، وَلَا مَنْ لَأَجَارِيَةٍ لَهُ إِلَّا أَخْدَمَتَهُ » قال : وكان يعطى الحسن والحسين

٨٥٥ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سَلَمَةَ عن ابن شهاب — مثل الحديث الذي ذكرناه في أول هذا الباب : من قِصَّةِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَعَبْدِ الْمَطْلُبِ بْنِ رَيْعَةَ ، وَإِتْيَانِهِمَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ لَمْ يُسْنِدْهُ ، وَجَعَلَ مَكَانَ نَوْفَلِ بْنِ الْحُرَاثِ : أَبَا سَفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَحْمِيَةٍ « أَنْكِحْ أَبْنَتَكَ هَذَا الْغُلَامَ — يَعْنِي الْفَضْلَ — وَقَالَ : لِأَبِي سَفْيَانَ ابْنِ الْحُرْثِ : أَنْكِحْ ابْنَتَكَ هَذَا الْغُلَامَ يَعْنِي عَبْدَ الْمَطْلُبِ »

قال أبو عبيد : والمحفوظ عندنا أنه نَوْفَلُ بْنُ الْحُرْثِ مِثْلُ حَدِيثِ الْإِيْثِ عَنْ يُونُسَ

باب

(الخمس في المعادن والركاز)

٨٥٦ — قال : حدثنا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن [بن عوف] (١) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العجماء جرحها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » (٢) .

٨٥٧ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في الركاز الخمس »

٨٥٨ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب - لا أذكرى أسنده إسماعيل أم لا ؟ - « أن المزنئ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأقطعة توجد في الطريق العامر ، أو قال : الميئة (٣) فقال : عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فهي لك . قال : يا رسول

(١) زيادة من الشامية (٢) أخرجه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال أبو داود (٤ : ٣٢٢) والعجماء المنقلبة التي لا يكون معها أحد ، وتكون بالنهار لا تكون بالليل اه وجرحها . بفتح الجيم على المصدر لا غير . قاله الأزهري وابن الأثير . وأما بالضم فهو الاسم . وجبار أى هدر . والمعدن جبار ، أى أن الرجل يحفر المعدن في ملكه أو في موات فيسقط فيها أحد المارة فيموت ، فلا ضمان عليه . ومثله : البئر جبار . وقال النووي : في الحديث تصريح بوجوب الخمس في الركاز ، وهو دفين الجاهلية . وهذا مذهبنا ومذهب أهل الحجاز وجهور العلماء . وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق : هو المعدن وهما عندهم لفظان مترادفان - يعنى المعدن والركاز - وهذا الحديث يرد عليهم ، لأن النبي ﷺ فرق بينهما وعطف أحدهما على الآخر (٣) بكسر الميم ، مفعال من الاتيان . والميم زائدة . وبابه الهمزة ، أى طريق مسلوكة يأتها الناس

اللهُ فَمَا يُوجَدُ فِي الْخَرْبِ الْعَادِي؟ قَالَ : فِيهِ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ »

٨٥٩ - قال أبو عبيد : وهذا الحديث يسنده محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث فيه طول حدثنيه [عنه] (١) علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن محمد بن اسحاق (٢) قال أبو عبيد : وكذلك كان ابن عجلان يسنده أيضاً

٨٦٠ - حدثنيه عنه يحيى بن عبد الله بن بكير عن الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو عبيد : وقد اختلف الناس في معنى الركاز

(١) زيادة من الشامية (٢) قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ « أنه سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : من أصاب بفيه من ذى حاجة ، غير متخذ مخبئة فلا شيء عليه . ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة . ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين ، فبلغ ثمن المحن فعليه القطع ، وذكر في ضالة الغنم والابل كما ذكر غيره قال : وسئل عن اللقطة ؟ فقال : ما كان منها في طريق الميتة أو القرية الجامعة فعرّفها سنة ، فإن جاء طالبها فادفعها إليه فإن لم يأت فهي لك ، وما كان في الخراب ، يعني فقيها وفي الركاز الخمس » قال في عون المعبود (٢ : ٦٧) وأخرج الحاكم في المستدرک في آخر البيوع من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو « أن رسول الله ﷺ قال في كنز وجده رجل . فقال : إن كنت وجدته في قرية مسكونة أو سبيل ميتاء فعرفه . وإن كنت وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة أو غير سبيل ميتاء ففيه وفي الركاز الخمس » وأخرجه أيضاً الحافظ ابن عبد البر في التمهيد . وقال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً . ومنهم من قال عن عبد الله بن عمرو ، ومنهم من قال عن جده ولم يسمه . وقال الترمذى : حديث حسن

٨٦١ — فقال أهل العراق : هو المعدن والمال المدفون كلاهما . وفي كل واحدٍ منهما الخمس

٨٦٢ — وقال أهل الحجاز : الرّكاز هو المال المدفون خاصّةً ، وهو الذي فيه الخمس . قالوا : فأما المعدن فليس بركاز ، ولا خمس فيه . إنما فيه الزّكاة فقط

وكلّهم قد احتجّ في ذلك بروايةٍ وتأويلٍ

٨٦٣ — قال : حدثنا اسحاق بن عيسى ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبّال بن الحرث معادن القبليّة - [قال أبو عبيد : القبليّة : بلادٌ معروفةٌ بالحجاز] ^(١) وهي في ناحية الفرع - قال : فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلّا الزّكاة إلى اليوم » ^(٢)

٨٦٤ — قال أبو عبيد : وفي غير حديث مالك « أنه أقطع معادن القبليّة : غوريها وجلسيها »

٨٦٥ — ويروى ذلك عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جدّه ، قال أبو عبيد : الغوري : ما كان من بلاد تهمّة ، والجلسي : ما كان من أرض نجد

٨٦٦ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن أبي مكين عن أبي عكرمة - مولى لبّال بن الحرث المزني - قال « أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاداً أرض كذا ، من مكان كذا إلى كذا . وما كان فيها من جبل أو معدن . قال : فباع بنو لبّال من عمر بن عبد العزيز أرضاً ، فخرج فيها معدنان . فقالوا : إنما بعناك أرض حرث ، ولم تبعك المعدن ،

(١) زيادة من الشامية (٢) أنظر رقم (٦٧٧)

وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لآبيهم في جريدة ^(١) قال : فجعل عمر يمسحها على عينيه ، وقال لقيمه : انظر ما استخرجت منها وما أنفقت عليها ، فقاضيهم بالنفقة ، ورد عليهم الفضل . قال أبو عبيد : وكان رأى عمر في المعادن كالذي يروى في القبلية من أخذ الزكاة

٨٦٧ — قال : حدثنا قبيصة عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر « أن عمر ابن عبد العزيز أخذ من المعادن الزكاة »

٨٦٨ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن ابن كعب عن عبد الله بن أبي بكر : أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن أخذ من المعادن الصدقة ولا تأخذ منها الخمس »

قال أبو عبيد : وكذلك كان رأى مالك بن أنس

٨٦٩ — قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، يؤخذ منه الزكاة ، كما تؤخذ من الزرع حين يخصص . قال : وهذا ليس بركا ، إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يوجد ، من غير أن يطلع بال ، ولا يتكلف له كبير عمل . قال ، وقال : هذا هو الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا . قال ، وقال مالك : وليس يؤخذ مما يخرج من المعدن شيء ، حتى يبلغ عشرين ديناراً ، أو مائتي درهم . فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة ، وما زاد أخذ منه بحساب ذلك ، ما دام في المعدن نيل . فإذا أنقطع عرفه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول ، يبدأ فيه بالزكاة كما ابتدئ بها في الأول

قال أبو عبيد : فهذا رأى مالك وأهل المدينة

٨٧٠ — وأما الآخرون فَيَبْرُونَ الْمَعْدِنَ رِكَازًا ، ويجعلون فيه الخمس ، بمنزلة المغنم.

قال أبو عبيد : وهذا القول أشبهٌ عندي بتأويل الحديث المرفوع الذي ذكرناه عن عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن المال الذي يوجد في الحرب العادي فقال : فيه وفي الرِّكَازِ الخمسُ » قال أبو عبيد : فقد تبيّن لنا الآن أنَّ الرِّكَازَ سوى المال المدفون ، لقوله « فيه وفي الرِّكَازِ » فجعل الرِّكَازَ غيرَ المال . فُعْلِمَ بهذا أنه المعدن وقد روى عن علي بن أبي طالب : أنه جعل المعدن رِكَازًا ، في حديث يُروى عنه مُقَسَّرًا

٨٧١ — قال : حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة قال : أخبرنا سماكُ ابن حرب عن الحرث بن أبي الحرث الأزدي : أنَّ أباه كان من أعلم الناس بمعدن ، وأنه أتى على رجلٍ قد استخرج معدنًا ، فاشتراه منه بمائة شاةٍ مُتَبَّعٍ ، فأتى أمه فأخبرها . فقالت : يا بُنَيَّ ، إن المائة ثلاثمائة ، أمهاتها مائةٌ ، وأولادها مائة ، وكفأتها مائة . فارَّجِعْ إلى صاحبك فاستقله ، فرجع إليه ، فقال : ضَعْ عَنِّي خمسَ عشرة ، فأبى ذلك . قال : فأخذه ، فأذا به ، فاستخرج منه ثَمَنَ أَلْفِ شاةٍ . فقال له البائع : رُدُّ عَلَى الْبَيْعِ . فقال : لا أَفْعَلُ . فقال : لَا تَبْنِ عَلَيَّا فَلَا تَبْنِ عَلَيْكَ ^(١) . فأتى عليًا — يعني علي بن أبي طالب — فقال : إِنَّ أَبَا الْحَارِثِ أَصَابَ مَعْدِنًا . فَأَتَاهُ عَلِيٌّ . فقال : أَيْنَ

(١) في هامش الأصل العتيق : قال أبو عبيد : أثبت بالرجل إلى السلطان . وفيه لغتان : أثبت ، وأثوت . وأحسب أثوت من لغة هذيل ، أى أسعى اه . وفي النهاية « لَا تَبْنِ عَلَيَّا فَلَا تَبْنِ بكَ » بضم الهمزة وكسر التاء المثلثة — أى لأشين بك

الركاز الذي أصبت ؟ فقال : ما أصبت ركازاً إنما أصابه هذا ، فأشتريته منه بمائة شاة متبعر . فقال له علي : ما أرى الخمس إلا عليك . قال :
خمس المائة شاة

قال أبو عبيد : هكذا هو في الحديث ^(١) . وإنما هو المائة الشاة
قال أبو عبيد : أفلا ترى أن علياً قد سمى المعدن ركازاً ، وحكم عليه
بجذبه ، وأخذ منه الخمس ؟
وكذلك كان رأى الزهري ، وهو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم
بحديث الركاز « أن فيه الخمس »

٨٧٢ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن
شهاب : أنه سئل عن الركاز والمعادن ؟ فقال : يخرج من ذلك كله
الخمس

قال أبو عبيد : وكذلك هو عندى فى النظر : أن يكون بالمغنم أشبه
منه بالزراع ، لأنه - وإن كان يتكلف فيه الإيفاق والتغريب بالنفس -
فكذلك بجاهدة العدو ، بل الجهاد أشد وأعظم خطراً . وقد جعل الله
فى الغنيمه منهم الخمس . فأذن ما يجب فى المعدن أن يكون مثل ما ينال
من العدو . ومع هذا أن حكم الزرع مخالف لحكم الذهب والفضة ، لأن
الزرع إنما تجب عليه الزكاة مرة واحدة حين يخصص . ثم لا يكون فيه بعد
ذلك شيء ، وإن مكث عند صاحبه سنين . وإن الذهب والفضة لازكاة
فيهما عند الفائدة ، حتى يحول عليهما الحول ، فتجب حينئذ فيهما الزكاة .
ثم لا تزال الزكاة جارية عليهما فى كل عام ، فأرى حكمهما قد اختلف فى
الأصل واختلف فى الفرع .

وأبين من هذا فيما يختلفان فيه : أن الواجب فى الزرع من الزكاة

(٢) بهامش الأصل العتيق : نسخة « قال أبو عبيد : هكذا قال المحدث »

العُشْرُ أو نصفُ العُشْرِ . والواجبُ في الذهبِ والفضةِ من الزكاةِ رُبْعُ العُشْرِ . فهذا اختلافٌ متفاوتٌ شديدٌ . فكيف يُشَبَّه به ، مع الأثر الذي يُجِدُّهُ عبدُ الله بنُ عمرٍو عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه ، وحديثُ عليٍّ فيه . وما أفتى به ابنُ شهابٍ مع روايته ؟

فأما حديثُ ربيعةَ الذي رواه في القبليَّةِ فليس له إسنادٌ . ومع هذا إنه لم يذكر فيه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أمرَ بذلك . إنما قال « فهي تؤخذُ منها الصدقةُ إلى اليوم » ولو ثبتَ هذا عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم كان حُجَّةً ، لا يجوزُ دَفْعُهَا

٨٧٣ — والذي يرى المعدنَ رِكَازاً يقولُ مثلَ ذلك في المعادنِ كُلِّهَا : من النحاسِ ، والرصاصِ ، والحديدِ ، كما يراه في الذهبِ والفضةِ . والذي يرى فيها الزكاةَ يَنْبَغِي أن يكونَ في قوله : أن لا يكونَ في شيءٍ منها زكاةٌ إلا في الذهبِ والفضةِ خاصةً

باب

(الخمس في المال المدفون)

٨٧٤ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أخبرنا مُجَالِدٌ عن الشَّعْبِيِّ : « أن رجلاً وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مدفونةً خارجاً من المدينة ، فَأَتَى بِهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْخُمْسَ مَاتِي دِينَاراً ، ودفع إلى الرجل بَقِيَّتَهَا . وجعل عمرُ يُقَسِّمُ المائتين بين مَنْ حضره من المسلمين ، إلى أن فَضَلَ منها فَضْلَةً . فقال عمرُ : أينَ صاحبُ الدنانيرِ ؟ فقام إليه ، فقال له عمرُ : خُذْ هَذِهِ الدنانيرَ فهي لك »

٨٧٥ — قال : حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عن اسماعيلَ بن أبي خالد عن الشَّعْبِيِّ : « أن عَلِيًّا أَمَرَ بِرَجُلٍ وَجَدَ فِي حَرَبَةٍ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ بِالسَّوَادِ . فقال عليٌّ :

لَا قَضِيْنَ فِيْهَا قَضَاءً بَيْنِيَّ ، اِنْ كُنْتَ وَجَدْتَهَا فِي قَرْيَةٍ خَرَبَةٍ تَحْمِلُ خَرَابَهَا قَرْيَةً عَامِرَةً ، فَهِيَ لَهُمْ . وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْمِلُ فَلَاكَ أَرْبَعَةُ أَخْصَاسٍ ، وَلَنَا خُمْسٌ ^(١) . وَسَأُطِيبُهُ لَكَ جَمِيعًا »

٨٧٦ — قال : حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : « لَمَّا فُتِحَتْ السُّوسُ ، وَعَلَيْهِمْ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَجَدُوا دَانِيَالَ فِي إِبْرَنْ ، وَإِذَا إِلَى جَنْبِهِ مَالٌ مَوْضُوعٌ وَكِتَابٌ ، فِيهِ : مَنْ شَاءَ أَتَى فَاسْتَقْرَضَ مِنْهُ إِلَى أَجَلٍ . فَإِنْ أَتَى بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ وَإِلَّا بَرَصَ . قَالَ : فَالْتَزَمَهُ أَبُو مُوسَى ، وَقَبَّلَهُ ، وَقَالَ : دَانِيَالُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ كَتَبَ فِي شَأْنِهِ إِلَى عَمْرِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : أَنْ كَفَّنْتُهُ ، وَحَنَظُهُ ، وَصَلَّ عَلَيْهِ ثُمَّ آذَنَهُ كَمَا دُفِنَتْ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَانْظُرْ مَالَهُ فَاجْعَلْهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ : فَكَفَّنْتُهُ فِي قَبَائِطِي رِيضٍ ، وَصَلَّ عَلَيْهِ ، وَدَفَنَهُ » ^(٢)

٨٧٧ — قال أبو عبيد : وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُمْ أَصَابُوا قَبْرًا بِالْمَدَائِنِ ، فِيهِ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ مَنَسُوجَةٌ بِالذَّهَبِ ، وَوَجَدُوا فِيهِ مَالًا ، فَأَتَوْا بِهِ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ ، فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَكَتَبَ : « أَنْ أُعْطِيَهُمْ لِيَّاهُ ، وَلَا تَنْزَعَهُ مِنْهُمْ »

قال أبو عبيد : فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ عَنْ عَمْرِ بْنِ مُخْتَلَفَةٍ فِي الْكَفَنِ الْمَدْفُونِ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ اخْتَذَ مِنْهُ الْخُمْسَ ، وَأَعْطَى سَائِرَهُ مَنْ وَجَدَهُ .

(١) فِي الشَّامِيَةِ وَنَسَخَةِ بَهَامِشِ الْعَتِيقَةِ « خُمْسُهُ » (٢) وَفِي تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ (٢٢٠: ٤) فِي حَوَادِثِ السَّنَةِ السَّابِعَةِ عَشْرَةِ قَضِيَّةُ جَسَدِ دَانِيَالَ عَلَى غَيْرِ هَذَا النِّحْوِ . وَانْظُرْهَا أَيْضًا فِي فَتُوحِ الْبُلْدَانِ (ص ٣٧١) فِي فَتْحِ كُورِ الْإِهَازِ . وَفِيهِ : وَرَأَى أَبُو مُوسَى فِي قَلْعَتِهِمْ بَيْتًا وَعَلَيْهِ سِتْرٌ ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقِيلَ : إِنَّ فِيهِ جَنَّةَ دَانِيَالَ الْخِ

والثاني : أنه لم يُعطِ الواجدَ منه شيئاً ، ورفعَه كُلَّهُ إلى بيتِ المالِ .
والثالثُ : أنه أعطاهُ كُلَّهُ الواجدَ ولم يرفعَ منه شيئاً إلى بيتِ المالِ
ولكلِّ حكمٍ منْ هذا عِنْدِي وَجْهٌ سوى وجهِ الآخرِ
فأما الذي حَمَّسَهُ : فانه عَمِلَ فيه بالأصل الذي هو السُّنَّةُ في الرِّكَازِ : أنْ
يُؤخَذَ منه الخمسُ ، ويكونَ سائِرُهُ لَواجِدِهِ . والناسُ على هذا
وأما الثاني ، الذي وُجِدَ مع دانيالَ : فانما رَفَعَهُ كُلَّهُ إلى بيتِ المالِ ، وترك
أنْ يُعطِيَ الذين وجدوه منه شيئاً ، لأنَّهُ كان مالاً معروفاً مُتَعَامِلاً ، قد تداوله
الناسُ بيدهم بالاستِقْرَاضَ ، على ما ذُكِرَ في الحديثِ ، فإلى مَنْ كان يدفعه ،
وكلُّهُمْ قد عَرَفَهُ وصاروا فيه بمنزلةِ واحدةٍ ؟ فكان بيتُ المالِ أوَّلَى به ،
ليكونَ عاملاً لهم . وإنما الرِّكَازُ ما كانَ مَسْتُوراً بِمَجْهُولٍ ، حتى يظهر عليه
واجده ، فيكونَ حينئذٍ له ، بعد الخمسِ ،

وأما الثالثُ ، الذي لم يُحَمَّسْهُ وسَلَّمَهُ كُلَّهُ لأصحابه : فانما ذَلِكَ لِأَنَّ حُكْمَ
الْخُمْسِ إلى الإمامِ ، يَضَعُهُ حيثُ يَرَى ، كخُمْسِ الْغَنِيمَةِ ، فَرَأَى عَمْرُ أنْ يَرُدَّهُ
إلى الذين أصابوه ، وذلك لِبَعْضِ الوجوه التي يَسْتَحِقُّ بِهَا الناسُ التَّفَقُّلَ
من الْإِخْطِاسِ : إما لِغَنَاءِ مِنْهُمْ كانَ عن المسلمين ، وإما لِإِنْكَايَةِ في عَدُوِّهِمْ ،
فَرَأَاهُمْ عَمْرُ مُسْتَحِقِّينَ لذلك ، كما أَنَّهُ لو شاءَ أَخَذَهُ مِنْهُمْ ثُمَّ صَرَفَهُ إلى غيرِهِمْ .
فكانوا هُمْ عنده مَوْضِعاً له . وعلى هذا الْوَجْهِ أَيْضاً مَذْهَبُ حَدِيثِ عَلِيٍّ
الذي ذَكَرناه ، حين قال لَواجِدِ الرِّكَازِ « وَسَأُطِيبُهُ لَكَ كُلَّهُ »
وكذلك تَأْوِيلُ فِعْلِ عَمْرٍ في الْفَضْلَةِ التي فَضَلْتَ من الخمسِ ، فَرَدَّهَا إلى
صاحبِها في الحديثِ الْأَوَّلِ

وعلى هذا يُوَجِّهُ إعْطَاؤُهُ مَمْلُوكاً من رِكَازِ وَجَدَهُ

٨٧٨ — قال : حدثنا حجاجٌ عن ابنِ مُجَرِّجٍ قال : أخبرني عمرو بن

شعيب « أن عبدا وجد ركزة على عهد عمر ، فأعتقه وأعطاه منها ، وجعل سائرهما في مال الله »

٨٧٩ — قال أبو عبيد : وكذلك كان سفيان ، والأوزاعي يقولان في العبد يحسد الرُّكاز .

٨٨٠ — ولا أعلمه إلا قول مالك أيضا : أنه يرضخ له منه ، ولا يُعطاه كله وذلك أن مال العبد يصير لمولاه ، وليس مولاه بالواجد للركاز ، وإنما الرُّكاز لمن وجدّه . فلذلك لا يُعطاه العبد كله وهذا كالْمَغْنَمِ يشهد المملوك فلا يسهم له ، ولكنه يرضخ له منه . كذلك يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

٨٨١ — قال حدثنا : أبو الأسود عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن مهاجر عن عُمَيْرٍ - مولى أبي اللحم الغفاري - قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ، وأنا عبد ، فسأله : أن يقسم لي ، فأبى ، وأعطاني من خُرثي المتاع ^(١) »

٨٨٢ — قال حدثنا : حفص بن غياث عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال : « ليس للعبد في المغنم نصيب »

باب

(الخس فيما يخرج البحر من العنبر ^(٢) ، والجوهر ، والسمك)

٨٨٣ — قال : حدثنا مروان بن معاوية عن إبراهيم المدني عن أبي

(١) رواه أبو داود (٣ : ٢٧) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح . وخرئى المتاع : أثاث البيت وسقط المتاع ، كالقدر ونحوه (٢) العنبر : الطيب المعروف . قال الدميرى : قيل إنه يخرج من قعر البحر يأكله بعض دوابه لدسومته ، فيقذفه رجيعا فيوجد كالخجارة الكبار

الرُّبَيْرُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِغَنِيمَةٍ ، هُوَ مَنْ أَخَذَهُ » ^(١)
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُخَمَّسُ . وَكَذَلِكَ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :
 ٨٨٤ — قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ
 قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَوَ بْنَ دِينَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ خُمْسٌ »
 لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ »

٨٨٥ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَانَ سُفْيَانُ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَمْرَوَ عَنْ
 أُذَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢)

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَهَذَانِ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
 يَرِيبَا فِيهِ شَيْئًا
 وَقَدْ قَالَ بَعْضُ التَّابِعِينَ غَيْرَ ذَلِكَ :

٨٨٦ قَالَ حَدَّثَنَا : مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : « فِي الْعَنْبَرِ
 الْخُمْسُ وَكَذَلِكَ الْمَوْلُودُ » ^(٣)

٨٨٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ
 شِهَابٍ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَوْلُودِ يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ وَالْعَنْبَرِ . فَقَالَ : يُخْرَجُ
 مِنْهُ الْخُمْسُ »

٨٨٨ — قَالَ وَحَدَّثَنَا أَزْهَرُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : كَانَ أَبُو الْمَدِينَةِ يُخْرِجُ عَلَى الْأُتْلُقِ
 فَاتَى بِجِرَابٍ لَوْثُ بَهْرَجٍ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَمَّا أَزْهَرُ فَقَالَ : نَبَهْرَجٌ ، وَهُوَ
 فِي الْعَرَبِيَّةِ بَهْرَجٌ ، أَيْ أَخَذَ بِهِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْعَاشِرِ — فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى الْحُجَّاجِ .
 فَكَتَبَ : أَنْ يُخَمَّسَ

فَيُطْفَوُ عَلَى الْمَاءِ فَتَلْقِيهِهِ الرِّيحُ إِلَى السَّاحِلِ . وَهُوَ يَقْوَى الْقَلْبَ وَالْدِمَاجَ . وَقَالَ
 ابْنُ سَيِّدِهِ : الْعَنْبَرُ يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ وَأَجُودُهُ الْأَشْهَبُ ثُمَّ الْأَزْرَقُ ثُمَّ الْأَسْوَدُ . قَالَ
 وَكَثِيرًا مَا يَوْجَدُ فِي أَجْوَافِ السَّمَكِ الَّذِي يَأْكُلُهُ وَيَمُوتُ : وَالِدَابَةُ الَّتِي تَأْكُلُهُ تَدْعَى
 الْعَنْبَرَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : سَمِعْتُ مَنْ قَالَ : رَأَيْتُ الْعَنْبَرَ نَابِتًا فِي الْبَحْرِ مِثْلَ تَوَامِلِ عُنُقِ الشَّاةِ .
 (١ ، ٢ ، ٣) أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ

٨٨٩ — قال : وحدثنا عبدالرحمن بن مهدي عن سلام بن أبي مطيع عن يونس بن عبيد قال : كتب ، عمر بن عبد العزيز إلى عامله على عمان « أن لا يأخذ من السمك شيئا حتى يبلغ مائتي درهم » قال عبد الرحمن : ولا أعلمه إلا قال : « فإذا بلغ مائتي درهم فخذ منه الزكاة »

قال أبو عبيد : يذهب عمر - فيما نرى - إلى أن ما أخرج البحر بمنزلة ما أخرج البر من المعادين ، وكان رأيهم في المعادين الزكاة . وقد ذكرنا ذلك عنه . فشمه به . وليس الناس في السمك على هذا . ولا نعلم أحدا يعمل به وإنما اختلف الناس في العنبر والؤلؤ . فالأكثر من العلماء على أن لأشياء فيهما ، كما يروى عن ابن عباس ، وجابر . وهو رأي سفيان ، ومالك جميعا .
٨٩٠ — ومع هذا إنه قد كان ما يخرج من البحر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم تأتئنا عنه فيه سنة علمناها ، ولا عن أحد من الخلفاء بعده من وجه يصح ، فنراه مما عفا عنه ، كما عفا عن صدقة الخيل والرقيق (١)

٨٩١ — وإنما يوجب الخمس فيما يخرج من البحر - من أوجبه - تشبيها بما يخرج البر من المعادين ، فرأى ذلك إلى أنهما مفترقان وذهب من لا يرى ذلك إلى أنهما مفترقان

٨٩٢ — يقولون : فرقت بينهما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ جعل في الركاك الخمس ، وسكت عن البحر ، فلم يقل فيه شيئا
قال أبو عبيد : وكذلك هما عندنا ، ليسا بمندساوين . وذلك أنا رأينا حكم البحر والبر مختلفين في غير خلة ، ولا اثنتين

٨٩٣ — من ذلك : أن الله حرم صيد البر على الحرمين ، وأوجب على قاتله منهم الجزاء ، وأباح لهم صيد البحر ، فلم يجعل عليهم فيه جناحا ، ولا كفارة .

وكذلك المِيتَةُ حَرَّمَ اللَّهُ مِيتَةَ الْبَرِّ إِلَّا بِالزَّكَاةِ ، وجاءت السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِيتَةِ الْبَحْرِ : أَنْ قَالَ : « هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ » (١)

فَفَرَّقَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بَيْنَ حُكْمِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . فَيُحْمَلُ مَا فِي الْبَحْرِ مُبَاحًا لِأَخِيذِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وكذلك نَرَى سَائِرَ مَا يُخْرَجُ مِنْهُ بِمَنْزِلَتِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ : أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ شَيْئًا . وذلك من وَجْهِ لَيْسَ بِالنَّبِيِّ عَنْهُ

٨٩٤ - قال : حدثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ - قَدْ سَمَّاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ : كَتَبَ إِلَى عُمَرَ « أَنْ يُخَذَّ مِنْ حُلِيِّ الْبَحْرِ وَالْعَنْبَرِ الْعُشْرُ » قال أبو عبيد : فهذا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ . وَمَعَ ضَعْفِهِ أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ الْعُشْرَ . وَلَا نَعْرِفُ لِلْعُشْرِ هَهُنَا وَجْهًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْهُ كَالزَّكَاةِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْخُمْسُ ، وَلَمْ يُجْعَلْهُ كَالْمَعْدِنِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ . عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . فَانْهَمَ يَرَوْنَ فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةَ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ فِيهِ الْعُشْرَ ، وَلَا مَوْضِعَ لِلْعُشْرِ فِي هَذَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَبَّهَهُ بِمَا تُخْرَجُ الْأَرْضُ مِنَ الزَّرْعِ وَالنَّمَارِ . وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَقُولُ بِهِذَا

هذا آخر كتاب الخمس

(١) قال الحافظ في التلخيص الحبير : رواه مالك والشافعي عنه ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والدارقطني والحاكم والبيهقي . وصححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي . وحكم ابن عبد البر بصحته لتلقي الناس له بالقبول . وهو من حديث أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ هو الطهور ماؤه الحديث ، والرجل من بني مدلج اسمه عبد الله العركي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

الصدقة وأحكامها وسننها

باب

(فضائل الصدقة والثواب في إعطائها)

٨٩٥ - قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثنا عباد بن منصور عن القاسم بن محمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَاتِ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا الطَّيِّبَ ، وَيَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرَبِّمُهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ مَهْرَةً ، أَوْ فَصِيلَةً ، حَتَّى إِذَا الْلُقْمَةُ لَنْصَبٍ مِثْلُ أَحَدٍ ^(١) »

٨٩٦ - قال أبو عبيد : وسمعتُ غير إسماعيل يزيدُ في هذا الحديث قال : ثم قرأ (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ^(٢))

٨٩٧ - قال : وحدثنا عثمان بن صالح عن بكر بن مضر عن محمد بن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث إسماعيل

٨٩٨ - قال : وحدثنا يزيدُ عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سعيد -

(١) رواه الترمذی وصححه . ورواه البخاری ومسلم والنسائي والترمذی وابن ماجه وابن خزيمة بمعناه (٢) عند الترمذی « وتصدق ذلك في كتاب الله ، (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات ») (يمحق الله الربا ويربي الصدقات ») ورواه مالك بنحو رواية الترمذی عن سعيد بن يسار مرسلًا ولم يذكر أبا هريرة . كذا قال المنذرى في الترغيب والترهيب

مَوْلَى الْمُهَنْدِيَّ — عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ،
أو نحوه

٨٩٩ — قال : وحدثنا الأشجعي عن يحيى بن عبيد الله المدائني عن
أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ الصَّدَقَةَ
لَتَمْنَعُ مِثْمَةَ الشَّوْءِ ، وَإِنَّمَا لَتَمْنَعُ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ »

٩٠٠ — قال : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبد الله
ابن السائب عن عبد الله بن قتادة المخاري عن عبد الله بن مسعود قال
« مَا تَصَدَّقَ رَجُلٌ بِصَدَقَةٍ إِلَّا وَقَعَتْ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ . وَهُوَ
يَضَعُهَا فِي يَدِ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ
عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ) » .

٩٠١ — قال : وحدثنا يزيد عن الأصمغيني عن زيد بن ثور عن يزيد
عن أبي إبراهيم الخضري عن أبي الدرداء أنه قال : « يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ ، إِنَّ لِلَّهِ
سَنَسِلَةً لَمْ تَزَلْ تَعْلَى بِهَا مَرَاجِلُ النَّارِ مُنْذُ يَوْمِ خَلَقَ اللَّهُ جَهَنَّمَ إِلَى يَوْمِ تُلْقَى
فِي أَعْنَاقِ النَّاسِ ، وَقَدْ نَجَّأَنَا اللَّهُ مِنْ نَصْفِهَا بِإِيمَانِنَا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، فَحَقَّقِي عَلَى
طَعَامِ الْمُسْكِينِ ، يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ »

قال أبو عبيد : أراد أبو الدرداء هذه الآية (إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
الْعَظِيمِ وَلَا يَخُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ ^(١))

٩٠٢ — قال : حدثنا عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح عن عقیل
ابن خالد عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَا أَحْسَنَ
عَبْدُ الصَّدَقَةَ إِلَّا أَحْسَنَ اللَّهُ الْخِلَافَةَ عَلَى تَرْكِتِهِ »

٩٠٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن بريدة عن

أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أخرج أحدٌ شيئاً من الصدقةِ حتَّى يفكَّ عنه لِحْيَتِي سَبْعِينَ شَيْطَاناً » (١)

قال أبو عبيد : هكذا قال أبو معاوية « لِحْيَتِي » وإنما هو « أَلْحَى »

٩٠٤ — قال : وحدثنا أبو النضر عن شعبة عن حُلِّ بنِ خَلِيفَةَ (٢)

قال : سمعتُ عَدِيَّ بنَ حاتمٍ يقول : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ » (٣)

٩٠٥ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن خَيْثَمَةَ عن عَدِيٍّ

ابن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، ثُمَّ أَعْرَضْ وَأَشَاحْ » (٤)

٩٠٦ — قال : حدثنا يحيى بنُ سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي

مَيْسَرَةَ عن عائشة « أَنَّهُمْ ذَبَحُوا شَاةً . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا بَقِيَ إِلَّا كَتَمُهَا . فَقَالَ : كُلُّهَا بَقِيَ إِلَّا كَتَمُهَا » (٥)

قال أبو عبيد : يعنى أنه إنما كان لهم ما تصدَّقوا به

٩٠٧ — قال : حدثنا الهيثمُ بنُ جَمِيلٍ عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد

(١) قال المنذرى فى الترغيب والترهيب : رواه أحمد والبرار والطبرانى وابن

خزيمة فى صحيحه . وتردد فى سماع الأعمش من بريدة ، والحاكم والبيهقى وقال

الحاكم : صحيح على شرطهما . ورواه البيهقى أيضاً عن أبى ذر موقوفاً عليه قال

« ما خرجت صدقة حتى يفك عنها لحي سبعين شيطاناً كلهم ينهى عنها » (٢) محل -

بضم أوله وكسر الحاء المهملة - ابن خليفة الطائى ، يروى عن جده عدى بن

حاتم . وثقه أبو حاتم وابن معين والنسائى . (٣) رواه البخارى ومسلم والامام

أحمد (٤) رواه البخارى ومسلم والنسائى (٥) رواه الترمذى وقال : حسن صحيح

عن عطاء بن فروخ : « أن سائلاً سأل عبد الرحمن بن عوف - وعنده تمر - فأعطاه تمرّة ، ففسخها ، فقيل له : ما يصنع بها ؟ فقال عبد الرحمن : يقبل الله منها مثقال ذرّة ، وأنتم لا ترضون بهذا ! »

قال أبو عبيد : يريد عبد الرحمن قوله : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)
٩٠٨ - قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن

ثابت البناني عن أبي مدينة : « أن سائلاً سأل عبد الرحمن بن عوف ، وبين يديه طبق عنب ، فأعطاه عنبّة ، فقال : إن فيها مثاقيل ذرّ كثير »

٩٠٩ - قال : حدثنا الهيثم بن جميل عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي مدينة : أن سعد بن أبي وقاص هو الفاعل ذلك ، ولم يذكره عن عبد الرحمن

٩١٠ - قال : حدثني الحسين بن عازب عن جده شبيب بن غرقدة عن زينب ابنة نصر ، قالت : دخلت على عائشة - في نسوة من أهل الكوفة ، فدخل عليها سائل - ونحن عندها ، وعندها عنب - فتناولت حبّات ، فتناولتها السائل ، قالت : فضحك بعضنا إلى بعض . فقالت : أكوفيات أنن ؟ فقلنا : نعم . فقالت : إن فيما ترين مثاقيل ذرّ كثير ^(١) »

٩١١ - قال : وحدثنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الصدقة أفضل ؟ فقال : جهد المقل ^(٢) »

(١) قال المنذرى في الترغيب ذكر ما لك في الموطأ : قال : بلغني أن مسكيناً استطعم عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وبين يديها عنب . فقالت لانسان : خذ حبة فأعطه إياها ، فجعل ينظر إليها ويعجب . فقالت عائشة : أعجب ؟ كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة ؟ (٢) رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم . كذا في الترغيب . وجه المقل : أي قدر ما يحتمله حال القليل المال

٩١٢ - قال : وحدَّثنا إسماعيلُ بن إبراهيم عن يونس بن عُبيد عن الحسن قال : قال رجلٌ لعثمان بن أبي العاص : يا أبا عبد الله ، بِنْتُمُو فَا بَوْنَا بعيداً - قال أبو عبيد : قال إسماعيل : بِنْتُمونا ، بكسر الباء ، وإنما هو بِنْتُمونا بضم الباء - قال : وما ذاك ؟ قال : تَصَدَّقُونَ ، وتَفْعَلُونَ ، وتُعْطُونَ . قال : وإنيكم أَتَغَيِّطُونَا بِكَثْرَتِنَا هذه ؟ قال : إِيْ وَاللَّهِ . فقال عثمان : والذي نفسي بيده لَدِرْهُمْ يَنْفَعُهُ أَحَدُكُمْ ، يُخْرِجُهُ مِنْ جَهَدِهِ ، يَضُمُّهُ فِي حَقِّهِ ، أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ يَنْفَعُهَا أَحَدُنَا غِيَضًا مِنْ فَيْضٍ ^(١) .

٩١٣ - قال : وحدَّثنا عليُّ بن ثابت عن إبراهيم بن يزيد المكي عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَّهُ سُئِلَ : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ » ^(٢) .

٩١٤ - قال : وحدَّثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عقيل ابن خالد عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . ولم يُسْنِدْهُ عَقِيلٌ .

٩١٥ - قال : وحدَّثنا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عن ابن عَوْنٍ عن حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ الرَّائِحِ بِنْتِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضُّبِّيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ^(٣) ثِنْتَانِ : صَدَقَةٌ ، وَصِلَةٌ » .

(١) في النهاية - وذكّر الحديث - أي قليل أحدكم مع فقره خير من كثيرنا مع غنانا
(٢) رواه أحمد والطبراني عن حكيم بن حزام . والكاشح : الذي يضمّر
العداوة ويطوى عليها كشحه (٣) في الشامية « ذى القرابة »

٩١٦ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن حفصة - قال أبو عبید : أحسبُه قال : عن الرباب عن سلمان بن عامر : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ مثل ذلك (١) .

٩١٧ — قال : وحدثنا عبید الرحمن بن مَهْدِي عن سُفْيَان عن عبد الرحمن بن عَائِشٍ عن أشياخ عن عبد الله بن مسعود قال : « الصَّدَقَةُ مَغْنَمٌ وَرَكْمًا مَغْرَمٌ »

٩١٨ — قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مُجَاهِد عن عبد الله ابن صَمْرَةَ عن كعب قال : « الصَّدَقَةُ تُضَاعَفُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » (٢) .

باب

(منع الصدقة والتغليظ في حبسها)

٩١٩ — قال : حدثنا عبید الرحمن بن مَهْدِي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : « مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُؤَدِّ الزَّكَاةَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ » (٣)

٩٢٠ — قال : وحدثنا عبید الرحمن بن مَهْدِي عن سُفْيَان عن أبي إسحاق

(١) قال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه النسائي والترمذي وحسنه، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم وقال : صحيح الإسناداه . وفي الترمذي « عن الرباب عن عمها سلمان بن عامر ، يبلغ به النبي ﷺ . قال أبو عيسى : حديث سلمان بن عامر حديث حسن . والرباب هي أم الراشح ابنة مُصْلِيع - بضم الصاد المهملة ، مصغرا . وقال ابن الأثير في أسد الغابة عن مسلم : لم يكن في الصحابة ضبي غير سلمان بن عامر

(٢) بهامش الأصل العتيق مانصه « بلغ سماعا من لفظ سيدنا الامام الفقيه أبي الحسن وفقه الله » (٣) وقال المنذرى في الترغيب والترهيب : رواه الطبراني في الكبير موقوفا هكذا بأسانيد أحدها صحيح . ورواه ابن أبي شبة

عن أبي الأحوص أنه قال مثل ذلك ، أو نحوه . ولم يذكره عن عبد الله
 ٩٢١ — قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المعزور بن سويد
 عن أبي ذر قال : « انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو جالس
 في ظل الكعبة — فلما رأيته مقبلاً قال : « هم الأخسررون ، ورب الكعبة . فقلت :
 مالي ، لعلني أنزل في شيء ، من هم ؟ فذاك أبي وأمي . فقال : إلا كثرون
 أموالاً ، إلا من قال هكذا . وحشايين يديته ، وعن يمينه ، وعن شماله . ثم
 قال : والذي نفسي بيده لا يموت أحدٌ منكم فيدعُ إيلاً ، أو غنماً ، أو بقرًا
 لم يؤدِّ زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم مما كانت وتطوؤه بأخفافها .
 وتنطحه بقرونها ، كلما نفدت أخرجها عادت عليه أولاها ، حتى يُقضى بين الناس »^(١)

٩٢٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أنه
 سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 « ما من صاحب لبيل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر
 ما كانت قط ، وقعد لها بقاع قرقر تسنن عليه بقوائمها وأخفافها . ولا
 صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط ،
 وقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطوؤه بقوائمها . ولا صاحب غنم
 لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت ، وقعد لها بقاع قرقر
 تنطحه بقرونها وتطوؤه بأظلافها ، ليس فيها جماء ولا منكسر قرنها ، ولا
 صاحب كمنز لا يفعل فيه حقّه إلا جاء كمنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع يتبعه
 فاتحاً فاه . فإذا أتاه قرّ منه ، فيناديه ربه : « خذ كنزك الذي خبأته . فإنا

(٣) رواه الترمذي وقال : حسن صحيح والامام أحمد (١٥٢ : ٥) . وأبو ذر
 اسمه جندب بن السكن ، ويقال : ابن جنادة .

عنه أغنى منك . فإذا رأى أنه لا بُدَّ له منه سَلَمَكَ يَدَهُ في فيه ، فَيَقْضِيهَا
قَضَمَ الْفَحْلَ ^(١)

٩٢٣ — قال : وحدثنا سعيد بن أبي مرزيم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير .
قال : حدثني سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ وَبِكُنْزِهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ قَرَّ مَا كَانَ ، فَيُضْرَبُ صَعَائِحُ ، ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ . ثُمَّ
يُكْوَى بِهَا جَبِينُهُ وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ . كُلَّمَا بَرَدَتْ صَفِيحَةُ أُحْمِيَتْ ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ
بَيْنَ خَلْقِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ . ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ مِنَ الْجَنَّةِ
أَوِ النَّارِ . وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا يُؤْتَى بِهِ وَبِإِبِلِهِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ أَوْ قَرَّ مَا كَانَتْ فَيُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ . ثُمَّ تَسْتَنْ عَلَيْهِ وَتُخْطِطُ بِأَخْفِهَا
وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا ، كُلَّمَا انْقَضَى آخِرُهَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى بَيْنَ خَلْقِهِ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ . ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ
مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٢)

٩٢٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه :
أنه ذكرَ هذا الحديث ، أو نحوه . قال : « فقل له : ما حقها ؟ فذكر أربعاً .
قال ابن طاووس : لا أدرى بأيّهنَّ بدأ . قال : تُحْلَبُ عَلَى الْعَطَنِ ^(٣) وَتُحْمَلُ
عَلَى رَاحِلَتِهَا ، وَتَنْحَرُ سَمِيمَتُهَا ، وَتَمْنَحُ نَقُوحَهَا ^(٤)

(١) رواه مسلم . والقاع المكان المستوي من الأرض . والقرقر : الأملس .
والجساء التي لا قرن لها . وتستقن : تشد في جريها بقوة . والشجاع الأقرع .
الحية الذكر الذي ذهب شعر رأسه من طول عمره . وسلك يده في فيه : وضعها .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود (٣) العطن : مبرك الابل حول الماء

(٤) اللقوح : الناقة غزيرة اللبن . ومنحها اعطاؤها للفقير يحلبها وينتفع بلبنها

ثم يردّها

٩٢٥ — قال : وحدثننا عمرو بن طارق عن عبد الله بن لهيعة عن خالد بن يزيد قال : سُئِلَ عطاءُ بن أبي رباحٍ عن مثل ذلك . فحدث عن أبي هريرة أنه قال « نِعَمُ الْمَالُ الثَّلَاثُونَ : تُنْمَخُ مِنْ بَيْعَتِهَا ، وَتُنْحَرُ صِمِيمَتُهَا ، وَيُحْمَلُ عَلَى نَجِيمَتِهَا » قال أبو عبيد : يريد أبو هريرة وطاوس : أن هذه الخِلَالِ حَقُّوقٌ واجبة على ربِّ الماشية فيها ، سوى الزكاة . وهذا مثل قول ابن عمر :

٩٢٦ — قال : حدثنا معاذ بن معاذ عن حاتم بن أبي صغيرة عن رياح بن عبيدة عن قَزَعَةَ قال : قال لي ابنُ عمر « في مالِكَ حَقٌّ سوى الزَّكَاةِ »
٩٢٧ — قال : وحدثننا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عن مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ عن فلان عن ابن عمر قال : « مَنْ أَدَّى الزَّكَاةَ وَقَرَى الضَّيْفَ وَأَعْطَى فِي النَّائِبَةِ فَقَدْ بَرَى ، مِنَ الشُّحِّ »

٩٢٨ — قال : حدثنا حجاجٌ عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال : قلت للشَّعْبِيِّ : إِذَا أَدَيْتُ زَكَاةَ مَالِي ، أَيَطِيبُ لِي مَالِي ؟ قال : فَقَرَأَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوكُوا وَجُوهَكُمْ قَبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)

٩٢٩ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِمِثْلِ ذَلِكَ

قال أبو عبيد : يريدُ الشَّعْبِيُّ أن هذه حقوقٌ لازمةٌ للمرءِ في ماله سوى الزكاة

وقد كان بعضهم يرى هذه الآية منسوخة

٩٣٠ - قال : حدثنا مروان بن معاوية عن سلمة بن بَيْطَرٍ عن

الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ قَالَ : نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ

قال أبو عبيد: فهذا غير مذهب ابن عمر وأبي هريرة . وأصحابُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أعلمُ بتأويل القرآن وأولى بالاتباع . وهو مذهب طائوس ، والشَّعْبِيُّ : أنَّ فِي الْمَالِ حَقَّقًا سِوَى الزَّكَاةِ ، مثلُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، وَصَلَةِ الرَّحِمِ ، وَقِرَى الضَّيْفِ ، مع ما جاء في المواشي من الحقوق

٩٣١ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - فِي

قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ - وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرُّقَابِ - الْآيَةَ) قَالَ : « نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ حِينَ نَزَلَتْ الْفَرَائِضُ وَوُحِّدَتِ الْحُدُودُ وَأُمِرُوا بِالْعَمَلِ »

٩٣٢ - قال ابن جُرَيْجٍ : وَسَأَلَ الْمُؤْمِنُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ : مَاذَا يَنْفَقُونَ ؟ فَتَزَلَتْ (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ مَا أُنْفِقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) قَالَ : فَبِمَكَ التَّطَوُّعِ . وَ الزَّكَاةِ سِوَى ذَلِكَ

باب

(فرض صدقة الايل وما فيها من الشمين)

٩٣٣ - قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا حبيب بن أبي حبيب

قال : حدثنا عمرو بن هرم قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يَلْتَمِسُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَاتِ ، وَكِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَوَجَدَ عِنْدَ آلِ عَمْرٍو بَنِ حَزْمٍ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَمْرٍو ابْنِ حَزْمٍ فِي الصَّدَقَاتِ . وَوَجَدَ عِنْدَ آلِ عَمْرٍو كِتَابَ عُمَرَ فِي الصَّدَقَاتِ .

مثل كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فَنُسِخَ لَهُ . قال : فَنُحِثْنِي
عَمْرُو بْنُ هَرَمٍ : أَنَّهُ طَلَبَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يُنْسِخَهُ مَا فِي ذَيْنِكَ
الْكِتَابَيْنِ ، فَنُسِخَ لَهُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ صَدَقَةِ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ
وَالذَّهَبِ ، وَالْوَرَقِ ، وَالتَّمَرِ ، أَوِ الثَّمَرِ ، وَالْحَبِّ ، وَالزَّيْبِ : أَنَّ الْإِبِلَ
لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا . فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ
تِسْعًا . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا شَاتَانِ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ ، فَإِذَا زَادَتْ
وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ . إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ عَشْرَةَ . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً
فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاءٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ ، فَإِذَا صَارَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ
فَفِيهَا بَنْتٌ تَخَاضُ . فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْإِبِلِ بَنْتٌ تَخَاضُ . فابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ،
إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ . فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَاحِدَةً فَفِيهَا
بَنْتٌ لَبُونٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ . فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ
وَاحِدَةً فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْفَحْلِ . إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سِتِّينَ . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً
فَفِيهَا جَذَعَةٌ . إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَسَبْعِينَ . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ ،
إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعِينَ . فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ . إِلَى أَنْ
تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةً ، فَإِذَا بَلَغَتِ الْإِبِلُ عِشْرِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا دُونَ
الْعِشْرِ شَيْءٌ . فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ وَحِقَّةٌ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ
أَرْبَعِينَ وَمِائَةً ، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا حِقَّتَانِ وَبَنْتُ لَبُونٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ
خَمْسِينَ وَمِائَةً . فَإِذَا كَانَتْ خَمْسِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ
سِتِّينَ وَمِائَةً ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ وَمِائَةً فَفِيهَا أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ
سَبْعِينَ وَمِائَةً ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَحِقَّةٌ ، إِلَى أَنْ
تَبْلُغَ ثَمَانِينَ وَمِائَةً . فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا حِقَّتَانِ وَبَنْتَا لَبُونٍ ، إِلَى
أَنْ تَبْلُغَ تِسْعِينَ وَمِائَةً ، فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَبَنْتُ

لبون ، إلى أن تبلغ مائتين . فإذا بلغت مائتين ففيها خمس بنات لبون أو أربع حقايق ، إلى أن تبلغ عشرين ومائتين ، فإذا بلغت عشرين ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحققة ، إلى أن تبلغ عشرين ومائتين ، فإذا بلغت عشرين ومائتين ففيها ثلاث بنات لبون وحققتان ، إلى أن تبلغ ثلاثين ومائتين . فإذا بلغت ثلاثين ومائتين ففيها ثلاث حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ أربعين ومائتين . فإذا بلغت أربعين ومائتين ففيها ست بنات لبون ، أو أربع حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ خمسين ومائتين ، فإذا بلغت خمسين ومائتين ففيها خمس حقايق أو خمس بنات لبون وحققة ، إلى أن تبلغ ستين ومائتين ، فإذا بلغت ستين ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحققتان ، إلى أن تبلغ سبعين ومائتين . فإذا بلغت سبعين ومائتين ففيها ثلاث حقايق وثلاث بنات لبون ، إلى أن تبلغ ثمانين ومائتين فإذا بلغت ثمانين ومائتين ففيها سبع بنات لبون ، أو أربع حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ تسعين ومائتين ، فإذا بلغت تسعين ومائتين ففيها ست بنات لبون وحققة ، أو خمس حقايق وبنات لبون ، إلى أن تبلغ ثلاثمائة ، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها ست حقايق ، أو خمس بنات لبون وحققتان . ومن أي هاتين السنتين شاء أن يأخذ المصدق أخذ . فإذا زادت الإبل على ثلاثمائة ، ففي كل خمسين حققة ، وفي كل أربعين بنت لبون ^(١) .

قال أبو عبيد : ثم ذكر سائر أنواع الصدقة في هذا الحديث . وستأتي في مواضعها إن شاء الله

٩٣٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب قال : « هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات . قال : وكانت عند آل عمر بن الخطاب . قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر . وهذا كتاب تفسيرها : ألا يؤخذ في

(١) رواه الدارقطني ، وفيه أن عمر بن عبد العزيز صنع هذا حين ولي المدينة

شيء من الابل الصدقة حتى تبلغ خمس ذؤود. فإذا بلغت خمساً ففيها شاة. ثم ذكر مثل حديث يزيد عن حبيب بن أبي حبيب، لم يختلفا في شيء، إلا فيما زاد على عشرين ومائة. فان في حديث ابن شهاب: قال: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبنون، إلى ثلاثين ومائة» وفي حديث حبيب «أنه ليس فيما زاد على عشرين ومائة شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة» ثم يلتقى الحسابان في الحديثين جميعاً. فلا يختلفان إلى المائتين. ثم ليس في حديث ابن شهاب حساب بعد المائتين، إلا أنه قال حين بلغها: «فما زاد على^(١) المائتين أخذ منها بحساب ما كتبنا»

٩٣٥ — قال: وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بمثل هذه النسخة والقصة

٩٣٦ — قال: وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن كثير عن الزهري عن سالم — قال أبو عبيد: أحسبه عن أبيه — بمثل ذلك أيضاً أو نحوه
٩٣٧ — قال أبو عبيد: وكان عبّاد بن العوّام يحدث بهذا الحديث عن سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه حدثت بذلك عنه^(٢)

٩٣٨ — قال: وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أعطاني عثمان بن عفّان كتاباً كتب به عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم إلى محمد بن هشام — وهو عامل على أهل مكة — قال: وهو — زعموا — الكتاب الذي كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«هذا فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، فريضة الغنم والابل، ثم ذكر مثل ذلك أيضاً في الابل، إلا أنه لم يزد في حسابها على عشرين ومائة. وقال: فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة»

(١) في الشامية «بعد» مكان «على» (٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي

٩٣٩ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد : أن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر : كتب إليه بكتاب نسخته أبو بكر بن عبيد الله من صحيفة وجدها مربوطة بقراب عمر بن الخطاب — ثم ذكر مثل ذلك أيضاً في صدقة الإبل ، ولم يزد في حسابها على عشرين ومائة ، إلا أنه قال : « فما زاد على عشرين ومائة . ففي كل أربعين بنت كيون وفي كل خمسين حقة » .

٩٤٠ — قال : وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال : « هذا كتاب الصدقة : في أربع وعشرين من الإبل فما دونها : الغنم ، في كل خمس شاة » — ثم ذكر مثل ذلك أيضاً وقال : قال الليث حدثني نافع أن هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب ، وكانت مقرونة مع وصيته . قال الليث : وأخبرني نافع أنه عرضها على عبد الله ابن عمر مرات »

٩٤١ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس قال : قرأت كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة . فإذا فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب الصدقة : في أربع وعشرين من الإبل في كل خمس شاة » ثم ذكر مثل ذلك أيضاً

٩٤٢ — قال : وحدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ، ومغيرة عن إبراهيم ، والجلح بن عبد الله ، عن الشعبي أنهم قالوا : في صدقة الإبل مثل ذلك كله أيضاً

قال أبو عبيد : فقد تواترت الآثار من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة وكتاب عمر ، وما أفتى به التابعون بعد ذلك بقول واحد في صدقة الإبل ، من لدن خمس ذود إلى عشرين ومائة . فلم يختلفوا إلا في حديث واحد يروى عن علي ، لا تراها حفظ عنه

٩٤٣ — قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن عاصم

ابن ضمرة عن علي أنه قال : مثل هذه الاخبار كلها ، إلا في موضع واحد ، فإنه قال : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه »

قال أبو عبيد : وهذا قول ليس عليه أحد من أهل الحجاز ولا أهل العراق ولا غيرهم نعلمه .

وقد حكي عن سفیان بن سعيد أنه كان ينكر أن يكون هذا من كلام علي ، ويقول : كان أفقه من أن يقول ذلك

وحكى بعضهم عنه أنه قال : أبي الناس ذلك علي علي
قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في فرائض الابل إلى أن تبلغ عشرين ومائة لم يختلفوا إلا في هذا الحرف الواحد وحده : فإذا جاوزت عشرين ومائة فهناك الاختلاف

٩٤٤ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفیان عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : « إذا زادت الابل على عشرين ومائة استوفيت بها الفريضة بالحساب الأول »

٩٤٥ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : « أن في كتاب الصدقة - الذي ذكرناه عنه - : أن الابل إذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون »

٩٤٦ — وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن كهرم عن محمد بن عبد الرحمن : « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر في الصدقة : أن الابل إذا زادت على عشرين ومائة فليس فيما دون العشر شيء ، حتى تبلغ ثلاثين ومائة »

قال أبو عبيد : فهذه ثلاثة أقوال مختلفة . فأما القول الأول الذي ذكرناه عن علي : أنه يستأنف بها الفريضة فإنه قول يقول به أهل العراق . وبه كان يأخذ سفیان . وتفسير ذلك : أن يكون في خمس وعشرين ومائة حقتان وشاة ، وفي ثلاثين ومائة حقتان وشاتان . وفي خمس وثلاثين ومائة حقتان

وثلاث شياه . وفي أربعين ومائة حقتان وأربع شياه . وفي خمس وأربعين ومائة - على تأويل حديث علي - حقتان وخمس شياه . وفي قول سفيان وقول أهل العراق حقتان وبنت مخاض . فإذا كملت الإبل خمسين ومائة كانت فيها ثلاث حقاقي . فإذا زادت على ذلك أيضاً أسـمـؤنـف بها ، أيضاً كما ابتدئت أول مرة إلى المائتين . فإذا بلغت كانت فيها أربع حقاقي . فإذا زادت أسـمـؤنـف بها أيضاً على ما فسرنا .

فهذا مذهب قول علي وما يعمل به أهل العراق

وأما حديث ابن شهاب : أنها إذا زادت على عشرين ومائة : كانت فيها ثلاث بنات لبون . فأنما لم نجد هذا الحرف في شيء من الحديث سوى هذا . ولا أعرف له وجهاً . وأخاف أن يكون غير محفوظ . لأنه لم يجعله على حساب أول الفرائض ، ولا على آخرها . ألا ترى أنها في الابتداء إذا كانت خمساً وعشرين كانت فيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإذا زادت واحدة انتقلت الفريضة بتلك الواحدة إلى السن التي فوقها فصار فيها ابنة لبون . ثم أسنان الفرائض كلها على هذا . فذاك حساب أول الفريضة فلو جعله عليه لكان يلزمه أن يكون في إحدى وعشرين ومائة بنتا لبون وحققة إلى ثلاثين ومائة . فهذا حساب أولها . وأما آخرها فإن في كل أربعين ابنة لبون . وفي كل خمسين حققة . فلو جعلها على هذا لكانت ثلاث بنات لبون إنما تجب في عشرين ومائة . لأن في كل أربعين واحدة ، وهذه قد زادت على العشرين والمائة . ثم لا أراه نقلها إلى السن التي فوقها . فليس هذا القول على حساب أدنى الفرائض ولا أقصاها

وأما القول الثالث ، الذي في حديث حبيب : أن الزيادة على عشرين ومائة لا شيء فيها حتى تبلغ ثلاثين ومائة . ثم يكون فيها حيثند بنتا لبون وحققة . فهذا هو القول المعمول به : أن الزيادة على عشرين ومائة إلى ثلاثين ومائة

شَقَّ كَسَائِرَ الْأَشْناقِ الَّتِي لَا يُحْتَسَبُ بِهَا، وَهِيَ الْأَوْقَاصُ فِي [البقر] (١)،
وذلك ما بين الفريضتين . ثم هي إذا بلغت ثلاثين ومائة فأنما تجب فيها
أسنانُ الابل أيضا . ولا تعود الى الغنم .

هذا قول مالك وأهل الحجاز : أن الابل إذا أفرِضَتْ مَرَّةً لم تُعَدَّ
صدقةً غنما بعد ذلك

وإفراضها : أن تبلغَ في الابتداء خمسا وعشرين ، فتنتقلَ من الغنم
إلى بنت مخاض .

وعلى هذا المعنى دارت الأحاديثُ التي ذكرناها كلها سوى حديث علي :
إن كانُ حُفَظَ عَنْهُ

ومن ذلك الحديث الذي يرويه أبو بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم
٩٤٧ — يُحَدِّثُ ثُوْنَهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُّامَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ
ابن مالك عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في كل أربعين
من الابل بنت لبون . وفي كل خمسين حقة » (٣)
وكذلك قول عمر

٩٤٨ — قال : حدثنا قبيصة عن سفيان عن موسى بن عُقْبَةَ وعبيد
الله بن عمر، أو أحدهما ، عن نافع عن ابن عمر ، مثل ذلك سواء
قال أبو عبيد : ففي هذه الأحاديث المعنيان جميعاً ، أحدهما : أن الابل
لا تعود إلى الغنم بعد عشرين ومائة . ألا أن تَرَاهُ لم يُعَدَّ ذِكْرَهَا . والآخر
أنه ليس في الأشناقِ شيء ، لقوله « في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة » وسكت عما بينهما ، مع أنه محسوبٌ مُفسَّرٌ إلى ثلاثمائة ، في حديث

(١) زيادة من الشامية . والشقاق والوقص : — بالتحريك — ما بين الفريضتين من كل
ما تجب فيه الزكاة . وقيل الوقص : ما وجبت الغنم فيه من فرائض الابل . ومنهم من يجعل
الأوقاص في البقر خاصة والأشناق في الابل (٢) رواه أبو داود والنسائي والبيهقي
والحاكم في المستدرک ، وقال الدارقطني . لم يسمعه ثمانية من أنس

حبیب بن أبی حبیب الذی ذکرناه .

فهذا ما جاء في فرائض الابل، إذا كانت هذه الأسنان موجودة عند أربابها .
فأما إذا كانت معدومة واحتاج المصدق إلى أخذ غير التي وجبت له . فإن
القول فيها غير ذلك . وقد جاءت به الآثار

٩٤٩ — قال : حدثنا يزيد عن حبیب بن أبی حبیب عن عمرو بن كهرم
عن محمد بن عبد الرحمن « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ،
وفي كتاب عمر : أن في [كل] خمس وعشرين من الابل بنت مخاض :
فإن لم توجد فابن لبون ذكر » .

٩٥٠ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق
عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : « إذا زادت الابل على خمس وعشرين
ففيها بنت مخاض . فإن لم توجد فابن لبون ذكر » .

٩٥١ — قال : وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : لا يؤخذ في
الصدقة ذكر مكان أثني ، إلا ابن لبون مكان بنت مخاض

٩٥٢ — قال : وحدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن
عاصم عن علي قال : « إذا أخذ المصدق سناً فوق سن رد شاتين أو عشرة
دراهم »

٩٥٣ — قال : وحدثنا هشيم عن القعقاع بن يزيد عن إبراهيم قال :
إذا لم يجد المصدق ابنة مخاض أعطى ابن مخاض وعشرة دراهم أو شاتين .
قال أبو عبيد : وقد اختلف في هذا الباب سفيان والأوزاعي ومالك .
فأما سفيان فأخذ بالآثر الذي رواه عن علي ، لم يجزه إلى غيره . قال :
إذا لم يجد السن التي يجب أخذ فوقها ورد شاتين أو عشرة دراهم ، أو قال :
رد ديناراً أو عشرة دراهم
وقال الأوزاعي غير ذلك

٩٥٤ — قال : حدثنا هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب بن

شاور قال : سمعت الأوزاعي يقول : إذا لم يجد السنَّ التي تجب أخذ قيمتها وقال مالك قولاً ثالثاً .

٩٥٥ — قال : حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : لا يؤخذ من فوق سنٍّ إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض
قال أبو عبيد : يذهب مالك فيما نرى — إلى أن الرخصة إنما جاءت في هذا خاصة

قال مالك : فأما إذا وجبت في المال ابنة لبون ، أو حقة ، أو جدعة ، فإن على رب المال أن يأتي بها . قال : ولا أحب أن يأخذ منه المصدق قيمتها . قال : وكذلك البقر والغنم
قال أبو عبيد : وكل قد ذهب مذهباً .

فأما سفيان فقد قصد إلى الأثر ، لم يعدده . وأما الأوزاعي فحجته أن يقول - فيما نرى - إن الأسنان تختلف ، فيكون بين الفريضتين أكثر من قيمة دينار ، أو عشرة دراهم . ويكون بينهما أقل من ذلك . يقول : فأرد ذلك إلى سائر الأحكام ، أنه من لزمه ضمان شيء من الحيوان أو العروض فاستهلكه أو لم يحده : أن عليه قيمته

وحجة مالك أن يقول : إن الصدقة حق من حقوق الله تبارك وتعالى . وليس حكمها كحقوق الناس التي تحوّل ديناً . بعد أن كانت عيناً . وإنما هي مثل الصلاة التي لا تجزى مكانها غير لها ، إذا وجد إليها سبيل . وهذا الذي قال مالك مذهب ، لولا المشقة التي فيه على الناس ، من تجشّم الطلب وتكلف ما ليس عندهم .

٩٥٦ — وقد جاء الثبوت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر معاذاً حين خرج إلى اليمن بالتيسير على الناس ، وأن لا يأخذ كرائم أموالهم »
٩٥٧ — ثم جاء مفسراً عن معاذ في حديث له آخر ، أنه قال هناك :

« ائتموني بخميس أو خميس ^(١) آخذ منكم مكان الصدقة، فانه أيسر عليكم، وأنفع للمهاجرين بالمدينة » فالأسمان بعضها يبعث أشبه من العروض بها . وقد قبلها معاذ

وروى عن عمر وعلى مثله في الجزية : أنهما كانا يأخذان مكانها غيرها ٩٥٨ — قال حدثني يحيى بن بكير عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر : أنه كانت تأتيه من الشام نعم كثيرة من الجزية

٩٥٩ — قال : حدثنا محمد بن ربيعة وأبو نعيم عن سعيد بن سنان عن عنزة عن علي : أنه كان يأخذ الجزية من أصحاب الأبر : الأبر . ومن أصحاب المسال : المسال ، ومن أصحاب الجبال : الجبال ^(٢) قال أبو عبيد : فأراهما قد رخصا في أخذ العروض والحيوان مكان الجزية . وإنما أصلها الدراهم والدنانير والطعام .

٩٦٠ — وكذلك كان رأيهما في الديات من الذهب والورق والابل والبقر والغنم والخيل ، إما أرادوا التسهيل على الناس ، فجعلوا على أهل كل بلد ما يمكنهم قال أبو عبيد : فالصدقة عندنا على هذا : أن الأسمان يؤخذ بعضها مكان بعض ، إذا لم توجد السن التي تجب ، على ماروى عن علي بن أبي طالب . وما كان يأخذه سفيان . لأن فيه تيسيراً على الذين تؤخذ منهم ، ووفاء للذين تؤخذ لهم .

فهذا ما جاء في فرائض الابل إذا كانت كلها مسان ، أو خالطتها صغارها من الخيران والسقاب ^(٣) فإذا كانت كلها صغاراً لا مسنة فيها فان في ذلك أقوالاً أربعة :

(١) قال في النهاية : الخميس : الثوب الذي طوله خمسة أذرع . ويقال له الخموس أيضاً . وقيل سمي خميساً لأن أول من عمله ملك باليمن يقال له : الخميس . بكسر الخاء . وقال الجوهري . الخمس ضرب من برود اليمن . وجاء في البخاري خميص ، بالصاد . قيل إن صحة الرواية فيكون مذكراً ، من الخميص ، وهي كساء صغير فاستعارها للثوب ^(٢) أنظر رقم (١١٧) وهناك « المسان » بالنون ^(٣) يقال جمل خيار ، وناق خيار ، أى مختار . والسقب : ولد الناقة حين يولد

٩٦١ — قال سفيان: 'يؤخذُ منها مثل ما يؤخذُ من الكبار من الأَسنانِ، إلا أنه يرُدُّ المصدَّقُ على ربِّ المالِ فضلَ ما بين السنِّ التي أخذَ وبين الرُّبعِ^(١) أو السَّقْبِ، الذي وجب في المال

٩٦٢ — وقال مالك: 'يؤخذُ منها مثل ما يؤخذُ من المسنَّ من الأَسنانِ، ولا يرُدُّ المصدَّقُ ذلك الفضلَ على ربِّ المالِ

٩٦٣ — وقال غيرهما قولاً ثالثاً: 'أنه لا صدقة في الصَّغارِ، ولا شئ على ربِّها

٩٦٤ — والقولُ الرابعُ: 'أنَّ فيها واحدةً منها. وهذا قول أبي حنيفة قال أبو عبيد: 'ولكلِّ مذهبٍ ذهبٌ إليه

فأما سفيان فَرَأَى أَن الصدقةَ واجبةٌ في الماشية كباراً كانت أو صغاراً، ولكنه يقول: ليس من السنَّةِ أن يؤخذَ فيها من الأَسنانِ دونَ بنتٍ مخاضٍ، فتؤخذُ من ربِّها بنتٌ مخاضٍ، أو فوق ذلك مما يجبُ، ثم يرُدُّ المصدَّقُ على ربِّ الماشيةَ فضلَ ما بين السنِّ التي أخذَ وبين الحواري^(٢) الذي وجب. فتكون الصدقةُ قد أُخِذَتْ على فرائضها وسُنَّتِها، ويكونُ ربُّ المالِ قد رجعَ إليه الفضلُ الذي أُخِذَ منه

وأما مالك فحجَّته أن يقول: إن الأبل قد يكون فيها الأَسنانُ الجِلَّةُ: مثلُ النَّدِيَّةِ، والرُّباعيةِ، والسَّديسِ، والبازل، وفوق ذلك، فلا يؤخذُ في الصدقةِ من هذه الأَسنانِ العاليةِ شئاً. وإنما الفرائضُ دونها، مثلُ بناتِ المخاضِ وبناتِ اللَّبُونِ، والحقاقِ والجذاعِ.

يقول: فسكما يُعْفَى لهم عن أخذ تلك الجِلَّةِ فكذلك يُحْتَسَبُ عليهم بالخبران والرُّباع والسَّقَابِ، وإن لم يكن فيها مِسْنٌ واحدٌ وأما الذي قال: لا صدقة فيها، فإنه أراد أن هذه ليست بأبل. وإنما جاءت

(١) الربع - كصرد - جمع رباع. وهو الذي ألقي رباعيته، وهذا هو المراد هنا. والربع أيضاً من الأبل ما ولد في الربع. وقيل ما ولد في أول التناج (٢) الحوار - بضم الحاء وقد تكسر - ولد الناقة ساعة تضعه. وقيل: إلى أن يفصل (م - ٢٤ - الأموال)

الصدقة في الابل . وإنما يقال لهذه رِباعٌ ، وفُضْلان ونحو ذلك . فلا شيء فيها وأما الذي يقول : فيها واحدة منها ، فإنه ذهب إلى أن الصدقة إنما تكون من حواشي الأموال لا من خيارها . فكيف يؤخذ من رِبعها أعلى من الأسنان التي يملك ؟ يقول : فإذا أخذ المصدق واحدة من عرضها ليست بأحسن المال فقد استوفى منه ما وجب عليه ، أو زيادة على ذلك

قال أبو عبيد : ولكل واحد من هؤلاء مقال ، إلا أن أشبهها بتأويل كتب النبي صلى الله عليه وسلم وسنته في الصدقة عندى : قول مالك .

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرض فرائض الصدقة وذكر أسنانها قد علم أن الماشية قد تكون جلدةً وصغاراً . فلم يأتنا عنه ولا عن أحد من الأئمة بعده أنهم خصوا منها كبيراً دون صغير . ولكن السنة جاءت بالعموم لجلتها . فقال : « في كل خمس من الابل أو الذود شاة » . وفي كل عشر شاتان » ثم كذلك حتى أتى على آخرها . فإذا جاءت السنة عامة لم يكن لأحد أن يستثنى شيئاً منها دون غيره ، إلا ما خصته السنة

٩٦٥ — كالذي جاء عنه صلى الله عليه وسلم في العرايا حين استثناهما من المزابنة ، فأرخص فيها .

٩٦٦ — وكما خص الحائض بالنفر في حجها قبل توديع البيت دون الناس ،

٩٦٧ — وكالجدع من الضأن يضحى به خاصة من بين الأزواج الثمانية . وأشباه لهذا في السنة كثير . وإنما تخلص ما خصت ، ونعم ما عمت ، مع أن الابل في كلام العرب اسم شامل يجمع صغارها ومسائها ، كما أن الناس اسم لبني آدم يشمل أطفالهم ورجالهم . وقد ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه الأنعام ، فسوى بين صغارها وكبارها ، فسأها جميعاً نعماً . فقال (وَمِنْ لَأْنَعَامِ حَوْلَةٍ وَفَرَشَا)

٩٦٨ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ، في قوله (وَمِنْ لَأْنَعَامِ حَوْلَةٍ)

وَفَرَشًا) قَالَ : الْحَوْلَةُ : مَا حَلَّ . وَالْفَرَشُ : الصَّغَارُ

٩٦٩ — قَالَ أَبُو عَمِيد : وَقَدْ رَأَيْنَا الْعُلَمَاءَ - مَعَ هَذَا - مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ صِغَارَ الْإِبِلِ إِذَا خَالَطَتْ كِبَارَهَا فَهِيَ مُحْسُوبَةٌ مَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ . وَكَذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَقَرِ مَعَ أُمَهَاتِهَا ، وَسِخَالُ الْغَنَمِ مَعَ مَسَانِئِهَا .
٩٧٠ — وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عُمَرَ حِينَ قَالَ لِسَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « اِحْتَسِبْ عَلَيْهِمْ بِهَا حَتَّى بِالْبَهْمَةِ يَرُوحَ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ »

قَالَ أَبُو عَمِيد : فَمَا بَالُهَا يُعْتَدُّ عَلَيْهِمْ بِهَا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِالْكِبَارِ وَتُلْقَى إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا ؟ وَمَا سَبِيلُهَا فِي الْوَجْهِينِ إِلَّا وَاحِدٌ . عَلَى أَنَّ حَدِيثَ عُمَرَ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ الْإِحْتِسَابَ بِالصَّغَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مُسِنَّةً وَاحِدَةً . أَلَا تَرَاهُ لَمْ يَشْطَرِطِ الْمَسَانَّ فِي حَدِيثِهِ ؟ فَالْأَمْرُ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا : أَنَّ الصَّدَقَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى صِغَارِهَا كَوُجُوبِهَا عَلَى كِبَارِهَا ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، لِمَا فَسَّرْنَا . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ .

٩٧١ — فَإِنْ تَعَدَّدَتِ السَّنُّ الَّتِي تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ، فَانَّهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ : عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَا أُحِبُّ قَوْلَهُ هَذَا ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ ، مَعَ خِلَافِ الْأَثَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْ عَلِيٍّ .

وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي يُحَدِّثُهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : —

٩٧٢ — وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فِي فَرَائِضِ الْإِبِلِ ، قَالَ : « فَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ جَذَعَةً ، وَلا يَسْتَعْنِدهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَأَنهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَأْلُهُ ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حِقَّةً ، وَلا يَسْتَعْنِدهُ إِلَّا جَذَعَةٌ ، فَأَنهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ

عشرين درهما أو شاتين . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَاشَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَا لَه ، أَوْ عَشْرِينَ دَرَهْمًا . [وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا جَذْعَةٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقَ عَشْرِينَ دَرَهْمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَاشَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ تَا لَه أَوْ عَشْرِينَ دَرَهْمًا] (١) وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ لَبُونٌ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حَقَّةٌ ، فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقَ عَشْرِينَ دَرَهْمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ لَبُونٌ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بَنَتٌ تَخَاضُ فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَاشَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ تَا لَه ، أَوْ عَشْرِينَ دَرَهْمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةٌ تَخَاضُ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرَ فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ » (٢)

قال أبو عبيد : فَاتَّبَاعُ الْأَثَرِ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

فهذا حكمُ صدقةِ الإبل ، إِذَا جَاءَهَا الْمَصْدُقُ فَوَجَدَهَا خَمْسًا فَصَاعِدًا . ٩٧٣ — فَأَمَّا إِذَا وَجَدَهَا أَرْبَعًا ، وَقَدْ كَانَ الْحَوْلُ حَالًا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسَةٌ ، ثُمَّ هَلَكَتْ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ ، فَجَاءَ الْمَصْدُقُ وَهِيَ أَرْبَعٌ فَانْهَاقُ تَقْبِلُ مِنْهُنَّ وَأَهْلَ الْعِرَاقِ قَالُوا : عَلَى رَبِّهَا أَرْبَعَةٌ أَوْ خَمْسَةٌ شَاةٍ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ قَدْ كَانَتْ

(١) زيادة في الأصل العتيق . وهو مكرر . ولكن لم يعلم عليه

(٢) قال ابن حزم : هذا حديث في نهاية الصحة ، عمل به الصديق بحضرة العلماء ، ولم يخالفه أحد . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١٧٣) وقد رواه البخاري في مواضع من صحيحه . وفي كتاب الزكاة مطولا وغيره ومختصرا يستد واحد : قال حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري حدثني أبي حدثني ثمامة بن عبدالله أن أنسا حدثه أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين - الحديث بطوله » وصححه ابن حبان أيضا وغيره ، ورواه أبو داود والنسائي والحاكم

وجبت فيها مع مُضَيِّ الحول شاة . فلبا ذهب بعض الابل سقط من الصدقة بحساب الذاهب ، وبقي فيها بحساب الباقي .

٩٧٤ — وقال مالك : لا شيء عليه فيها .

٩٧٥ — قال أبو عبيد: أخبرني بذلك عنه يحيى بن عبد الله بن بكير قال: وقال مالك: إنما تجب الصدقة على رب المال يوم يُصَدَّقُ ماله . فإن هلكت الماشية قبل ذلك لم يُحْتَسَبْ عليه مما هلك شيء . إنما يُؤْخَذُ بما وجدته المصدق في يده . وكذلك إن نَمَتِ الماشية أخذته بجميع ما يكون عنده بعد الحول .

قال أبو عبيد : وقول مالك هذا أشبهُ عندي بسنة الصدقة ، لأنها إنما جاءت مطلقة : في كذا وكذا من الابل كذا وكذا ، وهذا إنما يقع معناه على ما كان موجوداً في أيديهم . ولم يأت في شيء من كتب الصدقة أن أهل الماشية يحاسبون بما كانوا يملكونه قبل ذلك ثم هلك . ولا يُسألون عما ضاع منها .

٩٧٦ — وأما الذي ذهب إليه أهل العراق فأنهم أنزلوا الصدقة بمنزلة الدين إذا حال الحول على المال . ولو كانت الصدقة تحل محل الدين لكان ينبغي أن يجب على رب الماشية في هذه الخمس التي هلكت إحداها : أن تكون عليه الشاة كلها . وكذلك لو هلكت إبله من عند آخرها ، لأنه لا يُسْقِطُ هلاكها عنه ديناً قد لزمه مرة . وليس الأمر عندي فيها إلا على ما قال مالك ، لموافقته تأويل الآثار والسنة .

٩٧٧ — فإن لم يكن ضاع من هذه الخمس شيء ولكن حال عليها حولان اثنان ، وهي خمس تامة ، ثم جاء المصدق . فإن سُفِيانَ يروى عنه أنه قال : عليه فيها شاة واحدة للسنة الأولى ، وليس عليه للثانية شيء .

٩٧٨ — وقال مالك : عليه شاتان ، لكل سنة واحدة .

قال أبو عبيد : وكذلك يلزم كل واحدٍ منهما في مذهبه هذا القول . لأن

سفيان كان يرى أنه قد وجبت عليه شاة في العام الماضي ثم حال الحول الثاني، وهو ليس بمالك لخمس من الأبل، لمكان الدين الذي لزمه من تلك الشاة. فصارت له خمس غير قيمة شاة، فأسقط عنه الصدقة للسنة الثانية من أجل هذه.

٩٧٩ — وكان مالك لا يلتفت إلى الدين الذي لزمه، ويقول: إنما أنظر إلى ما وجد المصدق في أيديهم قائما بعد مضى الأحوال على الماشية. قال أبو عبيد: وكذلك هذا عندي، لما تأولنا فيه من الحديث: أن الصدقة إنما تؤخذ من أعيان الماشية، إذا حال عليها الحول أو أكثر. ولا يحاسب أحد بما وراء ذلك من زيادة أو نقصان، ولا تعود الصدقة ديناً يتبع به صاحبها. وهذا كله معناه إذا كانت الماشية إنما هلكت من حادث يحدث بها غير استهلاك من رب المال لها ببيع أو هبة أو نحر أو غير ذلك. فإذا كان هو الجاني عليها لزمه الضمان في الأقوال كلها وما يقوى ما تأولنا: أنه إنما ينظر إلى ما كان حياً حاضراً يوم يأتي المصدق: - حديث عمر

٩٨٠ — قال: حدثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب، أو يعقوب بن عتبة — قال أبو عبيد: والمحفوظ عندي أنه يعقوب ابن عتبة — عن يزيد بن هريرة عن ابن أبي ذباب: «أن عمر آخر الصدقة عام الرمادة. قال: فلها أحيا الناس بعثي، فقال: اعقل عليهم عقاكين، فافسّم فيهم عقالا واثنتي بالآخر^(١)»

قال أبو عبيد: ألا ترى أن عمر قد أخذهم بصدقة عامين. وهو يعلم أن في مثل هذه المدة وأقل منها ما تكون الحوادث بالماشية من الزيادة والنقصان فلم يشترط عليهم أن يحاسبوا بشيء مما تدلّ

(١) كان طاعون عمواس والرمادة في السنة الثامنة عشرة. وفيها هلك الناس والأموال. وقوله: وأحيا الناس: أي نزل عليهم الحيا وهو المطر. والعقال: صدقة العام. يقال: أخذ المصدق عقال هذا العام أي أخذ منهم صدقته

ومنه الحديث المرفوعُ فيما أظن

٩٨١ — محدثُ به عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن

حسن بن حسن عن أمه فاطمة بنت حسين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تُنَى ^(١) في الصدقة »

قال أبو عبيد : وأصلُ الثنَى في كلامهم ترديد الشيء وتكريره ووضعُه في غير موضعه . يقول : فإذا تأخرت الصدقة عن قوم عاماً لحادثة تكون حتى تتلف أموالهم لم تُثنَ عليهم في قابل صدقة العام الماضي ، ولكنهم يؤخذون بما كان في أيديهم للعام الذي يُصدّقون فيه . وما لم يتلف منها فإنهم يؤخذون بصدقتها كلها ، وإن أتى عليها أعوام . وليس هذا حينئذٍ بثنٍ ، لأنه حقٌ يؤخذ من أعيان الماشية وهي قائمةٌ في ملكهم . فكذلك يؤخذون بصدقة ماضى . وفي الثنَى وجهٌ آخر : أن لا تؤخذ الصدقة من عام مرتين . وهذا أيضاً من وضع الشيء في غير موضعه

قال أبو عبيد : والتأويلُ الأولُ أحبُّ إلى ، لأنه يُروى مفسراً عن ابن شهاب

٩٨٢ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس

عن ابن شهاب أنه قال في الثنَى : إن الصدقة لا تُثنَى ، وليكنها تؤخذ في الخُصْبِ والجُدْبِ والسَّمينِ والعَجَفِ . قال : وأولُ مَنْ فعل ذلك معاوية . فإذا كان ذلك فأنما تؤخذ الصدقة مما بقي من أموالهم

قال أبو عبيد : فإذا كانت الابلُ عواملَ ولم تكن سائمةً فإن فيها قولين :

٩٨٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن طاححة

ابن أبي سعيد : أن عمر بن عبد العزيز كتب — وهو خليفة — أن تؤخذ

(١) كانت في الأصلين « الثناء » والذي في النهاية « الثنَى » بالكسر والقصر :

أن يفعل الشيء مرتين .

الصَّدَقَةُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الرِّيفِ ، وَقَالَ : حَضَرْتُ ذَلِكَ وَعَايَنْتُهُ
مِنْ كِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

٩٨٤ — قَالَ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ :
رَأَيْتُ الْإِبِلَ الَّتِي تُسَكَّرُ لِلْحَجَّجِ تَزْكَى بِالْمَدِينَةِ ، وَرِيْعَةٌ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حُضُورٌ لَا يُنْكَرُونَهُ ، وَيُرَوُّنَهُ ^(١) مِنْ
السَّنَةِ ، إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِبِلُ مُقَرَّقَةً

٩٨٥ — قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَهُوَ رَأَى اللَّيْثَ وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّ الْآثَارَ إِنَّمَا جَاءَتْ بِمَجْمَلَةٍ فِي الْإِبِلِ ، وَلَمْ
يُسْتَنْنَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ ، يَقُولَانِ فَكُلُّهُمَا دَاخِلٌ فِي الصَّدَقَةِ . وَكَذَلِكَ نَرَى
مَذْهَبَ عُمَرَ ، وَرِيْعَةَ ، وَيَحْيَى

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا وَجْهُ وَمَذْهَبٌ ، لَوْلَا أَنَا وَجَدْنَا السَّنَةَ قَدْ خَصَّتْ
السَّائِمَةَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ . فَأَنَّا لَا نَخْصُصُ إِلَّا مَا خَصَّتْ ، وَلَا نَعْمُ إِلَّا مَا عَمَّتْ

٩٨٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقَشِيرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٌ : فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، لَا تَفَرَّقُ عَنْ
حِسَابِهَا ، مَنْ أَعْطَاهَا مَوْجِعًا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَأَنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرَ إِبِلِهِ
عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا ، لَا يَحِلُّ لِمَحْمِدٍ مِنْهَا شَيْءٌ » ^(٢)

٩٨٧ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَذَلِكَ حَدَّثَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الَّذِي يُحَدِّثُونَهُ عَنْ سَمَاءِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ
فِي سَائِمَةِ الْقَمَمِ شَيْءٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ »

(١) فِي الشَّامِيَةِ « يَرَوْنَ أَنَّهُ » (٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ . وَصَحَّحَهُ

ابْنُ مَعِينٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَذْهَبُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ

قال أبو عبيد : فلما جاءنا هذان الحديثان مُفسَّرين في الإبل والغنم يذكر السائمة أتبعناهما وتركتنا ماسواهما. وقد كان الحسنُ مع هذا يُفتى به

٩٨٨ — قال : حدثنا هشيم عن هشام عن الحسن قال : « ليس في الابل العوامِل والبقرِ العوامِل صدقة »

٩٨٩ — قال أبو عبيد : وهذا قولُ سفيان وأهل العراق جميعاً، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً

٩٩٠ — قال أبو عبيد : وإذا حال الحولُ على مائتي درهمٍ لرجلٍ، ثم ضاعَ منها بعضها فإن عليه أن يزكِّي الباقي بحسابه، وليس يُشبهه الخمس من الإبل هذا إذا مات منها واحدٌ بعد الحول . وإنما اختلفا لأن الصامت إنما يزكِّيه صاحبه إشهرٌ معلوم عنده ، وليس ذلك لربِّ الماشية ، لأنَّ حكمها إلى السلطان، إنما يبعث في كلِّ عامٍ مرةً من يزكِّيها . وقد تختلف أوقاته في ذلك، فإذا جاءه المصدق مع حؤول الحول وجبت عليه الصدقة حينئذٍ، فلهذا قال من قال : إنما تجب الصدقة في المواشي عند مجيء المصدقين . وفرقوا ما بينهما وبين الدراهم والدنانير

٩٩١ — وقد كان شريك بن عبد الله وناسٌ معه يُفتون بخلاف القولين جميعاً يقولون : إذا جاء المصدق، وقد ذهبت واحدة من الابل الخمس، فعليه الشاةُ كلها، فجعلوها بمنزلة الدين اللازم

قال أبو عبيد : ومن قال هذا، لزمه أن يقول : لو ذهبت الماشية كلها كانت هذه الشاة عليه على حالها، ولو كان عليه دين سوى الزكاة ولا مال له غير هذه الشاة كانت الزكاة تحاصُّ الغرماة في ديونهم . وهذا قولُ يَفْحُشُ ويخرج من قول الناس

باب

(صدقة البقر وما فيها من السنن)

٩٩٢ — حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبعة ، ومن كل أربعين مئة » (١)

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : (١٧٤) رواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ ثم منه . ورواه النسائي وباقي أصحاب السنن وابن حبان والدارقطني والحاكم من رواية أبي وائل عن مسروق عنه . ورجح الترمذي والدارقطني في العلل الرواية المرسلة . ويقال : إن مسروقا أيضا لم يسمع من معاذ . وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك . وقال ابن القطان : هو على الاحتمال . وينبغي أن يحكم حديثه بالاتصال على رأي الجمهور . وقال أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد : اسناده متصل صحيح ثابت . وروى عبد الحق فنقل عنه أنه قال : مسروق لم يلق معاذ . وتعقبه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ . وقد قال الشافعي : طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ، لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذ . وهذا مما لا أعلم عن أحد فيه خلافا . ثم قال الحافظ قال — : وقال البيهقي : طاوس وإن لم يلق معاذ إلا أنه يمانى وسيرة معاذ بينهم مشهورة . وقال عبد الحق : ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته ، يعني في النصب . وقال ابن جرير الطبري : صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه : أن في كل خمسين بقرة بقرة . فوجب الأخذ بهذا . وما دون ذلك فمختلف ولا نص في إيجابه . وتعقبه صاحب الامام بمحدث عمرو بن حزم الطويل في الديات وغيرها ، فإن فيه « في كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة . وفي كل أربعين باقورة بقرة » وقال ابن عبد البر في الاستذكار : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجمع عليه فيها

٩٩٣ — قال قال الأعمش : وسمعت ابراهيم يقول مثل ذلك

٩٩٤ — حدثنا ابن أبي مریم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن يحيى ابن سعيد قال : أخبرني طاوس اليماني عن النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ مثل ذلك سواء

٩٩٥ — حدثنا هشيم أخبرنا قرّة بن خالد عن الحسن قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل أربعين بقرة مسنة وفي كل ثلاثين تبعاً جذعا »

٩٩٦ — حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن ابراهيم والاجلح عن الشعبي قالوا : في كل ثلاثين تبع . وفي كل أربعين مسنة من البقر

٩٩٧ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز كتب بمثل ذلك سواء

قال أبو عبيد : وهذا هو المعمول به عند أهل الحجاز وأهل العراق وغيرهم ، لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم . على أننا قد سمعنا في الأثر شيئاً نراه غير محفوظ . وذلك أن الناس لا يعرفونه

٩٩٨ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم وفي كتاب عمر بن الخطاب « أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الابل »

٩٩٩ — قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : « فيها ما في الابل »

١٠٠٠ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد القهني عن ابن شهاب عن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري « أن صدقة البقر مثل صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها »

قال أبو عبيد : فهذا قول لم نجد له إلا في هذين الحديثين ، والناس على خلافهما ، إنما المعمول به القول الأول . وهذا في البقر السائمة .

فإذا كانت البقر عوامل ففيها غير ذلك

١٠٠١ — حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة
عن علي قال : « ليس في البقر العوامل ^(١) صدقة »

١٠٠٢ — حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم ومجاهد ^(٢)
قالوا : ليس في البقر العوامل صدقة

١٠٠٣ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن رجلٍ من آلِ طلحة عن
موسى بن طلحة قال : ليس في البقر العوامل صدقة

١٠٠٤ — قال : حدثنا ابنُ بكير عن ابنِ لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب
عن عمر بن عبد العزيز قال : ليس في البقر العوامل صدقة

١٠٠٥ — قال : وحدثنا ابنُ بكير عن اللَّيث بن سعدٍ عن طلحة بن أبي
سعيد عن عمر بن عبد العزيز مثل ذلك

١٠٠٦ — قال : وحدثنا عبدُ الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن
المثنى بن الصباح عن عمرو بن دينار : أنه بلغه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال « ليس في الثَّورِ المِثْرَةَ صدقة » .

١٠٠٧ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني زياد بن
سعيد : أن أبا الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله قال « لا صدقة على
مِثْرَةٍ » ^(٣)

١٠٠٨ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن خالد
ابن يزيد عن أبي الزبير عن جابر قال « ليس على الحرائث صدقة »

١٠٠٩ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن اللَّيث بن سعدٍ عن يونس

(١) رواه ابن أبي شيبة بهذا الاسناد . والعوامل : جمع عاملة ، وهى التى
يستقى عليها وتستعمل فى الحرث وإثارة الأرض والأشغال (٢ ،) رواها ابن
أبي شيبة . والمِثْرَةُ هى التى تثير الأرض .

عن ابن شهاب قال « ليس في السَّوَانِي ^(١) من الإبل والبقر، ولا في بَقَرِ الْحَرْثِ صدقةٌ، من أجل أنها سَوَانٌ الزَّرْعِ وعوامِلُ الْحَرْثِ »

١٠١٠ — قال : وحدثناه شام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب بن شابور

عن سعيد بن عبد العزيز التَّمُوخِيُّ قال « ليس في البَقَرِ التي تحرث [الأرض] ^(٢) صدقةٌ، لأنَّ في القَمَحِ صدقةٌ . وإِنَّمَا القَمَحُ بِالْبَرِّ »

١٠١١ — قال : حدثنا ابنُ بُسْكِير عن الليث بن سعد : أنه كان رأيُه

مثل هذه الأحاديث كلها « أنه لا صدقةٌ فيها »

١٠١٢ — قال : وكان مالكٌ بن أنس يرى أن فيها الصَّدَقَةَ

قال أبو عبيد : ولا نعلم أحداً قال هذا القول قبل مالك في البقر خاصَّةً،

وإنَّمَا ذهبَ — فيما نرى — إلى مثل مَذْهَبِهِ في الإبل : أنَّ الْجُمْلَةَ جَاءَتْ

بِالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ، تَحْمَلُ الْمَعْنَى عَلَى الْجَمِيعِ، حَتَّى أَدْخَلَ فِيهَا الْعَوَامِلَ وَالْحَوَارِثَ.

وكان هذا هو الوجهُ، لَوْلَا تَوَاتَرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِالِاسْتِنَاءِ فِيهَا

خَاصَّةً، مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ،

ثُمَّ مِنْ بَعْدَهُمْ، وَهَلُمَّ جَرًّا، إِلَى الْيَوْمِ. وَبِهِ يَأْخُذُ أَهْلُ الْعِرَاقِ. وَهُوَ رَأْيُ

سُفْيَانٍ

١٠١٣ — وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ مَالِكٍ، فَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ أَنْ

أَحَدًا يَقُولُ هَذَا

قال أبو عبيد . ومع هذا إنَّكَ إِذَا صِرْتَ إِلَى النَّظَرِ وَجَدْتَ الْأَمْرَ عَلَى

مَا قَالُوا : أَنَّهُ لَا صَدَقَةَ فِي الْعَوَامِلِ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ إِذَا اعْتُمِلَتْ

وَاسْتَمْتَعَ بِهَا النَّاسُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَابِّ الْمُرْكُوبَةِ، وَالَّتِي تَحْمَلُ الْأَنْقَالَ مِنْ

الْبِغَالِ وَالْجَمْرِ، وَأَشْبَهَتْ الْمَالِيكَ وَالْأُمُتْعَةَ . فَفَارَقَ حُكْمُهَا حُكْمَ السَّائِمَةِ لِهَذَا .

(١) السَّوَانِي : جمع سانية ، وهي الناقة التي يستقى عليها (٢) زيادة من الشامية

١٠١٤ — وأما الجهة الأخرى: فالتى فسرها ابن شهاب، وسعيد بن عبد العزيز: أنها إذا كانت تَسْمُو، وتَحْرُثُ فَإِنَّ الْحَبَّ^(١) الذى تَجِبُ فيه الصَّدَقَةُ إنما يكون حَرَثُهُ وَسَقِيَهُ وَدِيَّاسُهُ^(٢) بها. فإذا صَدَّقَتْ هـ، أيضاً، مَعَ الْحَبِّ، صارت الصَّدَقَةُ مُضَاعَفَةً عَلَى النَّاسِ.

فهذه أحكامُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ. وهى على ثلاثة أصنافٍ : فأحدها : أنها إذا كانت بَقَرًا مُبَقَّرَةً ، وهى السَّوَارِثُ التى تُتَّخَذُ لِلنَّسْلِ والنَّمَاءِ ، فصدقتها على ما قَصَصْنَا فى هذا المَكْتَابِ : من التَّبِيعِ والمُسْنَةِ . والصَّنْفُ الثانى : أن يكون يُرادُ بها التَّجَارَةُ فَسُنَّتُهَا فى الصَّدَقَةِ غيرُ ذلك . وهى أن تكون كَسَائِرِ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ ، فيَقْوَمُهَا رَبُّهَا فى رَأْسِ الْحَوْلِ ، ثم يَضُمُّهَا إلى مَالِهِ . فإذا بلغ ذلك مائتي دِرْهَمٍ ، أو عشرين مثقالاً فصاعداً. زَكَاةً كَمَا يُزَكَّى الْعَيْنُ وَالْوَرَقُ سِوَاهُ : فى كُلِّ مائتين خمسة دراهم . وفى كُلِّ عشرين مثقالاً نصف مثقالٍ ، وما زادَ فبِالحِسابِ

والصَّنْفُ الثَّالثُ : هذه العَوَامِلُ التى ذَكَرْنَاهَا ، فلا صَدَقَةَ فِيهَا وكذلك الإِبِلُ إذا كانت مَوْبَلَةً يُتَبَغَّى نَسْلُهَا وَنَمَائُهَا ، فصدقتها على ما ذَكَرْنَا من كُتُبِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، وَكُتُبِ عُمرَ فى الصَّدَقَةِ : أنْ فى كُلِّ خَمْسِ شاةٍ ، ثم على هذا . فَإِنْ كانتَ لِلتَّجَارَةِ فعَلَى ما ذَكَرْنَا مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ ، وَإِنْ كانتَ عَوَامِلَ فلا شَيْءَ فِيهَا

١٠١٥ — فَأما الْغَنَمُ فَإِنَّهَا تُجَامَعُ الْبَقَرُ وَالْإِبِلُ فى السَّائِمَةِ وَالتَّجَارَةِ ، وَتُفَارِقُهُما فى الْعَوَامِلِ . لِأَنَّ الْغَنَمَ لا عَوَامِلَ فِيهَا . وَلَكِنْ الصَّنْفُ الثَّالثُ مِنَ الْغَنَمِ الَّذى تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّدَقَةُ هِىَ الرِّبَائِبُ التى تُتَّخَذُ فى الْبُيُوتِ بِالْأَمْصَارِ وَالْقَرَى وَتَكُونُ أَلْبَانُهَا لِقَوْتِ النَّاسِ وَطَعَامِهِمْ . وَلَيْسَتْ لِتَّجَارَةٍ وَلَا سَائِمَةٍ ، وهى التى

(١) فى الاصل العتيق « الحرث » (٢) الدياس : استخراج الحب من السنبيل .

قال فيها إبراهيم^(١) ومجاهد^(٢)

١٠١٦ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن مُعِيرةَ عن إبراهيم قال : « ليس في الربائبِ صدقةٌ »

١٠١٧ — قال : حدثنا أبو معاوية قال حدثنا مَنْ سَمِعَ ابْنَ أَبِي لَيْسَى يُحَدِّثُ عن عبد الكريم عن مجاهد : في الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ أَرْبَعُونَ شاةً حُلُوباً في المِصْرِ ؟ قال : ليس عليها صدقةٌ

١٠١٨ — قال أبو عبيد : وهذا كله قولُ سُفيانَ فيما يُحْكِي عنه ، وهو قولُ أهلِ العراقِ في الإبل ، والبقر ، والغنم جميعاً ، على ما ذكرناه من الأصناف فإذا كانت في البقرِ أوقاصٌ ، وهي للتجارة ، استوتْ أوقاصُها وغير ذلك ، فكان في كلها صدقةٌ ، إذا بلغت مائتي درهم ، أو عشرين مثقالاً ، لأنها حينئذ على سنةِ الدَّراهم والدنانير ، وإن كانت سائمةً فهي التي تَسْقُطُ الصدقةُ عن أوقاصِها

١٠١٩ — وكذلك قولُ سُفيانَ وأهلِ العراقِ ، مع ما جاء فيها من الآثار
١٠٢٠ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سلمة بن أسامة : أن معاذ بن جبل قال « بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَدَّقَ أَهْلَ الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعاً — قال : والتببيع : جَذَعٌ أو جَذَعَةٌ — وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً . وَمِنَ السَّيِّئِينَ تَبِيعَيْنِ ، وَمِنَ السَّابِعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعاً . وَمِنَ الثَّمَانِينَ مُسِنَّةَيْنِ ، وَمِنَ التَّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتَابِيعَ ، وَمِنَ الْمِائَةِ مَسْنَةٌ وَتَبِيعَيْنِ ، وَمِنَ الْعَشْرِينَ وَمِائَةً ثَلَاثَ مَسْنَاتٍ أو أَرْبَعَةَ أَتَابِيعَ . قال : وَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا أَخُذَ مِمَّا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئاً . وقال : إِنَّ الْأَوْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا »^(٣)

١٠٢١ — قال حدثنا حجاج عن ابن جريج وحماد بن سلمة عن عمرو

(١) هو إبراهيم النخعي (٢) رواه ابن أبي شيبة مختصراً

ابن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل قال باليمن « أَسْتُ بَاخِذٍ مِنْ أَوْقَاصِ
الْبَقَرِ شَيْئًا حَتَّى آتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَأْمُرْنِي
فِيهَا بِشَيْءٍ » (١)

١٠٢٢ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن
سَلَمَةَ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ « إِنْ الْأَوْقَاصَ لَأَصَدَقَةٌ فِيهَا »

١٠٢٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن داود بن أبي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ
لَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ صَدَقَةٌ (٢)

١٠٢٤ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ « أَنْ لَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ »
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالْأَوْقَاصُ : مَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ . وَهُوَ عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ الْأَشْنَاقُ فِي الْإِبِلِ . وَلَيْسَ
يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ مِنَ الْأَسْنَانِ غَيْرُ سَنَيْنَ : التَّبِيعُ ، وَالْمُسْنَةُ

١٠٢٥ — قال : حدثنا جرير عن مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : التَّبِيعُ الَّذِي قَدْ
أَسْتَوَى قَرْنَاهُ وَأُذُنَاهُ . وَالْمُسْنُ : الثَّمْنِيُّ فَازَادَ (٣)

١٠٢٦ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَسَامَةَ — فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
قَالَ : « وَالتَّبِيعُ جَدَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ » (٤)

(١) رواه ابن أبي شيبة عن ليث عن طاوس عن معاذ « ليس في الأوقاص شيء »

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن داود عن الشعبي « ليس في

الأشناق شيء » (٣) رواه ابن أبي شيبة . وجرير هو ابن عبد الحميد

(٤) روى ابن أبي شيبة . ان نعيم بن سلامة — وهو الذي كان خاتم عمر بن عبد

العزير في يده — أخبر محمد بن يحيى بن حبان أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة

قال أبو عبيد: والتفسير في الحديث هكذا. وأما أهل العربية فيقولون: التَّبِيعُ لَيْسَ بِسَنٍّ، وَلِسَكْنُهُ لَمَّا بَلَغَ مِنَ السَّنِّ مَا يَقْوَى عَلَى اتِّبَاعِ أُمِّهِ سُمِّيَ بِذَلِكَ تَبِيعًا. وهذا ليس بمخالف للحديث، لأنه لا يكاد يكون هذا منه إلا بعد الإيجذاع، كما أَنَّ الْفَصِيلَ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ لَيْسَ بِسَنٍّ، وَلِسَكْنُهُ سُمِّيَ فَصِيلًا لِأَنَّهُ فَصِيلٌ عَنْ أُمِّهِ فِي الرِّضَاعِ.

قال أبو عبيد: فَإِذَا خَالَطَتِ الْبَقَرُ جَوَامِيسُ فَسَدَّتْهَا وَاحِدَةً. وفي ذلك آثار

١٠٢٧ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب: أن عمر بن عبد العزيز كتب «أن تؤخذ صدقة الجواميس كما تؤخذ صدقة البقر»

١٠٢٨ — وكذلك يُرْوَى عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ

١٠٢٩ — قال: وحدثني ابن بكير عن مالك بن أنس قال: الجواميس والبقَرُ سواءٌ، والْبَخَاتِيُّ مِنَ الْإِبِلِ وَعِرَابُهَا ^(١) سَوَاءٌ وَالضَّأْنُ وَالْمَعْزُ فِي النَّعَمِ سَوَاءٌ.

قال أبو عبيد: يعني أنها إذا كانت من صنفين من هذه الأصناف ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الْعَدَدِ، ثُمَّ أُخِذَتِ الصَّدَقَةُ مِنْهُمَا
١٠٣٠ — قال ابن بكير: قال مالك: فإذا استويا في العدد من الغنم أخذ المصترق الشاة من أيَّتهما شاء. وإن كنت إحداهما أكثر من الأخرى أخذ من التي هي أكثر

زعموا أن رسول الله (ص) كتب بها إلى معاذ. قال نعم. فقرأت، وأنا حاضر فاذا فيها: من كل ثلاثين تباع جذع أو جذعة. ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة (١) البخاتي: جمع بختية: وهي جمال طوال الاعناق. والعراب: المنسوبة إلى العرب (م - ٢٥ - الأموال)

١٠٣١ - وأما أهل العراق فيقولون : يؤخذ من كل واحدة بحسابها
 ١٠٣٢ - قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل الرأي : إن البقر لا أوقاص
 لها ، وأنها إذا زادت على ثلاثين واحدة أخذ منها بحساب ذلك . قال :
 وكذلك كلما زادت

١٠٣٣ - وكان يقول فيما زاد على المائتين من الدراهم : إنه لا شيء فيها حتى تبلغ
 أربعين . وكذلك ما زاد من الدنانير على عشرين حتى تبلغ أربعة وعشرين
 فجعل الأوقاص في الذهب والورق وأسقطها من البقر . وإنما جاءت
 السنة بالأوقاص في البقر وإسقاطها من الذهب والورق . نخالفها في
 الأمرين جميعاً

باب

(صَدَقَةُ الْغَنَمِ وَسُنْمُهَا)

١٠٣٤ - قال أبو عبيد : حدثنا يزيد بن هارون عن حبيب بن أبي
 حبيب عن عمرو بن كهرم عن محمد بن عبد الرحمن « أن في كتاب صدقة
 النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر بن الخطاب : « أن الغنم
 لا يؤخذ منها شيء فيما دون الأربعين ، فإذا بلغت الأربعين ، ففيها شاة
 إلى أن تبلغ عشرين ومائة . فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها
 شاتان ، إلى المائتين . فإذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياه ،
 إلى ثلاثمائة . قال : فإذا زادت الغنم على ثلاثمائة فليس فيما دون المائة شيء .
 وإن بلغت تسعاً وتسعين ، حتى تكون مائة تامّة . ثم في كل مائة شاة
 تامّة شاة . ولا تؤخذ هرمة ، ولا خيل ، إلا أن يشاء المصدق . » (١)

(١) روى ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن سفیان بن حسين عن الزهري
 عن سالم عن أبيه قال : « كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة ، فقرنه

١٠٣٥ - قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله : « أن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم التي كانت عند آل عمر بن الخطاب مثل ذلك في صدقة الغنم »

١٠٣٦ - قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ، وعبد الله بن عبد الله ، مثل ذلك ، أو نحوه ، في صدقة الغنم

١٠٣٧ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج : أن عثمان بن عثمان أعطاه كتاباً كتب به عبد الله بن أبي بكر لمحمد بن هشام . وهو - زعموا - الكتاب الذي كتب به رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن ابن حزم في صدقة الغنم ، بمثل ذلك .

١٠٣٨ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد^(١) : أن أبا بكر بن عبيد الله أعطاه كتاباً ، نسخته من صحيفة كانت مربوطة بقراب^(٢) عمر بن الخطاب ، فيها من صدقة الغنم مثل ذلك .

١٠٣٩ - قال : حدثني عبد الله بن صالح ويحيى بن بكير عن الليث بن

بسيفه ، أو قال بوصيته ، فلم يخرج له ما حتى قبض ، عمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر ، قال « في الغنم في ثلاثمائة ثلاث شياه ، فإن زادت ففي كل مائة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ مائة » . ورواه أبو داود كذلك ، وفيه تفصيل صدقة الابل والغنم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . قال الترمذى : حسن غريب . وسفيان بن حسين في حديثه عن الزهري مقال ، إلا أنه تابعه على رفعه سليمان بن كثير ، وهو ممن اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج به . وقال الترمذى في كتاب العلل : سألت البخارى عن هذا الحديث . فقال : أرجو أن يكون محفوظاً . وسفيان بن حسين صدوق^(١) روى ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد ، قال : استعملت على صدقاتك .^(٢) هو شبه الجراب يطرح فيه الزاكب سيفه بغمده وسوطه

سَعْدٍ : أَنْ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ صَدَقَةِ الْعَنْمِ .
 قَالَ اللَّيْثُ : وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ : أَنَّهُ عَرَضَهَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرَّاتٍ .
 ١٠٤٠ — قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : قَرَأْتُ
 كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ - فَذَكَرَ فِي الْعَنْمِ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا .

١٠٤١ — قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَهَذَا كُلُّهُ هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ فِي قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَمَالِكٍ ،
 وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا .

١٠٤٢ — فَإِذَا كَانَتِ الْعَنْمُ سَخَالًا وَمَسَانًا فَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَيْضًا أَنَّهَا مُحْسُوبَةٌ مُعَا .
 فَإِنَّ كَانَتْ كُلُّهَا صِغَارًا فَهِيَ الَّتِي اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي
 صَدَقَاتِ الْإِبِلِ .

وَالَّذِي عِنْدِي فِيهَا : أَنَّ سُدَّتْهُمَا جَمِيعًا وَاحِدَةً . وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عُمَرَ :

١٠٤٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ
 خَالِدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ : أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيَّ
 كَانَ عَلَى الطَّائِفِ ، فَقَدِمَ عَلَى عُمَرَ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، شَكَى إِلَيْنَا
 أَهْلُ الشَّاءِ . فَقَالُوا : تَعَمَّدُوا عَلَيْنَا بِالْبَهْمِ ^(١) وَلَا تَأْخُذُونَهُ ؟ قَالَ : فَأَعْتَدْتُ
 عَلَيْهِمُ بِالْبَهْمِ ، وَلَا تَأْخُذُهُ حَتَّى يَعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ يُرِيحُهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ .
 وَقُلْ لَهُمْ : إِنَّا نَدْعُ لَكُمْ الرَّبِّيَّ ^(٢) ، وَالْوَالِدَةَ ، وَشَاةَ اللَّحْمِ ، وَالْفَحْلَ .

(١) الْبَهْمُ : جَمْعُ بَهْمَةٍ - بَضْمٌ فَسَكُونٌ - وَهِيَ وَلَدُ الضَّأْنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . وَيُقَالُ
 لِأَوْلَادِ الْمَعْزِ سَخَالٍ . فَإِذَا اجْتَمَعَا أُطْلِقَ عَلَيْهِمَا الْبَهْمُ وَالْبَهَامُ (٢) الرَّبِّيُّ : هِيَ الشَّاةُ تَرْبِي
 فِي الْبَيْتِ لِأَجْلِ اللَّبَنِ . وَقِيلَ : هِيَ الشَّاةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادَةِ

قال : وقال أيُّبُ : وأخسّيه قال : فَحَلَ الْغَنَمَ « وَنَاخِذُ مِنْكُمْ الْعَنُقَ » (١)

وَسِطَةً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ .

١٠٤٤ — قال : حدثنا ابن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ عن بشر بن عاصم عن أبيه عن جده سفيان بن عبد الله وعمر مثل ذلك (٢) .

١٠٤٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن عيّاش عن عبيد الله بن عبيد عن مكحول عن عمر بن الخطاب وسفيان بن عبد الله مثل ذلك أيضاً ، إلا أنه قال : « لَا تَأْخِذِ الْوَلُودَ ، وَلَا الرُّبَى ، وَلَا الْإِكِيلَةَ ، وَلَا فَحَلَ الْغَنَمِ ، وَلَكِنْ خُذِ الْجَذَعَ ، وَالتَّنِيَّ ، فَذَلِكَ نَصَفُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ » .

قال أبو عبيد : هكذا في الحديث : (٣) الْإِكِيلَةَ . قال أبو عبيد : وفي العربية (٤) الْأَكُولَةُ . وَالْأَكُولَةُ : هِيَ الَّتِي تَعْزَلُ لِلْأَكْلِ . وَإِنَّمَا الْإِكِيلَةُ : أَكِيلَةُ السَّبْعِ

١٠٤٦ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم قال : فِي الْغَنَمِ : يُعْتَدُ بِالسَّخْلَةِ ، وَلَا يَأْخُذُهَا (٥)

١٠٤٧ — قال : حدثني هشام بن إسماعيل الدَّمَشَقِيُّ عن محمد بن شعيب ابن شاذان عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال : يُعْتَدُ عَلَيْهِمْ بِالْخُرُوفِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ .

(١) العنوق : جمع عناق : وهي الأنثى من أولاد المعز ما لم تتم سنة

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن بشر ، وفيه « فاعتد عليهم بالغذاء . فقال له الناس : معتدا بالغذاء فخذ منه . فأمسك عنهم حتى لقي عمر ، فأخبره بالذي قالوا . فقال : اعتد عليهم بالغذاء وإن جاء بها الراعي يحملها على يده ، وأخبرهم أنك تدع لهم الشاة الاكيلة والماخض وغل الغنم ، وخذ العناق الجذعة والنمبة ، فذلك عدل بين خيار المال والغذاء » (٣) في الشامية « وهكذا في السكتب » (٤) في الشامية « وإنما هو في العربية » (٥) رواه ابن أبي شيبة

قال أبو عبيد : فهذه الأحاديث كلها قد يحتمل معناها أن تكون سخلاً بلا مُسِنَّة ، ويحتمل أن يكونا معاً

وليس في أسنان الغنم ما يؤخذ في الصدقة غير سدين أيضاً ، مثل البقر ، إلا أنهم في البقر يُسميان : التبييع ، والمُسِنَّة . وفي الغنم يُسميان : الجذعة ، والثنية .

وفي ذلك أحاديث :

١٠٤٨ — قال : حدثنا اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبد الله السكلاعي عن مكحول : أن عمر بن الخطاب قال لسفيان بن عبيد الله ، في صدقة الغنم « خذ الجذع والثني »

١٠٤٩ — قال : حدثنا هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي : « أن عمر بن الخطاب بعث مُصدّقاً ، فأمره أن يأخذ الجذعة والثنية »

١٠٥٠ — قال : وحدثني هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب عن الثعمان بن المنذر عن مكحول قال : تؤخذ الجذعة والثنية في صدقة الغنم .
١٠٥١ — قال أبو عبيد : وهذا هو الذي عليه الناس اليوم ، إلا أن مالك بن أنس كان يختار أن تؤخذ الجذعة من الضأن ، والثنية من المعز ، يُشبهها بالاضاحي ، فيما نرى . وهذا مذهب حسن

وليس بين الذكور والاثنتي في البقر والغنم فصل ، ولا لأحدهما على الآخر فضل في السن ، كالذي جاء في الإبل

باب

(الجمع بين المتفرق ، والتفريق بين المجتمع ، وتراجع)

(الخليطين في صدقة المواشي)

١٠٥٢ — قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا هلال بن خبّاب عن ميسرة -
أبي صالح - عن سويد بن غفلة قال : « أتانا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وسلم ، فسمعتَه يقول : إِنَّ فِي عَهْدِي : أَنْ لَا آخِذَ رَاضِعَ لَبَنٍ - أَوْ قُل : مِنْ
رَاضِعِ لَبَنٍ - وَلَا أَجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا أَفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ . قال : وأتاهُ
رجلٌ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهَا » (١)

١٠٥٣ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن
هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « أَنَّ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ لَا تُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا فَحْلٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ ، وَلَا يُفَرَّقُ
بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ حِذَارَ الصَّدَقَةِ »
قال أبو عبيد : قوله « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ » هكذا يقول المحدثون ،
وأنا أراه المُصَدِّقُ ، يعني رَبَّ الْمَاشِيَةِ (٢)

(١) رواه أبو داود (٤ : ١٤) قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .
وفي اسناده هلال بن خباب وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم . وقد رواه الدارقطني
من عدة طرق فيها هلال . ورواه من طريق أخرى : حدثنا الحسين بن إسماعيل
والحسين بن يحيى بن عياش قالوا : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد حدثنا
يحيى بن آدم حدثنا شريك عن عثمان بن أبي زرعة عن أبي ليلى السكندی
عن سويد بن غفلة . وكذلك رواه أبو داود (٢) قال ابن الاثير في النهاية : رواه
أبو عبيد بفتح الدال والتشديد ، يريد صاحب الماشية ، أي الذي أخذت
صدقة ماله . وخالفه عامة الرواة . فقالوا : بكسر الدال ، وهو طامل الزكاة
الذي يستوفيها من أربابها . وقال أبو موسى : الرواية بتشديد الصاد والدال

١٠٥٤ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرّة عن عليّ مثل حديث يزيد عن حبيب بن أبي حبيب - وزاد فيه : «ولا تُؤخذُ هَرَمَةٌ ، ولا ذَاتُ عَوَارٍ» (١)

١٠٥٥ — وكذلك يروى عن حمّاد بن سَلَمَةَ عن ثُمَامَةَ بن عبد الله ابن أنس عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما ذكر عن عليّ ، وزاد فيه : « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسَّوِيَّةِ » (٢)

١٠٥٦ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جرّيج عن عكرمة بن خالد : أن أبا بكر بن عبيد الله كتب له كتاباً ، نسّخه من صحيفة مرّ بوطاة بقراب عمر بن الخطاب في الصدقة ، فذكر مثل حديث الصديق فيما يُنهي عنه في الصدقة : من الهَرَمَةِ وذَاتِ العَوَارِ والفَجَلِ ، ومن الجمع بين المتفرّق والمتفرّق بين المجتمع ، وتراجع الخليطين بالسَّوِيَّةِ ، مثل ذلك كله (٣)

معاً ، وكسر الدال ، وهو صاحب المال ، وأصله المتصدق ، فأدغمت التاء في الصاد . والذي شرحه الخطابي في المعالم أن المصدق بتخفيف الصاد العامل ، وأنه أوكيل الفقراء في القبض ، فله أن يتصرف لهم بما يراه مما يؤدي إليه اجتهاده

(١) رواه أبو داود (٢ : ١٠) بأبسط مما هنا ، وذكر فيه زكاة النقد والابل والزرع ، وساقه من عدة طرق . وقال المنذرى : وأخرج ابن ماجه طرفاً منه

(٢) رواه أبو داود (٢ : ٦) مطولاً فيه تفصيل الزكاة . وقال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه (٣) رواه أبو داود ثم قال : وقول عمر «لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع» هو أن يكون لكل رجل أربعون شاة فإذا أظلمهم المصدق جمعوها لأنه لا يكون فيها إلا شاة ، ولا تفرق بين مجتمع : أن الخليطين إذا كان لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما ثلاث شياه . فإذا أظلمهم المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة . فهذا الذي سمعت في ذلك

١٠٥٧ — قال : حدثني يحيى بن بُسكير وعبد الله بن صالح عن الليث عن نافع : أنَّ في صدقةِ عمر بن الخطاب مثل حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل حديث أبي بكر بن عبيد الله عن كتاب عمر سواء .

قال الليث : وأخبرني نافع : أنه عرَضَهَا على عبد الله بن عمر مرَّات .
١٠٥٨ — قال : حدثني ابنُ بُسكير عن مالك بن أنس : أنه قرأ ذلك كله في كتاب صدقةِ عمر بن الخطاب ، مثلَ حديث أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثلَ حديث أبي بكر بن عبيد الله عن كتاب عمر ، ومثلَ حديث الليث عن نافع عن ابن عمر

١٠٥٩ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز كتب بمثل ذلك كله في هذه الحلال التي ذكرناها أجمع .
١٠٦٠ — قال حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة قال : كتب إلى يحيى بن سعيد : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : صحبتُ سعد بن أبي وقاص زماناً فما سَمِعْتُهُ يُحدِّثُ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً واحداً . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ فِي الصَّدَقَةِ . وَالْخُلَيْطَانِ : مَا اجْتَمَعَ عَلَى الْفَحْلِ وَالْمَرْعَى وَالْخَوْضِ » (١)
قال أبو عبيد : وقد تَكَلَّمَتِ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُجْتَمِعِ قَدِيماً ، فَهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَسَفْيَانُ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْليثُ بْنُ سَعْدٍ

١٠٦١ — قال : فحدثني هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي قال : قوله « لا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » يقول لا يَنْفَعُنِي الْعَصْدُ إِذَا كَانَ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ شاةً ، وَهُمْ خُلَطَاءُ : أَنَّ

يأخذُ منهم أكثرَ من شاةٍ واحدةٍ ، ولا يُفَرِّقُ بينها ، ثم يأخذُ من كل أربعين واحدةً . ثم قال : وقوله « **وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ** » يقول : إذا كان لكل رجلٍ أربعون شاةً على حدةٍ ، فلا ينبغي لهم أن يجمعوها ، فيجدوها المصدَّقُ مُجمعةً ، فلا يأخذُ منها إلا شاةً ، والواجبُ عليهم فيها ثلاثٌ . هذا قول الأوزاعي

١٠٦٢ - قال : وأخبرني ابنُ بُسكيرٍ عن مالكِ بن أنسٍ في قوله « **لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ** » مثل قول الأوزاعيِّ سواء ، وخالفه في الوجه الآخر

١٠٦٣ - قال وقوله : « **لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ** » هو أن يكون الخليلان لهما مائتا شاةٍ وشاةٌ ، فيجبُ عليهم في ذلك ثلاثُ شياهٍ ، فيفَرِّقان غنمهما حتى لا يجبَ على كل واحدٍ منهما إلا شاةٌ . فهذا قولُ مالكٍ

١٠٦٤ - وأما سُفيانُ بنُ سَعيدٍ ، فالتدبيرُ عَنهُ أصحابنا . وهو المعروف من قوله - أنه قال في قوله « **لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ** » مثل قول الأوزاعيِّ ومالكٍ سواء ، لم يختلفوا في هذه الخلقة

١٠٦٥ - قال : وأما قوله « **لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ** » فإنه أن يكون عشرون ومائة شاةٍ لرجلٍ واحدٍ ، فلا ينبغي المصدَّقُ أن يفَرِّقها ثلاثَ فَرَقٍ ، ثم يأخذَ من كل أربعين شاةً . ولكن يأخذُ منها جميعاً شاةً واحدةً ، لأنها ملكٌ لإنسانٍ واحدٍ . فهذا قولُ سُفيانٍ [وعليه أهلُ العراق] (١)

١٠٦٦ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليثِ بن سعدٍ قال : قوله « **لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ** » هو أن تكون أربعون شاةً بين خليطين ، فلا يُفَرَّقُ بينهما في الصدقة . ولكن تؤخذُ منهما شاةٌ ، لأنهما خليطان

قال أبو عبيد: وأحسبه قال في قوله « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » كقول الآخرين. فَاجْتَمَعُوا أَرْبَعَتَهُمْ: الأوزاعي، وسفيان، ومالك، والليث، في تأويل الجمع بين المتفرق، واختلفوا في التفريق بين المجتمع. فذهب مالك وحده إلى أن النهي في الخلتين جميعاً، إنما وقع على أرباب المال

وتأولهما الآخرون: أن إحداهما رِبَ المال، والأخرى لِلْمُصَدِّقِ قال أبو عبيد: والوجه عندى في ذلك: ما اجتمع عليه هؤلاء. لأنَّ العدوان لا يؤمن من المصدق، كما أن الفرار من الصدقة لا يؤمن من ربِّ المال. فأوعزَ النبي صلى الله عليه وسلم إليهما جميعاً.

وهو يبين في الحديث الذي ذكرناه عن سويد بن غفلة، حين حدث عن مُصَدِّقِ النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إِنْ فِي عَهْدِي أَنْ لَا أَفْرُقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا أَجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » فقد أوضح لك هذا: أن النهي للمصدق وقوله « حَذَارُ الصَّدَقَةِ » يبين لك أن النهي لأرباب المال.

فإذا كانت الماشية بين خليطين فإن فيها بين أهل الحجاز وأهل العراق والشام اختلافاً في التأويل وفي الفتيا، مع آثار جاءت بتفسيرها: ١٠٦٧ — قال: حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة قال: كتب إلى يحيى ابن سعيد: أنه سمع السائب بن يزيد يحدث عن سعد بن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « الخليلطان ما اجتمع على الفحل والمرعى والحوض » قال أبو عبيد: قال أبو الأسود: وكل شيء حدث به ابن لهيعة عن يحيى فإنما هو كتابه كتب به إليه.

١٠٦٨ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد قال: « الخليلطان ما اجتمع على المرعى والحوض والفحل » ولم يستدنه الليث

١٠٦٩ — قال : وحدثننا هشام بن اسماعيل عن محمد بن شعيب قال : سمعت الأوزاعي يقول : « إذا جَمَعَهُمَا الرَّاعِي والفحلُ والمراحُ فذلك الخليطان »

١٠٧٠ — قال : وحدثننا يحيى بن بكير عن مالك بن أنس قال « الخليطان أن يكون الراعي واحداً ، والفحلُ واحداً ، والمراحُ واحداً . قال : والخليطان في الإبل مثل ذلك »

قال أبو عبيد : وهذا كله قول أهل الحجاز وأهل الشام : أن الخليطين يُجْمَعُ ما لهما في الصدقة .

١٠٧١ — وتفسير ذلك : أن تكون ثمانون شاة بين نفسين أو خليطين ، أو يكون عشرون ومائة شاة بين ثلاثة نفر ، وهم خلطاء . في المرعى والفحل والمورد فليس يكون فيها كلها عندهم إلا شاة واحدة ، يلزم كل واحد منهم سهم من قيمة تلك الشاة ، على قدر حصته من عدد الغنم . فهذا عندهم هو تأويل قوله « لا يُفَرَّقُ بين مجتمع » وتأويل قوله « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية »

وخالقهم سفيان وأهل العراق في التفسير

١٠٧٢ — فقالوا : إنما التفريق بين المجتمع ، والجمع بين المتفرق على الملاك ، لا على المخالطة . فقالوا : في ثمانين شاة - بين خليطين - شاتان . وفي عشرين ومائة - بين ثلاثة خلطاء - ثلاث شياه

قال أبو عبيد : والذي عندي في ذلك ما تأوله أولئك ، للحديث الذي ذكرناه عن ابن لهيعة مرفوعاً مفسراً ، في المرعى ، والخوض ، والفحل ، مع ما فسره يحيى بن سعيد ، والأوزاعي ، ومالك ، والليث .

ويصدق ذلك كله الحديث الذي يحدثه معاوية بن حيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١٠٧٣ — قال حدثنا ابن أبي زائدة عن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « في كل إبل سائمة في كل أربعين منها ابنة لبون ، لا تُفرَّق عن حسابها » (١)

قال أبو عبيد : فإذا كانت هذه الأربعون من الإبل بين خلطاء ثمانية ، لكل واحد منهم خمس ، فإن الذي يجب عليها - في قول من نظر إلى الملك - ثمان من الغنم . عن كسل رجل شاة . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « في كل أربعين بنت لبون ، لا تُفرَّق عن حسابها » فأى تفريق أشد من نقلها من أسنان الإبل إلى الغنم ؟ وهو صلى الله عليه وسلم لم يشترط في حديثه : إذا كانت ملك واحد ولا أكثر منه ، إنما ذكر عددها مجتمعة . وإنما ذهب من نظر في الملك تشبيهاً بصدقة الذهب والورق والحب والتمار . وقد جاءت السنة في الماشية بخصوصية لها ، دون غيرها . ألا تراه صلى الله عليه وسلم لم يشترط النهى عن الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع ، ولم يأمر بتراجع الخليطين إلا في المواشي خاصة ، فإذا صيرت سُدَّتْها كسنة غيرها بطل شرطه فيها ، وكما كان لما من ذلك معنى .

وليس لأحد إبطال هذا القول من سُدَّتْها ، ولا تقاس السُنن بعضها ببعض . ولكن نُمَضَى كلُّ سُنَّةٍ على وجهها

قال أبو عبيد : وكل هذا الذي حكينا عنهم في أمر الخلطاء فإما ذلك أن يكون كل واحد من الخليطين مالكا لأربعين شاة فصاعداً

(١) رواه أبو داود والنسائي وفيه زيادة « من أعطاها مؤخر أجله أجرها . ومن أبى فانا آخذوها ، وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل ، ليس لآل محمد منها شيء » وفي النسائي « شطرا بله » وبهز بن حكيم تابعي مختلف في الاحتجاج به . قال الشافعي : ليس بحجة . وقال الذهبي : ما تركه عالم قط

١٠٧٤ — فأما إذا كان أحد الخليطين لا يبلغ ملكه أربعين فإن الأوزاعي ،
وسفيان ومالك بن أنس اجتمعوا على أنه لا صدقة عليه . قالوا : وتكون
الصدقة على الآخر المالك للأربعين ، فما زادت . ولا مرجع له
على الآخر بشيء في قولهم .

١٠٧٥ — وخالفهم الليث بن سعد ، فقال : إذا كملت الأربعون بين
خليطين ، ففيها شاة عليهما . قال : وهو تأويل قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم « لا يفرق بين مجتمع » وتكون هذه الشاة بينهما على قدر
حصصهما من الغنم .

قال أبو عبيد : وتفسير ذلك أن يكون لأحدهما ثلاثون [شاة] ^(١)
وللآخر عشر ، فتجب عليهما شاة ، ثم يتراجعان ، وهو أن يرجع
صاحب العشر على رب الثلاثين بربع قيمة الشاة ، حتى يكون إنما يلزمه
رُبْعُهَا ، ويلزم الآخر ثلاثة أرباعها ، على قدر أموالها . فإن كانت الشاة
المأخوذة في الصدقة من مال صاحب العشر رجعت على صاحب الثلاثين
بثلاثة أرباع قيمتها . وإن كانت من مال صاحب الثلاثين رجعت على
صاحب العشر بربع قيمتها . في مذهب الليث وتفسيره

فهذا وما أشبهه تأويل قوله « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما
بالسوية » في مذهب قول الليث

١٠٧٦ — وأما الأوزاعي ومالك فذهب إلى أن معنى هذا : إنما هو إذا بلغ
ملك كل واحد منهما أربعين فزائداً . وذلك كخليطين بينهما مائة شاة ، لأحدهما
ستون ، وللآخر أربعون ، ففيها على قولهما شاة واحدة ، يكون على صاحب
الأربعين خمسها . وعلى رب الستين ثلاثة أخماسها

١٠٧٧ — وقال سفيان ، وأهل العراق سوى ذلك كله في المسألتين جميعاً قالوا : في الأربعين — بين خليطين — لا شيء على واحد منهما . يخالفوا الليث في هذا الموضع . وقالوا في المائة بين الخليطين : فيها شتان ، على صاحب الأربعين واحدة ، وعلى صاحب الستين أخرى . وتركوا التراجع بينهما . يخالفوا الأوزاعي ومالكاً ههنا

قال أبو عبيد : وأنا مبينٌ مذهب كل واحدٍ منهما إن شاء الله أما قول الأوزاعي ومالك ، فانهما نظرا في الأربعين ، فمادونها ، إلى الملك ، ولم يعتدّا بالخاططة ، ونظرا في الزيادة على الأربعين إلى الخاططة ، ولم يعتدّا بالملك . وفي هذا القول ما فيه

وأما أهل العراق فقولهم يشبه أوله آخره ، في نظرهم إلى الملك ، وتركهم الإعتداد بالخاططة ، إلا أن في ذلك إسقاط سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول عمر بن الخطاب : في التراجع بين الخليطين . وليس لأحد ترك السنة

وأما قول الليث فإنه عندي متبع للحديث في مراجعة الخليطين . وهو مع هذا يوافق قوله بعضه بعضاً . ولا يتناقض بتركه النظر إلى الملك في قليل ذلك وكثيره . واعتماده على الخاططة والإجماع في الأربعين ، فصاعداً .

١٠٧٨ — ومما يحسن قوله : ما ذكرنا عن عمر في صدقة الغنم ، حين أمر أن يعتد عليهم بالبهمة ، لما يدع لهم من الماخض والرُبى والفحل وشاة اللحم . فرأى أنه يلزمهم التغليظ ، كما كانت لهم الرخصة

يعمل الليث — أو من أحتج له — فكذلك الخليطان ، إذا كانت بينهما أربعون لزمهما التغليظ . فكانت عليهما الصدقة كما تكون لهما الرخصة ، في ثمانين

شاة بينهما ، ثم لا يكون عليهما فيها إلا واحدة . وكذلك عشرون ومائة بين ثلاثة خلطاء ، لا يكون عليهم فيها إلا شاة ، على كل واحدٍ منهم ثلثها . فيكون هذا بذلك

وقد روى عن طاوس وعطاء قول سوي ذلك كله

١٠٧٩ — قال : حدثني حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس قال : « إذا كان الخليطان . يعلمان أموالهما لم يجمع ما لهما في الصدقة » قال : فذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا حقاً .

قال أبو عبيد : وتأويل ذلك : في أربعين شاة تكون بين اثنين . يقولان : فإن كانا شريكين ، وكانت الغنم بينهما شائعة غير مقسومة فعليهما الصدقة ، لأن مال كل واحدٍ منهما ليس بمعلوم من مال شريكه ، فإذا كان المالان معلومين ، وهما مع هذا خليطان ، فلا صدقة عليهما . ففرقا الحكم فيما بين الشركاء والخلطاء ، ولا أعلم أحداً يقول اليوم بهذا .

١٠٨٠ — قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل العراق بسوي ما اقتصصنا . قال : الخليطان : هما الشريكان بأعيانهما للذان لا يعرف هذا ماله من مال صاحبه . وذلك كعشرين ومائة شاة بين نفسين لأحدهما ثلثاها والآخر ثلثها . وهي مشاعة بينهما غير مقسومة . فإن المصدق يأخذ منها شاتين ، فيرجع صاحب الثلثين - لأنه مالك ثلثين شاة - على صاحب الثلث لأن ملكه إنما يكون أربعين شاة ، فيأخذ منه ثلاث شيا . وذلك أنه يقول : قد أخذت من مالي شاة وثلث ، وأخذت منك ثلثا شاة . فالواجب عليك مثل الذي يجب على سواء ، إنما هو شاة على وشاة عليك . فلهذا يرجع عليه بالثلث

باب

(ما يجب على المصدق من العدل في عمله ، وما في ذلك من الفضل)

(وفي العُدْوَانِ مِنَ الْإِثْمِ)

١٠٨١ — قال : حدثنا إسماعيل بن عيَّاش عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العاملُ على الصدقةِ بالحقِّ كالغازي في سبيلِ الله حتى يرجع » ^(١)

١٠٨٢ — حدثنا عبد الله بن صالح ويحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المعتدي في الصدقةِ كما نفعها » ^(٢)

١٠٨٣ — حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المعتدي في الصدقةِ كما نفعها »

١٠٨٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذٍ : حين بعثته إلى اليمن : « إني أبعثُكَ إلى أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله . فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم خمسَ صلوات في كل يوم وليلة . فإن أجابوك إلى ذلك

(١) رواه أحمد واللفظ له ، وأبو داود والترمذي وحسنه - وابن ماجه ، وابن خزيمة في صحيحه ، وابن أبي شيبة (٢) قال المنذري في الترغيب والترهيب : رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وابن خزيمة في صحيحه ، كلهم من رواية سعد بن سنان عن أنس . وقال الترمذي : حديث غريب . وقد تكلم أحمد في سعد بن سنان ، ثم قال : وقوله « المعتدي في الصدقة كما نفعها » يقول : على المعتدي من الإثم كما على المانع إذا منع . قال الحافظ المنذري : وسعد بن سنان وثق

فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ أَمْوَالِهِمْ . فَإِنْ أَقْرَأُوا بِذَلِكَ تُخَذُ مِنْهُمْ ، وَاتَّقِ كَرَامَتَ أَمْوَالِهِمْ ، وَإِيَّاكَ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِهَادُونَ اللَّهِ حِجَابٌ » ^(١)

١٠٨٥ - قال : حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصَدِّقًا . فَقَالَ : لَا تَأْخُذْ مِنْ حَزَرَاتِ أَنْفُسِ النَّاسِ ^(٢) شَيْئًا ، خُذْ الشَّارِفَ ، وَالْبَكْرَ ، وَذَا الْعَيْبِ . قَالَ : نَفِرُ مِنَ الرَّجُلِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ . فَقَالَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ يُسْأَلُنِي لِلَّهِ شَيْئًا غَيْرَكَ ، لَا تَأْخُذْ إِلَّا مِنْ خِيَارِهَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَعَا لَهُ »

قال أبو عبید : قوله « حَزَرَاتِ أَنْفُسِ النَّاسِ » يَمْنَى خِيَارَ الْمَالِ . « وَالشَّارِفُ مِنَ الْإِبِلِ » : هِيَ النَّابُ الْهَرَمَةُ ^(٣) . فَجَاءَتْ الرُّخْصَةُ هَاهُنَا بِأَخْذِهَا ، وَأَخْذِ ذِي الْعَيْبِ . وَالْآثَارُ كُلُّهَا عَلَى الْكِرَاهَةِ لَهُمَا . وَلَا أَعْلَمُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَجْهًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ [كَانَ] ^(٤) فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَطِيبَ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ بِالصَّدَقَةِ . فَلَمَّا أَنْابَ الْمُسْلِمُونَ وَحَسُنَتْ نِيَّتُهُمْ جَرَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى تَحَارِبِهَا وَسُنَّتِهَا فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ الْأَرْبَعِ ، وَنَهَوْا عَنْ إِعْطَاءِ الْهَرَمَةِ وَذَاتِ الْعَوَارِ . بِذَلِكَ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ : أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ
 (٢) الْحَزَرَاتُ : جَمْعُ حَزْرَةٍ - بِسُكُونِ الزَّيْ - وَهِيَ خِيَارُ مَالِ الرَّجُلِ ، سَمِيَتْ حَزْرَةً لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَزَالُ يَحْزُرُهَا فِي نَفْسِهِ ، سَمِيَتْ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْحَزْرِ . وَلِهَذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْأَنْفُسِ . وَالحديث روى نحوه أبو داود (٢ : ١٦) وفيه قصة طويلة عن أبي بن كعب قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا . وفيه أنه دعا في ماله بالبركة . وأخرجه أبو يوسف في الخراج (ص ٩٨) . (٣) الناب : (٣) الناب : هِيَ النَّاقَةُ الْهَرَمَةُ الَّتِي طَالَ نَابُهَا أَى سَنُهَا ، وَأَلْفَهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ الْبَاءِ (٤) زِيَادَةٌ مِنَ الشَّامِيَةِ

١٠٨٦ - قال : حدثنا هُشَيْمٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حَبَّانٍ ^(١) عن القاسم بن محمد : « أن عمرَ
ابن الخطاب مرَّتْ به غَنَمُ الصَّدَقَةِ ، فرأى فيها شاةً ذاتَ ضَرْعٍ ضَخْمٍ .
فقال : ما أَظُنُّ أَهْلَ هَذِهِ أَعْطَوْهَا وَهُمْ طَائِعُونَ ، لا تأخذوا حَزَرَ اتِّسَالِهِمْ ،
١٠٨٧ - وزاد يحيى في حديثه « لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ ، نَكِبُوا عَنِ الطَّعَامِ » ^(٢)

١٠٨٨ - قال : وحدثني ابنُ بُكَيْرٍ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى عن القاسم عن عائشة عن عمر مثل ذلك

١٠٨٩ - حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى : أن
شَيْخَيْنِ مِنْ أَشْجَعٍ حَدَّثَاهُ : أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ مُصَدِّقًا ، قَالَا :
فَكَانَ مُحَمَّدٌ يَأْتِينَا ، فَيَجْلِسُ ، فَمَا أَتَيْنَاهُ بِهِ مِنْ شاةٍ فِيهَا وَفَالَةٌ بِحَقِّهِ
أَخَذَهَا ^(٣) .

١٠٩٠ - قال : وحدثنا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك قال :
حدثنا عمرو بن أبي سفيان الجَحْفِيُّ : أَنَّ جَابِرَ بْنَ سَعْدٍ ^(٤) الدَّيْلِيَّ ، مِنْ كِنَانَةِ
أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ قَالَ : « كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي ، فَأَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ -
قال : حَسِبْتُ أَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَا : نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَةِ ، فَقُلْتُ : وَمَا الصَّدَقَةُ ؟ قَالَا : شاةٌ فِي
غَنَمِكَ ، فَقُمْتُ لَهَا إِلَى أَبْوَنِ كَرِيمَةٍ . فَقَالَا : إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذِهِ . ثُمَّ جِئْتُ
بِمَاخِضٍ ، فَقَالَا : إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذِهِ . إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِحَبْلَتِي ، وَلَا ذَاتِ لَبَنٍ ،
قال : فَقُمْتُ إِلَى عَنَاقِي : إِمَّا ثَنِيَّةٍ . وَإِمَّا جَدْعَةٍ ، فَأَخَذَاهَا ، فَوَضَعَاهَا بَيْنَهُمَا ،

(١) حبان - بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، أبو عبد الله المسدني
الأنصاري : توفي سنة إحدى وعشرين ومائة (٣٠٢) رواهما أبو يوسف (ص ٩٨)
(٤) بهامش الأصل العتيق نسخة «سعر» بفتح السين المهملة . وسعر ترجمة في أسد
الغاية . وقال المنذرى : ذكر الدارقطني وغيره أن له صحبة . وفي كتاب ابن
عبد البر : سعر - بفتح السين - بن ديسم

وَدَعَا إِلَى الْبَرَكَةِ ، وَمَضَى ^(١) »

١٠٩١ — قال أبو عبيد : وسمعتُ هُشَيْمًا يَذْكُرُ حَدِيثًا عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : « أَنَا نَامُضِدُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ نَاقَةً نَاقَةً ، فَأَتَيْتُهُ بِكَبْشٍ لِي ، فَقُلْتُ : خُذْ صَدَقَةَ هَذَا . فَقَالَ : لَيْسَ فِي هَذَا صَدَقَةٌ »

قال أبو عبيد : وقد ذكر هُشَيْمٌ اسْمَ الرَّجُلِ الَّذِي قَبَلَ أَبِي وَائِلٍ ، وَلَمْ أَفْهَمْ عَنْهُ ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ غَيْرَهُ ، فَأَذَا هُوَ مُغَيَّرَةٌ

١٠٩٢ — حدثنا ابنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ « لَا جَلْبَ ، وَلَا جَنْبَ ^(٢) » ، وَلَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا عَلَى مِيَاهِهِمْ وَبِأَفْنِيَّتِهِمْ »

(١) رواه أبو داود (٢: ١٤) والنسائي عن عمرو بن أبي سفيان الجحفي عن مسلم بن ثقفة اليشكري قال : استعمل نافع بن علقمة أبي علي عرافة قومه ، فأمره أن يصدقهم ، قال : فبعثني أبي في طائفة منهم ، فأتيت شيخاً كبيراً يقال له : سَعْر . فقلت : إن أبي بعثني إليك ، يعني لا صدقك . قال : ابن أخي ، وأى نحو تأخذون ؟ قلت : نختار ، حتى أنا نبين - وفي نسخة : نسبر - ضروع الغنم . قال : ابن أخي ، فإني أحدثك أني كنت في شعب من هذه الشعاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنم لي ، فجاءني رجلان على بعير : فقالا لي : إنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك لتؤدى صدقة غنمك . فقلت : ما علي ؟ فقالا : شاة . فعمدت إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة محضاً وشحماً ، فأخرجتها إليهما . فقالا : هذه شاة الشافع . وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافعاً . قلت : فأى شيء تأخذان ؟ قال : عناقا جذعة أو ثنية . قال : فأعمد إلى عناق معتاط - والمعتاط التي لم تلد ولداً وقد حان ولادها - فأخرجتها إليهما . فقالا : ناولناها . فجعلناها

معهما على بعيرهما ثم انطلقا « والمحض : اللبن . والشافع التي معها ولدها

(٢) أنظر رقم (٥٠٦) كتابه صلى الله عليه وسلم لثقيف ، وفيه كلام على الجلب والجانب

قال أبو عبيد : قوله « لَا جَلْبَ » يُفسَّرُ تفسيريْن ، يقال : إنه في رهان الخيل : أن لا يجلبَ عليها ، ويقال : هو في الماشية ، يقول : لا ينبغي للمصدق أن يُقيم بموضع ثم يُرسل إلى أهل المياه ليَجلبُوا إليه مواشيهم ، فيصدقها ، ولكن ليأتهم على مياههم ، حتى يصدقها هناك . وهو تأويل قوله « على مياههم وبأفنييتهم »

وكذلك يروى عن عمر بن عبد العزيز .

١٠٩٣ — قال : حدثنا أبو معاوية عن عبد الملك بن فلان بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن أبيه قال : كتب عمر بن عبد العزيز « أن صدقوا الناس على مياههم وبأفنييتهم »

١٠٩٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بردة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا جاء المصدق إلى الماء قسم الغنم قسمين ، ثم خير صاحب القم ، ثم أخذ الصدقة من القسم الذي بقي

١٠٩٥ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد : أن مما كان عمل عمر بن عبد العزيز يصنعون بالمدينة في أخذ الصدقة : أن يُفرق المال ثلاث فرق ، ثم يختار صاحبه ثلثا ، ثم يأخذ صاحب الصدقة حاجته من الثلث الثاني

١٠٩٦ — قال : قال الليث : والعمل على هذا

قال أبو عبيد : وكذلك يروى عن عمر بن الخطاب

١٠٩٧ — يُحدثونه عن عمر عن سمك بن الفضل عن عبد الله بن شهاب ، أو شهاب ابن عبد الله عن عمر

١٠٩٨ — قال : وحدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ، قال : لا تؤخذ في الصدقة العجفاء ولا الجرباء ، ولا العوراء ،

ولا المرء جاءه التي لا تتبع الغنم . قال : وكان يكرها في الاضاحي (١)

باب

(ما يُستحبُّ لأرباب الماشية أن يفعلوه عند إتيان المصدق إياهم)

١٠٩٩ - قال : حدثنا يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصدّر المصدق عنكم إلا وهو راضٍ » (٢)

١١٠٠ - قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد وأبو معاوية عن الشيباني عن الشعبي عن جرير بن عبد الله ، أنه كان يقول لبنيه : « يا بني ، إذا جاءكم المصدق فلا تكنموا من نعمكم شيئاً ، فإنه إن عدل عليكم فهو خير لكم وله ، وإن جار عليكم فهو شر له وخير لكم ، ولا تدعوا إذا صدق الماشية وصدّرت ، أن تأمروه : أن يدعوا لكم بالبركة »

١١٠١ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير - قال أبو عبيد : لا أراه إلا قال - : عن مرثد ، أو عن أبي مرثد ، عن أبيه قال « كنت جالساً مع أبي ذر عند الجمرّة الوسطى ، فجاءه رجل ، فقال : أتانا مصدقو فلان (٣) ، فزادوا علينا ، أفأكنمهم بقدر ما زادوا ؟ فقال أبو ذر : لا ، ولكن اجتمع لهم مالك كله ، ثم قل لهم : ما كان لكم من حق نخذوه ، وما كان من باطل فدعوه ، فإن تعدوا عليكم جمعت صدقتك ، وما تعدوا عليك في ميزانك يوم القيامة »

(١) رواه ابن أبي شيبة بهذا الاسناد ، دون قوله في الاضاحي (٢) رواه الامام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٣) لعنه عثمان رضي الله عنه ، فقد روى الامام أحمد (١ : ١٤١) عن محمد بن علي قال : جاء إلى علي رضي الله عنه ناس من الناس فشكوا سعة عثمان - الحديث

١١٠٢ — قال : حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن زاهر بن يربوع : أن رجلاً جاء إلى أبي هريرة ، فقال : أأخبئُ منهم كريمةً مالى ؟ قال : فقال : لا ، إذا أتوكم فلا تعصوهم ، وإذا أذبروا فلا تسبوهم ، فتكون عاصياً خففت عن ظالم ، ولكن قل : هذا مالى ، وهذا الحق ، فخذ الحق وذّر الباطل ، فإن أخذه فذاك ، وإن تعداه إلى غيره جمعاً لك فى الميزان يوم القيامة »

١١٠٣ — قال : حدثنا حجاج عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن عمرو ابن حنبل قال : قال لى عبد الله بن عمرو : « يا عمرو بن حنبل ، كيف أنت إذا بعث عليكم مصدقون يسألونكم العداة ^(١) ثم قال : أعطهم ما سألوكم ، وإلا ضربوا رأسك ، فوقع رأسك ههنا وجسدك ههنا ، ثم لا يتكلم فيك أحد »

١١٠٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرنى أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « إذا جاءك المصدق فادفع إليه صدقتك ، ولا تتبعها منه ، ووالله منها ما تولى »

١١٠٥ — حدثنا يحيى بن بكير عن عبد الله بن لهيعة عن أبى يونس مولى أبى هريرة : أنه سمع أبا هريرة وأبا أسيد ^(٢) صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولان « إن حقاً على الناس إذا قدم عليهم المصدق أن يرحبوا به ، ويخبروه بأموالهم كلها ، ولا يخفوا عنه شيئاً . فإن عدل فسبيل ذلك . وإن كان غير ذلك واعتدى لم يضر إلا نفسه ، وسيخلف الله لهم »

(١) بهامش الأصل العتيق « العداة من العدوان »

(٢) اسمه عبد الله بن ثابت الأنصاري

باب

(فروض زكاة الذهب والورق ، وما فيهما من الشئ)

١١٠٦ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن كهرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري « أن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر ، في الصدقة : أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً . فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار . والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم . فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم » (١).

١١٠٧ — قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة عن علي قال « في كل عشرين ديناراً نصف دينار . وفي كل أربعين ديناراً دينار ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم » (٢).

١١٠٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد (٣) : أن أبا بكر بن عبيد الله كتب له كتاباً نسخته من صحيفة كانت مربوطة بقراب عمر بن الخطاب . قال : « وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق »

١١٠٩ — قال : حدثنا ابن بكير وعبد الله بن صالح عن الليث عن

(١) انظر رقم (٩٣٣) في صدقة الابل

(٢) أخرجه أبو داود موقوفاً . ورواه الترمذي . عن عاصم عن علي مرفوعاً . قال الحافظ في التلخيص (١٨٢) قال الشافعي في الرسالة في باب في الزكاة بعد باب جل الفرائض — ما نصه : ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما بخبر عنه لم يبلغنا ، وإما قياساً . وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الأحاد الثقات (٣) في مصنف ابن أبي شيبة : أنه كان على صدقات عك

نافع : أن ذلك في كتاب صدقة عمر .

١١١٠ — قال الليث : وحدثني نافع أنه عَرَضَهَا على عبد الله بن عمر مرات .

١١١١ — قال : وحدثني ابنُ بكير عن مالك بن أنس أنه قرأ ذلك في كتاب عمر في الصدقة

١١١٢ — قال أبو عبيد : وكذلك الحديث المرفوعُ الذي يُحدِّثونه عن حماد بن سلمة عن ثُمَامَةَ بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه قال : « في الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ »
قال أبو عبيد : وقد ذُكر الذهبُ في بعض الحديثِ المرفوعِ

١١١٣ — يُحدِّثونه عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة »^(١)
قال أبو عبيد : فهذا لا اختلاف فيه بين المسلمين : إذا كان الرجل قد ملك في أوَّلِ السَّنَةِ من المال ما تجبُ في مثله الصدقة : وذلك مائتا درهم ، أو عشرون ديناراً ، أو خمسٌ من الإبل ، أو ثلاثون من البقر ، أو أربعون من الغنم ، فإذا ملك واحدة من هذه الأصناف من أوَّلِ الحَوْلِ إلى آخره فالصدقة واجبةٌ عليه في قول الناس جميعاً . وهذا هو الذي يُسمَّيه مالكُ بن أنس وأهلُ المدينة : نِصابُ المال . كذلك حدَّثني عنه ابنُ بكير

١١١٤ — وهو عند الليث مثلُ ذلك يُسمَّيه نصاباً . حدَّثني عنه عبد الله بن صالح

١١١٥ — وأهلُ العراقِ يسمونه أصلُ المال .

(١) رواه الدارقطني . وقال الحافظ ابن حجر : إسناده ضعيف

فإن حال الحول والمال أكثر من ذلك التصاب والأصل فإن مالك بن أنس قال: عليه في الماشية زكاة جميع ما في يديه

١١١٦ — حدثني بذلك عنه ابن بكير وهو قول الليث أيضا

في الماشية. حدثناه عنه عبد الله بن صالح

قال أبو عبيد: ولا أدرى ما كانا يقولان في الصائم.

١١١٧ — وأما أهل العراق فيرون عليه الزكاة واجبة في جميع ذلك من الصائم والماشية. وذلك لأن أصل المال عندهم كان مما يجب في مثله الزكاة. قالوا: فكذلك ما أضيف إليه كان مثله.

١١١٨ — واحتجوا في ذلك بحديث عمر في اعتداده بالبهائم والسخلة أنهما يُحسبان مع الغنم، يقولون: فقد عِلِمَ أَنَّ السُّخْلَةَ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ولكنها لما أُضيفت إلى ما يجب في مثله الصدقة لحقت به. فشبه أهل العراق الصائم من المال بالماشية قياساً على قول عمر في البهائم والسخال ١١١٩ — قال أبو عبيد: وأما أنا فإن الذي عندي فيه: الاتباع لما قال عمر في الماشية خاصة. وأرى الدرهم والدنانير مغارقين لها في التشبيه. وذلك لخلفتين من المرافق جعلتا لأهل المواشي في السنة، ليس لأهل الذهب والورق منهن واحدة

١١٢٠ — أما الأولى فإن ما بين الفريضتين من الأشناق والأوقاص

في الماشية معفو لأهلها عنه.

١١٢١ — والخلة الأخرى هي التي فسرها عمر بنفسه. فقال: إنا ندع لهم

الرثي والمأخض والفحل، وشاة اللحم، فاستجاز الاحتساب بالبهائم عليهم، لما أدخل لهم من المرق، فكان هذا بدا، وإن أهل الذهب والورق ليس لهم من هذا كله شيء، ولكن عليهم في أموالهم الاستقصاء، ولا يجوز لهم

أَنْ يُعْطُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا فِيهِ خَسَاسَةٌ، مَكَانَ جَيِّدٍ. وَلَيْسَ فِي مَا لَهُمْ شَنْقٌ، وَلَا وَقْصٌ، إِنَّمَا هُوَ مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ، أَوْ عَلَى عَشْرِينَ مِثْقَالًا، فَعَلَيْهِم بِالْحِسَابِ، إِلَّا فِي قَوْلٍ غَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ. فَمَا تُشْبِهُ أَمْوَالُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَمْوَالِ أَوْلَئِكَ. وَقَدْ افْتَرَقَا فِي السُّنَّةِ وَالنَّظَرِ جَمِيعًا !

على أنَّ عمر إنما خَصَّ في حديثه الماشية خاصَّةً. وقد كان يأخذُ زكاة الناس من الصامتِ، ولم يأتنا عنه فيها من هذا شيء. فنحن نُخَصُّ ما خَصَّ. ونعمُّ ما عمَّ. فلا نرى فيما سوى الماشية صدقة إلا بعد الحول من يوم يُستفادُ المالُ. وبهذا تواترت الآثار.

١١٢٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفْيَانَ عن أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (١)

١١٢٣ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ (٢)

١١٢٤ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ.

١١٢٥ — حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الحُرْثِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ : قَاطَعْتُ مُكَاتِبًا لِي، فَسَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ : أَمَّا أَبُو بَكْرٍ. فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ عَطَاءَهُ سَأَلَهُ : هَلْ عِنْدَهُ مَالٌ، قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ عِنْدَهُ مَالًا قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ قَاصَّةً، مِمَّا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَهُ. وَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ لَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ قَدْ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ سَلَّمَ إِلَيْهِ عَطَاءَهُ «

(١) رواه أبو داود وأحمد والبيهقي (٢) رواه الدارقطني وابن أبي شيبة

١١٢٦ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن محمد بن عقيبته عن القاسم بن محمد عن أبي بكر مثل ذلك، إلا أنه لم يذكر المكاتب .

١١٢٧ - قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عمر بن حسين عن عائشة ابنة قدامة بن مظعون قالت : « كان عثمان بن عفان إذا خرج العطاء أرسل إلى أبي ، فقال : إن كان عندك مالٌ قد وجبت فيه الزكاة حاسبناك به من عطائك »

١١٢٨ - قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم قال : كان عبد الله بن مسعود يعطينا العطاء في زبلٍ صغار ^(١) ثم يأخذ منه الزكاة

قال أبو عبيد : وإنما وجه حديث عبد الله هذا عندي على مذهب حديث ^(٢) أبي بكر وعثمان : أنهما إنما كانا يأخذان الزكاة لما قد وجب قبل العطاء لا لما يستقبل .

١١٢٩ - يُبين ذلك حديث له آخر : يُحدثونه عن سفيان عن خُصيف ^(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه قال « مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »

قال أبو عبيد : وكذلك حديث يُروى عن طارق بن شهاب ١١٣٠ - قال : حدثنا خالد بن عمرو عن إسرائيل عن مُخارق عن طارق قال : كانت أعطينا تخرج في زمن عمر لم تترك ، حتى كنا نحن نُركبها

قال أبو عبيد : فهذا يُبين لك أن الزكاة لم تكن تؤخذ من العطاء إلا لما

(١) جمع زبل - كقنديل وأمير وسكين - القفة (٢) في الشامية « فعل »

(٣) خصيف بن عبد الرحمن الخضرى - بكسر المعجمة الأولى - الأموى مولا

كان عندهم ، ولو كان للعطاء لأخذ منه الزكاة
وقوله « حتى نكون نحن نزيكها » فقد يحتمل أن يكون أراد : إنا نخبرهم
بما يجب علينا نحن من الزكاة

قال أبو عبيد : فقد تواترت الآثار عن عليّة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا . ولم يذكرها ما يضاف إلى المال : أنه يزكى معه . ولو
أرادوا هذه المنزلة لدفعوا إليهم العطاء حتى يصير مضافاً إلى ما عندهم . ثم
يأخذوا الزكاة من المالكين جميعاً

قال أبو عبيد : وقد روى أيضاً مثل هذا مرفوعاً من وجهه ، إلا أن في
إسناده شيئاً :

١١٣٢ — قال : سمعت شجاع بن الوليد يحدثه عن حارثة بن أبي الرّجال
عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس في مال زكاة
حتى يحول عليه الحول » (١)

قال أبو عبيد : فإن كان لهذا أصل فهو السنة ، والألف فيمن سمينا من الصحابة
قدوة ومتبع

وقد روى عن ابن عباس شيء كأنه سوى هذا كله :

١١٣٢ — قال : حدثنا يزيد عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن
عباس ، في الرجل يستفيد المال . قال : « يزكى يوم يستفده » (٢)

١١٣٣ — قال : وحدثنا ابن كثير عن حماد بن سلمة عن قتادة عن
جابر بن زيد عن ابن عباس مثل ذلك

(١) قال الحافظ في التلخيص (١٧٥) رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي
والعقيلي في الضعفاء . وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف . وأبو الرجال اسمه
محمد بن عبد الرحمن المدني (٢) رواه ابن أبي شيبة

قال أبو عبيد : فقد تأوّل الناس - أو من تأوّلهم منهم - أن ابن عباس أراد الذهب والفضة . ولا أحسبه أنا أراد ذلك . وكان عندي أفقه من أن يقول هذا . لأنّه خارج من قول الأئمة ، ولكنني أراه أراد زكاة ما يخرج الأرض . فإن أهل المدينة يسمون الأرضين أموالاً . ولا نعلم في السنة مالا يجب فيه الصدقة حين يملكه ربّه سوى ما يخرج الأرض ، فإن لم يكن ابن عباس - رحمه الله - أراد هذا ، فلا أدري ما وجه حديثه ؟

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في المال الذي يكون أوّل ما يجب في مثله الزكاة ، وهو الذي يقال له : النّصاب والأصل .

١١٣٤ - فإذا كان المال ليس بنّصاب ولا أصل ، ولكنه أقلّ من ذلك مما لا يجب في مثله الزكاة ، كرّجل ملك في أوّل الخول خمسة دنانير ، أو أربعة من الإبل ، فإن مالك بن أنس قال فيها : إن كان تجرّ في تلك الدنانير الخمسة . فنمّت حتى حال الخول عليها وهي عشرون فصاعداً ، أو نتجت الإبل الأربع فصارت خمساً ، أو أكثر من ذلك ، فإن الزكاة واجبة في جميعها .

قال أبو عبيد : فذهب مالك إلى أن ربح المال إنما هو راجع إلى أصله وأن الأولاد من أمهاتها ، فجعلها لا حقة بها .

١١٣٥ - قال : فإن كانت تلك الزيادة ليست من ولادة ولا شفاء^(١) ، ولكنها من فائدة استفادها ، مثل الهبة والميراث ونحو ذلك ، فإنه لا زكاة في المال الأول ، ولا في الفائدة . ولكنه يستأنف به حوالاً من يوم استفاده ففرّق مالك بين الفائدة وبين الولادات والأرباح .

قال أبو عبيد : كذلك حدثني عنه ابن بكير ، أو بكلام هذا معناه . ولا نعلم أحداً فرّق بين هذين قبله .

١١٣٦ — وأما سفيان وأهل العراق وأكثر أهل الحجاز، غير مالك ومن قال بقوله، فليس عندهم بين ذلك كله فرق، ولا يرون أن الصدقة تجب في شيء من هذا، حتى يستأنف حولا من يوم صارت الزيادة في يديه، إن كانت من نتاج أو نماء، أو هبة أو ميراث، أو غير ذلك، بعد أن تكون تلك الزيادة تجب في مثلها الزكاة

وقد روى عن ابراهيم مثل ذلك :

١١٣٧ — قال : حدثنا جرير عن مغيرة عن ابراهيم : في رجل أصاب خمسين درهما، ثم أصاب مائة درهم، ثم أصاب تمام المائتين، أو أكثر من ذلك ؟ قال : تجب عليه الزكاة من يوم يحول الحول بعد المائتين .

١١٣٨ — قال أبو عبيد : وكذلك هو عندنا : نرى النماء في المال والنتاج كغيرها من الفوائد، إنما ذلك كله هبة من هبات الله وسببه الذي يفيد به العباد

١١٣٩ — وهذا الباب كله إنما هو في المال الذي يستأنف صاحبه ملكه استئنافا في أول الحول، ثم يضاف إليه غيره

فأما إذا كان المال الأول من بقية مال قد كانت الزكاة حلت فيه قبل ذلك، ثم أضيف إلى هذه البقية مال آخر، فهذا الذي قال فيه ابراهيم : إنه يزكى الأول والآخر

١١٤٠ — حدثنا عباد بن العوام عن الحجاج بن أرطاة قال : تذكرنا في منزل الحكم بن عتيبة الرجل يستفيد المال قبل حلول الزكاة بشهر، أو شهرين، أو ثلاثة ؟ فحدثنا الفضيل بن عمرو عن ابراهيم . أنه قال في ذلك : يزكىه مع ماله . قال : فرأيتم اتفقوا على ذلك

١١٤١ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن زياد

الأعلم عن الحسن قال : إن كان له مالٌ غيرُهُ زَكَاةٌ حينَ تحلُّ زكَاةُهُ (١)

١١٤٣ — حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن قال : إذا حضرَ الشهرُ

الذي وقَّتَ الرجلُ أنْ يُؤدِّيَ فيه زكاةَ ماله أدَّى عن كلِّ مالٍ له

١١٤٣ — قال أبو عبيد: وهذا القولُ عندَ أهلِ العراقِ إنما هو أنْ يكونَ المالُ

الثاني مضافاً إلى بقيَّةِ مالٍ قد كانت الزكاةُ حلتْ فيه ، فيملِّحونَ بعضه

ببعض ، وليس هذا مذهبُ قولِ إبراهيمَ والحسن في كلِّ الحالاتِ عندي ،

إنما ذلك في المالِ المختلطِ ، الذي لا يُوقَفُ على وقَّتِ استفادته ، كالرُّجلِ

التاجرِ أو غيره يستفيدُ الشيءَ بعدَ الشيءِ في الأيامِ من الأرباحِ أو غيرها

فيأتي عليه الحولُ وهو لا يَحْصِي ماضى من فوائده ، ولا يَقِفُ على أوقاتها ،

فهذا الذي يَضُمُّ بعضَ ماله إلى بعضٍ ثم يزكِّيهِ كله ، لأنَّه لا يقدرُ على زكاةِ

المالِ الأولِ إلا بهذا الفعلِ ، فأمرٌ أنْ يأخذَ في ذلك بالاحتياطِ فيزكِّيهِ

أجمعَ . فأما مَنْ تَبَيَّنَ له مالٌ أفادَهُ بعيته قبل الحولِ وعَلِمَ مَبْلَغَهُ ووقته ، فما

بالِ هذا يُضيِّعُهُ إلى الأولِ ؟ وإنما السُّنةُ أنْ لا زكاةَ في مالٍ إلا بعدَ الحولِ ،

فكيفَ ينتقلُ حقُّ لزَمَ مالا إلى مالٍ سواه ؟ وإنما الحكمُ أنْ لا يلزمُ كلُّ

مالٍ إلا حقُّه

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز شيءٌ يُفسَّرُ هذا :

١١٤٤ — حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن قُطَيْبِ بْنِ فُلانٍ قال : مرَّرتُ

بواسطَ ، زَمَنَ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، فقالوا : قرأَ علينا كتابَ أميرِ المؤمنينِ

(١) آخر الجزء التاسع من تجرئة الشامية وأول العاشر . وأعليه سماعات منقولة عن

النسخة المنقولة عنها

« أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً، حتى يحول عليها الحول »^(١)

١١٤٥ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عَوْن قال : أتيت المسجد ، وقد قرئ الكتاب . فقال صاحبُ لي : « لو شهدت كتابَ عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار ، أن لا يُعرض لها حتى يحول عليها الحول ؟ »

قال أبو عبيد : أفلمستَ ترى أن عمر استأنف بالربح حولاً ، ولم يضمه الى أصل المال ، ثم يزكّيه معاً ؟ فإذا كان لا يرى أن يضمّ ثَماء المال إليه . وهو منه . فالفائدة من ذلك أبعد .

١١٤٦ — وهو مخالف لقول مالك ، إذ رأى أن يضمّ الربح الى أصل المال ، وفرّق بين الربح والفائدة . وهو عندنا على ما قال عمر بن عبد العزيز : أنه لازكاة في الربح أبضاً ، حتى يحول عليه الحول . وقد كان الليث يقول نحو هذا .

١١٤٧ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث قال : إنما يزكى ما أضيف إلى نصاب المال من الماشية . فأما الدراهم والدنانير فإنه يستقبل بهما حولاً من يوم استفادتهما

قال أبو عبيد : وقد روى عن الزُّهري أنه كان يقول سيوى ذلك كله .
١١٤٨ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزُّهري قال : إن كان ما بقى عنده أكثر والفائدة أقلّ زكاه . وإن كان ما أفاد أكثر فلا يزكّيه

قال أبو عبيد : فهذا ما [جام] (٢) في زكاة الدراهم إذا بلغت في رأس الحول مائتين ، وفي الدنانير إذا بلغت عشرين
فإذا نقصتا من ذلك كله فإن في هذا خمسة أقوال

(١) روى ابن أبي شيبة عن حميد « كتب عمر ابن عبد العزيز : أيما رجل أفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يعود عليه الحول » (٢) زيادة من الشامية

١١٤٩ - قال : حدثنا عبادُ بن العوام عن عُبَيْدَةَ قال : سألتُ إبراهيم : عن رجلٍ له مائةُ درَهمٍ وعشرةُ دنانيرٍ ، فقال : يُعْطَى من هذه بِحِصَّتِها ، ومن هذه بِحِصَّتِها

١١٥٠ - قال : وسألتُ الشَّعْبِيَّ فقال : يَحْسِبُ الْأَقْلُ على الأكثرِ ، فإذا بلغتْ فيها الزكاةُ زَكَاها

قال أبو عبيد : يعنى أن يَحْسِبَ الْأَقْلُ بِقِيَمَتِهِ وَسِعْرِهِ يَوْمَئِذٍ . فهذان قولان .

١١٥١ - وأما القول الثالث : فأن يجعلَ قيمةَ الدنانيرِ عشرةً عشرةً ، إذا ضُمَّها إلى الدراهم ، وإن كان السَّعْرُ بأَقْلَ من ذلك أو أكثر

١١٥٢ - وأما القول الرابع : فأن تكونَ الدنانيرُ هى المضمومة إلى الدراهم بِقِيَمَتِها أبداً ، إن كانتْ أَقْلُ من الدراهم أو أكثر

١١٥٣ - . وأما القول الخامس : فإسقاطُ الزكاة من المالين جميعاً ، فلا يكونَ فيهما شَيْءٌ حتى تبلغَ الدراهمُ مائتين والدنانيرُ عشرين .

ولكل واحد من هذه الأقوال وَجْهٌ يَحْتَمِلُهُ

فأما مَنْ ذهبَ إلى الْحَصَصِ فيقول : إنما تجبُ في المالِ الزكاةُ في ذاته ، ولا يَتَحَوَّلُ حقُّ لزمه إلى غيره . ولذلك لا يَضُمُّ أَحَدُهُما إلى الآخر . وهذه حُجَّةٌ لإبراهيم ، وهو قولُ مالك بن أنسٍ

وأما الذى ذهب إلى ضمِّ الأقلِّ إلى الأكثرِ ، فإنه يجعلهما مالا واحداً ، يقول : رأيتُ الدراهمَ والدنانيرَ ثَمناً للأشياء ، ولا تكونُ الأشياءُ ثَمناً لهما . ورأيتُهُما ، مع هذا ، لا يَحْوِلُ بَيْعُ أَحَدِهما بِالْآخَرِ ثَمناً ، فدأتى ذلك على أنهما نوعٌ واحدٌ . فأضُمُّ الْأَقْلَ إلى الْأَكْثَرِ بِسِعْرِهِ . فهذه حُجَّةُ الشَّعْبِيَّ فيما نَرَى وبه كان يقولُ الأوزاعيُّ حدثني بذلك عنه ابنُ كثير

١١٥٤ — وبه كان يقول سفيان وأهل العراق

وأما الذي يجعل الدنانير مضمومة إلى الدراهم أبداً إذا جامعتهما ، وإن كانت أكثر من الدراهم ، فإنه يذهب إلى أن السنة إنما جاءت في زكاة الدراهم ، وهي التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم . يقول : وإنما رأى المسلمون الزكاة في الذهب تشبيهاً بالدراهم . فأنا أجعلها بمنزلة العرض في أموال الثجّار ، وأضفها إلى الدراهم بقيمتها . وهذا مذهب يذهب إليه بعض من يقول بالحديث والأثر .

١١٥٥ — وقد روى شيء يشبهه عن عطاء والزهرى : أنهما كانا يجعلان الدنانير بمنزلة العرض .

وأما الذي يجعل الدنانير بعشرة عشرة ، ولا يلتفت إلى قيمتها ، فإنه يذهب إلى أنها كذا عدلت في الأصل بها ، يقول : ألا ترى أنها لا تجب فيها زكاة حتى تبلغ عشرين ، كما لا تجب في الدراهم زكاة حتى تبلغ مائتين ؟ فلما تساويا وجب في كل واحد منهما ربع عشرهما .

١١٥٦ — وهذا قول لم أسمع أحداً يقوله غير محمد بن الحسن ، فإنه أخبرني أن ذلك رأيه . وخالف فيه أصحابه .

وأما الذي يسقط الزكاة من المالين جميعاً ، حتى تبلغ الدراهم مائتين والدنانير عشرين ، فإنه يذهب إلى السنة نفسها . قال : رأيتهما قد فرقتهما بينهما وجعلتهما نوعين مختلفين .

١١٥٧ — وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الفضة بالفضة رباً إلا مثلاً بمثل . فسوى بينهما إذا كانتا نوعاً واحداً . وكذلك الذهب بالذهب . ثم أحلّ صلى الله عليه وسلم الذهب بأضعاف الفضة ، إذ كانا نوعين مختلفين .

يقول : فكيف أجمع بينهما ، وأجعلهما جنساً واحداً ، وقد جعلهما رسول

الله صلى الله عليه وسلم جنسين ؟

١١٥٨ — وهذا قول ابن أبي ليلى ، وشريك ، والحسن ابن صالح .

وهذا عندي هو أزمُ الأقوال لتأويل الآثار ، وأصحها في النظر ، مع الإتيان لهذه الحجة التي في الضرف ، ولحجة أخرى في الزكاة نفسها أيضاً :

وذلك أن رجلاً لو ملك عشرين ديناراً من غير دراهم ، وسِعَرُ الدنانير يومئذ تسعة دراهم ، أو أقل من ذلك ، كانت الزكاة واجبة عليه ، وهو

غير مالك لما أتى درهم . ولو كانت له عشرة دنانير - بقيمة الدينار يومئذ عشرون درهماً ، أو أكثر - لم تكن عليه زكاة ، وهو مالك لما أتى درهم

فصاعداً . أفلمست ترى أن معنى الدراهم قد زال ههنا عن معنى الدنانير وبأن منه ؟ فبالدنانير نُضِمَ إلى الدراهم ، [ثم تكون] (١) مرةً عروضاً ، إذا نقصت

من العشرين وتكون عينةً إذا تمت عشرين ؟ ! وليس الأمر عندي إلا على ما قال ابن أبي ليلى ، وشريك ، والحسن : أنهما مالان مختلفان . كالإيل

مع الغنم ، وكالبر مع التمر ، لا يُضَمُّ واحدٌ من هذا إلى صاحبه . فهذا ما في الدراهم إذا نقصت من المائتين . وفي الدنانير إذا نقصت

من العشرين .

١١٥٩ — فإذا بلغت هذه مائتين ، وهذه عشرين استوت الأقوال

فيهما ، وزال الاختلاف

فإن زادنا على ذلك كان فيهما ثلاثة أقوال :

١١٦٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم

ابن ضمرة عن علي قال « في كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي كل أربعين ديناراً دينار » ، وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد

فالحساب « (٢)

(١) زيادة من الشامية (٢) انظر رقم (١١٠٨) ورواه ابن أبي شيبه

١١٦١ - قال : وحدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثل ذلك

١١٦٢ - قال : حدَّثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن ابن سيرين عن خالد الخذاء^(١) عن ابن عمر قال « في كل مائتين خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب »

١١٦٣ - حدَّثنا هشيم قال : أخبرنا مغيرة عن ابراهيم قال « في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وما زاد فبالحساب » (٢)

١١٦٤ - قال : وحدَّثنا سعيد بن عفير عن مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن زريق بن حبان الدمشقي [قال أبو عبيد : أهل العراق يقولون : زريق . أولئك أعلمُ به - يعني أهل مصر] (٣) - قال : وكان زريق على جواز مصر في زمن الوليد ، وسليمان ، وعمر بن عبد العزيز - فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه : « أن أنظر من مرَّ بك من المسلمين تُغذِّمُ بما ظهر من أموالهم مما يُدِيرُون في التجارات : من كل أربعين ديناراً ديناراً . وما نقص فبحساب ذلك ، حتى تبلغ عشرين ديناراً . فان نقصت ثلث دينار فدعها » (٤)

(١) كان في الأصلين « جابر الخذاء » وهو خطأ . وقد رواه ابن أبي شيبة عن هشام عن ابن سيرين عن خالد الخذاء . ومنه صححناه . وكان عبداً لبنى مجاشع .
(٢) رواه ابن أبي شيبة . (٣) زيادة من الشامية (٤) رواه ابن أبي شيبة عن يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن زريق مولى بني فزارة « أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه حين استخلف : خذ من مرَّ بك من تجار المسلمين فيما يدِيرُون من أموالهم من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ما نقص حتى يبلغ عشرين . فإذا نقصت ثلث دينار فدعها لا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول . وخذ من مرَّ بك من تجار أهل الذمة فيما يظهرون من أموالهم ويديرون بها التجارات - وذكروا الحديث مثل ما ذكر في تجار المسلمين » وكذلك رواه مالك في الموطأ وقال : عن زريق - بتقديم الزاي

١١٦٥ — قال : حدثنا ابن أبي مریم عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حيان عن عمر بن عبد العزيز مثل ذلك .

قال أبو عبيد : فهذا أحد الأقوال

١١٦٦ — وأما الثاني : فإن ابن طارق حدثنا عن يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري إلى العراق ، فجعل أبا موسى على الصلاة ، وجعلني على الجباية . وقال : إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم . وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً درهم ^(١) »

١١٦٧ — قال : وحدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يحيى ابن أيوب عن حميد عن أنس قال : « ولأني عمر بن الخطاب الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وما زاد - فبلغ أربعة دنانير - ففيه درهم ، وأن آخذ من مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد - فبلغ أربعين درهماً - ففيه درهم »

١١٦٨ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن ، في الدرهم تزيد على المائتين تسعة وثلاثين درهماً . قال : « لا شيء في ذلك الفضل ، حتى تكون أربعين درهماً ، ثم لا شيء فيها حتى تكون ثمانين ، ثم كذلك » ^(٢)

١١٦٩ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب قال : « ليس في النصف بعد المائتين شيء ، حتى تبلغ أربعين درهماً »

١١٧٠ — قال أبو عبيد : وأما القول الثالث فشيء يروى عن طاوس

(١) روى ابن أبي شيبة عن الحسن قال : كتب عمر إلى أبي موسى « فما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً » (٢) رواه ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يونس عن الحسن

أنه قال : « إذا زادت على المائتين فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعائة ، فيكون فيها عشرة دراهم ، ثم إن زادت فلا شيء فيها حتى تبلغ ستائة درهم ، ثم كذلك . يروى هذا عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن طاوس

١١٧١ — قال أبو عبيد : فإراه إنما ذهب في هذا إلى تأويل الحديث « إذا بلغت الرقعة مائتين ففيها ربع العشر » ^(١) وإلى الحديث الآخر « في كل مائتين خمسة دراهم » ^(٢) فجعل المائتين وقتاً واحداً وألغى ما دون ذلك ، تشبيهاً بما جاء في الماشية « في كل خمس من الإبل شاة . وفي كل عشر شاتان » ولا نعلم أحداً وافق طاوساً على هذا ، ولا عمل به

١١٧٢ — وأما القول الذي يروى عن عمر ، والحسن ، وابن شهاب ، فإنه عندى ، على تأويل الأواقي : أنه لما جاء في الأثر « أنه ليس في أقل من خمس أواق شيء » ، ثم فيها خمسة دراهم « رأوا أن في كل أوقية درهماً . ولم يروا في الكسور شيئاً ، إذ لم يكن لها ذكر في الحديث

١١٧٣ — وبهذا القول كان يقول الأوزاعي . حدثنا عنه ابن كثير

قال أبو عبيد : وقد يحتمل قول عمر بن الخطاب « في كل أربعين درهماً درهم » ، وفي كل أربعة دنانير درهم « أن يكون إنما أراد أن يعفيهم الناس الحساب ، وأن يعلمهم أن في كل أوقية درهماً . وهو مع هذا يرى أن ما زاد على المائتين وعلى عشرين ديناراً ففيه الزكاة بالحساب

١١٧٤ — وأما القول الأول الذي قال به علي ، وابن عمر ، وإبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز : فإنه عندنا المعمول به ، والذي عليه الجمهور الأعظم من المسلمين . وبه كان يقول ابن أبي ليلى ، وسفيان ، ومالك . ومع اجتماعهم عليه

أنه موافق لتأويل الحديث المرفوع :

١١٧٥ — قال : حدثنا حجاج عن ابن مَجْرِيحٍ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ،
كلاهما عن عمرو بن يحيى بن عُمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه عن أبي
سعيد الخُدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس في أقل من
خمس أواق صدقة » . وليس في أقل من خمس ذود صدقة . . وليس في
أقل من خمسة أوسق صدقة »

١١٧٦ — قال : وحدثنا اسحاق بن عيسى عن مالك عن عمرو بن
يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخُدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك
قال أبو عبيد : أفلا ترى أنه صلى الله عليه وسلم حين - أخبر - أن ليس في
أقل من خمس أواق شيء - : أنه قد جعل الخمس حداً فاصلاً فيما بين ما تجب
فيه الصدقة وبين ما لا تجب ؟

١١٧٧ — فَتَبَيَّنَ لَنَا بِقَوْلِهِ هَذَا : أن الزائد على الخمس سواء
قليلاً وكثيره ، وأن الزكاة واجبة فيه ، إذ لم يذكر بعد الخمس
وقتاً آخر ، كتوقيته في الماشية ، حين قال « في كل خمس شاة » .
وفي كل عشر شاتان » فجعل صدقة الماشية خاصةً مراتب ،
بعضها فوق بعض . وألغى ما بينهما . وجعل الصاميت وما يخرج الأرض كله
بمنزلة واحدة ، إذ بلغت الخمس فصاعداً . ثم شرحه على ، وابن عمر ، وإبراهيم ،
وعمر بن عبد العزيز ، بقولهم « وما زاد فبالحساب » ثم اتبعهم على ذلك
ابن أبي ليلى ، وسفيان ، ومالك

قال أبو عبيد : وكذلك القول عندنا

باب

(الصدقة في التجارات ، والديون ، وما يجب فيها ، وما لا يجب)

١١٧٨ — قال : حدثنا أحمد بن خالد الوهبي - من أهل حمص - قال :
حدثنا محمد بن اسحاق عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن
عبد القاري^(١) قال « كنتُ على بيت المال ، زمن عمر بن الخطاب . فكان
إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ، ثم حسَبها : شاهدها وغائبها ، ثم
أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب »^(٢)

١١٧٩ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد وأبو معاوية ويزيد ، كلهم عن يحيى بن
سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال « مرُّبي
عمر ، فقال : يا حماسُ أدِّ زكاة مالك . فقلت : مالي مالٌ إلا جعابٌ
وأدمٌ . فقال : قومها قيمة ، ثم أدِّ زكاتها »^(٣)

١١٨٠ — قال : وحدثني عثمان بن صالح عن بكر بن مضر عن
محمد بن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، عن عمر
مثل ذلك أو نحوه

١١٨١ — قال : حدثني سعيد بن عفير عن يعقوب بن عبد الرحمن
القاري عن موسى بن عقبة - لا أدري أذكره عن نافع أم عن غيره - قال
قال ابن عمر « ما كان من رقيق أو برٍّ يرادُّ به التجارة ففيه الزكاة »

(١) نسبة إلى قبيلة القارة - بتشديد الراء - قبيلة مشهورة بمجودة الرمي .
(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣) قال في التلخيص الحبير (ص ١٨٥) رواه الشافعي
وأحمد وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والدارقطني - وذكر طريق
كل واحد من هؤلاء إلى حماس وقال ابن الأثير في أسد الغابة : حماس الليثي ،
ذكره الواقدي فيمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وروى عن عمر .

١١٨٢ — قال : وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن كهرم عن جابر بن زيد أنه قال في مثل ذلك : قَوْمُهُ بَنَحُوهُ مِنْهُ ، يوم حَلَّتْ فيه الزكاة ، ثم أُخْرِجَ زكاته

١١٨٣ — علي أن ابن عباس كان يقول : لا بأس بالتربص حتى يبيع .
والزكاة واجبة عليه

١١٨٤ — قال : حدثنا كثير بن هشاع عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : « إذا حَلَّتْ عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقَوْمُهُ قيمة النقد . وما كان من دين في مَلَأَةٍ ^(١) فأَحْسِبْهُ ، ثم أطرَحْ منه ما كان عليك من الدين ، ثم زَكْ ما بقي »

١١٨٥ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن ، قال : « إذا حَضَرَ الشهر الذي وَقَّتَ الرجلُ أن يؤدي فيه زكاته أدى عن كُلِّ مالٍ له . وكلَّ ما ابتاع من التجارة وكلَّ دين إلا ما كان منه ضماراً ^(٢) لا يرجوه »

١١٨٦ — قال : وحدثنا هشيم قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم قال : يَقَوْمُ الرجلُ مَتاعه ، إذا كان للتجارة ، إذا حَلَّتْ عليه الزكاة ، فَيَزَكِّيهِ مع ماله

١١٨٧ — قال : وحدثنا مروان بن شجاع عن خفيف عن مجاهد قال : ليس في الجواهر واللؤلؤ وأشباه ذلك زكاة ، إلا أن يكون اشترى للتجارة ^(٣)

١١٨٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن حماد عن إبراهيم ، وسالم عن سعيد بن جبيرة : أنهما قالوا مثل ذلك ^(٤)

(١) المَلَأَةُ : الغنى والتيسر . (٢) المال الضمار : الغائب الذي لا يرجى حصوله . وإذا رَجى فليس بضمار ، من اضمرت الشيء إن غيبته (٣) رواه ابن أبي شيبة عن خفيف عن عكرمة (٤) رواه ابن أبي شيبة

١١٨٩ — قال: حدثنا هُشَيْمٌ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ^(١)

١١٩٠ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا كَانَ يَأْخُذُ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ

وَأَهْلُ الْعِرَاقِ فِي تَقْوِيمِ مَتَاعِ التِّجَارَةِ وَضَمِّهِ إِلَى سَائِرِ الْمَالِ

١١٩١ — وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَإِنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَالِ الَّذِي

يُدَارُ لِلتِّجَارَةِ وَلَا يَنْضُ ^(٢) لِصَاحِبِهِ مِنْهُ شَيْءٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. قَالَ: وَأَمَّا

الْعُرُوضُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ صَاحِبِهَا سَنِينَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى يَبِيعَهَا، ثُمَّ

لَا يَكُونُ فِي ثَمَنِهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ

الْمَالِ زَكَاةً مِنْ مَالٍ سِوَاهُ

قَالَ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ كُلُّهُ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ

١١٩٢ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ مَا قَالَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ

الْعِرَاقِ: أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ مَا يَنْضُ وَمَا لَا يَنْضُ فَرْقٌ. عَلَى ذَلِكَ تَوَاتَرَتْ

الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا عَمَّنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، إِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى ضَمِّ مَا

فِي يَدَيْهِ مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ إِلَى سَائِرِ مَالِهِ النَّقْدِ. فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِي مِثْلِهِ

الزَّكَاةُ زَكَاةً. وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا فَرَّقَ مَا بَيْنَ النَّاضِ وَغَيْرِهِ فِي الزَّكَاةِ قَبْلَ مَالِكِ

١١٩٣ — قَالَ: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الْفِقْهِ: إِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي

أَمْوَالِ التِّجَارَةِ. وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْجِبَ الزَّكَاةَ فِيهَا مَنْ أَوْجِبَهَا بِالتَّقْوِيمِ، ثُمَّ

قَالَ: وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَالٍ الزَّكَاةُ فِي نَفْسِهِ وَالْقِيَمَةِ، سِوَى الْمَتَاعِ،

فَأَسْقَطَ عَنْهُ الزَّكَاةَ لِهَذَا الْمَعْنَى.

١١٩٤ — وَهَذَا عِنْدَنَا غَاطٍ ^(٣) فِي التَّأْوِيلِ، لَا نَأْخُذُ وَجَدْنَا الشُّنَّةَ عَنْ رَسُولِ

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَطَاءٍ وَالزَّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ. (٢) نَاضٍ الْمَالُ هُوَ

مَا كَانَ ذَهَبًا أَوْ مِغْصَةً عَيْنًا وَوَرَقًا. وَقَدْ نَضَ يَنْضُ إِذَا تَحَوَّلَ نَقْدًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَتَاعًا

(٣) فِي الشَّامِيَةِ « وَهَذَا عِنْدَنَا خَطَأٌ »

الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه : أنه قد يجب الحق في المال ثم يحول إلى غيره مما يكون إعطاؤه أيسر على مُعْطِيهِ مِنَ الْأَصْل

١١٩٥ — ومن ذلك كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاذ باليمن في الجزية « أن على كل حاكم ديناراً ، أو عدله من المَعَاوِر » (١)
فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم العَرَضَ مَكَانَ الْعَيْنِ

١١٩٦ — ثم كتب إلى أهل نَجْرَانَ : « إن عليهم ألفي خلة في كل عام أو عدلها من الأوقية » (٢)
فأخذ العينَ مَكَانَ العَرَضِ .

١١٩٧ — وكان عمر يأخذ الأبل من الجزية . وإنما أصلها الذهب والورق
١١٩٨ — وأخذ علي بن أبي طالب الأبر والحبال والمسالك من الجزية (٣)
١١٩٩ — وقد روى عن معاذ في الصدقة نفسها أنه أخذ مكنها العروض .
وذلك قوله « إيتوني بخميس أو لميس أخذه منكم مكان الصدقة ؛ فإنه أهون عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة » (٤)

١٢٠٠ — وروى عن ابن مسعود أن امرأته قالت له : إن لي طوقاً فيه عشرون مثقالاً (٥) . فقال : أدنى عنه خمسة دراهم .

(١) قال في التلخيص (ص ٣٧٨) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث مسروق عن معاذ . وقال أبو داود : هو حديث منكر . قال : وبلغني عن أحمد أنه كان ينكره ، وذكر البيهقي الاختلاف فيه . وأعله ابن حزم بالانقطاع وأن مسروقاً لم يلق معاذاً . وفيه نظر . وقال الترمذي : حديث حسن . وذكر أن بعضهم رواه عن معاذ مرسلًا وأنه أصح . والمعاف : ثياب تكون باليمن (٢) رواه أبو داود عن السدي عن ابن عباس . قال المنذرى : وفي مجمع السدي من ابن عباس نظر (٣) انظر رقم (١١٧) (٤) انظر رقم (٩٥٧) . (٥) في الشامية « ديناراً » قال في التلخيص (ص ١٨٤) رواه الطبراني والبيهقي « أن امرأته سألته عن حلي لها : فقال : إذا بلغ مائتين درهم ففيه الزكاة . ورواه الدارقطني مرفوعاً وقال : هو وهم ، والصواب وقفه

١٢٠١ - قال أبو عبيد : فكلُّ هذه الأشياء قد أخذت فيها حقوق من غير المال الذي وجبت فيه تلك الحقوق ، فلم يدعهم ذلك إلى إسقاط الزكاة ، لأنه حق لازم لا يزيله شيء . ولكنهم فدوا ذلك المال بغيره ، إذ كان أيسر على من يؤخذ منه . فكذا أموال التجارة ، إنما كان الأصل فيها أن تؤخذ الزكاة منها أنفسها ، فكان في ذلك عليهم ضرر من القطع والتبعض . فلذلك ترخصوا في القيمة

١٢٠٢ - ولو أن رجلاً وجبت عليه زكاة في تجارة ، فقوّم متاعه ، فبلغت زكاته قيمة أوريّ تام ، أو ذابة أو مملوك ، فأخرجه بعينه فجعله زكاة ماله ، كان عندنا محسناً مؤدياً للزكاة . وإن كان أخفّ عليه أن يجعل ذلك قيمة من الذهب والورق كان ذلك له .

فعلى هذا أموال التجار عندنا . وعليه أجمع المسلمون : أن الزكاة فرض واجب فيها

١٢٠٣ - وأما القول الآخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا .

١٢٠٤ - وإنما وجبت الزكاة في العروض والرقيق وغيرها إذا كانت للتجارة . وسقطت عنها إذا كانت لغيرها ، لأن الرقيق والعروض إنما عفي عنها في السنة إذا كانت للاستمتاع والانتفاع بها . ولهذا أسقط المسلمون الزكاة من الابل والبقر العوامل . وأما أموال التجار فأنما هي للنماء وطلب الفضل . فهي في هذه الحال تشبه سائمة المواشي التي يطلب تسلها وزيادتها ، فوجبت فيها الزكاة لذلك ، إلا أن كل واحدٍ منهما تزكى على سنتها . فزكاة التجارات على القيم وزكاة المواشي على الفرائض . فاجتمعنا في الأصل على وجوب الزكاة ، ثم رجعت كل واحدة في الفرع إلى سنتها

فهذا ما في زكاة التجارات إذا كانت أعيانها حاضرة عند أهلها .

١٢٠٥ - فإذا كان مع هذا ديون فإن في زكاة الدين - إن كان من تجارة أو من

غير تجارة - خمسة أوجه من الغنم ، تكلم بها السلف قديما وحديثا
 ١٢٠٦ - فاحدها أن تعجل زكاة الدين مع المال الحاضر إذا كان على الأُملياء
 ١٢٠٧ - والثاني : أن تؤخر زكاته إذا كان غير مرجو حتى يقبض ، ثم يزكى
 بعد القبض ، لما مضى من السنين

١٢٠٨ - والثالث : أن لا يزكى إذا قبض وإن أتت عليه سنون لإلزake واحدة
 ١٢٠٩ - والرابع : أن تجب زكاته على الذي عليه الدين وتسقط عن ربه المالك له
 ١٢١٠ - والخامس : إسقاط الزكاة عنه ألبته . فلا تجب على واحد منهما . وإن
 كان على ثقة ملي . وفي كل هذا أحاديث :

١٢١١ - فأما القول الأول : فإن أحمد بن خالد حدثنا عن محمد بن اسحاق
 عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن
 عبد القاري عن عمر : أنه كان إذا خرج العطاء أخذ الزكاة من شاهد المال
 عن الغائب والشاهد .

١٢١٢ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني يزيد بن
 يزيد بن جابر : أن عبد الملك بن أبي بكر حدثه : أن عمر بن الخطاب قال
 « إذا حلت الصدقة فاحسب دينك وما عندك . واجمع ذلك كله
 ثم زكه » (١)

١٢١٣ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن
 عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد : أن عثمان كان يقول « إن
 الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت تقاضيته من صاحبه ، والذي هو على
 مليء تدعه حياء ، أو مضانعة ، ففيه الصدقة »

١٢١٤ - قال : حدثنا أبو النضر وعبد الله بن صالح عن الليث بن سعد

عن نافع عن ابن عمر قال « كل دين لك ترجو أخذه فان عليك زكاته كلما حال الحول »^(١)

١٢١٥ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله - وقيل له ، في دين لرجل على آخر : أعطى زكاته ؟ قال : نعم

١٢١٦ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال « أي دين ترجوه فانه تؤدى زكاته »

١٢١٧ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود أنه سأل مجاهداً عن ذلك . فقال : زك ما ترى أنه يخرج

١٢١٨ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم : أنهما كانا يقولان : « يزكى من الدين ما كان في ملاء »

١٢١٩ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن

ميمون بن مهران قال « إذا حلت عليك الزكاة فانظر إلى كل مال لك وكل دين في ملاء فاحسبه ، ثم ألق منه ما عليك من الدين ، ثم زك ما بقى » قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في الدين المرجو الذي يزكى مع ، ماله وهو القول الأول

١٢٢٠ — وأما الذي يكون غير مرجو فان يزيد حدثنا عن هشام بن حسان عن

ابن سيرين عن عبيدة^(٢) عن علي في الدين الظنون^(٣) قال « إن كان صادقاً فليزكه إذا قبضه لما مضى »

١٢٢١ — قال : وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن علي مثل ذلك أو نحوه ، إلا أنه لم يذكر عبدة

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) هو عبدة السلماني (٣) الدين الظنون : هو الذي لا يدري صاحبه أيصل إليه أم لا . ورواه ابن أبي شيبة . وفيه « المظنون »

١٢٢٢ — قال : حدثنا سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبد الله ابن سليمان - أو ابن أبي سليمان - عن سعيد بن أبي هلال عن أبي النضر عن ابن عباس قال ، في الدين « إذا لم تَرْجُ أَخْذَهُ فَلَا تَرْكِهِ ، حَتَّى تَأْخُذَهُ . فَإِذَا أَخْذَتْهُ فَزَكَّ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ »

١٢٢٣ — قال أبو عبيد : وأما القول الثالث فإن هُشَيْمًا حدثنا قال : أخبرنا منصور عن الحسن قال : إذا كان للرجل دَيْنٌ حَيْثُ لَا يَرْجُوهُ ، فَأَخْذَهُ بَعْدُ فَلْيُؤَدِّ زَكَاتَهُ سَنَةً وَاحِدَةً

١٢٢٤ — قال : وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ميمون بن مهران قال « كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رَدَّه على رجلٍ ، فأمرني أَنْ أَخْذَ مِنْهُ زَكَاةَ مَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ ، ثُمَّ أَرْدَفَنِي كَيْتَابًا : إِنَّهُ كَانَ مَالًا ضَمَارًا نَخَذَ مِنْهُ زَكَاةَ عَامِهِ »

١٢٢٥ — قال : وحدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرْقَانَ عَنْ مَيْمُونِ ابْنِ مِهْرَانَ قَالَ : كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي مَظَالِمٍ كَانَتْ فِي بَيْتِ مَالِ الْجَزِيرَةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ أَيُّوبَ أَوْ نَحْوِهِ

١٢٢٦ — قال قال جعفر : وسمعت ميموناً ويزيد بن يزيد يتذاكران الزكاة . فقال يزيد : كان عمر بن عبد العزيز إذا أعطى الرجلَ عَمَلَاتِهِ أَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ . وَإِذَا رَدَّ الْمَظَالِمَ أَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ . وَكَانَ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِنَ الْإِعْطَاةِ إِذَا خَرَجَتْ لِأَصْحَابِهَا

١٢٢٧ — وأما القول الرابع : فإن محمد بن كثير حدثنا عن حماد بن سلمة عَنْ حَمَّادِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، فِي الدَّيْنِ الَّذِي يُمَطَّلُهُ صَاحِبُهُ وَيَحْسِبُهُ ، قَالَ : « زَكَاتُهُ عَلَى الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهَا »

١٢٢٨ — وحدثنا ابنُ محمدَ كَثِيرٌ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ

١٢٢٩ — وأما القول الخامس : فان عبد الرحمن حدثنا عن سفيان عن أبي الزناد عن عكرمة قال : ليس في الدين زكاة

١٢٣٠ — قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال « لا يزكى الذي عليه الدين ، ولا يزكيه صاحبه حتى يقبضه »

١٢٣١ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود قال : سألت عطاء عن ذلك ، فقال : لا يزكيه حتى يقبضه ^(١)

١٢٣٢ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن عطاء قال : أما نحن : أهل مكة ، فرى الدين ضمارة .

قال ابن كثير : يعني أنه لازكاة فيه .

قال أبو عبيد : فهذه خمسة أقوال . وقد اختلف أهل الحجاز وأهل العراق في الأخذ بها

١٢٣٣ — فأما مالك فإن ابن بكير حدثني عنه أنه قال : ليس على رب الدين إذا قبضه . وإن مكث غائباً عنه سنين - إلا زكاة واحدة . قال : وذلك لأنه

لم يكن عليه أن يزكى عنه من مال سواه . قال : وهكذا التاجر تكون عنده البضاعة سنين ، ثم يبيعها ، فليس عليه إلا زكاة ثمنها بعد البيع

١٢٣٤ — قال : قال مالك : فان قبض من الدين شيئاً لا تجب في مثله الزكاة ، وكان له مال سواه ، زكاه مع ماله إذا كان ذلك يبلغ ما تجب فيه الزكاة . فان لم

يبلغ ذلك ، ثم خرج من الدين شيء ، تسم به الزكاة : زكاه

١٢٣٥ — قال أبو عبيد : وأما قول سفيان وأهل العراق فإنهم يرون الزكاة واجبة عليه إذا قبضه ، لما مضى من السنين ، إذا كان الدين في موضع الملائة والثقة . فان

كان الدين ليس بمرجوء ، كالغريم يجتهد صاحبه ماعليه ، أو يضيع المال ، فلا

(١) في الشامية « لا تزكه حتى يقبضه » ورواه ابن أبي شيبة

يصل إليه ربه ، ولا يعرف مكانه ، ثم يرجع إليه ماله بعد ذلك ، فأتى
لا أحفظ قول سفيان في هذا بعينه ، إلا أن جملة قول أهل العراق : أنه
لا زكاة عليه فيه شيء مما مضى من السنين ، ولا زكاة سنته أيضا . وهذا
عندهم كالمال المستعار يستأنف به صاحبه الخول

١٢٣٦ — قال أبو عبيد : وأما الذي اختاره من هذا فالأخذ بالأحاديث
الغالية التي ذكرناها عن عمر ، وعثمان ، وجابر ، وابن عمر . ثم قول التابعين بعد
ذلك : الحسن ، وإبراهيم ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وميمون بن مهران :
أنه يزكيه في كل عام مع ماله الحاضر ، إذا كان الدين على الأُملياء
المأمونين . لأن هذا حينئذ بمنزلة ما بيده وفي بيته

وإنما اختاروا - أو من اختار منهم - تزكية الدين مع عين المال ، لأن
من ترك ذلك حتى يصير إلى القبض لم يكف يقف من زكاة دينه على حد . ولم
يقم بأدائها . وذلك أن الدين ربما اقتضاه ربه متقطعا ، كالدراهم الخمسة ،
والعشرة ، وأكثر من ذلك وأقل ، فهو يحتاج في كل درهم يقضيه (١)
فأفوق ذلك ، إلى معرفة ما غاب عنه من السنين والشهور والأيام . ثم يخرج
من زكاته بحساب ما يقضيه . وفي أقل من هذا ما تكون الملااة والتفريط .
فلهذا أخذوا له بالاحتياط ، فقالوا : يزكيه مع جملة ماله في رأس الخول ،
وهو عندي وجه الأمر . فان أطاق ذلك الوجه الآخر مطيق حتى لا يشد
عليه منه شيء فهو واسع له إن شاء الله . وهذا كله في الدين المرجو الذي
يكون على الثقات .

١٢٣٧ — فأما إذا كان الأمر على خلاف ذلك ، وكان صاحب الدين يائسا
منه ، أو كاليائس ، فالعمل فيه عندى على قول علي في الدين الظنون ، وعلى قول ابن

عباس في الدين الذي لا يرجوه : أنه لا زكاة عليه في العاجل ، فاذا قبضه زكاه لما مضى من السنين

قال أبو عبيد : وهذا أحبُّ إلىَّ من قول مَنْ لا يرى عليه شيئاً ، ومن قول مَنْ يرى عليه زكاة عامه . وذلك لأنَّ هذا المال - وإن كان صاحبه غير راجع له ، ولا طامع فيه - فإنه ماله وملك يمينه متى ما تبتَّه على غريمه باليمين [أو أيسرَ بعد إعدام] ^(١) كان حقُّه جديداً عليه . فإن أخطأه ذلك في الدنيا فهو له في الآخرة . وكذلك إن وجده بعد الضياع كان له دون الناس ، فلا أرى مملكته زال عنه على حال . ولو كان زال عنه لم يكن أوَّلَى به من غيره عند الوجدان ، فكيف يسقط حقُّ الله عنه في هذا المال ، ومملكته لم يزل عنه ؟ أم كيف يكون أحقَّ به ، إن كان غير مالك له ؟ فهذا القول عندى داخلٌ على مَنْ رآه مالاً مستفاداً

وأما الداخل على مَنْ رأى عليه زكاة عامٍ واحدٍ : فإنَّ يقال له : ليس يخلو هذا المال من أن يكون كالمال يُفيدة تلك الساعة ، على مذهب أهل العراق ، فيلزِمك من ذلك مالزِمهم من القول ، أو أن يكون كسائر ماله الذي لم يزل له ، فعليه الزكاة لما مضى من السنين ، كقول عليٍّ وابن عباس

١٢٣٨ - فأما زكاة عامٍ واحدٍ فلا نعرف لها وجهاً . وليس القول عندى إلا على ما قالوا : إنه يزكيه لما مضى ، وإنما يسقط عنه تعجيل إخراجها من ماله في كل عام ، لأنه كان يائساً منه . فأما وجوبها في الأصل فلا يسقطه شيء . مادام لذلك المال رباً

فهذا ما في تزكية الدين قبل القبض وبعده .

١٢٣٩ - فإن لم يُرَدَّ صاحبه شيئاً من ذلك الأداء ، ولكنه أراد ترك الدين للذي هو عليه وأن يحسبه من زكاة ماله الذي في يده ، فإن هذا قد أرخص فيه بعض التابعين

١٢٤٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن عبد الواحد بن أيمن قال : قلت لعطاء بن أبي رباح : لي على رجل دين ، وهو معسر ، أفأدعه له وأحتسب به من زكاة مالي ؟ فقال : نعم

١٢٤١ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن : أنه كان لا يرى بذلك بأساً ، إذا كان ذلك من قرض . قال : فأما يبيعكم هذه فلا

١٢٤٢ — قال أبو عبيد : وإنما نرى الحسن وعطاء كانا يُرخصان في ذلك لمذهبهما كان في الزكاة ، وذلك أن عطاء كان لا يرى في الدين زكاة ، وإن كان على الثقة المولى ، وأن الحسن كان ذلك رأيته في الدين الضمائر . وهذا الذي على المعسر هو عنده ضمائر ، لا يرجوه . فاستوى قولهما ههنا ، فلما رأيا أنه لا يلزم رب المال حق الله في ماله هذا الغائب جعلاه كزكاة قد كان أخرجهما فأنفذهما إلى هذا المعسر وبانت من ماله ، فلم يبق عليه إلا أن ينوي بها الزكاة . وأن يُبْرِئَ صاحبه منها ، فرأياه يُجْزئاً عنه إذا جاءت النية والإبراء . وهذا مذهب لا أعلم أحداً يعمل به ، ولا يذهب إليه من أهل الأثر وأهل الرأي .

١٢٤٣ — وكان سفيان بن سعيد - فيما حكوا عنه - يكرهه ولا يراه يُجْزئاً ،

فسألت عنه عبد الرحمن فاذا هو على مثل رأي سفيان . ولا أدري لعله قد ذكره عن مالك أيضاً . وكذلك هو عندى غير مجزئ عن صاحبه ، لخلال اجتماعت فيه :

١٢٤٤ — أما إحداها : فإن سئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة كانت

على خلاف هذا الفعل ، لأنه إنما كان يأخذها من أعيان المال عن ظهر أيدي الأغنياء ، ثم يردّها في الفقراء . وكذلك كانت الخلفاء بعده . ولم يأتنا عن أحد منهم أنه أذن لأحد في احتساب دين من زكاة . وقد علمنا أن الناس قد كانوا يدّعون في دهرهم

١٢٤٥ — والثانية : أن هذا مالٌ تَأْوِي^(١) غيرُ موجودٍ ، قد خرجَ من يَدِ صاحبه ، على معنى القَرْضِ والدينِ . ثم هو يُريدُ تحويلةً بعد التَّوَاءِ الى غيره بالنَّيَّةِ . فهذا ليس بجائزٍ في معاملاتِ الناسِ بينهم ، حتى يَقْبِضَ ذَلِكَ الدينَ ، ثم يستأنفُ الوجْهَ الآخرَ . فكيف يجوزُ فيما بين العبادِ وبين الله عز وجل ؟

١٢٤٦ — والثالثة : أَنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَبْقِيَ مَالَهُ بهذا الدينِ الذي قد يُتْرَكُ منه ، فيجعلهُ رَدًّا لِمَالِهِ يَقِيهِ بِهِ ، إِذْ كَانَ مِنْهُ يَأْسًا . وليس يَقْبَلُ الله تبارك وتعالى إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالصًا .

قال أبو عبيد : قد ذكرنا ما كان في زكاةِ الديُونِ إِذَا كانت للرجل فأما إِذَا كانت عليه فغيرُ ذلك . وفيه أَحَادِيثُ أَيضًا :

١٢٤٧ — قال : حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان يقول : « هذا شهرُ زكاتكم . فمن كان عليه دينٌ فَلْيُؤَدِّهِ ، حتى تُخْرِجُوا زكاةَ أموالكم . وَمَنْ لَمْ تَكُنْ عنده لم تُتَلَبْ منه ، حتى يَأْتِيَ بها تطوعًا . وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ حتى يَأْتِيَ هذا الشهرُ من قَابِلٍ »

قال إبراهيم : أَرَاهُ يَعْنِي شهرَ رمضان .

قال أبو عبيد : وقد جاءنا في بعض الآثارِ — ولا أدري عن مَنْ هُوَ — : أن هذا الشهرَ الذي أَرَادَهُ عثمانُ هُوَ المحَرَّمُ .

١٢٤٨ — قال : وحدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران قال : « إِذَا حَتَلْتَ عَلَيْكَ الزَّكَاةَ فَانْظُرْ كُلَّ مَالٍ لَكَ ، ثُمَّ أَطْرَحْ مِنْهُ مَا عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ ، ثُمَّ زَكِّ مَا بَقِيَ »

١٢٤٩ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حماد عن

(١) رُسِمَتْ فِي الْأَصُولِ بزيادةِ الياءِ . والتوى : اهلك والضياع والخسارة

إبراهيم قال « إنما الزكاة على الذي يأكل مهناً »

١٢٥٠ — وعن قيس بن سعد عن عطاء مثل ذلك

١٢٥١ — قال: وحدثنا يحيى بن بكير عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه

سأل سليمان بن يسار : عن رجل له مال ، وعليه دين : عليه زكاة ؟ قال : لا .

١٢٥٢ — قال : وقال مالك والليث ، في رجل له ألف درهم وعليه ألف

درهم ، وعنده عروض بألف درهم . قال : قال الليث : لا زكاة عليه في تلك

الألف التي عنده .

١٢٥٣ — وقال مالك : عليه فيها الزكاة

١٢٥٤ — قال أبو عبيد : وكان سفيان يقول مثل قول الليث ، وهو قول

أهل الرأي

١٢٥٥ — قال أبو عبيد : يذهب الذي لم ير عليه الزكاة إلى أن جعل الألف

العين بالدين ، ولم يتحدث بالعروض ، يقول : لأنها ليست مما يجب على الناس

فيه الزكاة في الأصل

١٢٥٦ — ويذهب الآخرون إلى أنها وإن كانت كذلك فإنها ما

من ماله يملكه ، فجعلها مكان دينه ، ورأى أن عليه زكاة الألف العين .

وهذا عندى هو القول . لأنه الساعة مالك لزيادة ألف عين على مبلغ

دينه ، ألا ترى أنه لو لم يكن له الألف كان لغريمه أن يأخذه بالدين حتى

تباع العروض له ؟

١٢٥٧ — وقد زعم بعض من يسقط الزكاة عن الدين : أن النبي صلى الله

عليه وسلم إنما سن [الزكاة] ^(١) في العين من المواشي دون الدين . قال : وقد كانت

الابل تكون ديناً ، مثل الديار والأسلاف فلم تكن تؤخذ زكاتها .

قال : فكذلك الصائمات لازكاة في الدين منه

١٢٥٨ — قال أبو عبيد : أما ما ذكر في الماشية : أن الصدقة لم تكن تؤخذ من

ديونها ، فهو كما قال ، ولا تنازع المسلمون في ذلك قط . ولكن هذا نسي ما يدخل

عليه : أنه جعلَ دَيْنَ الصَّامِتِ قياساً على الحيوان . وقد فَرَّقَتِ السُّنَّةُ بينهما .
ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يَبْعَثُ مُصَدِّقِيهِ إِلَى
الْمَاشِيَةِ ، فَيَأْخُذُونَهَا مِنْ أَرْبَابِهَا بِالْكُرْهِ مِنْهُمْ وَالرِّضَا . وكذلك كانت
الْأُمَّةُ بعده . وعلى مَنْعِ صَدَقَةِ الْمَاشِيَةِ قَاتِلَتُهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، ولم يَأْتِ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحدٍ بعده أنهم اسْتَكْرَهُوا النَّاسَ عَلَى صَدَقَةِ
الصَّامِتِ ، إلا أن يَأْتُوا بِهَا غَيْرُ مُكْرَهِينَ ، إنما هي أماناتهم يُؤَدُّونها ،
فعلیهم فيها أَداءُ الْعَيْنِ وَالذَّيْنِ ، لأنها ملكُ إيمانهم . وهم مؤتمنون عليها .
وأما الْمَاشِيَةُ فَانْهَاجُكُمْ يُحْكَمُ بِهَا عَلَيْهِمْ ، وإنما تَقَعُ الْأَحْكَامُ فيما بين الناس
على الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . وهي فيما بينهم وبين الله على الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ جَمِيعاً .
فَأَيُّ الْحَكَمِينَ أَشَدُّ تَبَاطُؤاً بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ؟ !

١٢٥٩ — ومما يُفَرِّقُ بينهما أيضاً : أَنَّ رَجُلًا لَوْ رَمَى بِالْمَالِ الصَّامِتِ عَلَى عَاشِرٍ ،
فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ لِي ، أَوْ قَدْ أَدَيْتُ زَكَاتَهُ ، كَانَ مُصَدَّقاً عَلَى ذَلِكَ . ولو أَنَّ رَبَّ
الْمَاشِيَةِ قَالَ لِلْمُصَدَّقِ : قَدْ أَدَيْتُ صَدَقَةَ مَاشِيَتِي كَانَ لَهُ أَنْ لَا يَقْبَلَ قَوْلُهُ ،
وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الصَّدَقَةُ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ قَبْلَهُ مُصَدَّقٌ ، فِي أَشْبَاهِ
لهذا كثيرة

باب

(الصدقة في الحلي من الذهب والفضة ، وما فيها من الاختلاف)

١٢٦٠ — قال : حدثنا محمد بن أبي عدي عن حسين المعلم عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال « أتت امرأة من أهل اليمن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ومعها ابنة لها ، في يدها مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ . فقال
هل تُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا ؟ قالت : لا . قال أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللهُ بِهِمَا
سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ » (١)

(١) رواه أبو داود بلفظ « إن امرأة أتت النبي ﷺ ، ومعها ابنة لها ، وفي يد
ابنتها مَسَكَتَانِ غُلَيْظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ . فقال لها : أَعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا ؟ قالت : لا قال :

١٢٦١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : « قالت امرأة عبد الله : ^(١) إِنَّ لِي حُلِيًّا . فقال عبد الله : أَيْلِغُ مَائَتِينَ ؟ إِذَا بَلَغَ مَائَتَيْنِ ففِيهِ الزَّكَاةُ . قالت : عِنْدِي بَنَوَاحٍ لِي أَيْتَامٌ ، أَفَأَضَعُهُ فِيهِمْ ؟ قال : نعم »

١٢٦٢ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن أبي عمرو عن أبي معشر عن إبراهيم « أن امرأة عبد الله كان لها طَوْقٌ فِيهِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ فَسَأَلَتْهُ : أَوْدَى زَكَاتُهُ ؟ قال : نعم ، أَدَى زَكَاتُهُ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ . قالت : أَعْظِيهَا لِبْنِي أَخِي لِي أَيْتَامٍ فِي حِجْرِي ؟ قال : نعم »

١٢٦٣ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب : « أن عبد الله بن عمرو حَلَى ثَلَاثَ بَنَاتٍ لَهُ بِسْمَةِ آلَافٍ دِينَارٍ . فَكَانَ يَبْعَثُ مَوْلَى لَهُ جَلِيدًا كُلَّ عَامٍ ، فَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ مِنْهُ » .

١٢٦٤ — قال : حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم قال : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَأْمُرُنِي : أَنْ أَجْعَلَ حُلَى بَنَاتِهِ كُلَّ عَامٍ فَأَخْرِجُ زَكَاتَهُ »

وقال : أبو عبيد : أَرَاهُ مَوْلَاهُ - يَعْنِي سَالِمًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

١٢٦٥ — قال : وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ

أَيْسَرَكَ أَنْ يَسُورَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ ؟ قَالَ : نَخْلَعْتُهُمَا فَأَلْقَيْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَتْ : هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ « وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِ قُطْنِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مَرْسَلًا وَمُتَّصِلًا وَرَجَّحَ الْمُرْسَلُ . وَالْمَسْكَةُ مُحَرَّكَةٌ وَاحِدَةٌ الْمَسْكُ ، أَسُورَةٌ مِنْ ذَبَلٍ أَوْ قَرْنٍ أَوْ عَاجٍ . فَإِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ أَضِيقَتْ إِلَيْهِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِي قَوْلِهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَيْسَرَكَ أَنْ يَسُورَكَ اللَّهُ بِهِمَا سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ » إِنَّمَا هُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَوْمَ يَحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ) (١) هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ مُعَاوِيَةَ ، أَوْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، الثَّقَفِيَّةُ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا حَدِيثُهَا فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَابِ

شُعَيْبُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « لَا بَأْسَ يَلْبَسُ الْحُلِيَّ إِذَا أُعْطِيَ زَكَاتُهُ » (١)

١٢٦٦ — قال : وحدثنا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ : فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ

١٢٦٧ — حدثنا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ

١٢٦٨ — قال : حدثنا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ

١٢٦٩ — قال : حدثنا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ قَالَا : إِذَا بَلَغَ مَائَتِي دِرْهَمٍ أَوْ عَشْرِينَ مِثْقَالَ فَقِيهِ الزَّكَاةُ ١٢٧٠ — قال : حدثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ .

١٢٧١ — قال : حدثنا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَهْرَمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ كُلِّ سَنَةٍ ، إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالَ ، أَوْ مَائَتِي دِرْهَمٍ

١٢٧٢ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ فِي الْحُلِيِّ قَالَ : فِي عَشْرِينَ مِثْقَالَ نِصْفُ مِثْقَالٍ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَالَ مِثْقَالٌ

١٢٧٣ — قال : وَسُئِلَ عَنْهُ الْحَسَنُ ، فَقَالَ لَمْ يَبْلُغْنَا فِيهِ شَيْءٌ ، وَوَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُزَكَّى

١٢٧٤ — قال : حدثنا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ قَالَ : سَأَلْتُ

(١) رَوَاهُ الدَّارِ قُطْنِي . وَقَالَ فِي التَّلْخِيسِ (ص ١٨٤) وَيَقْوِيهِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِ قُطْنِي وَالحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ « أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَتْ فِي يَدِهَا فَتَخَاتَ مِنْ وَرَقٍ . فَقَالَ : مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ ؟ فَقَالَتْ : صَنَعْتُهُنَّ أَزْوَاجًا لَكَ يَهْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : أَتَوَدِّينَ زَكَاتَهُنَّ ؟ قَالَتْ : لَا . قَالَ : هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ » وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ

ميمون بن مهران عن زكاة الحلي؟ فقال : إن لنا طوقاً لقد زكيتُهُ حتى أتى على نحو من ثمنه .

قال أبو عبيد : فهذا قول من رأى الزكاة في الحلي .
وفيه قول آخر : أن لا زكاة فيه

١٢٧٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عمرو بن دينار قال : «سئل جابر بن عبد الله : أفي الحلي زكاة؟ قال : لا . قيل : وإن بلغ عشرة آلاف؟ قال : كثير» (١)

١٢٧٦ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يزوج المرأة من بناته على عشرة آلاف ، فيجعل حليها من ذلك أربعة آلاف . قال : فكانوا لا يعطون عنه ، يعني الزكاة

١٢٧٧ — قال : حدثنا خالد بن عمرو القرشي الكوفي عن شريك عن علي بن سليم قال : سألت أنس بن مالك عن سيف عليه الفضة الكثيرة ، أعليه زكاة؟ قال : لا (٢)

١٢٧٨ — قال : حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن إبراهيم بن أبي مغيرة قال : سألت القاسم بن محمد عن زكاة الحلي؟ فقال : ما رأيت عائشة أمرت به نساءها ، ولا بنات أخوها .

١٢٧٩ — قال : حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن صاحب له أنه سأل القاسم بن محمد عن صدقة الحلي فقال : ما رأيت أحداً يفعله .
١٢٨٠ — قال : وسألت عمرة عن ذلك فقالت : ما رأيت أحداً يفعله .
وقد كان لي عقد فيه ثلثا عشرة مائة . فما كنت أصدقه .

(١) رواه الشافعي والبيهقي . وفيه أنه قال : «زكاته عاريتة»

(٢) أخرج الدارقطني عن علي بن سليمان قال : سألت أنس بن مالك عن الحلي . فقال : ليس فيه زكاة

١٢٨١ — قال : وحدَّثنا عبد الوهاب بن عطاء عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : زكاة الحلي أن يلبس ويُعار .
١٢٨٢ — قال : حدَّثنا حجاج عن شُعْبَةَ عن قتادة عن الحسن قال : زكاة الحلي عاريته .

١٢٨٣ — قال : حدَّثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عمرو بن الحارث عن رُزَيْق بن الحَكِيم عن سعيد بن المسيب قال : الحلي إذا لبس وانتفع به فلا زكاة فيه ، وإذا لم يلبس ولم ينتفع به ففيه الزكاة .
قال أبو عبيد : المصريون يقولون : ابن الحَكِيم ، وأهل العراق يقولون : ابن حَكِيم — بغير ألفٍ ولا م — ورُزَيْق بن حَكِيم الذي كان ابن المبارك يُحدِّث عن أبيه حَكِيم بن رُزَيْق بن حَكِيم .
قال أبو عبيد : وكان مالكٌ وابن عَمِيْنَةَ يُحدِّثان عن رُزَيْق نفسه .

١٢٨٤ — قال : حدَّثنا حَسَّان بن عبد الله عن السَّريِّ بن يحيى عن قتادة قال : كان يقال : زكاة الحلي أن يُعار ويُلبس .
١٢٨٥ — قال : حدَّثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : زكاة الحلي عاريته .

١٢٨٦ — قال : وحدَّثنا يحيى عن مُجَالِد عن الشعبي قال : ليس في الحلي زكاة ، لأنه يُعار ويُلبس .

١٢٨٧ — قال : حدَّثنا ابن بُكَيْر عن مالك بن أنس قال : إذا كان الحلي يُنتفع به ويُلبس فليس فيه زكاة ، لأنه بمنزلة المتاع . وإن كان لا يُلبس ، أو كان مكسوراً ، أو تبرأ ففيه الزكاة .

١٢٨٨ — قال أبو عبيد : وأما سُفْيَانٌ وأهلُ العراق ، أو أكثرهم ، فإنهم يرون في الحلي الزكاة ، من الذهب والفضة ، مكسوراً كان أو غير مكسور .

فقد اختلف في هذا الباب صدر هذه الأئمة ، وتابعوها ، ومن بعدهم .
فلما جاء هذا الاختلاف أمكن النظر فيه ، والتدبر لما تدل عليه السنة .
فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد سن في الذهب والفضة سنتين :
إحداهما في البيوع ، والأخرى في الصدقة .

١٢٨٩ — فسنة في البيوع قوله «الفضة بالفضة مثلاً بمثل» ^(١) فكان لفظه
« بالفضة » مستوعباً لكل ما كان من جنسها ، مصوغاً وغير مصوغ .
فاستوت في المبايع : ورقتها وحليها ونقرها .

وكذلك قوله «الذهب بالذهب مثلاً بمثل» ^(١) فاستوت فيه دنائره ، وحليته وبره .
١٢٩٠ — وأما سنته في الصدقة فقوله : «إذا بلغت الرقة خمس أوقية ففيها ربع
العشر» فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة الرقة من بين الفضة
وأعرض عن ذكر ما سواها . فلم يقل : إذا بلغت الفضة كذا ففيها كذا .
ولكنه اشترط الرقة من بينها ، ولا نعلم هذا الاسم في الكلام المعقول عند
العرب يقع إلا على الورق المنقوش ذات السكة السائرة في الناس .
وكذلك الأواقي ليس معناها إلا الدراهم ، كل أوقية أربعون درهماً .
ثم أجمع المسلمون على الدنانير المضروبة : أن الزكاة واجبة عليها كالدراهم
وقد ذكر الدنانير أيضاً في بعض الحديث المرفوع :

١٢٩١ — يُحدّثونه عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب

(١) رواه أبو داود ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبادة بن
الصامت أن رسول الله ﷺ قال : «الذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة
تبرها وعينها» وذكر البر والشعير والملح - الحديث . والنقرة : القطعة المذابة
من الذهب والفضة . وقال في شرح القاموس : واقتصر الزمخشري في الأساس
على الفضة . قلت : وهكذا استعمال العجم إلى الآن ، يطلقونها على ما سبك من
دراهم الفضة . والرقة : الفضة المضروبة دراهاً

عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » فلم يختلف المسلمون فيهما . واختلفوا في الحلي ، وذلك أنه يستمتع به ويكون جمالاً ، وأن العين والورق لا يصلحان شيء من الأشياء ، إلا أن يكونا ثمنًا لها . ولا يُنتفعُ منهما بأكثر من الاتفاق لهما . فهذا بان حكمهما من حكم الحلي الذي يكون زينةً ومتاعاً . فصار ههنا كسائر الأثاث والأمتعة . فهذا أسقط الزكاة عنه من أسقطها .

ولهذا المعنى قال أهل العراق : لا صدقة في الإبل والبقر العوامل . لأنها شُبِّهَتْ بالماليك والأمتعة . ثم أوجبوا الصدقة في الحلي وأوجب أهل الحجاز الصدقة في الإبل والبقر العوامل وأسقطوها من الحلي . وكلا الفريقين قد كان يلزمه في مذهبه أن يجعلهما واحداً ، إما إسقاط الصدقة عنهما جميعاً ، وإما إيجابها فيهما جميعاً . وكذلك هما عندنا سديلهما واحد ، لا تجب الصدقة عليهما ، لما قُضِيَ من أمرهما

فأما الحديث المرفوع الذي ذكرناه أول هذا الباب ، حين قال لليمانية ذات المسكتين من ذهب « أتعطين زكاته ؟ » فإن هذا الحديث لا نعلم يُروى إلا من وجه واحد باسناد قد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً . فإن يكن الأمر على ما روي ، وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم محفوظاً ، فقد يحتمل معناه : أن يكون أراد بالزكاة العارية ، كما فسرها العلماء الذين ذكرناهم : سعيد بن المسيب ، والشَّعْبِي ، والحسن ، وقتادة ، في قولهم : زكاته عاريته . ولو كانت الزكاة في الحلي فرضاً ، كفرض الرقة ، ما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك على أن يقول لا امرأة يَخْصُصُها

به عند رؤيته الحليّ عليها دون الناس . ولما كان هذا كسائر الصدقات الشائعة المنتشرة عنه في العالم : من كتبته وسدّته ، ولفعلته الأئمة بعده . وقد كان الحليّ من فعل الناس في آبار الدهر ، فلم تسمع له ذكر في شيء من كتب صدقاتهم

١٢٩٢ — وكذلك حديث عائشة في قولها « لا بأس بلبس الحليّ إذا عظمت زكاته » لا وجه له عندى سوى العارية . لأنّ القاسم بن محمد كان ينسك عنها أن تكون أمرت بذلك أحدا من نساها أو بنات أخيها . ولم تصحّ زكاة الحليّ عندنا عن أحد من الصحابة ، إلا عن ابن مسعود

١٢٩٣ — فأما حديث عبد الله بن عمرو في تزكيت حليّ بناته ففي إسناده نحوه مما في إسناده الحديث المرفوع

١٢٩٤ — والقول الآخر هو عن عائشة ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك . ثم من وافقهم من التابعين بعد . ومع هذا كله ماتوا ولنا فيه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم المصدّقة لمذهبهم عند التدبّر والنظر

١٢٩٥ — وقد قال بعض من يوجب الزكاة في الحليّ : إنّ الله تبارك وتعالى يقول : (الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) قال : والحليّ من الكنوز . وفيه الزكاة لذلك .

فيقال له : فإنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال - حين ذكر الإبل - « في كلّ خمس شاة » حتى عدّ صدقة المواشي ، ولم يشترط سائمة ولا غيرها . فإن وجبت الصدقة في الحليّ لأن تلك الآية عامّة فأوجب الصدقة في الإبل والبقر والعوامل ، لأنّ حديث النبي صلى الله عليه وسلم عامّ فيهما

١٢٩٦ — قال أبو عبيد : وأما النقر والتبر فإن الزكاة فيهما واجبة . وذلك أنهما

كالورق والتبر الذي لا يُنفعُ منهما بأكثر من الاتفاق ، وهما مفارقان للحلّى في معناه : من اللبس والاستمتاع به ، فلهذا وجبت فيهما الزكاة . وقد أقي بذلك غير واحد من العلماء :

١٢٩٧ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبان بن صالح عن سعيد بن المسيّب

١٢٩٨ — وعن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار ومكحول قالوا : في التبر زكاة

آخر الجزء الثالث من هذه النسخة ، من الأموال ، لأبي عبيد .
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله . رب زدني علما

أخبرنا الشيخ الفقيه الامام أبو الحسن علي بن خلف بن معزوز التلسماني ، المعروف بالكومي . قال :

أخبرتنا الشيخة الصالحة الكاتبة ، المدعوة ^{فخر} النساء شهيد بنت أبي نصر أحمد بن الفرّج بن عمر الإبري الدينوري قراءة عليها - وأنا أسمع - في شهر رمضان المعظم من سنة أربع وستين وخمسمائة . قيل لها : أخبركم النقيب الكامل أبو الفوارس طراد بن محمد الزينبي ، قراءة عليه وأتم تسمعون في سنة تسعين وأربعمائة فأقرّت به . قال :

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن بن البادّ قال :

أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال :

أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال :

قرأت على أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدی . قال :

باب

(صدقة مال اليتيم ، وما فيه من السنة والاختلاف)

١٢٩٩ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن يحيى بن أيوب عن المثنى

ابن الصَّبَّاح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ ، فَقَالَ : أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ لَهُ فِيهِ ،

وَلَا يَتْرُكُهُ فِتْنًا كُلُّهُ الصَّدَقَةُ» (١)

١٣٠٠ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى ، لَا تُذْهِبُهَا الزَّكَاةُ » قال أبو عبيد : فقلت لحجاج : عن النبي ؟ قال : نعم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

١٣٠١ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد وابن أبي عدي كلاهما عن حسين المعلم عن مكحول ، وعن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب « ابْتَغُوا بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى ، لَا تُذْهِبُهَا الزَّكَاةُ »

(١) قال الحافظ في التلخيص (ص ١٧٦) رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي وفي إسناده المثنى بن الصباح وهو ضعيف . وقد قال الترمذي : إنما يروى من هذا الوجه ، وقد روى عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب موقوفا . وقال مهنا : سألت أحمد بن حنبل عنه ، فقال : ليس بصحيح . ورواه الدارقطني من حديث أبي إسحاق الشيباني عن عمرو ، لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف . ومن حديث العرزمي عن عمرو ، وهو ضعيف متروك . ورواه ابن عسدي من طريق عبد الله بن علي الأفريقي وهو ضعيف . وقال الدارقطني في العلل : رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر . ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب ، لم يذكر ابن المسيب ، وهو أصح

(٢) قال الحافظ : رواه الشافعي عن ابن مالهك مرسلا . ولكن أكدده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا . وفي الباب عن أنس مرفوعا « اتجروا في مال اليتيم لاتأكله الزكاة » رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد . وروى البيهقي من طريق ابن المسيب عن عمر موقوفا مثله وقال : صحيح الاسناد . وروى الشافعي عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

١٣٠٢ — قال : حدثنا عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن الشعبي « أن عمر بن الخطاب ولي مال يتييم ، فقال : إن ترَكْنَا هَذَا أَتَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ » يعني إن لم يُعْطِهِ فِي التَّجَارَةِ

١٣٠٣ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون عن شعبة قال : حدثنا حميد بن هلال عن محجن ، أو ابن محجن ، أو أبي محجن - الشك من شعبة - « أن عمر قال لعثمان بن أبي العاص : كيف مَتَجَرُ أَرْضِكَ ؟ فان عندنا مال يتييم قد كادت الزكاة تُفْنِيهِ ؟ قال : فدفعه إليه ، فجاءه برُح . فقال له عمر : ائْتَجَرْتَ فِي عَمَلِنَا ، أَرَدَدْنَا رَأْسَ مَالِنَا . قال : فَأَخَذَ رَأْسَ مَالِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ الرُّحَ » (١)

قال أبو عبيد : قوله « ائْتَجَرْتَ فِي عَمَلِنَا » يعني في ولايتك التي وليتنا كما

١٣٠٤ — قال : حدثنا أبو نوح عن القاسم بن الفضل قال حدثنا معاوية بن قرة - قال أبو عبيد : أحسبه عن أبيه - عن ابن أبي العاص عن عمر بن الخطاب مثل حديث شعبة ، أو نحوه (٢) .

١٣٠٥ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل وخالد بن عمرو عن شريك عن أبي اليقظان عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي : أنه كان يزكي أموال ولد أبي رافع . وكانوا أيتاماً في حجره (٣)

(١) رواه البيهقي عن شعبة عن حميد بن هلال قال سمعت أبا محجن أو ابن محجن وكان خادماً لعثمان بن أبي العاص - قال قدم عثمان على عمر ، وسأقه (٢) رواه الامام أحمد عن الحكم بن أبي العاص عن عمر (٣) رواه ابن أبي شيبة مثل هذا . وفيه قال علي « ترون كنت ألى مالا لأزكيه ؟ » وأبو رافع هو مولى رسول الله ﷺ ورواه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ، وعند الدارقطني أن النبي ﷺ كان أقطع أبا رافع أرضاً ، فلما مات أبو رافع باعها عمر بثمانين ألفاً ، وفي رواية بمائتين وثمانين ألفاً . فلما قبضها بنوه حسبوا المال فوجدوه ناقصاً فسألوا علياً فقال لهم « ترون الخ »

١٣٠٦ — قال : حدثنا عبادُ بن العوّام عن حجاج بن أُرطاة عن حبيب بن أبي ثابت : أن عليّاً باع أرضاً لبني أبي رافعٍ بعشرة آلاف ، وكانوا أيتاماً . فكان يُزكّيها

١٣٠٧ — قال : وحدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد وحميد ، كلاهما عن القاسم بن محمد قال : كانت عائشة تبضع أموالنا ، ونحن يتامى ، وتزكّيها ^(١) قال : وفي حديث يحيى : تبضعها في البحر

١٣٠٨ — قال : وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يزكي مال اليتيم

١٣٠٩ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكون عنده يتامى ، فيستسلف أموالهم ليخبر زها من الهلاك ، ثم يخرج صدقتها من أموالهم . وهي دين عليه ^(٢)

١٣١٠ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ، في الرجل يبي مال اليتيم : قال « يُعطى زكاته » ^(٣)

١٣١١ — قال : وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد : أنه سئل عن رجل ولي مالاً يتيماً : أعطى زكاته ؟ قال : نعم .

١٣١٢ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود قال : سمعت مجاهداً وعطاء يقولان : أدّ زكاة مال اليتيم

١٣١٣ — قال : حدثنا علي بن ثابت عن مالك بن مغول قال :

(١) في الشامية « فتزكّيها » ورواه مالك في الموطأ وابن أبي شيبة (٢) رواه الشافعي ، وروى نحوه ابن أبي شيبة (٣) رواه ابن أبي شيبة

سألت عطاء : أفي مال اليتيم زكاة ؟ فقال : نعم .

١٣١٤ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن أبي يونس الحسن بن يزيد قال : سألت طاوساً عن زكاة مال اليتيم ؟ فقال : زكاه ، فإن لم تفعل فلا إثم في عُنقك ^(١)

قال أبو عبيد : فهذا قول من أوجب الصدقة في أموال اليتامى .
وفيه قول آخر : أن لا صدقة فيها

١٣١٥ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود قال « أحص ما في مال اليتيم من الزكاة ، فإذا بلغ وآنست منه رُشداً فأخبره ، فإن شاء زكاه ، وإن شاء ترك » ^(٢)

١٣١٦ — قال : حدثنا عبادة بن العوام وحفص بن غياث ، كلاهما عن الحجاج عن القاسم بن عبد الرحمن عن شريح : أنه كان لا يزكي مال اليتيم

١٣١٧ — وزاد حفص في حديثه ، قال : وكان يقول : يوشك إن أخذت منه الذود ، أو الذودين أن لا يبقى منه شيء ^(٣)

١٣١٨ — قال : وحدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل قال : كان في حجرى يتيم له ثمانية آلاف درهم ، فلم ا زكها حتى أدرك . فدفعها اليه ^(٤)

١٣١٩ — قال : وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال : ليس في مال اليتيم زكاة ^(٥)

١٣٢٠ — قال : وحدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ، وقال الحافظ ابن حجر : وأعله الشافعي بالانقطاع وبأن ليث بن أبي سليم ليس بحافظ . وفي الباب عن ابن عباس رواه الدارقطني وفيه ابن لهيعة (٣) ، ٤ ، ٥) رواها ابن أبي شيبة

جعفر بن محمد عن أبيه ، وعن مجالد بن سعيد عن الشعبي قال : ليس في مال اليتيم زكاة (١)

١٣٢١ — قال : وحدثنا : هشيم عن منصور عن الحسن قال : ليس في مال اليتيم زكاة ، إلا في زرع أو صرع (٢)

١٣٢٢ — قال : وحدثنان من بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال : كل مال لليتيم ينمي ، أو قال : كل شيء من بقر ، أو غنم ، أو زرع ، أو مال يضارب به ، فزكاه . وما كان له من صامت لا يحرك فلا تزكه ، حتى يدرك فتدفعه إليه

١٣٢٣ — قال : حدثنا علي بن هاشم عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان عنده مال يقيم ، فكان يزكاه ولا يستوعب الزكاة قال أبو عبيد : يعني أنه كان يرخص منه .

قال أبو عبيد : فهذا ما قال السلف في صدقة مال اليتيم
١٣٢٤ — وأما مالك بن أنس فإن رأيه كان على مثل الأحاديث الأولى ، يرى الزكاة واجبة في مال اليتيم . وفي مال المعتوه أيضاً وقد روى نحوه عن الزهري

١٣٢٥ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب : أنه سئل عن مال المجنون ، هل فيه زكاة ؟ قال : نعم

١٣٢٦ — قال أبو عبيد : وأما سفيان فكان يأخذ بقول عبد الله ، يقول : أحض ما في مال اليتيم من الزكاة . فإذا كبر فادفعه إليه ، وأخبره بما عليه
١٣٢٧ — وأما سائر أهل العراق ، سوى سفيان ، ومن قال بقوله ، فلا

(١) رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن دينار قال : سألت الشعبي عن مال اليتيم ، فيه زكاة ؟ قال : لو كان عندي ما زكيتُه (٢) رواه ابن أبي شيبة . وروى أيضاً عن يونس عن الحسن أنه كان عنده مال لبني أخ له أيتام فلا يزكاه

يَرَوْنَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ زَكَاةً ، وَلَا يَرَوْنَ عَلَى وَصِيٍّ إِحْصَاءَ ذَلِكَ أَيْضًا . وَلَا إِعْلَامَهُ . وَكَذَلِكَ الْمَعْتَوَهُ عِنْدَهُمْ . وَإِنَّمَا قَاسُوا ^(١) ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ . وَقَالُوا : إِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَرَضُ الصَّلَاةِ

١٣٢٨ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ : أَنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ لَا يُقَاسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، لِأَنَّهَا أَمْهَاتٌ ، تُمْضِي كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى فَرْضِهَا وَوُسْئُهَا . وَقَدْ وَجَدْنَاهَا مُخْتَلِفَةً فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ : -

مِنْهَا : أَنَّ الزَّكَاةَ تَخْرُجُ قَبْلَ حَلِّهَا وَوُجُوبِهَا ، فَتُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ . وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي أَرْضِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَتْ أَرْضَ عَشْرِ ، فِي قَوْلِ النَّاسِ جَمِيعًا . وَهُوَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ .

وَمِنْهَا أَنَّ الْمَكَاتِبَ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ . فَالصَّلَاةُ سَاقِطَةٌ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَالصَّدَقَةُ فِي أَرْضِهِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ . وَالزَّكَاةُ سَاقِطَةٌ عَنِ الْمَكَاتِبِ ، وَالصَّلَاةُ فَرَضٌ عَلَيْهِ . فَهَذَا اخْتِلَافٌ مُتَفَاوِتٌ .

وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ أَيْضًا . أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضَى الصَّيَامَ وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةُ ، وَأَنَّ الْآكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا لَاقِضًا عَلَيْهِ ، فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، وَأَنَّ النَّاسِيَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا ذَكَرَهَا . وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ يَسَعُهُ الْإِفْطَارُ إِلَى أَنْ يَصِحَّ ، وَهُوَ لَا يَجْزِيهِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَقْضِيَهَا فِي وَقْتِهَا ، عَلَى مَا بَلَغَهُ طَاقَتُهُ مِنَ الْجُلُوسِ ، أَوِ الْإِيْمَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فِي أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا كَثِيرَةٌ يَطُولُ بِهَا الْكِتَابُ .

فَأَيْنَ يَذْهَبُ الَّذِي يَقِيسُ الْفَرَائِضَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ عَمَّا ذَكَرْنَا ؟ وَمِمَّا يُبَاعِدُ حُكْمَ الصَّلَاةِ مِنَ الزَّكَاةِ أَيْضًا : أَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا هِيَ حَقٌّ يُجِبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ شَيْءٌ جَعَلَهُ اللَّهُ

حقاً من حقوق الفقراء في أموال الأغنياء .

وإنما مثلها كالصبي يكون له المملوك ، أفلست ترى أن نفقة المملوك عليه في ماله ، إن كان ذا مال ، كما تجب على الكبير ، وكذلك إن كانت لهذا الصبي زوجة ، زوجته إياها أبوه ، وهي كبيرة ، فأخذته بالصداق والنفقة : أن ذلك واجب على الصبي في ماله . وكذلك لو ضيع لإنسان مالاً ، أو خرّق له ثوباً كان عليه ديناً في ماله ؟ وأشبه لهذا كثيرة . فهذا أشبهه بالزكاة من الصلاة لأنهما جميعاً من حقوق الناس . وليست الصلاة كذلك . أفلا يسقطون عنه هذه الديون ، إذ كانت الصلاة لا تجب عليه ؟

وفيه ما هو أكثر من هذا : لو أن رجلاً زوج ابنة له صغيرة ، فمات عنها زوجها ، وأطلقها ، كانت العدة لازمة لها بالطلاق والوفاة جميعاً ، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك أعلمه . ولو زوجها أبوها قبل انقضاء العدة كان نكاحها باطلاً ، كبطول نكاح الكبيرة في العدة . فهل يسقط الحرج عنها في هذا ، أو عن من زوجها ، أن كانت الصلاة غير واجبة عليها ؟ ! فالأمر عندنا على الآثار التي ذكرناها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه البدريين وغيرهم ، ثم من بعدهم من التابعين : أن الزكاة واجبة على الصبي في ماله ، مع ما ذكرنا من تأويل هذه الوجوه .

وكذلك المعتوه هو عندى مثل الصبي في ذلك كله

قال أبو عبيد : وأما حديث عبد الله [في قوله] ^(١) « أحض ما في مال

اليتيم من الزكاة » ، ثم أخبره بذلك « فإن هذا ليس يثبت عنه [عندنا] ^(١) وذلك أن مجاهد لم يسمع منه ، وهو مع هذا يفتى بخلافه

١٣٢٩ — من ذلك حديث عثمان بن الأسود عنه : أنه كان يقول : أد

زكاة مال اليتيم .

١٣٣٠ — وحديث خفيف عنه : أنه كان يقول : كل مال لليتيم ينمى أو يضارب به فزكه .

قال أبو عبيد : وقد ذكرنا ذلك في هذا الباب .

١٣٣١ — فلو صحَّ قول عبدالله عند مجاهد ما أفتى بخلافه ، وهو مع هذا كله لو ثبت عن عبد الله لكان إلى قول من يُوجب عليه الزكاة أقرب . ألا ترى أنه قد أمره أن يُحصي ماله ويُعلمه ذلك بعد البلوغ ؟ ولولا الوجوب عنده ما كان للإحصاء والإعلام معنى .

١٣٣٢ — قال أبو عبيد : فالزكاة عندنا واجبة على مال الصَّغير ، يقوم له بها الوليُّ ، كما يقوم له بالبيع والشراء مادام صغيراً سفيهاً . فإن لم يفعل ذلك حتى يبلغ ويؤنس منه رُشداً فدفع إليه ماله فليعلمه ، كما قال عبد الله . إن كان ذلك قد صحَّ عنه — حتى يزكَّيَّه اليتيم ، لما مضى من السنين ، وإلا لم آمن عليه الأثم ، كما قال طاوس : إن لم تفعل^(١) فالأثم في عُنقك .

١٣٣٣ — قال أبو عبيد : وقد احتجَّ بعض من يشبه الزكاة بالصلاة بحديث يُروى عن عثمان . وقد عرفنا ذلك الحديث ، وليس مثله يحتاج به من يعرف أهل العلم ، ولا يُدان بمثل ذلك الإسناد^(٢) .

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة « تزكه »

(٢) آخر الجزء العاشر من تجزئة الشامية . وعليها سماعات كالسابقة في كل الأجزاء .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وأعن ، فلك الحمد ^(١)

باب

(صدقة مال العبد والمكاتب ، وما يجب عليهما منها وما لا يجب)

١٣٣٣ — قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعتُ عبدَ الله بن نافع يحدثُ عن أبيه « أنه كان مملوكاً لبني هاشم ، فسأل عمر بن الخطاب فقال : إن لي مالاً ، أفأزكّيه ؟ قال : لا . قال : أفأتصدق ؟ قال : بالدرهم والراغيف » ^(٢)

١٣٣٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : سمعتُ نافعاً يحدثُ عن ابن عمر : أنه كان يقول : « إن المملوك لا يجوز له أن يُعطى من ماله شيئاً ، ولا يُعتق ، ولا يتصدق منه بشيء ، إلا بإذن سيده ، ولكنه يأكل بالمعروف ، ويكتسب هو وأهله ووَلَدُه » .

١٣٣٥ — قال : حدثنا مُصعب بن المقدام عن سُفيان عن موسى بن عُقبة عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك ، إلا أنه لم يذكر الأهل والولد

١٣٣٦ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزُّبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « لا زكاة في مال العبد والمكاتب ، حتى يعتقا » ^(٣)

١٣٣٧ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : « ليس على المملوك زكاة ، ولا يزكّيه سيده ، إلا زكاة الفطر » قال أبو عبيد : وهذا قول أهل الحجاز .

(١) زيادة من الشامية ، وهو أول الجزء الحادي عشر منها (٢) رواه ابن أبي شيبة بنحوه (٣) رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج بنحوه

١٣٣٨ — وأما سفيان وأهل العراق فانهم يرون في ماله الزكاة، ^(١) يذهبون إلى أنه لا ملك للعبد، وإن ملكه السيد مالا. قالوا: وإنما هو لسيدّه كما كان، والزكاة لازمة له على حالها.

١٣٣٩ — قال أبو عبيد: وأما الذي عليه العمل عندى فاقال أهل الحجاز، وهو على تأويل ماجاء عن السلف من الصحابة: عمر، وابن عمر، وجابر، وذلك أن مال العبد ملك له، وأن الزكاة ساقطة عنه، لخروجه من ملك السيد إلى العبد.

١٣٤٠ — وبما يثبت هذا القول سنة النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: «من ابتاع عبداً وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترط المبتاع» ^(٢) فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أن له مالا بقوله: «وله مال» وبقوله: «فماله للبائع» فنسب المال إلى العبد.

وبما يزيده عندنا بياناً حديثه صلى الله عليه وسلم الآخر في العتق:

١٣٤١ — قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن صالح، كلهم عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يشترط السيد ماله، فيكون له» ^(٣)

١٣٤٢ — قال أبو عبيد: ألا ترى أن سنة ملك العبد مفارقة لملك الأحرار. وذلك أن الحر مسلط على ماله بالاستهلاك والاتلاف، من

(١) روى ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه سئل عن العبد: هل عليه زكاة؟ قال: هل عليه صلاة؟ وعن ظاوس قال: في مال العبد زكاة (٢) رواه أبو داود (٣: ٢٨١) من حديث أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه (٣) رواه أبو داود (٤: ٥١) في حديث الليث بن سعد كما هنا. قال المنذرى: وأخرجه النسائى وابن ماجه

العِتَاق ، وَالْهَبَةِ ، وَالصَّدَقَةِ . مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَبْرٌ قَبْلَ ذَلِكَ ،
وَأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ؟ وَقَدْ أَنْكَرَ مَذْهَبُنَا نَاسٌ مِنَ النَّاسِ ،
فَقَالُوا : لَا يُعَدُّ هَذَا مِلْكًا ، إِذْ كَانَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى هَيْكَلَتِهِ ، كَالْحُرِّ
فَقُلْنَا : هَذِهِ حُجَّةٌ . لَوْ كَانَتْ أَحْكَامُ الْمَالِيكَ كَمِلْهَا لَا حَقَّةَ بِأَحْكَامِ الْأَحْرَارِ ، كَانَ
لَكُمْ أَنْ تُشَبِّهُوا حُكْمَهُ فِي مِلْكِ الْمَالِ بِهَا ، وَلَكِنَّا رَأَيْنَا أَحْكَامَ الْفَرِيقَيْنِ
مُخْتَلِفَةً مُتَبَايِنَةً ، أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَنْكَحُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، وَأَنَّ
الْأَمَةَ تَبَيَّنُ مِنْ زَوْجِهَا بِتَطْلِقَتَيْنِ ، وَتَعْتَدُ مِنَ الطَّلَاقِ بِحِيْضَتَيْنِ ، أَوْ شَهْرًا
وَنِصْفًا ، وَمِنْ الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، وَيَكُونُ الْإِيْلَاءُ مِنْهَا شَهْرَيْنِ ،
وَأَنَّهُمَا لَا يُجْلَدَانِ فِي الزَّنا إِلَّا خَمْسِينَ جَلْدَةً ، وَفِي الْفِرْيَةِ إِلَّا أَرْبَعِينَ سَوْطًا ؟ فِي
أَشْيَاءٍ ^(١) كَثِيرَةٍ ، نَقَصَ فِيهَا الْمَالِيكَ عَنْ مَرَاتِبِ الْأَحْرَارِ : مِنَ الْمَوَارِيثِ ،
وَالنِّسَاءِ ، وَالْمَغْنَمِ ، وَالشَّهَادَاتِ ، وَالْأَقْرَارِ بِالذُّيُونِ ، وَوُجُوبِ الْحَجِّ ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ ، فَلِمَ قَصُرَتْ أُمُورُ هَؤُلَاءِ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ ؟

قَالُوا : لِأَنَّ هَذِهِ مُسْتَهْ الْمَالِيكَ : أَنْ تَكُونَ أَنْقَصُ مِنْ مُسْنَنِ الْأَحْرَارِ
قُلْنَا : فَكَذَلِكَ مِلْكُهُمُ لِلنَّاسِ أَيْضًا ، سَنَةُ مِلْكِهِمْ أَنْقَصُ مِنْ مُسْنَةِ مَلِكِ
الْأَحْرَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْرِجُهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَلِكًا ، وَلَكِنَّهُ مَلِكٌ مُصْلِحَةٌ
وَتَوْفِيرٌ ، وَلَيْسَ بِمَلِكٍ مَهْلِكَةٌ ^(٢) وَتَوَى ، فَذَا وَهَبَ لَهُ سَيِّدُهُ مَالًا فَهَوَّلَهُ عَلَى
الشَّرْطِ الَّذِي جَعَلَتْهُ لَهُ السَّنَةُ . فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ السَّيِّدُ أَوْ
يَبِيعَهُ ، فَيَزُولُ حِينَئِذٍ مِلْكُهُ عَنْهُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى رَبِّهِ . فَاخْتَلَفَ مَلِكُ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ
فِي الْمَالِ ، كَمَا اخْتَلَفَتْ أُمُورُهُمَا وَسُنَّتُهُمَا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا
نَقُولُ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَصْحَابِهِ .

(١) فِي الشَّامِيَةِ « أَشْبَاه » (٢) فِي الشَّامِيَةِ وَنَسَخَةٌ بِهَامِشِ الْعَتِيقَةِ « أَهْلَاك »

على أنه ليست خَلَّةً واحدةٌ كانت أحرى أن يُتَمَسَّكَ بها وتُتَّبَعَ في حُكْمِ
العبيد من مِلِكِهِمُ الأموال . وذلك أننا لا نعلمُ أن رسولَ الله صلى الله
عليه وسلم سَنَّ في شيءٍ مما ذكرنا من أَمْرِ المماليك ، ولا حِفْظَ عنه فيهم
شيءٌ من أحكامهم ، سوى سُنتِهِ في المال . وأما سائرُ ذلك فإنما يُروى
عن الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ . فأيهما كان أولى بالتَّبَاعِ والتَّمَسُّكِ به ، ما جاء
عنه صلى الله عليه وسلم مُثَبَّتاً محفوظاً ، أو ما جاء عَنْ سِوَاهُ ، وإن كانوا
أُمَّةٌ هَدَى يُقْتَدَى بِهِمْ ؟

١٣٤٣ — فأما الذي عندنا من ذلك : أن المتقدم من الأقوال ما قاله
سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وإمامُ الْمُتَّقِينَ ، حين نَسَبَ الْمَالَ إِلَى الْعَبْدِ ، وأضافَهُ إِلَيْهِ ،
ثم جعله له إذا عتق ، وفي إجابته دَعْوَةَ الْمَمْلُوكِ ، وفي قَبُولِهِ الْهَدِيَّةَ مِنْ
سَلْمَانَ ^(١) وهو مملوكٌ . فكل هذا يُثَبِّتُ مَا قُلْنَا . فنحن نقولُ بِسُنَّتِهِ صلى
الله عليه وسلم في مالِ الْعَبْدِ ، ثم نصيرُ إلى ما أَتَى بِهِ الصَّالِحُونَ بَعْدَ
في سائر أحكامه ، فنحن له ولهم مُتَّبِعُونَ في كلِّ ما أتانا عنهم

١٣٤٤ — ومما يُثَبِّتُ لَهُ مَا لَهُ أَيْضاً مَا أَرَّخْصُوا فِيهِ مِنْ تَسَرُّعِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ
مَحْفُوظٌ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعُمَرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنُ ، وَغَيْرُهُمْ . مع أنه قد رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى
الزَّكَاةَ فِي مَالِهِ وَاجِبَةً .

١٣٤٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين
عن خالد الخدَّاء ^(٢) قال : « قلتُ لابن عمر : أَعْلَى الْعَبْدِ زَكَاةٌ ؟ قال : أُمْسَلُمُ »

(١) في حديث إسلامه الطويل رواه الإمام أحمد (٥ : ٤٤١) وابن سعد
في الطبقات (٢) كانت في الأصلين « جابر » ولم أجسد في هذه الطبقة أحدا
بهذا الاسم والكنية وصححتها كذلك لأنه رواه ابن أبي شيبة عن خالد الخدَّاء
عن ابن عمر والله أعلم .

هو؟ قلت: نعم. قال: في كل مائتين خمسة دراهم، وما زاد فبالحساب»
 ١٣٤٦ — قال أبو عبيد: فهذا أيضاً مما زاد ملكه تثنيتاً، ولم يُوجب
 الزكاة عليه من الجهة التي قال الآخرون: أنه لا ملك له، إنما المال لسيده.
 ولو ذهب هذا المذهب ما سأل عنه: أم سليم هو أم كافر؟ ألا ترى أن
 هؤلاء يقولون: إن مال العبد المسلم والكافر سواء، وأن الزكاة واجبة
 في المال على السيد؟ إلا أن الذي أختار من ذلك قول ابن عمر الأول،
 مع موافقة قول أبيه^(١) وقول جابر الذي ذكرناه في أول هذا الباب:
 أنه لا زكاة عليه ولا يتصدق إلا بالشئ اليسير، كالدرهم والربع،
 على ما روى عن عمر، وغيره من العلماء.
 وقد قال ابن عباس أشد من ذلك

١٣٩٧ — قال: حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم
 عن عبد الله بن أبي الهذيل عن ابن عباس قال «أتاه أعرابي مملوك،
 فقال: إني أكون في ماشية أهلي، فيمر في المار، فيستسقي اللبن،
 أفأسقيه؟ فقال: لا. قال: فان خشيت أن يهلك؟ قال: أسقيه
 ما يملأه غيرك، ثم أخبر به أهلك. فقال: لمررت رجل رام، فأصمى وأبكم^(٢).
 فقال: ما أصميت فكل، وما أبكيت فلانأكل كل»
 قال أبو عبيد: فهذه سنة العبد

(١) في الشامية ونسخة بهامش العتيقة «مع موافقته لقول أبيه»

(٢) الاصماء: أن يقتل الصيد مكانه، ومعناه سرعة إزهاق الروح، من
 قولهم للمسرع: صميان. والانماء: أن تصيب الصيد إصابة غير قاتلة في الحال، ومعناه:
 إذا صدت بكلب أو سهم أو غيرها فمات وأنت تراه غير غائب عنك فكل منه
 وما أصبته ثم غاب عنك فمات بعد ذلك فدعه، لأنك لا تدري أ مات بصيدك أم
 بعارض آخر

وأما المكاتبُ فلا نعلمُ الناسَ اختلفوا فيه : أنْ لازكاةَ عليه ، مع أحاديث جاءت فيه :

١٣٤٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « لازكاة في مال العبد ولا المكاتب حتى يعتق »

١٣٤٩ — قال : وحدثنا ابن أبي زائدة ويزيد بن هارون ، عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال : « مرّت امرأة على مسروق بالسلسلة - ومعها بقرٌ تحمّل متاعاً - فقال : ما هذا ؟ فقالت : إني مكاتبّة . فقال : ليس على المكاتب زكاة »

١٣٥٠ — قال : وحدثنا ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال : ليس على المكاتب زكاة

١٣٥١ — قال : وحدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز « إنه ليس في مال المكاتب زكاة »

١٣٥٢ — قال : وحدثنا ابن أبي زائدة ويحيى بن سعيد ، كلاهما عن أبي الجهم ، قال : سألت سعيد بن جبّير : أعلى المكاتب زكاة ؟ فقال : لا

١٣٥٣ — قال أبو عبيد : وهذا هو المعمول به عند أهل الحجاز ، وأهل العراق ، والعوام : أن لازكاة عليه

١٣٥٤ — وإنا ما رتاب الناس بمال العبد ، ولم يرتابوا بمال المكاتب ، لأن العبد اسمٌ له أن يبيع ، وأن يبتزّع منه ماله متى شاء . فقالوا : هو مال السيد ، إذا كان هكذا ، وأنه ليس ذلك لسيد المكاتب ، في قول الناس جميعاً . ولا سبيل له إلى بيع ، ولا انتزاع ماله . ولو كان ذلك للعولّى في المكاتب ما كان بينه إذا وبين العبد فرق ، ولا كان للمكاتبّة معنى ، فسقطت الزكاة عن

السيد لهذا ، ثم أسقطوها عن المكاتب أيضاً لأنه لم تجب له حرية ، فيلزمه حكم الأحرار في أموالهم ، ولا يدري ، لعله يعجز فيرد رقيقاً . فكان أمره في سقوط الزكاة عنه أوضح عندهم من أمر العبد (١)

باب

(الصدقة في الخيل والرقيق، وما فيهما من السنة)

١٣٥٥ — قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » (٢)

١٣٥٦ — قال : حدثنا ابن أبي مريم عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عتبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي [عن النبي صلى الله عليه وسلم] (٣) قال « عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، هَاتُوا صَدَقَةَ الْأَمْوَالِ : رُبْعَ الْعَشِيرِ »

١٣٥٧ — قال : حدثنا عمرو بن طارق عن يحيى بن أيوب عن المثنى ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لاصدقة في فرس الرجل ولا عبده »

١٣٥٨ — قال : حدثنا صفوان بن عيسى عن خثيم بن عراك بن

(١) بهامش الأصل العتيق « بلغ السماع . والحمد لله رب العالمين » (٢) أخرجه أصحاب السنن ، وابن أبي شيبة ، وفيه « هَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ - الحديث »

(٣) زيادة من الشامية وهو الصواب كما عند أبي داود وغيره . وقال أبو داود : وروى حديث النخيلي وشعبة وسفيان وغيرهما عن عاصم عن علي ، لم يرفعه ، أو فقهه علي على اه . يعني فأما زهير وجريز بن حازم وغيرهما عن أبي إسحاق فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

مالك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه »^(١)

١٣٥٩ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه »^(٢)

١٣٦٠ - قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثل ذلك، ولم يرفعه .

١٣٦١ - قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال « ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة »^(٣)

١٣٦٢ - قال : حدثنا ابن أبي مريم عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال « ليس في الخيل والعسل صدقة »

١٣٦٣ - قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار قال : سألت سعيد بن المسيب ، فقلت : أفى البراذين صدقة ؟ فقال : أو في الخيل صدقة ؟^(٤)

١٣٦٤ - قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب^(٥) قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر ، فقالوا : إنا قد أصبنا أموالاً : خيلاً ورقيقاً ، نحب أن تكون لنا فيها زكاة و ظهور . فقال : ما فعله صاحبائ فأفعله . فاستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم عليٌّ - فقال علي : هو حسن ، إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك راتبة »

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) في الاصل العتيق « مضرس »

١٣٦٥ — قال : حدثنا ابن بكير عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار : أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة : « خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة » . فأبى ، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب ، فأبى ، فكتب إليه عمر : « فكتب إليه عمر : إن أحببوا فخذها منهم . وأرددها عليهم ، وارزق رقيقهم » . قال قال مالك : وقوله « وأرددها عليهم » يعني أرددها على فقراءهم

١٣٦٦ — قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن عبد الخالق بن سلمة الشيباني قال : سألت سعيد بن المسيب عن الصدقة ؟ فقال : « كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر ، أو نصف صاع حنطة عن كل رأس . فلما قام أمير المؤمنين عمر كلفه ناس من المهاجرين ، فقالوا : إننا نرى أن نؤدى عن أرقعة عشرة عشرة كل سنة إن رأيت ذلك . فقال : نعم ما رأيتم ، وأنا أرى أن أوزقهم جريبين كل شهر . فكان الذى يعطيهم أمير المؤمنين أفضل من الذى يأخذ منهم » ^(١)

[قال : أبو عبيد : يعنى صدقة الفطر عن الرقيق] ^(٢)

١٣٦٧ — قال أبو عبيد : وقد كان بعض الكوفيين يرى فى الخيل صدقة إذا كانت سائمة يبتغى منها الذسل . فقال : إن شاء أدى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها ثم زكأها قال : وإن كانت للتجارة فهى كسائر أموال التجار يزكئها

١٣٦٨ — قال أبو عبيد : أما قوله فى التجارة ، فعلى ما قال . وأما إلجأ به الصدقة فى السائمة فليس هذا على اتباع السنة ، ولا على طريق النظر .

(١) روى ابن أبي شيبة عن شيبان بن عوف - وكان أدرك الجاهلية - قال : « أمر عمر بن الخطاب بالصدقة . فقال الناس : يا أمير المؤمنين ، خيل لنا ورقيق ، افرض علينا عشرة عشرة . فقال : أما أنا فلا افرض ذلك عليكم »
(٢) زيادة من الشامية (م - ٣٠ - الأموال)

لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن صدقتها ، ولم يَسْتَشِنْ سائمةً ولا غيرَها . وبِهِ عَمِلَتِ الْأَئِمَّةُ والعلماءُ بعده . فهذه السُّنَّةُ وأما في النظر فكان يَكْزِمُهُ إذا رأى فيها صدقةً أَنْ يَجْعَلَهَا كَالْمَالِ شَيْءٍ تَشْبِيهَا بها ، لِأَنَّهَا سَائِمَةٌ مِثْلُهَا ، ولم يَصِرْ إلى واحدٍ من الأمرين .
على أَنَّ تَسْمِيَةَ سَائِمَتِهَا قد جاءت عن غير واحدٍ من التابعين : بإسقاط الزكاة منها .

١٣٦٩ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن مُغِيرَةَ عن إبراهيم قال : « ليس في الخيل السائمة صدقة » (١)

١٣٧٠ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن يونس عن الحسن قال : « ليس في الخيل السائمة صدقة »

١٣٧١ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن عبد الله بن المبارك عن مَعْمَرٍ عن سِمَاكِ بن الفضل عن عُمَرُ بن عبد العزيز قال : « ليس في الخيل السائمة زكاة » (٢)

١٣٧٢ — قال أبو عبيد : وقد قال مع هذا بعض مَنْ يَقُولُ بالحديث وَيَذْهَبُ إليه : أنه لا صدقة في سَائِمَتِهَا ، ولا فيما كان منها للتجارة أيضا يَذْهَبُ إلى أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال :
« عَفَوْنَا لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ »

يقول : فجعله عامًّا ، فلا زكاة في شيء منها
قال أبو عبيد : فَأَوْجَبَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ الصَّدَقَةَ عَلَيْهَا في الحالين جميعاً ،

(١) روى ابن أبي شعبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم : أنه كان لا يرى في الرقيق إذا كانوا للتجارة صدقة الفطر . ولكن يقومهم ويؤدى عنهم الزكاة
(٢) رواه ابن أبي شعبة عن أبي أسامة عن نافع عن عمر

وَأَسْقَطَهَا هَذَا مِنْهُمَا كِلْتَاهُمَا . وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي غُلُوٌّ ، وَالْآخَرُ
تَقْصِيرٌ . وَالْقَصْدُ ^(٣) فِيمَا بَيْنَهُمَا : وَهُوَ أَنْ تَجِبَ الصَّدَقَةُ فِيمَا كَانَ مِنْهَا
لِلتَّجَارَةِ ، وَتَسْقُطَ عَنِ السَّائِمَةِ

عَلَى هَذَا وَجَدْنَا مَذَاهِبَ الْعُلَمَاءِ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِ حَدِيثِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٣٧٣ — وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ،
وَأَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ . لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي هَذَا اخْتِلَافًا

بسم الله الرحمن الرحيم

جماع أبواب

(صدقة ما يخرج الأرضون من الحب والثمار ، وما فيها من العشر ونصف العشر)

باب

(السنة فيما يجب فيه الصدقة مما يخرج الأرض)

١٣٧٤ — قال : حدثنا مروان بن معاوية الفزاري^١ ويحيى بن سعيد ، كلاهما عن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن موهب - مولى آل طلحة - قال : سمعت موسى بن طلحة يقول « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل - حين بعثه إلى اليمن - أن يأخذ الصدقة من الخنطة ، والشعير ، والنخل ، والعنب » (١)

(١) رواه ابن أبي شيبة . ورواه الدارقطني عن الحكم عن موسى بن طلحة عن عمر بن الخطاب قال : « إنما من رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة - وذكرها » وعن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه إنما أخذ الصدقة - الحديث » . قال الشيخ شمس الحق في تعليقه على الدارقطني : قال أبو زرعة : موسى بن طلحة عن عمر مرسل . ومعاذ توفي في خلافة عمر ، فرواية موسى عنه أولى بالارسال . والمشهور في هذا ما رواه الثوري عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ الخ . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام : وفي الاتصال بين موسى بن طلحة ومعاذ نظر . فقد ذكروا أن وفاة موسى سنة ثلاث ومائة ، وقبل سنة أربع ومائة اهـ . وقال الحافظ في التلخيص : في حديث موسى عن معاذ ضعف - وانقطاع . وقال الحاكم : موسى بن طلحة تابعي كبير ، لا ينكر له لقي لمعاذ

١٣٧٥ — قال : حدثنا محمد بن ربيعة وأبو ذؤيب ، كلاهما عن عمرو بن عثمان ، عن موسى بن طلحة قال « إنما أمر معاذاً أن يأخذ الصدقة من الحنظلة ، والشعير ، والنخل ، والعنب - أو قال [أبو عبيد] ^(١) التمر أو الزبيب - والشلت ^(٢) والزيتون »

١٣٧٦ — حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم قال « الصدقة في الحنظلة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والشلت » الشك من أبي عبيد في أحد هذين الحديثين

١٣٧٧ — قال : وحدثنا يزيد بن هارون عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار عن طاوس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن ، فكان يأخذ الثياب بصدقة الحنظلة والشعير »

١٣٧٨ — قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر - في صدقة الثمار والزروع - قال « ما كان من نخل ، أو عنب ، أو حنظلة ، أو شعير »

١٣٧٩ — قال : وحدثنا يزيد عن هشام عن الحسن : أنه كان لا يرى العشر إلا في [الحنظلة ، والشعير ^(٣)] والتمر ، والزبيب

١٣٨٠ — قال : وحدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن الحسن وابن سيرين مثل ذلك ، إلا أنهما قالوا « الصدقة في تسعة أشياء : في الذهب ، والورق ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، والحنظلة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب » ^(٤)

(١) زيادة من الشامية (٢) السلت : نوع من الشعير أبيض لا قشر له

(٣) زيادة من الشامية وهي الصواب لأنه ابن أبي شيبة رواه مثلها

(٤) قال في التلخيص : وروى البيهقي من طريق مجاهد قال : لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في خمسة - فذكرها - ومن طريق الحسن

١٣٨١ — قال أبو عبيد : وبهذا القول كان يأخذ ابن أبي ليلى ، وسفيان بن سعيد : أن الصدقة لا تجب في شيء مما تخرج الأرض ، إلا في هذه الأربعة الأصناف ، على ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به معاذاً . ثم قاله ابن عمر .

وقد روي مثله عن أبي موسى الأشعري أيضاً
٣١٨٢ — يروي ذلك عن سفيان الثوري عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري .

١٣٨٣ — وبه أفتى الحسن وابن سيرين
١٣٨٤ — قال أبو عبيد : وقد قال قوم أئمة سوى هذا القول . فزادوا في هذه الأصناف ونقصوا منها .

١٣٨٥ — فمن زاد ابن عباس ، وإبراهيم ، وعمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والزهرى ، والأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وأهل العراق ، غير ابن أبي ليلى ، وسفيان ، ومن قال بقولهما

١٣٨٦ — وكان ممن نقص منها شريح ، والشعبي فأما الذين زادوا :

١٣٨٧ — فإن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا عن عمر بن أبي العوام — عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال « الصدقة في الخنطة ، والشعر ، والتمر ،

قال : « لم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة إلا في عشرة — فذكرها » . وعن الشعبي « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : إنما الصدقة في الخنطة والشعر والتمر والزبيب » قال البيهقي : وهذه المراسيل طرقها مختلفة . وهي يؤكد بعضها بعضاً . ومعها حديث أبي موسى ، ومعها قول عمر وعلى وعائشة : ليس في الخضروات زكاة اه وحديث أبي موسى رواه ابن أبي شيبة والدارقطني والحاكم والبيهقي . وقال البيهقي : رواه ثقات

والزبيب ، والسلت ، والزيتون »

١٣٨٨ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم قال : « الصدقة في الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والسلت ، والذرة »

١٣٨٩ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر ، كلاهما عن شعبة ، عن مغيرة عن إبراهيم مثل ذلك ، إلا أن شعبة شك في السادس ، فقال : السلت ، أو الذرة

١٣٩٠ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب عن النعمان بن المنذر عن مكحول : أنه جعل في القطنية ^(١) مثل القمح ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

١٣٩١ — [قال : وحدثنا] ^(٢) عن محمد بن شعيب عن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عمر بن العزيز : أنه كان في سجله « يؤخذ من القطاني على نحو مما يؤخذ من القمح ، والشعير ، والسلت »

١٣٩٢ — قال : وحدثنا ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب : « أن يؤخذ من الحمص ، والعدس الزكاة »

١٣٩٣ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن محمد بن عبد الله عن الزهري قال : التوايل بمنزلة الحبوب ، تزكى
١٣٩٤ — قال : وحدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس : أنه كان يقول في القطاني كلها مثل ذلك . وهي صنوف الحبوب : من

(١) القطنية — بالسكسر والتشديد — واحدة القطاني : كالعدس ، والحمص ، واللوبيا ، ونحوها (٢) زيادة من الشامية

العَدَسِ ، وَالْحِمَصِ ، وَالْأَرْزِ ، وَالْجُلْبَانِ ، أَوِ الْجُلْجُلَانِ . وَجَمِيعَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
١٣٩٥ — قَالَ أَبُو عَبِيد : وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَبِهِ قَالَ أَهْلُ

الْعِرَاقِ ، سَوَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَسُفْيَانَ

١٣٩٦ — إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَانَ أَشَدَّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَهْلِ
الْعِرَاقِ أَيْضًا . وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ تَضَمُّنَ أَصْنَافِ الْحَبُوبِ كُلِّهَا بَعْضُهَا
إِلَى بَعْضٍ . فَإِذَا بَلَغَتْ مَعًا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ زَكَّاهَا . قَالَ وَكَذَلِكَ الْحِنْطَةُ ،
وَالشَّعِيرُ . وَأَحْسِبُهُ قَالَ : وَالسُّلْتُ أَيْضًا ، يُضَمُّ بَعْضُ تِلْكَ إِلَى بَعْضٍ ، فَيَجْعَلُ
مَالِكٌ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ نَوْعًا وَاحِدًا ، لِأَنَّهَا قُوْتُ النَّاسِ . وَجَعَلَ الْحَبُوبَ كُلَّهَا
نَوْعًا وَاحِدًا ، وَهِيَ الْقَطَانِيَّةُ

١٣٩٧ — وَاحْتِجَّ فِي ذَلِكَ بَأَنَّ مُعَمَّرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ
الَّتِي كَانَ أَنْبَاطُ الشَّامِ يَقْدُمُونَ بِهَا الْمَدِينَةَ : نِصْفَ الْعُشْرِ ، وَأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ
الْقِطْنِيَّةِ الْعُشْرَ . قَالَ : فَيَجْعَلُ الْقَطَانِيَّةَ كُلَّهَا شَيْئًا وَاحِدًا . وَجَعَلَ الْحِنْطَةَ مِنْ غَيْرِهَا
١٣٩٨ — قَالَ : حَدَّثَنِي بِذَلِكَ كَلْبَةُ عَنْهُ ، أَوْ بِأَكْثَرِهِ ، يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ
قَالَ : وَكَانَ يَحْتِجُّ فِي ضَمِّهِ الشَّعِيرَ إِلَى الْحِنْطَةِ : بِالذَّهَبِ يُضَافُ إِلَى الْفِضَّةِ
فِي الزَّكَاةِ

١٣٩٩ — قَالَ أَبُو عَبِيد : وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَلَيْسُوا بِرَوْنٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
صَدَقَةً ، حَتَّى يَبْلُغَ كُلُّ صِنْفٍ عَلَى حِيَالِهِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا . وَلَا يَرَوْنَ ضَمًّا
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ

١٤٠٠ — قَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ :
سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ : هَلْ تُضَافُ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْحَبُوبُ ، بَعْضُهَا إِلَى
بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : لَا

١٤٠١ — قَالَ أَبُو عَبِيد : وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

العطار عن ابن جريج عن عطاء قال: لا تُضمَّ الجبوب بعضها إلى بعض في الزكاة.

قال أبو عبيد: ولا نعلم أحداً من الماضين جمع بينها، إلا شيئاً يروى عن عكرمة قال: كان ابن المبارك يُحدثه.

١٤٠٢ — بلغني ذلك عنه عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة في أذهاب شعير، وأذهاب دخن: إذا جُمعت بلغت الزكاة، وإذا لم تُجمع لم تبلغ؟ قال: تجمع. قال معمر: فذكرت ذلك لأبيوب، فلم يعجبه.

قال أبو عبيد: الأذهاب: واحداً ذهب، وهو مكيال لأهل اليمن معروفٌ عندهم.

فلا أعرف في ضم الجبوب بعضها إلى بعض غير هذا الحديث، وقول مالك.

قال أبو عبيد: فهذا قول من قال بالزيادات على الأصناف الأربعة التي ذكرناها في أول هذا الباب، مرفوعة، وغير مرفوعة، وأما من قال بالنقصان

١٤٠٣ — فإن عباد بن العوام حدثنا عن سفيان بن حسين عن الحكم عن شريح قال: تؤخذ الصدقة من الحنطة، والشعير، والتمر. قال: وكان لا يرى في العنب صدقة.

١٤٠٤ — قال: حدثنا هشيم عن الأجلح عن الشعبي قال: الصدقة في البر والشعير والتمر.

قال أبو عبيد فهذه أربعة أقوال بمعانٍ مختلفة فأما الذين لم يروا الصدقة إلا في الحنطة، والشعير، والنخل، والعنب،

فانهم قصدوا قَصْدَ الْأَثَرِ ، فَاتَّبَعُوهُ ، وَلَمْ يَعْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ بِزِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ
وَأَمَّا الَّذِينَ زَادُوا فِيهَا السُّلْتَّ وَالذَّرَّةَ خَاصَّةً فَانْهَبُوا إِلَى أَنْهَمَا مِنْ
جِنْسِ الْحِنْطَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهَا فَضِيلَةٌ عَلَيْهِمَا فِي الْقَطْعِ
١٤٠٥ — يَحْقُقُ ذَلِكَ لَهُمْ مَا رَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ السُّلْتِ
بِالْبَيْضَاءِ ، فَفَكَرَهُ

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : فَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ : لَا يَجُوزُ بَيْعُ السُّلْتِ بِالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ،
إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، لِأَنَّهَا ثَلَاثَتُهَا عِنْدَهُمْ نَوْعٌ وَاحِدٌ . وَكَذَلِكَ الذَّرَّةُ عِنْدَ نَاسٍ
مِنَ النَّاسِ ، هِيَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْحِنْطَةِ ، لِأَنَّهَا قُوَّةٌ كَثِيرٌ مِنْ هَذَا الْخَلْقِ ، مِنْ
السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ ، لَا يَعِيشُهُمْ سِوَاهُ

١٤٠٦ — وَأَمَّا الَّذِينَ أَوْجَبُوهَا فِي الْخُبُوبِ كُلِّهَا ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ ذَكَرَ أَبْوَابَ الرَّبِّاءِ إِنَّمَا سَمَّى مِنْهَا سِتَّةَ أَشْيَاءَ : الذَّهَبَ ،
وَالْفِضَّةَ ، وَالْحِنْطَةَ ، وَالشَّعِيرَ ، وَالتَّمْرَ وَالْمِلْحَ

قَالُوا : فَقَاسَتْ الْعُلَمَاءُ سَائِرَ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ بِهَذِهِ
السُّتَّةِ . يَقُولُونَ : فَكَذَلِكَ لَمَّا رَأَيْنَا سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الصَّدَقَةِ : أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهَا إِلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ : الْبُرِّ ، وَالشَّعِيرِ ،
وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ ، الَّتِي يَدَّخِرُهَا النَّاسُ لِقَوَّتِهِمْ وَطَعَامِهِمْ الْحَقْنَ بِهَا مَا كَانَ
لَهَا مُضَاهَةً مِنْ كُلِّ ثَمَرَةٍ بَاقِيَةٍ مِنْ طَعَامِ النَّاسِ ، يَكُونُ حَكْمُهَا الْكَيْلُ
تَحْكُمُ تِلْكَ الْأَرْبَعَةَ

١٤٠٧ — وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَيْسَ فِي أَقْلٍ
مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »

قَالُوا : وَالْأَوْسُقُ يَقَعُ مَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ يُكَالُ مِمَّا يُؤْكَلُ

١٤٠٨ — وَأَمَّا الَّذِينَ لَمْ يُوجِبُوا إِلَّا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ،
وَأَسْقَطُوا الزَّيْبَ مِنْهَا فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا حَكَّمَ عَلَى
الْعَرَبِ فِي صَدَقَاتِهَا بِمَا يُعْرَفُ مِنْ أَقْوَاتِهَا إِنَّمَا هُوَ طَعَامُهَا فِي حَاضِرَتِهَا

وباديتها . فلم تكن إلا هذه الأصناف الثلاثة . فكانت الحنطة ، والشعير ،

لاهل المدر . وكان التمر لاهل الوبر ، وخرج الزبيب من هذا المعنى يقولون : فأنما وجبت الصدقة للفقراء على الأغنياء فيما لاحياة لهم — بعد الله — إلا به ، ليعيشوا معهم : كالابل ، والبقر ، والغنم التي خصتها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، من بين جميع سوائم الخيل والبيغال [والحمير] ^(١) فجعل الله تبارك وتعالى ألبان تلك ولحومها معاشاً للناس ، دون هذه . فلذلك وجبت في تلك الصدقة ، دون الأخرى

فيقولون : فكذلك هذه الأصناف الثلاثة من الطعام : البر ، والشعير ، والتمر ، هي قوت الناس ومعاشهم عند العرب قال أبو عبيد : فكل هؤلاء قد توخى مذهباً وجد فيه مساعاً ، فيما تأولناه عليهم . والله أعلم بما أرادوا

١٤٠٩ — إلا أن الذي اختار من ذلك الاتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لاصدقة إلا في الأصناف الأربعة التي سمّاها ، وسمّاها مع قول من قاله من الصحابة والتابعين ، ثم اختار ابن أبي ليلى ، وسفيان إثاء . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خص هذه بالصدقة وأعرض عما سواها : قد كان يعلم أن للناس أموالاً مما تخرج الأرض . فكان تركه ذلك ، عندنا ، عفواً منه ، كمفوه عن صدقة الخيل والرقيق . وإنما يحتاج إلى النظر والتشبيه والتمثيل إذا لم توجد سنة قائمة . فاذا وجدت السنة لزم الناس اتباعها

فكان حديث موسى بن طلحة مع هذا — وإن لم يكن مسنداً — لنا إماماً ، مع من اتبعه من الصحابة والتابعين ، إذ لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو أثبت منه وأتم إسناده

باب

(الصدقة في أدنى ما تخرج الأرض ، وما يكون منها فيه العشر)

(أو نصف العشر)

١٤١٠ — قال : حدثنا أبو النضر عن الأئمة بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فيما سقت السماء ، وفي البعل ، وفيما سقت العيون : العشر ، وفيما سقت السواقي نصف العشر »

١٤١١ — وحدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ بن جبل - وهو باليمن - « إن فيما سقت السماء ، أو سقى غيلاً العشر ، وفيما سقى بالقرب نصف العشر »

١٤١٢ — قال : وحدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري « أن في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر ، في الصدقة : ما كان عشريناً تسقيه السماء ، والأنهار ، وما كان يسقى من بعل ففيه العشر ، وما كان يسقى بالتواضع ففيه نصف العشر »

قال أبو عبيد : أما يزيد فقال : عشريناً ، بتشديد التاء والياء . والصواب عندنا بالتخفيف

١٤١٣ — قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه قال « ما كان بعللاً ، أو سقى بالعين ، أو كان عشريناً يسقى بالمطر ، ففيه العشر ، وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف »

العشر « (١)

١٤١٤ — قال: حدثنا عبدالله بن صالح عن الأيث بن سعد قال حدثني نافع عن ابن عمر مثل ذلك

١٤١٥ — قال: وحدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ذلك قال أبو عبيد: إلا أن حديث ابن لهيعة مرفوع. ولا أدرى أحفظه هو أم لا؟

١٤١٦ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال « فيما سقت السماء العشر، وفيما سقى بالدوالي والنواضح نصف العشر » (٢)

١٤١٧ — قال وحدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال « ماسقى بالدالية والغرب ففيه نصف العشر، وماسقى فتْحاً، أو سقت السماء ففيه العشر »

(١) رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن الجارود قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وقد قال أبو زرعة: الصحيح وقفه على ابن عمر ذكره ابن أبي حاتم عنه في العلل. والعثرى: بفتح العين المهملة والمثلثة، وحكى اسكان ثانيه. قال الأزهري وغيره: العثرى مخصوص بما سقى من ماء السيل، فيجعل طائورا، وهو شبه ساقية تحفر، ويجرى فيها الماء إلى أصوله، وسمي كذلك لأنه يتعثر به المار الذي لا يشعر به. والنضح السقى بالسانية

(٢) قال ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٠) رواه أبو داود. ورواه عبد الله بن الإمام أحمد من زيادات المسند، ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٧٨) وذكر عبد الله بن الإمام أحمد أنه عرضه على أبيه فأنكره. وقال الدارقطني في العلل: الصحيح وقفه على أبي إسحاق. وأشار البزار إلى أن محمد بن سالم تفرّد برفعه عن أبي إسحاق اه. وقد رواه يحيى بن آدم من عدة طرق عن عاصم بن ضمرة عن علي (رقم ٣٧٣ - ٣٧٩) ورواه أبو يوسف في الخراج (ص ٦٤) عن عاصم من طريقين

١٤١٨ - قال : وحدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال « ما سَقَتِ السماءُ ، أو العيونُ ففيه العشر ، وما سَقَى بَعْرَبٍ أو داليةً ، أو ناعورةً ففيه نصف العشر »

١٤١٩ - قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : رجلٌ له أرضٌ تُسقى بالرشاءِ مرةً ، وبالعَيْنِ مرةً ؟ قال : يؤخذُ بأكثرهما سقايةً به ^(١) »

١٤٢٠ - قال : وحدثنا حجاج عن ابن جريج قال : « قلت لعطاء : كم فيما يُسقى بالكطائم : من نخْلٍ ، أو عَنَبٍ ؟ قال : العشر »

١٤٢١ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله قال : فيه العشر .

قال أبو عبید : فهذه الأسقاءُ التي ذُكرتُ في هذه الأحاديث مُختلفةٌ الممانى . فالْبَعْلُ منها : ما كان من نَخْلٍ يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ ، مِنْ غيرِ سَقَى سماءٍ ، ولا غيرها . وقد قال بعضهم : إنَّ البَعْلَ هو ما سَقَتِ السماءُ . والتفسير عندي هو الأولُ . لأن الحديث قد فُرِّقَ بينهما . ألا تراه قال « فيما سَقَتِ السماءُ وفي البَعْلِ » فجعلهما نوعين . هكذا هو في الحديث المرفوع . وكذلك هو في حديث ابن عمر . حين قال « ما كان بَعْلًا أو عَصْرِيًّا » فصيَّرَهما صَرَفَيْنِ . فهذا البعل

وأما العَصْرِيُّ فَمَا تَسْقِيهِ السماءُ ، لا اختلاف فيه . وهو الذي يُسميه العامة العِذَى

وأما الغَيْلُ : فكلُّ ماءٍ جارٍ ، كما الأنهار والعيون ، والقُني . والكطائم وهي نحو من القنى . وكذلك الفتَحُ وهو مثل الغَيْلِ . وإنما سَمِيَ فتَحًا لتشقيق أنهاره في الأرض ، وفتح أفواهاها للشرب

فهذه كلها أسقاء العشر

وأما النواضح فالإبل التي تستقي لشرب الأرضين، وهي السواني بأعيانها. وكذلك الغرب إنما هو دلو البعير الناضح. وكذلك الرشا، إنما هو حبله الذي يستقي به. فالمعنى في النواضح والسواني، والغروب، والرشا واحد.

وأما الدالية فهي هذه الدلاء الصغار التي تديرها الأرحاء ^(١) وكذلك الناعورة. هي مثلها

فهذه أسقاء نصف العشر

وإنما نقصت عن مبلغ تلك في الصدقة لما في هذه من المؤنثة على أهلها والعلاج الذي لا يلزم أولئك مثله

وإنما يجب على هذا العشر، أو نصف العشر بعد بلوغ ما تخرج الأرض خمسة أوسق فصاعداً. بذلك جاءت السنة والآثار

١٤٢٢ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج وحماد بن سلمة عن

عمرو بن يحيى بن عمار المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، وليس فيما دون خمس ذود صدقة. وليس فيما دون خمس أواق صدقة ^(٢)

١٤٢٣ — قال: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى

ابن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه قال مثل ذلك غير مرفوع

قال أبو عبيد: وهذا الحديث يُحدثونه عن ليث ابن أبي سليم عن نافع

عن ابن عمر مرفوعاً

(١) بهامش الأصل العتيق نسخة «الارجل» (٢) أخرجه البخاري ومسلم وفي رواية للنسائي «ليس فيما دون خمسة أوساق من التمر» ورواه ابن أبي شيبه من طريقين

١٤٢٤ — وعن معمر بن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ^(١).

١٤٢٥ — قال : وحدثننا محمد بن عبيد عن إدريس الأودي عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري - رفعه - قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة » ^(٢).

١٤٢٦ — قال : حدثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : أن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب عمر في الصدقة « أن لا تؤخذ من شيء حتى يبلغ خمسة أوسق »
١٤٢٧ — قال : حدثنا [أزهر السمان] ^(٣) قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال « لا تجب الصدقة إلا في خمسة أوسق » ^(٤).

١٤٢٨ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم ويونس عن الحسن قالا « ليس في شيء من الطعام زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق » ^(٥)
١٤٢٩ — قال : حدثنا أزهر السمان عن ابن عون عن الحسن مثل ذلك .

١٤٣٠ — قال : حدثنا هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن الثعمان بن المنذر عن مكحول قال « إذا بلغت أوسقاً خمسة - قال : يعني

(١) أخرجه أحمد والدارقطني (٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وزادوا « والوسق ستون صاعا » قال أبو داود : وهو منقطع ، لم يسمع أبو البختري من أبي سعيد . وقال أبو حاتم : لم يدركه (٣) زيادة من الشامية (٤) أخرجه مسلم (٥) رواه ابن أبي شيبة بلفظ « لا تجب الصدقة حتى تبلغ ثلاثمائة صاع » اهـ

بذلك خمسةً وسبعين مَدًّا - ففيها العُشُورُ . وليسَ على ما دُون ذلك عُشُورٌ .

قال أبو عبيد: وبهذه الأحاديث كلها التي ذكرناها في الأوسق الخمسة كان يأخذ سفيان بن سعيد ، والأوزاعي ، ومالكٌ

١٤٣١ - حدثني عن مالك يحيى بن عبد الله بن بكير .

١٤٣٢ - وحدثني عن الأوزاعي هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عنه .

١٤٣٣ - وكذلك قولُ أكثر أهل العراق ، إلا أن الأوزاعي وسفيان كانا لا يريان أن يُجمعَ بين نوعين في الصدقة . وكان مالك يرى الجمع . وقد ذكرنا ذلك في الباب الأول .

١٤٣٤ - وبمثل قول الأوزاعي وسفيان يقول أهل العراق ، غير أبي حنيفة وحده .

باب

(خِصْصُ الثَّمَارِ لِلصَّدَقَةِ ، وَالْعَرَايَا ، وَالسَّنَّةِ فِي ذَلِكَ)

١٤٣٥ - قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة^(١) عن مقسم عن ابن عباس قال : « دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر : أرضها ، ونخلها ، إلى أهلها مَقَاتِمَةً عَلَى النِّصْفِ »^(٢)

(١) في الأصل العتيق « الحكم بن أبي عتيبة » وهو خطأ

(٢) انظر رقم (١٩١ - ١٩٣) ورواه أبو داود عن ميمون بن مهران عن مقسم عن ابن عباس قال : « افتتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء . قال أهل خيبر : نحن أعلم بالأرض منكم فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة ولنا نصف ، فزعم أنه أعطاهم على ذلك . فلما كان حين يصرم النخل بعث إليهم عبد الله بن رواحة فنحز عليهم النخل - (م ٣١ - الاموال)

١٤٣٦ — قال : وحدثننا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال «عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى شَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» (١)

١٤٣٧ — قال : حدثننا هشيم قال : أخبرنا داود بن أبي هند عن الشعبي قال «دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ إِلَى أَهْلِهَا بِالنِّصْفِ ، فَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ إِيمَخْرُصَ النَّخْلَ — أَوْ قَالَ التَّمَرَ — عَلَيْهِمْ . فَقَالَ لَهُمْ ابْنُ رَوَاحَةَ : جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي ، وَلَا تَنْتُمْ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ . فَقَالُوا : كَيْفَ تَعْدِلُ عَلَيْنَا ، وَأَنْتَ هَكَذَا ؟ فَقَالَ : لَيْسَ يَمْنَعُنِي ذَلِكَ مِنَ الْعَدْلِ عَلَيْكُمْ . قَالُوا : بِهَذَا قَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ . قَالَ : فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ جَعَلَهُ نِصْفَيْنِ ، فَخَيَّرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا أَيَّهِنَّ شَاءُوا . قَالَ : فَمَا زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئاً » (٢)

وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص — فقال : في ذه كذا وكذا . قالوا : أكثرت علينا يا ابن رواحة ، قال : فانا إلى حزر النخل ، وأعطيكم نصف الذي قلت . قالوا : هذا الحق ، وبه قامت السموات والارض ، قد رضينا أن نأخذه بالذي قلت « وفي الموطأ » فجمعوا له حليا من حلى نسائهم . فقالوا : هذا لك ، وخفف عنا في القسمة وتجاوز . فقال : يامعشر اليهود ، والله إنكم لمن ابغض خلق الله إلى . وما ذاك بجمالي أن أحيف عليكم . أما الذي عرضتم من الرشوة فأنها سحت ، وأنا لانا أكلمها . قالوا : بهذا قامت السموات والارض « ورواه ابن ماجه (١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما وانظر خراج يحيى ابن آدم (رقم ٩٧ ، ٩٨) وأبي يوسف (ص ٦٠ و ١٠٦) (٢) رواه ابن أبي شيبة عن الشيباني عن الشعبي ، ثم قال : فسألت الشعبي : أفعله ؟ قال : لا . وروى عن أبي الزبير عن جابر أنه خرصها أربعين ألف وسق ، فزعم ان اليهود لما خيرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم عشرون ألف وسق

١٤٣٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرت عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أنها قالت - وهي تذكر شأن خير - فقالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود ، فيأخذونهم الثمر ، حين يطيب ، قبل أن يؤكل . قالت : ثم يخير يهود ، يأخذونه أم يدفعونه إليهم بذلك الخرص ؟ » (١)

قال : وإنما كان أمر بالخرص لتحصى الزكاة ، قبل أن تؤكل الثمار وتفرق .
١٤٣٩ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بخرص النخل حين طاب ثمرهم »

١٤٤٠ — قال : حدثني عفان عن وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى عن العباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد الساعدي قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عام تبوك ، حتى جئنا وادي القرى - فاذا امرأة في حديقة لها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : اخرجوا ، فخرص القوم ، وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة : أحصي ما يخرج منها ، حتى أرجع إليك إن شاء الله » (٢)

(١) أخرجه أبو داود بدون ذكر التخيير . قال في عون المعبود (٢ : ٢٤) وفي هذا الحديث واسطة بين ابن جريج وابن شهاب ولم يعرف . وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواسطة المذكورة . وابن جريج مداس . وذكر الدارقطني الاختلاف فيه . فقال : رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وأرسله عمر ومالك وعقيل ولم يذكروا أنها هريرة (٢) رواه الامام احمد وأبو نعيم في دلائل النبوة . وبقية « فخرج رسول الله ﷺ

حتى أتى تبوك . فقال : انها ستهب عليكم الليلة ريح شديدة ، فلا يقوم من فيها أحد . فمن كان له بعير فليوثق عقاله . قال أبو حميد : فعقلناها . فلما كان من الليل هبت ريح شديدة

قال أبو عبيد : إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالا حصار - فيما نرى - لتعلم أنه كما خرص عليها ، فيسكون أطيبَ لنفْسها ، وليس ذلك أن يكون كان لارتياح منه فيما خرص صلى الله عليه وسلم

١٤٤١ قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال لي عطاء : «نخرص النخل والعنب ، ولا نخرص الحب» ^(١)

١٤٤٢ — قال : وحدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال «لا نعلمه يُخرص من التمر إلا التمر والزبيب»

١٤٤٣ — قال : حدثني سعيد بن عفير ويحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك بن أنس أنه قال مثل ذلك . قال : «السنة أن لا يُخرص من التمر إلا النخل والعنب»

قال : وإنما يكون الخرص حين يبدؤ صلاح التمر ويحل يعمه . وذلك لأنه قد يؤكل رطباً ، فيخرص على أهله للتوسعة على الناس ، ثم يُحلى بينهم وبينه يأكلونه ، ثم يؤدون منه الزكاة على ما خرص .

قال : وأما مالا يؤكل رطباً فانه لا يُخرص ، مثل الحبوب [رطبة] ^(٢) قال : وإنما على أهله فيه الأمانة إذا صار [ذلك] ^(٢) حباً

فقام فيها رجل فألقته في جبل ملء . ثم أقبل النبي صلى الله عليه وسلم وأقبلنا معه حتى جئنا وادى القرى فقال للمرأة : كم جاءت حديقتك ؟ قالت عشرة أوسق خرص رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانظر البداية والنهاية لابن كثير (١٢:٥)

(١) رواد بن أبي شبة

(٢) زيادة من الشامية . وفي الموطأ ، قال مالك « فأما مالا يؤكل رطباً وإنما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فانه لا يُخرص وإنما على أهلها فيها إذا حصدها ودقوها وطببوها وخلصت حباً فأما على أهلها فيها الأمانة يؤدون زكاتها إذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة . وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا »

١٤٤٤ — قال أبو عبيد: فقول مالك هذا يصدق قول عطاء وابن شهاب: أنه لا خرص إلا في النخل والعنب

وقد روى عن بعض الصحابة ما يزيدُه تَمَيُّناً

١٤٤٥ — قال: حدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن عبد الله

ابن أسامة بن الهادي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: «بَعَثَ مَرْوَانُ فَلَانًا الْقُرْظِيَّ لِيَجْمَعَ خَرْصَ الْحَرْثِ. فَأَتَى عُمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ، صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَطْلُبُ زَكَاةَ حَرْثِهِ. فَقَالَ لَهُ عُمَانُ: أَوْ قَدْ فَعَلْتُمُوهَا؟ إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ جَزِيَّةَ قَطْ، إِلَّا وَيَدُوهَا» ^(١) زَكَاةَ يُؤْخَذُ النَّاسُ بِهَا

١٤٤٦ — قال: وقال أبو بكر بن حزم: وكان الناس قبل ذلك لَا يُؤْتُونَ لِزَكَاةِ حَرْثِهِمْ، لِمَا يُؤَدِّي الرَّجُلُ مَا قَدَّرَ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ لَا يَتَّبِعُ شَيْءًا، وَلَا يُسَالُ عَنْ شَيْءٍ، حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِ مَرْوَانَ مَا كَانَ

١٤٤٧ — قال أبو عبيد: فَأَنكَرَ عُمَانُ خَرْصَ الزَّرْعِ، وَطَلَبَهُ مِنْ أَهْلِهِ. وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْخَرْصَ يُحِيطُ بِالثَّمَرَةِ كُلِّهَا، إِذَا كَانَتْ تَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا، وَيَرَى أَنَّ يُحْسَبَ عَلَى أَهْلِهَا مَا أَكَلُوا مِنْهَا. وَهَكَذَا الْعَمَلُ عِنْدَهُمُ الْيَوْمَ

وفي هذه الأحاديث التي ذكرناها تقوية لقولهم، مع أنه قد جاءت أحاديث سواها بالتَّركِ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ أَيَّامَ الثَّمَارِ.

١٤٤٨ — قال: حدثنا حجاج عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار قال: أَتَانَا سَهْلُ بْنُ أَبِي حَشْمَةَ، وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَدَعُوا الثَّلَاثَ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا قَالَ قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا الثَّلَاثَ فَالرَّابِعَ» ^(١)

(١) في العتيقة «الأيديها» (٢) رواه ابن أبي شيبة وفيه «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخَذُوا وَدَعُوا الثَّلَاثَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا الثَّلَاثَ، فَالرَّابِعَ» ورواه أبو داود عن سهل قال: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١٤٤٩ — قال : حدثنا هُشيم ويزيد ، كلاهما عن يحيى بن سعيد عن بُشير بن يسار :
 أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ أَبَا حَنْمَةَ الْأَنْصَارِيَّ عَلَى خَرْصِ أُمُوالِ الْمُسْلِمِينَ .
 فَقَالَ : « إِذَا وَجَدْتَ الْقَوْمَ فِي تَحْلِيمٍ ، قَدْ خَرَفُوا ، فَدَعْ لَهُمْ مَايَا كَلُون لَا تَخْرِصُهُ
 عَلَيْهِمْ » (١)

١٤٥٠ — قال : حدثنا يزيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حَبَّان
 أَنَّ أَبَا مَيْمُونٍ أَخْبَرَهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ : أَنَّ مَرْوَانَ بَعَثَهُ خَارِصًا لِلنَّخْلِ ،
 فَنَحَرَ صَ مَالَ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ سَبْعًا مِائَةً وَسَقَى ، وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي وَجَدْتُ فِيهِ
 أَرْبَعِينَ عَرِيشًا لَخَرَصْتُهُ تِسْعًا مِائَةً وَسَقَى ، وَلَكِنِّي تَرَكْتُ لَهُمْ قَدْرَ مَايَا كَلُون .
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَجَاءَتِ الرَّخْصَةُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِالْتَّرْكِ لَهُمْ ، وَالتَّخْفِيفِ
 عَنْهُمْ ، وَكَذَلِكَ جَاءَتْ فِي الْعَرَايَا :

١٤٥١ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى بْنِ
 عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « لَيْسَ فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ »

١٤٥٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي قُطَيْبُ (٢)
 الْأَنْصَارِيُّ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا حَنْمَةَ كَانَ يَخْرِصُ

إِذَا خَرَصْتُمْ تَخَذُوا وَدَعُوا التَّلْثَ . فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا ، أَوْ تَجِدُوا ، التَّلْثَ فَدَعُوا
 الرَّابِعَ « قَالَ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ (٢ : ٢٤) تَخَذُوا - بِالْجِيمِ وَالذَّالِ - أَمْرٌ مِنَ الْجَذِّ
 وَهُوَ الْقَطْعُ وَالْكَسْرُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : تَخَذُوا - بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ -
 وَهَكَذَا فِي جَامِعِ الْأَصُولِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : الْجَذُّ : التَّقْدِيرُ
 وَالْقَطْعُ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَخَذُوا - بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ - بِمَعْنَى الْقَطْعِ . وَفِي
 بَعْضِ النُّسخِ : تَخَذُوا - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالذَّالِ - مِنَ الْإِخْذِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا أَخْرَجَهُ
 أَصْحَابُ السُّنَنِ وَاحْتَمَدَ فِي مُسْنَدِهِ . وَالْمَعْنَى تَخَذُوا زَكَاةَ الْخُرُوصِ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْآفَةِ
 (١) رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَبْعَثُ أَبَا خَيْشَمَةَ . وَخَرَفَ الثَّمَارُ جَنَاهَا

وَبَابُهُ نَصْرُ (٢) بِهَامِشِ الْأَصْلِ الْعَتِيقِ نَسْخَةُ « قَطِينِ بِالنُّونِ »

لعمر بن الخطاب فقال له : لا تَخْرُصِ العَرَايَا

١٤٥٣ — قال : وحدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مكحول قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بَعَثَ الْخُرَّاصَ قَالَ : خَفِّقُوا ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالْوِطِيَّةَ » (١)

١٤٥٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الهِجَلِ بن زياد عن الأوزاعي قال : بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : « خَفِّقُوا عَلَى النَّاسِ فِي الْخُرَّاصِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ ، وَالْوِطِيَّةَ ، وَالْأَكْلَةَ »

قال أبو عبيد : وفي بعض الحديث « الْوِطَاةُ » وبعضهم يقول : الْوِطِيَّةُ . فاما الْوِطِيَّةُ فليس بشيء ، وأما الْوِطَاةُ وَالْوِطَاةُ فهما جميعاً السَّابِلَةُ ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِوِطَنِهِمْ بِلَادَ الثَّوَارِ مُجْتَازِينَ

١٤٥٥ — وهم الذين جاءت فيهم الأحاديث « إِنَّ الْمَسَافِرَ يُصِيبُ مِنَ الشُّمْرِ وَلَا خُبْنَةَ » (٢) ويقال « وَلَا مُبْنَان » (٣)

والآثار فيه كثيرة مُسْتَفِيضَةٌ . ولها موضعٌ سِوَى هَذَا

وقوله « وَالْأَكْلَةُ » هم أرباب الثَّوَارِ وَأَهْلُوهُمْ ، وَمَنْ لَصِقَ بِهِمْ ، فَكَانَ مَعَهُمْ ١٤٥٦ — فَمَنْ ذَلِكَ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ فِي مَالِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ

(١) فِي النِّهَايَةِ : الْوِطَاةُ ، الْمَارَةُ وَالسَّابِلَةُ . وَقِيلَ : هِيَ مِنَ الْوِطَايَا ، جَمْعٌ وَطِيئَةٌ وَهِيَ تَجْرِي بِجَرَى الْعَرِيَّةِ . وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِلَفْظٍ « خَفَّفَ عَلَى النَّاسِ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَارِيَّةَ وَالْوِصِيَّةَ » قَالَ : الْعَرِيَّةُ حَائِطُ الرَّجُلِ . وَالْوِصِيَّةُ الرَّجُلُ يُوَصَّى لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ (٢) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّرِّ الْمَلْقُوقِ . فَقَالَ : مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَخَذِ خُبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعَقُوبَةُ » وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣) الثَّبَانُ : الْوِعَاءُ الَّذِي يَحْمِلُ فِيهِ الشَّيْءَ وَيُوضَعُ بَيْنَ يَدَيِ الْإِنْسَانِ . فَإِنْ جَمَلَ فِي الْحُضْنِ فَهُوَ خُبْنَةٌ . يُقَالُ : ثَبَنْتُ الثُّوبَ أَثْبَنَهُ ثَبْنًا وَثَبَانًا ، وَهُوَ أَنْ تَعْتَظِفَ ذَيْلَ قِمِيصِكَ فَتَجْعَلَ فِيهِ شَيْئًا تَحْمِلُهُ

حين قال «لولا أني وجدت فيه أربعين عريشاً لخَرَصْتُه تسعةَ وسقٍ» فكانت تلك العروش مظالاً ومساكن لهؤلاء الأَكَلَةِ ، أيامَ النِّمارِ وأما العريّةُ فإنها تُفسَّرُ تفسيريْن .

١٤٥٧ - فكان مالِكُ بن أنسٍ يقول : هي النَّخْلَةُ بِهَبِّ الرَّجُلِ ثَمَرُهَا المحتاجُ ، يُعْرِيهَا لِإِيَّاهُ ، فيأْتِي المَعْرَى - وهو الموهوبُ له - إلى نَخْلَتِهِ تلكَ لِيَجْتَنِيَهَا ، فيَشُقُّ على المَعْرَى - وهو الواهب - دخوله عليه ، لمكانِ أَهْلِهِ في النَّخْلِ ، قال : فجاءتِ الرَّخْصَةُ للواهبِ خاصّةً : أنْ يَشْتَرِيَ ثَمَرَةَ تلكَ النَّخْلَةِ من الموهوبةِ له : بِخَرْصِهَا ثَمَرًا . فهذا قولُ مالِك

١٤٥٨ - وأما التفسيرُ الآخرُ : فهو أن العرايا هي النَّخْلَاتُ يَسْتَنْتِيهَا الرَّجُلُ من حَائِطِهِ ، إذا باعَ ثَمَرَتَهُ ، فلا يُدْخِلُهَا في البَيْعِ ، وإِكنه يُعْطِيهَا لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ . فتلك الثَّنِيَا^(١) ، لا تُخَرَّصُ عليه . لأنه قد عَفِيَ لَهُمْ عَمَّا يَأْكُلُونَ تلكَ الأيامِ ، فهي العرايا ، سُمِّيَتْ بذلك في هذا التفسيرِ لأنها أُعْرِيتُ من أن تُباعَ ، أو تُخَرَّصَ في الصَّدَقَةِ ، فأَرْخَصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمُسْكِنَةِ الَّذِينَ لَا وَرَقَ لَهُمْ وَلَا ذَهَبَ ، وَهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى التَّمَرِ : أَنْ يَبْتَاعُوا بِتَمَرِهِمْ مِنْ ثَمَارِ هَذِهِ الْعَرَائِيَا بِخَرْصِهَا ، فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْفُقًا بِأَهْلِ الْفَاقَةِ الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الرُّطْبِ لِيشَارِكُوا النَّاسَ فِيهِ ، فيُصِيدُوا مِنْهُ مَعَهُمْ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُمْ أَنْ يَبْتَاعُوا مِنْهُ مَا يَكُونُ لِتِجَارَةٍ ، وَلَا لِادِّخَارٍ قال أبو عبيد : وهذا التأويلُ أَصَحُّ في المعنى [عندى]^(٢) من الأول ، لأنَّ له شاهدَيْنِ في الحديث

١٤٥٩ - أما أحدهما فشيءٌ كان مالِكٌ يُحَدِّثُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ

(١) بهامش الأصل العتيق « ويقال : الثنیا والثنوى ، وهي لغة أهل الحجاز الثنوى » (٢) زيادة من الشامية

عن أبى سفيان - مولى ابن أبى أحمد^(١) - عن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص فى العرايا بخمرِصها خمسة أوسق، أو مادون خمسة أوسق »^(٢) كان مالك يقول : الشك من داود . حدثني ابن بكير عنه .

١٤٦٠ - قال أبو عبيد : وأحسب أنا أن المحفوظَ منهما : إنما هو « ما دون خمسة أوسق » لأن توقيته صلى الله عليه وسلم ذلك وتركه الرخصة فى خمسة أوسق يُبين لك أنه إنما أذن فى قدرٍ ما لا يلزمه الصدقة . لأن سُنَّته : « أن لا صدقة فى أقل من خمسة أوسق ، وأن لا صدقة فى العرايا » فهذه تلك باعياها . والحديث يُصدقُ بعضه بعضا . وتقليدُه ذلك يخبرُك أنه إنما أرخص لهم فى قدرٍ ما يأكلون قط . فهذا أحد الشاهدين

١٤٦١ - وأما الحديث الآخر : فحديث يُروى عن أبى قتادة وسهل بن أبى

(١) كان فى الشامية والاصل العتيق « مولى أبى أحمد » وبهامش الاصل العتيق صوابه « مولى ابن أبى أحمد » وكذلك هو فى تلخيص الحبير (ص ٢٤٣) . وفى صحيح البخارى : مولى أبى أحمد وبهامشه « مولى ابن أحمد » نسخته اليونانية ، وفى التهذيب والخلاصة مولى ابن أحمد . واسم أبى سفيان : وهب ، وقيل قزمان . واسم أبى أحمد : عبد الله بن جحش

(٢) لفظ البخارى « رخص النبي صلى الله عليه وسلم فى بيع العرايا بخمرِصها من التمر فيما دون خمسة أوسق ، أو فى خمسة أوسق » شك داود فى ذلك . وقال ابن حجر فى التلخيص (ص ٢٤٣) روى الشافعى عن مالك عن داود - وساقه كسباق البخارى - ثم قال : هو فى الام والتخصر كذلك . ورواه البخارى عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي . سمعت مالكا وسأله عبيد الله بن الربيع : أحدثك داود عن أبى سفيان عن أبى هريرة - فذكره ، دون ما فى آخره . وذكر فى كتاب الشرب من صحيحه ذلك . ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك

حَمَمَةٌ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرْخَصَ فِي الْعَرِيَّةِ : أَنْ تُوْخَذَ بِخَرْصِهَا تَمَرًا ، يَأْكُلُهَا أَصْحَابُهَا رُطْبًا » (١)

قال أبو عبيد : فقد وَضَحَ لَنَا الْآنَ أَنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ الَّتِي يَدْتَمِعُهَا الْمَسَاكِينُ مِنْ رَبِّ النَّخْلِ لِأَيِّ كَلْوِهَا رُطْبًا

وعلى التفسير الأول تكون هي التي يبيعونها . فهي في هذا التأويل مُشْتَرَاةٌ . وفي ذلك مَبِيعَةٌ . ولو كان على معنى البيع لبطل قوله « يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا » وكيف يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا وقد باعوها ؟ وأَيُّ رَفَقٍ لَهُمْ فِي بَيْعِهِمْ إِيَّاهَا بِالْتَّمَرِ ، وَإِنَّمَا أَعْرَوْهَا لِيُصِيدُوا مِنَ الرُّطْبِ ؟ وَهَذَا كَلْمٌ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَمَذْهَبِهِمْ

ومن ذلك حديث آخر يُرْوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَمَةَ

١٤٦٢ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ : قَالَ : سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَمَمَةَ يَقُولُ : « لَا تَبَاعُ الثَّمَرَةُ فِي رُؤُسِ النَّخْلِ بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسَقَةِ ، إِلَّا الثَّلَاثَةُ ، وَالْأَرْبَعَةُ ، وَالْخَمْسَةُ ، تَوْكُلُ رُطْبًا ، وَهِيَ الْمُزَابَنَةُ »

قال أبو عبيد : وَهَذَا كَلْمٌ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ

قال أبو عبيد : وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَقَوْلُهُمْ فِي الْعَرَايَا غَيْرُ ذَلِكَ

١٤٦٣ — قَالُوا : إِنْ هَذَا الْبَيْعُ - أَوْ مِنْ قَالَهُ مِنْهُمْ - لَا يَحْزُزُ ، مِنْ

أَجْلِ أَنَّهُ تَمَرٌ بِرُطْبٍ مُجَازَفَةٌ . فَلَا يَحِلُّ ، لِأَنَّهُ مُزَابَنَةٌ

قَالُوا : وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ .

وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَتِ الرُّخْصَةُ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا لِأَنَّهُا هَبَةٌ غَيْرُ

(١) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ

سَهْلٍ . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ

زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ

مَقْبُوضَةً ، وإِنَّمَا هِيَ فِي رُؤُسِ النَّخْلِ ، فَهِيَ فِي مِلْكِ الْوَاهِبِ عَلَى حَالِهَا
 قَالُوا : وَلَوْ قَبَضَهَا الْمُوهُوبَةُ لَهُ مَا حَلَّ بَيْعُهَا إِلَّا كَيْلًا مِثْلًا بِمِثْلِ
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا التَّأْوِيلُ عِنْدِي لَا مَعْنَى لَهُ ، لِأَنَّ الثَّمَرَةَ إِنْ كَانَتْ
 لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مِلْكِ الْوَاهِبِ — وَإِنَّمَا هِيَ مَالُهُ عَلَى حَالِهَا الْأَوَّلَى — فَأَيُّ
 بَيْعٍ يَقَعُ هُنَا ؟ وَلَا يَمْنَعُنِي جَاءَتِ الرَّخْصَةُ فِيهِ ؟ وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرْخَصَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَشْرِيَ مَالَهُ نَفْسَهُ . فَكَيْفَ
 يَشْتَرِي مَا هُوَ مِلْكُ يَمِينِهِ ؟ فَهَذَا يَمَّا لَا يَنْبَغِي لَدُنِي عِلْمٌ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ .
 وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدِي إِلَّا عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ
 فِي الْعَرَايَا خُرُوجَ مَوْصِيَّةٍ خَصَّهَا بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَزَابِنَةِ .
 ١٤٦٤ — كَمَا أَرْخَصَ لِلرَّجُلِ الَّذِي ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ : أَنْ
 يُضَحِّيَ بِجَذَعَةٍ مِنَ الْمِعِزِّ (١) .

١٤٦٥ — وَكَأَنَّ أَرْخَصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ ، لِحَاجَتِهِ
 كَانَتْ إِلَيْهِ (٢) .

١٤٦٦ — وَكَأَنَّ جَعْلَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَفَرَّغَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ (٣) .

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « خُطِبْنَا رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النُّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ
 نَسَكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النَّسَكَ . وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نَسَكَ لَهُ . فَقَامَ أَبُو بَرْدَةَ
 ابْنُ نِيَارٍ ، خَالَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ
 إِلَى الصَّلَاةِ . فَقَالَ : تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ . قَالَ : فَإِنْ عِنْدِي عِنَاقًا جَذَعَةٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ
 شَاتِي لَحْمٍ ، فَهَلْ تَجِزِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ يَجِزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدُكَ »

(٢) رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ابْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا » قَالَ
 الْمُنْذَرِيُّ (٤ : ٨٩) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .
 وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَامِ
 شَكَرَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمْلَ ، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهَا
 (٣) فِي الْبُخَارِيِّ (٢ : ١٨٢) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفَرِ .

١٤٦٧ — وكما أَرخصَ الله تبارك وتعالى للبضطرَّ في الميتةِ والدِّمِّ ،
ولحْمِ الحَنْزِيرِ ، في أشياء من هذا كثيرة ، وكذلك العرايا

١٤٦٨ — وأنكر أهلُ العراق أيضاً مع هذا خرصَ الثَّارِ للصدقةِ ،
ورَدَّوه بوجوهٍ تأوَّلوها

واحتجَّ بعضهم ، فقال : إن الخرصَ من المِزَابَنَةِ في البيعِ . وقد
ذكرنا ذلك

قال : وهو أيضاً كالقِمَارِ والمخاطرةِ التي لا يُدْرَى فيها : أى الفريقين
يذهبُ بِمالِ صاحبه ؟ قال : وإنما كان الخرصُ للنبي صلى الله عليه وسلم
خاصةً ، لأنه كان يُوفَّق من الصواب لما لا يُوفَّقُ له غيره
قال : وكذلك القرعةُ لا تجوزُ لأحدٍ بعده

فهذه حُججٌ من احتجَّ لهم
قال أبو عبيد : ولكلِّ واحدةٍ من هذه الخِلالِ جوابٌ وحُجَّةٌ
تدخل عليه

١٤٦٩ — فأما تشييبُهُ الخرصَ بالمزَابَنَةِ في البيعِ ، وإبطاله إِيَّاهُ في
الصدقةِ من أجل البيعِ ، فليست له ههنا حُجَّةٌ أقربُ إلى الوَهْنِ والغَيِّ من
هذه ، إذ جعلتِ الصدقةَ قياساً على البيوعِ . وشرائعُ الإسلامِ أمَّهاتٌ
لا يُقاسُ بعضها ببعض ، لأن لكلِّ واحدةٍ حكماً غيرَ حكمِ الأخرى
ولو احتجَّ مُحْتَجٌّ على قائلِ هذا ، فقال : إنَّ جازَكَ أَنْ تَجْمَلَ البيعَ أصلاً
تقيسُ الصدقةَ عليه فإنَّ أَجْمَلَ الصدقةِ أصلاً أقيسُ البيعَ عليه ، ما كانا في الدعوى
إلا واحداً . وكلاهما أخذ في غير الصواب ، ولكن تُمضَى كُلُّ فَرِيضَةٍ على
وجهها وسُنَّتِها

١٤٧٠ — ومع هذا أنه لو جازَ للذي شَبَّهَ البيعَ بالصدقةِ قوله ، ما كانت هذه الحُجَّةُ

فقلت : ما أَرَانِي إِلا حابِسَكم . قال النبي صلى الله عليه وسلم : عقرى حلقى .
أكانت يوم النحر ؟ قيل . نعم . قال انقري « ورواه مسلم . وهو عندهما بالفاظ

إلا عليه ، لاله ، لأن المبايعة في التمر بالتمر رباً ، إلا مثلاً بمثل . وهو يأخذ من الثمار في الصدقة عشرها ، ويكيل لأربابها تسعة أعشارها . فهل هذا من سنة البيع : أن يباع الصاع من التمر بتسعة أمثاله ، إن كان مثل البيع على مازعم ؟ فأين ذهب بقائل هذا القول ؟ وهل غلط غلطه أحد عنده علم بسنة أو نظر ؟ !

١٤٧١ — وأما قوله : إن الخرص كالقمار ، فكيف يتساوى هذان القولان ؟ وإنما قصد بالخرص قصد البر والتقوى ، ووضع الحقوق في مواضعها . والقمار إنما يُأذى به الفجور والزيف عن الحق ، واجتياح الأموال بغير حِلِّها . فكَمَ بين هذين ؟ ومتى سوى الغى بالرشاك ؟ مع أن الذي جاء بتحريم القمار هو الذي سن الخرص وأباحه ، وأذن فيه . فما جعل قوله ههنا (١) مقبولا وههنا مردوداً ؟

١٤٧٢ — وأما قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوفق من الخرص والقرعة لما لا يوفق له غيره ، فانه يُقال له : هل شيء من الأمور سوى هذين يوفق الناس له كتوفيق النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ خصصت هاتين الخصلتين له بالتوفيق دون الأشياء ؟ ولو كان الناس لا يجب عليهم اتباع الأنبياء إلا فيما يعلمون أنهم يسدّون لصوابه كتسديد الأنبياء عليهم السلام ، وإلا اجتنبوه لوجب على الناس إذا تركوا الاستئذان بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولزمهم اجتناب أموره وأحكامه ، لأن العلم محيط بأن من يأتيه وحى السماء وأخبارها بعيد الشبهة بمن يعمل على علمه مُعَيَّب .

١٤٧٣ — فليس الأمر عندى على ما قال هذا ، وليست الطريق بالتى سلك ، ولكن الذى يجب على الناس إحياء سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم [والافتقاء لأمره (٢)] والاهتداء بهديه (٣) فى تسهيل ماسهل ، وتغليظ

(١) فى الشامية « هناك » (٢) زيادة من الشامية (٣) فى الاصل العتيق « والاقتداء بهديه »

مَا غَلِظَ . وَعَلَى اللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْقَبُولُ

١٤٧٤ — فَأَنْخَرَصُ وَالْقُرْعَةُ عِنْدَنَا سُنَّتَانِ مَاضِيَتَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ عَمِلْتِ بِهِمَا الْأُئِمَّةُ وَالْعُلَمَاءُ بَعْدَهُ

١٤٧٥ — وَإِنَّمَا تَخْرَصُ النَّارُ فِي أَوَّلِ بُلُوغِهَا، إِلَّا أَنَهَا تَحْسَبُ عَلَى مَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ كَيْلُهَا إِذَا يَبَسَتْ وَصَارَتْ تَمْرًا، أَوْ زَبِيدًا . وَهِيَ اللَّذَانِ يُؤْخَذَانِ فِي الصَّدَقَةِ وَقَدْ رَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، يَرْفَعُهُ

١٤٧٦ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : « مَضَتْ السَّنَةُ فِي زَكَاةِ الْكَرْمِ : أَنْ يُخْرَصَ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيدًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا » ^(١) . قَالَ : فَتِلْكَ السَّنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّخْلِ وَالْكَرْمِ

١٤٧٧ — وَبِهَذَا كَانَ يَأْخُذُ مَالِكٌ . حَدَّثَنِي عَنْهُ ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : فَأَذَاخِرَصَ الْخَارِصُ فَأَوْهَمَ، فَرَادَ، أَوْ نَقَصَ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ فُتْيَا تُرَوَّى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِنَ الرُّخَصَةِ .

١٤٧٨ — قَالَ : حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ طَارِقٍ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ : جَاءَ الْخَارِصُ فَخْرَصَ تَمْرِي، فَتَقَصَّ عَمَّا كَانَ فِيهِ، أَوْ زَادَ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا عَلَيْكَ مَا خَرَصَ، إِنَّمَا هُوَ الْخَرِصُ، كَأَسَمِهِ .

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَبِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ يَقُولُ مَالِكٌ .

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِ قُطْنِيٌّ مِنْ حَدِيثِ عَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيدًا كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ تَمْرًا » قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيفِ (ص ١٨١) وَمدارُهُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ عَتَابٍ . وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ

١٤٧٩ — قال : إذا كان الخارصُ مأموناً عالماً فتحرى الصواب ، فزاد أو نقص فهو جائزٌ على ما خرصَ

ينذهب مالكَ إلى أنه حكمٌ واقِعٌ

١٤٨٠ — قال أبو عبيد : وإنما وجهُ هذا عندي ، إذا كان ذلك الغلطُ مما يَتَغَابَنُ الناسُ في مثله ، ويغلطون به . فإذا جاء من ذلك ما يَفَحُّشُ فإنه يُرَدُّ إلى الصواب . وليس هذا بالمفسدِ لأمرِ الخرصِ ، لأنَّ مثلَ هذا الغلطِ الفاحشِ لو وقع في الكيلِ لكان مردوداً أيضاً ، كما يُرَدُّ في الخرصِ ، إلا أن يكونَ ما زاد أو نقصَ يَقْدِرُ ما يكون بين الكيلين ، فيجوزُ حينئذٍ

١٤٨١ — قال أبو عبيد : فإذا كانت الأرضُ التي يُحتاجُ إلى خرصها وأخذ صدقتها موقوفةً ، وتكونُ الماشيةُ على تلك الحالِ وقفاً في السبيلِ ، أو الصائمِ من المالِ فإن في ذلك أقوالاً .

١٤٨٢ — قال : حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال : سألتُ سالمَ بنَ عبد الله ، والقاسمَ بنَ محمد عن نخلٍ جعلتُ رقبها صدقةً ، هل تُخرَصُ مع النخلِ ؟ فقالا : نعم .

١٤٨٣ — قال : حدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن عبد الرحمن بن عطاء بن كعب عن عبد الكريم البصري : أن رجلاً قال لابن عباسٍ - رحمه الله - : إني جعلتُ عشرًا من الإبلِ في سبيلِ الله ، فهل علي فيها زكاةٌ ؟ فقال ابن عباس : عضلةٌ ، أو مَعْضِلَةٌ . يا أباهريرة ، ليست بأذنٍ من التي في بيت عائشة . فقل . فقال أبو هريرة : أستعينُ بالله ، لازكاةُ عليك . فقال ابن عباس : أصبتَ ، كُلُّ مَالٍ يُحْمَلُ على ظَهْرِهِ ، ولا يُنْتَفَعُ بضرعِهِ ، ولا يُصَابُ من نتاجِهِ ، فلا زكاةٌ فيه . فقال عبد الله بن عمرو : أصبتُما

١٤٨٤ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقيل عن ابن شهاب : أنه قال في نحوٍ من ذلك أو مثله : ليس فيه صدقةٌ ، لأنَّ سبيلَ الله

يَجْمَعُ الْمَسَاكِينَ وَالْفُقَرَاءَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ ، وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ ، وَالَّذِينَ
يَسْأَلُونَ

١٤٨٥ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَإِنَّمَا وَجَّهَهُ هَذَا عِنْدِي ، الَّذِي أَسْقَطَ الزَّكَاةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ شِهَابٍ : أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ الْمَالُ مَوْقُوفًا عَلَى أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ ، مُشْتَرَطًا ذَلِكَ فِي الْمَالِ ، لِأَنَّهُ
إِنْ أَخَذَتْ مِنْهُ الصَّدَقَةُ فَإِنَّمَا تَوْضَعُ فِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ مَوْقُوفًا
عَلَى أَقْوَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ فَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْأَمْوَالِ . وَكَذَلِكَ الْأَرْضُ الَّتِي
أَفْتَى فِيهَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَلَّمُ

١٤٨٦ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَإِذَا كَانَتِ الثَّمَارُ رُطْبًا لَا يَكُونُ مِنْهُ تَمْرٌ ،
أَوْ كَانَتْ عَيْنَبًا لَا يَكُونُ مِنْهُ زَبِيبٌ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ عَنِ الْمَالِكِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا بَلَغَ
خَرْصُهُ خَمْسَةً أَوْ سَقَى كَانَ فِي ثَمَرِهِ إِذَا رُبِعَ : فِي كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ .
قَالَ : وَكَذَلِكَ الزَّيْتُونُ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْهُ الزَّيْتُ : صَدَقَتُهُ عَلَى هَذَا ، غَيْرَ أَنَّهُ
لَا يُخْرَصُ ، إِنَّمَا هُوَ إِلَى مَا يَرْفَعُهُ أَهْلُهُ

بَابُ

(مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي وَجُوبِ صَدَقَتِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافُ :)
(الْعَسَلُ ، وَالزَّيْتُونُ ، وَالْخَضِرُ)

١٤٨٧ — قَالَ : حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى عَنِ الْحَارِثِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ مُنِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي
ذُبَابٍ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَسْلَمْتُ ، وَقُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا أَسْأَلُوهُ عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ . قَالَ : فَفَعَلَ ،
وَاسْتَعْمَلَنِي عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَنِي أَبُو بَكْرٍ مِنْ بَعْدِهِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَنِي عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ بَعْدِهِ
قَالَ : فَقَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : فِي الْعَسَلِ زَكَاةٌ . فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي مَالٍ

لا بُزْكِي، قالوا له: كَمْ تَرَى؟ قال: العَشْرَ، فأخذَ منهم العَشْرَ، فَقَدِمَ به على عُمَرَ، وأخبره بما صنع، فأخذَهُ عُمَرُ فباعَهُ، فجعله في صدقات المسلمين» (١)

١٤٨٨ — قال: وحدثني أبو مُشَيْسِرٍ عن سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّمُوخِيِّ عن سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى: «أَنَّ أَبَا سَيَّارَةَ الْمُتَمَعِي» - وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي بَجَالَةَ - قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي نَحْلًا. قَالَ: أَذُ الْعَشْرِ. قَالَ: فَاحْمِرْ إِذَا جَبَلَهَا، قَالَ: فَخَاهُ لَهُ» (٢).

١٤٨٩ — قال: حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جده «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَرَبِ الْعَسَلِ مِنْ عَشْرِ قَرَبَاتٍ قَرَبَةً مِنْ أَوْسَطِهَا» (٣)

(١) قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وفي إسناده منير بن عبد الله ضعفه البخاري والازدي وغيرها. قال الشافعي: وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيه بشيء، وأنه شيء رآه هو، فمقطوع له به قومه، وقال الزعفراني عن الشافعي: الحديث «في أن في العسل العشر» ضعيف واختياري: أنه لا يؤخذ منه. وقال البخاري: لا يصح فيه شيء. وقال أبو بكر ابن المنذر: ليس في صدقة العسل حديث يثبت ولا إجماع. فلا زكاة فيه. اهـ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢) رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي من رواية سليمان بن موسى عن أبي سيارَةَ. وهو منقطع. قال البخاري: لم يدرك سليمان أحدا من الصحابة. وليس في زكاة العسل شيء يصح. وقال أبو عمر بن عبد البر: لا تقوم بهذا حجة. وقد أخرجه ابن أبي شيبة أيضا (٣) رواه أبو داود ابن ماجه عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه. وروى أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «جاء هلال - أحد بني متعان - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحله، وسأله أن يحمي واديا له يقال له: سلبية

(م - ٣٢ - الأموال)

١٤٩٠ — قال : حدثنا نعيم عن بَقِيَّة عن محمد بن الوليد الزبيدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال ، في عُشور العسل « ما كان منه في السهل ففيه العُشْرُ ، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العُشْر »

١٤٩١ — قال : حدثنا مروان بن شجاع عن خُصَيْف أن عمر بن عبد العزيز رأى في العسل العُشْر .

١٤٩٢ — قال : وحدثني هشام بن إسماعيل عن محمد بن شعيب عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال « في كل عشرة أزق من عسل عُشرها » (١) .

١٤٩٣ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري قال : « في كل عشرة أزقاق زق »

١٤٩٤ — قال : حدثنا أبو مُسْهَر عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان ابن موسى أنه قال « في كل عشرة أزقاق من العسل زق » .

خُماه له . فلما ولي عمر كتب إلى سفيان بن وهب . إن ادى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نَحْلِه فاحم له سلبه ، وإلا فهو ذباب يأكله من يشاء » قال الحافظ في التلخيص (ص ١٨٠) وقال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسندا . ورواه يحيى بن سعيد الانصاري مرسلا . قال الحافظ : فهذه علته . وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الاتفاق لكن تابعهما عمرو بن الحارث ، وتابعهما أسامة بن زيد عند ابن ماجه وقال المنذرى : وأخرجه النسائي . وأخرج ابن ماجه طرفا منه . وقال الترمذى . ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء . اهـ وروى ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب « أن أمير الطائف كتب إلى عمر بن الخطاب : ان أهل العسل منعونا ما كانوا يعطون من كان قبلنا . قال : فكتب إليه : ان أعطوك ما كانوا يعطون رسول الله (ص) فاحم لهم ، والا فلا تخم لهم . وزعم عمرو بن شعيب أنهم كانوا يعطون من كل عشر قرب قربة » (١) في الشامية وبهامش الاصل العتيق « عشور »

قال : وقال سعيد : الزُّقُّ يَسْعُ رَطْلِينَ

قال أبو عبيد : هذا قولٌ من أَوْجَبَ فِيهِ الصَّدَقَةُ . وفيه قولٌ غيرُ هذا :

١٤٩٥ — قال : حدثنا ابنُ أبي مريم عن عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ عن نافع عن ابن عمر قال : « ليس في الحَيْلِ ، ولا في الرَّقِيقِ ، ولا في العَسَلِ صدقةٌ »

١٤٩٦ — قال : حدثنا ابنُ بكير عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بَكْرٍ قال : « جاء كتابُ عمر بن عبد العزيز إلى أبي : أن لا تأخذَ من الخَيْلِ ، ولا من العَسَلِ صدقةٌ » (١)

١٤٩٧ — قال أبو عبيد : وبهذا كان يأخذُ مالكٌ . يقول : لا صدقة في العسلِ ، يُشَبِّهُهُ بِالْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ

١٤٩٨ — وكذلك قال ابنُ أبي ليلى ، وسفيانٌ ، على ما تَأَوَّلْنَا عَلَيْهِمَا . لأن رأيَهما كان : أن لا صدقة إلا في أربعة أشياء : البر ، والشَّعِيرِ ، والتمر ، والزَّبيبِ واختلَفَ فِيهِ غيرُهما من أهلِ العراقِ بعدُ .

١٤٩٩ — فمنهم من قال : إذا كان العسلُ في أرضِ الخراجِ فلا شيء فيه ، لأن مذهبه أن العُشْرَ والخراجَ لا يجتمعان على أرضٍ . قال : وإن كان في أرضِ عُشْرٍ ففي قليله وكثيره العُشْرُ

١٥٠٠ — وقال غيره : لا شيء فيه ، حتى يكون للرجل منه ما تبلغُ قيمتهُ ثَمَنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ من أخسِّ الأشياءِ التي تجبُ فيها الصدقةُ قيمةً .
فهذا ما جاء في العسل

(١) وروى ابن أبي شيبة عن نافع قال « بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن فاردت أن آخذ من العسل العشر فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء فسكتبت إلى عمر . فقال : صدق وهو عدل ، رضى »

باب^(١)

(وَأَمَّا الزَيْتُونُ)

١٥٠١ — فأنَّ عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ — أَبِي الْعَازِمِ —
عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي طَالُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « الصَّدَقَةُ فِي الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ،
وَالْتَمَرِ ، وَالزَّيْتُونِ ، وَالسُّلْتِ ، وَالزَّيْتُونِ » ^(٢) .

١٥٠٢ — قَالَ : حَدَّثَنِي نَعِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَ مِنَ الزَّيْتُونِ الصَّدَقَةَ
مِنْ كُلِّ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ زَيْتُونٍ مِنْ عَشْرَةِ أَمْدَادٍ مُدِّيًّا ^(٣) .

١٥٠٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَيْتُونٌ ؟ فَقَالَ « تَوَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ زَيْتُونِهِ
حِينَ يُعَصَّرُ ، فَمَا كَانَ بَعْلًا ، أَوْ يُسْقَى بِالسَّاءِ فَفِيهِ الْمَشْوَرُ . وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالرَّشَاءِ
فَفِيهِ نَصْفُ الْمَشْوَرِ »

١٥٠٤ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَبِهَذَا كَانَ يَأْخُذُ مَالِكٌ

كَذَلِكَ حَدَّثَنِي عَنْهُ ابْنُ بَكِيرٍ

وَكَانَ يَرَى أَنَّ تَوَاخُذَ صَدَقَتِهِ زَيْتًا كَقَوْلِ ابْنِ شِهَابٍ

١٥٠٥ — وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَقَالُوا : تَوَاخُذُ صَدَقَتِهِ مِنْ ثَمَرَتِهِ : الْعَشْرُ

وَنَصْفُ الْعَشْرِ عَلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ ، غَيْرَ ابْنِ أَبِي كَيْلٍ ، وَسُفْيَانَ ، فَانْهَاهُمَا بِرِيَا
صَدَقَةٍ فِيهِ حَبِّ وَلَا زَيْتٍ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمَا مَا أَعْلَمْتُكَ : أَنَّهُ لَا صَدَقَةَ إِلَّا فِي
مَلِكِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ . فَهَذَا مَا فِي الزَيْتُونِ

(١) زِيَادَةُ مِنَ الشَّامِيَةِ (٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ : ضَعَفَهُ النَّوَوِيُّ . وَقَدْ
أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ (٣) وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
عَنْ رَجَاءِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ يَزِيدَ بْنَ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنِ الزَّيْتُونِ فَقَالَ :
عَشْرَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالشَّامِ

وأما الخضر (١)

١٥٠٦ — فإن إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عن عطاء بن السائب قال: أراد المغيرة بن عبد الله أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة الصدقة من الخضر اوات، فقال له موسى «ليس ذلك لك، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الخضر اوات». (٢)

١٥٠٧ — قال: حدثنا أبو معاوية عن الأيث عن مجاهد قال: قال عمر بن الخطاب «ليس في الخضر اوات صدقة»

١٥٠٨ — قال: حدثنا أبو سفيان عن معمر بن راشد عن أبي إسحاق قال علي: «ليس في التفاح وما أشبهه صدقة»

١٥٠٩ — قال: حدثنا هشيم عن مغيرة عن مجاهد قال «ليس في الغواكه والخضر صدقة»

قال قال مغيرة: فذكرته لإبراهيم، فعرفه، ولم يعبه.

١٥١٠ — قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي عوانة عن مغيرة عن مجاهد وإبراهيم مثل ذلك أو نحوه

١٥١١ — وحدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن مغيرة عن مجاهد وإبراهيم مثل ذلك أو نحوه

(١) قال يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٤٩٧) والخضر عندنا الرطاب، والرياحين والبقول، والفاكهة، مثل الكمثرى، والسفرجل، والخواخ، والتفاح، والتين، والاحجاص، والمشمش، والمان، والخيار، والقثاء، والنبق، والباقل، والجزر، والموز، والمقل، والجوز، واللوز، والبطيخ، وأشباهه (٢) رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٠٣) عن عطاء بن السائب قال «أراد موسى بن مغيرة أن يأخذ من خضر أرض موسى بن طلحة: فقال له موسى بن طلحة: أنه ليس في الخضر شيء. ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال فكتبوا إلى الحجاج بذلك. فكتب الحجاج: إن موسى بن طلحة أعلم من موسى بن المغيرة»

١٥١٢ — قال : حدثنا هشيم وحفص بن غياث كلاهما عن الأجلح ابن عبد الله عن الشعبي قال « ليس في غلة الصييف صدقة »
قال أبو عبيد : وكذلك قول مالك بن أنس في هذا كله . حدثني عنه ابن بكير

١٥١٣ — قال : قال مالك : « الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا : أنه ليس في شيء من الفواكه : مثل الرمان ، والفرسك ^(١) ، والتين ، وأشباه ذلك : صدقة » . قال : ولا في البقول صدقة . ولا في آثمائها إذا بيعت حتى يحول على الأثمان الحول من يوم قبض »

١٥١٤ — قال أبو عبيد : وكذلك قول سفيان وأهل العراق جميعاً ، غير أبي حنيفة ^(٢) فإنه قال : في « قليل ما تخرج الأرض وكثيره الصدقة »
١٥١٥ — قال : وكذلك سمعت محمداً يحدّثه عنه ، إلا أنه قال « إلا الخطب ، والقصب ، والحشيش » .

١٥١٦ — وخالفه أصحابه فقالوا : كقول الآخرين . وعليه الآثار كلها . وبه تعمل الأمة اليوم

١٥١٧ — على أن شيئاً يروى عن مجاهد ، وإبراهيم يوافق ذلك القول ^(٣) وقد روى عنهما خلافة ^(٤)

(١) الفرسك : الخوخ ، وقيل . هو مثل الخوخ من العضاء ، وهو أجرد أملس أحمر ، وأصفر ، وطعمه كطعم الخوخ ، ويقال له الفرسق أيضاً (٢) روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال « في كل شيء أخرجت الأرض زكاة ، حتى في عشر دستجات دستجة بقل » (٣) روى ابن أبي شيبة عن الزهري ومجاهد وإبراهيم قالوا : في كل شيء أخرجت الأرض زكاة ، وكتب به عمر بن عبد العزيز إلى أهل اليمن . انظر خراج يحيى ابن آدم (٥١٨ ، ٥٢١) (٤) آخر الجزء الحادى عشر من تجزئة الشامية : وعليه سماعات كثيرة

١٥١٨ — قال ^(١) : حدثنا مروان بن شجاع عن خُصيف عن مجاهد قال « كل شيء خرج من الأرض ، قل أو أكثر ، مما سقت السماء ، أو سقي بالعيون ففيه العشر . وما سقي بغرب ، أو دالية ، أو ناعورة ، ففيه نصف العشر » ^(٢)
١٥١٩ — قال أبو عبيد : وقد روى عن منصور ، أو حماد ، عن إبراهيم نحو ذلك

فالذي روى مُغيرة عن مجاهد وإبراهيم خلافة . وهو الذي ذكرناه عن هُشيم عن مُغيرة ، وعن أبي عوانة ، وسفيان

١٥٢٠ — قال أبو عبيد : فالعلماء اليوم مجمعون من أهل العراق ، والحجاز ، والشام : على أن لا صدقة في قليل الخضر ولا في كثيرها ، إذا كانت في أرض العشر ، وكذلك الفواكه عندهم ، وإنما اختلفوا في غيرها من الحبوب والقطن ، وقد ذكرنا اختلافهم في موضعه ^(٣)

إلا أن بعض الماضين كان يرى في أمانها الصدقة إذا بيعت :

١٥٢١ — منهم ميمون بن مهران ، وابن شهاب .

منقولة عن أصلها المنقولة عنه (١) أول الجزء الثاني عشر من الشامية وفيه زيادة ما يأتي :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« قرى على شهدة ابنة أحمد بن الفرج بن عمر الأبري ، وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم طراد بن محمد بن علي الزيني قال : أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن الهيثم بن طهمان المعروف بالبأدا ، قال : أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي ببغداد في سوق يحيى في دار القراريطي الوزير ، في ذي الحجة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، قال : أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام »

(٢) روى ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان عن خُصيف عن مجاهد قال « فيما أخرجت الأرض ، قل أو أكثر ، العشر أو نصف العشر »

(٣) انظر رقم (١٣٧ — ١٤٠٩)

قال أبو عبيد : وأظن الأوزاعي ثالثهما

١٥٢٢ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان قال سألت ميمون بن مهران عن الخضر ؟ فقال : « ليس فيها زكاة حتى تباع ، فإذا بيعت فبلغت مائتي درهم ، فإن فيها خمسة دراهم »

١٥٢٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقيل عن ابن شهاب ، قال « ما كان من الفواكه والخضر فإنما صدقتها في أثمانها حين تباع ، صدقة الذهب والورق »

١٥٢٤ — قال أبو عبيد : وهذا القول لا أعرف اليوم أحداً يقوله من أهل الحجاز ، ولا العراق . وليس يمكن في النظر أيضاً أن يكون ذلك . وكيف تجب الصدقة في الفرع ، وهي ساقطة عن الأصل ؟ وإنما الفروع متبعية على الأصول ، تابعة لها ؟ وهل الخضر - إذ كانت لا تجب فيها صدقة بأعيانها - إلا كالعروض والرقيق التي لا صدقة في شخوصها ؟

فهل تكون الصدقة في أثمانها إذا بيعت إلا بعد الحول من يوم قبض كما قال مالك ؟ وهو قول سفيان ، وأهل العراق : أن لا صدقة في أثمانها ، حتى يحول عليها الحول

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في الخضر أوات

١٥٢٥ — وكذلك الزيتون عندي لا صدقة فيه مثلها . لأنها أشبه بمنه بالأطعمة الأربعة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها الصدقة : من البر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

ولا أراه أيضاً يشبه القطاني التي أوجب فيها الصدقة من أوجبها . لأن تلك يائسة تدخر . وهذا رطب يفسد ويتغير ، فإن كان يشبه منها شيئاً فليس هو بشيء أشبه منه بالسمنيم . وذلك أنهما جميعاً تؤكل ثمرتهما ويؤندم بعصيرهما

١٥٢٦ — وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن - وهو معبد السمسيم - فلم يبلغنا أنه أمره في حبه ولا دهنه بشيء
 ١٥٢٧ — وكذلك الزيت لم يأتناعه صلى الله عليه وسلم أنه أوجب فيه شيئاً .
 وقد كان يعرفه ويستحبّه في طعامه ، ويأمر بالادّهان به فيما يروى عنه (١) .
 وقد نزل ذكره في القرآن . فلم يسنّ فيه رسول صلى الله عليه وسلم سنة عليها . ولا ذكره في شيء من كتب صدقاته . حين ذكر الثمار ، وعشور الارضين .

١٥٢٨ — قال أبو عبيد : فالزيتون عندنا مما عفا عنه ، كغفوه عن الخضر اوات والفواكه . ولا صحّ مع هذا عن أحد من الأئمة بعده شيء .
 وذلك أن الحديث الذي ذكرناه عن عمر (٢) من حديث ابن عباس عن ابن إسحاق لا يراه محفوظاً . لأنّ اللّيث يُحدّثه عن عقيل عن ابن شهاب موقوفاً عليه . ولا يرفعه الى عمر . ولو كان أيضاً محفوظاً ما كان أيضاً يثبت ، لأنه مرسل عن ابن شهاب عن عمر
 ١٥٢٩ — وكذلك قول ابن عباس (٣) ، هو - وإن كان أمثلاً إسناداً من ذلك - فان فيه مقالاً

١٥٣٠ — قال أبو عبيد : ومع هذا إن الأحاديث التي ذكرناها في باب صدقة ما تخرج الأرض عن ابن عمر ، وأبي موسى الأشعري ، وعن شريح ، والشعبي ، وإبراهيم ، والحسن ، حين ذكروا الأصناف التي تجب فيها الصدقة ، مما تخرج الأرض ، فسموها وأسقطوا الصدقة عمّا وراء ذلك

(١) روى ابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كلوا الزيت وادهنوا به ، فانه مبارك » . ورواه الترمذى من حديث عمر ، وفيه « فانه من شجرة مباركة » ورواه الامام احمد والترمذى والحاكم عن أبي أسيد
 (٢) انظر (رقم ١٥٠٢) . (٣) انظر (رقم ١٥٠١)

فقد تبين أنهم لم يروا في الزيتون شيئاً

فصار هذا رأى هؤلاء جميعاً ، مع الحديث المرفوع

١٥٣١ — ثم هو رأى ابن أبي ليلى ، وسفيان ، على مذهبهما

١٥٣٢ — وكذلك قول هؤلاء المسمين جميعاً في العسل : أنه لا صدقة

فيه ، لأنهم خصوا ماراً أو هاتجاً فيه ، وألغوا ما سوى ذلك . فالعسل مما أسقطوها

عنه ، مع تأويل حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ : أنه لم يأمه في

العسل بشيء ، حين بعثه إلى اليمن ، وهي بلاد العسل . فجاءت هذه الآثار

بإسقاط الصدقة عنه . وجاءت تلك الأخرى - التي ذكرناها في أول الباب -

بإيجابها فيه . فاعتدل الوجهان في العسل

١٥٣٣ — وأشبهه الوجوه في أمره عندي : أن يكون أرباباً به يؤمرون بأداء

صدقته ، ويحتون عليهم . ويكره لهم منعها ، ولا يؤمن عليهم المائتم في ديارها ،

من غير أن يكون ذلك قرضاً عليهم ، كوجوب صدقة الأرض والماشية ،

ولا يجاهد أهلها على منع صدقته ، كما يجاهد ما نفعوا دينك المائتم

١٥٣٤ — وذلك أن السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح فيه ، كما

صحت فيهما . ولا وجدت في كتب صدقاته . ولو كانت بمنزلة لكانت لها

أوقات ومعاليم ، كالحدود التي حدتها في تلك : من الأوسق الخمسة ، فيما يخرج

الأرض ، ومن الأربعين من الغنم . ومن الثلاثين من البقر ، والخمس من

الدود . وكذلك لم يثبت عن أحد من الأئمة بعده ، إلا أنه قد يجب على

الإمام إذا أتاه رب العسل بصدقته أن يقبلها منه ، كما قيل عمر من أبي

ذباب . وإنما كان أتاه به من قبل نفسه ، ولم يكن عمر أزمه إياه

١٥٣٥ — وقد كان أهل الشام جادوا له بصدقة الخيل والرقيق ، وكتب

إليه بذلك أبو عبيدة عنهم ، فآبى أن يقبلها أول مرة ، حتى عاودوه في ذلك ،

فقبلها حينئذ بعد أن عليم أنها كانت منهم على جهة النافلة ، لا الواجب ^(١) ولم يمتنع من أخذها من العسل حين أتاه به ابن أبي ذباب ، فحلت صدقة العسل في وجوبها بمنزلة فوق الخيل والرقيق ، ودون المشيمة والأرضين .
فهذا حديثها : أن يكون تركها تفریطاً وجفاءً من مانعها في الدين . وليس بحكم يؤخذ به على الكره والرضى ^(٢)

باب

(أخذ الصدقة من خسيس الثمار ، وأخذها ممن عليه دين)

(وفصل ما بين أرض العشر وغيرها)

١٥٣٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الجعور ولون ابن حبيب ^(٣) ، وأبى أن يقبلها في الصدقة . قال : وهما ضربان من التمر : أحدهما إنما يصير قشراً على نوى . والآخر إذا أثمر صار حشفاً »

١٥٣٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن كثير عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لؤنين من التمر ، أن يؤخذوا في الصدقة : الجعور ، ولون حبيب ^(٤) . وكانوا يقيمون شر أموالهم في الصدقة ، فنزات (ولا يميموا الحديث منه) تنفقون »

١٥٣٨ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في قوله

(١) انظر رقى (١٣٦٤ ، ١٣٦٥) (٢) بهامش العتيقة : « بلغ السماع »
(٣) الجعور : ضرب من الدقل يحمل رطباً صغيراً لا خير فيه . ولون حبيب منسوب الى ابن حبيب رجل ، وهو تمر أغبر صغير مع طول فيه . وبهامش العتيقة « ولون حبيب كذا في الاصل » (٤) نسخة في الاصل العتيق « لون ابن حبيب »

(وَلَا تَيْمُمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) قال : كانوا يَتَيْمَمُونَ الْحَشَفَ وَشَرَّ أَمْوَالِهِمْ ،
فنزلت هذه الآية (١)

١٥٣٩ — قال : حدثنا سعيد بن عُقَيْرٍ وَيَحْيَى بن بكير عن مالك بن أنس عن زياد بن سعد عن ابن شهاب قال : « لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ الْجُمُورُ وَلَا مُضْرَانُ الْفَارَةِ ، وَلَا عِنْدُ ابْنِ حَبِيقٍ ، وَهُوَ يُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهِ » .

١٥٤٠ — وزاد ابن بكير في حديثه قال : وقال مالك : وَمَثْلُ ذَلِكَ مَثَلُ السَّخَالِ تُعَدُّ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ . قال : وفي النَّمْرِ أَيْضًا ، أَوْ قَالَ فِي التَّمْرِ الْبُرْدِيُّ وَمَا أَشْبَهُهُ ، فَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جَيِّدِ التَّمْرِ . وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ

قال أبو عبيد : فهذا ما جاء في المكروه من خَسِيسِ الثَّمَارِ .

وَأَمَّا الصَّدَقَةُ عَلَى صَاحِبِ الدِّينِ

١٥٤١ — فإنَّ عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَسَلَّفَ فِي حَائِطِهِ ، أَوْ فِي حَرِّهِ ، حَتَّى أَحَاطَ بِمَا خَرَجَ لَهُ ، أَيْزَكَ حَائِطَهُ ذَلِكَ ، أَوْ حَرَّهُ ؟ فَقَالَ : لَا تَعْلَمُهُ فِي السَّنَةِ : أَنْ يُتْرَكَ تَمْرُ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَلَكِنَّهُ يُصَدَّقُ وَعَلَيْهِ دَيْنُهُ . فَأَمَّا رَجُلٌ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ وَرَقٌ أَوْ ذَهَبٌ فَانْهَ لَا يُصَدَّقُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ

١٥٤٢ — قال أبو عبيد : وهذا شبيهه بما يُروى عن ابن سيرين قال : كانوا يَرْصُدُونَ الْعَيْنَ فِي الدِّينِ ، وَلَا يَرْصُدُونَ الثَّمَارَ فِي الدِّينِ

قال أبو عبيد : حَدَّثْتُ بِذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ النَّضْرِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ ذَلِكَ

قال أبو عبيد : فَأَمَّا الَّذِي يُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمْرِو بْنِ فُغَيْرٍ هَذَا

(١) قد جاء مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن غير واحد . انظر خراج

ابن آدم رقم (٤٣١ - ٤٣٥)

١٥٤٣ — قال أبو عبيد : حدثنا عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد . قال ، في الرجل يستدين فينفق على أهله وأرضه . قال : قال ابن عباس : يقضي ما أنفق على أرضه . وقال ابن عمر يقضي ما أنفق على أرضه وأهله .

١٥٤٤ — قال أبو عبيد : وكذلك يحدث به عن مكحول ، أنه قال في الدين بين يدي الذهب ، والفضة ، والزرع

١٥٤٥ — قال أبو عبيد : حدثت به عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول ، قال : لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضى دينه ، وما فضل بعد ذلك زكاه ، إذا كان مما يحب فيه الزكاة

١٥٤٦ — قال أبو عبيد : وكذلك يروى عن ابن جريج عن عطاء وطاوس
١٥٤٧ — قال أبو عبيد : فالذي عليه الناس اليوم : من قول أهل الحجاز ، وعامة أهل العراق : أن الدين لا يقاص به الرجل فيما يخرج الأرض خاصة . ولكن تؤخذ منه صدقة أرضه ، وإن كان عليه دين يحيط بشمريته وزرعيه ، وهو قول الأوزاعي أيضاً

١٥٤٨ — وقالت طائفة من أهل العراق : بمثل ما جاء عن ابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، ومكحول .

وقالوا جميعاً : أما إذا كان دينه من الذهب والورق ، وعنده منهما مثله فإنه لازكاة عليه . فاتفقوا جميعاً على إسقاطها عنه في الصامت مع الدين . واتفقوا جميعاً على إيجابها عليه في الأرض مع الدين ، إلا من اتبع تلك الآثار

واختلفوا في الماشية :

١٥٤٩ — فقال مالكؓ، وأهل الحجاز، والأوزاعيؒ: الماشية مثل صدقة الأرض تؤخذ منه زكاتها، وإن كان عليه دين

١٥٥٠ — وقال أهل العراق : الماشية مثل الصامت، لا تؤخذ منه زكاتها مع الدين

قال أبو عبيد : والذي عندنا في ذلك الأخذ بالمذهبين جميعاً : في الإسقاط والإيجاب ، وإن كانا في الظاهر مختلفين . فنقول :

١٥٥١ — إذا كان الدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها ، ولكنها تسقط عنه لدينه ، كما قال ابن عمرؓ ، وطاوسؓ ، وعطاءؓ ، ومكحولؓ . ومع قولهم أيضاً إنه موافق لاتباع السنة . ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد في الفقراء . وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له ، وهو من أهل الصدقة ، فكيف تؤخذ منه الصدقة ، وهو من أهلها ؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة ؟ ومع هذا إنه من الغارمين ، أحد الأصناف الثمانية . فقد استوجبها من جهتين

١٥٥٢ — ونرى أن حديث عمر بن الخطاب « لا كركرن عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » أنه إنما أراد من الذي عليه الدين منهم قال أبو عبيد : سمعت أبا معاوية يزيد يحدثنا عن حجاج عن عمرو بن مرة عن مرة عن عمر

١٥٥٣ — قال أبو عبيد : فهذا القول فيه إذا علمت صحة دينه ، وإن كان ذلك لا يعلم إلا بقوله لم تقبل دعواه ، وأخذت منه الصدقة : من الزرع ، والماشية جميعاً ، كقول ابن سيرين ، وابن شهاب ، والأوزاعي ، ومالك ، ومن قاله من أهل العراق

١٥٥٤ — ومع قولهم أيضاً إنك إذا صرت إلى النظر وجدته على ما ذهبوا إليه ، لأن صدقة الزرع والماشية حق واجب ظاهر قد لزم صاحبه . والدين الذي عليه يدعيه باطن ، لا يدرى لعله فيه مبطّل ، فليس بمقبول منه ، إن شاء هذا كرجل وجبت عليه حقوق لقوم فادّعى المخرج منها وأدّاهما إليهم ، فلا يصدق على ذلك

١٥٥٥ — وهذا أحبُّ إلى من قول أهل العراق ، حين شبهوا الماشية بالصامت ، فجعلوا القول قوله في دعواه ، فكيف يُشبهه ؟ وهم يقولون في صاحب الماشية : إنه إذا ادّعى أنه قد قسم صدقته في الفقراء : أنها لا تُجزيه ، ولا يصدق على ذلك ، وتؤخذ منه ثمانية ، ويقولون : إن ادّعى ذلك في الصامت قبل منه ؟

١٥٥٦ — قال أبو عبيد : فهذان حُكمان مختلفان . فأما الصامت فلا يختلف الناس أن القول قوله في جميع ما ادّعى . وذلك أن حكمه ليس إلى السلطان إنما هو إلى أمانات المسلمين ، وصدقة الحرث والماشية إنما هي إلى الأئمة ، تؤخذ من الناس على الكربة والرضا

١٥٥٧ — قال أبو عبيد : فإذا بيع النخل بعد أن يبدو صلاحه ويطيب قبل أن يُجَدَّ ، والزرع قبل أن يُحصَد ، فإنه يُحسب عن مالك بن أنس أنه قال : الصدقة على البائع . قال : وإن باع ذلك قبل أن يبدو صلاحه فالصدقة على المشتري . قال : وإذا مات ربُّ الزرع قبل أن يُحصَد ، أو بعد ما يُحصَد فإن الصدقة على الوارث . قال : وكلُّ ثمرة يأكل منها أربابها فإنه يُحسب عليهم ما أكلوا قال : وإذا أكرى الرجل أرضه من رجل فزرعها ، وهي أرض عشر ، فإن عشرها على الزارع المُسكترى . وعليه كراؤها الربُّ الأرض ، ولا شيء على ربِّ الأرض

١٥٥٨ — قال: وكذلك يروى عن سفيان بن سعيد في هذه الخلال كلها ،
إلا أنه قال : إذا ورث الوارث الأرض بعد ما يخصص زرعها فانه لاشيء عليه
١٥٥٩ — قال أبو عبيد : وقول مالك في هذا أحب إلى . وذلك أن الزرع
والثمر ليس يُنظر في ملكهما إلى حوول الحوول ، إنما تجب الصدقة فيها حين
يطيب ويبدو صلاحهما . وأما الماشية والصائم فأنما تجب الصدقة
فيهما بعد الحوول ، فهما مخالفان لما تُخرج الأرض

قال أبو عبيد : فهذه أحكام الارضين العشرية التي ليست بأرض خراج ،
ولا تكون الأرض كذلك إلا من أنواع أربعة :

١٥٦٠ — أحدها: كل أرض أسلم عليها أهلها ، فهم مالكون لرقابها ، كالمدينة ،
والطائف ، واليمن ، والبحرين . وكذلك مكة ، إلا أنها كانت افتتحت بعد
القتال ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عليهم ، فلم يعرض لهم
في أنفسهم ، ولم يغنم أموالهم

١٥٦١ — ويروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تحل غنيمتها » (١)
كذلك حديثه عن محمد بن سلامة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد
ابن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير : أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ذلك

قال أبو عبيد : فلما خلصت لهم أموالهم ثم أسلموا بعد ذلك كان إسلامهم
على ما في أيديهم ، فلاحقت أرضهم بالعشر .

ولمكة أحاديث قد ذكرناها في غير هذا الموضع (٢)

١٥٦٢ — والنوع الثاني: كل أرض أخذت عَنَوَةً، ثم إن الإمام لم ير أن يجعلها فيئاً موقوفاً، ولكنه رأى أن يجعلها غنيمَةً، فحَسَمَهَا، وقسم أربعة أحماسها بين الذين افتتحوها خاصة، كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر فهذه أيضاً ملك أيمانهم. ليس فيها غير العشر. وكذلك الثغور كلها، إذا قُسِّمَتْ بين الذين افتتحوها خاصة وعُزِلَ عنها الخمس لمن سعى الله تبارك وتعالى
١٥٦٣ — والنوع الثالث: كل أرض عادية لآرب لها، ولا عامر، أقطعها الإمام رجلاً إقطاعاً: من جزيرة العرب، أو غيرها. كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده، فيما أقطعوا من بلاد اليمن، واليَمَامَةِ والبَصْرَةِ، وما أشبهها.

١٥٦٤ — والنوع الرابع: كل أرض مَيْتَةٍ استخرجهَا^(١) رجل من المسلمين فأحياها بالماء والتبأت.

فهذه الارضون التي جاءت فيها السنة بالعشر، أو نصف العشر. وكلها موجودة في الأحاديث. فما أخرج الله تبارك وتعالى من هذه فهي صدقة، إذا بلغت خمسة أو سق فصاعداً، كزكاة الماشية والصائمت، توضع في الأصناف الثمانية الذين ذكر الله تبارك وتعالى في سورة براءة: من أهل الصدقة، خاصة لهم، دون الناس.

١٥٦٥ — وما سوى هذه من البلاد فلا تخلو من أن تكون أرض عَنَوَةٍ صيرت فيئاً، كأرض السواد والجبالي، والأهواز، وفارس، وكرمان، وأصبهان، والري، وأرض الشام سوى مدنها، ومصر، والمغرب. أو تكون أرض صلح، مثل نجران، وأيلة، وأذرح، وذومة الجندل، وفدك، وما أشبهها، ثم صالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلحاً، أو فلتته الأتمة بعده، كبلاد الجزيرة، وبعض بلاد إرمينية، وكثير من كور خراسان، فهذان

(١) بهامش الأصل العتيق «استحيها»

النوعان من الأرضين: الصِّلْحُ وَالْعَنَوَةُ التي تصير قَيْثاً ، تكونان عامّاً للناس في الأعطية وأَرْزَاقِ الذَّرِّيَّةِ ، وما ينوبُ الإمام من أمُورِ العامَّةِ (١)

باب

(الصاع الذي تُعرف به صدقة الأرضين ، وزكاة الفطر ، وكفارة الأيمان)
(وفِدْيَةُ المناسك ، وغُسْلُ الجنابة ، مع جميع ما جاء ذكره في الحديث)
(من المسكايل كلها)

١٥٦٦ — قال أبو عبيد : وَجَدْنَا الْآثَارَ قَدْ نَقَلَتْ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ ثَمَانِيَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَسَاكِيلِ : الصَّاعُ ، وَالْمَدُّ ، وَالْفَرَقُ ، وَالْقِسْطُ ، وَالْمُدَى ، وَالْمُخْتَمُومُ ، وَالْقَفِيرُ ، وَالْمَكْكُوكُ . إِلَّا أَنَّ عَظَمَ ذَلِكَ فِي الْمَدِّ وَالصَّاعِ

١٥٦٧ — قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ » قَالَ أَبُو قَالَ « وَيُطَهِّرُهُ الْمُدُّ » (٢).

١٥٦٨ — قال أبو عبيد : وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَاصِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ سَلَمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ » (٣)

١٥٦٩ — قال : وَحَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ هِشَامِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ صَفِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِقَدْرِ الْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِقَدْرِ الصَّاعِ » (٤).

١٥٧٠ — قال : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ عَنْ سَحَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ

١٥٧١ — قال : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ طَارِقٍ عَنْ ابْنِ لُحَيْعَةَ عَنْ أَبِي عَيْسَى

(١) في العتيقة « ومما ينوب الامام من أرض العوام » (٢) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذى وصححه (٣) رواه البيهقي (٤) رواه النسائي

أَخْرَاسَانِي عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «وَاللَّهِ إِنِّي كُنْتُ لَاغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْجَنَابَةِ بِصَاعٍ مِنْ مَاءٍ جَمِيعًا»

١٥٧٢ — قال: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان عن الزُّهري عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْفَرَقُ»^(١).

١٥٧٣ — قال: وحدثنا ابنُ بُكَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ فِي قَدَحٍ - وَهُوَ الْفَرَقُ - وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»

١٥٧٤ — قال: وحدثنا هشام بن عَمَّارٍ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَةَ ابْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ - وَبَيْنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ - قَالَتْ «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَحَبِيبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ قَالَ: وَأَشَارَتْ إِلَى إِنَاءٍ فِي الْبَيْتِ قَدَرُ الْفَرَقِ» قَالَ: وَالْفَرَقُ سِتَّةُ أَقْسَاطٍ ١٥٧٥ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شِهَابٍ قَالَ: «بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ فِي قَدَحٍ مِنَ الْجَنَابَةِ يَسَعُ الْفَرَقُ. قَالَ: وَذَلِكَ الْيَوْمَ نَحْوُ مِنْ خَمْسَةِ أَمْدَادٍ».

١٥٧٦ — قال: حدثنا ابن أبي مريم عن الليث وابنِ كَهْلِبَةَ عَنْ يَزِيدِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَكَانَتْ أَمْرَأَةً الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا «أَنَّهَا كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، قَالَ: قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ: أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ».

١٥٧٧ — قال : وحدثننا يحيى بن سعيد عن موسى بن عبد الله قال : كنتُ عند مجاهدٍ ، فأُتِيَ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ ، أَوْ تِسْعَةً ، أَوْ عَشْرَةً . فقال : قالت عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا »

١٥٧٨ — قال : حدثننا شريكٌ عن موسى الجُهَنِيِّ قال : أُتِيَ بِمِجَاهِدٍ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ . فقال : حدثننا عائشةُ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا » .

١٥٧٩ — قال أبو عبيد : وحدَّثْتُ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ جَبْرِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأُ بِرَطْلَيْنِ »

١٥٨٠ — قال أبو عبيد : فجاءت هذه الأحاديثُ فِي الْغُسْلِ بِالْأَفَاطِيَةِ وَهُمْ السَّامِعُ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ الْمَعْنَى لِاخْتِلَافِ لَفْظِهَا . وليست كذلك ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى فِيهَا كُلُّهَا إِنَّمَا يَدُورُ عَلَى وَقْتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ ، أَقْصَاهُمَا ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، وَأَدْنَاهُمَا صَاعٌ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ . وسائرُ هذه الأحاديثِ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى أَحَدِهِمَا ، لَا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ لَمَنْ عَرَفَهُ .

فَكَانَ غُسْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ عَلَى قَدَرٍ مَا يَحْضُرُهُ مِنَ الْمَاءِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِصُ مِنَ الصَّاعِ . وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى صَاعٍ وَنِصْفٍ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ

١٥٨١ — فمن الثمانيَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ جَمِيعاً . وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ، وَهِيَ سِتَّةٌ عَشَرَ رَطْلاً . فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِيَةُ

١٥٨٢ — فَكَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْأَقْسَاطِ هِيَ مِثْلُ الْفَرْقِ سِوَاهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْطَ نِصْفُ صَاعٍ . وَتَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ ، حِينَ ذَكَرَ

الفرق ، فقال « وهو ستة أقساط » فرجع معناه الى الثمانية أيضا
 ١٥٨٣ — وأما الذي ذكر فيه الأمداد الخمسة ، يغتسل بها واحدة ، فهو مثل
 الأحاديث التي ذكرناها في الغسل بالصاع ، والوضوء بالمد . وذلك أنه كان
 يتوضأ قبل الغسل بماء ، ثم يغتسل بعد ذلك بالصاع ، وهو أربعة أمداد .
 فتلك خمسة لا غتسالة خاصة

١٥٨٤ — وأما الذي فيه ذكر ثلاثة أمداد ، بينه وبين عائشة ، فإني لأعرف
 لهذا وجهاً ، إلا أن يكون بهذا المد الكبير الذي يكال به التمر اليوم بالمدينة ،
 فتكون الأمداد إنما هي تفسير من المحدث بالحديث ، جعله على
 ذلك التقدير

١٥٨٥ — وأما الحديث الذي فيه أنه كان هو وعائشة يغتسلان بصاع واحد
 جميعاً ، فأما وجهه عندنا : أنه كان يغتسل هو بصاع ، وهي بصاع آخر
 فهذا ما في سنن الغسل بالصاع ، والفرق ، والقسط ، والأمداد
 وأما ذكر الصاع في صدقة الارضين

١٥٨٦ — فإن الأشجع ، حدثنا عن سفيان عن خالد عن أبي قلابة
 قال : « الوسق سِتُون صاعاً »

١٥٨٧ — قال : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن . ومغيرة عن
 إبراهيم قال « الوسق سِتُون صاعاً »

١٥٨٨ — قال : وحدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن وابن سيرين قال :
 « الوسق سِتُون صاعاً »

١٥٨٩ — قال : حدثنا محمد بن عبيد عن إدريس الأودي عن عمرو بن
 مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري . رفعه . قال : « ليس في أقل
 من خمسة أوسق صدقة . والوسق سِتُون تحتوما »

قال أبو عبید والمختوم هاهنا هو الصاعُ بَعَيْنِهِ . وإنما سُمِّيَ مَخْتُومًا لِأَنَّ
الأمراءَ جَعَلَتْ عَلَى أَعْلَاهُ خَاتَمًا مَطْبُوعًا ، لِثَلَاثِ زَادَ فِيهِ ، وَلَا يَنْتَقِصُ مِنْهُ
وقد اختلف أهلُ الحجاز وأهلُ العراق في مَبْلَغِ الصَّاعِ : كم هو ؟

١٥٩٠ — فحدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن الحجاج بن
أرطاة عن الحكم عن إبراهيم قال : « كان صاعُ النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية
أرطال ، ومُدُّه رطلين »

١٥٩١ — قال أبو عبید : وكان شريك بن عبد الله يقول : « الصَّاعُ
أقلُّ من ثمانية أرطال ، وأكثرُ من سبعة »

١٥٩٢ — قال : وبلغني عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد
عن عبد الرحمن بن أبي آتلي أنه قال « الصَّاعُ يزيدُ على الحجاجي مكيالًا » .
١٥٩٣ — وكان ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة يقول :
الصَّاعُ مثلُ الحجاجي أو أَرْجَحُ شَيْئًا

١٥٩٤ — وأما سُفْيَانُ فكان يقول : هو مثل القفيز الحجاجي ، ولم
يَصِفْهُ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَلَا نَقْصَانٍ

١٥٩٥ — قال أبو عبید : والحجاجي قفيزٌ كان الحجاج بن يوسف
اتَّخَذَهُ عَلَى صَاعِ عُمَرَ . كذلك يُروى عنه

١٥٩٦ — قال : حدثني عبید الله بن داود عن علي بن صالح بن حَمَّيْ
عن أبي إسحاق الهمداني عن موسى بن طلحة قال : القفيزُ الحجاجيُّ
صاعُ عُمَرَ

١٥٩٧ — قال : وحدثني عبید الله بن داود عن الحسن [بن صالح بن
حَمَّيْ] ^(١) عن مجالد عن الشعبي قال : القفيزُ الحجاجيُّ صاعُ عُمَرَ

١٥٩٨ — قال أبو عبيد: وسمعتُ محمداً غير مرّةٍ يقول: الحجاجيُّ هو ربعُ الهاشمي، وهو ثمانيةُ أرطال

١٥٩٩ — قال أبو عبيد: وإنما نرى أهلَ العراق ذهبوا إلى أنَّ الصاع ثمانيةُ أرطال لأنهم سمعوا أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع. وسمعوا في حديثٍ آخر: أنه كان يغتسل بثمانيةِ أرطال. وفي حديثٍ آخر: أنه كان يتوضأ برطلين. فتوهّموا أنَّ الصاع ثمانيةُ أرطال لهذا وقد اضطرب مع هذا قولهم. فجعلوه أنقصَ من ذلك

١٦٠٠ — وأما أهلُ الحجاز فلا اختلاف بينهم فيه أعلمه: أنَّ الصاع عندهم خمسةُ أرطال وثلاثٌ، يعرفه عالمهم وجاهلهم، ويبيع في أسواقهم، ويحمل عامه قرنٌ عن قرنٍ

١٦٠١ — وقد كان يعقوب^(١) زماناً يقول كقول أصحابه فيه. ثم رجع عنه إلى قول أهل المدينة

١٦٠٢ — وبه كان يفتي يزيدُ بن هارون

١٦٠٣ — قال أبو عبيد: وهذا هو الذي عليه العملُ عندي. لأنني مع اجتماع قول أهل الحجاز عليه - تدبرته في حديثٍ يروى عن عمر، فوجدته موافقاً لقولهم

١٦٠٤ — حدثني ابنُ بكير عن الليث بن سعد عن كثير بن فرقدٍ ومحمد بن غنّج عن نافع عن أسلم: «أنَّ عمر ضربَ الجزية على أهل الذَّهب أربعةَ دنانير وأرزاق المسلمين من الخنطة مدينين وثلاثةَ أقساطٍ زيتٍ، لكلِّ إنسانٍ كلَّ شهرٍ، وعلى أهل الورق أربعين درهماً وخمسة عشر صاعاً لكل إنسان. ولا أحفظ ما ذكرَ ما في الودك^(٢)»

قال أبو عبيد: فنظرت في حديث عمر هذا، فإذا هو قد عدل أربعين درهماً بأربعة دنانير، لأن أصل الدنانير أن يعدل الدينار بعشرة دراهم.

(١) هو أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة (٢) انظر رقم (١٠١)

وكذلك عدل مدينين من طعام بخمسة عشر صاعاً . وجعلها موازية لهما ، فقارت الأمداد والصيغان وجمعت بينهما ، ثم اعتبرتها بالوزن ، فوجدت المدينين نيقاً وثمانين رطلاً . ووجدت خمسة عشر صاعاً ثمانين رطلاً ، على قول أهل المدينة . فهذه زيادة يسيرة متقاربة . وإنما زاد ذلك النيف على الثمانين - فيما ظننت - بقدر ما يكون بين الطعامين من الرزانة والخفة ، ووجدت خمسة عشر صاعاً على قول أهل العراق عشرين ومائة رطل . فهذه زيادة متفاوتة . فعرفت بهذا أن الصاع كقول أهل الحجاز : خمسة أرطال وثلاث . ثم صدق ذلك وثبتته حديث النبي صلى الله عليه وسلم « المسكيات مكيات » المدينة والميزان ميزان مكة ^(١)

١٦٠٥ - سمعت إسماعيل بن عمر والواسطي يتحدثان عن سفيان عن حنظلة

ابن أبي سفيان عن طلوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٠٦ - قال أبو عبيد : وبعضهم يرويه : « الميزان ميزان المدينة ،
والمسكيات مكيات مكة »

قال أبو عبيد : فاجتمعت فيه ثلاث خلال : حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وتذكر حديث عمر ، واتفاق أهل الحجاز عليه . فأين المذهب عن هذا ؟
١٦٠٧ - قال أبو عبيد : فهذا أمر الصاع في مبلغة . وهو ثلث الفرق ، لا اختلاف بين الناس ، أعلمه ، في ذلك : أن الفرق ثلاثة أصع .
وفيه أحاديث تسره أيضاً :

١٦٠٨ - قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن مجاهد عن

عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال « أتى علي رسول الله صلى

(١) في التلخيص الحبير (ص ١٨٣) رواه البزار واستغربه وأبو داود والنسائي

وصححه ابن حبان والدارقطني والنووي . قال ابن حزم : اتفق الثقات أن دينار الذهب بمكة اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة شعير مطلق . والدرهم سبعة

أعشار المنقال . فالرطل ١٢٨ بالدرهم المذكور

الله عليه وسلم، وأنا أوقدُ تحتَ قدرٍ لي، والقملُ يتَنَاقَرُ على وَجْسي - أو قال: على حارجي - فقال: أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟ قلت: نعم. قال: فَاحْلِقْهُ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْصُكْ شَاةً « قال: قال أيوب: لَا أَذْرى بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأُ ^(١)

١٦٠٩ - قال أبو عبيد: وكان سفيان بن عيينة يُحدثُ بهذا الحديث عن أيوب بإسناده: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ: فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »

١٦١٠ - قال: حدثني حسان بن عبد الله عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث « أنه أمره أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ: فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »

قال أبو عبيد: فقد تَبَيَّنَ الآنَ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ، لَأَنَّهُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، وَهُوَ بَيِّنٌ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَيْضًا:

١٦١١ - قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ « هَلْ مَعَكَ مِنْ دَمٍ؟ قال: لا. قال: فَانْشِئْتَ فَصُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ تَمْرًا، بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ »

١٦١٢ - قال أبو عبيد: فقد وَضَحَ الآنَ أَنَّ الْفَرَقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ، إِذْ كَانَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، وَحَدِيثِ سَفْيَانَ « أَطْعِمِ فَرَقًا » وَقَالَ ههنا « أَطْعِمِ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ » ^(٢)

(١) روى قصته البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. وكانت في عمرة الحديبية (٢) في الشامية « قال أبو عبيد: والمعنى أن يكون أربعين منا إذ كان في حديث مسلم بن خالد الخ »

ومما يزيده وضوحاً حديثٌ يُروى عن مجاهد .

١٦١٣ — قال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق قال : سألت مجاهداً عن كفارة اليمين؟ فقال : « فَرَقٌ بين عشرة » قال : فذكرت ذلك للحسن بن مسلم . فقال : مُدَّان لَأُدِّمَهُ وَحَطَبُهُ ١٦١٤ — قال أبو عبيد : ففسّر عبد الرحمن هذا الحديث قال : معناه أن مذهب مجاهد : أن لكل مسكين مُدّاً في كفارة اليمين . قال : والفرقُ ثلاثة أصع والصاع أربعة أمداد . فذلك اثنا عشر مُدّاً . فتقسم هذه كلها بين عشرة مساكين ، فيكون عشرة منها لطعامهم ، لكل واحد مُدٌّ ، ويكون المدان زيادة متفرقة بينهم ، لما يلزم الطعام من مؤونة الأديم والخطب

قال أبو عبيد : وهذا الذي أراد الحسن بن مسلم

١٦١٥ — قال أبو عبيد : فعلى هذا الصاع الذي فسرناه تدور أحكام المسلمين في كل ما يتوهم من أمر السكيل في دينهم : من ذلك زكاة الأرضين ، وصَدَقَةُ الْفِطْرِ ، وكَفَّارَةُ الْيَمِينِ ، وَفِدْيَةُ النَّسْكِ .

وقد عايرت مكيالنا هذا المسلجم ، الذي يعملُهُ الناسُ اليومَ ، فإذا هو صاعان ونصف . وذلك عشرة أمداد إذا مسحت أعلاه ، على ما يُقالُ اليومَ في الأسواق

١٦١٦ — فأما زكاة الأرضين فإنها إذا كانت بهذا المكيال عشرين ومائة من حنطة أو شعير ، أو تمر ، أو زبيب : وجبت فيها الزكاة . فإن كان سقيها بعملاً أو غيلاً : فالعشر . وإن كان بالنواضح والغروب : فنصف العشر . وذلك لأن الزكاة تجب في خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً . فجميعها ثلثمائة صاع ، وهي عشرون ومائة مكوك ، لأنه كما أعلمتك - صاعان ونصف . ومبلغها من أوفر تبا هذه خمسة عشر قفيزاً سواء . فهذه صدقة الأرضين

١٦١٧ — وأما زكاة الفطر فإن صاحبها فيها بالخيار ، إن شاء جعلها بُرّاً ، وإن شاء جعلها تمرّاً ، أو شعيراً ، أو زببياً ، فإن اختار التمر ، أو الشعير ، أو الزبب ، فإن هذا المكوك يَجْزِي عَنْ نَفْسَيْنِ ونصف ، لأنه صاعان ونصف . وإن اختار البر ، فإن أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيْهِ : أَنْ لَا يَنْتَقِصَ مِنْ مَكِيلَةِ الصَّاعِ شيئاً . لأن أكثر الآثار عليه ، وهو أَفْضَلُ عِنْدِي مِنَ التَّمْرِ والشَّعِيرِ . وإن جعله نصف صاع بُرّاً كان مُجْزِياً عنه ، لأنه قد أفتى به عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وصاعُ تَمْرٍ ، أو صاع شعير ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نِصْفِ صَاعِ بُرٍّ ، وإن كان مجزياً . لأنه هو أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِلاتِّبَاعِ .

١٦١٨ — وأما كفارة اليمين فإن الواحد بهذا المكوك بُرّاً كافيه في الكفارة بين عشرة مساكين ، لأنه عشرة أمداد ، كما أعلمتكم . فيكون لكل مسكين مُدٌّ . هذا على مذهبنَا

١٦١٩ — وأما مَنْ جعله نصف صاع لكل مسكين رأى عليه مَكُوكَيْنِ بهذا بَيْنَ عَشْرَةٍ مَسَاكِينَ

١٦٢٠ — وأما فِدْيَةُ الْمَنَاسِكِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَلُبْسِ الثِّيَابِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مِمَّا تَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِهِ الْفِدْيَةُ ، فإن أهل الحجاز وأهل العراق اختلفوا فيه . فقال أولئك : لكل مسكين مُدٌّ . وقال : هؤلاء لكل مسكين نصف صاع . ولهذا مَوْضِعٌ سِوَى هَذَا ، يَأْتِي فِيهِ مُفَسَّرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٢١ — قال أبو عبيد : فقد فسّرنا ما في الصّاعِ مِنَ الشُّنَنِ ، وهو كما أعلمتكم خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ . وَالْمُدُّ رُبْعُهُ ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثُلُثٌ . وَذَلِكَ بِرِطْلِنَا هَذَا الَّذِي وَزَنُهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَوَزَنُ فِي الدِّرْهَمِ (١) . وَمَعْرِفَةُ وَزَنِهَا عِلْمٌ أَيْضًا (٢)

(١) في الشامية « ووزن سبعة وفي الدراهم » (٢) بهامش الاصل العتيق أمام هذا السطر مانصه « يعني العشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل »

١٦٢٢ — قال أبو عبيد: سمعت شيخاً من أهل العلم بأمر الناس - كان معنياً بهذا الشأن - يذكر قصة الدراهم وسبب ضربها في الإسلام، وقال: إن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الذهب لم تزل نوعين: هذه السود الوافية وهذه الطبرية العتق. فجاء الإسلام وهي كذلك. فلما كانت بنو أمية وأرادوا ضرب الدراهم نظروا في العواقب، فقالوا: إن هذه تبقى مع الذهب وقد جاء فرض الزكاة «أن في كل مائتين أو في كل خمس أواق خمسة دراهم والأوقية أربعون. فأشفقوا أن جعلوها كلها على مثال السود. ثم فشا فشا بعد، لا يعرفون غيرها: أن يحملوا معنى الزكاة على أنها لا تجب حتى تبلغ تلك السود العظام مائتين عدداً فصاعداً. فيكون في هذا بخس لازكاة واشفقوا أن جعلوها كلها على مثال الطبرية أن يحملوا المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً حلت فيها الزكاة. فيكون فيها اشتطاطاً على رب المال، فأرادوا منزلة بينهما يكون فيها كمال الزكاة من غير إضرار بالناس، وأن يكون مع هذا موافقاً لما وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة. قال: وإنما كانوا قبل ذلك يزكونها شطرين: من الكبار، والصغار. فلما أجمعوا على ضرب الدراهم نظروا إلى درهم واف، فإذا هو ثمانية دوانيق وإلى درهم من الصغار. فكان أربعة دوانيق. فحملوا زيادة الأكبر على نقص الأصغر، فجعلوا درهماين متساويين، كل واحد ستة دوانيق. ثم اعتبروها بالمشاقيل، ولم يزل المثقال في آباد الذهب مؤقفاً محدوداً، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي واحدتها ستة دوانيق، ثم اعتبروها بالمشاقيل تكون وزان سبعة مشاقيل سواء، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة: أنه وزن سبعة، وأنه عدل بين الصغار والكبار، وأنه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة، ولا وكس فيه، ولا شطط.

فَمَصَّتْ سَنَةَ الدَّرَاهِمِ عَلَى هَذَا ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأَمَّةُ ، فَلَمْ تَخْتَلَفْ أَنْ
الدَّرَاهِمَ التَّامَّةُ هُوَ سِتَّةُ دَوَانِيقَ ، فَمَزَادَ أَوْ نَقَصَ قِيلَ : دَرَاهِمُ زَائِدٌ وَنَاقِصٌ
فَالنَّاسُ فِي زَكَاتِهِمْ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ - عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ السَّنَةُ
وَالْهَدَى ، لَمْ يَزِيدُوا عَنْهُ ، وَلَا السُّبَّاسَ فِيهِ .

وَكذلك الْمَبَايِعَاتُ وَالْدِّيَّاتُ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ ، وَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى
ذِكْرِهَا فِيهِ .

هَذَا كَمَا بَلَّغْنَا ، أَوْ كَلَامُهُ هَذَا مَعْنَاهُ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَكَانَتْ الدَّرَاهِمُ قَبْلَ هَذَا وَزَنَ سِتَّةً . بِذَلِكَ جَاءَ
ذِكْرُهَا فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ

١٦٢٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : حَدَّثْتُ عَنْ شَرِيكِ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ
الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « زَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَاعْلَمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةٍ وَثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَزَنَ سِتَّةً » (١)
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَلَمْ تَزَلْ عَلَيْهَا حَتَّى نُقِلَتْ إِلَى السَّبْعَةِ ، كَمَا أَعْلَمَتْكَ

(١) لِلْعَلَامَةِ تَقَى الدِّينَ الْمُقْرِزِيَّ رِسَالَةً فِي النُّقُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ أَوْسَعُ
مِمَّا هُنَا (٢) الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ رَمَى بِالرَّفْضِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ : كَذَّابٌ . وَقَالَ
الْعَقِيلِيُّ : يَقُولُ بِالرَّجْعَةِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لَمَّا تَزَوَّجَ
عَلَى فَاطِمَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَعْطَاهَا شَيْئًا : قَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ : أَيْنَ دِرْعَاكَ
الْحَطْمِيَّةُ ؟ »

بسم الله الرحمن الرحيم

جماع ابواب

(صدقة الأموال التي يُمَسَّرُ بها على العاشر ، من أهل)

(الا سلام والذمة والحرب)

باب

(ذكر العاشر وصاحب المكس ، وما فيه من الشدة ، والتغليظ)

١٦٢٤ — [حدثنا أبو عبيد] قال : حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس التميمي^(١) عن عتبة بن عامر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يَدْخُلُ الجنةَ صاحبُ مَكْسٍ »^(٢)

١٦٢٥ — قال : وحدثنا يحيى بن بكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ، قال : سمعت رُوَيْفَعَةَ بن ثابت يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن صاحبَ الْمَكْسِ في النار » قال : يعني العاشر

١٦٢٦ — قال : حدثنا الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن عبد الله بن عمرو قال : « إن صاحبَ الْمَكْسِ لا يُسْأَلُ عن شيء ، يُؤْخَذُ كما هو ، فيرَّم به في النار »

(١) شماس قال في الخلاصة : بكسر أوله . وفي القاموس : شماس ، كشماسة ، ويفتح . وهو أبو عمرو المهرى المصرى ، وثقه العجل وابن حبان مات بعد المائة

(٢) رواه الامام احمد وأبو داود والحاكم ، وصححه على شرط مسلم

١٦٢٧ — قال حدثنا ابن طارق عن ابن لهيعة عن أبي مرحوم عن إسحاق بن ربيعة الشَّجَبِي عن أبي إبراهيم الكَعْبَرِي أن خالد بن ثابت أخبره أن كعبَ الأحبار أوصاه، أو تقدَّم إليه، عند خروجه مع عمرو بن العاص إلى مصر: أن لا يقرب المكس، ونهاه عن ذلك.

١٦٢٨ — قال: حدثنا حسان بن عبد الله عن يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبيه قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة « أن ضَعَّ عن الناسِ الغدابة، وضعَّ عن الناسِ المائدة، وضعَّ عن الناسِ المكس، وليس بالمكس، ولكن به البخس الذي قال الله تعالى (ولا تبخسوا الناسَ أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين) فمن جاءك بصدقة فاقبلها منه، ومن لم يأتك بها فالله حسيده »

١٦٢٩ — قال: حدثنا نعيم عن ضمرة عن كُرَيْز بن سليمان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف القاري « أن ارتكب إلى البيت الذي يرفح، الذي يقال له بيت المكس، فأهدمه، ثم أحمله إلى البحر، فأنسف فيه نسفاً »

قال أبو عبيد: ونرى أن رفح بين مصر والرملة (١)

١٦٣٠ — قال: حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن مخيس بن ظبيان حدثه عن عبد الرحمن بن حسان عن رجل من جذام عن مالك بن عتاهية (٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لقى صاحبَ عُشورٍ فليَضْرِبْ عُنُقَهُ »

(١) في الشامية وبهامش العتيقة « نسخة ورأيت رفح، وهو بين مصر والرملة. وفي أخرى: وأتيتة » (٢) قال في اسد الغابة: مالك بن عتاهية بن حرب بن سعد الكندي من أهل مصر روى بكرب بن إبراهيم عن ابن لهيعة -

١٦٣١ — قال : حدثنا ابن أبي مریم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن مُخَيَّس بن ظَبْيَان عن عبد الرحمن بن حسان ، قال : أخبرني رجلٌ من جذام قال : « سمع فلانُ بنَ عتاهية يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا لقيتمُ عاشرًا فاقتلوه » قال : يعني بذلك الصدقة يأخذها على غير حقِّها

١٦٣٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جُرَيْج قال : أخبرني عمرو بن دينار قال : أخبرني مُسلم بن شُكْرَةَ — قال وقال غير حجاج : مسلم بن المصْبِح ^(١) — أنه سأل ابن عمر : أعلمت أن عمر أخذ من المسلمين العُشْر ؟ قال : لا ، لم أعلمه

١٦٣٣ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر ، قال : سمعت زياد بن حدير يقول « أنا أولُ عاشرٍ عَشْرَ في الإسلام » قلت : مَنْ كُنتم تُعْشرون ؟ قال : ما كُنَّا نُعْشَرُ مُسْلِمًا ولا مُعَاهِدًا ، كُنَّا نُعْشَرُ نَصَارَى بني قَلْبِ

١٦٣٤ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن عبد الله بن خالد

ثم ساق الاسناد إلى مالك . قال : قال رسول الله ﷺ « إن لقيتم عاشرًا فاقتلوه » ورواه يحيى القطان عن ابن لهيعة اسناداً ومتنا . ورواه محمد بن معاوية عن ابن لهيعة مثله . ورواه قتيبة عن ابن لهيعة ، ولم يذكر نخيسا ولا عبد الرحمن بن حسان . ثم ساقه ابن الأثير بسنده عن عبد الله بن أحمد حدثني أبي حدثنا موسى ابن داود أنبأنا ابن لهيعة وقدم عبد الرحمن على نخيس (١) بهامش العتيقة وفي الشامية « مسلم المصباح » اه وقد ذكره البخاري في التاريخ الصغير ، قال : قال بعضهم : مسلم بن سُكْرَةَ . وقال الحميدي عن ابن عيينة : هو مسلم بن يسار بن سُكْرَةَ اه . وفي التهذيب : مسلم بن يسار الأموي مولاهم — سُكْرَةَ — بفتحات . ويقال له مسلم المصباح ، كان يسرج مصابيح المسجد . وفي الاستبصار للذهبي . يعرف بابن سُكْرَةَ

التَّبَسُّي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: «سَأَلْتُ زِيَادَ بْنَ حُذَيْرٍ: مَنْ كُنْتُمْ تُعْشَرُونَ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نُعْشَرُ مُسْلِمًا، وَلَا مُعَاهِدًا. قُلْتُ: فَمَنْ كُنْتُمْ تُعْشَرُونَ؟ قَالَ: تُجَارَ الْحَرْبِ، كَمَا كَانُوا يُعْشَرُونَ إِذَا أَتَيْنَاهُمْ»

١٦٣٥ — قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ:

«وَاللَّهِ مَا عَمِلْتُ مُعْمَلًا أَحْوَفَ عِنْدِي أَنْ يُدْخِلَنِي النَّارَ مِنْ عَمَلِكُمْ هَذَا. وَمَا بِي أَنْ أَكُونَ ظَلِمْتُ فِيهِ مُسْلِمًا، وَلَا مُعَاهِدًا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا. وَلَكِنِّي لَا أَدْرِي مَا هَذَا الْحَبْلُ الَّذِي لَمْ يَسْتَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ. قَالُوا: فَتَأْتِيكَ عَلَى أَنْ دَخَلْتَ فِيهِ؟ قَالَ: لَمْ يَدْخُلْنِي زِيَادٌ وَلَا شَرِيحٌ، وَلَا الشَّيْطَانُ، حَتَّى دَخَلْتُ فِيهِ»

١٦٣٦ — قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ

قَالَ: «اسْتَعْمَلَ زِيَادٌ مُسْرُوقًا عَلَى السَّنَسِلَةِ، فَانْطَلَقَ فَتَاتَ بِهَا. فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ خَرَجَ مِنْ عَمَلِهِ؟ فَقَالَ: أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الثُّوبِ يُبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَصَارِ فَيُجَيِّدُ غَسْلَهُ؟ فَكَذَلِكَ خَرَجَ مِنْ عَمَلِهِ».

١٦٣٧ — قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَنْضَرِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ

أَبَا زَائِلٍ يَقُولُ: «كُنْتُ مَعَ مُسْرُوقٍ بِالسَّنَسِلَةِ. فَارَأَيْتُ أَمِيرًا قَطَطَ كَانَ أَحَفَّ مِنْهُ. مَا كَانَ يُصِيبُ شَيْئًا إِلَّا مَاءٌ دِجْلَةٌ»

قَالَ أَبُو عَمِيْدٍ: وَجْهٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِيهَا الْعَاشِرَ، وَكَرَاهَةُ الْمَكْسِ، وَالتَّغْلِيظُ فِيهِ: أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يَفْعَلُهُ مَلُوكُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ جَمِيعًا، فَكَانَتْ سُنَّتُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الثُّجَّارِ عَشْرَ أَمْوَالِهِمْ إِذَا مَرُّوا بِهَا عَلَيْهِمْ

١٦٣٨ — يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كِتَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ كَتَبَ مِنْ

أَهْلِ الْأَمْصَارِ مِثْلَ تَقِيْفٍ، وَبَحْرَيْنَ، وَذُوْمَةَ الْجَنْدَلِ، وَغَيْرِهِمْ عَنْ أَسْلَمِ «أَنَّهُمْ لَا يُعْشَرُونَ، وَلَا يُعْشَرُونَ» فَعَلِمْنَا بِهَذَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ سُنَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ مَعَ

أحاديث فيه كثيرة. فأبطل الله ذلك برسوله صلى الله عليه وسلم وبالإسلام. وجاءت
فريضة الزكاة برُبْعِ العُشْر من كل مائتي درهم خمسة. فمن أخذها منهم على فَرْضِها
فَلَيْسَ بِعَاشِرٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ الْعُشْرَ ، إِنَّمَا أَخَذَ رُبْعَهُ .

١٦٣٩ — وهو مُفسِّرُ في الحديثِ الذى يُحدِّثُونَهُ عن عطاء بن السَّائِبِ عن
حَرْبِ بنِ عبيد الله التَّمُغَنِيِّ عن جده — أبى أمه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« ليس على المسلمين عَشُورٌ ، إِنَّمَا الْعَشُورُ عَلَى الْيَهُودِ ، وَالنَّصَارَى »

١٦٤٠ — وكذلك الحديثُ الذى ذكرناه مرفوعاً حين ذَكَرَ الْعَاشِرَ ،
فقال « هو الذى يَأْخُذُ الصَّدَقَةَ بِغَيْرِ حَقِّهَا »

١٦٤١ — قال أبو عبيد : فإذا زاد فى الأخذ على أصل الزكاة فقد أخذها بغير حقها

١٦٤٢ — وكذلك وجه حديث ابن عمر حين سُمِلَ « هل علمت عمر أخذ العُشْرَ
من المسلمين ؟ فقال : لا . لم أعلمه »

قال أبو عبيد : إنما نَرَاهُ أراد هذا ، ولم يُردِ الزكاة . وكيف
ينكر ذلك ، وقد كان عمر وغيره من الخلفاء يأخذونها عند الأعطية ،
وكان رأى ابن عمر دَفَعَهَا إليهم ؟

١٦٤٣ — وكذلك حديثُ زياد بن حُذَيْرٍ حين قال « ما كُنَّا نَعْشِرُ مُسْلِمًا ،
ولا مُعَاهِدًا » إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّا كُنَّا نَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعُشْرِ ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ
نِصْفَ الْعُشْرِ .

١٦٤٤ — فإذا كان الْعَاشِرُ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا أَتَوْهُ بِهَا طَائِعِينَ
غَيْرَ مُكْرَهِينَ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَإِنْ اسْتَكْرَهَهُمْ عَلَيْهَا
لَمْ آمَنَ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى رُبْعِ الْعُشْرِ ، لِأَنَّ سُنَّةَ الصَّامِتِ
خَاصَّةٌ : أَنْ يَكُونَ النَّاسُ فِيهِ مُؤْتَمِّينَ عَلَيْهِ

١٦٤٥ — من ذلك حديث مسروق الذى ذكرناه . قوله « لا أدرى ما هذا
الحبل الذى لم يُسَنَّهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أبو بكر ، ولا عمر »

وكان حبلاً يُعَرَضُ به النهر، يَمْنَعُ السُّقْنُ من المِصْيِ حتى تُوْخَذَ منهم الصدقة،
فأنكر مشروق أن تؤخذ منهم على استكراه

١٦٤٦ — وقد فسره حديثُ عمر بن عبد العزيز الذي ذكرناه: قوله

« مَنْ جَاءَكَ بِصَدَقَةٍ فَأَقْبَلَهَا . وَمَنْ لَمْ يَأْتِكَ بِهَا فَاللَّهُ حَسْبِيهِ »

١٦٤٧ — وكذلك حديثُ عثمان: قوله « وَمَنْ أَخَذْنَا مِنْهُ لَمْ نَأْخُذْ

مِنْهُ حَتَّى يَأْتِينَا بِهَا تَطَوُّعًا »

١٦٤٨ — وإنما كانوا يَسْأَلُونَ عن الزكاة عند الأعطية قبل أن تقبض،

فإذا قبضت ورحضت فأنما هي أماناتهم

فهذه هي سنة زكاة العين والورق

وأما الصدقة التي يُكره الناس عليها، ويُجاهدون على منعها فصدقة المشية

والحرث والنخل

١٦٤٩ — فإذا كان العاشرُ يعمل بهذا لم يلزمه شيء من هذا التقليد .

وكيف يكون هذا مكرهاً، وقد فعله عمر بن الخطاب، والائمة بعده؟ ثم لا نعلم

أحدًا من علماء أهل الحجاز، والعراق، والشام، ولا غير ذلك كرهه،

ولا ترك الأخذ به . وكانوا يرون ما أخذه العاشر مجزيًا من الزكاة

١٦٥٠ — منهم أنس بن مالك، والحسن، وإبراهيم

١٦٥١ — وكان مذهب عمر فيما وضع من ذلك: أنه كان يأخذ من المسلمين

الزكاة، ومن أهل الحرب العشرَ تمامًا . لأنهم كانوا يأخذون من تجار

المسلمين مثله إذا قديموا بلادهم . فكان سبيله في هذين الصنفين

بيننا واضحًا

١٦٥٢ — قال أبو عبيد: وكان الذي يُشكّل على وجهه أخذ من أهل الذمة،

فَجَعَلْتُ أَقُولُ : لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ ، فَتَوَخَّذْ مِنْهُمْ الصَّدَقَةَ . وَلَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ،
فِيؤْخَذَ مِنْهُمْ مِثْلُ مَا أَخَذُوا مِنَّا . فَلَمْ أَذِرْ مَا هُوَ ، حَتَّى تَدَبَّرْتُ حَدِيثًا لَهُ ،
فَوَجَدْتُهُ إِنَّمَا صَالِحُهُمْ عَلَى ذَلِكَ صَلَاحًا ، سِوَى جِزْيَةِ الرُّمُوسِ ، وَخَرَاكِ الْأَرْضَيْنِ
١٦٥٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
أَبِي بَحْلَنٍ . قَالَ : بَعَثَ عُمَرُ عُمَارًا ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، وَعُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ إِلَى الْكُوفَةِ ،
ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ طَوْلٌ ، قُدِّمَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . قَالَ : فَمَسَحَ عُثْمَانُ الْأَرْضَ ،
فَوَضَعَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا . قَالَ : وَجَعَلَ فِي أُمُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّتِي يَخْتَلِفُونَ بِهَا
مِنْ ثَلَاثِ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . وَجَعَلَ عَلَى رُءُوسِهِمْ . وَعَطَّلَ مِنْ ذَلِكَ النِّسَاءَ ،
وَالصُّبْيَانَ - : أَرْبَعَةٌ وَعَشْرِينَ ، ثُمَّ كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ . فَأَجَازَهُ
قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : فَارَى الْأَخْذَ مِنْ تِجَارِهِمْ فِي أَصْلِ الصَّالِحِ . فَهُوَ الْآنَ
حَقٌّ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ . وَكَذَلِكَ كَانَ مَالُكَ مِنْ أَنَسٍ يَقُولُ .

١٦٥٤ — حَدَّثَنِي عَنْهُ ابْنُ بُرَيْكِرٍ قَالَ : إِنَّمَا صَوَّلُوا عَلَى أَنْ يَقْرَءُوا
بِبِلَادِهِمْ ، فَإِذَا مَرُّوا بِهَا لِلتِّجَارَةِ أَخَذَ مِنْهُمْ كُلَّمَا مَرُّوا
فَهَذَا مَا فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ
فَأَمَّا مُصَالِحَتُهُ بَنِي تَغْلِبَ فَأَمْرٌ شَهُورٌ . وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

باب

(مَا يَأْخُذُ الْعَاشِرَ مِنْ صَدَقَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَشُورَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ)

١٦٥٥ — قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ
سِيرِينَ قَالَ : « بَعَثَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَأَبْطَأَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيَّ ،
فَأَتَيْتُهُ . فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ لَأَرَى أَنِّي لَوْ أَمَرْتُكَ أَنْ تَعَضَّ عَلَى حَجَرٍ كَذَا
وَكَذَا ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي لَفَعَلْتُ ، اخْتَرْتُ لَكَ عَيْنَ عَمَلٍ فَكْرَهْتَهُ ، إِنِّي أَكْتُبُ
لَكَ سُنَّةَ عُمَرَ . قُلْتُ : أَكْتُبُ لِي سُنَّةَ عُمَرَ . فَكَتَبَ : يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

من كُلِّ أربعين درهماً درهمٌ. ومن أهلِ الذِّمَّةِ من كلِّ عشرين درهماً درهمٌ. ومِنْ لَازِمَةٍ له من كلِّ عشرةِ دراهمٍ درهم. قلت له: وَمَنْ لَازِمَةٌ له؟ قال: الرُّومُ، كانوا يَقْدَمُونَ الشَّامَ

١٦٥٦ — قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال: «استعملني عمرُ على العُشْرِ، فأمرني أَنْ آخُذَ من تِجَارِ أَهْلِ الْحَرْبِ العُشْرَ، ومن تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ العُشْرِ، ومن تِجَارِ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ العُشْرِ»

١٦٥٧ — قال: حدثنا حفص بن غياث عن الشَّيْبَانِيِّ عن الشَّعْبِيِّ عن زياد بن حدير قال: «أمرني عمرُ أَنْ آخُذَ من تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِثْلِيَّ ما آخُذُ من تِجَارِ الْمُسْلِمِينَ»

١٦٥٨ — قال: حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ ومحمد بن جعفر عن شُعْبَةَ عن الْحَكَمِ عن إبراهيم عن زياد بن حدير قال: «أمرني عمرُ أَنْ آخُذَ من نِصَارَى بَنِي تَغْلِبِ العُشْرَ، ومن نِصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ العُشْرِ»

١٦٥٩ — قال: حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال: «كنتُ عاملاً على سُوقِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ. قال: فَكُنْتُ نَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ العُشْرَ».

١٦٦٠ — قال: حدثنا أبو الْمُنْذِرِ وَيْحِيُّ بْنُ بُكَيْرٍ، وأبو نُوحٍ، وإسحاق بن عيسى، وسعيد بن عُفَيْرٍ، كلهم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كان عمرُ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ: مِنَ الزَّيْتِ وَالْحِنْطَةِ نِصْفَ العُشْرِ، لِئَلَّا يَكْثُرَ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذَ مِنَ الْقَطَنِ العُشْرَ»

١٦٦١ — قال: وحدثني ابنُ عُفَيْرٍ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن

رُزِيقُ بْنُ حَيَّانَ الدَّمَشْقِيُّ - وَكَانَ عَلَى جَوَازِ مِصْرَ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ « مَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُنْخِذٌ مِمَّا يُدِيرُونَ فِي التِّجَارَاتِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ : مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ ، حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ . فَإِنْ نَقَصَتْ ثُلُثَ دِينَارٍ فَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا . وَاسْكُتْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوَالِ »

قَالَ أَبُو عَبِيد : أَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ رُزِيقٌ ، وَأَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ يَقُولُونَ رُزِيقٌ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِهِ

١٦٦٢ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ رُزِيقِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَ ذَلِكَ

١٦٦٣ - قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حُدَيْرٍ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ جَدِّي زِيَادٍ بِنِ حُدَيْرٍ عَلَى الْعُشُورِ ، فَمَرَّ نَصْرَانِيٌّ بِفَرَسٍ قَوَّاهُ عَشْرِينَ أَلْفًا . فَقَالَ : إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُنَا أَلْفَيْنِ وَأَخَذْتُ الْفَرَسَ ، وَإِنْ شِئْتَ أُعْطِينَا ثَمَانِيَةَ عَشْرِ أَلْفًا »

١٦٦٤ - قَالَ أَبُو عَبِيد : وَإِنَّمَا فَعَلَ عُمَرُ فِي الْعَشْرِ مَا فَعَلَ لَمَّا أَعْلَمْتُكَ مِنْ مُصَالَحَتِهِ إِيَّاهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَعْدَ نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّ الَّذِينَ صَالَحَهُمْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ دَهْرُ أَبِي بَكْرٍ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ بِلَادُ الْعِجَمِ فِي زَمَنِ عُمَرَ . فَلِهَذَا كَانَ الَّذِي كَانَ

١٦٦٥ - قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : « أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ الْعَشْرَ فِي الْإِسْلَامِ عُمَرُ »

١٦٦٦ - قَالَ أَبُو عَبِيد : وَقَدْ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَتَأَوَّلُ عَلَى عُمَرَ فِيهِ شَيْئًا غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ

١٦٦٧ - قَالَ : حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ عِيسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : سَأَلْتُ

ابن شهاب الزهري : لم يأخذ عمر العشر من أهل الذمة ؟ فقال : كان يؤخذ منهم في الجاهلية فأقرهم عمر على ذلك

١٦٦٨ — قال أبو عبيد : والوجه الأول الذي ذكرناه من الصلح أشبه بعمر ، وأولى ، وبه كان يقول مالك نفسه

١٦٦٩ — قال أبو عبيد : فإذا مرّ الذمي بالمسار على العاشر ، فإن سفيان كان يقول : « لا يأخذ منه شيئاً حتى يبلغ مائة درهم ، فإذا بلغ مائة درهم أخذ منه نصف العشر »

١٦٧٠ — وقال غيره من أهل العراق : لا يأخذ منه شيئاً ، حتى يبلغ مائتي درهم

١٦٧١ — قالوا : فإن قال : عليّ دين ، أو قال : ليس هذا المال لي ، وحلف عليه ، فإنه يصدق على ذلك ، ولا يؤخذ منه شيء

١٦٧٢ — قالوا : وإنما يؤخذ منه الصامت ، والمتاع ، والرقيق ، وما أشبهه من الأموال التي تبقى في أيدي الناس . فأما إذا مرّ بالقواكه وأشباهها التي لا تبقى في أيدي الناس ، فإنه لا يؤخذ فيها منه شيء

١٦٧٣ — قالوا : ولا يؤخذ منه في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة وإن مرّ به مراراً هذا قول أهل العراق

١٦٧٤ — وأما مالك فإنه كان أشدّ من هذا قولاً من هؤلاء ، قال : إذا مرّ الذمي بالمال على العاشر لتجارة أخذ منه نصف العشر ، وإن لم يبلغ مائتين ، قال : وإن ادّعى أن عليه ديناً لم يقبل منه قوله ، وأخذ منه نصف العشر قال : وكذلك يؤخذ منه إن مرّ بقاكة ، أو غيرها مما يبقى في أيدي الناس ، أو لا يبقى ، بعد أن يكون للتجارة .

١٦٧٥ — قال : ويؤخذ منه كلّما مرّ وإن مرّ بماله في السنة مراراً

قال : حدثني بذلك كله أو ببعضه عنه : يحيى بن بُكير
قال أبو عبيد : وكلُّ هذه الأقوال لها وجوه :

١٦٧٦ — فأما الذين قالوا من أهل العراق : لا يؤخذ من الذمى شيء حتى يبلغ
ماله مائتي درهم ، فانهم شبهوه بالصدقة ، وذهبوا إلى أن عمر حين سُمي ما يجب
في أموال الناس التي تُدارُ للتجارات إنما قال : يؤخذ من المسلمين كذا
ومن أهل الذمة كذا ، ومن أهل الحرب كذا ، ولم يُوقَّتْ في أدنى مبلغ
المال وقتاً

قالوا : ثم رأيناه قد ضمَّ أموال أهل الذمة إلى أموال المسلمين في حقِّ
واحد . فلهذا حملنا وقت أموالهم على الزكاة إذ كان لأدنى الزكاة حدُّ
محدود . وهو المائتان . فأخذنا أهل الذمة بها ، والغنيمة ما دون ذلك

١٦٧٧ — وأما مالك وأهل الحجاز فان مذهبهم في ترك النظر إلى المائتين
وأخذهم مما دونها أنهم قالوا : إن الذي يؤخذ من أهل الذمة ليس بزكاة
فينظر فيه إلى مبلغها وإلى حدِّها . إنما هو [في]^(١) بمنزلة الجزية التي تؤخذ
من رؤوسهم . ألا ترى أنها تجب على الغني والفقير على قدر طاقتهم ، من غير
أن يكون لأدنى ما يملك أحدهم وقتٌ موقَّتٌ . وعلى ذلك صولحوا ؟
قالوا : فكذلك ما مرَّوا به من التجارات يؤخذ منها ما كانت ، من
قليل أو كثير

١٦٧٨ — وأما سفيان في توقُّفه المائة أن يؤخذ منها ويُترك ما دونها ، فذهب به
فيه : أنه لما رأى أن الموظَّفَ على أهل الذمة هو الضعْفُ بما على المسلمين ،
في كل مائتين عشرة ، جعل فرع المال على حسب أصله ، وأوجب عليهم في
المائة خمسة ، كما يجب عليهم في المائتين عشرة ، ليوافق الحكمُ بعضه بعضاً .

وأسقط مادون المائة ، كما عفى للمسلمين عما دون المائتين ، فصارت المائة للذمي كالمائتين للمسلمين سواء . فهذا رأيه في أهل الذمة . ولست أدري ما وقعت في أهل الحرب . غير أنه ينبغي أن يكون في قوله : إذا مرّ أحدهم بخمسين درهماً وجب عليه فيها العشر

١٦٧٩ — قال أبو عبيد : وقولُ سفيان هو عندى أعدلُ هذه الأقوال ، وأشبهها بالذي أراد عمرُ بنُ الخطاب ، مع أن عمر بن عبد العزيز قد فسّر ذلك في كتابه إلى زريق بن حيّان الذي ذكرناه : أنه كتب إليه « مَنْ مرَّ بك من أهل الذمة فخذْ مما يُديرون في التجارات : من كل عشرين ديناراً ديناراً . فما نقص فحساب ذلك ، حتى تبلغ عشرة دنانير ، فان نقصتْ ثلث دينارٍ فلا تأخذ منه شيئاً » .

١٦٨٠ — قال أبو عبيد : فعشرة دنانير إنما هي معدولة بمائة درهم في الزكاة . وهو عندنا تأويل حديث عمر بن الخطاب مع تفسير عمر بن عبد العزيز . ولا يوجد في هذا مفسرٌ هو أعلم منه . وهو قول سفيان
قال أبو عبيد : فهذا ما في توقيت أدنى ما يجب فيه الحقوق من أموال أهل الذمة والحرب

١٦٨١ — وأما قولهم في الذمي إذا ادّعى أن عليه ديناً بحيث بماله ، وما كان من اختيار سفيان وأهل العراق قبول ذلك منه ، وأنه لا يؤخذ منه شيء ، وإن لم تكن له بيّنة على قوله ، والذي كان من إنكار مالك وأهل الحجاز ذلك ، وقولهم : إنه غير مقبول منه ، فيؤخذ منه ، وإن أقام البيّنة على دعواه ، فإن الذي اختار من ذلك قولاً يبين القولين . فأقول : إن كان له شهود من المسلمين على دينه قبل ذلك منه . ولم يكن على ماله سبيلٌ ، لأن الدين حقٌ قد وجب لرَبّه عليه . فهو أولى به من الجزية ، لأنها وإن كانت حقاً للمسلمين في عنقه فانه ليس يُخصي أهل هذا الحق ، فيُقدر على قسم مال

الذمي بينهم وبين هذا الغريم بالحِصَصِ ، ولا يعلم كم يؤخذ منه . وقد علم حق الغريم ، فلماذا جعلناه أولى بالدين من غيره . فان لم يعلم دين هذا الذمي إلا بقوله كان مردوداً غير مقبول منه ، لأنه حق قد لزمه للمسلمين فهو يريد إبطاله بالدعوى . وليس يؤمن في ذلك كما يؤمن المسلمون على زكاتهم في الصائمات ، إنما هذا في ، وحكمه غير حكم الصدقة

١٦٨٢ — وأما اختلافهم في تمره على العاشر مراراً في السنة ، وقول سفيان وأهل العراق فيه : إنه لا يؤخذ منه في ذلك كله إلا مرة واحدة ، وقول مالك وأهل الحجاز : إنه يؤخذ منه كلما مر ، وإن كان ذلك في السنة مراراً ، إذا كان اختلافه من مصر إلى مصر آخر سواه . فان الرواية في هذا عن الامامين : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز قد كتبتا النظر فيه

١٦٨٣ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن ابن زياد بن حدير : « أن أباه كان يأخذ من نصراني في كل سنة مرتين ، فأتى عمر بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن عاملك يأخذ مني العشر في السنة مرتين ، فقال عمر : ليس ذلك له ، إنما له في كل سنة مرة ، ثم أتاه فقال : أنا الشيخ النصراني ، فقال عمر : وأنا الشيخ الحنيف ، قد كتبت لك في حاجتك » .

١٦٨٤ — قال : حدثنا يزيد عن جرير بن حازم قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة « أن يأخذ العشر ، ثم يكتب بما يأخذ منهم البراءة ولا يأخذ منهم من ذلك المال ولا من ربحه زكاة سنة واحدة ، ويأخذ من غير ذلك المال إن مر به »

١٦٨٥ — قال أبو عبيد : فحديث عمر هذا هو الذي عدل بين قول أهل الحجاز وأهل العراق : أنه إن كان المال الثاني هو الذي مر به بعينه

في المرة الأولى لم يؤخذ منه في تلك السنة ، ولا من ربحه أكثر من مرة ، لأن الحق الذي لزمه قد قضاؤه ، فلا يقضى حق واحد من مال واحد مرتين ، وإن كان مرة بمال سواه أخذ منه . وإن جدد ذلك في كل عام مراراً إذا كان قد عاد إلى بلاده ، ثم أقبل بمال سوى المال الأول ، لأن المال الأول لا يجزى عن الآخر ، ولا يكون في هذا أحسن حالاً من المسلم . ألا ترى أنه لو مر بمال لم تؤد زكاته أخذت منه الصدقة ، ثم إن مر بمال آخر في عامه ذلك لم تكن أخذت منه الزكاة أنه يؤخذ منه من ماله هذا أيضاً ؟ لأن الصدقة الأولى لا تكون قاضية عن المال الآخر .

قال أبو عبيد : فهذا مافي أهل الذمة

١٦٨٦ — فأما أهل الحرب فكلهم يقول : إذا انصرف إلى بلاده ثم عاد بماله ذلك ، أو بمال سواه : أن عليه العشر كلما مر ، لأنه إذا دخل دار الحرب بطلت عنه أحكام المسلمين ، فاذا عاد إلى دار الإسلام كان مستأنفاً للحكم ، كالذي لم يدخلها قط ، لا فرق بينهما

١٦٨٧ — وكلهم يقول : لا يصدق الحربي في شيء مما يدعي من دين عليه ، أو قوله : إن هذا المال ليس لي ، ولكن يؤخذ منه على كل حال ، إلا أن أهل العراق يقولون : يصدق الحربي في خصلة واحدة : إذا مر بجوار ، فقال : هؤلاء أمهات أولادي قيل منه ، ولم يؤخذ منه عشر قيمتهن

١٦٨٨ — قال أبو عبيد : فإن ارتاب العاشر بما دعه المسلم ، أو الذمي ، أو الحربي فأراد إخلافه على ذلك ، فإن سفيان قال : لا أرى أن يستحلف المسلمون عليه ، لأنهم يؤمنون على زكاتهم

١٦٨٩ — وقال غير سفيان ، من أهل العراق : يستحلفون . وكذلك

أهل الذمّة في هذا هم بمنزلة المسلمين ، كُلُّ شَيْءٍ صَدَقَ فِيهِ هَؤُلَاءِ صَدَقَ فِيهِ
الآخرون

١٦٩٠ - وأما مالك فانه يقبل قول المسلم ، ولا يقبل للذمي قول ولا
يميناً . وكيف تُقْبَلُ يمينه وهو لا تُقْبَلُ بيمينته ؟

قال أبو عبيد : وقد اختلف الناس في الإحلافِ قديمًا

١٦٩١ - فحدثني أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن قرّة بن
خالد عن رجل من بني ضبة قال : مررتُ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَرِيِّ ، وهو
على السِّلْسِلَةِ - وذلك في رَمَضانَ - فَأَمَرَ بِسَفِينَتِي تُحْدِثُ ، ثُمَّ اسْتَحْلَفَنِي أَنَّهُ
مَافِي سَفِينَتِي إِلَّا مَا سَمَّيْتُ مِنَ الطَّعَامِ

١٦٩٢ - قال : حدثني يحيى بن سعيد عن أبي بكر السراج قال :
حدثني أبو وائل قال : «مررتُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ [بالسِّلْسِلَةِ] ^(١) : وهو على
العُشُورِ بِالْقَنْظَرَةِ ، وهو يُحْلَفُ النَّاسَ ، فقالت : يا ابنَ مَعْقِلٍ ، لم تُحْلَفِ النَّاسَ ؟
تُلْقِيهِمْ فِي النَّارِ ، هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ . فقال : إن لم أفعلْ لم يُعْطُونِي شَيْئًا .
فقلت : وما عليك ؟ خذْ مَا أُعْطَوْكَ»

باب

(العشر على بني تغلب ، وتضعيف الصدقة عليهم)

١٦٩٣ - قال : حدثنا أبو معاوية عن الشَّيْبَانِيِّ عَنِ السَّفَّاحِ ^(٢) عَنْ دَاوُدَ
ابنِ كُرْدُوسٍ قَالَ : «صَالِحَتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ ابْنِ تَغْلِبَ ، بَعْدَ مَا قَطَعُوا
الْفُرَاتَ . وَأَرَادُوا الْأَحْقَاقَ بِالرُّومِ : عَلَى أَنْ لَا يَصْصَبُغُوا صَبِيغًا ، وَلَا يُكْرَهُوا عَلَى

(١) زيادة من الشامية (٢) هو السفاح بن مطر الشيباني ذكره ابن حبان
في الثقات

دين غير دينهم ، وعلى أن عليهم العشر مضاعفاً : في كل عشرين درهماً درهم ، قال : فكان داود يقول : ليس لبني تغلب ذمة ، قد صبغوا في دينهم ^(١)

١٦٩٤ - قال : حدثنا سعيد بن سليمان عن هشيم قال : أخبرنا مغيرة عن السقاح عن ابن المتني عن زرعة بن النعمان ، أو النعمان بن زرعة « أنه سأل عمر بن الخطاب ، وكلمه في نصارى بني تغلب قال : وكان عمر قد هم أن يأخذ منهم الجزية ، فتفرقوا في البلاد . فقال النعمان بن زرعة لعمر : يا أمير المؤمنين ، إن بني تغلب قوم عرب يا نفون من الجزية ، وليست لهم أموال . إنا هم أصحاب حروث ومواش ، ولهم نكابة في العدو ، فلا تن عدوك عليك بهم . قال : فصالحهم عمر على أن أضعف عليهم الصدقة ، واشترط عليهم أن لا ينصروا أولادهم »

(١) انظر رقم (٧٢:٧٠) وهناك فسر أبو عبيد « يصبغوا أولادهم » أي لا ينصروا أولادهم . وري أبو داود (١٣٢:٣) عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير قال قال علي : « لئن بقيت لنصارى بني تغلب لا أقتل المقاتلة ولا أسبى الذرية . فاني كتبت الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم : أن لا ينصروا أبنائهم » . قال أبو داود : هذا حديث منكر . قال في عون المعبود : أي رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وكونه من حديث علي . والمعروف من فعل عمر رضي الله عنه موقوف عليه . اهـ وأخرجه ابن أبي شيبة في آخر كتاب الزكاة . وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الأموال أن عمر أراد أن يأخذ من نصارى بني تغلب الزكاة فتفرقوا في البلاد . وأخرج البيهقي عن عبادة بن النعمان في حديث طويل « أن عمر لما صالحهم على تضعيف الصدقة قالوا : نحن عرب لا نؤدى ما تؤدى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض - يعنون الصدقة - فقال عمر : لا . هذه فرض المسلمين . قالوا : زد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية . ففعل فراضى هو وهم على تضعيف الصدقة عليهم » . وفي بعض طرقه : « سموها مشتم » اهـ وانظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٢٠٦ ، ٢٠٨) وخراج أبي يوسف (ص ١٤٣)

١٦٩٥ — قال قال مغيرة . فُحِدْتُ أَنْ عَلِيًّا قَالَ « لَنْ تَفَرِّغْتَ ابْنِي تَغْلِبَ لِيَكُونَ لِي فِيهِمْ رَأْيٌ ، لَا قَتْلَنَ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَلَا سَبِينَ ذَرَارِيَهُمْ ، فَقَدْ نَقَضُوا الْعَهْدَ وَبَرَّتْ مِنْهُمْ الذِّمَّةُ ، حِينَ نَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ »

١٦٩٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « لَانَعْلَمُ فِي مَوَاشِي أَهْلِ الْكِتَابِ صَدَقَةً ، إِلَّا الْجَرْيَةَ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ، غَيْرَ أَنَّ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الَّذِينَ جُلُّ أَمْوَالِهِمْ الْمَوَاشِي : يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الْخَرَجُ ، فَيُضَعَّفُ عَلَيْهِمْ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَى الصَّدَقَةِ أَوْ أَكْثَرَ »
قال أبو عبید : فهكذا ما يؤخذ من بني تغلب ، وهو الضعف على صدقة المسلمين . وقد فسرنا ذلك في أول كتاب النبي .^(١)
وكان لعمر في بني تغلب حكان :

١٦٩٧ — أحدهما : حَقْنُهُ دِمَائِهِمْ ، لَمَّا أَعْطَوْهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَهُمْ عَرَبٌ .
وكان الحكم عليهم الإسلام أو القتل . فكان قبوله ذلك منهم - فيما نرى -
لأمرين : أحدهما انتحاله من النصرانية . والآخر حديث سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فتأول له فيهم .

١٦٩٨ — يُحَدِّثُ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ « لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَيَمْنَعُ الدِّينَ بَنَصَارَى مِنْ رِبْعَةِ عَلَى شَاطِئِ الْغُرَاتِ . مَا تَرَكْتُ عَرَبِيًّا إِلَّا قَتَلْتُهُ أَوْ يُسْلِمَ »
فلذلك رضى بأموالهم دون دمائهم . فهذا أحد حكميه

١٦٩٩ — وأما الآخر : فإنه حين دَرَأَ عَنْهُمْ الْقَتْلَ وَقِيلَ مِنْهُمْ الْأَمْوَالُ
لَمْ يَجْعَلْهَا جَرْيَةً ، كَسَائِرِ مَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَلَكِنْ جَعَلَهَا صَدَقَةً مَضَاعِفَةً

وانما استجازها فيما نرى - وترك الجزية - لما رأى من نفارهم وأنفهم منها فلم يأمن شقاقهم والأحق بالروم ، فيكونوا ظهيرا لهم على أهل الاسلام ، وعلم أنه لا ضرر^(١) على المسلمين من إسقاط ذلك الاسم عنهم ، مع استبقاء ما يجب عليهم من الجزية ، فأسقطها عنهم ، واستوفاهم باسم الصدقة حين ضاعفها عليهم ، فكان في ذلك رتق ما خاف من فتقهم ، مع الاستيفاء لحقوق المسلمين في رقابهم . وكان مسدداً

١٧٠٠ - كما روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله تبارك وتعالى ضرب بالحق على إسان عمر وقلبه »

١٧٠١ - وكقول عبد الله فيه « ما رأيت عمر قط إلا وكأن ملكاً بين عيني يمدده »

١٧٠٢ - ومثل قول علي « ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على إسان عمر »

١٧٠٣ - وكقول عائشة فيه « كان والله أحوزياً^(٢) نسيج وحده ، قد أعد للأمر أقرانها »

فكانت فعلته هذه من تلك الأقران التي أعدت ، في كثير من محاسنه لا تحصى ١٧٠٤ - فالذي يؤخذ من بني تغلب ، وإن كان يسمى صدقة ، فليس بصدقة ، لما أعلمتك ، ولا يوضع في الأصناف الثمانية التي في سورة براءة ، إنما موضعها موضع الجزية

وقد ذكرنا سبب قبول الجزية من العرب كيف كان في أول هذا الكتاب والفرق بينهم وبين العجم فيها^(٣)

١٧٠٥ - وذلك أن النبي ﷺ حصّ عرب أهل الكتاب بالجزية دون من لا كتاب له منهم ، ثم لم يرخص من سائرهم إلا بالاسلام أو القتل ، وعم

(١) في الأصل العتيق « وعلى أنه لا ضرر » (٢) الاحوزى : الجاد المنكش في أموره الحسن السياق للأمر . نهاية (٣) انظر رقم (٦٢ ، ٧٥)

العجم من ذوى الكتب ومن لا كتاب له يقبُول الجزية منهم . وهم المجوسُ
 ١٧٠٦ — فقال قائلون : لم يقبلها النبي صلى الله عليه وسلم منهم إلا وهم أهل
 كتاب ، وتأولوا قوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ
 وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
 الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »
 ١٧٠٧ — ورووه عن عليٍّ أنه قال : « هم أهل كتاب »

١٧٠٨ — وقد عرفنا الوجه الذى روى هذا منه . وليس مثله يحتاج به ، إنما هو من
 حديث سعيد بن المززبان . والذى عندنا أنه ليس بمحفوظ عن عليٍّ . ولو كان له أصل
 ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبايحهم ولا منّا كحمتهم ، ولكن هو أوتى يعلم
 ذلك . وليس هذا بخلاف للكتاب ، ولا بين حكم الله وبين حكم رسوله فى التحليل
 والتحریم فرق فى شيء ، ولا كان ^(١) يحكم بحكم يبدل الكتاب على شئ مسواه ، ولكن
 السنة هى المفسرة للتميزيل والموضحة لحدوده وشرائعه . ألا ترى أن الله
 تبارك وتعالى أنزل فى كتابه حين ذكر الحدود فقال (الزانية والزاني فاجلدوا كل
 واحد منهما مائة جلدة) فجعله حكماً عاماً فى الظاهر على كل من زنا . ثم حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النيبين بالرجم . وليس هذا بخلاف الكتاب
 ولكنّه لما فعل ذلك علم أن الله إنما عنى بالآية اليسكرين دون غيرهما
 ١٧٠٩ — وكذلك لما ذكر الفرائض ، فقال (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر
 مثل حظ الأنثيين) فكانت الآية شاملة لكل ولد . فلما قل رسول الله صلى

الله صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » لم يكن هذا خلاف
 التميزيل . ولكن علم أن الله إنما عنى بالموارثة أهل الدين الواحد ، دون
 أهل الدينين المختلفين

١٧١٠ - وكذلك لما ذكر الوضوء فقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ثُمَّ مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَمَرَ بِهِ بِفَيْتِنَ لَنَا أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا عَنَى بِغَسْلِ الْأَرْجُلِ إِذَا كَانَتْ الْأَقْدَامُ بِأَدِيَّةٍ لَا خِفَافَ عَلَيْهَا

وكذلك شرائع القرآن كلها إنما نزلت مجملًا ، حتى فُسِّرَتْهَا السُّنَّةُ
١٧١١ - فعلى هذا كان أخذه صلى الله عليه وسلم الجزية من العجم كافة ، وإن كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا ، وتركه أخذها من العرب إلا أن يكونوا أهل كتاب . فلما فصل ذلك استدللنا بفعله على أن الآية التي نزل فيها شرط الكتاب على أهل الجزية إنما كانت خاصة للعرب ، وأن العجم تؤخذ منهم الجزية على كل حال

١٧١٢ - ومما يبين ذلك إجماع الأمة على قبولها من الصائبين بعده ، وليس يشهد لهم القرآن بكتاب ، وإنما نرى الناس فعلوا ذلك واستجازوه استئذانًا بالنبي صلى الله عليه وسلم في أمر المجوس ، وتشديدًا بهم ، لأن المسلمين - أو أكثرهم - على كراهية ذبائحهم ومناكحتهم ، لأنهم عندهم في حد المجوس وقد قال ذلك غير واحد من العلماء :

١٧١٣ - قال : حدثنا هشيم قال أخبرني مطرف قال : « كنا عند الحكم ابن عتيبة ، فحدثه رجل عن الحسن البصري : أنه كان يقول في الصائبين : هم بمنزلة المجوس . فقال الحكم : أليس قد كنت أخبرتكم بذلك ؟ »

١٧١٤ - قال : حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن القاسم بن أبي بزة^(١) عن مجاهد قال : « الصابئون قوم من المشركين ، بين اليهود

(١) في التاريخ الصغير للبخاري : القاسم بن نافع بن أبي بزة . وامم أبي بزة : (م - ٣٥ - الأموال)

والتَّصَارَى ، ليس لهم كتاب »

١٧١٥ — قال أبو عبيد : وكذلك يُروى عن الأوزاعي : أنه كان يقول : كل دين بعد الإسلام سوى اليهودية والنصرانية فهم مجوس .
يقول : أحكامهم كأحكامهم .

١٧١٦ — وهو قول مالك أيضا .

١٧١٧ — واختلف فيه أهل العراق ، فأكثرهم يجعل الصابئين

بمنزلة المجوس

١٧١٨ — وقالت طائفة منهم : هم كالنصارى

١٧١٩ — قال : حدثنا يزيد بن جبيب بن أبي جبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد : « أنه سئل عن الصَّابئين : أمِن أهل الكتاب هم ، وطعامهم ونساؤهم حلال للمسلمين ؟ فقال : نعم »

قال أبو عبيد : والأمر عندنا على ما قال مجاهد والحسن ، والحكم ، والأوزاعي ، ومالك : أنهم كالمجوس . لأن القرآن لا يُصدِّقهم على كتاب

[تم الجزء والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه .
رب اختم بخير . يتلوه في الجزء الذي يليه إن شاء الله : هذا جماع أبواب
مخراج الصدقة وسبلها التي توضع فيها] ^(١)

بشار ، فارسي من همدان ، أسلم على يدى السائب بن صيفى الخزومى . وفى
الخلاصة : القاسم ابن أبى بزة . وفى التهذيب : واسم أبى بزة : نافع أو يسار
(١) زيادة من الشامية ، وهى آخر الجزء الثانى عشر . وعليه سماعات كالأجزاء السابقة

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

هذا جماع أبواب

(مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها)

باب

(ذكر أهل الصدقة الذين يطيب لهم أخذها ، وفرق بين من تحل له الصدقة أو تحرم عليه)

١٧٢٠ — قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن هارون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حمة ، فقال : أقيم حتى تأتين الصدقة ، فإما أن نعينك عليها ، وإما أن نحمّلها عنك . فإن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : رجلٌ يحمل بحمة بين قوم ، فيسأل حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجلٌ أصابته جائحةٌ فاجتاحت ماله ، فيسأل حتى يصيب قواماً من عيش ، أو سيداً من عيش ، ثم يمسك . ورجلٌ أصابته فاقةٌ حتى يشهد له ثلاثةٌ من ذوي الحجة من قومه أن قد أصابته فاقةٌ ، وأن قد حلت له المسألة ، فيسأل حتى يصيب »

(١) في الشامية : « الجزء الثالث عشر من كتاب الأموال

تأليف

أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي رحمه الله

قريء على شهدة ابنة أحمد بن الفرج بن عمر الأبري وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم طراد ابن محمد بن علي الزيني ، قال : أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن الهيثم بن طهمان المعروف بالبادا . قال : أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي ، قال : أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام «

قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ . ثُمَّ يُنْسِكُ . وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ
المسائل سُحْتُ » (١)

١٧٢١ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن هارون
ابن رباب عن أبي بكر قال « كنتُ عند قَيْصَةَ بن المخارق ، فَأَتَاهُ
نَفَرٌ مِنْ قَوْمِهِ يَسْأَلُونَهُ فِي نِكَاحِ صَاحِبِ لَهُمْ ، فَلَمْ يُعْطِهِمْ شَيْئًا . فَلَمَّا
ذَهَبُوا . قُلْتُ : أَنْتَكَ نَفَرٌ مِنْ قَوْمِكَ يَسْأَلُونَكَ فِي نِكَاحِ صَاحِبِ لَهُمْ ، فَلَمْ
تُعْطِهِمْ شَيْئًا ، وَأَنْتَ سَيِّدُ قَوْمِكَ . فَقَالَ : إِنَّ صَاحِبَهُمْ لَو كَانَ فَعَلَ كَذَا
وَكَذَا - لَشَيْءٍ قَدْ ذَكَرْتَهُ - كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ . إِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا لثَلَاثَةٍ » ثُمَّ
ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ هَارُونَ بْنِ رِبَابٍ
قال أبو عبيد : وَذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرَادَ كِنَانَةَ بْنَ نَعِيمٍ ، إِلَّا
أَنَّهُ كِنَانُهُ ، وَلَمْ يُسَمِّهِ .

١٧٢٢ — قال : حدثنا ابنُ أَبِي عَدَى وَيزِيدُ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا قَوْمٌ نَسْأَلُ أَمْوَالَنَا .
فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَسْأَلُ الرَّجُلُ جُلًّا فِي الْجَائِحَةِ (٢) وَالْفَتْقِ لِيُصْلِحَ
بَيْنَ النَّاسِ . فَإِذَا بَلَغَ أَوْ كَرَبَ اسْتَعَفَّ » (٣)

١٧٢٣ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن
أبي كثير « أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَمَرَ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ تَسْأَلُ فِي
دَمٍ مُنْفَعٍ ، أَوْ غَرَمٍ مُوجِعٍ ، أَوْ فَقْرٍ مُدْرِقٍ . فَقَدْ وَجَبَ حَقُّكَ ، وَإِلَّا فَلَا
حَقَّ لَكَ . قَالَ : ثُمَّ أَتَى الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ . فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ » (٤)

(١) أنظر رقم (٥٦٢) (٢) في الاصل العتيق « في الحاجة » (٣) أنظر رقم
(٥٦١) (٤) رواه أبو داود والبيهقي من حديث أنس عن النبي (ص) في قصة الانصاري
الذي باع النبي (ص) حلسه وقدحه واشترى له حبلا وقدوما وأمره ان يحتطب

١٧٢٤ — قال أبو عبيد: وكان شريك يُحَدِّثُ بهذا الحديث عن أبي إسحاق عن حبال بن أبي حبال^(١) عن ابن عمر، والحسن، والحسين، وأسماء بنت عميس، وعبد الله بن جعفر. كذلك حَدَّثَتْ عَنْهُ

١٧٢٥ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الحيار، أنه حَدَّثَهُ رجلاً، حَدَّثَتْ عَنْهُمَا قَالَا: «جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، والناس يسألونه الصدقة. فراحنا عليه الناس، حتى خلصنا إليه، فسألناه من الصدقة. فرفع البصر فينا وخفضه، فرآنا جلدَيْن. فقال: إن شئكما فعلت، ولا حظ فيهما لغني ولا لقوي مُكْتَسِبٍ»^(٢)

١٧٢٦ — قال: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي»^(٣)

١٧٢٧ — قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تحل الصدقة لغني، إلا الخمسة: عامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو رجل له جار فقير تصدق عليه بصدقة فأهداها إليه، أو غار، أو مغرم»^(٤)

(١) لم أجدها الاسم. وفي المشقة للذهبي: حبال بن رفاة عن عائشة. فاعلم هذا. (٢) رواه الخمسة إلا ابن ماجه. (٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وقال في عون المعبود (٣٨: ٢) في اسناده ربحان بن يزيد وثقة ابن معين. وقال أبو حاتم مجهول. وقال بعضهم: الصحيح موقوف عليه ابن عمرو (٤) رواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله (ص) — بمعناه. قال أبو داود: ورواه ابن عينة عن زيد كما قال مالك. ورواه الثوري عن زيد قال: حدثني الثبت عن النبي (ص). وقال المنذري: وأخرجه ابن ماجه

١٧٢٨ — قال: حدثنا الأشعث عن سفيان عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مامن أحد يسأل مسألة ، وهو عنها غني ، إلا جاءت يوم القيامة كدوحاً ، أو خدوشاً ، أو خوشاً ، في وجهه . قيل : يا رسول الله ، وما غناه ، أو ما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً ، أو حسابها من الذهب » (١)

١٧٢٩ — قال : حدثنا هشيم عن حجاج بن أرطاة عن رجل عن إبراهيم عن ابن مسعود

١٧٣٠ — وعن حجاج عن الحكم عن علي

١٧٣١ — وعن حجاج عن الحسن بن سعد عن رجل عن سعد بن أبي وقاص أنهم قالوا « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عدلها من الذهب »

١٧٣٢ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يعطه ، فتعيط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحدكم يأتينا فيسألنا ، فإن لم نجد مانعاً عليه تعيط ، وإنه من سأل وله أوقية ، أو عدلها ، فقد سأل الناس إلحافاً » (٢)

١٧٣٣ — حدثنا عبد الله بن صالح عن الأثير بن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد ، قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجل يسأله . ثم ذكر مثل ذلك في الأوقية »

مسنداً . وقال أبو عمر بن عبد البر النخعي : وقد وصل هذا الحديث جماعة من رواية زيد بن أسلم بمعناه . ولفظ ابن ماجه من هذا الوجه « لا تحل الصدقة إلا الخمسة : لعامل عايشها أو لغاز في سبيل الله ، أو لغني اشتراها بماله ، أو فقير تصدق عليه بها فأهداها لغني ، أو غارم » ، وأخرجه أيضاً الدارقطني

(١) رواه الخمسة . وزاد أبو داود وابن ماجه والترمذي فقال رجل لسفيان : إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان : حدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (٢) رواه أبو داود عن رجل من بني أسد قال : « نزلت أنا

١٧٣٤ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان قال : حدثنا ميمون بن مهران « أن امرأةً جاءت إلى عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة، فقال لها عمر : إن كانت لك أوقية فلا يحل لك الصدقة . قال : والأوقية يؤمن فيها ذكر ميمون أربعون درهما — فقالت : بعيرى هذا خير من أوقية . قال : فقلت لميمون : أعطائها ؟ قال لا أدري »

١٧٣٥ — قال : حدثنا هشام بن عمار عن صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي كبشة السلمي قال : حدثني سهل بن الحنظلية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سأل الناس عن ظهر غنى فإنه ليس يستكثر من جهنم . قلت : يا رسول الله وما ظهر الغنى ؟ قال : أن تعلم أن عند أهلِكَ ما يُقَدِّمهم أو يُعشِّمهم » (١)

وأهل بقيق العرقد . قال لى أهلى : اذهب إلى رسول الله ﷺ فسله لنا شيئاً نأكله . فجعلوا يذكرون من حاجتهم . فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا أجد ما أعطيك، فتولى الرجل عنه وهو مغضب، وهو يقول : لعمرى إنك لتعطى من شئت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يغضب على أن لا أجد ما أعطيه . من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخاف . قال الأسدى : فقلت : للفقحة لنا خير من أوقية . والأوقية أربعون درهما . فرجعت ولم أسأله . فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك شعير وزبيب ، فقسم لنا منه أو كما قال : حتى أغنانا الله عز وجل » ورواه أحمد والنسائي (١) ورواه أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال : « قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة بن حصن والقرع بن حابس ، فسألاه ، فأمر لهما بما سألا : وأمر معاوية فكتب لهما بما سألا . فأما القرع فأخذ كتابه فلفه فى عمامته وانطلق وأما عينة فأخذ كتابه وأتى النبي صلى الله عليه وسلم مكانه . فقال : يا محمد ، أترانى حاملاً إلى قومى كتاباً لا أدري ما فيه ، كصحيفة المتامس ؟ فأخبر معاوية بقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من النار — وقال النفيلي فى موضع آخر — من حر جهنم . فقالوا : يا رسول الله وما

١٧٣٦ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن أبي شيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري عن أبي سلام الحبشي^(١) عن سهل بن الحنظلية الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَأَلَ مُسْأَلَةً يَسْتَكْثِرُ بِهَا عَنْ غِنًى فَقَدْ اسْتَكْثَرَ مِنَ النَّارِ . فَقَالَ رَجُلٌ : مَا الْغِنَى ؟ قَالَ : غَدَاءٌ أَوْ عَشَاءٌ »

قال أبو عبيد : أرى الأحاديث قد جاءت في الفصل بين الغنى والفقر بأوقات مختلفة . ففي بعضها : أنه السداد ، أو القوام من العيش . وفي آخر : أنه مبلغ خمسين درهما . وفي الثالث : أنه الأوقية . وفي الرابع : أنه الغداء أو العشاء . وكل هذه الأقوال قد ذهب إليها قوم ، وأخذوا بها

١٧٣٧ — فأما حديث قبيصة بن المخارق في السداد والقوام فهو أو سعتها جميعاً ، غير أنه لا حد له ، يُوقف عليه ولا مبلغ من الزمان ، ينتهي إليه سداده وقوامه

وقد تأوله الذي يأخذ به على أن تكون له عقدة^(٢) تكون غلتها تقيمه وعياله سقتهم . يقول : فإذا ملك تلك العقدة فهناك تحرم عليه الصدقة ، وهي تحل له فيما دون ذلك

قال أبو عبيد : ولا أحب هذا القول ، لأنه ليس مذهب العلماء

١٧٣٨ — وأما حديث سهل بن الحنظلية في الغداء والعشاء فانه أضيّقها جميعاً . وليس وجهه عندي . والله أعلم . أن يقول : من ملك غداءً أو عشاءً ،

يغنيه ؟ — وقال النفيلي في موضع آخر : وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه « وسهل بن الحنظلية هو سهل بن الربيع . والحنظلية أمه . (١) أبو كليب العامري لم أجده . وأبو سلام هو مطور . والحبشي : نسبة إلى حمير فلا يكون من الحبشة . وفي التهذيب ويقال النوبي والباهلي (٢) العقدة من الأرض : البقعة الكثيرة الشجر

لَا يَمْلِكُ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا غَيْرُهُ ، فَالْصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ
أَعْطَاهُ رَجُلٌ زَكَاةَ مَالِهِ ، وَهُوَ يَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَاءٍ أَوْ عَشَائٍ ، مَا أُجْزَتْ
الْمُعْطَى ، لِأَنَّهُ أَعْطَى غَنِيًّا ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ - فِيمَا نُرَى - عَلَى مَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي
الْحَدِيثِ نَفْسِهِ « أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً لَيْتَ كَثُرَ بِهَا » يَقُولُ : فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
شَأْنُ هَذَا مِنْ مَسْأَلَتِهِ أَنْ يَنَالَ مِنْهَا قَدَرٌ مَا يَكْفِيهِ وَيُعِفُّهُ ثُمَّ يُمْسِكُ ، وَلَكِنَّهُ
يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهَا إِزَادَةً وَطُعْمَةً أَبَدًا ، فَانْهَ يَسْتَكْثِرُ مِنْ جَهَنَّمَ . وَإِنْ كَانَ
مُعْذِمًا لَا يَمْلِكُ إِلَّا قَدَرٌ مَا يُغْدِيهِ أَوْ يُعْشِيهِ

أَلَا تَرَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اشْتَرَطَ الْاسْتِكْثَارَ فِي الْمَسْأَلَةِ ؟
وهذا كالأحاديث الأخر:

١٧٣٩ - قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ السُّلَوِيِّ - وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ قَنْتَرٍ فَأَتَمَّا يَأْكُلُ
الْجُرَّ » (١)

١٧٤٠ - قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ : قَالَ
عُمَرُ « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُتْرَى مَالُهُ فَهُوَ رَضْفٌ مِنْ جَهَنَّمَ يَتَلَقَّعُهُ . فَمَنْ شَاءَ
اسْتَقْلَ وَمَنْ شَاءَ اسْتَكْثَرَ » (٢)

قَالَ أَبُو عَمِيرَةَ : فَأَرَى الْمَعْنَى إِنَّمَا دَارَ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِلتَّكْثُرِ بِالْصَّدَقَةِ
وَالْإِغْتِنَامِ لَهَا ، فَانَّمَا هُوَ تَغْلِيظٌ عَلَى السَّائِلِ نَفْسِهِ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاةٍ

(١) قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ . وَرَوَاهُ رِجَالُ
الصَّحِيحِ . وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ أَبِي بَرْزَةَ ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ آخَرَ .
وَقَالَ غَرِيبٌ (٢) رَوَاهُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ : رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ . وَالرَّضْفُ : بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ :
الْحِجَارَةُ الْمَحْمَاةُ

ماله ، وهو مالك لاكثر من عَداءٍ أو عشاء فانه يُجْزَى عن المعطى ، إن شاء الله .

وعلى هذا أمرُ الناس ، وفتيا العلماء .

١٧٤١ — وأما حديث عبد الله في توقيت خمسين درهما ، وحديثُ الأَسَدِيِّ في الأَوْقِيَّةِ ، قال هذين انتهى وأكثُرُ الفقهاء في الفصل بين الغني والفقير^(١) وبين من يحلُّ له الصدقة أو يُحْرَمُ عليه

١٧٤٢ — فكان سفيانُ يأخذُ بحديث عبد الله . فلا يرى أن يُعطاها من له خمسون درهما فصاعداً

١٧٤٣ — وكان مالك بن أنسٍ — فيما أعلم — يأخذُ بحديثِ الأَسَدِيِّ في الأَوْقِيَّةِ ، لأنه كان يُحدِّثُه عن زيد بن أسلم أيضاً

١٧٤٤ — قال أبو عبيد : وقد روى بعضهم عنه أنه كان لا يوقَّتُ في ذلك وقتاً وهذا عندي هو المحفوظ من قوله

١٧٤٥ — قال أبو عبيد : والحديثُ الذي فيه ذكرُ الأَوْقِيَّةِ هو أعجب الحديثين إلى ، وأصحُّهما إسناداً . وإن كان صاحبُ النبي صلى الله عليه وسلم فيه غير مسمًى . فإنه قد كان شاهدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وشافههُ بذلك كذلك هو في حديثِ مالك ، وحديثِ الألبانِ بن سَعْدٍ وقد احتمل العلماء حديثه

ومع هذا إننا قد وجدنا له مُصَدِّقاً من حديث آخر :

١٧٤٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رجلٌ : « يا رسول الله ، عندي دينارٌ . قال : أنفقهُ على نفسك . قال : عندي آخرُ . قال : أنفقهُ على أهلِكَ . قال : عندي

آخر . قال : أنفقهُ على وَلَدِكَ . قال : عندى آخر . قال : أنفقهُ على خادِمِكَ . قال : عندى آخر . قال : أنت أبصرُ ^(١) »

قال أبو عبيد : فأراه صلى الله عليه وسلم قد أمره بالإنفاق على نفسه وعياله ، حتى بلغ أربعة دنانير ، وهى الأوقية . لأنَّ الدِّينَارَ مَعْدُولُ بَعَشْرَةِ دَرَاهِمَ . فلما جاوزها فَوَضَّ إِلَيْهِ الأَمْرَ فى الصَّدَقَةِ بقوله « أنت أبصرُ » أى إن شئت فتصدق الآن ، لأنَّه رآه قبلُ بُلُوغِ الأوقية فقيرًا ، وبعدها غنيًا ١٧٤٧ — وهذا مُفسَّرٌ بِحَدِيثِهِ الآخرِ « إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنَى .

وَالْيَدُ الْعَلِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ »

قال أبو عبيد : سمعتُ إسماعيل بن جعفر يُحَدِّثُهُ عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبی صلى الله عليه وسلم ^(٢)

١٧٤٨ — وسمعتُ يزيدُ يُحَدِّثُهُ عن عبد الملك عن عطاء عن أبى

هريرة عن النبی صلى الله عليه وسلم

١٧٤٩ — وَحَدَّثَنِيهِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ أَنَّهُ

سَمِعَ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُهُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)

(١) قال فى الترغيب والترهيب : رواه ابن حبان فى صحيحه . وفى رواية له

« تصدق » بدل « أنفق » فى السُّكُلِ . وقال فى التلخيص الحبير (ص ٣٣٤) رواه

الشافعى وأحمد والنسائى وأبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبى هريرة .

قال ابن حزم : اختلف يحيى القطان والثورى فقدم يحيى الزوجة على الولد . وقدم

الثورى الولد على الزوجة

(٢) رواه أحمد والدارقطنى بإسناد صحيح ، بلفظ « خير الصدقة ما كان عن

ظهر غنى » وفيه « فقيل : من أعول يارسول الله ؟ قال : امرأتك بمن تعول .

تقول اطعمنى وإلا فارقنى ، جاريتك تقول : اطعمنى واستعملنى ، ولدك يقول :

إلى من تتركنى ؟ » قال صاحب المجدبن تيمية فى المنتقى : ورواه الشيخان فى

صحيحه وأحمد من طريق آخر وجعلوا الزيادة المفسرة من قول أبى هريرة

(٣) رواه البخارى ومسلم وغيرهما .

قال أبو عبيد : ومن الأوقية حديثُ عمرَ أيضاً ، الذي ذكرناه .
فهذا القول نقول

وإنما وجه الحديث : أن تكون هذه الأوقية التي يملكها فضلاً عن مَسْكَنِهِ
الذي يؤويه ويؤوي عياله ، وفضلاً عن إلباسهم الذي لا غناءَ بهم عنه ،
وعن مملوكٍ ، إن كانت بهم إليه حاجةٌ
وكذلك يروى عن الحسن

١٧٥٠ — قال : حدثنا اسمعيلُ بن جعفر عن الربيع بن صديح عن
الحسن « أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ تكون له الدارُ والخادمُ تَكْفُهُ؟ قال : يأخذُ
الصدقة إن احتاج ، ولا حَرَجَ عليه »

قال أبو عبيد : فإذا كان للرجل ما وراء الكفافِ مِنَ الْمَسْكَنِ وَالْإِبَاسِ
وَالْخَادِمِ ، مما يكون قيمته أوقيةً ، فليست تحلُّ له الصدقة ، وإن لم يكن له
صامتٌ أيضاً . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كانت له أوقية أو عِدْلُهَا »
فهذا هو العدل

قال أبو عبيد : وقد رَوَى عن عمر بن عبد العزيز نحو هذا المعنى :

١٧٥١ — قال : حدثني يحيى بن بُكَيْرٍ قال : سمعت الليث بن سعد

يقول : كتب عمرُ بن عبد العزيز « أن أقضوا عن الغارمين . فكتبَ إليه :
إنا نَجِدُ الرَّجُلَ لَهُ الْمَسْكَنُ ، وَالْخَادِمُ ، وَالْفَرَسُ ، وَالْأَثَاثُ . فَكُتِبَ لَهُ :
لَا بُدَّ لِلْعَرَّةِ الْمُسْلِمِ مِنْ مَسْكَنِ يَسْكُنُهُ ، وَخَادِمٍ يَكْفِيهِ مَهْنَتُهُ ، وَفَرَسٍ يُجَاهِدُ
عليه عَدُوَّهُ ، وَمَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْأَثَاثُ فِي بَيْتِهِ . نَعَمْ ، فَأَقْضُوا عَنْهُ ،
فانه غارِمٌ »

قال أبو عبيد : أفلا ترى عمرَ إنما اشترطَ في ذلك ما يكونُ فيه الكفافُ
الذي لا غناءَ به عنه ، فأرخصَ فيه ولم يجعلْ له ما وراء ذلك

وقول الحسن الذي ذكرناه هو شبهة بهذا أيضاً ، إلا أن هذا أبين تفسيراً

١٧٥٢ — وقد وجدنا على مستحل الصدقة شرطاً آخر من رسول الله صلى

الله عليه وسلم سوى الغناء ، وهو قوله « لا تجل لغني ، ولا لقوي مكتسب » وقال مرة أخرى « ولا لذي مرة سوي » وهو القوي أيضاً

١٧٥٣ — قال أبو عبيد : فأراه صلى الله عليه وسلم قد سوى بينهما في تحريم

الصدقة عليهما ، وجعل الغنى والقوة على الاستسباب عدلين ، وإن لم يكن

القوي ذاك مال ، فهما الآن سيان ، إلا أن يكون هذا القوي مجتوداً

عن الرزق محارفاً ^(١) . وهو في ذلك مجتهد في السعي على عياله حتى يعجزه

الطلب . فإذا كانت هذه حاله فإنه له حينئذ حقاً في أموال المسلمين . لقول

الله تبارك وتعالى (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم)

١٧٥٤ — قال : حدثنا هشيم عن حجاج بن أرطاة عن أيوب بن العيص

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في هذه الآية قال « المحروم المحارف »

١٧٥٥ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحق عن قيس

ابن كركم ^(٢) قال : سألت ابن عباس عن ذلك ، فقال : « السائل الذي يسأل ،

والمحروم المحارف الذي ليس له في الإسلام سهم »

١٧٥٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن قيس بن مسلم

عن الحسن بن محمد بن الحنفية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية

فغنموا ، ثم جاء قوم لم يشهدوا الغنيمة ، فتركت هذه الآية (وفي أموالهم

حق للسائل والمحروم)

(١) المحارف : بفتح الراء - هو المحروم المجتود ، إذا طلب لا يرزق أو يكون

لا يسعى في الكسب (٢) قال في لسان الميزان : قيس بن كركم الاحدب الخزومي .

السكراني ، قال الخطيب في الكفاية : تفرد عنه أبو اسحاق السبيعي . وقال الأزدي :

ليس بذلك ولا أحفظ له حديثاً مسنداً .

١٧٥٧ — قال أبو عبيد: وقد قال غير واحد من أهل العراق، غير سُفيان: إنَّ الصَّدَقَةَ تَحُلُّ لِمَنْ هُوَ مَالِكٌ لِأَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ. قالوا: لأنَّ الزُّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ. واحتجُّوا في ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم عليه حينَ أمرَ بِأَخْذِ الصَّدَقَةِ، فقال «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ» فتأَوَّلوا بهذا أنَّ الحدَّ فيما بين الغِنَاءِ والفَقْرِ وجوبُ الصَّدَقَةِ وسقوطُها. وهذا مذهبٌ ومقالٌ لولا ما يدخلُ فيه

١٧٥٨ — وذلك أنَّ الرجلَ قد يَمْلِكُ الْأَمْوَالَ الْجِسَامَ الْعِظَامَ: مِنَ الْعَقَارِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْعُرُوضِ الَّتِي يَكُونُ الْغِنَاءُ بِأَقْلٍ مِنْهَا، ثُمَّ يُوَافِقُهُ آخَرُ الْحَوَالِ، وَلَيْسَ يَحْضُرُهُ صَامِتٌ يَمْلُغُ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ جَعَلَ وَجُوبَ الزُّكَاةِ هُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْغِنَاءِ وَالْفَقْرِ: أَنْ يُعَدَّ هَذَا فَقِيرًا يُعْطَى مِنَ الزُّكَاةِ، وَيُجْزَى مُعْطِيهِ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ أَمْوَالُهُ تِلْكَ مِائَتِينَ أَلُوفٍ فِي الْقِيَمَةِ. وهذا قولٌ لا نَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُهُ وَلَا يُفْتَى بِهِ لَكِنَ الْحَدُّ عِنْدَنَا فِيمَا بَيْنَهُمَا مَاقَدٌ كَمَثَلُهُ السَّنَةُ بِالْتَّحْدِيدِ وَالتَّوْقِيتِ: أَنَّهُ [جَعَلَ] ^(١) الْأَوْقِيتَةَ أَوْ عَدْلَهَا

١٧٥٩ — وَأَمَّا حَدِيثُ يَرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ «أَعْطُوا مِنَ الصَّدَقَةِ مَنْ أَبَقَتْ لَهُ السَّنَةُ غَنَاءً، وَلَا تُعْطَوْهَا مَنْ أَبَقَتْ لَهُ السَّنَةُ غَنَمِينَ» فَإِنِّي سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ رَجُلٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ ذَلِكَ

١٧٦٠ — قَالَ إِسْمَاعِيلُ: عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: يَعْنِي بِالْغَنَمِ مِائَةُ شَاةٍ، وَبِالْغَنَمَيْنِ مِائَتِي شَاةٍ

قَالَ أَبُو عَبِيد: فَأَرَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ أَبَاحَ الصَّدَقَةَ لِمَنْ هُوَ مَالِكٌ لِمِائَةِ شَاةٍ ^(١) مِنَ الشَّاءِ. وَهَذَا ثَمَنٌ أَوَاقٍ كَثِيرَةٌ

وهذا حديث مُرْسَلٌ ليس له إسناد. فان يكنَّ صَحَّحَ عن عمر فإِنَّمَا وَجْهُهُ عِنْدِي أَنَّهُ رَأَى الْإِزْخَاصَ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَامَ سَنَةٍ ، وَالسَّنُونَ هِيَ الْأَزْمَانُ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَالْجُدُوبَةُ ، فَتَجْتَمِعُ أَمْوَالُ النَّاسِ وَمَوَاشِيهِمْ ، حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهَا ذَاتُ نَقْيٍ وَلَا دَرٍّ (١) وَكَذَلِكَ تَصْطَلِمُ الثُّمَارُ وَالْحُرُوثُ . قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ) فَعِنْدَ مِثْلِ هَذَا رَأَى عُمَرُ أَنَّ يُطَى مِنَ الصَّدَقَةِ رَبُّ الْمِائَةِ مِنَ الشَّيْءِ . أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا قَالَ « مَنْ أَثَبَّتْ لَهُ السَّنَةُ غَنَمًا » فَاشْتَرَطَ السَّنَةَ خَاصَّةً ، لِأَنَّ هَذِهِ الْمِائَةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا تَقْنِي مَغْنَى عَشْرِ شِيَاخٍ فِي الْخَصْبِ ، لَمَّا أَصَابَهَا مِنَ الْجَذْبِ وَالْعَجْفِ ، فَرُخِّصَ عِنْدَ ذَلِكَ فِي الصَّدَقَةِ ، تَرْفُفًا بِالنَّاسِ . وَقَدْ فَعَلَ بِهِمْ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا فِي عَامِ الرَّمَادَةِ : أَنَّهُ أَخَّرَ عَنْهُمْ الصَّدَقَةَ ، عَامِدًا ، فَلَمْ يَأْخُذْهَا مِنْهُمْ ، حَتَّى أَحْيَوْا (٢)

وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ عَنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣)

ثُمَّ بَلَغَ مِنْ نَظَرِهِ لَهُمْ : أَنَّهُ دَرَأَ الْقَطْعَ عَنِ السَّرَاقِ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَامِ ، فَقَالَ : « لَا قَطْعَ فِي عَامِ سَنَةٍ »

فَهَذَا وَجْهُ رُخْصَتِهِ لِرَبِّ مِائَةِ شَاةٍ فِي أَخْذِ الصَّدَقَةِ

(١) النقي : المخ يكون من السمن وكثرة الشبع . والدر : اللبن

(٢) أحياوا : أرسل الله عليهم الحياء ، وهو المطر يحيي الله به الارض بعد موتها

(٣) أنظر رقم (٩٨٠)

باب

(أدنى ما يُعطى الرجل الواحد من الصدقة، وكم)

(أكثر ما يطيب له منها ؟)

١٧٦١ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن مُغيرة عن إبراهيم قال: «كانوا

يكرهون أن يُعطوا من الزكاة ما يكون رأس مالٍ»

١٧٦٢ — قال أبو عبيد: وكان سُفيان يكره أن يُعطى الرجل منها أكثر من

خمسین درهماً، كما كان لا يرى أن يُعطاهما من يملك خمسين، قال: إلا أن يكون غارماً، فإنه يُقضى عنه دينه وإن كان أكثر من ذلك»

قال أبو عبيد: فشبه سُفيانُ الأَعْطاءَ بالملك المتقدّم عند المعطى

وهذا مذهبٌ فيه قدوة لمن شاء أن يعمل به ويتبعه

١٧٦٣ — وأما سائرُ أهلِ العراق، غير سُفيان، فإنهم قد كانوا يذهبون

هذا المذهب أيضاً في تشبيههم ما يُعطى بالملك الأوّل، إلا أنهم جعلوا الوقت في ذلك مائتي درهم، فقالوا: لا يُعطى منها الواحد أكثر من مائتين، كما لا تحِلُّ له إذا كانت له مائتان

١٧٦٤ — وقد روى عن الضحاك بن مزاحم نحوٌ من هذا القول

١٧٦٥ — فأما مالك بن أنس فلم يكن عنده في هذا حدٌ معلوم،

وكان يقول: أرى على المعطى في ذلك الاجتهاد وحسن النظر

قال أبو عبيد: وقد تدبّرنا الأحاديث العالِيَّة فلم نجد لها نُخبِرُ في ذلك

بتوقيت، إنما حدّت السنة ما كان ملكاً مُتقدِّماً للمعطى من الأوقية وغيرها قبل العطية. وأما إذا كان يوم يُعطاهَا فقيراً^(١) مَوْضِعاً للصدقة فإننا لم نجد

في الآثار دليلًا على ذلك ^(١) بل تدلُّ على الفضيلة في الإكثار منها والاستحباب لذلك .

١٧٦٦ — قال : حدثنا الأنصاريُّ عن حميد عن أنس بن مالك قال : « لما نزلت (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) وقوله (أَنْ تَتَّالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) قال أبو طلحة ، للنبي صلى الله عليه وسلم : حائطي الذي بموضع كذا وكذا لله . والله يارسول الله ، لو استطعت أن أمره ما أعلنته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعله في فقراء قومك »

١٧٦٧ — قال : حدثنا الأنصاريُّ عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك في هذا الحديث ، قال « جعله أبو طلحة لأبي بن كعب ، وحسان ابن ثابت »

قال أبو عبيد : الحائط هو المخرف ذو النخيل والشجر والزرع ، فكم ينبغي أن يكون أدنى قيمة مثل هذا ؟ وقد أشفق أبو طلحة أن لا يستطيع أن يخفيه من شهرته وقدره ، ثم لم يجعله إلا بين رجلين ، لاثالث لهما

١٧٦٨ — قال أبو عبيد : فهذه الصدقة ، وإن كانت نافلة فما سبيلهم أو سبيل الفرض إلا سواء ، لأن الصدقة إذا كان يحرم كثيرها على الأخذ في الواجب الذي جعله الله حتمًا للمفقر في أموال الأغنياء ، إنَّه عليهم في التطوع الذي لم يوجب لهم عليهم لأضيقي وأشدَّ تحريمًا ، ولئن كان لهم حلالاً ، وكان المعطي في النافلة محسنًا بآراء ، إنه لفي أداء الفريضة لأكثر إحسانا .

قال أبو عبيد : ومما ثبت لنا أن سبيل النافلة والفريضة واحد حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١٧٦٩ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن اسحاق عن عاصم

ابن عمر بن قَتَادَةَ عن محمود بن لَبِيد عن ابن عباس قال : حدثني سلمانُ قال « أتيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بطعامٍ ، فقلت : هذه صدقةٌ ، وأنا مملوكٌ ، فأمر أصحابه أن يأكلوا ، ولم يأكل هو معهم . ثم أتيتُه بطعامٍ ، فقلت : هذا هديَّةٌ ، أهديتُها لك أكرُّمَكَ بها ، فأنى لا أراك تأكل الصدقةَ ، فأمر أصحابه أن يأكلوا ، وأكلَ معهم »

قال أبو عبيد : أفلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع أن يرزأ من الصدقة ؟ وإنما كان ذلك قبلَ إسلام سلمان ، هكذا هو في حديثٍ له طويل ^(١) . فابتغى سلمان أن يختبر نبوته بذلك . وقد كان علم شواهدا من أهل الكتاب ، فكان منها أنه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة . فأى زكاة ههنا من رجلٍ ليس بمسلم ، وقد أباه ^(٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

ثم قد وجدنا عنه معنى الصدقة مفسراً في حديثٍ له آخر ، ومميزاً من الهبة :

١٧٧٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن يحيى بن هانيء قال : حدثني أبو حذيفة عن عبد الملك بن محمد بن نُسَيْر عن عبد الرحمن بن علقمة قال : « قدم وفدٌ عتيقٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعهم هديَّةٌ ، قد جاءوا بها ، فقال لهم : ما هذا ، هديَّةٌ ، أم صدقةٌ ؟ فإن الصدقة يُبتغى بها وجهُ الله ، والهدية يُبتغى بها وجهُ الرسول ، وقضاء الحاجة . فقالوا : هدية . فقبضها منهم ، ثم جلسوا ، فشغلوه بالمسألة ، فما صلى الظهر إلا عند العصر »

قال أبو عبيد : فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أن الصدقة كلُّ ما يُرادُ

(١) انظر رقم (١٣٤٣) (٢) في العتيقة « أكلها »

به ما عند الله عموماً، من غير خصوص ولا تمييز بين فرض ولا نافلة . وجعل الهدية سوى ذلك

١٧٧١ — فهذا الذي نتبعه ونقول به : إننا لنحب الصدقة لغنى ، وإن كانت تطوعاً . وإنما هذا اختياره أختاره له تميزاً ، وإن لم يبلغ تحريم الفريضة . فأتى لا آمن ذلك . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الصدقة لا تحل لغنى » وهذه الأخبار التي اقتصرنا عليها

١٧٧٢ — أرايت رجلاً رب مئتين ألف لو تصدق عليه رجل بدرهم أو رغيف ، لا يريد إلا نفس الصدقة التي يبتغى بها ثواب الله عز وجل ، وعلم بذلك المعطى ، أكان ذلك يطيب عند أحد من المسلمين ؟ فكذلك الكثير من إعطاء الصائم ، والعقار ، والحيوان وغيرها ، إذا كان يراى بها الصدقة . بل الكثير أولى بالكراهة ، إلا أن يكون المعطى إنما قصد بالعطية قصد الهبة والتحل بقلبه لولده ، أو لأقربائه ، أو لمن وراء ذلك من الأجنيين ، إلا أنه أظهر الصدقة وأعلنها ليؤكد بها بذلك المعطى ، ولأن تكون واجبة له ، فلا يجوز فيها مرجع في الحسب . فإذا كان كذلك فهي طيبة له إن شاء الله .

١٧٧٣ — قال أبو عبيد : فإذا استوى أمر الصدقة في الفرض والنافلة في تحريمهما فكذلك يجوز إعطاء الكثير من الزكاة ، كما يجوز إعطاؤه من التطوع . إذا كان المعطون يوم يعطونها لها موضعاً في الفاقة والخلة ، على مذهب الحديث الذي ذكرناه عن أبي طلحة في أمر أبي بن كعب وحسان بن ثابت ، إذ كان ما أعطاهما أبو طلحة نافلة غير فرض . على أننا قد وجدنا التوسعة في الإعطاء من الزكاة نفسها .

١٧٧٤ — قال : حدثنا يزيد عن الصعق بن حزن عن فيل بن عرادة عن جرادة بن شبيب^(١) قال : « كنت عند عمر بن الخطاب ، فأتاه رجل

(١) كانت في الأصلين «سبيط» بالسین المهملة ، وبهامش العتيقة . نسخة «شبيب» وهو صواب . قال في شرح القاموس مادة «شبيب» : وجراد بن شبيب بن طارق ، كزبير

مُسَمَّنٌ مُخَصَّبٌ فِي الْعَيْنِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، هَلَكْتُ وَهَلَكَ عِيَالِي ، فَقَالَ عُمَرُ : يَجِيءُ أَحَدُهُمْ يَذِّثُ كَأَنَّهُ حَمِيْتُ^(١) ، يَقُولُ : هَلَكْتُ وَهَلَكَ عِيَالِي . قَالَ : ثُمَّ قَرَّبَ عُمَرُ يُحَدِّثُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَقَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا وَأَخْتَا لِي زَعَمِي عَلَى أَبِي نَا ضِعْجًا لَهَا^(٢) . قَدْ أَلْبَسْتُنَا أُمَّنًا نَقَبَتَهَا^(٣) وَزَوَّدْتُنَا مِنَ الْهَبِيدِ^(٤) بِمِثْلَتَيْهَا^(٥) . فَخَرَجَ بِنَاضِجِنَا . فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَلْقَيْتُ النُّقْبَةَ إِلَى أُخْتِي وَخَرَجْتُ أَسْعَى عُرْيَانًا ، فَرَجَعْتُ إِلَى أُمَّنَا ، وَقَدْ جَعَلْتُ لَنَا لَفِيتَةً مِنْ ذَلِكَ الْهَبِيدِ^(٦) ، فَيَا خَصِيصَاهُ . قَالَ : ثُمَّ قَالَ : أَعْطُوهُ رُبْعَةً مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ^(٧) . قَالَ : فَخَرَجْتُ يَتَّبِعُهَا ظُرَّانٍ لَهَا^(٨) . قَالَ : فَمَا

(١) نث الزق ينث بالكسر إذا رشح بما فيه من السمن . أراد : أتهلك وجسدك كأنه يقطر دسما من السمن ؟ . والحمة : الزق يكون فيه السمن (٢) الناضح : هو البعير الذي يسنون عليه (٣) النقبة : بضم النون . السراويل التي تكون لها حجرة من غير نيفق ، فإذا كان لها نيفق فهي سراويل (٤) الهبيد : الحنظل يكسر ويستخرج حبه ، وينقع لذهب مرارته ، ويتخذ منه طيبخ ، يؤكل عند الضرورة (٥) قال في النهاية : قال أبو عبيد : هذا الكلام عندي : يمينها بضم الياء وفتح الميم وتشديد الياء وفتح النون بعدها ياء ساكنة - لأنه تصغير يمين ، ويمين - بتشديد الياء الثانية بلا هاء - أراد أنها أعطت كل واحد منهما كفا بيمينها . وقال غيره : إنما اللفظ مخففة ، على أنه ثنية يمين . بفتح الياء واسكان الميم . يقال : أعطى يمينه ويسره ، إذا أعطاه بيده مبسوطة . فإن أعطاه بها مقبوضة قيل أعطاه قبضة . قال الأزهرى : هذا هو الصحيح . وهما تصغير يمينتين . أراد أنها أعطت كل واحد منهما يمينته . ورواه الزمخشري في الفائق . وفيه بعض اختلاف بسيط ، وشرحه في مادة «هلك» وقال : اليمين بضم الميم الاولى . تصغير اليمين على الترخيم أو تصغير يمينته . يعني كما تقدم (٦) اللفيته : بفتح اللام وكسر الفاء - العصيدة المغلظة ، وقيل : ضرب من الطيبخ يشبه الحساء ونحوه (٧) الربعة . بضم الراء وفتح الباء - تأنيث الربع . وهو ما ولد من الإبل في الربيع وقيل أول النتاج . وقال الزمخشري : الربعة التي ولدت في ربيعة النتاج ، وهي أوله (٨) في النهاية « يتبعها ظرأها » أي أمها وأبوها

حَسَدْتُ أَحَدًا مَا حَسَدْتُ ذَلِكَ الرَّجُلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ »

١٧٧٥ — قال: حدثنا أَزْهَرُ بْنُ حَفْصٍ قال: حدثنا فَيْسَلُ بْنُ عَرَادَةَ عن جَرَّادِ بْنِ طَارِقٍ عن عُمَرَ [نحو ذلك] ^(١)

قال أبو عبيد: فَأَرَى عُمَرَ ههنا قد أَعْطَى رجلاً واحداً ثلاثاً من الإبل وهذه لا تكون إلا ثَمَنُ مالٍ، وإنما فعله لِيُغْنِيَهُ من الْعَيْلَةِ، حين ذَكَرَ هَلَكَةَ عِيَالِهِ. وكذلك كَانَ رَأْيُهُ الْإِغْنَاءَ.

١٧٧٦ — قال: حدثنا حَجَّاجٌ عن ابنِ جُرَيْجٍ قال: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ قال: قال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ «إِذَا أُعْطِيَتمُ فَأَغْنُوا» قال أبو عبيد: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَا هُوَ أَجَلٌ مِنْ هَذَا:

١٧٧٧ — قال: حدثنا أبو معاوية، ويزيد كلاهما عن حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عن عُمَرَ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَرْثَةَ — قال أحدهما: قال عُمَرُ لِلشَّعَاةِ «كُرُّوا عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ وَأَنْ رَاحَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»

١٧٧٨ — وقال الآخرُ: قال عمر: «لَا كُرُّ رَنٍّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ وَأَنْ رَاحَ عَلَى أَحَدِهِمْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»

١٧٧٩ — قال أبو عبيد: وهذا حديثٌ في إسناده مقالٌ، فإن يكن محفوطاً عن عمر، فليس وجهه عندى على ما يحمله بَعْضُ النَّاسِ: أَنْ يَكُونَ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَنْ هُوَ مَالِكٌ لِمِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ. هَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ مِثْلُهُ عَلَى عُمَرَ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ — فِيمَا نَرَى — هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يُعْطَى مِنْهَا الْفَقِيرُ، وَإِنْ كَانَ مَا يُعْطِيهِ الْمُسَدِّقُ يَبْلُغُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، يَرُوحُ بِهَا عَلَيْهِ

١٧٨٠ — قال أبو عبيد: فَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ فَلَا يَجُوزُ وَأَنْ يَكُونَ هَذَا

والفرض أن يؤخذ من صاحب الخمس من الابل بها عليه شاة؟ فكيف يؤخذ من صاحب الخمس ويعطاها رب المائة؟ هذا يستحيل ويخرج من حكم الاسلام.

١٧٨١ — فأرى عمر - على ما تأولنا عليه - قد توسع في الإعطاء حتى بلغ المائة . وهذا من نفس الفريضة ، ليس لأحد أن يتوهم أنه نافلة ، لأنه من صدقات المواشي

وقد كان بعض التابعين يأخذ بنحو هذا ، ويؤثر الإكثار على الأقل قال : ١٧٨٢ — قال : حدثنا ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال : « إذا أعطى الرجل زكاة ماله أهل بيت من المسلمين ، تجبرهم ، فهو أحب إلي » قال أبو عبيد : ومن هذا الباب حديث ابن عباس في العتق

١٧٨٣ — قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « أعتق من زكاة مالك »

١٧٨٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حسان بن الأشتر عن مجاهد عن ابن عباس : « أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج ، وأن يعتق منه الرقبة » (١)

قال أبو عبيد : فأدنى ما يكون قيمة الرقبة أكثر من مائتي درهم وقد أرخص ابن عباس أن يجعلها من زكاته لوأحده ، وإن كان بعض الفقهاء لا يأخذ بهذا ، ولم يكرهه لكثره القيمة ، إنما كرهه لأنه يجرؤ للاءه بالعتق إلى نفسه

وقول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع

١٧٨٥ - فَكُلُّ هَذِهِ الْأَنْثَارُ دَلِيلَةٌ عَلَى أَنَّ مَبْلَغَ مَا يُعْطَاهُ أَهْلُ الْحَاجَةِ مِنْ

الزَّكَاةِ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَحْظُورٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ لَا يَعْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُعْطَى غَارِمًا ، بَلْ فِيهِ الْحُبَّةُ وَالْفَضْلُ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ مِنَ الْمُعْطَى ، بِلَا مُحَابَاةٍ وَلَا إِثْكَارٍ هَوَى ، كَرَجُلٍ رَأَى أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ صَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَهْلَ فَقْرٍ وَمَسْكَنَةٍ ، وَهُوَ ذُو مَالٍ كَثِيرٍ ، وَلَا مَنَزِلَ لَهُوَلَاءِ يُؤْوِيهِمْ وَيَسْتَرْ خِلَتَهُمْ ، فَاشْتَرَى مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ مَسْكَنًا يُكْنِثُهُمْ مِنْ كَلْبِ الشِّتَاءِ وَحَرِّ الشَّمْسِ ، أَوْ كَانَواعِرَ لَا كُسُوفَ لَهُمْ ، فَكَسَاهُمْ مَا يَسْتَرْعُونَ رَأَاهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ ، وَيَقِيمُهُمْ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، أَوْ رَأَى مَمْلُوكًا عِنْدَ مَلِكٍ سَوْءٍ ، قَدْ اضْطَهَدَهُ وَأَسَاءَ مَلِكَتُهُ ، فَاسْتَنْقَذَهُ مِنْ رِقِّهِ : بَأَنَّ يَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ . أَوْ مَرَّ بِهِ ابْنُ سَبِيلٍ بَعِيدُ الشَّقَةِ نَائٍ الدَّارِ ، قَدْ انْقَطَعَ بِهِ ، فَحَمَلَهُ إِلَى وَطَنِهِ وَأَهْلِهِ بِكَرَاءٍ أَوْ شِرَاءٍ . هَذِهِ الْخِلَالُ وَمَا أَشَبَّهَا الَّتِي لَا تَمَالُ إِلَّا بِالْأَمْوَالِ الْكَثِيرَةِ ، فَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُ الْفَاعِلِ أَنْ يَجْعَلَهَا نَافِلَةً ، فَجَعَلَهَا مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ . أَمَّا يَكُونُ هَذَا مُؤَدِّيًّا لِلْقَرَضِ ؟ بَلَى . ثُمَّ يَكُونُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُحْسِنًا

وَأُنْثَى تَخَافُ عَلَى مَنْ صَدَّ مِثْلُهُ عَنْ فِعْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُودُ بِالتَّطَوُّعِ . وَهَذَا يَمْنَعُهُ بُقْطِيَاهُ مِنَ الْفَرِيضَةِ ، فَتَضْيَعُ الْحَقُوقُ ، وَيَعْطَبُ أَهْلُهَا

بَاب

(دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الْأَمْراءِ ، وَاخْتِلَافُ الْعِلَاءِ فِي ذَلِكَ)

١٧٨٦ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: « كَانَتْ الصَّدَقَةُ تُرْفَعُ - أَوْ قَالَ: تُدْفَعُ - إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ ، وَإِلَى أَبِي بَكْرٍ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ ، وَإِلَى عُمَرَ ، أَوْ مِنْ أَمْرٍ بِهِ .

وإلى عثمان، أو من أمر به، فلما قُتل عثمان اختلفوا، فكان منهم من يدفعها إليهم، ومنهم من يقسمها. وكان ممن يدفعها إليهم ابن عمر.

قال: قال ابن سيرين: إن قسمها رجل فليتيق الله، ولا يعتب به على قوم شيئاً، ثم يأتي مثله أو شراً منه» (١)

١٧٨٧ — قال: حدثنا معاذ عن ابن عوف عن ابن سيرين مثل حديث أيوب، إلا أنه قال في آخره: «فمن اختار أن يقسمها فليتيق الله ولا يقر بها ماله»

١٧٨٨ — قال: حدثنا عمرو بن طارق وأبو الأسود عن ابن كهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أم علقمة: أن عائشة كانت تدفع زكاتها إلى السلطان

١٧٨٩ — قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم وأبو معاوية، كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال: «سألت سعد بن أبي وقاص، وأبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، وابن عمر، فقلت: إن هذا السلطان يصنع ما ترون، أفادفع زكاتي إليهم؟ قال: فقالوا كلهم: ادفعها إليهم»

١٧٩٠ — قال: حدثنا معاذ بن معاذ وإسحاق الأزرق عن ابن عوف قال: سألت مجاهدًا عن الصدقة. فقال: حدثني عبد الله بن عبيد بن عمير، وهو يطوف معنا: «أن رجلاً أتى ابن عمر بصدقة ماله، فقال: يا أبا عبد الرحمن، إن هذه صدقة مالي، فأين تأمرني أن أضعها؟ فقال: ادفعها إلى من بايعت. قال: ووصف ابن عوف أنه صفق لإحدى يديه بالأخرى. فقال عبيد بن عمير، ورفع رأسه: لا أقسمها».

(١) رواه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام الدستوائي عن ابن

١٧٩١ — قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن مَـثَاهِدٍ
عن ابن عمر : أنه قال : « ادفعوها إلى السلطان ، أو قال : إلى الأمرء ، فقال عبيدُ
ابن عمير : لا ، ولكن ضعها حيث أمرَك الله »

١٧٩٢ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عَوْنٍ عن أنس بن سيرين قال :
كنتُ عند ابنِ عمر ، فقال رجلٌ : « أندفعُ صدقاتِ أمرائنا إلى عملنا ؟
فقال : نعم . فقال : إنَّ عملنا كُفَّارٌ . قال : وكان زيادٌ ^(١) يَسْتَعْمِلُ الكُفَّارَ .
فقال : لا تدفعوا صدقاتكم إلى الكُفَّارِ » .

١٧٩٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سعيد
عن علي بن عبد الله بن رِفاعَةَ عن الرِّبيع بن مَعْبَدٍ « أنه سأل ابنَ عمرَ في
الْفِتْنَةِ عن صدقةِ مالٍ أَيْتَامَ : أيدفعها إلى بني عَمِّ لهم محتاجين ؟ فقال : لا ،
ادفعوها إلى الولاة »

١٧٩٤ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن عمران بن مسلم
عن خَشِيمَةَ عن ابن عمر قال : « ما أقاموا الصلاة فادفعوها إليهم »

١٧٩٥ — قال : حدثنا معاذ ويزيد عن ابن عَوْنٍ عن نافع عن ابن عمر
قال « ادفعوها إلى مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ . فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أُنِمْ
فعلينا » ^(٢)

١٧٩٦ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر
قال « ادفعوا الزكاة إلى الأمرء ، فقال له رجلٌ : إنهم لا يصفونها مواضعها
فقال : وإن »

١٧٩٧ — قال : حدثنا حجاج عن شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا
الحكم يقول : « أتى ابن عمر رجلٌ ، فقال : أرايت الزكاة ، إلى مَنْ أدفعها ؟

(١) زياد هو ابن أبيه الأمير الأموي المشهور (٢) رواه ابن أبي شيبة

فقال : اَدْفَعُهَا إِلَى الْأَمْوَاءِ ، وَإِنْ تَمَزَّعُوا بِهَا الْحُومَ الْكِلَابِ عَلَى مَوَائِدِهِمْ »^(١)
 ١٧٩٨ — قال : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ رِيَّاحِ بْنِ
 عَبِيدَةَ عَنْ قَزَعَةَ قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : « إِنْ لِيَ مَالًا ، فَالْيَ مَنْ أَدْفَعُ زَكَاتَهُ ؟ »
 فَقَالَ : اَدْفَعُهَا إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ، يَعْنِي الْأَمْوَاءَ . قُلْتُ : إِذَا يَتَخَذُونَ بِهَا ثِيَابًا
 وَطِيَّاءَ . فَقَالَ : وَإِنْ اتَّخَذُوا بِهَا ثِيَابًا وَطِيَّاءَ ، وَلَكِنْ فِي مَالِكَ حَقٌّ سِوَى
 الزَّكَاةِ »^(٢)

١٧٩٩ — قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : « سَأَلْتُ
 سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ : « إِلَى مَنْ أَدْفَعُ زَكَاتَ مَالِي ؟ فَلَمْ يُجِبْنِي . قَالَ : وَسَأَلْتُ الْحَسَنَ
 فَقَالَ : اَدْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ »

١٨٠٠ — قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَإِنَّمَا نَرَى الَّذِينَ أَمَرُوا بِدَفْعِ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِمْ إِنَّمَا
 أَوْجِبُوا ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعَطَاءِ ، كَقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ « اَدْفَعُهَا إِلَى مَنْ بَايَعْتَ »
 وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ

١٨٠١ — وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « إِنَّمَا عَزَمْنَا عَلَى مَنْ
 أَخَذَ قَيْتَنَا »

وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ عَلَى أَبُو هُرَيْرَةَ فِيمَا يُرَوَّى عَنْهُمَا

١٨٠٢ — قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ
 أُمِّهِ قَالَتْ : « سَأَلَ أَبُوكَ أَبَا هُرَيْرَةَ : عَنِ الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي أَخَذْتُهُ
 مِنْهُمْ الْجَزْيَةَ - يَعْنِي الْعَطَاءَ - مَا عَطَيْتُهُمْ شَيْئًا ، فَلَا تُعْطِهِمْ »

١٨٠٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ
 الْأَعْمَى وَحَدَّثَنِي ، وَأَخْبَرَنِي مَعَ عَطَاءٍ ، قَالَ : « لَقِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَجُلًا يَحْمِلُ زَكَاتَ

(٢٤١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَقَزَعَةُ هُوَ ابْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ : مَوْلَى زَيْدِ بْنِ أَبِي

سَفْيَانَ . لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ حَدِيثٌ وَاحِدٌ

ماله ، يريدُ بها الإمام . فقال له : ما هذا معك ؟ فقال : زكاةُ مالي ، أذهبُ بها إلى الإمام . فقال : أفي ديوانٍ أنت ؟ قال : لا . قال : فلا تُعْطِهِمْ شيئاً .

١٨٠٤ - قال : قال ابن جريج : وأخبرني عطاء حينئذ قال : « بلغنا ذلك عن عليٍّ : أن رجلاً أتاه بزكاةٍ ماله ، فقال : أأأخذُ من عطائنا ؟ قال : لا . قال : فاذهب ، فانا لا نأخذ منك شيئاً ، لا تجتمعُ عليك أن لا نُعطِيكَ ونأخذُ منك » .

قال أبو عبيد : فهذا قولٌ من نظر في العطاء .

وقد أمر بتفريقها غير واحدٍ من العلماء ، ولم يشترط عطاءً ولا غيره .

١٨٠٥ - قال : حدثنا أبو النضر وعبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي صخر عن أبي سعيدٍ المقبريِّ قال : « أتيتُ عمر ابن الخطاب ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، هذه زكاةُ مالي . قال : وأتيتُه بمائتي درهم . فقال : أعتقتَ يا كيسان ؟ فقلت : نعم . فقال : فاذهبُ بها أنت فاقسمها » .

١٨٠٦ - قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : « أترخصُ لي أن أضع صدقةً مالي في مواضعها ، أم أدفعها إلى الأمراء ؟ » فقال : سمعت ابن عباس يقول : إذا وضعتها أنت في مواضعها ، ولم تُعطِ منها أحداً تعوله شيئاً فلا بأس .

قال ابن جريج : سمعته من عطاء غير مرة .

١٨٠٧ - قال : حدثنا معاوية واسحق بن يوسف الأزرق عن ابن عون عن مُجاهد عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عبيد بن عمير قال : اقسّمها .

١٨٠٨ - قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن مُجاهد عن عبيد بن عمير مثل ذلك .

١٨٠٩ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن بُرقان قال : قلت لميمون بن مهران : « بلغني أنَّ ابنَ عمر كان يقولُ : أدُّوا الزَّكاةَ إلى الوُلاةِ وإن شربوا بها خمرًا . فقال ميمون : أتعرِفُ فلانًا النَّصيبِيَّ ، فانه كان صديقًا لابن عمر ؟ أخبرني أنه قال لابن عمر : ماترى في الزَّكاةِ ، فأنَّ هؤلاء لا يضعونها مواضعها ؟ فقال : ادفعها إليهم . قال فقلت : أرايت لو أخروا الصَّلاةَ عن وقتها ، أكننتَ تُصليَ معهم ؟ قال : لا . قال : فقلت : فهل الصَّلاةُ إلَّا مثلُ الزَّكاةِ ؟ فقال : لبسوا علينا لبسَ الله عليهم »

١٨١٠ — قال : حدثنا هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن جَبَّان بن أبي جبَّلة عن ابن عمر : أنه رجَّع عن قوله في دفعِ الزَّكاةِ إلى السُّلطان : وقال : « ضعوها في مواضعها »

١٨١١ — قال : حدثنا مروان بن معاوية عن حسان بن أبي يحيى الكِنْدِي قال : سألتُ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ عن الزَّكاةِ ؟ فقال : « أدفعها إلى وُلاةِ الأمرِ . فلما قَامَ سعيدُ تبعتهُ ، فقلتُ : إنَّكَ أمرتني أن أدفعها إلى وُلاةِ الأمرِ ، وهم يصنعونَ بها كذا ، ويصنعونَ بها كذا . فقال : ضَعُها حيثُ أمَرَكَ الله . سألتني على رؤسِ الناسِ فلم أكنُ لا أَخْبِرُكَ »

١٨١٢ — قال : حدثنا عبدُ الرحمن عن سُفيان عن أبي هاشم عن إبراهيم والحسن قالا : « ضَعُها مواضعها ، وأخفها »

١٨١٣ — قال : حدثنا عليُّ بنُ ثابتٍ عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران . قال : اجعلها صُررًا ، ثم اجعلها فيمَن تَعْرِفُ ، ولا يأتى عليك الشهرُ حتَّى تُفَرِّقَها

١٨١٤ — قال : حدثنا يزيدُ عن هشام عن الحسن قال « إن دَفَعُها إلى

السلطان أجزت عنه ، وإن لم يدفعها فليتيق الله وليمتوخ بها مواضعها ، ولا يحاب بها أحداً »

١٨١٥ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عوف عن ابن سيرين قال : « من اختار أن يقسمها فليتيق الله ولا يبق بها ماله »

١٨١٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد قال : قلت للحسن : « الرجل يضع زكاة ماله ، فإذا رأى حقاً أعطى . فقال : لا تجمل زكاتك ردة المالك ، كلما فاك حق أقيمته به »

قال أبو عبيد : فكل هذه الآثار التي ذكرناها : من دفع الصدقة إلى وملاة الأمر ، ومن تفريقها هو معمول به . وذلك في زكاة الذهب والورق خاصة ، أي الأمرين فعلمه صاحبه كان مؤدياً للفرص الذي عليه

١٨١٧ — وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم من أهل الحجاز ، والعراق ،

وغيرهم ، في الصائم ، لأن المسلمين يؤمنون عليه كما ائتمنوا على الصلاة وأما المواشي والحب والثمار فلا يليها إلا الأئمة . وليس لربها أن يعيها عنهم ، وإن هو فرقها ووضعها مواضعها فلم يست قاضية عنه . وعليه إعادتها إليهم . فرقت بين ذلك السنة والآثار

١٨١٨ — ألا ترى أن أبا بكر الصديق إنما قاتل أهل الردة في المهاجرين والانصار على منع صدقة المواشي ، ولم يفعل ذلك في الذهب والفضة ؟ وكذلك إذا مر رجل مسلم بصدقة على العائير ، فقبضها منه فانها عندنا جازية عنه ، لأنه من السلطان ، كذلك أفتت العلماء

١٨١٩ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز بن صبيح

عن أنس بن مالك والحسن قالا : « ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية »

قال اسماعيل : يعني أنها تُجزى من الزكاة

١٨٢٠ — قال : حدثنا أبو بكر بن عيَّاش وهشيم عن مُغيرة عن إبراهيم قال : « احتسب في زكاة مالك بما أخذ منك العشارون »

١٨٢١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي هاشم عن الحسن وإبراهيم قالا : « احتسب بما يأخذ منك العاشر »

١٨٢٢ — قال : وحدثنا محمد بن ربيعة عن إسماعيل بن سلمان الأزرق عن الشعبي قال « ما يأخذ منك العاشر فاحتسب به من زكاتك ».

١٨٢٣ — قال : حدثنا محمد بن ربيعة عن حبيب بن جري قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي عن ذلك ، فقال « احتسب به من زكاتك »

١٨٢٤ — قال : حدثنا معاذ عن ابن عون قال : سألت الحسن عن ذلك : أاحتسب به ؟ فقال : نعم

قال أبو عبيد : وهذا عندنا هو المأخوذ به ؟ وإن كان بعضهم قد قال سوى ذلك :

١٨٢٥ — قال : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال : كان ميمون بن مهران يقول في ذلك : « يُخرج زكاة ماله ، ولا يعتد بما أخذ منه »

١٨٢٦ — قال : حدثنا علي بن هاشم عن محمد بن علي الشافعي قال : « رأيت ربيعة بن خراش مرَّ على العاشر فأخذ كيساً كان مع غلامه ، فوضه »

بينه وبين القربوس، حتى جاز به العاشر»

١٨٢٧ — قال أبو عبيد: والأمر عندنا على ما قال أنس، والحسن وإبراهيم، والشعبي، ومحمد بن علي، وعليه الناس، حتى قد قال ذلك بعضهم في الخوارج

١٨٢٨ — قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب في رجل زكّ الحُرورَ ماله، هل عليه حرج؟ فقال: «كان ابن عمر يرى أن ذلك يقضى عنه. والله أعلم»

١٨٢٩ — قال: حدثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن نافع: أن الأنصار سألوا ابن عمر عن الصدقة؟ فقال: «ادفعوها إلى العتال. فقالوا: إن أهل الشام يظهرون مرة، وهؤلاء مرة» فقال: ادفعوها إلى من غلب»

١٨٣٠ — قال أبو عبيد: أما الذي أختار في أمر الخوارج فإن يكون على من أخذوا منه الإعادة، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الناس في هذا الأمر تبسع لقريش: خيارهم تبسع لخيارهم، وشرارهم تبسع لشرارهم»^(١)

١٨٣١ — ولقوله صلى الله عليه وسلم «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنين»^(٢)

فلم يجعل صلى الله عليه وسلم ولاية الأمر في غيرهم

١٨٣٢ — فأما حديث ابن عمر: فيمن زكّ الحُرورَ ماله، أنه يقضى عن صاحبه، فإنه ليس بثبوت عنه، إنما كان ابن شهاب يرسله عنه، ثم كأنه لم يكن على ثقة منه. ألا تراه قال في آخره: والله أعلم

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة (٢) رواه البخاري ومسلم

وأما حديثه حين سُئِلَ عن أهلِ الشَّامِ وغيرهم ، فقال : « ادفعوها إلى مَنْ غَلَبَ » فإن هذا جائزٌ ، لأن كلَّ مَنْ كان يُقاتل يودئذٍ من أهل الشَّامِ ، والعراقِ ، والحجازِ ، إنما كان يدعو إلى قريش . والخوارجُ غير هؤلاء .

١٨٣٣ — قال : وأما أهلُ العراقِ فإنهم يقولون - أو مَنْ قال منهم - : إذا أقمَةُ الخوارجُ في منزله فأخذوا صدقته أجزت عنه ، وإن أنامهم بها لم يُجز عنه [تَمَّ الجزء والحمد لله] ^(١)

باب ^(٢)

(تفريق الصدقة في الأصناف الثمانية ، وإعطائها بعضهم دون بعض)
١٨٣٤ — قال : حدثنا أبو معاوية عن حجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة قال : إذا وضعت الزكاة في صنف واحد من الأصناف الثمانية أجزأك ^(٣)

(١) زيادة من الشامية : وهو آخر الجزء الثالث عشر . ويتلوه الجزء الرابع عشر : وأوله باب تفريق الصدقات في الأصناف الثمانية الخ . وعليه سماعات كالسابقة في الأجزاء الماضية سواء

(٢) هذا أول الجزء الرابع عشر من العامية ، وفيه مانعه :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قرئ على شهدة بنت أحمد بن الفر ج بن عمر الأبري ، وأنا أسمع ، قيل لها : أخبركم أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني ، قال أخبرنا الحسن بن علي بن الحسين بن المهيم بن طهمان المعروف بالبأدا ، قال أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الهروي قال أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي قال حدثنا أبو عبيد القاسم ابن سلام »

(٣) رواه ابن أبي شيبة من عدة طرق عن حذيفة

١٨٣٥ — قال أبو معاوية : قال حجاج : وسألتُ عطاء عن ذلك . فقال : لا بأس به . « (١) »

١٨٣٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير ، وعن عبد الملك عن عطاء ، قال « إذا وضعتها في صنف واحدٍ أجزأك » (٢) »

١٨٣٧ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال : أخبرْتُ عن ابن عباس أنه قال « إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك إنما قال الله تبارك وتعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) وكذا وكذا . لئلاَّ يجمعها في غير هذه الأصناف »

١٨٣٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال : « إنما الزكاة علمٌ ، حيثُ وضعتُ أجزأتُ عنك » (٣) »

١٨٣٩ — قال : وقال عكرمة : فرَّقها في الأصناف (٤) »

١٨٤٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بكر النهشلي عن حماد عن إبراهيم قال : « إذا كان المالُ ذا مِزْ (٥) فرَّقهُ في الأصناف ، وإذا كان قليلاً فأعطه صنفاً واحداً »

١٨٤١ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء مثل قول إبراهيم هذا

١٨٤٢ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن الحسن بن عمرو عن الفضيل بن عمرو عن إبراهيم قال : ما كانوا يسألون إلا عن الفاقة .

١٧٤٣ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) مز - بكسر الميم والزاي -

أي إذا كان ذا فضل وكثرة . وقد مز مزاة فهو مزب إذا كثر

(م - ٣٧ - الأموال)

ابن شهاب قال: « أَسْعَدُهُمْ بِهَا أَكْثَرُهُمْ عَدَدًا وَأَشَدَّهُمْ فَاوَةً »

١٨٤٤ — قال : حدثني يحيى بن بكير عن مالك قال : « الأمرُ الذي

لا اختلاف فيه عندنا في قَسَمِ الصَّدَقَاتِ : أن ذلك لا يكون إلا على اجتihad (١) من الوالي ، فأى الأصناف كانت فيه الحاجة والعَدَدُ آثار ذلك الصنف بقَدَر ما يرى . قال : وليس للعامل على الصدقة فريضة مُسَمَّاة »

١٨٤٥ — قال أبو عبید : وكذلك قولُ سفيان ، وأهل العراق : أنه إذا وضعها في صنف واحد من الثمانية أجزأه

١٨٤٦ — وقال آخرون : يُفَرَّقُهَا فِيهِمْ جَمِيعًا : منهم عِكْرَمَةُ في حديثه الذي ذكرناه عنه

١٨٤٧ — وكان إبراهيم وعطاء يريان ذلك ، إذا كان المال كثيرًا ذامرًا وقد كان عمرُ بن عبد العزيز أمرَ ابن شهاب : أن يكتبها له ، فكتبها على التفريق مشروحة مُلَخَّصَةً : -

١٨٤٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن عُقَيْل قال : حدثني ابن شهاب : أن عمر بن عبد العزيز أمره ، فكتبَ التَّسَنُّةَ في مواضع الصَّدَقَةِ . فكتب « هذه منازل الصَّدَقَاتِ وَمَوَاضِعُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ : فَسَهْمٌ لِلْفُقَرَاءِ ، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ ، وَسَهْمٌ لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا . وَسَهْمٌ لِلدُّوْلَةِ قُلُوبُهُمْ . وَسَهْمٌ فِي الرِّقَابِ . وَسَهْمٌ لِلْغَارِمِينَ . وَسَهْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ . قال : فَسَهْمٌ لِلْفُقَرَاءِ نِصْفُهُ لِمَنْ غَزَا مِنْهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوَّلَ غَزْوَةٍ ، حِينَ يُفَرِّضُ لَهُمْ مِنَ الْأَمْثَادِ وَأَوَّلُ عَطَاءٍ يَأْخُذُونَهُ ، ثُمَّ تُقَطَّعُ عَنْهُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ الصَّدَقَةُ ، وَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِي عِظَمِ الْفَيْءِ . وَالنِّصْفُ الْبَاقِي (٢)

للفقراء يَمْنُ لَا يَغْزُو، مِنَ الزُّمْنَى وَالْمَكْثِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْعَطَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَسَهْمُ الْمَسَاكِينِ: نِصْفُهُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِهِ عَاهَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ حِيلَةً وَلَا تَقَلُّبًا فِي الْأَرْضِ .
وَالنِّصْفُ الْبَاقِي لِمَسَاكِينِ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ وَيَسْتَطْعِمُونَ ، وَمَنْ فِي السُّجُونِ
مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ أَحَدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَهْمُ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
يُنْظَرُ فِيمَنْ سَعَى عَلَى الصَّدَقَاتِ بِأَمَانَةٍ وَعَفَافٍ ، أُعْطِيَ عَلَى قَدَرِ مَاوَلَى ، وَجُمِعَ
مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَأُعْطِيَ عَمَالُهُ الَّذِينَ سَعَوْا مَعَهُ ، عَلَى قَدَرِ وَلَا يَتِيهِمْ وَجْهُهُمْ ، وَلَعَلَّ
ذَلِكَ أَنْ يَبْلُغَ قَرِيبًا مِنْ رُبْعِ هَذَا السَّهْمِ ، وَيَبْقَى مِنْ هَذَا السَّهْمِ بَعْدَ الَّذِي
يُعْطَى عَمَالُهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ ، فَيُرَدُّ مَا بَقِيَ عَلَى مَنْ يَغْزُو مِنَ الْأُمْدَادِ وَالْمُشْتَرِطَةِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ كَمَنْ يُفْتَرَضُ لَهُ مِنْ أُمْدَادِ النَّاسِ أَوَّلُ
عَطَاءٍ يُعْطَوْنَهُ وَمَنْ يَغْزُو مُشْتَرِطًا لَا عَطَاءَ لَهُ ، وَهُمْ فَقَرَاءُ ، وَمَنْ يَحْضُرُ الْمَسَاجِدَ
مِنَ الْمَسَاكِينِ الَّذِينَ لَا عَطَاءَ لَهُمْ ، وَلَا سَهْمَ ، وَلَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَسَهْمُ الرُّقَابِ نِصْفَانِ: نِصْفُ لِكُلِّ مُكَاتَبٍ يَدْعَى الْإِسْلَامَ ، وَهُمْ عَلَى
أَصْنَافٍ ثَلَاثٍ: فَلِقَبَائِلِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ فَضِيلَةٌ . وَلَمَنْ سِوَاهُمْ مِنْهُمْ مَنْزِلَةٌ أُخْرَى ،
عَلَى قَدَرِ مَا أَدَّى كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ، وَمَا بَقِيَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَالنِّصْفُ الْبَاقِي
تُشْتَرَى بِهِ رَقَبٌ يَمْنُ قَدْ صَلَّى وَصَامَ وَقَدَّمَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ،
فَيَعْتَقُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَهْمُ الْغَارِمِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: مِنْهُمْ صِنْفٌ لِمَنْ
يُصَابُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي مَالِهِ وَظَهَرَهُ وَرَقِيقُهُ . وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَجِدُ مَا يَقْضِي وَلَا
مَا يَسْتَعْتِقُ إِلَّا بِدَيْنٍ . وَمِنْهُ صِنْفَانِ كَمَنْ يَمْكُثُ وَلَا يَغْزُو ، وَهُوَ غَارِمٌ وَقَدْ
أَصَابَهُ فَقْرٌ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا يُتِيهِمْ فِي دِينِهِ -
أَوْ قَالَ فِي دِينِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَهْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَمِنْهُ كَمَنْ فُرِضَ لَهُ
رُبْعُ هَذَا السَّهْمِ ، وَمِنْهُ الْمُشْتَرِطُ الْفَقِيرُ رُبْعُهُ . وَمِنْهُ كَمَنْ تُصِيبُهُ الْحَاجَةُ فِي

تَقَرَّرَ ، وَهُوَ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَسَمِعُ ابْنَ السَّبِيلِ ، يَقْسِمُ ذَلِكَ لِكُلِّ طَرِيقٍ عَلَى قَدَرٍ مَنْ يَسْأَلُكُمْ أَوْ يَمُرُّ . بِهَا مِنَ النَّاسِ ، لِكُلِّ رَجُلٍ رَاحِلٍ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ لَيْسَ لَهُ مَأْوَى ، وَلَا أَهْلٌ يَأْوِي إِلَيْهِمْ ، فَيُطْعَمُ حَتَّى يَجِدَ مَنْزِلًا أَوْ يَقْضَى حَاجَتَهُ ، وَيُجْعَلَ فِي مَنَازِلَ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَيْدِي أُمَنَاءَ لَا يَمُرُّ بِهِمْ ابْنُ سَبِيلٍ لَهُ حَاجَةٌ إِلَّا آوَوْهُ وَأَطْعَمُوهُ وَعَلَّمُوهُ دَابَّتَهُ ، حَتَّى يَنْفَدَ مَا بَأْيَدِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ »

قال أبو عبيد : ثم ذكر صدقة الحبِّ والنُّمارِ ، والإبلِ ، والبقرِ ، والغنمِ ،

في حديثٍ طويلٍ

١٨٤٩ - قال أبو عبيد : فهذه تَخَارُجُ الصَّدَقَةِ ، إِذَا جُمِعَتْ مُجَرَّاةً . وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَأَطَاقَهُ . غَيْرَ أَنِّي لَا أَحْسِبُ هَذَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي تَكَثَّرَ عَنْدهُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَلَزَمَهُ حُقُوقُ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا ، وَيُمْكِنُهُ كَثَرَةُ الْأَعْوَانِ عَلَى تَقَرُّرِهَا . فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ عَنْدهُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَلْزَمُهُ لِنِهَايَةِ مَا لَهُ فَانْهَ إِذَا وَضَعَهَا فِي بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ كَانَ جَازِيًا عَنْهُ ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَدْ تَمَيَّنَّا مِنْ الْعُلَمَاءِ .

١٨٥٠ - وَالْأَصْلُ فِي هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الْمَأْثُورُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ ذَكَرَ الصَّدَقَةَ ، فَقَالَ : « تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، فَتَرُدَّ فِي فُقَرَائِهِمْ » فَلَمْ يَذْكُرْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَا غَيْرَ صَنْفٍ وَاحِدٍ . ثُمَّ أَتَاهُ مَالٌ بَعْدَ هَذَا . فَجَعَلَهُ فِي صَنْفٍ ثَانٍ سِوَى الْفُقَرَاءِ ، وَهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ : الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ ، وَزَيْدُ الْخَيْلِ قَسَمَ فِيهِمُ الذَّهَبَ الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ عَلَى مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ . وَإِنَّمَا الَّذِي

يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الصَّدَقَةُ ^(١) . ثُمَّ أَنَاهُ مَالٌ آخَرُ فَجَمَعَهُ فِي صِنْفٍ ثَالِثٍ وَهُمْ الْغَارِمُونَ .

١٨٥١ — من ذلك قوله لَقَبِيصَةَ بْنِ الْخَارِقِ فِي الْحِمَالَةِ الَّتِي تَحْمَلُ بِهَا « أَقِمْ حَتَّى تَأْتِينَا الصَّدَقَةُ » ، فَإِمَّا أَنْ نُعِينَكَ عَلَيْهَا ، وَإِمَّا أَنْ تَحْمِلَهَا عَنْكَ » وكلُّ هذه الأحاديث قد مرّت في مواضع غير هذا .

فأراه صلى الله عليه وسلم قد جعلَ بَعْضَ الْأَصْنَافِ أَسْعَدَ بِهَا مِنْ بَعْضٍ ١٨٥٢ — فالإمامُ مُخَيَّرٌ فِي الصَّدَقَةِ فِي التَّفْرِيقِ فِيهِمْ جَمِيعًا ، وَفِي أَنْ يَخْصَّ بِهَا بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْجَاهِدِ وَمُجَانَبَةِ الْهَوَى وَالْمَيْسَلِ عَنِ الْحَقِّ . وَكَذَلِكَ مَنْ سِوَى الْإِمَامِ ، بَلْ هُوَ لَغَيْرِهِ أَوْسَعُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

باب

(دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الْأَقَارِبِ ، وَمَنْ يَكُونُ لَهَا مِنْهُمْ مَوْضِعًا أَوْ لَا يَكُونُ)

١٨٥٣ — قال حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « يُعْطَى الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ مِنْ زَكَاتِهِ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ » .

١٨٥٤ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد الخالق بن سلمة قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الزَّكَاةِ . فَقَالَ : « أَحَبُّ مَنْ وَضَعَتْهَا عَنْدهُ إِلَى يَتِيمٍ وَذُو فَاقٍ ^(٢) » .

١٨٥٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن أبي عروبة عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : « أَنَّ امْرَأَةً عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ سَأَلَتْهُ عَنْ

(١) فِي الشَّامِيَةِ « بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ مِنَ الْبَيْنِ وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْبَيْنِ الصَّدَقَةُ » (٢) بِهَامِشِ الْعَتِيقَةِ « وَذُو فَاقٍ »

زكاة حُلِيٍّ لها ، فقالت : أَعْطِيهِ بَنِي أَخِي لِي أَيْتَامٌ فِي حِجْرِي ؟
قال : نعم .

١٨٥٦ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن حَمَّادٍ عن إبراهيم
عن عَلْقَمَةَ عن عبد الله وامرأته مثل ذلك

١٨٥٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن عبدِ رَبِّهِ النُّمَيْرِي

قال : سألت الحسن ، قلت : أَخِي ، أَعْطِيهِ زَكَاةَ مَالِي ؟ قال : نعم ، وَحُبًّا^(١)

١٨٥٨ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن زَيْدِ الْيَاسَمِيِّ قال :

قلت لإبراهيم : امرأة لها شيءٌ ، أَعْطِي أَخْتَهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قال : نعم

١٨٥٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن إبراهيم بن أبي

حَفْصَةَ قال : سألتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ، قلتُ : أَعْطِي خَالَتِي مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قال :

نعم ، مَا لَمْ تُغْلِقْ عَلَيْهَا بَابًا

قال أبو عبيد : يَعْْنَى أَنْ لَا تَكُونَ فِي عِيَالِهِ

١٨٦٠ — قال : حدثنا هُشَيْمٌ عن يونس عن الحسن قال : «يَضَعُ الرَّجُلُ

زَكَاتَهُ فِي قَرَابَتِهِ مِمَّنْ لَيْسَ فِي عِيَالِهِ»

١٨٦١ — قال : حدثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ عن عبد الملك

عن عطاء قال : «إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُو قَرَابَتِهِ مِنْ عِيَالِهِ الَّذِينَ يَعُولُ فَهُمْ أَحَقُّ بِزَكَاتِهِ

مِنْ غَيْرِهِمْ ، إِذَا كَانُوا فَاقِرًا»

١٨٦٢ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس

قال : «إِذَا لَمْ تُعْطَ مِنْهَا أَحَدًا تَعُولُهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ»

١٨٦٣ — قال أبو عبيد : قال لي عبد الرحمن : «إِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّ

الرَّجُلَ إِذَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ نَفَقَتَهُمْ وَضَمَّهُمْ إِلَيْهِ ، ثُمَّ جَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَهُ إِلَى الزَّكَاةِ كَانَ

كَأَنَّهُ قَدْ وَفَّى مَا لَهُ بِزَكَاتِهِ»

١٨٦٤ — قال : وقال لى عبد الله بن داود : « إِنَّمَا يُسَكَّرَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ السُّلْطَانُ قَدْ أَجْبَرَهُ عَلَى نَفَقَتِهِمْ . فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ إِجْبَارًا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ »
قال أبو عبيد : وهذا تأويل عبد الرحمن وابن داود فى معنى العيال ، وهما مذهبان لمن شاء

١٨٦٥ — قال أبو عبيد : والذى أختار فيه سواهما . وذلك أَنَّ الْأَصْلَ فى هذا عندى : إِنَّمَا هُوَ كُلِّ مَنْ كَانَ عَوْلُهُ فَرَضًا عَلَى الْعَائِلِ وَاجِبًا لَا يَسَعُهُ تَضْيِيعُهُمْ وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ ذَكَرَ الصَّدَقَةَ ، فَقَالَ « أَبَدًا بِمَنْ تَعُولُ » ثُمَّ جَاءَنَا عَنْ ذَلِكَ مُفَسَّرًا . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عِنْدَى دِينَارٌ قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ . قَالَ : عِنْدَى آخَرُ . قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ . قَالَ : عِنْدَى آخَرُ قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ . قَالَ : عِنْدَى آخَرُ . قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ . قَالَ : عِنْدَى آخَرُ . قَالَ : أَنْتَ أَبْصَرُ ، أَوْ قَالَ : أَنْتَ أَعْلَمُ »

١٨٦٦ — ومثل ذلك أو نحوه قوله لهند بنت عتبة ، وقالت له « إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، أَفَأَخْذُ مِنْ مَالِهِ ؟ » فَقَالَ : خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَبَنِيكَ بِالْمَعْرُوفِ « (١)

قال : سمعتُ أبا معاوية يُحَدِّثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٨٦٧ — قال أبو عبيد : فهو لاء الأهل والولد . وكذلك الوادان إذا كانا ذوى خَلَّةٍ وَفَاقَةٍ . فَعَلَى الْإِدِّهِمَا الْمَوْرِسُ أَنْ يَعُولَهُمَا . كَعَوْلِهِ وَلَدَهُ وَأَهْلَاهُ ، بِسُنَّةٍ ثَابِتَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١٨٦٨ — وهى قوله « إِنَّ وَلَدَ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ »

والحديث فيه كثير مستفيض

١٨٦٩ — فمذه السنن هي الفاصلة عندنا بين عيال الرجل الذين يلزمه عولهم من غيرهم. وهم: الوالدان، والولد، والزوجة، والمملوك. فهو لا يحفظ لهم في زكاته. وإن أعطاهم منها كانت غير قضية عنه، من أجل أنهم شركاؤه في ماله بالحقوق التي ألزمهم الله إياها لهم سوى الزكاة. ثم جعل الله الزكاة فرضاً آخر غير ذلك كله. فإذا صرفها إلى هؤلاء كان قد جعل حقاً واحداً يُجزى عن فرضين. وهذا غير جائز^(١) ولا واسع. فلماذا صار هؤلاء خاصة خارجين من أهل الزكاة عند المسلمين جميعاً. فأما من سواهم من جميع ذوى الرحم المحرم وغيرهم، فليس عوله في الأصل واجباً عليه في الكتاب ولا السنة.

١٨٧٠ — وبهذا يقول مالك بن أنس وأهل الحجاز

١٨٧١ — وأما أهل العراق فيقولون غير ذلك القول، يقولون: أو من قال

منهم - يجزى ذوى الرحم المحرم على نفقة ذى رحمه

قال أبو عبيد: والقول عندى هو الأول. ولهذا صار إعطاؤهم من الزكاة

جازياً عن المعطى، إذا كانوا مَوْضِعاً، بل هو المحسن المفضل في ذلك

١٨٧٢ — لقول النبي ﷺ « الصدقة على المسكين صدقة، وهي لذي

الرحم اثنتان: صدقة وصلة »^(٢)

قال أبو عبيد: فلم يشترط صلى الله عليه وسلم نافلة ولا فريضة

١٨٧٣ — فهذا عندى هو الأصل، ولست أنظر في ذلك إلى أن يكون

ذو المال محكوماً عليه بنفقة ولا غير محكوم، ولا إلى أن يكونوا مضمومين

إلى عياله بأبدانهم أو غير مضمومين. إنما ننظر في ذلك إلى أصل الوجوب
 ألا ترى أن عبد الله قد أمر امرأته أن تُعطيَ بنى أخيها من زكاتها، وهي
 تُخبره أنهم في حِجرها، فهل يكون من الضم أكثر من التزمية في المجبور؟
 وكذلك قول سعيد بن المسيب «يُسمى وذوفاقتي»

١٨٧٤ — قال أبو عبيد: والذي يجوز من ذلك أن يكون الرجل له
 قريب، أو حميم ذو حاجة وخلة، وليس هو مع هذا بمن عوّله فرض عليه،
 فحضرته نية في ضمه إياه إلى نفسه، وخلطه بعياله تطوعاً، ثم إن نيته حالت
 عن ذلك، وصار إلى إخراجهِ مِنْ نَفَقَتِهِ حتى عاد إلى حاله الأولى. فلما
 كان بعد ذلك رأى أن يُنْزِلَهُ من زكاته، كما يفعله بالأجنبي. فهذا عند أهل
 العلم جميعاً، فيما أعلمه، مجزئ، بل قريبه أسعد بزكاته وأولى فيها من البعيد
 لحديث النبي صلى الله عليه وسلم «الصدقة على المسكين صدقة، وهي لذى
 الرِّحِمِ اثنتان صدقة وصلته» مع ما ذكرنا في هذا الباب: من إجازة
 مَنْ أجاز ذلك من الصحابة والتابعين

باب

(إعطاء المرأة زوجها من صدقة مالها)

١٨٧٥ — قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو —
 مَوْكِي الْمُطَّلِبِ — عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال «انصرف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصُّبْح، فأتى النساء في المسجد، فوقفَ
 عليهن، فقال: يا معشر النساء، ما رأيتُ من نواقص عقول قط ولا دين
 أذهب لقلوب ذوى الأبواب منكن. وإنني أريتُ^(١) أنكن أكثر أهل

النار يوم القيامة ، فَمَقَرَّ بَنَ إِلَى اللَّهِ بِمَا اسْتَطَعْتُ . قال : وكان في النساء امرأة عبد الله بن مسعود . فَاثْقَلَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَأَخْبَرَتْهُ بِمَا سَمِعَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَخَذَتْ حُلِيًّا لَهَا ، فَقَالَ : أَيْنَ تَذْهَبِينَ بِهَذَا الْحُلِيِّ ؟ فَقَالَتْ : أَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ لَا يَجْعَلَ لِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فقال : هَلُمِّي فَتَصَدَّقِي ^(١) بِهِ عَلَى وَعَلَى وَلَدِي . فَأَنَالَهُ مَوْضِعٌ . فَقَالَتْ : لَا وَاللَّهِ ، حَتَّى أَذْهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال : فَذَهَبَتْ تَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذِهِ زَيْنَبُ تَسْتَأْذِنُ . فقال : أَيُّ الزَّيَانِبِ هِيَ ؟ قَالُوا : امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ . فقال : ايْذَنُوا لَهَا . فدخلت على النبي صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ مَقَالََةً ، فَرَجَعْتُ بِهَا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَأَخْبَرْتُهُ ، وَأَخَذْتُ حُلِيًّا أَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ ، رَجَاءً أَنْ لَا يَجْعَلَ لِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ . فقال لي ابن مسعود : تصدَّقِي بِهِ عَلَى وَعَلَى وَلَدِي ، فَأَنَالَهُ مَوْضِعٌ . فَقُلْتُ : حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ . فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَصَدَّقِي بِهِ عَلَيْهِ وَعَلَى بَنِيهِ ، فَإِنَّهُمْ لَهُ مَوْضِعٌ . ثم قالت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ مَا سَمِعْتُ مِنْكَ ، حِينَ وَقَفْتَ عَلَيْنَا ، فَقُلْتَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ نَوَاقِصِ عَقُولٍ قَطُّ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِقُلُوبِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْكُمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا نَقْصَانُ دِينِنَا وَعَقُولِنَا ؟ قال صلى الله عليه وسلم : أَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ نَقْصَانِ دِينِكُمْ فَالْحَيْضَةُ الَّتِي تُصِيبُكُمْ ، تَمْكُثُ إِحْدَاكُنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَمْكُثَ لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ ، فَذَلِكَ نَقْصَانُ ^(٢) دِينِكُمْ . وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ نَقْصَانِ عَقُولِكُمْ فَشَهَادَتُكُمْ إِنْمَا شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ شَهَادَةِ

١٨٧٦ — قال : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي

(١) فِي الشَّامِيَةِ « تَصَدَّقِي » (٢) فِي الشَّامِيَةِ « مِنْ نَقْصَانِ دِينِكُمْ »

كثير عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحية أو فطر إلى المصلى، فصلّى، ثم انصرف، فوعظ الناس، وأمرهم بالصدقة. ثم مرّ على النساء، فقال: تصدّقن» - ثم ذكر مثل حديث اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو، إلا أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صدق ابن مسعود، وزوجك وولده» (١) أحقّ من تصدّقت به عليهم» (٢)

١٨٧٧ - قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبيد الله عن ربيعة بنت عبد الله امرأة عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك؛ إلا أنّه قال في حديثه: «قالت: إن زوجي ليس له مال ولا لو لآدى، فقال: إن لك في ذلك أجر ما نفقت عليهم» ولم يذكّر قوله: «مارأيت من نواقص عقول، إلى آخر الحديث» (٣)

(١) في الشامية «وولدك» (٢) روى هذه القصة البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متعددة. وفيها «ان زينب بنت معاوية الثقفية زوج عبد الله بن مسعود التقت مع زينب الانصارية امرأة أبي مسعود عقبه بن عامر الأنصاري على باب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن الصدقة على زوجيهما».

(٣) قال ابن حجر في الإصابة (٨ : ٨٩) ربيعة بنت عبد الله بن معاوية الثقفية، امرأة عبد الله بن مسعود، ويقال اسمها رائطة، ويقال بل اسمها زينب، ورائطة لقب. وقيل: هما اثنتان. روى حديثها ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن عبد الله الثقفي عن اخته رائطة. وقيل عن عروة عن ربيعة بغير واسطة. ولفظه عند ابن أبي عاصم: «عن رائطة امرأة عبد الله بن مسعود وأم ولده. وكانت صناعا وليس لعبد الله بن مسعود مال، وكانت تنفق عليه وعلى ولده - الحديث». وقد ورد نحو هذه القصة لزينب امرأة عبد الله وهي في الصحيح اه. وقد ساق ابن الأثير في أسد الغابة لفظ ابن أبي عاصم فقال: «عن رائطة امرأة عبد الله ابن مسعود أم ولده، وكانت امرأة صناعا. وليس لعبد الله بن مسعود مال.

١٨٧٨ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار ، رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل ذلك أو نحوه

قال أبو عبيد : والمحفوظ عندنا هو قول من جعل الولد لعبد الله دون المرأة كالذي رواه أبو هريرة وأبو سعيد ، لأنه ليس من السنة أن يُعطى الوالدان ولدهما من الزكاة . فلا يُجزيه ذلك في قول أحد أعلمه

١٨٧٩ — وأما اعطاء المرأة زوجها من الزكاة فقد كان بعض أهل العراق يرى ذلك غير مجزئها ، يشبهه باعطائه إياها من زكاته وهما عندنا مفترقان من جهة السنة والنظر جميعاً

١٨٨٠ — أما السنة فإذكرنا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر عبد الله وامرأته

١٨٨١ — وأما النظر فإن الرجل يُجبر على نفقة امرأته ، وإن كانت مؤسرة وليست تُجبر هي على نفقته وإن كان معسراً . فأى اختلاف أشد تفاوتاً من هذين ؟ وهذا هو الأصل عندنا المفرق بين كل من يُعطيه الرجل من زكاته ومن لا يعطيه : أن من وجبت على الرجل نفقته وعوله فلا حظ له في زكاته . ومن حلت له زكاته كان غير مفروض عليه مؤنته . وهذا قول أهل الحجاز

١٨٨٢ — وأما أهل العراق فإنه عندهم مجبر على كل ذي حرم من ذوى

فكانت تنفق عليه وعلى ولده من ثمن صنعتها . فقالت : والله لقد شغلتنى أنت وولدك عن الصدقة . فقال : ما أحب أن لم يكن لك أجر أن تفعل . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقالت : انى امرأة ذات صنعة فأبيع . وليس لى ولا لولدى ولا لزوجى شيء ، ويشغلونى فلا أتصدق . فهل لى فى النفقة عليهم من اجر ؟ . فقال : لك فى ذلك أجر ما انفق عليهم . فاتفق عليهم » اهـ

الأرحام إذا كان محتاجاً صغيراً، أو كبيراً به زمانة. وهم مع هذا يرونهم موضعاً لزكاته ما خلا الوالدين والولد

١٨٨٣ — قال أبو عبيد: والقول الذي نختاره من هذا ما قال أولئك: أن فرض النفقة وإعطاء الزكاة لا يجتمعان لأحد في مال أحد، ولا أعرف له أصلاً في الكتاب ولا السنة. وإنما أقاربه هؤلاء فقراء من فقراء المؤمنين يجب حقوقهم في الفنى والخمس والصدقة. فأما في خاصة مال الرجل فلا، إلا أنه يؤمر بإصليتهم ويخص عليها، ويكون قطعاً لرحمه في تركها من غير إجبار في حكم، إلا الوالدين والولد والزوجة والمملوك، فإنه يحكم عليه بمؤنتهم حكماً، لأنهم يستحقون منه النفقة، دون الزكاة. ومن وراء هؤلاء من أقاربه يستحقون الزكاة دون النفقة

فهذا هو الفرق الفاصل بين الفريقين

باب

(تعجيل الصدقة ، وإخراجها قبل أوانها)

١٨٨٤ — قال: حدثنا يزيد عن حجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة قال: « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة. فألقى العباس يسأله صدقة ماله. فقال: قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة سنتين، فرفعه عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: صدق عني، قد تعجلنا منه صدقة سنتين » (١)

(١) قال الحافظ في الفتح (٣ : ٢١٤) أخرجه الترمذى وغيره من حديث على وفي إسناده مقال . وفي الدار قطنى من طريق موسى بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أنا كنا قد احتجنا فتمعجلنا من العباس صدقة ماله سنتين » وهذا مرسل وروى الدار قطنى أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه . وإسناده المرسل

قال أبو عبيد : كان هُشيم يزيدي إسناده هذا الحديث عن منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم . حدثت بذلك عنه ، ولا أحفظه منه

١٨٨٥ — قال أبو عبيد : وحدثونا عن إسماعيل بن زكريا عن الحجاج ابن دينار عن الحكم عن حُجَّية بن عدي^(١) عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك « أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين »

١٨٨٦ — قال : حدثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان . قال قلت للحسن : « أأخرج زكاة ثلاثة أعوام ضربة ؟ فلم يرَ بذلك بأساً »

١٨٨٧ — قال : حدثنا هُشيم قال أخبرنا مُغيرة عن إبراهيم

١٨٨٨ — قال هُشيم : وأخبرنا بعض أصحابنا عن الحسن : أنهما كانا لا يريان بتعجيل الزكاة بأساً ، إذا وجد لها موضعاً

١٨٨٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سُفيان عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير : أنه كان لا يرى بتعجيلها بأساً ، إذا وجد لها موضعاً

١٨٩٠ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن يوسف بن أبي حكيم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن تقديم الزكاة قبل حلها . فقال : « قدّم

أصح . وفي الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً ، فأتى العباس فأغلظ له . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل » وفي إسناده ضعف . وأخرجه أيضاً هو والطبراني من حديث أبي رافع نحوه هذا . وإسناده ضعيف أيضاً . ومن حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقته سنتين » وفي إسناده محمد بن ذكوان . وهو ضعيف

(١) حجية : كعلية الكندي الكوفي . قال ابو حاتم : شيخ لا يحتج بحديثه

ولا تؤخر» (١)

١٨٩١ — [وعن إسحاق عن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان . قال : قلت للحسن : أخرجُ زكاةَ مالى فى مرةٍ واحدةٍ سنتين ؟ قال : لا بأس بذلك] (٢)
قال أبو عبيد : وهذه الآثارُ كلها هى المعمولُ بها عندنا : أنَّ تعجيلها يقضى عنه ، ويكونُ فى ذلك مُحسناً

وما نعلمُ أحداً ارتابَ به غيرَ ابنِ سيرين من غيرِ كراهةٍ ، ولكن إمساكاً عنه

١٨٩٢ — وكان مالكُ بن أنسٍ لا يراه مُجزياً عنه ، ويُشبههُ بالصلاة والصيام
١٨٩٣ — قال : حدثنا ابنُ أبي عديٍّ وعبدُ الوهاب بنُ عطاء عن ابنِ عَوْنٍ عن محمد : أَنَّهُ سُئِلَ عن تعجيل الزكاة . فقال : لا أذكرى ما هو قال أبو عبيد : وإنما نرى وقوفَ مَنْ وَقَفَ فى هذا أَنَّهُ شَبَّهَ الزكاةَ بالصلاة ، إذ كانت لا تجوز قبلَ وقتها ، فأشفقَ أن تكونَ الزكاةُ كذلك والذى عندنا فيه : أن السُّنَّةَ قَدْ فَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا

ألا ترى أنَّ الصلاةَ لها أوقاتٌ وحدودٌ معلومةٌ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، ويُحدِّثُهُ عن جبريل عليه السلام « أَنَّهُ أَمَّهُ فِيهَا وَحَدَّاهَا » فليستَ تَمَعْدَى تلكَ الأوقات بتقديم ولا تأخير ؟

١٨٩٤ — ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ وَقَّتْ لَزَكَاةٍ يوماً من الزمان معلوماً ، وإنما أوجبهَا فى كُلِّ عامٍ مرةً . وذلك أن الناسَ تَحْتَلِفُ عَلَيْهِمْ اسْتِفَادَةُ المَالِ ، فَيُفِيدُ الرَّجُلُ نِصَابَ المَالِ فى هذا الشهر ، ويملكهُ الآخرُ فى الشهرِ الثانى ويكونُ للثالثِ فى الشهر الذى بعدهما . ثم كذلك شهورُ السَّنَةِ كلها .

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) هذا الاثر بهامش النسخة العتيقة فقط . وقد وضعت فى السطر المقابل له تخريجه اشارة إلى أنه من الاصل . وكتب على آخره كلمة « صح »

وإنما تجبُ على كلِّ واحدٍ منهم الزكاةُ في مثلِ الشهر الذي استفادَهُ فيه من قابلٍ . فاختلَفَتْ أوقاتهم في محَلِّ الزكاةِ عليهم ، لاختلافِ أصلِ الملك . فكيف يجوز أن يكون للزكاة يوم معلوم ^(١) يشترك فيه الناس . وأما الصلاةُ فأنما وجوبها على الناس معاً في ميقاتٍ واحد . فلماذا أفتت العلماء بتعجيل الزكاة قبل محَلِّها ، وفرَّقوا بينهما وبين الصلاة مع الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم في عَمَّة العباس

١٨٩٥ — وبهذا القول يقولُ علماء أهل العراق ، وأهل الشام ، وعليه الناس ، إلا ما ذكرنا عن مالك بن أنس ، وأهل الحجاز .

١٨٩٦ — قال أبو عبيد : وكذلك تأخيرها إذا رأى ذلك الإمامُ في صدقة المواشي ، للأزمة تُصيبُ الناس ، فتجذبُ لها بلادهم ، فيؤخرها عنهم إلى الخصب ، ثم يقضيها منهم بالاستيفاء في العام المقبل ، كالذي فعله عمرُ في عام الرمادة . وقد يُؤزَّرُ عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثٌ فيه حجةٌ لعمر في صنيعه ذلك

١٨٩٧ — قال : حدثنا أبو أيوب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة قال « أمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، فقال بعضُ من يَلْمِزُ : منع ابنُ جميل ، وخالدُ بن الوليد ، والعباسُ ابن عبد المطلب : أن يَتَصَدَّقُوا . قال : فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَكَذَّبَ عن اثنين : عن العباسِ وخالدٍ ، وصَدَّقَ على ابنِ جميل ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما نَقِمَ ابنُ جميل ؟ إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله من فضله ورسوله . وأما خالدُ بنُ الوليد فأنهم يَظلمون خالداً ، إن خالداً قد احتسبَ أذراعَهُ وأَعْبَدَهُ ^(٢) في سبيلِ الله . وقال غيره : وعِتَادَهُ . قال :

(١) في العتيقة « ان يكون للزكاة أصل معلوم »

(٢) بهامش العتيقة « وعبداه » بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة

وأُمّ العباسُ عمُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي عليه ومثلها معها «
قال أبو عبيد : وكان مالكُ بن أنسٍ يزيدُ في إسنادِ هذا الحديث : عن
أبي الزنادِ عن الأعرَج عن أبي سلمة عن أبي هريرة . كذلك حَدَّثَتْ عنه
قال أبو عبيد : فقولُ النبي صلى الله عليه وسلم « فَأَمَّا العباسُ فَصَدَقْتُهُ
عليه ومثلها معها » يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَخْرَهَا عَنْهُ، ثُمَّ جَعَلَهَا دَيْنًا عَلَيْهِ يَأْخُذُهُ
منه . فهو في الحديثِ الأولِ قَدْ تَعَجَّلَ زَكَاتَهُ مِنْهُ . وفي هذا أَنَّهُ أَخْرَهَا عَنْهُ .
ولعلَّ الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا قَدْ كَانَا

١٨٩٨ — وقد رَوَى بعضهم حديثَ العباسِ : أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم
« قال وأما صدقةُ العباسِ فهي عليٌّ ومثلها معها »

فإن كان هذا هو المحفوظُ فهو مثلُ الحديثِ الأولِ الذي ذكرناه عن
يزيدَ وهشيمَ وإسماعيلَ بن زكريَّا : في تَعَجُّلِهَا قَبْلَ حِلِّهَا وَكَلَا الوَجْهَيْنِ جَائِزٌ ،
إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِمَاعِ وَحُسْنِ النَظَرِ مِنَ الْإِمَامِ
فهذا مافي حديث العباس من العلم

١٨٩٩ — وأما قولُ النبي صلى الله عليه وسلم في خالدٍ « أَنَّهُ قَدْ احْتَبَسَ
أَدْرَاعَهُ وَأَعْبَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » فَإِنَّ فِيهِ ثَلَاثَ سُنَنِ :

إِحْدَاهُنَّ أَنَّهَا مِثْلُ قِصَّةِ الْعَبَّاسِ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ
عِنْدَ انْصِرَافِ السَّاعِ إِلَى . فَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا تُبْعَثُ
السَّعَاةُ مَعَ جُوبِ الزَّكَاةِ

وَالثَّانِيَةِ : أَنَّهُ قَبْلَ الْأَدْرَاعِ وَالْأَعْبَدِ عَوَضًا مِنَ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ الْعَبِيدَ وَالذُّرُوعَ
لَا زَكَاةَ فِيهَا . فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهَا مَكَانَ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي ، أَوْ غَيْرِهَا ،
كَالَّذِي ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا هَذَا . كَأَخْذِ الْمَالِ مَكَانَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ
وَالْجُزْئِيَةِ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِالْمَأْخُوذِ مِنْهُ وَأَصْلَحَ الْمَأْخُوذُ لَهُ

والثالثة : أنه جعل صدقته كلها في السبيل وحده ، ولم يفرقها في الأصناف
الاثنية . فرضي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسنه ، كالذي ذكرناه
من دفعه إليها مرة إلى العقرء ، وأخرى إلى الغارمين ، وثالثة ، إلى المؤلفة
قلوبهم . وهذه رابعة في السبيل . وكذلك الأصناف كلها

باب

(قَسَمَ الصَّدَقَةُ فِي بِلَدِهَا ، وَحَمَلَهَا إِلَى بَلَدٍ سِوَاهُ ، وَمَنْ أَوْلَى)

(بَأَن يُبْدَأَ بِهِ مِنْهَا ؟)

١٩٠٠ — قال : حدثنا أبو معاوية عن أبي بردة عن حماد عن إبراهيم
قال : « تَقَسَّمُ الصَّدَقَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَلَى الْمَاءِ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا نَظَرَ إِلَى
أَقْرَبِ الْمِيَاهِ إِلَيْهِمْ ، فَتَقَسَّمُ فِيهِمْ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ »

١٩٠١ — قال : حدثنا سعيد بن عفيرة عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج
قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله « أَنْ ضَعُوا شَطْرَ الصَّدَقَةِ — قال
أبو عبيد : يعني في مواضعها — وَابْعَثُوا إِلَى بَشْطِهَا » قال : ثم كتب في العام
المقبل : « أَنْ ضَعُوهَا كُلُّهَا »

١٩٠٢ — قال : حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم : أنه كان يكره
أَنْ تَخْرُجَ الزَّكَاةُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا لَدَى قَرَابَةٍ ^(١)

١٩٠٣ — قال : حدثنا يزيد عن المبارك بن فضالة عن الحسن
مثل ذلك

١٩٠٤ — قال : حدثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن فرقد
السجستاني قال « سَمِعْتُ زَكَاةَ مَالِي لِأَقْسَمِهَا بِمَكَّةَ . فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ .

(١) فِي الشَّامِيَةِ « لَدَى الْقَرَبِيِّ »

فقال: ارُدُّهَا فاقْسِمِهَا فِي بَلَدِكَ»

١٩٠٥ — قال: حدثنا علي بن ثابت عن سفيان بن سعيد «أَنَّ زَكَاةً حُمِلَتْ مِنَ الرَّيِّ إِلَى السَّكُوفَةِ، فَرَدَّهَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى الرَّيِّ»

١٩٠٦ — حدثنا محمد بن كثير عن النعمان بن الزبير قال: «استعمل محمد بن يوسف طائوساً على خلاف . فكان يأخذ الصدقة من الأغنياء فيضعها في الفقراء . فلما فرغ قال له : ارفع حسابك . فقال : مالي حساب . كُنْتُ آخِذُ مِنَ الْغَنِيِّ فَأَعْطِيهِ الْمُسْكِينِ»

١٩٠٧ — قال: حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر: أنه قال في وصيته «أَوْصِي اتَّخِذْهُ مِنْ بَعْدِي بِكُنَا، وَأَوْصِيهِ بِكُنَا، وَأَوْصِيهِ بِالْأَعْرَابِ خَيْرًا، فَانْهَمُ أَصْلُ الْعَرَبِ، وَمَادَّةُ الْإِسْلَامِ: أَنْ يَأْخُذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ فَيَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ»

قال أبو عبيد: والأصل في هذه الأحاديث سنة النبي صلى الله عليه وسلم في وصيته معاذاً، حين بعثه إلى اليمن يدعوهم إلى الإسلام، والصلاة قال: «فَإِذَا أَقْرَأُوا لَكَ بِذَلِكَ فَقُلْ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَدَقَةَ أَمْوَالِكُمْ، تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ فَيُرَدُّ فِي فَقَرَائِكُمْ»

١٩٠٨ — قال: وحدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لمعاذ، في حديث فيه طول.

قال أبو عبيد: ومنه حديث علي بن أبي طالب

١٩٠٩ — قال: حدثني أحمد بن يونس عن أبي شهاب الخياط عن أبي عبد الله الثقفي قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث: «أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يَكْفِي الْفُقَرَاءَ. فَإِنْ

جَاعُوا أَوْ عَرُّوا أَوْ جَهْدُوا فِيمَنْعِ الْأَغْنِيَاءُ . وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُجَاسِبَهُمْ وَيُعَذِّبَهُمْ »

١٩١٠ — قال أبو عبید : والعلماء اليوم مُجْتَمِعُونَ عَلَى هَذِهِ الْأَثَارِ كُلِّهَا :
أَنَّ أَهْلَ كُلِّ بَلَدٍ مِنَ الْبِلَادِ ، أَوْ مَاءٍ مِنَ الْمِيَاهِ ، أَحَقُّ بِصَدَقَتِهِمْ ، مَا دَامَ فِيهِمْ
مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَاحِدٌ قَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَتَى ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ صَدَقَتِهَا ، حَتَّى
يَرْجِعَ السَّاعِي وَلَا شَيْءَ مَعَهُ مِنْهَا

بِذَلِكَ جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ مُفَسَّرَةً :

١٩١١ — قال : حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي خَلَادٌ أَنَّ
عَمْرُو بْنَ شُعَيْبٍ أَخْبَرَهُ : « أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لَمْ يَزَلْ بِالْجُنْدِ ، إِذْ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ . ثُمَّ قَدِمَ
عَلَى عَمْرٍ ، فَرَدَّهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاذٌ بِمِثْلِ صَدَقَةِ النَّاسِ ،
فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَمْرٌ ، وَقَالَ : لِمَ أُبْعَثُكَ جَائِعًا وَلَا آخِذَ حِزْبِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ
لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ قَتْرَ دَهْمًا عَلَى فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ
بَشَى . وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّانِي بَعَثَ إِلَيْهِ شَطْرَ
الصَّدَقَةِ ، فَرَأَجَعَهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّلَاثُ بَعَثَ إِلَيْهِ بِهَا كُلَّهَا ،
فَرَأَجَعَهُ عَمْرٌ بِمِثْلِ مَا رَأَجَعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا وَجَدْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ
مِنْ شَيْءٍ »

١٩١٢ — قال : حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي
الْأَيْضِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « أَنَّ عَمْرًا بَعَثَ
مُعَاذًا سَاعِيًا عَلَى بَنِي كِلَابٍ ، أَوْ عَلَى بَنِي سَعْدٍ بْنِ ذُبْيَانَ . فَقَسَمَ فِيهِمْ
حَتَّى لَمْ يَدَعْ شَيْئًا ، حَتَّى جَاءَ بِحِلْسِهِ الَّذِي خَرَجَ بِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ ، فَقَالَتْ أُمُّهُ :

أَيُّ مَا جِئْتَ بِهِ مِمَّا يَأْتِي بِهِ الْعُمَالُ مِنْ عُرَاضَةِ أَهْلِهِمْ^(١) ؟ فَقَالَ : كَانَ مَعِيَ ضَاغِطٌ^(٢) . فَقَالَتْ : قَدْ كُنْتَ أَمِينًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ . أَفَبَعَثَ عُمَرُ مَعَكَ ضَاغِطًا ؟ فَقَامَتْ بِذَلِكَ فِي نِسَائِهَا وَاشْتَكَتْ عُمَرَ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ . فَدَعَا مُعَاذًا . فَقَالَ : أَنَا بَعَثْتُ مَعَكَ ضَاغِطًا ؟ فَقَالَ : لَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَعْتَذِرُ بِهِ إِلَيْهَا إِلَّا ذَلِكَ . قَالَ : فَضَحِكَ عُمَرُ ، وَأَعْطَاهُ شَيْئًا وَقَالَ : ارْضَ بِهَا بِهِ .

١٩١٣ — قَالَ : قَالَ حَجَّاجُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ « ضَاغِطًا »

يَعْنِي بِهِ رَبَّةٌ

١٩١٤ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَمِنْ هَذَا حَدِيثٌ يُرْوَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ : خَرَجَ سَعْدٌ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ يَعْلى بْنِ أُمَيَّةَ - حَتَّى قَدِمَ عَلَى عُمَرَ الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ فَقَالَ : الْجِهَادَ . فَقَالَ : ارْجِعْ . فَإِنَّ عَمَلًا بِالْحَقِّ جِهَادٌ حَسَنٌ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ قَالَ لَهُ عُمَرُ : إِذَا مَرَرْتُمْ بِصَاحِبِ الْمَالِ فَلَا تَدْخُوا الْحَسَنَةَ وَلَا تَدْخُوا صَاحِبَهَا ، وَفَرِّقُوا الْمَالَ ثَلَاثَ فِرْقٍ ، تَغْيِرُوا صَاحِبَ الْمَالِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ اخْتَارُوا مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثِينَ ، ثُمَّ ضَعُوهَا فِي كَذَا وَفِي كَذَا . قَالَ : أُمُورٌ وَصَفَهَا . قَالَ سَعْدٌ : وَكُنَّا نَخْرُجُ لِنَأْخُذَ الصَّدَقَةَ^(٣) ، فَسَارِجُ إِلَّا بِسَيَاطِنَا

١٩١٥ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تُثَبِّتُ أَنَّ كُلَّ قَوْمٍ

(١) العرَاضة : هدية القادم من سفره (٢) أى حافظ أمين ، يعنى الله المطالع على سائر العباد . أهم أمراته أنه كان معه من يحفظه ويضيق عليه ويمنعه عن الأخذ ليرضيه بذلك (٣) كانت فى الشامية وفى العتيقة « أنخرج فنأخذ » وصححت فى هامش العتيقة « لنأخذ »

أَوَّلَى بِصَدَقَتِهِمْ حَتَّى يَسْتَعْنُوا عَنْهَا . وَنَرَى اسْتِحْقَاقَهُمْ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ ،
إِنَّمَا جَاءَتْ بِهِ السَّنَةُ الْحُرْمَةُ الْجَوَارِ ، وَقُرْبَ دَارِهِمْ مِنْ دَارِ الْاَغْنِيَاءِ .
١٩١٦ — فَإِنْ جَبَلَ الْمُصَدِّقُ فَحَمَلَ الصَّدَقَةَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرٍ سِوَاهُ ،
وَبَاهِلَهَا فَتَقَرَّ إِلَيْهَا ، رَدَّهَا الْإِمَامُ إِلَيْهِمْ ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَكَأَيُّ
أَفْتَى بِهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

إِلَّا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَسَنَ تَرَخَّصَا فِي الرَّجُلِ يُؤَثِّرُ بِهَا قَرَابَتَهُ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ
هَذَا لِلْإِنْسَانِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ . فَأَمَّا صَدَقَاتُ الْعَوَامِّ الَّتِي تَلِيهَا الْإِثْمَةُ فَلَا .
وَمِثْلُ قَوْلِهِمَا حَدِيثُ أَبِي الْعَالِيَةِ :

١٩١٧ — حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ : أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ
زَكَاتَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ : وَلَا تُرَاهُ خَصَّ بِهَا إِلَّا أَقَارِبَهُ أَوْ مَوَالِيَهُ ،

١٩١٨ — فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِمَامُ بِحَاجَةِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ حَتَّى يَقْسِمَهَا فِي
غَيْرِهِمْ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْضُ عُمَّالِهِ ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ هُوَ بَعْدُ فَانْهَى عَنْ
عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَضْمَفَ الصَّدَقَةَ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ قَابِلٍ

١٩١٩ — قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ
أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرَ بْنَ مَسْلَمَةَ الدَّوْلِيَّ يَذْكُرُ
« أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - وَأَخْبَرَ عُمَيْرًا مَنْ كَانَ مَعَ عُمَرَ -
قَالَ : مَعَ أَنَّ عُمَيْرًا قَدْ كَانَ شَيْخًا قَدِيمًا - قَالَ : بَيْنَا عُمَرُ نِصْفَ النَّهَارِ قَائِلًا
فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ ، وَإِذَا أَعْرَابِيَّةٌ ، فَتَوَسَّطَتِ النَّاسَ ، فَجَاءَتْهُ ، فَقَالَتْ : إِنِّي
امْرَأَةٌ مَسْكِينَةٌ ، وَلِي بَنُونَ ، وَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ
بَعَثَ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ سَاعِيًا ، فَلَمْ يُعْطِنَا ، فَلَمَّا لَكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنْ تَشْفَعَ لَنَا إِلَيْهِ .
قَالَ : فَصَاحَ بَسِيرًا : أَنْ أَدْعُ لِي مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ . فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَنْجَحَ

لحاجتي أن تقوم معي إليه . فقال : إنه سيفعل إن شاء الله ، فجاءه يرفاً فقال : أجب ، فجاء ، فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فاستحييت المرأة ، فقال عمر : والله ما آلو أن أختار خياركم ، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه صلى الله عليه وسلم ، فصدقناه واتبعناه ، ففعل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين ، حتى قبضه الله على ذلك ، ثم استخلف الله أبا بكر ، ففعل بسنته حتى قبضه الله ، ثم استخلفني فلم آل أن أختار خياركم ، إن بعثتكم فأد إليها صدقة العالم وعام أول ، وما أدرى لعل لا أبعثكم . ثم دعا لها بجمال^(١) فأعطاها دقيقتاً وزيتاً ، وقال : خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر ، فانا نريدها ، فأنته بخير فدعاهما بجملين آخرين ، وقال : خذي هذا ، فإن فيه بلاغاً حتى ياتيكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حقتك للعالم وعام أول .

١٩٢٠ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يحيى ابن سعيد مثل هذا الحديث ، أو نحوه ، إلا أنه قال « نظرت المرأة إلى رجل نائم تحت شجرة ، فأخذت ببعض أصابع قدميه ، فاستدقظ بها ، فقال : مالك ؟ فقصت عليه قصة محمد بن مسلمة . فقال : اذهبي إليه ، فقولي له : هذا الرجل يدعوك ، فقالت له : ليس هكذا يقول الشفيع . فقال : اذهبي إليه فقولي كما أقول لك ، فانه سيأتي . قال : فتخللت القوم حتى لقيته ، فقالت له ذلك . فوثب واتبعته حتى وقف على عمر ، ثم ذكر الحديث »

١٩٢١ — قال أبو عبيد : وقد جاءت مع هذا أحاديث فيها دلائل على الرخصة في حملها من بلدها إلى غيره . كحديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لقيصة بن الحارث في الحماة « أقم حتى تاتيكن الصدقة ، فإمأن

(١) في العتيقة « ثم دعا لها محمد » وهو غلط

نُعِينَكَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا أَنْ تَحْمِلَهَا عَنْكَ » فرأى اعطاه إِيَّاهُمَا مِنْ صَدَقَاتِ الْحِجَازِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، وَرَأَى سَمَلَهَا مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ

١٩٢٢ — وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ ، حِينَ سَمَلَ صَدَقَاتِ قَوْمِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي أَيَّامِ الرِّدَّةِ

١٩٢٣ — وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عُمَرَ ، حِينَ قَالَ لِابْنِ أَبِي ذُبَابٍ ، وَبَعَثَهُ بَعْدَ عَامِ الرَّمَادَةِ ، فَقَالَ : «اعْقِلْ عَلَيْهِمْ عِقَالَيْنِ ، فَاقْسِمَ فِيهِمَا أَحَدَهُمَا ، وَاتَّقِ بِالْآخِرِ »

١٩٢٤ — وَكَذَلِكَ حَدِيثُ مُعَاذٍ ، حِينَ قَالَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ - «اتَّبُونِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ آخِذُهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الصَّدَقَةِ ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ »

قال أبو عبيد : وليس لهذه الأشياء تحمُّلٌ إلا أن تكون فضلاً عن حاجتهم ، وبعد استغنائهم عنها ، كالذي ذكرناه عن عمر ، ومعاذ ١٩٢٥ قال : حدثنا أبو معاوية عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقْسَمِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَيْرُ الْفَضْلُ) قَالَ : الْفَضْلُ عَنِ الْغِنَى

باب

(الرجل يخرج الصدقة فتضيع ، أو يدفعها إلى غني وهو لا يشعُر)

١٩٢٦ — قال : حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري : في الرجل يخرج زكاة ماله ، فتضيع ، قال : «لأنراها إلا عليه ، حتى يؤدِّيها »

١٩٢٧ — قال : حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن في ذلك ، قال : «ما أخرج زكاة ماله ، ليعُدَّ

١٩٢٨ — قال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: «لا تجزى عنه حتى يضعها مواضعها»

١٩٢٩ — حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر، أو حماد، عن إبراهيم - شك أبو عبيد - قال: «لا تجزى عنه»

١٩٣٠ — قال: حدثنا أبو النضر عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة

عن ذلك. فقال: «يعيد»

قال أبو عبيد: وفيه قول آخر:

١٩٣١ — قال: حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن، في رجل دفع إلى رجل زكاة ماله ليقسمها له فضاقت منه، قال: «تجزئه»

١٩٣٢ — قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: «إذا عزلها عن ماله فقد أجزته»

قال أبو عبيد: والقول المعمول به عندنا في ذلك قول الحسن الأول، مع موافقته لإبراهيم، والحكم، والزهرى: أنها غير تجزية، لأن الفرض على الأغنياء أداء الصدقة إلى الفقراء، أو إلى الإمام، وأن المضيع غير مؤدٍ لما لزمه. قال الله تبارك وتعالى (إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْثَرُهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) وإن هذا لم يؤتم شيئا. فهذا ما في التضييع وأما الذي يدفعها إلى غنى:

١٩٣٣ — فإن هشيما حدثنا عن يونس عن الحسن في رجل أعطى زكاة ماله رجلا، وهو يظن أنه فقير، فإذا هو غنى. قال: «قد أجزته»

١٩٣٤ — قال: حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن مثل ذلك

١٩٣٥ — قال أبو عبيد: وقد اختلف الناس بعد في هذا الباب. فقال قائلون بهذا القول. وقال آخرون: عليه الإعادة. وأظن الفريقين جميعاً شبهوها بالصلاة، فجعلها الذين رأوها مجزئة كالصلاة لغير القبلة، وهو لا يشعر. فلا إعادة عليه. وشبهها الآخرون بالصلاة على غير طهور، وهو لا يشعر، فعليه الإعادة.

١٩٣٦ — والذي عندنا في ذلك: أنها بامر القبلة أشبه. وليس يشبه هذا الباب الأول، لأنه ليس على الناس فيها إلا التحرر. فاذا تعمّدوا مواضعها فقد أدّوا فرضها، وإن كانت على غير ذلك. لأنها مغيبة عنهم.

١٩٣٧ — والأصل في ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الرجلين اللذين أتياه يسألانه من الصدقة. فقال «إن شئتما أعطيتكما»، ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكسب «فدينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وقبل آداءهما الفقير والحاجة، إذ لم يظهر له غناهما. ورأى أنه ليس يلزمه إلا ذلك. فمكنا كل متصدق.

باب

(سمّهم الفقراء والمساكين من الصدقة، والفصل بينهما في التأويل)

١٩٣٨ — قال: حدثنا خالد بن عمرو عن سفیان عن منصور عن إبراهيم في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) قل «كان يقال: هم المهاجرون في سبيل الله»

١٩٣٩ — قال: حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن علي بن الحكم عن الضحاك بن مزاحم قال: «الفقراء فقراء المهاجرين والمساكين، الذين

لم يهاجروا»^(١)

١٩٤٠ — [حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « الفقراء فقراء المهاجرين . والمساكين الذين لم يهاجروا »]^(٢)

١٩٤١ — [حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « الفقراء فقراء المسلمين ، والمساكين الطوائف »]
١٩٤٢ — قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الوارث بن سعيد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : « الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل »^(٣)

١٩٤٣ — قال: حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن رجل عن جابر ابن زيد مثل ذلك قال: « الفقير الذي لا يسأل ، والمسكين الذي يسأل »^(٤)
١٩٤٤ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة قال « الفقير الضعيف ، والمسكين الذي يستطعم »

١٩٤٥ — قال : حدثنا إسماعيل بن جعفر عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذي ترذه التمرة والتمر ثمان واللقمة واللقمتان ، ولكن المسكين المتعفف ، اقرؤا إن شئتم (لا يسألون الناس إلحافاً) »^(٥)

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢) زيادة من الاصل العتيق ، ولم أجدها عن ابن عباس في الكتب التي في يدي (٣ ، ٤) رواها ابن أبي شيبة (٥) رواه الامام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما

قال أبو عبيد : فهذا فصل ما بين الفقير والمسكين
وقد فصلت العلماء أيضاً بين القانع ، والمُعْتَرُ ، والبائس ، والفقير . وهما
جميعاً من أهل الصدقة والإطعام

١٩٤٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الوارث بن سعيد عن ابن
أبي نجيح عن مجاهد ، في قوله تعالى (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) قال :
هما سواء

١٩٤٧ — قال : حدثنا حماد عن ابن جريج عن عمر بن عطاء عن
عكرمة قال « الفقير الضعيف ، والبائس المضطر الذي عليه البؤس ،
والقانع الطامع »

١٩٤٨ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم « في القانع
والمُعْتَرُ قال : أحدهما السائل ، والآخر الجار »

١٩٤٩ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن فُرات القزاز عن
سعيد بن جبيرة ، قال « القانع الذي يسأل - أو قل يسألك - والمُعْتَرُ
الذي يزورك »

١٩٥٠ — قال : حدثنا اسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن مجاهد قال :
القانع جارك الذي يسأل ^(١) والمُعْتَرُ الذي يتعرّض ولا يسأل »

١٩٥١ — قال : حدثنا هشيم قال أخبرنا منصور ويونس عن الحسن قال
« القانع الذي يَتَمَعُّ لرجل فيسأله ، والمُعْتَرُ الذي يتعرّض ولا يسأل »

١٩٥٢ — قال : حدثنا عمار بن محمد الثوري عن منصور عن مجاهد قال
« القانع الجالس في بيته ، والمُعْتَرُ الذي يتعرّض للناس يسألهم »

باب

(سَهْمُ الْعَامِلِينَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ)

١٩٥٣ — قال : حدثنا اسماعيل بن عِيَّاش عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « العاملُ على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع » .

١٩٥٤ — قال : حدثنا أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن سمع عقبة بن عامر الجهني يقول « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعياً فاستأذنته أن نأكل من الصدقة ، فأذن لنا » .

١٩٥٥ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن المبارك عن ابن لهيعة حدثني بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ : أن سليمان بن يسار حدثه « أن ابن أبي ربيعة أتى بصدقات قد سعى عليها . فلما قدم خرج إليه عمر بن الخطاب ، فقرب لهم عمر تمرًا ، فأكلوا وأبى عمر أن يأكل . فقال له ابن أبي ربيعة : والله أصلحك الله ، إنا لنشرب من ألبانها ، ونصيب منها . فقال : يا ابن أبي ربيعة ، إني لست كميثلك ، إناك تبيع - أو تبيع - أذنابا وتصيب منها . فلست كميثقي » .

١٩٥٦ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب ، في سهم العاملين قال : « مَنْ سَعَى عَلَى الصَّدَقَاتِ بِأَمَانَةٍ وَعَفَافٍ أُعْطِيَ عَلَى قَدْرِ مَا وَلِيَ وَجُمِعَ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَأُعْطِيَ عُمَالُهُ الَّذِينَ سَعَوْا مَعَهُ عَلَى قَدْرِ وَلَا يَتَهُم ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ يَكُونُ رُبْعَ هَذَا السَّهْمِ » .

١٩٥٧ — قال : حدثنا ابنُ بُكَيْرٍ عن مالكٍ : أنه قال « ليس للعاملِ على الصدقةِ فريضةٌ مُسمّاةٌ ، إنما ذلك إلى نظرِ الإمامِ واجتهاده »

١٩٥٨ — قال أبو عبيد : وكذلك قولُ سفيانَ وأهلِ العراقِ . وهذا عندنا هو المعمولُ به لا قولُ من يذهب إلى توقيتِ الثمنِ ، ولو كان ذلك محدوداً لهم لكانت حالُ الأصنافِ الثمانية كلها كحالهم ، ولكنهم عندنا إنما هم ولاةٌ من ولاةِ المسلمين ، كسائرِ العمالِ من الأمراءِ ، والحكّامِ وجباةِ الفئِ وغير ذلك ، فاتمّا لهم من المالِ بقدرِ سعيهم وعمالَتهم ، ولا يُبخسونَ منه شيئاً ، ولا يزدون عليه . فهذا ما في العاملين وأما المؤلفَةُ قلوبهم :

١٩٥٩ — فان محمد بن كثير حدثنا عن حمّاد بن سلمة عن حميد عن الحسنِ في قوله تبارك وتعالى (والمؤلفَةُ قلوبُهُمْ) قال « الذين يدخلون في الاسلام »

١٩٦٠ — قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج قال « هم ناسٌ كان يَتَأَلَّفُهُمْ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالعطيةِ : عِيْنَةُ بنُ حِصْنٍ ، ومن كان معه . والآخرُ ع بنُ حارِسٍ »

١٩٦١ — قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « هم من يُفرضُ له من أمدادِ الناسِ ، من أولِ عطاءٍ يُعطونه . ومن يُقرضُ ومُشترطاً لا عطاءَ له . وهم فقراء ولا يسألون الناسِ »

قال أبو عبيد : والمعروف عند العامة في تأويل هذه الآية ما قال الحسن وابن جريج : أنهم الذين كانوا يُتَأَلَّفُونَ بالعطيةِ ، ولا حِسْبَةُ لهم في الإسلام ثم اختلف الناس بعدُ فيمن كان بمثل حالهم اليوم

١٩٦٢ — فقال بعضهم: قد ذهب أهل هذه الآية، وإنما كان ذلك في دهر النبي

صلى الله عليه وسلم

١٩٦٣ — وأما ما قال الحسن وابن شهاب فعلى أن الأمر ما مضى أبداً. وهذا

هو القول عندى، لأن الآية مُحْكَمَةٌ: لا نعلم لها ناسيخاً من كتاب ولا سنة.

١٩٦٤ — فإذا كان قوم^(١) هذه حالهم، لا رغبة لهم في الإسلام إلا للنيل،

وكان في ردّهم ومُحَارَبَتِهِمْ [إِنْ أَرْتَدُوا] ^(٢) ضررٌ على الإسلام، لما عندهم من العزِّ والمنعة، فرأى الإمام أن يرضخ لهم من الصدقة، ففعل ذلك. بخلاف ثلاث: إحداهنَّ الأخذُ بالكتاب والسنة. والثانية: البقيا على المسلمين. والثالثة: أنه ليس يبايس منهم إن تمدّى بهم الإسلام: أن يَفْقَهُوه وَيَحْسُنَ فِيهِ رَغْبَتُهُمْ

باب

(سهم الرقاب، والغارمين في الصدقة)

١٩٦٥ — قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حسان — أبي

الأشترس — عن مجاهد عن ابن عباس: «أنه كان لا يرى بأساً أن يُعْطِيَ

الرجلُ من زكاة ماله في الحج، وأن يُعْتَقَ مِنْهَا الرَقَبَةُ»

١٩٦٦ — قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش عن ابن أبي

نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال «أُعْتِقَ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ»

١٩٦٧ — قال: حدثنا مُهْشِمٌ عن يونس عن الحسن: «أنه كان لا يرى

بأساً أن يشتري الرجلُ من زكاة ماله نَسَمَةً فَيُعْتِقَهَا»

(١) في الشامية «القوم» (٢) زيادة من الشامية

١٩٦٨ — قال : حدثنا هشيم عن مُغيرة عن ابراهيم : أنه كان يكره ذلك

١٩٦٩ — حدثنا محمد بن جعفر عن شُعْبَةَ عن مُغيرة عن ابراهيم انه كره ذلك ، من أجل ميراثه

١٩٧٠ — قال : حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي عن جعفر بن زياد عن مغيرة عن ابراهيم قال « يُعَانُ مِنْهَا فِي الرَّقَبَةِ ، وَلَا يُعْتَقُ مِنْهَا »

١٩٧١ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن جعفر بن زياد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال « لَا تَعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ ، فَإِنَّهُ يَجْرُ الْوَلَاءُ »

١٩٧٢ — وسمعت علي بن عاصم يُحَدِّثُهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ أَيْضًا

١٩٧٣ — قال : حدثنا عباد بن العوام قال : حدثنا رجل عن حماد عن ابراهيم قال « لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي دِينَ مَيْتٍ وَلَا فِي كَفَنِهِ »

قال أبو عبید : وهذا القول هو الذي يقول به أهل العراق : أن كثيراً منهم ، في العتق ، يكرهونه ، لا وجه الذي ذهب إليه ابراهيم ، وسعيد بن جبير : من جرح الولاء والميراث

قال أبو عبید : وقول ابن عباس أعلى ما جاءنا في هذا الباب ، وهو أولى بالتباع ، وأعلم بالتأويل . وقد وافقه الحسن على ذلك . وعليه كثير من أهل العلم

ومما يقوى هذا المذهب : أن المعتق - وإن خيف عليه أن يصير إليه ميراث عتيقه بالولاء - فإنه لا يؤمن أيضا أن يجنح جنات يلحقه وقومه

عقلها . فيكون أحدها بالآخر

وَيَنْبَغُ لِمَنْ لَمْ يَجِزْ هَذَا أَنْ يَكْرِهَ صَدَقَةَ الرَّجُلِ عَلَى أَبَوَيْهِ ، أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَائِهِ ، خِيفَةً أَنْ يَمُوتَ الْمُعْطَى ، فَيَرْجِعَ الصَّدَقَةُ إِلَى الْمُعْطَى فِي الْمِيرَاثِ ١٩٧٤ — وَسَنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافُ هَذَا الطَّرِيقِ . لِأَنَّهُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى أُمِّهِ بِأَرْضٍ ، ثُمَّ مَاتَتْ ، فَرَجَعَتْ الْأَرْضُ إِلَيْهِ فِي الْمِيرَاثِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَجِبَ أَجْرُكَ وَرَجَعَ إِلَيْكَ مَا لَكَ »

قال أبو عبيد : فإذا كانت السَّعَةِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُجُوعِ الْمَصَدَقَةِ بَعَيْنِهَا مِيرَاثًا فَرُجُوعُ وِرَاثَةِ الْوَلَاءِ أَوْسَعُ وَأَجْرَى بِالْجَوَازِ
فهذا قول ابن عباسٍ فِي الْعَتَقِ

١٩٧٥ — وَأَمَّا مَا قَالُوا فِي الْحَجِّ ، فَلَسْتُ أَذْرِي أَمْحُوظٌ ذَلِكَ عَنْهُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ أَبَا مَعَاوِيَةَ أَنْفَرَدَ بِذِكْرِهِ فِي حَدِيثِهِ بِدُونِ غَيْرِهِ . فَإِنْ كَانَ ثَبُتَ عَنْهُ فَانْتَهِرَاهُ
تَأْوِيلُ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) لِحُجَلِ الْحَجِّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ حِينَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ فِي الْوَصِيَّةِ

١٩٧٦ — وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَجْعَلُ فِي الْحَجِّ ؟ فَقَالَ : أَمَّا إِنَّهُ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ

سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَمَعَاذًا يُحَدِّثَانِهِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسٍ
ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

قال أبو عبيد : وَلَيْسَ النَّاسُ عَلَى هَذَا ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْتَى بِهِ أَنْ تُصَرَفَ الزَّكَاةُ إِلَى الْحَجِّ

١٩٧٧ — وَإِنَّمَا اقْتَرَقَ هُوَ وَالْعَتَقُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسَمًّى فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ . وَأَمَّا الْعَتَقُ فَهُوَ مُسَمًّى وَهُوَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (وَفِي الرِّقَابِ)
(م - ٣٩ - الْأَمْوَالِ)

١٩٧٨ — فَمَنْ كَرِهَتْ تَأْوِيلُ آيَةِ إِنَّمَا هِيَ فِي مَعُونَةِ الْمَكَاتِبِيِّينَ . وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ جَعَلَ آيَةَ جَامِعَةً فِي الْعِتْقِ وَالْمَعُونَةِ جَمِيعاً

١٩٧٩ — فَأَمَّا قَضَاؤُهُ الدِّينَ عَنِ الْمَيْتِ ، وَالْعَطِيَّةُ فِي كَفَنِهِ ، وَبُذْيَانُ الْمَسَاجِدِ ، وَاحْتِفَارُ الْأَنْهَارِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبِرِّ فَانْ سُفْيَانٌ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ

١٩٨٠ — قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَإِنَّمَا افْتَرَقَ الْحَيُّ وَالْمَيْتُ أَنَّ يَكُونَ الْمَيْتُ غَارِماً لِأَنَّ الدِّينَ الَّذِي آدَانَهُ قَدْ تَحَوَّلَ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْوَارِثُ . فَإِنْ كَانَ الْمَيْتُ وَقَافٌ بِدَيْنِهِ كَانَ فِي مِيرَاثِهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، دُونَ الصَّدَقَةِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ عَلَى وَارِثِهِ شَيْءٌ . وَلَيْسَ بِغَارِمٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الَّذِي آدَانَ هَذَا الدِّينَ . فَلِهَذَا أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي دَيْنِ مَيْتٍ . وَأَمَّا الْحَيُّ فَإِنَّهُ يُعْطَاهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

١٩٨١ — أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ (وَالْغَارِمِينَ) .

١٩٨٢ — وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَبِيصَةَ بْنِ الْخَارِقِ ، حِينَ تَحْمَلُ بِحِمَالَةٍ « أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ » ، فَأَمَّا أَنْ نُعَيِّنَكَ عَلَيْهَا وَإِمَّا أَنْ تَحْمِلَهَا عَنْكَ »

بَابُ

(سَهْمُ الْغَزَاةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ)

١٩٨٣ — قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحْمِلُ الصَّدَقَةَ لِفَقِيرٍ ، إِلَّا خَمْسَةَ : عَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ ، أَوْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فَقِيرٌ تُصَدِّقُ عَلَيْهِ بِصَدَقَةٍ فَاهْدَاهَا إِلَيْهِ ، أَوْ غَازٍ ، أَوْ مُغْرَمٍ »

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : فَأَرْخَصَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْغَازِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الصَّدَقَةِ

وإن كان غنيا . وُثِرَها تأويلُ هذه الآية قوله : (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)
ولم نسمعَ لأغزاةٍ بِدِكْرٍ في الصدقةِ إلا في هذا الحديث ، نعلمه
وأما ابنُ السبيل :

١٩٨٤ — فإن مروان بن معاوية حدثنا عن حُلام بن صالح العبسي
عن سَعْر بن مالك العبسي قال : « حَجَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي عَلَى بَعِيرَيْنِ . فَقَضَيْنَا
نُسُكَنَا وَقَدْ أَدْبَرْنَا ^(١) . فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقُلْتُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي حَجَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي ، فَقَضَيْنَا نُسُكَنَا . وَقَدْ أَدْبَرْنَا
فَبَلَّغْنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحْمِلْنَا . فَقَالَ : أَتَنْتَ بِيَعِيرٍ يَكْمَا . فَجِئْتُ بِهِمَا . فَأَنَاخَهُمَا
ثُمَّ نَظَرُ إِلَى دَبْرِهِمَا . ثُمَّ دَعَا غُلَامًا لَهُ ، يَقَالُ لَهُ : عَجَلَانُ ، فَقَالَ : انْطَلِقْ
بِهَذَيْنِ الْبَعِيرَيْنِ ، فَأَلْقِيَهُمَا فِي نَعْمِ الصَّدَقَةِ بِالْحِمَى ، وَائْتَنِي بِبَعِيرَيْنِ ذَلُولَيْنِ
فَتَمَيِّنْ ، قَالَ : فَجَاءَهُ بِهِمَا . فَقَالَ : خُذَا هَذَيْنِ الْبَعِيرَيْنِ . فَاللَّهُ يَحْمِلُكُمَا
وَيُبَلِّغُكُمَا . فَاذَا بَلَغْتَ فَأَمْسِكْ ، أَوْ بَعْ وَاسْتَنْفِقْ »
قال أبو عبيد : فهذه صدقات المسلمين التي يستحقها بعضهم من بعض ،
ولأهل الزمة فيها حكمٌ سوى هذا .

باب

(إعطاء أهل الزمة من الصدقة ، وما يجزى من ذلك مما لا يجزى)

١٩٨٥ — قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد عن الليث عن مجاهد
قال « لَا تَصَدَّقْ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَلَا النَّصْرَانِي ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ مُسْلِمًا »
١٩٨٦ — قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن الحسن قال
« لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ نَصْرَانِيٌّ ، وَلَا يَهُودِيٌّ ، وَلَا مَجُوسِيٌّ »
١٩٨٧ — قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر

(١) أصاب بعيرنا الدبر - بفتحيتين - وهو الجرح يصيب البعير في ظهره

قال : قلتُ لابرہیم النخعی : « إِنَّا أَظَنَّا رَأًى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ ؟ فقال : أما من الزكاة فلا . »

١٩٨٨ — قال : حدثنا يزيد عن إسرائيل عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة قال : « لَا تَصَدَّقْ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ أَعْطِهِمْ - قال أبو عبید : أَحْسِبُهُ - من غير الزكاة »

١٩٨٩ — حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن قال : « لَيْسَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ حَقٌّ ، وَلَكِنْ إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ » قال أبو عبید : وإنما كرهت العلماء إعطائهم من الزكاة خاصة - فيما نرى - لسنة النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر صدقات المسلمين ، فقال : « تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتَرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ »

فجعلها صلى الله عليه وسلم واجبة لهم دون سائر الملل . فهذا هو الأصل فيه
ومنه حديثه الآخر :

١٩٩٠ — قال : حدثني أبو نعيم عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عثمان ابن عبد الله بن الأسود عن عبد الله بن هلال الثقفي قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : كِدْتُ أَقْتُلُ بَعْدَكَ فِي عَنَاقٍ ، أَوْ شَاةٍ مِنَ الصَّاقَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا أَنَّهُ تَعَطَّى فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخَذْتُهَا »

قال أبو عبید : فهذه إنما هي الزكاة خاصة

فأما غير الفريضة فقد نزل الكتاب بالرخصة فيها ، وجرت به السنة

١٩٩١ — قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن سفيان عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن سعيد بن مجير عن ابن عباس قال « كَانَ

ناس لهم أنساب وقرابة من قرابة من قرينة والنضير، وكانوا يتقون أن يتصدقوا عليهم، ويريدونهم على الاسلام. فنزلت (أليس عليك هداهم وأكين الله يهدي من يشاء وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون)

١٩٩٢ — قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب «أن رسول صلى الله عليه وسلم تصدق بصدقة على أهل بيت من اليهود، فهي تجرى عليهم»
١٩٩٣ — قال: حدثنا ابن أبي مرزوم عن ابن لهيعة عن يزيد بن الهادي «أن صفيّة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، تصدقت على ذوى قرابة لها، فهما يهوديان، فبيعت ذلك بثلاثين ألفاً»

١٩٩٤ — قال: حدثنا يزيد بن هارون عن عبد الله بن مروان قال: قلت لمجاهد: «إن لي قرابة مشركاً، ولي عليه دين، أفأتركه له؟ قال: نعم، وصله»

١٩٩٥ — قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج، في قوله تبارك وتعالى «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً» قال: لم يكن الأسير يومئذ إلا من المشركين»

قال أبو عبيد: يريد أن الله تبارك وتعالى قد حمد على إطعام المشركين
١٩٩٦ — قال: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي اسحاق عن أبي ميسرة قال «كانوا يجمعون إليه صدقة الفطر، فيعطونها، أو يعطى منها الرهبان»

١٩٩٧ — قال: حدثنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن أبي اسحاق

عن عمرو بن ميمون، وعمرو بن شريك، ومروءة الحمداني: أنهم كانوا يعطون
الرهبان من صدقة الفطر «

قال أبو عبيد: وإنما نراهم ترخصوا في هذا لأنه ليس من الزكاة، وإنما هو
من السنة

كامل كتاب الأموال، بعون الله وحسن توفيقه. فله الحمد كثير أو الشكر.
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه: علي بن أبي بكر بن محمد التجيبي الأندلسي
الشاطبي لنفسه. نفعه الله به وبجميع ما قرأه. وكتبه أمين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين

مؤرخ في آخر الجزء الثاني: سنة إحدى وسبعين وخمسمائة في الحرم
بهاشمه: «كامل جميع سماع كتاب الأموال على الشيخ الفقيه الإمام أبي الحسن
بحمد الله وحسن عونه»

خاتمة النسخة الدمشقية

هذا آخر كتاب الأموال والحمد لله رب العالمين كما هو أهله. وصلى الله على سيدنا
محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه وأتباعه وأشياعه وأنصاره وأعدائه وسلم كثيرا
وكتب إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، عفا الله عنه، في
شهور سنة ٥٦٧، نقله من نسخة كتبت سنة ٢٨٩ بخط صخر بن أحمد.
وكانت صحيحة جدا

تمت كتابة هذا الكتاب بالمكتبة الظاهرية بدمشق الشام، على يد ناسخه
الفقير إبراهيم بن عبد الغني الحاي الأذلي في محرم سنة ١٣٤٧ هجرية

سماع بأخر النسخة الشامية :

قرأت هذا الجزء وما قبله من كتاب الأموال لأبي عبيد رحمه الله على شهادة بنت أحمد بن الفرج الأبري من أصل سماعها من النقيب طراد رحمه الله . وعرض به هذه النسخة ، وسمعا الفقيه أبو اسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي ، وأبو محمد عبد الله بن أبي الحسن بن أبي الفرج الشامي الجبائي وأبو محمد طلحة بن مظفر بن محمد بن غانم الثعلبي العراقي . وعبد الرحمن بن عمر بن علي الدمشقي وذلك في مجالس آخرها صفر سنة ٥٦٧

وهذا خط عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي عفا الله عنه

قرأت هذا الكتاب كله بحمد الله ومنته

سماع آخر

سمع جميع هذا الجزء وما قبله من الأجزاء على الجهة العالمة الكتبة نخر النساء شهادة بنت الشيخ أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الأبري نفعنا الله بها بعد العرض على نسخة فيها سماعها من النقيب طراد رحمه الله ، في ذي الحجة سنة ٩٠ عن أبي الحسن أحمد بن علي بن البادا ، عن أبي علي حامد بن محمد الهروي عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله بقراءة الحسن بن هبة الله بن محفوظ بن الحسن بن محمد بن صغير الثعلبي الدمشقي : الشيخان الفاضلان أبو محمد عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد وأبو الفضل عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة القدسيان .

وسمع هذا الجزء الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن مسلم بن سلمان الأربلي وابنه محمد . وذلك في يوم الثلاثاء رابع وعشرين ذي القعدة من سنة ٥٦٧ بدار المسمة بحضرة [امام] جامع القصر ، وصح وثبت والله الحمد

صحيح ذلك . وكتبته شهادة بنت أحمد بن الفرج بن عمر المعروف بالأبري رحمه الله ، حامدة لله تعالى على نعمه . ومصلية على سيدنا محمد وآله ومسالمة

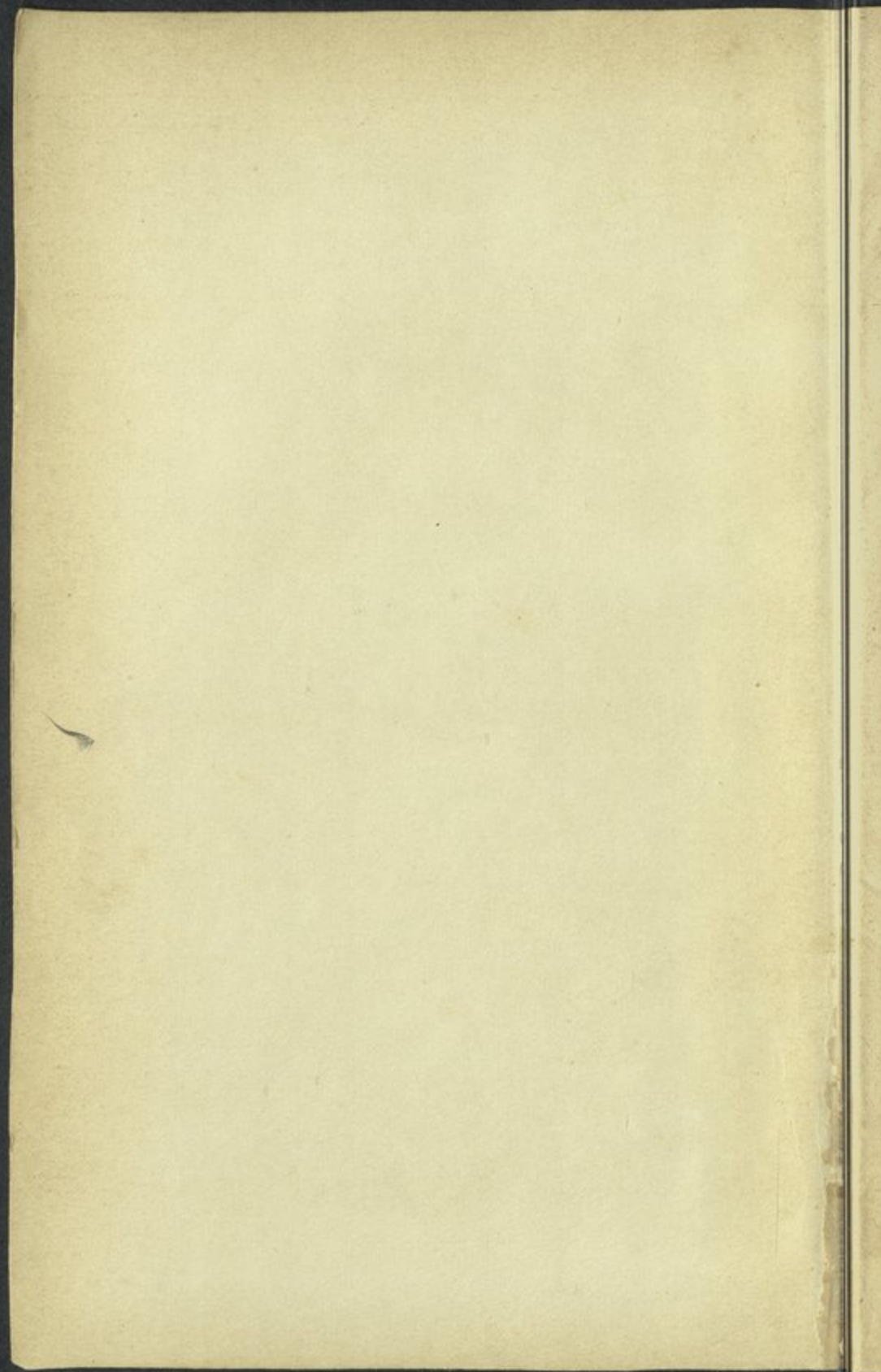
سماع آخر

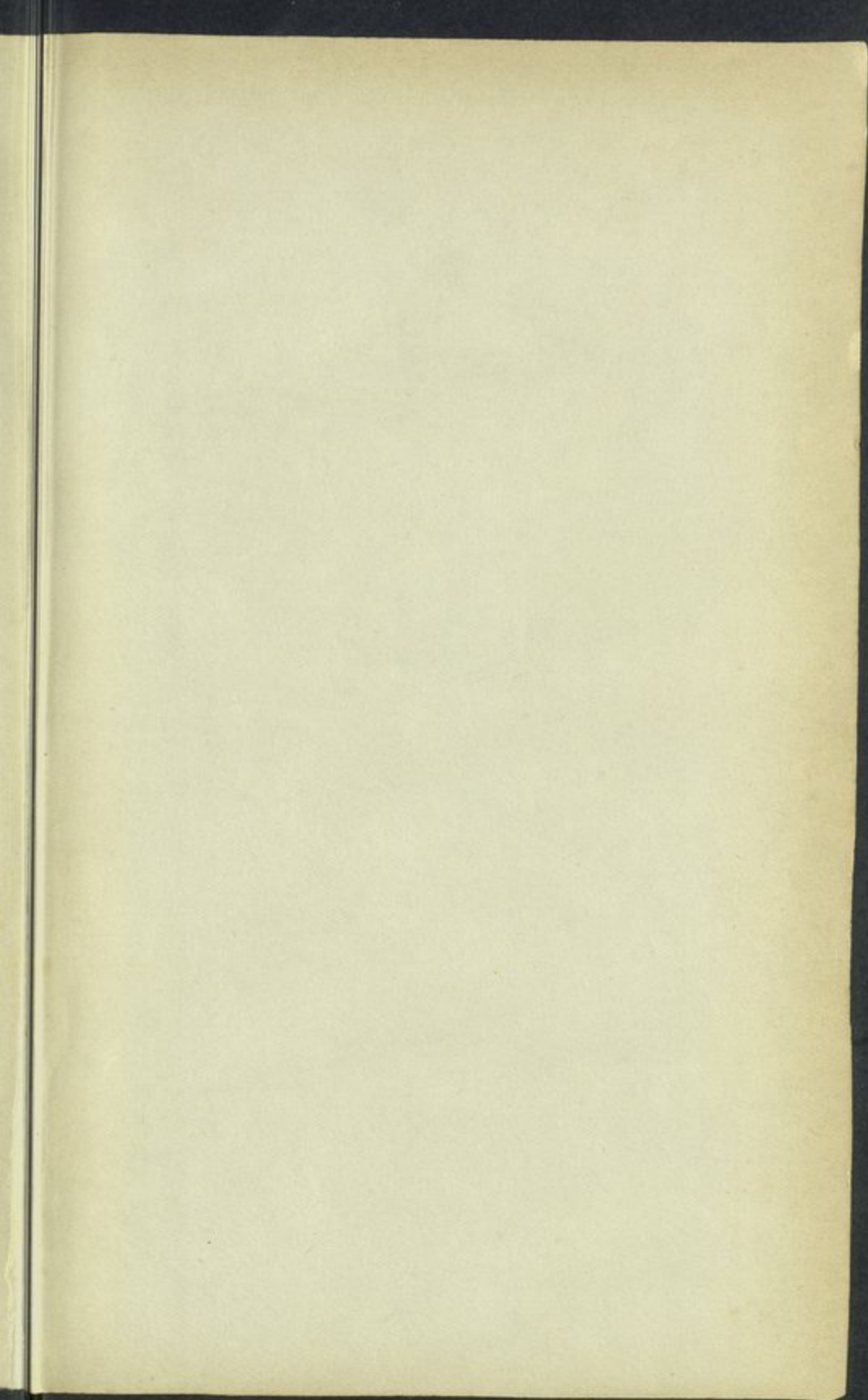
سمع جميع كتاب الأموال على الجهة الكتبة نخر النساء شهادة بنت أبي نصر بن الفرج بن عمر الأبري بحق سماعها من أبي القوارس طراد بن محمد بن علي الزيني عن ابن البادي عن أبي حامد الهروي عن علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد

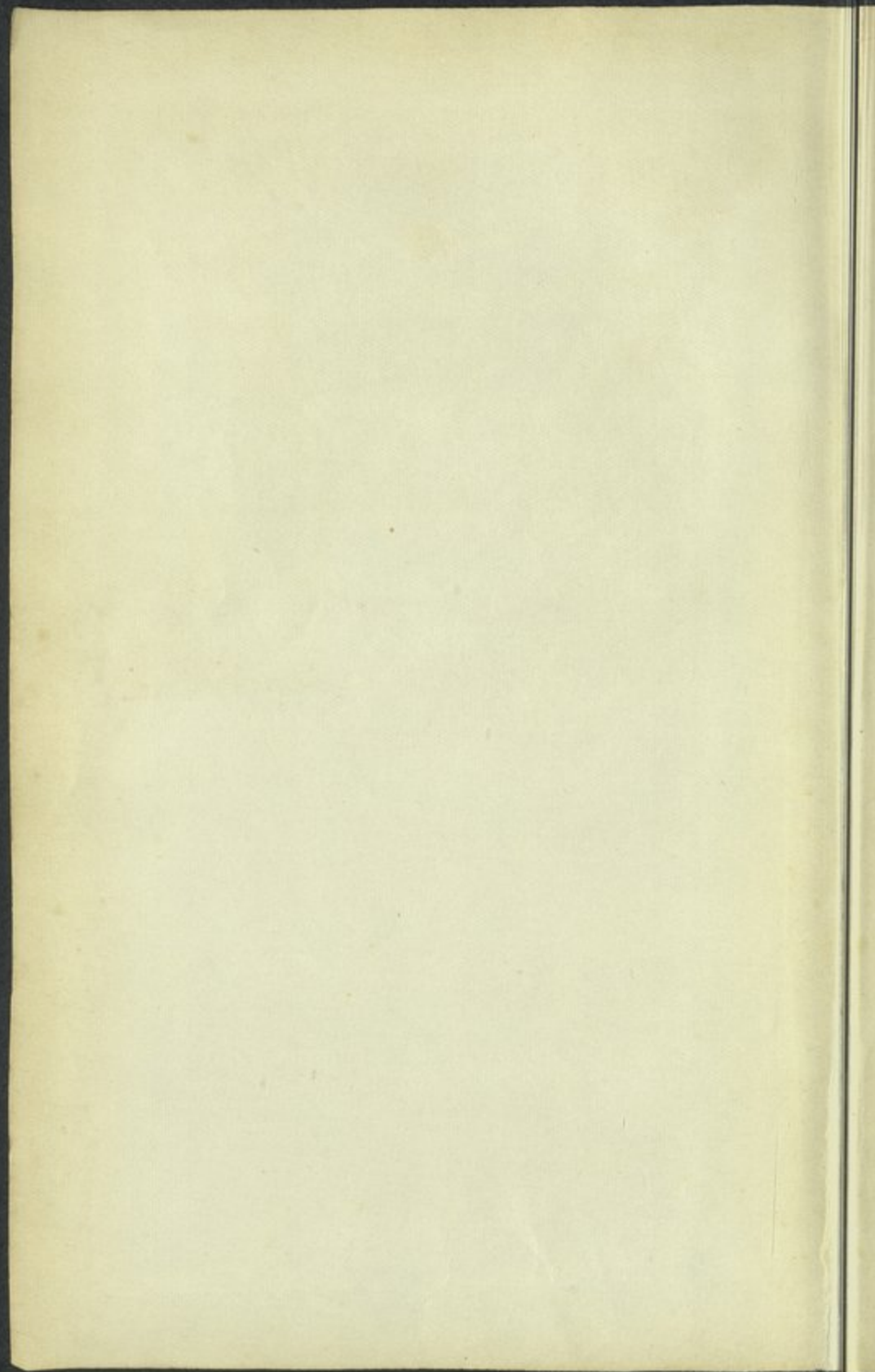
القاسم بن سلام الجمحي : الشيوخ ، أبو الفضل يحيى بن أبي الفتح بن عمر الطباخ
الحراني وأبو الخليل أحمد بن الأسعد بن وهب الخباز المقرئ وأبو بكر عبد الله
ابن معالي بن أحمد النعال المقرئ . وذلك بقراءة كاتب السماع محمد بن خلدة بن
راجح بن بلال المقدسي ، وكان الفراغ منه في شعبان من شهر سنة ٥٦٧ . وصح
ذلك والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا
وفي أول الكتاب كذلك سماعات بتواريخ مختلفة . وكذلك في آخر كل جزء وأول
الذي بعده من أجزائها الأربعة عشر

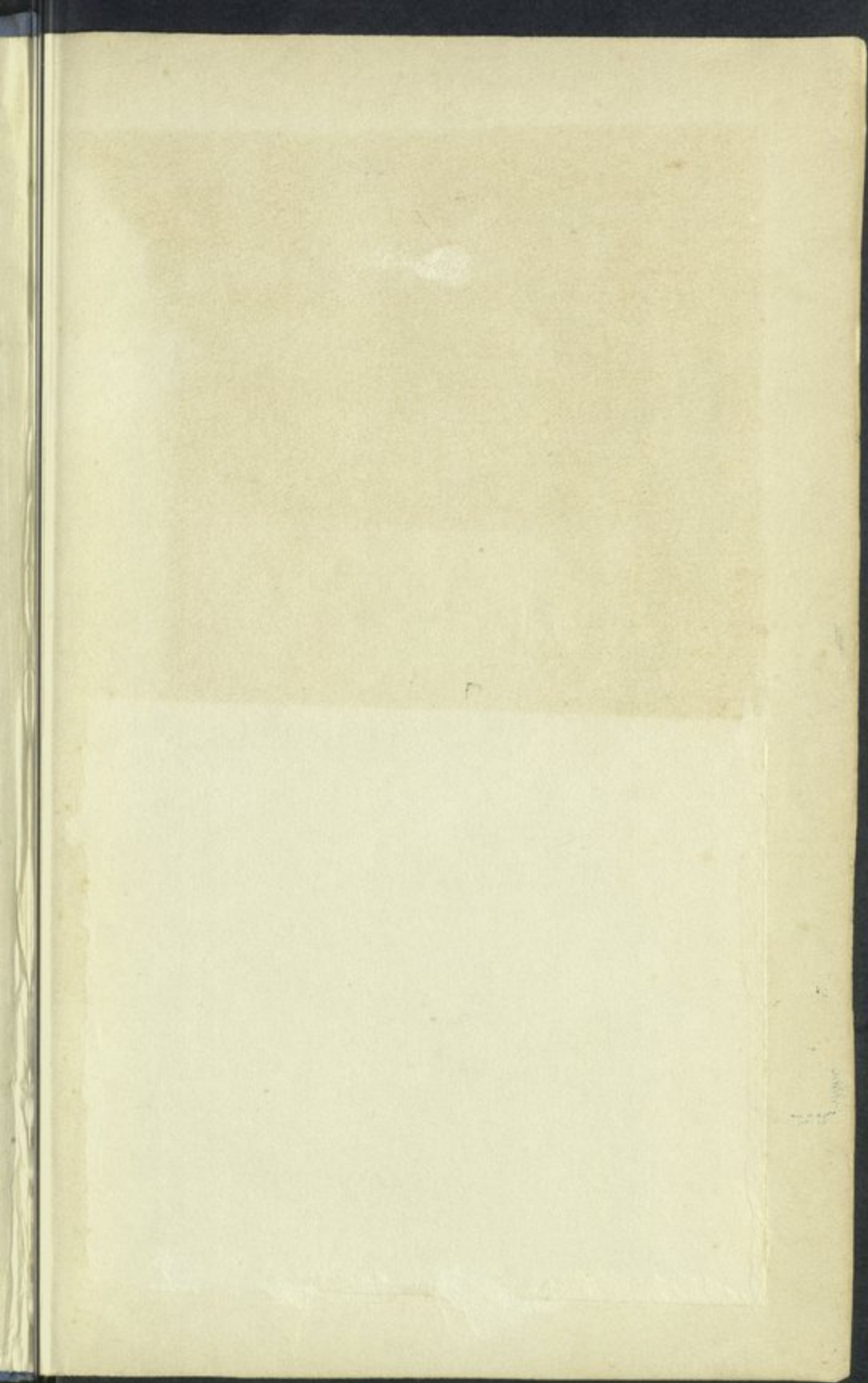
الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على أفضل خلقه سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه ومن تبعهم باحسان

وبعد فيقول الفقير إلى عفو الله تعالى محمد حامد الفقي : قد فرغت من
تصحيح كتاب الأموال بمدينة القاهرة لخمس بقين من ذي القعدة سنة ١٣٥٣
من هجرة سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام . وكان طبعه بالمطبعة العامرة ذات
الأدوات الجيدة والعمال المهرة . مطبعة الشاب النشيط ، والعامل المجيد محمد
عبد اللطيف حجازي على نفقة الشهم الهام الساعى فى عمل الخير والناشر للعلم
والدين الحاج مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .









الفقه، محمد حامد
... الأموال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015470

